

أَحْوَاشِي كِتَابِ سَيُورِي

جَمَعَهَا وَعَلَّقَهَا

أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَأَبُو الْقَاسِمِ الرَّنْجَشِيرِيُّ

وَأَبُو عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعُيُونِيُّ

فِيهَا حَوَاشِي كَثِيرَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ

الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ	وَأَبُو إِسْحَاقَ الرَّجَّاحُ
وَأَبُو عُمَرَ الْجَزَمِيُّ	وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ السَّرَّاجِ
وَأَبُو عُثْمَانَ الْمَازِنِيُّ	وَالْأَخْفَشُ الْأَصْفَرُ
وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ	وَأَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ
الْقَاضِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ	وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ
وَأَبُو الْعَبَّاسِ ثَقَلَبُ	وَأَبُو عَلِيٍّ الْقَسَّابِيُّ

تَحْقِيقُ

سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعُيُونِيُّ

الْإِسْتِزَادُ الذَّكُورِيُّ فِي قِسْمِ الثُّغُورِ وَالصُّرُوفِ وَفِيهِ اللَّغَةُ
فِي كُلِّ يَتِيَّةِ اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، جَامِعَةٌ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدِ الْإِسْلَامِيَّةِ

لِلْجُزْءِ الْأَوَّلِ



کتابخانه و اسناد ملی جمهوری اسلامی ایران
لِلتَّحْقِيقِ وَالتَّوَصُّفِ



مَوْشِيَّةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

ح) سليمان بن عبد العزيز العيوني، ١٤٤٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الزمخشري، محمود بن عمر

حواشي كتاب سيبويه. / محمود بن عمر الزمخشري ؛ الحسن بن أحمد
الفارسي ؛ سليمان بن عبد العزيز العيوني - الرياض، ١٤٤٢هـ، ٤مج.
ردمك: ٥-١-٦٤٠٣-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

ردمك: ٢-٢-٦٤٠٢-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (ج ١)

١- اللغة العربية- النحو ٢- اللغة العربية - الصرف.

أ. الفارسي، الحسن بن أحمد، (مؤلف مشارك).

ب. العيوني، سليمان بن عبد العزيز، (محقق) ج. العنوان

١٤٤٢/٣٢٠٢

ديوي ١، ٤١٥

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٣٢٠٢

ردمك: ٥-١-٦٤٠٣-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (مجموعة)

ردمك: ٢-٢-٦٤٠٢-٠٣-٦٠٣-٩٧٨ (ج ١)

جميع الحقوق محفوظة للمحقق

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

للاتصال بالمحقق ولطلب الكميات:

حساب: المفتي اللغوي، في تويتر

📞 Sboh3333

M Sboh1430@gmail.com

☎ 00966553228779

حواشي كتاب سيبويه

جَمَعَهَا وَعَلَّقَهَا

أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ وَأَبُو الْقَاسِمِ الزَّمْخَشَرِيُّ

وَأَبُو عَبْدِ الْغَزِيرِ الْعُيُونِيُّ

فِيهَا حَوَاشِي كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ

وَأَبُو إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ	الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ
وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ السَّرَّاجِ	وَأَبُو عُمَرَ الْجَرْمِيُّ
وَالْأَخْفَشُ الْأَصْغَرُ	وَأَبُو عُثْمَانَ الْمَازِنِيُّ
وَأَبُو جَعْفَرِ النَّحَّاسِ	وَأَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ
وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ	الْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ
وَأَبُو عَلِيٍّ الْغَسَّانِيُّ	وَأَبُو الْعَبَّاسِ ثَعْلَبُ

تَحْقِيقُ

سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْغَزِيرِ الْعُيُونِيُّ

الْأَسْتَاذُ الذَّكُورِيُّ فِي قِسْمِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ وَفَقِهُ اللُّغَةِ

فِي كُلِّيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، جَامِعَةُ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعُودٍ الْإِسْلَامِيَّةِ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا محمد الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فبعد خمس عشرة سنة انتهيت بعون الله من تحقيق هذه الحواشي، إذ بدأت قصتي معها منذ سنة (١٤٢٥).

وعندما اطلعت على هذه الحواشي تبينت لها أهميتها، وبعد تحقيقها ودراستها تأكدت لها أهميتها في أمور، منها:

١- ارتباطها بكتاب سيبويه، الذي هو أهم كتب النحو، وما زال بحاجة إلى تفسير لبعض مواضعه.

٢- أن أصحاب هذه الحواشي يتميزون بميزتين مهمتين، وهما: التقدم الزمني، والتقدم العلمي، فهم من كبار أئمة النحو الذين يحرص النحويون على الصدور عن آرائهم، والوثوق بعلمهم.

- فأبو الحسن الأخفش الأوسط (ت ٢١٥) أكبر تلامذة سيبويه.

- وأبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥) وأبو عثمان المازني (ت ٢٤٩) أكبر تلامذة الأخفش.

- وأبو العباس المبرد (ت ٢٨٥) أكبر تلامذة الجرمي والمازني.

- وأبو إسحاق الزجاج (ت ٣١٠) وأبو بكر بن السراج (ت ٣١٦)

أكبر تلامذة المبرد.

- وأبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨) من رواة كتاب سيبويه، ومن تلاميذ

المبرد والزجاج.

- وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧) أكبر تلامذة الزجاج وابن السراج.

- وأبو عبدالله الرباعي (ت ٣٥٨) ناقل كتاب سيبويه إلى الأندلس.

- وأبو نصر القرطبي (ت ٤٠١) أكبر رواة كتاب سيبويه في الأندلس،

وأهم رواة عن الرباعي.

أيمّة في النحو بعضهم من بعض!

٣- في الحواشي حواشٍ على كتاب سيبويه لنحويين لا تُعرَف

حواشيهم وتعليقاتهم عليه، ومنهم:

- القاضي أبو إسحاق إسماعيل الجهمضي (ت ٢٨٢) زميل المبرد

وقرينه في العلم.

- وأبو العباس ثعلب (ت ٢٩١) خاتمة الكوفيين.

- وأبو الحسن بن كيّسان (ت ٢٩٩).

- والأخفش الأصغر، علي بن سليمان (٣١٥).

- وأبو بكر بن شُقَيْر، أحمد بن الحسن (ت ٣١٧).

- وأبو محمد، عبدالله بن جعفر بن دُرُسْتَوَيْهِ (ت ٣٤٧).

- وأبو مروان، عبدالملك بن سِرَاج الأموي مولا هم القرطبي (ت ٤٨٩).

- وأبو علي الغَسَّاني إمام الأندلس في الحديث (ت ٤٩٨).

٤- أنه قد ذُكِرَ في كتب التراجم أن لبعض أصحاب الحواشي حواشي على كتاب سيبويه أو تعليقات أو طرراً، فلعلها هذه الحواشي، أو أنها بعضها، وقد أشرت إلى ذلك في الكلام على أصحاب الحواشي^(١).

٥- كثرة أصحاب هذه الحواشي، وتنوعهم، فقد بلغوا في العدد (٣٤) عالماً، ما بين مُكْثِرٍ ومُقِلٍّ.

٦- أنه جاء في هذه الحواشي تفسيرات وفروق مهمة لكتاب سيبويه، وخاصة في مواضع مشكلة، والظاهر أنَّ كثيراً من هذه الحواشي كانت في أثناء قراءة العالم للكتاب، أو قراءة طلابه عليه؛ ولذا كانت هذه الحواشي على المشكلات الغامضة.

٧- أنه جاء في الحواشي كلام على بعض أسرار كتاب سيبويه،

(١) وقد أشرت إلى ذلك في الكلام على (أصحاب الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص ٨٧.

ومن ذلك:

- قول أبي علي الفارسي: «ففي هذه الجملة من كلامه سؤال مُدْغَمٌ، وكثيرًا يَفْعَلُ هذا في الكتاب، يُدْغَمُ السَّوَالُ وَلَا يَكْشِفُ عنه في الجواب، وهو فِعْلُ الحُذَاقِ من العلماء»^(١).

- وقول القاضي إسماعيل عن مثَلِ ذكره سيبويه: «كَأَنَّهُ قَوْلُ مَسْمُوعٍ من العَرَبِ، حكاة كما هو، وهذه عَادَتُهُ في كثيرٍ من الأمثلة، كقوله: (مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنُوكَ)، ونظائر له»^(٢).

- وقول ابن كيسان والأخفش الأصغر في شرح غموض بعض عبارات سيبويه وأساليبه، قال ابن كيسان: «لأنَّهُ أُلْفَ في زمنٍ كان أَهْلُهُ يَأْلِفُونَ مِثْلَ هذه الألفاظِ، فجاءَ به على مَذْهَبِهِمْ»، وقال الأخفش الأصغر: «عَمِلَ سيبويه كتابَهُ على لُغَةِ العَرَبِ وَخُطْبِهَا وَبِلاغَتِهَا، فَجَعَلَ فيه شَيْئًا مَشْرُوحًا، وَجَعَلَ فيه مُشْتَبِهًا؛ لِيَكُونَ لِمَنْ اسْتَيْقَظَ وَنَظَرَ فَضْلٌ، وعلى هذا خَاطَبَهُمُ اللهُ - عَزَّوَجَلَّ - بالقرآن»^(٣).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٧٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٤٥.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٤-٢٥.

٨- أنه جاء في الحواشي ذكر لنسخ قديمة جداً لكتاب سيبويه، ومنها:

- نسخة بخط سيبويه نفسه^(١).

- «نسخة عتيقة معروضة على الأُخفش، مؤرخة بسنة أربع وتسعين

ومائة»^(٢).

٩- أنه جاء في هذه الحواشي آراء وتعليقات وتعليلات لعلماء لم ترد في

كتبهم أو ما تُسبب إليهم في كتب النحو، وهذا يخدم علم هؤلاء، ويكشف جوانب غامضة فيه.

١٠- أن هذه الحواشي ستفتح أبواباً جديدة للبحث النحوي، بدراسة

الحواشي والجهود لعلماء لم يدرسوا من قبل، واستكمال دراسة علماء آخرين درسوا من قبل ثم جاءت حواشٍ وجهود جديدة لهم، ودراسة جوانب من كتاب سيبويه أنارت هذه الحواشي شيئاً منها.

ومما سرنى ما رأيته من حرص ودعم ومساعدة لي؛ لإتمام هذا العمل، بالسؤال عنه، والحث عليه، وبسبب طول مدة التحقيق قد يسقط بعض

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٥٦٤، ١٩٩٥، ٢٠٠٢. وجاء ذكر لنسخة بخط سيبويه في الفصوص

لصاعد ٦٥/٤.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٧٩.

أسماء من ساعدوني في الحصول على صور النسخ المخطوطة، مع أنني كنتُ

حريصاً على تسجيل أسمائهم أولاً بأول، وتزدان المقدمة بذكرهم:

-د. عبدالمجيد بن صالح بن سليمان الجارالله، من السعودية.

-عبدالله بن عبدالملك بن سعد المقرن، من السعودية.

-عادل بن عبدالرحيم بن محمد العوضي، باحث من الإمارات.

-د. عمر ثابت يوسف مجيد الجبوري، من العراق.

-صالح بن شطيّط الجسار الشمري، من السعودية.

-الشيخ: عبدالله بن عبدالحميد الأثري، من تركيا.

-د. جون نيكولا درويل، مدير المعهد الدومنيكي، بالقاهرة.

-يوسف بن محمد نجيب السنّاري، الباحث بمعهد المخطوطات

العربية، القاهرة.

-د. محمد علوان، باحث في التراث الاسلامي المخطوط، من المغرب.

-بلال الخليلي، باحث ومهتم بالمخطوطات من مصر.

-دار (أسفار) لنشر نفيس الكتب والرسائل العلمية، دولة الكويت.

-د. محمود بن محمد بن محمود حمدان، من فلسطين.

-أنور صباح محمد أمين، باحث من العراق.

وهذا العمل العلمي سيكون مهماً ومفيداً في تحقيق كتاب سيبويه، وهو مشروع عمري الذي أعمل عليه منذ سنين، ولا أنسى ما جال في نفسي عندما رأيتُ أوراقاً من كتاب سيبويه في دُشْتٍ قد تَمَزَّقَتْ وعاثت فيها الأرضة، فقلتُ:

اعَزَزْ عَلَى النَّفْسِ أَنْ تَلْقَى كِتَابَكُمْ فِي الدَّشْتِ ضَاعَتْ بَقَايَاهُ أَبَا بَشَرٍ
لَأَبْقَيْنَ عَلَى عَهْدِي أَحَقُّقُهُ حَتَّى يَصَحَّ، بِإِذْنِ الْوَاحِدِ الْبَرِّ
وَأَسْأَلُ اللَّهَ ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ أَنْ يَبَارِكَ فِي هَذَا الْعَمَلِ، وَأَنْ يَجْعَلَهُ
خَالِصاً نَافِعاً، وَأَنْ يُسَهِّلَ تَحْقِيقَ كِتَابِ سِيبَوَيْهِ عَلَى أَحْسَنَ مَا يَكُونُ.
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا
الكَرِيمِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ.

أ. د. سليمان بن عبدالعزيز بن عبدالله العيوني

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية،

قسم النحو والصرف وفقه اللغة.

مدينة الرياض

الأول من ذي الحجة، سنة (١٤٤١)

قصتي مع هذه الحواشي

كنتُ أبحث عن مخطوطة لتحقيقها من أجل الحصول على درجة العالمية العالية (الدكتوراة)، وفي يوم من أيام سنة (١٤٢٥) وَقَفْتُ على نسخة لهذه الحواشي التي جمعها أبو علي الفارسي ثم أبو القاسم الزمخشري، وجدها على نسخة كتاب سيبويه التي في مكتبة عارف حكمت (حكمة)، المضمومة لمكتبة الملك عبدالعزيز في المدينة النبوية، فرأيته حقيقة بالتحقيق والنشر، فبادرتُ إلى تصويرها، والحصول على مشابهاة لها، ثم قدمتها إلى قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض لتحقيقها في مرحلة الدكتوراة، ولكن القسم لم يرها مناسبة للتحقيق لتعدد مؤلفيها، فانصرفْتُ إلى تحقيق كتاب آخر، ولكن ما زالت هذه الحواشي في نفسي لا تفارقني.

فصِرْتُ أبحث عن نسخ أخرى لهذه الحواشي، حتى اجتمع لدي عدد كبير، استفدت منها في التحقيق.

وقد بدأتُ في العمل في هذه الحواشي في (١٠) من رجب سنة (١٤٢٦)، فحدَّدْتُ كلام سيبويه الذي عليه هذه الحواشي، ثم نسخته ونسختُ الحاشية أو الحواشي التي عليه، ثم حَقَّقْتُ هذه الحواشي، وحَقَّقْتُ

كلام سيويو المحشّى عليه أيضًا، وقد انتهيتُ من ذلك في (١٠) من شوال سنة (١٤٣٢).

وفي أثناء جمعي لنسخ كتاب سيويو من أجل تحقيقه وقَفْتُ على نسخ لكتاب سيويو عليها حواشٍ كثيرة ليست في الحواشي التي جمعها الفارسي والزمخشري، فجمعتها أيضًا، ووضعتها في مواضعها من الكتاب، وحَقَّقْتُها وحَقَّقْتُ كلام سيويو المحشّى عليه، وانتهيتُ من ذلك في (١٠) من شوال سنة (١٤٤٠).

ثم راجعتُ جميع التحقيق، ونَسَقْتُ الكتاب، وأكملتُ نواقص الهوامش، وثَبَّتُ أرقام الصفحات في (٢٠) من صفر سنة (١٤٤١).
ثم عملتُ الفهارس، وانتهيتُ منها في (١٤) من شعبان سنة (١٤٤١).

ثم كتبتُ دراسة مختصرة لهذه الحواشي، وانتهيتُ منها في (٢٧) من ذي القعدة سنة (١٤٤١).

ثم كتبتُ المقدمة، وانتهيتُ في (١) من ذي الحِجَّة سنة (١٤٤١).
ومعنى ذلك أني بقيت في جمع هذه النسخ، وتحقيق هذه الحواشي خمس عشرة سنة، والحمد لله ربّ العالمين.

مَنْ جَمَعَ هَذِهِ الْخَوَاشِي وَعَلَّقَهَا

قام بهذه العمل ثلاثة أشخاص:

١- أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧).

٢- وأبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨).

٣- وأبو عبدالعزيز العيوني.

وهذه دراسة لعمل كل واحد منهم.

الأول: أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧).

فهو الذي بدأ هذا العمل، فجمع عددًا من نسخ كتاب سيبويه، منها نسخ لشيوعه، ونسخ لشيوخ شيوعه، ونسخ مجهولة، كنسخة شيخ شيوعه أبي العباس المبرد، ونسختين لشيخه أبي إسحاق الزجاج، ونسختين لشيخه لأبي بكر بن السراج، ونسخ مجهولة في فارس وبغداد.

ولعل غنى الفارسي ورضا السلاطين عنه، وخاصةً عَصْدُ الدولة، كان له أثر كبير في سهولة حصول الفارسي على هذه النسخ الثمينة.

وسياتي ذكر هذه النسخ بالتفصيل في مبحث (النسخ المذكورة في

الخواشي)^(١).

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص ١٤٥.

وقد تلخص عمل أبي علي الفارسي بهذه النسخ في أمور:

١- أنه نسخ منها نسخة بخطه^(١)، متعمداً في أولها على نسخة لم يسمّها، وقال عنها (العمود)^(٢)، ثم اعتمد على نسخة أبي بكر بن السراج الأولى المنسوخة من نسخة أبي العباس المبرد من قول سيبويه: «وَزَعَمَ الْحَلِيلُ - ﷺ - أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (مُطِرْنَا الزَّرْعَ وَالضَّرْعَ)» في أثناء باب (هَذَا بَابٌ مِنَ الْفِعْلِ يُبَدِّلُ فِيهِ الْآخِرُ مِنَ الْأَوَّلِ، وَيُجْرَى عَلَى الْأَسْمِ كَمَا يُجْرَى (أَجْمَعُونَ) عَلَى الْأَسْمِ، وَيُنْصَبُ بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ)، من هنا إلى آخر الكتاب، إذ قال الفارسي هنا: «مِنْ هُنَا قَدْ نَسَخْتُ عَلَى نَسَخَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَجَعَلْتُ نَسَخَةً غَيْرَهُ مُلْحَقَةً بِهِ»^(٣).

ويظهر لي أن الفارسي في أول الكتاب قد كان ينسخ من نسخة أبي العباس المبرد التي بخطه، فهي أرفع في الإسناد، ولكنه تركها إلى نسخة شيخه أبي بكر؛ لأنه سيقروها بعد ذلك عليه، وهذا الذي حدث كما سأذكر

(١) في حواشي كتاب سيبويه ص ١٥: «جميع ما في هذا الصّفح ومَقْلُوبِهِ منقول من السّفْرِ الثاني من كتاب أبي عليّ كتاب سيبويه، بخطّ أبي عليّ ﷺ تعالى».

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٩٨، وذكر (عمود الكتاب) في ص ٣٩٥، فهو يعني بـ(العمود) أصل متن الكتاب.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٣١١.

قريباً، أو أنه وجد نسخة شيخه أبي بكر أسلم من الزوائد والحواشي التي دخلت في كلام سيبويه.

ويدل على أنه كان في أول الكتاب ينقل من نسخة المبرد أنه لم يكن يذكر فروق نسخه، بينما كان يذكر فروق نسخة أبي بكر، ومن ذلك ما قاله الفارسي في نص سيبويه «والذي يُشبههُ من حروف الاستفهام الألف»^(١): «عند (س): «والذي يُشبههُ من حروف الاستفهام الألف»، وفي نسخة أخرى: «والذي يُشبههُ (إن) من حروف الاستفهام الألف»، وفي العمود: «والذي تُشبههُ بـ(إن) هو حرفُ الاستفهام، وهو الألف»^(٢)، فنلاحظ أنه ذكر نسخة أبي بكر الأولى المرموز لها بـ(س)، ونسخة أخرى (مجهولة)، ونسخة العمود، ولم يذكر نسخة المبرد، ومع ذلك أثبت الفارسي في المتن ما في نسخة أبي بكر لا ما في نسخة العمود (المبرد)؛ لأنه بعد كتابة النسخة قرأها على شيخه أبي بكر وغير ما فيها إلى نسخة أبي بكر.

وكان الفارسي يسمي هذه النسخة التي انتسخها (نسختي) و(كتابي)، ويسميها غيره (كتاب أبي علي) و(كتاب الفسوي) و(نسخة أبي

(١) كتاب سيبويه (هارون) ١/ ١٠١.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٩٨.

علي الفارسي^(١).

وهي غير (نسخة القَصْرِي) و(كتاب القَصْرِي) الآتي ذكرها^(٢)، نسبةً إلى أحد تلاميذ الفارسي المتأخرين.

«وعارَضَ أبو عليٍّ -أيضاً- كتابَهُ بنسخةِ أبي بَكْرٍ بنِ السَّرَّاجِ التي نَسَخَهَا من نسخةِ أبي العَبَّاسِ وقرأَ أبو عليٍّ كتابَهُ على أبي بكرٍ وأبو بكرٍ يَنْظُرُ في كتابِهِ»^(٣)، ومعنى ذلك أن النسخة كلها حتى أولها المنسوخ من غير نسخة أبي بكر قد عورضت على نسخة أبي بكر، وقرئت على أبي بكر، فكلها في الحقيقة عن نسخة أبي بكر.

وأكد أبو علي ذلك بقوله: «وهذه النسخة -يعني نُسخَتَهُ- مُتَّسَخَةٌ من كتابِ أبي بكرٍ المتسخِ من كتابِ أبي العَبَّاسِ المبرِّدِ»^(٤).

وقد قابل أبو علي نسخته على عدة نسخ^(٥)، حرَّص على نقل فروقها وحواشيها، وهي:

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٣، ٢١٨٩.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق (أصل القصري الأول) ص ١٤٥، و(أصل القصري الثاني) ص ١٤٨.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٧-٨.

(٥) انظر: مقدمة التحقيق ص ٧-٨.

-نسخة أبي العباس المبرد التي بخطه.

-ونسخة أبي بكر الثانية.

-ونسختان لأبي إسحاق الزجاج.

-ونسخة القاضي إسماعيل بن إسحاق، إلا أنه لم يعد بنفسه إلى هذه

النسخة، بل إنَّ «أبا بكرٍ عارضَ بنسخته نسخةَ إسماعيل بن إسحاق

القاضي، ولمَّا عارضَ أبو عليّ بنسخةَ أبي بكرٍ ألحقَ ما في نسخة أبي بكر

من الزيادة والخلاف الذي وجده في نسخة القاضي»^(١).

ومع ذلك عاد أبو علي إلى نسخ أخرى، ولم يعتمدوها، وإنما نقل منها

بعض الفروق والحواشي، كنسخة المعقلي، ونسخ مجهولة في فارس وبغداد.

ونستطيع أن نقول: إن الفارسي اعتمد بنفسه في تحقيق الكتاب على

خمس نسخ، جعل نسخة أبي بكر الأولى النسخة الأم التي اعتمدها في نقل

المتن، ثم قابلها بأربع نسخ، وهي نسخة المبرد التي بخطه، ونسخة أبي بكر

الثانية، ونسختا الزجاج، وأما بقية النسخ فقد نقل منها بعض الفروق

والحواشي المهمة.

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٤. وانظر: (النسخ المذكورة في الحواشي) في مقدمة

والحقيقة أن الفارسي لم يستوعب ذكر جميع الفروق، فلذا نراه في مواضع ينشط في بيان هذه الفروق، وفي مواضع يفتُر، بل تمرُّ صفحات كثيرة لا نرى فيها ذكرًا لبعض هذه النسخ، ونجد في نسخ أخرى للكتاب ذكرًا لفروق منسوبة إلى نسخة المبرد ونسخة الزجاج ليست في عمل الفارسي هذا.

وقد جاء في الحاشية التي على النسخة المشرقية العتيقة^(١) أن الفارسي عارض نسخته بكتاب أبي بكر مبرمان، وهي نسخة مشهورة، ولكن الحقيقة^(٢) أن الفارسي لم ينقل من نسخة شيخه مبرمان فرقًا قطُّ، فلعلها وقعت في يد أبي سعيد السيرافي الذي ضمنَّ بها، واعتنى ببيان فروقها وحواشيتها في شرحه للكتاب! ومع ذلك نقل الفارسي عن شيخه مبرمان بعض التعليقات مشافهة، فظنَّ صاحب هذه الحاشية أن الفارسي عارض بها أيضًا.

٢- وأنه نسخ الحواشي التي على هذه النسخ، معزوة إلى أصحابها، وذلك أنه جعل لكل عالم رمزًا؛ كي يختصر العزو.

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٣، وقد رجحت في ص ١٤٥ أنها للقصري تلميذ الفارسي.

(٢) انظر مناقشة ذلك في: مقدمة التحقيق ص ١٨٣.

٣- وأنه ذكر فروق النسخ، وخاصة بين الأسطر.

٤- وأنه علّق حواشي منه على مواضع من كتاب سيبويه.

ومما ينبه إليه هنا أن الحواشي غير المنسوبة ليست كلها من تعليقات الفارسي، بل بعضها من منقوله ولكنها غير منسوبة، ولعل سبب ذلك أنه نقلها من نسخ مجهولة، ويدل لذلك أن الفارسي ينقل أحياناً بعض الحواشي غير منسوبة، ثم يناقشها، كقوله في الحواشي: «قال أبو بكر: «ينبغي أن يكون يريد (عِدَّة)». يعني: أن (وَعَدَ) (فَعَلَ)، وباب (فَعَلَ) يكون فيه (يَفْعُل) و(يَفْعِل)، وقد حُوِّلَ هذا إلى (يَفْعِل)»^(١). ثم إن الفارسي في التعليقة^(٢) نقل حاشية أبي بكر بـ(قيل)، وحكى حاشية (يعني ...) بـ(قيل) أيضاً، ثم ناقش هذا التفسير.

ولذا نجد حواشي نقلها الفارسي في حواشيه غير منسوبة ثم نجدها عنده في كتاب آخر أو عند غيره منسوبة بالنص إلى بعض العلماء الذين نقل الفارسي حواشيه، ومن ذلك:

١- قوله: «عند سيبويه أن المصدر لا يكونُ على (مَفْعُولٍ)....»، وجاء

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٨٠٢.

(٢) التعليقة ٥/ ٢٢.

في التعليقة: «قال أبو العباس: عند سيبويه»^(١).

٢- قوله: «(فا): إِنَّمَا يَحْتَجُّ بِ(وَعَدُهُ)، يُرِيدُونَ (وَعَدْتُهُ) فَأَتَّبَعُوهُ الْأَوَّلَ، غَيْرُ مَعْرُوفٍ»، وجاء في تنقيح الألباب: «وَمِنْ قَوْلِهِ: (وَأِنَّمَا يَحْتَجُّ بِوَعْدِهِ يُرِيدُونَ وَعَدْتُهُ) إِلَى آخِرِ الْبَابِ فِي الشَّرْقِيَّةِ، وَثَبَتَ لَابْنُ السَّرَاجِ حَاشِيَةً، وَقَالَ: هُوَ تَفْسِيرٌ عِنْدَ الْمَبْرَدِ إِلَى آخِرِ الْبَابِ، وَهُوَ أَشْبَهُ»^(٢).

وقد نجد عند الفارسي نقلاً عَمَّنْ لم يدركه، وهو عند غيره من طريق عالم نقل الفارسي حواشيه، ومن ذلك:

١- قوله: «أَنشَدَنِي أَبُو عُثْمَانَ»، وجاء في نسخة (م٥): «قال أبو العباس: أَنشَدَنِي أَبُو عُثْمَانَ»^(٣).

٢- وقوله: «حَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو يَحْيَى الْإِلَاحِقِيُّ»، وجاء في (م٥): «قال أبو العباس: حَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ»^(٤).

٣- قوله: «حَدَّثَنِي التَّوَزِيُّ، قَالَ: يُقَالُ: (مَا فِي بَطْنِهِ قَدْ عَمِلَتْ)، وجاء

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٥٢٤ هـ.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٥٣١ هـ.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٣٦ هـ.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٢٨ هـ.

في الأصول عن المبرد، قال: «قال أبو العباس: حدثني التوزي ...»^(١).

وقد كان لتلميذي الفارسي القَصْرِي وعبد الباقي يَدُ في هذا العمل، وخاصة القصري.

والذي يترجّح عندي أن الفارسي بعد أن انتهى من عمله، وقرأه على شيخه أبي بكر، صار يغيّر وي زيد، فمِمَّا غيَّره ما خالف نسخة شيخه أبي بكر في أول الكتاب، كما ذكرت ذلك آنفاً ومثَّلْتُ له^(٢)، ومن ذلك أيضًا ما ضَرَبَ عليه من ألفاظ، وغيَّرها إلى ألفاظ يرى أنها أصح أو أوجه، وربما زاد بعض التعليقات والحواشي، فطلب من تلميذه القصري، أو أن القصري بادر من نفسه فنسخ الكتاب نسخة منقَّحة ومنسَّقة، وقد أُعْجِبَ أبو علي بهذه النسخة، وصارت تسمَّى «أصل القَصْرِي، الذي كان يعتمد عليه أبو علي»^(٣).

وأرجَّح أن أصل القَصْرِي الذي كان يعتمد عليه الفارسي هو النسخة العتيقة المشرقية التي اطَّلَعَ عليها ونقل منها أبو علي الغساني

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٧٦٣ هـ ٢.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص ١٥-١٦.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٣.

وابن خروف^(١)، وقد كتب الفارسي بخطه عليها أن محمد بن طوسي القصري قرأ عليه كتاب سيبويه منها، فقال: «قرأ عليّ أبو الطيّب محمد بن طوسي كتاب سيبويه في هذه النسخة، من أوله إلى آخره، وأنا أنظر في نسختي التي قرأتها على أبي بكر محمد بن السريّ، وقرأ منها على أبي إسحاق إبراهيم بن السريّ وأنا أسمع، وكتب الحسن بن أحمد بخطه^(٢)»، ولهذا يمكن أن نسمي هذه النسخة (أصل القصري الأول).

وقد بقي القصري وتلميذ الفارسي الآخر عبد الباقي وفيّين للفارسي، فعلّقوا وحشياً على عمله، وسألا الفارسي أسئلة تتعلق بما في الحواشي، ثم أثبتاها في الحواشي، ونسخ القصري نسخة أخرى من (أصل القصري) جمع فيها كل ذلك ونسقه، وذكر فيها أيضاً ما عمله الفارسي في النسخة من ضرب وتغيير وتعليقات، وهذا العمل الأخير هو الذي وقف عليه الزمخشري، وأضاف إليه ما أضافه مما سأذكره عن بيان عمله في الحواشي^(٣)، ولهذا يمكن أن نسمي هذه النسخة (أصل القصري الثاني).

(١) انظر الكلام على: (نسخة مشرقية عتيقة)، في مقدمة التحقيق ص ١٤٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٥.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص ٢٩.

ومن آثار عمل القصري وعبد الباقي:

١- الحاشية التي في أول الحواشي^(١)، وفيها ذكر النسخ التي اعتمدها الفارسي والرموز التي استعملها، ورجحت^(٢) أنها من عمل القصري.

٢- إثبات أسئلتهم وإجابة الفارسي عنها في الحواشي، ومن ذلك:

- «قُلْتُ لأبي عليٍّ: أَلَا امْتَنَعْتَ مِنْ وَصْفِ المندوبِ»^(٣).

- «بَخَطُ عبد الباقي، قُلْتُ لأبي عليٍّ: قَوْلُهُ (ههنا) أَيُعْنِي به الفصلُ بَيْنَ

المَعْرِفَةِ والنِّكَرَةِ في ما لا يَسْتَعْنِي أو الفصلُ في ما يَسْتَعْنِي؟

فقال: يجوزُ أَنْ يَعْنِيَ الأوَّلَ، وَأَنْ يَعْنِيَ الثانيَ، وَأَنْ يَكُونَ الجَمِيعُ مِنْ

قَوْلِ أَهْلِ المَدِينَةِ»^(٤).

- «قُلْتُ: أَفَيَجُوزُ (سَوَالُكَ) في هذه المسألة؟

قال: نَعَمْ، على وَجْهِ آخَرَ، وهو (غَيْرُكَ)»^(٥).

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص ٤٨.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٦٣٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٧٤٥.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ٧١٣. وانظر أمثلة أخرى في: ٦٣٥، ٧١٣، ٩٧١، ١٠١٣، ١٢١٥،

١٢٣٤، ١٢٥٣، ١٤٢٤، ١٧٣٧.

٣- إثبات ما عمله الفارسي في المخطوطة بعد ذلك، من ضرب وتغيير وتصحيح وتعليق، ومن ذلك:

- «قال أبو علي -بعد أن ضَرَبَ على هذا-: هذا على تفسير المضمَرِ بالمضمَرِ»^(١).

٤- توضيح بعض العبارات، ومن ذلك:

- «قُلْتُ -يعني أنه قال لابن السَّرَّاجِ-»^(٢).

- «(فا): (ما) في قول (خ) -يعني الأخفش-»^(٣).

- «قال أبو علي: قرأته أيضًا بخطَّ إسماعيل الزَّجاجيِّ (وما كانَ

نَفْسِي)، كما قال أبو إسحاق. (ي): يُزَعَمُ أَنَّ إسماعيلَ هذا كانَ نظيرَ ابنِ السَّرَّاجِ، وليس بالورَّاق»^(٤).

٥- بيان كيفية قراءة المتن على أبي علي، ومن ذلك: «(عِنْدَ جَرَائِهَا)،

(ع): كذا قرأته على أبي علي»^(٥).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٠٨.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٥٦٣.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٩٣.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥٦-٢٥٧. وقد رجَّحت أن (ي) رمز لعبد الباقي تلميذ الفارسي.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٩٧. ورجَّحت أن (ع) رمز لعبد الباقي تلميذ الفارسي.

٦- بيان توقُّفات أبي علي في بعض المواضع، ومن ذلك: «ما بين العلامتين هو (ذاك)، ولم يَعْرِفْ أبو علي مَعْنَاهُ، (ع)»^(١).

ومن المواضع التي تدل على أن هذه النسخة النهائية كانت بعد الفارسي هذا النص: «قال عبد الباقي: «هذا آخِرُ ما وَجَدْتُهُ بِخَطِّ أبي علي في رُقْعَةٍ قد ألْحَقَهَا في كِتَابِهِ»»^(٢)، فهذا نص على أن الفارسي قد ألحقه بعمله بعد انتهائه في ورقة خارجية، ثم علَّقه عبد الباقي على النسخة، ثم أدخله القصري في الحواشي في النسخة النهائية.

والغريب أني لم أجد أثرًا لأشهر تلاميذ الفارسي -وهو ابن جني- في هذه الحواشي، ولعل السبب في ذلك أن هذه العمل كان في أواخر حياة الفارسي بعد أن كبر شأن ابن جني، واشتغل بتلاميذه وأعماله، ويدل لذلك أن الذي ساعد الفارسي في ذلك تلميذان من تلاميذ الفارسي المتأخرين، وهما القصري وعبد الباقي.

ووجدت نصًّا لعله يوضح السبب الأهم لاعتماد أبي علي الفارسي على نسخة القصري، ذكره ابن العديم، فقال: «قرأت بخط سعيد بن المبارك بن

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٩٨. ورجحت أن (ع) رمز لعبد الباقي تلميذ الفارسي.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٧١٨.

الدّهان النحوي، ذكر أبو الفتح في النوادر، أن كتب أبي علي الفارسي احترقت بالبصرة في ربيع الأول، سنة خمس وثلاثمائة، بدار أبي الرّيان الأهوازي الكاتب، وكان قد أسكنه إياها، ولم يكن بالدار تلك الساعة، فلما علِمَ جاء الى الدار فوقَعَ من غلامه المفتاح، وكان الخشب ساجًا فلم ينكسر، فصعدوا الى السطوح وكان للدرجة باب مغلق فلم ينفّتح، وقويت النار فحالت بينه وبين الكتب، وكان في الدار أثاث كثير لصاحبها، فغُشي على الشيخ، وحُمِلَ على الظهر الى دار أخرى لأبي الرّيان، فبقي يومًا وليلة لا ينطق، وثلاثة أيام لا يأكل ولا يشرب إلا العسير بالكراهية، وبقي واجمًا سنة لا يُقرئ ولا يُقرأ، وكان أبو الرّيان يخدمه ويسلّيه بكلّ ما يقدر عليه، وكانت الكتب أربعمائة مجلد، فأعطاه ثلاثمائة دينار مغربية وأربعين حزمة كاغد، وكان يستحثّه ويقول له: الناس يقولون عنك صَحَفِي؛ لأنك عَجَزْتَ عن العلم بعد مُضِيِّ الكتب، وكان قد سلّم له المجلد الأول من كتاب سيبويه؛ لأنه كان معه، وكان لأبي الرّيان نسخة بخطّ السيرافي، فوهبها له، وعاد الى القراءة»^(١).

فلعل ذهاب كتب الفارسي في هذا الحريق كان السبب الأهم في

اعتماده على نسخة القصري التي نسخها من نسخة الفارسي قبل احتراقها. وفي النص السابق ملحوظتان، الأولى أن النسخة التي بخط السيرافي التي وهبها أبو الريان للفارسي لم يجر لها ذكر في الحواشي ولا كتب الفارسي فيما رأيت، وهذا يشير إلى أن هذا الحريق وهذه النسخة كانا بعد كتابة الحواشي؛ لأن السيرافي كان شديد الاعتناء بنسخة شيخه مبرمان، كثير النقل عنها وعن فروقها، ولو حصل عليها الفارسي قبل الحواشي لاستفاد منها في ذكر فروق نسخة شيخه مبرمان.

والملاحظة الثانية أن تاريخ الحريق المذكور -وهو خمس وثلاثمائة- غير صحيح؛ لأن متوسط عمر الفارسي حينئذ (١٨) ثماني عشرة سنة^(١)، ومن كان في هذا العمر لا يكون أهلاً لإقراء كتاب سيبويه، ولا يمكنه أن يحصل على (٤٠٠) أربعمائة مجلد!

وكذلك كان متوسط عمر أبي سعيد السيرافي (٢١) إحدى وعشرين سنة^(٢)، ومن كان في هذا السن لن يحرص الناس على اقتناء خطه، فضلاً عن

(١) اختلفوا في مولد أبي علي الفارسي ما بين سنة ٢٨٦ وسنة ٢٨٨. انظر: أبو علي الفارسي د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي ص ٦٠.

(٢) اختلفوا في مولد أبي سعيد السيرافي ما بين سنة ٢٨٠ إلى سنة ٢٨٨. انظر: مقدمة تحقيق كتاب الادغام، تحقيق د. سيف العريفي ص ١٣.

أن السيرافي قرين الفارسي وبينهما تنافس، فكيف يهدي أبو الريان الفارسي نسخة من خط منافسه وهو في هذه الحالة!

وإذا عرفنا أن أبا الطيب القصري تلميذ الفارسي قد قرأ نسخته (التي صار الفارسي يعتمد عليها) على الفارسي في سنة (٣٤٠)، وأن الفارسي كان يمسك بنسخته التي كتبها عن نسخة شيخه ابن السراج^(١)، علمنا أن كتب الفارسي لم تحترق حينذاك، وإنما احترقت بعده، فيكون صواب تاريخ الحريق (٣٤٥) أو (٣٥٥) أو (٣٦٥)، والله أعلم.

الثاني: أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨).

فقد أكمل ما قام به الفارسي، فقد اعتمد على نسخة القصري النهائية، فقال: «نُقِلَتْ هذه النسخة من أصل منقول من أصل أبي علي الفارسي، مقروء عليه»، ويَبَيِّن هذا الأصل المنقول من أصل الفارسي بقوله: «نَسَخْتُ هذه الترجمة من أصل القَصْرِيِّ الذي كان يَعْتَمِدُ عليه أبو علي»^(٢).

وعارضها بنسخة ابن طَلْحَةَ الأندلسي، وهي نسخة أندلسية؛ لأنها

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٣.

فرع من نسخة أبي نصر المنسوخة من نسخة الرباحي، وفيها مخالفات للنسخ المشرقية، فلهذا كان لعمل الزمخشري أهمية كبيرة، ويتلخص في الآتي:

١- أنه نقل على نسخة الفارسي وحواشيه فروق نسخة ابن طلحة الأندلسية.

٢- وأنه نقل حواشي الأندلسيين التي أثبتها ابن طلحة على نسخته، فزادت أهمية هذه الحواشي وتنوّعت.

٣- وأنه اعتمد نسخاً أخرى أيضاً، كنسخة (سح) التي ذكرَ هو رمزها في قائمة رموزه، وكذلك نقلَ عن شرح السيرافي ورمز له بـ(سف).

٣- وأنه أعاد كتابة الكتاب والحواشي والفروق، فصار عمل الفارسي وعمله بذلك عملاً متكاملاً، حتى صار النَّسَاح بعد ذلك يذكرون أن الكتاب بحواشيه منقول من خطِّ الزمخشري^(١).

٤- وأنه جعل له رموزاً أيضاً، وقد ذكرها في حاشية خاصة في أوائل

الحواشي^(٢).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٥.

الثالث: أبو عبدالعزيز العيوني.

فقد أكرمني الله عز وجل، فوقفْتُ - في أثناء جمعي لنسخ كتاب سيبويه المخطوطة - على نسخ عدة عليها حواشٍ مهمة، لعلماء متقدمين ومتأخرين، كالأخفش الأصغر وأبي جعفر النحاس وأبي مروان عبد الملك بن سراج الأموي، وأبي علي الغساني، وأكثر هذه الحواشي كان منسوباً، وبعضها غير منسوب، فجمعتها، ووضعتها في مواضعها من الكتاب، وأدخلتها في التحقيق، فزادت بذلك الحواشي أهمية وتنوعاً.

وهذه الحواشي بعضها تفسير لكلام سيبويه، وهو الأكثر، وبعضها بيان لفروق النسخ، وبعضها بيان لمنهج سيبويه في كتابه.

كما جمعتُ الحواشي المذكورة على أغلفة النسخ مما له علاقة بكتاب سيبويه، وأدخلتها في التحقيق.

الفرق بين هذه الحواشي والتعليقة

لأبي علي الفارسي

لأبي علي الفارسي أكثر من عمل على كتاب سيبويه، ولا عجب في ذلك، فقد كان كثير الاهتمام به، حتى عُذَّ من رجالات كتاب سيبويه، قال أبو حيان التوحيدي: «وأما أبو علي فأشدُّ تفرُّدًا بالكتاب، وأشدُّ إكبابًا عليه»^(١).

وكان الفارسي كثير القراءة والإقراء لكتاب سيبويه، وكان في كل إقراءة يعلِّق حواشي على الكتاب، حتى تجمَّع له حواشٍ كثيرة، قال له تلميذه جامع العلوم: «وحينَ كان يُقرَأُ عليك الكتاب، أو كنتَ تقرؤه، فبلغتَ إلى قوله: (وتقول: زيدا لست مثله)، أمرتَ غيرك إلحاق قولك بالحاشية: هذا يدلُّ على أنَّ (ليس) فعلٌ؛ لأنه صار كقولك: زيدا ضربتُ أخاه»^(٢).

والذي وجدته للفارسي من حواشٍ وتعليقاتٍ على كتاب سيبويه ثلاثة أعمال:

١- حواشي كتاب سيبويه، وهي أصل هذه الحواشي التي حققتها،

(١) الإمتاع والمؤانسة ١ / ١٣١.

(٢) الاستدراك على الحجة ص ٧٦.

ويظهر أن عمل الفارسي هنا كان مثل الكُنَّاش الذي جمع فيه كل ما وَقَفَ عليه من نسخ كتاب سيبويه، والحواشي التي عليها، وفروقها، مع تعليقه ما عَنْ له حينذاك.

ولهذا كان منقوله فيها أكثر من مقوله؛ لأنَّ أصل عمله كان في جمع نسخ كتاب سيبويه، والحواشي التي عليها، وفروقها.

وهذا العمل قام به الفارسي عندما حَصَلَ على هذه النسخ الكثيرة لكتاب سيبويه.

٢- ثم هَذَّب من العمل السابق تعليقةً كان مقوله فيها أكثر من منقوله، تخفَّفَ فيها من كثير من النقول عن السابقين، وأكثر فيها من تعليقاته، ويمثِّل هذا العمل نسخة (م٥)^(١) والتعليقات التي عليها.

فالموازنة بين هذه التعليقات وبين هذه الحواشي تظهر أن الفارسي تَرَكَ كثيرًا من المنقولات، ونقل من الحواشي بعض تعليقاته بلفظها مع تعديل طفيف أو زيادات عليها من أجل التنقيح، ثم زاد تعليقات ليست في الحواشي، فكانه أراد أن تكون كتابًا من مقوله لا من منقوله.

ونلاحظ أن الفارسي قَلَّل في هذه التعليقة من استعمال الرموز، فكان

(١) نسخة شهيد (الشهيد) علي في إستانبول برقم ٢٤٩٨.

ينص في أوائل تعليقاته بقوله: (قال أبو علي)، ولا يستعمل رمز (فا) لنفسه، وترك أكثر رموزه في الحواشي، ولكنه استعمل بعضها كرمز «(ج)» عن (ع)، أي: نسخة الزجاج عن أبي العباس المبرد، ورمز (ه ط) و(ط ه) للنسخة التي عند بني طاهر^(١).

وكان الفارسي في هذا العمل يشير أحياناً إلى اختلاف النسخ، وخاصة نسخة (ج) عن (ع)، ولكنه أهمل كثيراً من الفروق التي ذكرها في الحواشي. ونسخة (م) ليست كاملة، بل هي الثلث الثاني من الكتاب فقط، ولعلَّ الأيام القادمة تُسعدُ بالحصول على بقية الكتاب من هذه النسخة، وقد نقلت جميع زوائدها على الحواشي، وأدخلتها في الحواشي، وحققتها، معزوةً في الهوامش إلى نسخة (م) (٥).

وهذه التعليقة هي أصل التعليقة المطبوعة الآتي ذكرها.

٣- ثم هذب الفارسي كل ذلك في تعليقة زاد فيها مقوله كثيراً وقل منقوله أكثر من العمل السابق، ويمثل هذه العمل نسخة شهيد (الشهيد) علي ذات الرقم (٢٣٥٧)، التي حققها الدكتور عَوْضُ الْقَوَزِيُّ رحمه الله، ونشرها باسم (التعليقة على كتاب سيبويه).

(١) انظر الكلام على (نسخة م) في: مقدمة التحقيق ص ٢١٩.

ومن الواضح أنَّ هذه التعليقة منقَّحة من العمل السابق؛ لأنَّ أكثر الحواشي فيها متفقة اللفظ مع تغيير يسير في أوائل بعض الحواشي، إما لتغييرها من صيغة سؤال وُجِّه إليه إلى صورة حاشية مباشرة، وإما لاختصار العبارة أو تسديدها.

ونلاحظ أنَّ الفارسي في هذه التعليقة تخلَّص من جميع الرموز، فكان ينص في أوائل تعليقاته بقوله: (قال أبو علي)، وفي أوائل حواشي ابن السراج: (قال أبو بكر)، وهكذا يردُّ هذه الأسماء دون اختصار في جميع التعليقات، وكأنه خشي أن تؤدِّي هذه الرموز إلى تحريف أو تصحيف أو غموض.

ونلاحظ أيضًا أنَّ الفارسي لم يحفل في التعليقة بذكر اختلاف النسخ، وكانت إشارته إلى ذلك قليلة موازنةً بما ذكره في الحواشي.

وقد كرهتُ لأبي علي أن ينسب إليه في هذه التعليقة بعض التعليقات التي نقلها في الحواشي معزوةً إلى أهلها، وهو لم ينسبها إليه صراحة، وإنما ساقها في كلامه كأنها من حُرِّ كلامه، ومن أمثلة ذلك:

١- ما جاء في التعليقة: «قال أبو علي: لأنَّ الذين أدخلوا في (الحارث)

الألف واللام وهو اسمٌ علمٌ إنما قصدوا الصفة، ثم غلبوا».

وهذه الحاشية بلفظها نقلها الفارسي في حواشي كتاب سيبويه^(١) من نسخة شيخه أبي بكر بن السراج.

٢- وما جاء في التعليقة: «قال أبو علي: لأنه لو قيل: (مُرَيْمِسُ) لظن أن الميم أصل؛ لأنها قد فصلَ بينها وبين الميم براءً، والراء إذا ضُوعفت عُلِمَ أن العين قد ضُوعفت وهو ثلاثيٌّ».

وهذه الحاشية نقلها الفارسي في حواشي كتاب سيبويه^(٢) عن نسخة شيخه أبي بكر بن السراج.

٣- وما جاء في التعليقة: «قوله: (هي) كناية عن الأسماء التي هي بدل من الأفعال».

وهذه الحاشية بنصها نقلها الفارسي في حواشي كتاب سيبويه^(٣) عن (س)، أي: عن أبي العباس المبرد.

٤- وما جاء في التعليقة: «ذكر سيبويه ههنا أن الياء في (تفعلين) ضمير».

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١١٣٧.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١١٧٦.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٦٧٦.

وهذه الحاشية نقلها الفارسي في الحواشي^(١) بنصها عن نسخة شيخه أبي بكر بن السراج، والغريب أن الفارسي في التعليقة عقّب وقال: «وفيه عندي نظر»، ثم ذكر هذا النظر.

٥- وما جاء في التعليقة: «(هَنِيٌّ) ليس يُرِيدُ هَنًا بَعِيْنَهُ، وإنما يُرِيدُ أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ هَنٌ، فَتَجْعَلُهُ مِنْ أَيِّ قَبِيلٍ شِئْتَ».

وهذه الحاشية نقلها الفارسي في الحواشي^(٢) بنصها عن نسخة شيخه أبي بكر بن السراج.

ومع ذلك كان هذا قليلاً عند أبي علي الفارسي، ولكنه كثر كثيراً عند أبي سعيد السيرافي - عفا الله عنه - الذي طَوَّى كثيراً من هذه الحواشي المهمة والنفسية لعلماء أجلاء متقدمين في شرحه، وجعلها من كلامه، حتى صار من بعده يعزونها إليه لا إليهم، وما كان ضرره لو عزاها إليهم! وصرّح بكونها من كلامهم! لكان ذلك أبرك لشرحه، وأبرأ لذمته.

وقد حرصتُ في تحقيق هذه الحواشي على استخراجها من كلام السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه؛ لِيُعْلَمَ أنها من منقوله لا من مقوله^(٣).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٥٧٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦١٢.

(٣) انظر أمثلة لذلك في: حواشي كتاب سيبويه ٦٦، ٧٢، ٢٢٢، ٣٩٦، ٣٩٨، ١٣٧٧، ١٣٨٣،

ولعل هذا هو السبب الذي جعل بعض الشراح - من حيث يشعرون أو لا يشعرون - يعملون مع السيرافي ما عمله هو مع من قبله، فأغار ابنُ يعيش في (شرح المفصل) والأعلمُ الشنتمري في (النكت في تفسير كلام سيبويه) على كثير من كلام السيرافي بلفظه، وأحياناً بتغيير يسير، وجعلاه من كلامهما دون عزو، وقد نُشر كتاباهما وخدماتهما، وما زال شرح السيرافي ينتظر خدمة تناسبه تحقيقاً ونشراً!

تنبيهات:

١- إن هذه التعليقة كانت - كالتعليقة السابقة وكالحواشي - على نسخة من كتاب سيبويه، ولم تكن كتاباً مستقلاً، ولكن ناسخاً - قد يكون من تلاميذ أبي علي، أو متأخراً - استلَّ هذه التعليقات مع كلام سيبويه المعلق عليه، وجعل ذلك في كتاب واحد، وهذا يفسر الخلل في وضع التعليق في غير محلّه من كلام سيبويه أحياناً، ويفسر الخلل في كون التعليق على رواية وكلام سيبويه المنقول على رواية أخرى؛ لأن الناسخ لم يفتن إلى نسخة الفارسي التي كان قد علّق عليها، فنقل كلام سيبويه من نسخة أخرى على غير رواية الفارسي.

٢- إن نسخة (م ٥) تصلح أن تكون نسخة أخرى يُحقّق عليها

التعليقة؛ لأنها متَّفقة مع أكثر التعليقات في اللفظ كما سبق، وهنا أذكر أن محقق التعليقة - رحمته - حققها على نسخة وحيدة، وقال في المقدمة: «هذه النسخة التي لا أزال أدعو الله أن يكشف لي عن أخرى»^(١) م.

٣- ما ذكرته من ترتيب هذه الأعمال اجتهدُ مني، بناءً على محتواها، فكثير من النقول عن المبرد والمازني والجرمي وغيرهم التي وردت في كلام الفارسي في التعليقة قد جاء أصلها بلفظه منسوباً إليهم في الحواشي؛ مما يدلُّ على أنها كانت قبل التعليقة.

ما سبق هو الراجح عندي، وقد يقال: إنَّ نُسخَ كتاب سيبويه كانت عند الفارسي، فكان ينقل منها هذه النقول، ويدخلها في تعليقاته، فكتب التعليقة أولاً، ثم جمع الحواشي، فقد كان عند الفارسي نسخ قليلة، ولكنها أهم هذه النسخ، كنسختي أبي بكر بن السراج، ونسخة الزجاج عن أبي العباس المبرد، فعُلِّقَ أولاً أصل التعليقة، ومنها هذَّبَ التعليقة، ولم يحتج إلى رموز لقلة النسخ.

(١) كذا، بخلوِّ جملة الصلة من عائد.

(٢) مقدمة تحقيق التعليقة ١/ ١١، والغريب أن نسخة المحقق ونسخة (م) في مكتبة واحدة، وهي

مكتبة شهيد (الشهيد) علي في إستانبول.

ولما حصلَ على نسخٍ أكثر، كنسخة المعقلي ونسخة المراغي، شرعَ في

جمع حواشي كتاب سيبويه، واحتاج إلى وضع رموز لهذه النسخ الكثيرة.

اسم هذه الحواشي، والنقل عنها

لم أجد اسماً علماً على هذه الحواشي، ويظهر أن أبا علي الفارسي لم يجعل له اسماً، بالإضافة إلى التباسها مع تعليقه، وقد عرفنا - في الفرق بين هذه الحواشي والتعليقة - أن الفارسي هذب التعليقة من هذه الحواشي وزاد عليها كثيراً من تعليقاته، ثم هذب هذه التعليقة بالتعليقة المنشورة. والحقيقة أن هذه الحواشي والتعليقتين كلهما حواشٍ وتعليق للفارسي على كتاب سيبويه، وقد اختلفت تعبيرات المترجمين والناقلين عنها على أسماء عدة، منها:

١- التعليقة على كتاب سيبويه.

وهذا ما جاء في نسخة مكتبة شهيد (الشهيد) علي برقم (٢٣٥٧)، وبغية الوعاة، ومفتاح السعادة، وكشف الظنون وسلم الوصول لحاجي (للحاج) خليفة، وأسماء الكتاب لرياض زاده، وروضات الجنات^(١).

٢- والتعليق على كتاب سيبويه.

وهذا ما جاء في شرح أبيات المغني^(٢).

(١) انظر: بغية الوعاة ٤٩٦/١، ومفتاح السعادة ١٧١/١، وكشف الظنون ١٤٢٨/٢، وسلم الوصول ١٥/٢، وأسماء الكتب ١٣٥، ٢٠٤، وروضات الجنات ٨٠/٣.

(٢) انظر: شرح أبيات المغني للبغدادي ٣٦١/٣.

٣- والتعليق على كتاب سيبويه.

وهذا ما جاء في: فهرسة ابن خير الإشبيلي، والتعليقة لابن النحاس

الحلبي، والتذييل والتكميل، وارتشاف الضرب^(١).

٤- وشرح الكتاب.

وهذا ما جاء في سر صناعة الإعراب لابن جني، وكشف المشكلات

لجامع العلوم الباقولي^(٢).

٥- وحاشية الكتاب.

وهذا ما جاء في الاستدراك، وكشف المشكلات، لجامع العلوم

الباقولي^(٣).

٦- وحواشي كتاب سيبويه.

وستأتي النقول التي وصفتها بالحواشي.

(١) انظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي (دار الغرب) ٣٩٥، والتعليقة لابن النحاس الحلبي ١/ ٦١٣ -

والتذييل والتكميل ٦/ ٢٥٢ - وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٠.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٨٠٦ - وكشف المشكلات ٢/ ١١٦٧، قلت: جاء في حاشية

الأمير على المغني ص ٦٢: «ردّه الشارح بأن أبا علي الفارسي نص في شرح كتاب سيبويه على أن

الواو تأتي للإباحة»، وهذا تحريف، صوابه: أن أبا سعيد السيرافي ... كما في شرح مغني اللبيب

للدماميني ص ٣٥٩ المنقول عنه.

(٣) الاستدراك على الحجة ص ٦٦ - وكشف المشكلات ٢/ ١٠٨٤.

وقد ذكر الفيروزآبادي أن لأبي على الفارسي حاشيتين، إحداهما في ثلاثة أسفار، والأخرى في سفر^(١)، فهذا نص منه على أن للفارسي أكثر من حاشية على كتاب سيبويه، وهو يريد الحواشي والتعليقة.

ويظهر أن (التعليقة) و(التعليق) و(شرح الكتاب) يراد بها التعليقة بإبرازيتها، وأن (الحواشي) و(حاشية الكتاب) يراد بها (حواشي كتاب سيبويه).

وأما (التعليق) فقد يراد بها أحد الكتابين، والأظهر أنها (التعليقة)؛ لأنها تشير إلى تعليقات من عمل الفارسي، وهذا يناسب التعليقة التي هي في أكثرها تعليقات من مقول الفارسي لا من منقوله، ويساعد على ذلك أن ما نقله ابن النحاس الحلبي في التعليقة، وما نقله أبو حيان في التذييل والتكميل وفي ارتشاف الضرب عن تعاليق الفارسي هو عن التعليقة المطبوعة^(٢)، وليس في حواشي كتاب سيبويه.

وتسمية هذا الكتاب (حواشي كتاب سيبويه) يوافق وصفها؛ لأنها في

(١) انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٢٣.

(٢) انظر: التعليقة لابن النحاس الحلبي ١/ ٦١٣ مع التعليقة لأبي علي الفارسي ١/ ٨٧، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٥٢ - وارتشاف الضرب ٣/ ١٣٣٠ مع التعليقة للفارسي ١/ ٦.

الأصل حواشٍ مكتوبة على حواشي الكتاب، كما أن تسمية ما عمله الفارسي وأكملة الزخشي (حواشي) مشهور في فن التأليف، أضيف إلى ذلك أن بعض من نقل عنها سمّاها -أو وصفها- بذلك، ويصفها بعضهم بأنها طُرر الكتاب، والطَّرَر هي الحواشي، ومن هذه النقول:

١- جاء في التصريح: «وخالفه الأخفش في الحواشي على كتاب سيبويه، فقال بصرفه بناءً على أن الصفة إذا زالت لا تعود»، وجاء في شرح ابن النازم: «وذهب الأخفش في حواشيه على الكتاب»^(١).

وهذه المخالفة جاءت في حاشية للأخفش في حواشي كتاب سيبويه، لفظها: «قال أبو الحسن: يَنْصَرِفُ (أَحْمَرُ) وما أَشَبَّهُهُ في النِّكْرَةِ إذا كَانَ اسْمًا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ أَنَّهُ صِفَةٌ، فَقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ الَّذِي كَانَ يَمْنَعُهُ»^(٢).

٢- قال ابن جني في سر الصناعة: «وقد قال أيضًا أبو الحسن نفسه في بعض التعليقات عنه في حاشية الكتاب: بُعْدُ (كُم)، و(إِذْ) من المتمكِّنة أن الإعراب لم يدخلها قط»^(٣).

(١) التصريح بمضمون التوضيح (تحقيق بحيري) ٢٧٢/٤، وشرح ابن النازم على الألفية (العلمية) ص ٤٦٩.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٠٠.

(٣) سر صناعة الإعراب ١٦٥/٢، ونقل العبارة بلفظها البغدادي في الخزانة ٥٤٤/٦ - وشرح أبيات المغني ١٩٩/٢.

وهذه الحاشية عن الأخفش بلفظها في حواشي كتاب سيبويه^(١).

٣- قال البغدادي في الخزانة عن بيت (فَرَجَجْتُهَا بِمَرْجَّةٍ): «وهو من

زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه»^(٢).

وقد جاء في حواشي كتاب سيبويه: «قال أبو الحسن: إِلَّا فِي شَعْرِ،

سَمِعْتُ عَيْسَى بْنَ عَمْرٍو يُنْشِدُ:»^(٣)، ثم ذكر البيت.

٤- أن ابن النحاس الحلبي نقل في التعليقة شرح المقرَّب عن أبي علي

الفارسي في موضعين، مرة عن (تعاليقه على كتاب سيبويه)، والنص المنقول

في التعليقة المطبوعة^(٤)، ومرة عن (حاشية لأبي علي)، قال: «ورأيت لأبي عليّ

حاشية»، والنص المنقول عنها ليس في التعليقة، بل في (حواشي كتاب

سيبويه)^(٥)، وهذا يدل على تفريقهم بين حواشيه وتعليقته.

٥- قال الشاطبي في المقاصد الشافية: «وقال الفرزدق -أنشده الزّجاج

في الكتاب:-

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٥١.

(٢) خزانة الأدب للبغدادي ٤/ ٣٨١.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢٥.

(٤) انظر: التعليقة لابن النحاس الحلبي ١/ ٦١٣، والتعليقة لأبي علي الفارسي ١/ ٨٧.

(٥) انظر: التعليقة لابن النحاس ٢/ ٩٦٢، وحواشي كتاب سيبويه ص ١٢٥٣.

أَبَانَا بِهَا قَتَلَى، وَمَا فِي دِمَائِهَا وَفَاءً، وَهَنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمَ»^(١).

وهذا البيت ليس في كتاب سيبويه، ولكنه من إنشاد الزَّجَّاج في

حواشي الكتاب^(٢)، وهي من حواشي الزمخشري عن نسخة ابن طلحة.

٦- قال أبو نصر في شرح عيون سيبويه: «ووقع في حاشية الكتاب عن

المبرد: وإنما قال (ثُنِيَ)....»^(٣).

وهذه الحاشية بنصها في الحواشي^(٤) عن نسخة (ب)، أي: مما نقله أبو

بكر بن السراج عن شيخه المبرد.

٧- قال الشاطبي: «وَقَدْ وَقَعَ الْمَبْرُودُ فِي كِتَابِ سَيْبَوِيهِ طُرَّةً، نَصُّهَا: «(بَدَا

لَهُمْ) فَعَلَّ....»^(٥).

والطرة (الحاشية) بلفظها في حواشي كتاب سيبويه^(٦)، ولكن في آخرها

آخرها عزوها إلى تفسير المازني.

(١) المقاصد الشافية للشاطبي ٤/ ٤٢.

(٢) شرح عيون كتاب سيبويه ص ٣٣٥.

(٣) شرح عيون كتاب سيبويه ص ٣١٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٨٩٧.

(٥) المقاصد الشافية ٢/ ٥٤١.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص ٨٣٣.

٨- قال الشاطبي: «فَفَهَمَ الْمَبْرَدُ مِنْ هَذَا الْوَضْعِ أَنَّ سِيبَوِيهَ لَا يُحِيزُ:

تَهْنِيئًا وَتَجْزِيئًا، فَاسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ طُرَّةً فِي الْكِتَابِ»^(١).

وجاءت هذه الطرة (الحاشية) في حواشي كتاب سيبويه، وفيها:

«وَجَمِيعُ النَّحْوِيِّينَ يَقُولُونَ: (هَنَائُهُ تَهْنِيئًا)، وَ(خَطَّائُهُ تَخْطِيئًا)، وَ(تَخْطِئَةُ

وَتَهْنِئَةُ)»^(٢).

٩- قال الشاطبي: «وإلى هذا المعنى أشار الجرميُّ في طُرَّةِ الكتاب

بقوله: الرَّدُّ فِي (شِيَّةٍ) لَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يُبْقَى الْأِسْمَ عَلَى حَرْفَيْنِ أَحَدَهُمَا حَرْفُ

لِين»^(٣).

والطرة (الحاشية) بلفظها في حواشي كتاب سيبويه^(٤).

(١) المقاصد الشافية ٤/ ٣٤٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٥٢٠.

(٣) المقاصد الشافية ٧/ ٥٧٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٠٩٤.

الرموز المذكورة في الحواشي

جاء في الحواشي ثلاث حواشٍ في بيان النسخ التي عاد إليها الفارسي

والزخشي، ورموز هذه النسخ:

١-الحاشية الأولى نقلها الزخشي في الغلاف من أصل القصري

(الثاني)، وهي في بيان نسخ الفارسي ورموزها.

٢-والحاشية الثانية علّقها الزخشي في أول الحواشي لبيان شيء من

نسخ الفارسي ورموزها، والنسخ التي عاد هو إليها ورموزها.

٣-والحاشية الثالثة كتبها القصري في أصله (الأول)، وهي النسخة

المشرقية العتيقة التي عاد إليها أبو علي الغساني وابن خروف، وهذه الحاشية

في بيان نسخ الفارسي، وأنه جعل لها رموزًا.

الحاشية الأولى في رموز الفارسي:

«صورة ما على حاشية الجزء الأول بخط الزخشي:

نُقلت هذه النسخة من أصل منقول من أصل أبي علي الفارسي،

مقروء عليه.

وهذه الترجمة مُثبتة فيه هكذا بخط كاتبه: نَسَخْتُ هذه الترجمة من

أصل القصري الذي كان يعتمد عليه أبو علي.

اعْلَمْ أَنَّ:

ما كان علامته (مح) فهو في نسخة المبرّد بخطّ يده.

وما كان علامته (ح) فهو نسخة أبي إسحاق الزّجاج، وهي نسخة وَقَعَتْ إلى أبي عليٍّ مُصْلَحَةٌ بخطّ الزّجاج، وذلك أنّه كان للزّجاج نسختان، فالأولى عارض عليها إسماعيل الورّاق، وما كان فيها من زيادةٍ فقد بيّنه إسماعيل الورّاق، وعارض أبو عليٍّ بالنسخة الثانية، وما كان فيها من زيادةٍ فقد بيّنه وجعل علامته (ح).

وعارض أبو عليٍّ -أيضاً- كتابه بنسخة أبي بكر بن السّراج التي نسّخها من نسخة أبي العبّاس، وما كان فيها من زيادةٍ فقد بيّنه وجعل علامته (س).

وقرأ أبو عليٍّ كتابه على أبي بكرٍ وأبو بكرٍ ينظرُ في كتابه، فما كان من زيادةٍ فقد بيّنه وجعل علامته (عنده).

وما كان علامته (فا) فإنّه من كلام أبي عليٍّ؛ وإنّا جعل هذه علامته لأنّه يُريدُ: (فسرّته أنا)، قال لنا أبو الحسن عليّ بن عيسى: ما أراد هذا، ولكنّه علامة من (فارس).

واعلم أنّ إسماعيل الورّاق نسّخ من الكتاب الرّسالة وبعض الفاعل من نسخة الكلابيّ بالبصرة، ثمّ تمّم باقي الكتاب إلى آخره من نسخة

الزَّجَّاج، وقرأها عليه.

وما كان (نُسْخَةً) فَإِنَّهُ مِنَ النُّسخِ المجهولة، وهذه النُّسخُ المجهولةُ منها شيءٌ بفارِسَ عارضَ أبو عليٍّ به كتابه، وهو مُعَلَّمٌ، ومنها ما ليس بفارِسَ، بل ببغداد، عارضَ أبو عليٍّ به كتابه، فعلاُمته (نسخةٌ مُهملةٌ).

وما كان علامته (هـ) فَإِنَّهُ من نسخةٍ كانت عند بني طاهرٍ، مقروءةً على عليٍّ بن عبد الله بن هانئٍ^(١).

الحاشية الثانية في رموز الزخشي:

«ما كان علامته (مح) فهو من نسخةِ المبرِّد بخطه.

وما كان علامته (ح) فنسخةُ الزَّجَّاج.

وما كان (ب) أو (عنده) فهو عن أبي بكرٍ السَّراج.

وما كان علامته (ق) فَإِنَّهُ من نسخةِ إسماعيلَ بن إسحاق القاضي.

وما كان علامته (فا) فهو عن أبي عليٍّ.

وما كان علامته (سح) فَإِنَّهُ من نسخةٍ في خزانةِ كُتُبِ أبي بكرٍ

الإخشيديِّ بخوارزم، مقروءةً على الشَّيْخَيْنِ أبي سعيدٍ السَّيرافيِّ وعليٍّ بن عيسى، مُوشَّحةً بتوقيعهما.

وما كان علامته (ط) فمن نسخةِ ابنِ طلحة.

(هـ) نُقِلَتْ مِنْ خَطِّ الزَّحَّشَرِيِّ فِي ظَهْرِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ^(١).

الحاشية الثالثة في رموز الفارسي:

«كان أبو علي الفارسي قد قابل نسخته من كتاب سيبويه بعدة

نسخ، منها:

- كتاب أبي العباس المبرّد بخط يده.

- وعارض أبو علي بنسخة أبي بكر السراج التي انتسخها من كتاب أبي

العباس المبرّد.

- وبكتاب أبي بكر مبرّمان.

- وعارض أيضاً بنسختي أبي إسحاق الزجاج، وكان له منها

نسختان، إحداهما نسخة إسماعيل بن أحمد الدجّاجي صاحب أبي العباس

المبرّد، وكان فراغ نسخته من كتاب أبي العباس، وقرأ على أبي العباس.

- وكان في كتاب أبي علي الفارسي من نسخة إسماعيل بن إسحاق

القاضي؛ لأن أبا بكر عارض بنسخته نسخة إسماعيل بن إسحاق القاضي،

ولمّا عارض أبو علي بنسخة أبي بكر ألحق ما في نسخة أبي بكر من الزيادة

والخلاف الذي وجده في نسخة القاضي.

وجعل أبو علي في كتابه علامة لكل نسخة من هذه النسخ^(١).

قلت:

الحاشية الأولى ليست من كلام الفارسي؛ لأن صاحبها يشرح ما فعله الفارسي، ولا يتكلم بلسانه، وصاحب الحاشية هو القصري^(١) تلميذ الفارسي؛ لأن الحاشية منقولة من أصله، فهو الذي كتب هذه الحاشية في أول نسخته.

وقد سبق^(٢) أن تلميذ الفارسي القصري، وكذا تلميذه الآخر عبد الباقي، قد شاركا الفارسي في جمع هذه الحواشي. ولذا كان القصري خيراً بعمل شيخه الفارسي، وبرموزه.

أما الحاشية الثانية فمن الواضح أنها للزخشري نفسه، يبين فيها رموزه في حواشيه التي أضافها على حواشي الفارسي، وهو بهذا مقتد بالفارسي في الأخذ بالرموز.

وقد وافقت هذه الحاشية الحاشية السابقة في بعض الرموز، وهي (مح) و(ح) و(عنده) و(فا).

وخالفها في رمز واحد وهو (ب) إذ جعلتها الحاشية الأولى (س).

(١) حواشي كتاب سيويو ص ١٣-١٤.

(٢) من تلاميذ الفارسي، انظر التعريف به في ص ١٥ هـ، وانظر أيضاً ص ١٠١ هـ.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص ٢٢-٢٣.

وأضافت رموزاً لنسخ جديدة، وهي (ق) لنسخة القاضي إسماعيل،
و(سح) لنسخة الإخشيدى المقروءة على السيرافي والرماني، و(ط) لنسخة
ابن طلحة.

والزخشري هنا لم يصف سوى حواشي نسخة (سح) ونسخة (ط)،
أما بقية النسخ ورموزها فهو من عمل الفارسي أيضاً، إلا أن القصري في
الحاشية الأولى لم يذكر جميع نسخ الفارسي ورموزه، وإنما ذكر أهمها، فأكمل
الزخشري شيئاً من هذه النسخ والرموز.

فلم أجد أن الزخشري قد ذكر أنه اطلع على هذه النسخ، أو نقل عنها
مباشرة، ولو كان قد اطلع عليها لنقل منها في كتبه الأخرى، ونص على
ذلك، فهو علوّ في العزو لا يتركه الزخشري، ويؤكد ذلك أن الفارسي في
حواشيه ذكر نسخاً ورموزاً لم يذكرها القصري في حاشيته، ومنها:

-نسخة الجرمي.

-ونسخة ثعلب، ورمزها (ث).

-و(رق)، وهو رمز إسماعيل الوراق، وكذلك (اس ر ق).

-و(خ)، وهو رمز للأخفش الأوسط.

وكذلك للزخشري رموز استعملها، ولم يذكرها في حاشيته، ومنها:

- (سف)، وهو رمز أبي سعيد السيرافي.

- و(ص)، وهو رمز أبي نصر القرطبي، وقد نقله من حواشي نسخة

ابن طلحة، ولم ينص عليه.

ومما يدل على ذلك أيضاً أن أبا علي نصّ على أن رمز (ب) لأبي بكر في

أكثر من حاشية، مما يدل على أن هذا الرمز من وضعه لا من وضع

الزنجشري، ومن ذلك قوله: «اختلف أبو بكر وأبو إسحاق في هذا الموضع،

فذهب أبو إسحاق قال (ح): وذهب (ب) قال أبو علي: هذا

الذي قال (ح) بعيد غير جائز. علامة الزجاج (ح)، وعلامة أبي بكر

(ب)»^(١).

وأما الحاشية الثالثة فليست من كلام الفارسي، ولكنها على «نسخة

عَتِيقَةٍ مَشْرِقِيَّةٍ مَكْتُوبَةٍ مِنْ نَسْخَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ

النحويِّ والفارسيِّ ثُمَّ الْفَسَوِيِّ»^(٢).

وعلى هذه النسخة بخط الفارسي إجازة لتلميذه القصري، بأنه قرأ

كتاب سيبويه عليه في هذه النسخة، وكتابةً أخرى بخط القصري بأنه قرأ

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٦٥-٣٦٦.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣.

هذه النسخة على شيخه الفارسي، وهذا يدل على هذه النسخة بخطّ القصري، نسخها من نسخة الفارسي، ثم قرأها عليه، وكتب عليها هذه الحاشية في بيان رموز شيخه الفارسي فيها.

إذاً الحاشيتان الأولى والثالثة للقصري، في بيان رموز شيخه الفارسي في حواشيه، ولكنَّ بينهما اختلافًا في أكثر من موضع:

١- أن الفارسي عارض نسخته بنسخة أبي بكر مبرمان، ولم يذكر القصريُّ نسخة مبرمان في الحاشية الأولى!

٢- أن القصري في الحاشية الثالثة ذكر أن النسخة الأولى للزجاج نسخة إسماعيل بن أحمد الدجاني، وذكر في الحاشية الأولى أن نسخة الزجاج الأولى كانت من نسخة الكلابزي!

٣- أن القصري في الحاشية الأولى لم يذكر نسخة القاضي إسماعيل، وفي الثالثة ذكرها، وذكر أن الفارسي لم يأخذ عنها مباشرة، بل من طريق شيخه أبي بكر بن السراج!

وستأتي مناقشة كل هذا الاختلاف في محله في الكلام على (النسخ المذكورة في الحواشي)^(١).

(١) انظر: (النسخ المذكورة في الحواشي)، في: مقدمة التحقيق ص ١٨٣، ١٧٠، ١٥٦.

حواشٍ نَصَّتْ على بعض الرموز:

جاءت في الحواشي حواشٍ نصت على أصحاب بعض الرموز، وهذا

تتبع لهذه الحواشي:

- «قال أبو علي: علامة الزجاج (ح)، وعلامة أبي بكر (ب)»^(١).

- «علامة ابن السراج (ب)، وعلامة المبرد (س)»^(٢).

- «(فا) علامة أبي علي، (ب) علامة ابن السراج، (س) علامة

المبرد»^(٣).

- «(فا): (ما) في قول (خ) - يعني الأخفش -»^(٤).

- «هذه علامة الأخفش (خ)»^(٥).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٦٥-٣٦٦.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٧٣٩.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٨٥٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٩٣.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ١١٤٩.

دراسة للرموز المذكورة في الحواشي:

• (أخ):

رمز (نسخة أخرى)، راجع رمز (خ).

• (اس).

راجع (رق).

• (اس رق).

راجع: (رق).

• (ب) و(عنده) و(س):

(س) رمز لـ «نسخة أبي بكر بن السراج التي نسخها من نسخة أبي

العباس المبرد»، كما نصت عليه حاشية رموز الفارسي الأولى^(١)، وجاء في

الحواشي^(٢) أن (س) علامة المبرد، ولذا يستعمل هذا الرمز لبيان ما في نسخة

أبي بكر بن السراج الأولى، ويستعمل رمزاً لأبي العباس المبرد نفسه، ومعنى

ذلك أن (س) مقتطع من (أبي العباس) كنية المبرد.

و(عنده) رمز لكتاب أبي بكر بن السراج الذي كان ينظر فيه وأبو علي

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص ٤٨.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٥٨١، ٧٣٩.

الفارسي يقرأ عليه كتابه [أي: كتاب الفارسي]، كما نصت عليه حاشية رموز الفارسي الأولى^(١).

و(ب) رمز ذكره الزمخشري في حاشية رموزه، ولم تذكره حاشية رموز الفارسي^(٢)، إلا أن هذا الرمز من رموز الفارسي، وقد ذكر الزمخشري في حاشيته أن رمز (ب) ورمز (عنده) سواء، وقد جاء في الحواشي أن (ب) علامة أبي بكر بن السراج^(٣)، ومعنى ذلك أن (ب) مقتطع من (أبي بكر) كنية ابن السراج.

وهذا يدل على أنه كان لأبي بكر بن السراج نسختان، الأولى منسوخة هي وحواشيها من نسخة المبرّد، ولذا رمز الفارسي لها برمز مقتطع من كنية أبي العباس المبرّد (س)؛ لأن ما فيها -في الحقيقة- للمبرّد، فما في هذه النسخة من فروق وحواشٍ ينسب إلى نسخة المبرّد، وأظن ظناً أن هذه النسخة تمثلها نسخة (م٥)؛ لأن أبا علي الفارسي قال عن النسخة التي نسخت منها: «وهذه النسخة مُنْتَسَخَةٌ من كتاب أبي بكر المتسخ من كتاب

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص ٤٨.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص ٤٨، ٥٠.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٦٦، ٥٨١، ٧٣٩.

أبي العباس المبرّد^(١).

والنسخة الثانية لأبي بكر هي كتابه الذي ارتضاه مما حرّر أنه من كلام سيبويه، ولذا رمز الفارسي لها برمز مقتطع من كنية أبي بكر بن السراج (ب)، وبرمز فيه ضميره (عنده)، وهذه هي النسخة التي نسخ منها الفارسي نسخته التي عليها الحواشي، فما في هذه النسخة من فروق ينسب إلى أبي بكر، بخلاف ما فيها من حواشٍ فبعضها لأبي بكر وبعضها منقول من المبرّد.

وقد يرمز الفارسي لإحدى النسختين أيضًا بكتاب أبي بكر، ونسخة أبي بكر، وأحيانًا يكتفي بـ (ابن السراج) أو (السراج)^(٢).

وهذا المصطلح -وهو (كتابه)- إذا نُسِبَ إلى غير سيبويه يدل -كثيرًا- على النسخة التي ارتضاها صاحبها مما حرّر أنه من كلام سيبويه، وهذه الكتب أهم أسباب اختلاف نسخ سيبويه فيما بعد، ولذا يقال: كتاب الجرمي، وكتاب أبي العباس المبرّد، وكتاب ثعلب، وكتاب أبي إسحاق الزجاج، وكتاب أبي بكر بن السراج، وكتاب الرباحي، وكتاب أبي نصر،

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٧.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٤٩، ٢١٨٨، ٢١٩٢.

وكتاب أبي طلحة، وكتاب أبي علي الفارسي^(١). بخلاف (رواية فلان)، فهي لما رواه دون تصرّف منه، وأما (نسخة فلان) فتطلق على الأمرين^(٢).

ولذا نعرف أن المتقدم إذا قال: في (كتابي) أو (في كتاب أبي بكر)....
فغالبًا أنه يعني أن العبارة ليست مما اتفقت عليها نسخ كتاب سيبويه، بل هي مما اختاره هذا العالم وحرّر أنه من كلام سيبويه، بخلاف ما لم قال: (في كتاب سيبويه) أو (في الكتاب لسيبويه)، وهذا يظهر في المتقدمين، كأبي حاتم السجستاني^(٣)، وأبي علي الفارسي.

وفي المسألة كلام أوسع في مقدمة تحقيقي لكتاب سيبويه إن شاء الله تعالى.

ومما يدل على أن لأبي بكر بن السراج نسختين على التفصيل السابق:

١- أن الفارسي قد نصّ على العزو إليهما في موضع واحد على أنهما نسختان، ومن ذلك:

- قوله: «كذا عند (ب) و(س) و(أخرى)»^(٤).

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٨-٢١٨٩.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٨-٢١٧٩، و٢١٩٢-٢١٩٥.

(٣) انظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية لأبي حاتم، ص ١١٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٢٥.

- وقوله: «جَمَعْتَ مَسَاءً».... فَقُلْتَ (مَسَائِيَّةً). عند (ب) و (س)»^(١).

- وقوله: «عند (ب) و (س): زَادَ الْأَلِفَ قَبْلَ الْهَمْزَةِ....»^(٢).

- وقوله: «عند (س) و (ب): كَقَوْلِكَ وَأَنْتَ تُخْبِرُ»^(٣).

- وقوله: «عند (س) و (ب): (أَرِيَّةً) كَانَ أَصْلُهَا (أَرِيَّةً)، فَحَذَفَتْ

يَاءَيْنِ، كَمَا حَذَفَتْ يَاءِي (بُخْتِيَّةٍ) فِي النَّسَبِ»^(٤).

- وقوله: «في (س) و (ب): (كُلُّ فَعَالٍ): (كُلُّ فَعَالٍ)»^(٥).

٢- أن ما نقله الفارسي عن (س) نقله غيره عن أبي بكر عن المبرد،

ومن ذلك:

- قوله: «قال (س): حَدَّثَنِي أَبُو عُثْمَانَ، قَالَ: أَنْشَدَنِيهِ الْأَصْمَعِيُّ....».

وجاء في (م ٥): «قال أبو بكر: قال أبو العباس: قال أبو عثمان:

أَنْشَدَنِيهِ الْأَصْمَعِيُّ....»^(٦).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٢٤٦.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٠٦.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٦٧.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٢٤٨.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٧٨.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٩٨ هـ ٣.

٣- وأن ما نقله الفارسي من حواشي (ب) بعضه نُقل عن المبرد وبعضهم نُقل عن أبي بكر، ومن ذلك:

- ما في الحواشي: «عند (ب): (غُرَابٌ) الألفُ مِنَ الفتحَةِ، فكأنَّهُ قال (غُرَبٌ)، فجاءَ مِثْل (صُرْدٍ وَصِرْدَانٍ)».

وجاء في حواشي نسخة ابن دادي: «قال أبو العباس»^(١).

- وما في الحواشي: «عند (ب) - (فا): وَحَكَاهُ لَنَا عَنْ (س) -: (شَبِثَتْهُ) كَانَ حَقُّهُ (شَبِثْتُ مِنْهُ)».

وظاهر الحاشية أنها لأبي بكر، وأنه نُقلَ معناها عن أبي العباس، وكذا نُقلها عنه في الأصول^(٢).

- وما في الحواشي: «عند (ب): إِنَّمَا قَالُوا (ثُنْيً) - فَأَسْكَنُوا».

وقد نقل أبو نصر الحاشية بلفظها معزوة إلى المبرد، وجاءت معزوة إليه أيضًا في طرة نسخة ابن يقي ونسخة العبدري^(٣).

٤- أن الفارسي ينقل عن نسخة (س) الحاشية مباشرة دون عزو لأبي

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٤٤٠ هـ.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٤٨٧ هـ.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ١٨٩٨ هـ.

العباس، وهذا كثير لا يحتاج على مثال، وينقل عن (ب) أحياناً مباشرة دون عزو وأحياناً بالعزو إلى (س) أو إلى أبي العباس، ومن ذلك:

- قوله: «(ب): قال أبو العباس: أَصَبْتُ لِلْعَجَّاجِ....»^(١).

- وقوله: «عند (ب): (س): (القُصُوى) في بابِه ك(الحَوَكَةِ)....»^(٢).

- وقوله: «(س): أي: لا تقولُ (رُومِيَاةً) في (فَوْعَلَةٍ) مِنْ (رَمَيْتُ). عند (ب)»^(٣).

٥- والنص على اختلاف ما في (س) عما في (ب) أو (عنده) أو (كتاب أبي بكر)، ومن ذلك:

- قوله: «في نسخة (ب): (حَلِثْتُ) بالثاء».

وجاء في تنقيح الألباب: «وقال أبو العباس: (حلتيت) بثلاث نقط في الأخيرة، والناس على خلافه»^(٤).

٦- تعليق أبي بكر في حواشي نسخته الثانية على ما ينقله من حواشي أبي العباس، ومن ذلك:

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٣٩.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٨٦٣.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ١٨٨٨.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٨٤ هـ ١.

- قول الفارسي: «عند (ب): (س): الاستثقال تقاربُ مخارج الحروف وتبيينها. عند (ب): وسكون الحرف الأول من المتقاربين. يعني: (وطدًا) و(وتدًا)»^(١).

وقد كان النقل كثيرًا جدًا عن (س) ، وعن (ب)، ولكنه قليل عن عنده^(٢).

• (ث):

رمز نسخة ثعلب، وهو مقتطع من (ثعلب) لقب أبي العباس أحمد بن يحيى.

ولم يذكر هذا الرمز في رموز الفارسي ولا رموز الزمخشري، ولكنه من رموز الفارسي التي أغفلتها حاشية رموزه، فهذه النسخة من النسخ التي عاد إليها شيخه أبو بكر بن السراج^(٣).

وقد استعمل الفارسي هذا الرمز قليلاً، واستعمل أيضاً: ثعلب، ونسخة ثعلب، وكتاب ثعلب^(٤).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٩٧١-١٩٧٢.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٩، ٢١٧٤، ٢١٨٣.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٦٧، وشرح الكتاب للسيرافي ١٥٣/٥.

(٤) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٥٩، ٢١٧٦، ٢١٨٩، ٢١٩٤.

وقد انحصر النقل عن ثعلب - فيما يتعلق بكتاب سيبويه - في أبواب الأبنية، وأغلب ذلك كان في تفسير أبنية سيبويه.

ويغلب على ظني أن المراد بنسخة ثعلب وكتاب ثعلب وتفسير ثعلب لأبنية سيبويه أن ثعلباً نسخ بخطه أبواب الأبنية من كتاب سيبويه، ولعله نسخها من النسخة التي نسخها الفراء بخطه وعارضه بها الكسائي، ثم علّق على هذه الأبنية تفسيراً لمعانيها، أحياناً بين السطور، وأحياناً يُدخل كلامه بين كلام سيبويه^(١).

• (ج):

جاء هذا الرمز في الحواشي لشيئين:

١- للزجاج، وهو مقتطع من (الزجاج) لقب أبي إسحاق إبراهيم بن السريّ.

وقد استعمله الفارسي قليلاً، ولكن ليس في هذه الحواشي، ولكن في الحواشي المنقولة عنه في نسخة (م٥).

وكل النقول عن هذه النسخة كانت في بيان فروق، ولذا يرمز لها الفارسي أيضاً بـ (ج عن ع)، أي: نسخة الزجاج عن أبي العباس المبرد، وهو يصرّح باسم النسخة أيضاً، فيقول: نسخة الزجاج، وكتاب الزجاج،

(١) انظر مناقشة هذا في: مقدمة التحقيق (نسخة ثعلب)، ص ١٥٨.

ونسخة الزجاج عن المبرد^(١).

٢- ولأبي جعفر النحاس، وهو مقتطع من (أبي جعفر) كنية أحمد بن محمد بن إسماعيل الصَّفَّار النَّحَّاس.

وهذا الرمز ليس من رموز الفارسي ولا الزمخشري، ولكنه من رموز الحواشي التي أضفتها أنا من نسخة (ح٦)، وهي حواشٍ كثيرة مقرونة برمز (ج)، بعضها فروق، وبعضها نقول، وبعضها تعليقات^(٢).

وقد نقلت نسخة (ح٦) ونسخة (ط) عن ابن النحاس باسم النحاس، ونسخة النحاس، ونسخة النحاس عن الزجاج، ونسخة النحاس عن الأخفش الأصغر^(٣).

• (ح):

هذا رمز نسخة أبي إسحاق الزجاج الثانية، وهي نسخة وقعت إلى أبي علي الفارسي مصلحةً بخطِّ الزجاج، وقد عارض أبو علي كتابه بهذه النسخة، وجعل رمزها (ح)^(٤).

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٧، ٢١٨٩، ٢١٩٣.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٧، ٢١٧١.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٤.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣-٤.

ورمز (ح) مقتطع من (أبي إسحاق) كنية الزجاج، فهو أبو إسحاق إبراهيم بن السري.

وقد جاء في الحواشي أن (ح) علامة الزجاج^(١).

وهو من رموز الفارسي^(٢)، وهو يشمل كل ما نقله الفارسي من هذه النسخة، من فروقٍ وحواشٍ للزجاج عليها، وقد أكثر الفارسي من النقل بهذا الرمز^(٣).

• (خ):

جاء هذا الرمز لشيئين:

أ- للأخفش الأوسط، ولم يرد هذا الرمز في حاشية رموز الفارسي، ولا حاشية رموز الزمخشري^(٤)، ولكن جاء في الحواشي في موضعين أن (خ) علامة الأخفش، مرةً من كلام الفارسي، ومرة من كلام أحد تلاميذه^(٥).
ورمز هذا الرمز إلى الأخفش في مواضع قليلة^(٦).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٦٦.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص ٤٨.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٧.

(٤) انظر: مقدمة التحقيق ص ٤٨، ٥٠.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٩٣، ١١٤٩.

(٦) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٨.

وقد أخطأ ابن خروف في تنقيح الالباب^(١) في موضع، فقرأ رمز (خ) المشار به إلى الأخفش، على أنه (ح) المشار به إلى أبي إسحاق الزجاج، فعزا الحاشية إلى الزجاج بسبب هذا! ولعل سبب ذلك قلة استعمال (خ) للأخفش، وكثرة استعمال (ح) لأبي إسحاق الزجاج.

ب- ولنسخة مجهولة من نسخ كتاب سيويو، فقد عاد أبو علي إلى أكثر من نسخة مجهولة في بغداد وفارس، واستعمال هذا الرمز للنسخ المجهولة أكثر من استعماله للأخفش^(٢).

وقد حاول الفارسي التدقيق في الإحالة إلى هذه النسخ المجهولة، فاستعمل (نسخة) للنسخ المجهولة التي بفارس، و(نسخة مهملة) للنسخ التي في بغداد^(٣)، ويظهر أن هذا التفريق كان صعباً فتخلى عنه أبو علي بسرعة؛ لأنه لم يُحل إلى (نسخة مهملة) إلا في موضع واحد^(٤)، وبعده اكتفى بالإحالة إلى (نسخة)^(٥).

وكثيراً ما أحال أبو علي إلى النسخ المجهولة بقوله: (نسخة أخرى)

(١) انظر: حواشي كتاب سيويو ص ١١٤٩ هـ ٤.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٨.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيويو ص ٥.

(٤) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٥.

(٥) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٠.

و(أخرى)، وربما رمز لها بـ(أخ)^(١)، وقد يحيل أحياناً بقوله: (بعض النسخ)^(٢).

• (د):

جاء هذا الرمز في الحواشي في موضع واحد، وهو قوله: «قال (ب): قال (د): (على نَغْضٍ). والأَجُودُ (على نَغْصٍ)، وفُسِّرَ: يُنَغِّصُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، و(الدِّخَالُ): أَنْ تُدْخَلَ بَعِيرًا بَيْنَ بَعِيرَيْنِ فِي الشُّرْبِ»^(٣). ولم يذكر في قائمة الرموز، ولعل المراد به المبرد؛ لأنه وارد في كلام تلميذه أبي بكر، فإن صح ذلك فهو مقتطع من (المبرد) لقب أبي العباس.

• (رق) و(اس) و(اس رق):

كلها ترمز لنسخة الزجاج الأولى، التي نسخها إسماعيل الوراق من نسخة الزجاج الأولى إلا جزءاً يسيراً من أولها، ثم قرأها كلها عليه فأقره، وقد «عارض عليها إسماعيل الوراق، وما كان فيها من زيادة فقد بيّنه إسماعيل الوراق»^(٤).

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٦، ٢١٩٣.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٦.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٤٥٠.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٣.

وهو من رموز الفارسي التي لم تذكرها حاشية رموزه^(١).

وقد نقل الفارسي فروق هذه النسخة وحواشيها ومعارضة الوراق،

ورمز لها بهذه الرموز، وأكثرها استعمالاً هو (رق)^(٢)، وأما (ا س) و(ا س ر

ق) فاستعملهما قليلاً^(٣)، وكان الفارسي يصرّح باسم إسماعيل الوراق^(٤)،

وأحياناً يسمي هذه النسخة نسخة الوراق^(٥).

ورمز (رق) مقتطع من (الوراق)، و(ا س) مقتطع من (إسماعيل)،

و(ا س ر ق) من (إسماعيل الوراق).

• (س):

جاء هذا الرمز في الحواشي لشيئين:

١- لنسخة أبي بكر بن السراج الأولى، وهي التي نسخها من نسخة

أبي العباس المبرد، ودرست ذلك في رمز (س) و(ب) و(عنده).

٢- ولسيبيويه، واستعمله الفارسي في موضع واحد، في قوله: «وقولُ

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص ٤٨.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٨.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٤.

(٤) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٥٠.

(٥) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٦.

(س) في ما حُكي عنه: (لا يُضْمَرُ) أي: لا يُضْمَرُ (حَسَنٌ) ^(١)، فهو من رموز الفارسي النادرة الاستعمال في هذه الحواشي.

وجاء أيضًا في حاشية نقلتها من كتاب (التذيل والتكميل) لأبي حيان، عن الطَّرَر التي بخط أحمد بن يوسف الأشُّوني ^(٢).

• (سح):

رمز «نسخة في خزانة كُتِبَ أبي بكرٍ الإخشيديّ بخوارزم، مقروءة على الشَّيْخَيْنِ أبي سعيدٍ السَّيرافيّ وعليّ بن عيسى، مُوشَّحة بتوقيعهما» ^(٣).

هكذا ذَكَرَ الزُّخْشَرِيّ هذا الرمز في حاشية رموزه وعرفه، ولم يرد في حاشية رموز الفارسي، وقد رجَّحت ^(٤) أن هذه النسخة مما زاده الزُّخْشَرِيّ، وليست من نسخ الفارسي؛ لما عُرِفَ من تنافس بين الفارسي وبين الرماني والسيرافي.

وهذا الرمز مكون من حرفين، وهما السين والحاء، فالسين مقتطع من (أبي سعيد) أو من (السيرافي)، والحاء مقتطع من (أبي الحسن) كنية علي بن

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٣٧.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٥٨.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٦.

(٤) انظر: مقدمة التحقيق ص ٣٠، ٥٣.

عيسى الرّماني، اللّذين قرئت النسخة عليهما، وتوشّجت بتوقيهما.

وقد تردد النقل عنها في الحواشي^(١)، فأحياناً يكثر النقل عنها، وأحياناً يقل، وأحياناً ينقطع، فيظهر أن الزمخشري لم يعارض بجميع ما في النسخة.

• (سف):

رمز أبي سعيد السيرافي في شرحه لكتاب سيوييه.

وهذا الرمز لم يُذكر في رموز الفارسي، ولا في رموز الزمخشري.

وهو ليس من رموز الفارسي؛ لما عُرِفَ من تنافس بين الفارسي والسيرافي، حتى حسّده على شرحه لكتاب سيوييه، ولكن الأرجح عندي أنه من عمل الزمخشري، وقد يكون من عمل بعض تلاميذ الفارسي.

ولأن كل هذه النقول عن (سف) هي من شرحه لكتاب سيوييه، وشرحه متوافر، لم أنقل كل الحواشي المنقولة عن (سف)، وإنما اكتفيتُ بنقل ما فيه فائدة زائدة، كالنص على اختلاف الرواية، أو النقل عن متقدمي النحويين، وهي على كل حال قليلة^(٢).

والغريب أني وجدتُ نقلاً عن (سف) غير موجود في شرح الكتاب

للسيرافي^(٣).

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٠.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٠.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيوييه ص ٢١٧.

• (ش):

رمز النسخة الشرقية من كتاب سيبويه، وتسمى النسخة الشرقية أيضًا، وهو مقتطع من لفظ (الشرقية) أو (المشرقية).

وهذا الرمز يستعمل في النسخ غير الشرقية، كنسخة ابن طلحة^(١)، ونسخة (ح ١٠)^(٢)، ومع ذلك كان استعماله قليلًا^(٣).

واستعمله ابن خروف في نسخته وكتبه^(٤) أيضًا للنسخ المشرقية، وخاصة النسخة المشرقية العتيقة التي عارض عليها نسخته^(٥).

• (ص):

وجاء رمزاً للشيئين:

١- أبي نصر القرطبي، فيرمز للنقول عن نسخته، وعن حواشيه، وهو مقتطع من (أبي نصر) كنية هارون بن موسى بن صالح القيسي المجريطي القرطبي.

وهو من رموز الزمخشري، وقد أخذه من نسخة ابن طلحة الأندلسية.

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٢١.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٠٨.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٠.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٢١، ١٩٩٥.

(٥) انظر الكلام على هذه النسخة في: مقدمة التحقيق ص ١٤٥.

وقد تعبر نسخة ابن طلحة عن أبي نصر بكتاب أبي نصر، وعند أبي نصر، وفي الطرة، أي: طرة نسخة أبي نصر^(١).

٢- ولكتاب (الأصول) لأبي بكر بن السراج، وهو من رموز الفارسي النادرة التي لم تذكر في حاشية رموزه.

وقد استعمله الفارسي في موضعين^(٢)، قال فيهما: «قال (ب) في (ص)»^(٣)، أي: قال أبو بكر بن السراج في كتاب الأصول.

• (ط):

رمز نسخة عبدالله بن طلحة بن محمد بن عبدالله اليابري، ونسخته فرع من نسخة أبي نصر القرطبي.

ورمز (ط) مقتطع من (ابن طلحة)، وهي شهرة صاحب النسخة، وهو من رموز الزمخشري التي ذكرها في حاشية رموزه.

وقد اجتمع الزمخشري بـابن طلحة في مكة، وقرأ عليه كتاب سيبويه، ونقل في الحواشي فروق نسخته والحواشي التي عليها معزوة إلى هذا الرمز (ط).

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٠.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٠.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٢٠، ١٣٢٤.

وقد تميّزت هذه النسخة بفروقاتها بكونها فرعاً من النسخ الأندلسية التي تخالف النسخ المشرقية في بعض المواضع، فكل نسخ الفارسي تخلو من هذه الفروق.

كما تزيّنت هذه النسخة بحواشي الأندلسيين المتقدمين، المنقول بعضها من أبي الحسين بن ولاد المصري، وأبي جعفر النحاس، وأبي عبد الله الرباحي، وأبي نصر القرطبي.

وقد أكثر الزمخشري من النقل عن هذه النسخة كثيراً^(١)، وقد يعبر عنها بكتاب (ط)^(٢).

• (ط هـ):

راجع رمز (هـ)

• (ع):

جاء هذا الرمز لثلاثة أشياء:

الأول: لنسخة أبي العباس المبرد، وهو مقتطع من (أبي العباس) كنية المبرّد.

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨١.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٩.

ولم أجده رمزًا لأبي العباس نفسه، بل كان مقصورًا على الرمز لنسخته، التي يُرمز لها بـ(مح)، ويُعبّر عنها أيضًا بنسخة أبي العباس المبرد، وعند المبرد، وأصل (س)، وأصله، وكتاب أبي العباس^(١).

والثاني: لأبي علي الغساني، وهو مقتطع من (أبي علي) كنية الحسين بن محمد بن أحمد إمام محدثي الأندلس.

وهذا الرمز ليس من رموز الفارسي ولا الزرخشري، وإنما هو من الرموز التي نقلتها من حواشي نسخة العبدري، وأضفتها إلى هذه الحواشي؛ لأنها نسخة منسوخة من نسخة أبي علي الغساني، وحواشيها مقرونة بهذا الرمز.

وأكثر هذه الحواشي عنه تعليقات أو نقول^(٢).

والثالث:

جاء في موضعين، هما: «(عِنْدَ جِرَائِهَا)، (ع): كذا قرأته على أبي علي^(٣)»، و«ما بين العلامتين هو (ذاك)، ولم يعرف أبو علي معناه، (ع)»^(٤). وواضح أنهما تعليقات من أحد تلاميذ الفارسي، ورَجَّحْتُ في التحقيق

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٣.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٣.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٩٧.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٩٨.

أنه عبد الباقي، المرموز له أيضًا بـ(ي).

فإن صحَّ ذلك فإن هذا الرمز من عمل القصري صاحب النسخة.

وجاء في موضع واحد هذا الرمز (غ)، وفي بعض النسخ (غ)، وقد رجحت في التحقيق أن صواب الرمز (ع)، وأن المراد به عبد الباقي تلميذ الفارسي؛ لأنه جاء مباشرة بعد كلام يتعلق به، وهذا لفظه: «قال عبد الباقي: (هذا آخر ما وجدته بخط أبي علي في رُقعة قد ألحقها في كتابه). قال الشيخ (غ): وذكر أبو العباس....»^(١).

• (عنده):

انظر رمز (س).

• (فا):

رمز أبي علي الفارسي.

وقد جاء في الحواشي أن (فا) علامة أبي علي الفارسي^(٢).

وجاء في حاشية رموز الفارسي تفسير لمعنى هذا الرمز، ولفظه: «وما كان علامته (فا) فإنه من كلام أبي علي؛ وإنما جعل هذه علامته لأنه يُريد: (فَسَرْتُه أنا)، قال لنا أبو الحسن علي بن عيسى: ما أراد هذا، ولكنه علامة»

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٧١٨.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٥٨١.

من (فارس)»^(١).

وما ذكره صاحب الحاشية - وقد رجّحت^(٢) أنه القصري تلميذ أبي علي - إن كان قد نقله عن أبي علي فأبو علي أعلم بمقصوده، وإن كان قاله اجتهداً فهو بعيد، والظاهر ما ذكره أبو الحسن علي بن عيسى الرّماني من أنه مقتطع من (فارس)، والأظهر أنه مقتطع من (الفارسي).
وقد كثر استعمال هذا الرمز كثيراً^(٣).

• (ق):

رمز نسخة القاضي إسماعيل بن إسحاق الأزدي المالكي، وهو مقتطع من (القاضي)، وهو لقب اشتهر به إسماعيل بن إسحاق؛ لأنه قام بقضاء بغداد سنوات طويلة.

وهو من رموز أبي علي الفارسي التي لم تذكرها حاشية رموزه، واستدركها الزمخشري في حاشية رموزه^(٤)، فهذه النسخة من النسخ التي عاد إليها شيخ الفارسي أبو بكر بن السراج، وذكر أنها مقروءة على شيخه

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص ٤٩.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٩٧١-١٩٧٢.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٤.

(٤) انظر: مقدمة التحقيق ص ٥٠.

أبي العباس المبرد^(١).

وقد تردّد النقل عنها في الحواشي^(٢)، فأحياناً يكثر النقل عنها، وأحياناً يقل، وأحياناً ينقطع، فيظهر أنها لم يُعارَض بجميع ما فيها.

• (م):

جاء هذا الرمز في الحواشي في موضعين فقط، وهما:

- «(م): إذا قَالَ: (هذا القَوْلُ غيرَ ما تَقُولُ): فما تَقُولُ باطِلٌ، فإذا جاءَتْ (غيرُ) انقَلَبَ فصارَ حَقًّا؛ لأنَّ (غيرُ) تَقَلُّبُ الشَّيْءِ عن جِهَتِهِ، ألا تَرى أَنَّكَ تَقُولُ: (هذا حَقٌّ غيرُ باطِلٍ) فيصيرُ (غيرُ باطِلٍ) نَعْتًا لـ (حَقٍّ)؛ لأنَّ غيرَ باطِلٍ حَقٌّ»^(٣).

- «(م): المعنى: كما أُلْحِقَ بِالْخَمْسَةِ الرَّبَاعِيُّ الَّذِي الثَّلَاثِيُّ مُلْحَقٌ بِهِ - أي: بِالرَّبَاعِيِّ - فَكَذَلِكَ يُلْحَقُ بِالْخَمَاسِيِّ الثَّلَاثِيُّ الْمُلْحَقُ بِالرَّبَاعِيِّ»^(٤).

ولم يَرِدْ هذا الرمز في رموز الفارسي ولا رموز الزمخشري، والظاهر أنه من رموز الفارسي النادرة، وأن المراد به المبرد، فإن كان هذا صحيحاً فهو مقتطع من (المبرد) لقب أبي العباس.

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٦٩، وشرح الكتاب للسيرافي ١٥٣/٥.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٨.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٤٥٨.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٧٦٢.

* (مح):

هذا رمز نسخة أبي العباس المبرد التي بخطّه، وهو مقتطع من (محمد) اسم المبرّد، فهو محمد بن يزيد أبو العباس.

وهو من رموز الفارسي^(١)، وهذه النسخة من النسخ التي عاد إليها شيخه أبو بكر بن السراج^(٢).

وقد رجّحت^(٣) أنّ الزمخشري قد ذكره في رموزه نقلاً عن رموز الفارسي، ولم ينقل الزمخشري على نسخة المبرد بنفسه.

وهو يشمل كل ما نقله الفارسي من هذه النسخة، من فروقٍ وحواشٍ للمبرّد عليها^(٤).

ويعبّر الفارسي عنها أيضًا برمز (ع)، ونسخة أبي العباس المبرد، وكتاب أبي العباس، وأصل (س)، وعند المبرد، وأصله^(٥)، كل ذلك يعبّر عن نسخة المبرد التي بخطّه.

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص ٤٨.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٦٦، وشرح الكتاب للسيرافي ١٥٣/٥.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص ٥٣.

(٤) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٩.

(٥) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٣.

• (مع):

رمز نسخة المَعْقِلِي، وهذا الرمز لم يذكر في رموز الفارسي ولا رموز الزمخشري، وقد استعمل في الحواشي في قرابة خمسين موضعاً، في بيان فروق ونقل حواشي.

وجاء التصريح باسم (المعقلي) في موضعين^(١).

وقد جاء النقل عن هذه النسخة في الثلث الأول من الحواشي، ثم انقطع تماماً^(٢)!

• (مق):

رمز كتاب (المقتضب) لأبي العباس المبرد، فهو مقتطع من اسم الكتاب.

وهو من رموز الفارسي التي أغفلتها حاشية رموزه، وقد استعملها قليلاً^(٣).

• (ميم):

هذا رمز غريب، وقد جاء في موضع واحد، ولفظ الحاشية: «وفي

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٥٣٩، ٧٠٦.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٠.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٠.

(ميم): «وَرِيَّةٌ»^(١)، ولم أعرف المراد به، وقد يكون تحريفاً.

• (هـ):

رمز «نسخة كانت عند بني طاهر، مقروءة على علي بن عبد الله بن

هانئ»^(٢).

هكذا ورد في حاشية رموز الفارسي، فهو من رموز الفارسي، فرمز

(هـ) مقتطع من (بني طاهر) الذين يملكون هذه النسخة، أو من (ابن

هانئ) الذي قرئت النسخة عليه، ويرجح الأول أن أبا علي سمى هذه

النسخة في التعليقة (النسخة الطاهرية) في ثلاثة مواضع^(٣).

وقد رمز الفارسي في نسخة (م ٥) لهذه النسخة بـ(ه ط) وبـ(ط ه)^(٤)، أما

الطاء فمقتطع من (بني طاهر)، وأما الهاء فمن (بني طاهر) أو (ابن هانئ).

والصواب أن الذي قرئت عليه النسخة هو عبد الله بن هانئ، وليس

ابنه علياً، فقد جاء في التعليقة: «وجدت في النسخة الطاهرية المقروءة على

عبد الله بن هانئ صاحب الأخفش»^(٥)، وكلام أبي علي مقدّم على كلام

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٦٨.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٥.

(٣) انظر: التعليقة ٤/ ٤٢، ٦١، ٧٢.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٧٣، ٤٤، وص ١٣٧٨ هـ ٢.

(٥) التعليقة ٤/ ٤٢.

صاحب الحاشية التي فسّرت رموزه.

وعبدالله بن هانئ هو: أبو عبدالرحمن عبدالله بن محمد بن هانئ النيسابوري، لغوي نحوي أخذ عن أبي زيد الأنصاري، وأكثر عن الأخفش حتى قيل عنه: تلميذ الأخفش، عُرِفَ بقوة الحفظ وكثرة الكتب، وتوفي سنة (٢٣٦هـ)^(١)، وأما علي بن عبدالله بن هانئ فلم أجد له ترجمة!

وهذه النسخة معروفة قبل الفارسي، إذ نقل أبو بكر بن السراج عن هذه النسخة، فقد جاء في الحواشي: «عند (ب): في (هـ): أنشد أبو عبيدة:»، وصرّح ابن دادي في نسخته، فقال: «قال عبدالله بن هانئ صاحب الأخفش: أنشدني أبو عبيدة»^(٢).

وقد نقل الفارسي عن هذه النسخة في مواضع قليلة جداً^(٣).

• (ه ط):

راجع رمز (ه).

• (ي):

جاء هذا الرمز في موضعين في الحواشي:

(١) انظر: تهذيب اللغة ١/ ٤٢ - وتاريخ بغداد ١١/ ٢٦٨ - وإنباه الرواة ٢/ ١٢٧ - وتاريخ الإسلام

١٥٧/٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٤٣٥ هـ ٦.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٥.

الأول:

«(فا)، قال: (لَبَّ) كَأَنَّهُ اسْمٌ لِلإِقَامَةِ والإِجَابَةِ، مِثْلُ (صَه) و(حَذَرَكَ). قال: (ي): أَيُّ: يُقَالُ إِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ....»^(١).

والآخر:

«قال أبو علي: قَرَأْتُهُ أَيْضًا بِخَطِّ إِسْمَاعِيلَ الرَّجَاجِيِّ (وما كَانَ نَفْسِي)، كما قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ. (ي): يُزَعَمُ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ هَذَا كَانَ نَظِيرَ ابْنِ السَّرَّاجِ، وليس بالورَّاق»^(٢).

جاء هذا الرمز بياء غير منقوطة ذيلها إلى الخلف، وصاحب الحاشية هنا يعلّق على قول الفارسي السابق، ورجّحتُ في التحقيق أنه عبد الباقي بن محمد بن الحسن النحوي تلميذ الفارسي؛ لأن الفارسي ساعده في هذه الحواشي وإكمالها تلميذاه عبد الباقي والقصري^(٣)، أما القصري فهو صاحب النسخة، فهي تسمى نسخة القصري وأصل القصري؛ ولذا كان لا يصرح باسمه في زياداته وأسئلته لشيوخه^(٤)، وأما عبد الباقي فليس صاحب النسخة؛

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٤٣٩.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥٦-٣٥٧.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص ٢٢.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٠٨، ٢٩٣، ٦٣٥، ٧١٣، ٩٥٦، ٩٧١، ٩٧٧، ١٠١٣،

ولذا كان يصرِّح القصريُّ باسمه أو يرمز له.

وقد صرِّح القصريُّ باسم عبد الباقي في ثلاثة مواضع^(١)، ورمز له - أرجح - بـ(ي) هنا، وبـ(ع) كما ذكرته في رمز (ع).

فإن صحَّ هذا فإن الرمز يكون من عمل القصري صاحب النسخة، يرمز به إلى زميله عبد الباقي.

وعليه يكون (ي) مقتطعاً من (عبد الباقي).

• (يه):

رمز سيبويه، وهو مقتطع من (سيبويه)، وقد جاء في موضعين، أحدهما: «قال (ح): الفَرْقُ بَيْنَ (إِنَّ) و(إِنَّمَا) أَنَّ (إِنَّمَا) يَجِيءُ لَتَحْقِيرِ الْخَبَرِ، قَالَ (يه): تقول: (إِنَّمَا سِرْتُ حَتَّى أَذْخَلَهَا) إِذَا كُنْتَ مُحَقَّرًا لَسِيرِكَ»^(٢)، وعندما نقل الفارسي هذا النص في التعليقة^(٣) صرِّح باسم سيبويه.

والموضع الآخر: «قال (فا): هذا يَدُلُّ على أَنَّ أبا عُمَرَ يَذْهَبُ فِي تَحْقِيرِ (يُضْعُ) إِلَى مَذْهَبِ (يه)، وهو (يُضْعُ)، لا إِلَى مَذْهَبِ الْمَازِنِيِّ (يُؤْيِضُ)، أَلَّا تَرَاهُ لَمْ يَرُدِّ الْمَحْذُوفَ مِنْ (سِينِ)»^(٤).

(١) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٦٤.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٥٧٢.

(٣) انظر: التعليقة ١ / ٢٩٠، وكذا فعل أبو بكر بن السراج في الأصول ١ / ٢٣٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣١٤.

• (بي):

جاء هذا الرمز في موضع واحد، وهو: «زيادة» (عنده) بخط (بي):
يعني الأثافي^(١)

وقد رجحت في التحقيق أن المراد بهذا الرمز إسماعيل الزجاجي،
الذي ذكره الفارسي بعده بقليل، فقال: «قال أبو علي: قرأته أيضًا بخط
إسماعيل الزجاجي (وما كان نفسي)، كما قال أبو إسحاق»^(٢)، وجاء تعليق
على كلام الفارسي، هذا نصه: «(ي): يُزعم أن إسماعيل هذا كان نظير ابن
السراج، وليس بالوراق»^(٣).

فهذا تعليق من أحد تلاميذ الفارسي على كلامه السابق، وقد رجحت
أنه عبد الباقي، ومعنى ذلك: أن إسماعيل الزجاجي نظير أبي بكر المرموز له
ب(بي) قد زاد على نسخة أبي بكر بخطه الحاشية التي فيها: «يعني الأثافي
....».

وعليه يكون (بي) مقتطعاً من (الزجاجي)، وكان أصله (جي)، ثم
تحرف إلى (بي).

والظاهر أن هذا الرمز من عمل الفارسي.

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥٠.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥٦.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥٧.

أصحاب الحواشي

يصل نسب الحواشي المعزوة في هذا التحقيق إلى عدد كبير من العلماء، أقدمهم الأخفش الأوسط تلميذ سيبويه، وآخرهم ابن خروف، وعددهم (٣٤) عالمًا، وهذا مسرد بأسمائهم، والتعريف بهم.

• أبو الحسن الأخفش الأوسط^(١):

أبو الحسن، سعيد بن مسعدة البلخي المَجاشعي البصري، توفي على المشهور سنة (٢١٠).

هو أكبر تلاميذ سيبويه، والطريق إلى كتاب سيبويه، فجميع أسانيد الكتاب تمر به، وذلك أنه لم يقرأ أحد الكتاب كاملاً على سيبويه، فلما مات قُرئ على الأخفش، وكان يسأل سيبويه وينظره في النحو، وكان يقرأ في كتاب سيبويه^(٢)، وقال: «كنت أسأل سيبويه عما أشكل عليّ منه، فإن تَصَعَّبَ عليّ شيء منه قرأته عليه»^(٣)، بل قال: «ما وضع سيبويه في كتابه شيئاً إلا عَرَضَهُ عليّ»^(٤).

(١) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٣/ ١٣٧٤، وإنباه الرواة ٢/ ٣٦، ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨٠، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٢٠٦، وبغية الوعاة ١/ ٥٩٠.

(٢) انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٦٦ - وتاريخ العلماء النحويين للتنوخي ص ٨٥ - ونزهة الألبا ص ١٠٨ - وإنباه الرواة ٢/ ٣٩.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠.

(٤) معجم الأدباء ١١/ ٢٢٦.

وجاء في بعض أسانيد أبي نصر أن الأخفش قرأ الكتاب على سيبويه، فقال عن الكتاب: «وقرأه أبو عمر على أبي الحسن الأخفش، وقرأه أبو الحسن على سيبويه عليه السلام»^(١)، ولعل هذا تجوُّز من أبي نصر، يعني: أنه قرأ بعضه.

ومن قرأه عليه: الكسائي، والجرمي، والمازني، وأبو حاتم السجستاني، وعبدالله بن هانئ.

الحواشي المنقولة عن الأخفش هنا هي الحواشي التي تُنسب إلى الأخفش، فقد جاء في ترجمته أن له حواشي على كتاب سيبويه^(٢)، كما ذكر في الحواشي نقل عن كتابه (الأوسط)^(٣).

وقد ذُكر الأخفش في الحواشي في أكثر من (١٦٠) صفحة، بكنيته (أبي الحسن) وهو الأكثر، وبلقبه (الأخفش)، ورُمزَ إليه في بعض المواضع بـ(خ)^(٤).

ولا عجب أن كان النقل عنه في الحواشي كثيرًا جدًا، وهذه الحواشي تعليقات وتوضيحات لكلام سيبويه، وأحيانًا ردود واعتراض، وقد اختلط

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٠.

(٢) انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٢٣.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٩٠٣، وكتابه الأوسط هو (الأوسط في النحو).

(٤) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥٦، وفهرس الرموز ص ٢١٧٨.

بعضها بكلام سيبويه منذ القدم، وخاصة في أوائل الكتاب، ويظهر أن الأخفش كان يجعل حواشيه وتعليقاته بين كلام سيبويه، ولا عجب في ذلك، فقد كان التصنيف في أوائله وخاصة التعليق على كتاب سابق.

وبقيت كثير من حواشي الأخفش بين كلام سيبويه حتى في نسخ الكتاب المتأخرة، وهذا واضح للناظر في نسخ سيبويه المخطوطة، إلا أنها تتفاوت في ذلك.

ودخول حواشي الأخفش -ومن بعده كالجرمي والمازني والمبرد- في كلام سيبويه من أهم أسباب اختلاف نسخ كتاب سيبويه، فقد قامت المحاولات منذ وقت مبكر لتخليص كلام سيبويه عن كلام غيره، وقد اختلفت الاجتهادات في مواضع من الكتاب في هذا^(١).

وحواشي الأخفش على كتاب سيبويه متفاوتة كثرة وقلة، فقد كثرت جداً في أوائل الكتاب، وخاصة في باب (مجاري أواخر الكلم) في أول الكتاب، ثم صارت بعد ذلك حواشي متفرقة.

• أبو عمر الجرمي^(٢).

أبو عمر، صالح بن إسحاق الجرمي البصري، توفي سنة (٢٢٥).

(١) مناقشة هذه المسألة بالتفصيل ستكون في مقدمة تحقيقي لكتاب سيبويه إن شاء الله.

(٢) انظر في ترجمته: مراتب النحويين ص ٧٥، ومعجم الأدباء ٤/ ١٤٤، ونزهة الألباء ص ١١٤، وإنباه

الرواة ٢/ ٨٠، ووفيات الأعيان ٢/ ٤٨٥، وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٦، وبغية الوعاة ٢/ ٨.

قال المبرد: «قد أدرك أبو عمر مَنْ أَخَذَ عنه سيبويه، واختَلَفَ إلى حَلَقَةٍ يُؤَنَسُ»^(١)، وقال: «كان الجرمي أثبت القوم في كتاب سيبويه، وعليه قرأت الجماعة»، وقال الجرمي: «أنا مذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه»، قال المبرد: «أنا سَمِعْتُ الجَرْمِيَّ يقولُ هذا -وأومأَ بيديه إلى أذنيه- وذلك أن أبا عمرَ الجَرْمِيَّ كان صاحبَ حديثٍ، فلمَّا عَلِمَ كتابَ سيبويه تَفَقَّهَ في الحديث؛ إذ كان كتابُ سيبويه يُتَعَلَّمُ منه النَّظَرُ والتَّقْيِيسُ»^(٢).

وقد قرأ كتاب سيبويه على أبي الحسن الأخفش تلميذ سيبويه، وقرأ عليه كتاب سيبويه أبو عثمان المازني، وأبو محمد التَّوْزِي، وقرأ أبو إسحاق الزَّيَادِي بعضه عليه، وقرأ أبو العباس المبرد أوله عليه.

وللجرمي أكثر من عمل على كتاب سيبويه، كـ(كتاب أبنية سيبويه)، وكتاب (الفرخ) وهو مختصر من كتاب سيبويه^(٣)، كما عزا أكثر أبيات الشعر في الكتاب إلى قائلها، وقال: «نَظَرْتُ في كتابِ سيبويه فإذا فيه أَلْفُ

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢.

(٢) كل هذه النقول من: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٣.

(٣) انظر كتب الجرمي في: المسائل النحوية والتصرفية التي خالف فيها الجرمي سيبويه. د. علي بن موسى شبير ص ٢٣، ٢٩. وسيأتي في الكلام على تفسير ثعلب لأبنية سيبويه في مقدمة التحقيق ص ١٦١-١٦٥ أن تفسير الجرمي لأبنية سيبويه هو تعليقات على نسخته من كتاب سيبويه، وليس كتاباً مستقلاً.

وخمسون بيتًا، فأما أَلْفٌ فَعَرَفْتُ أَسْمَاءَ قَائِلِيهَا، فَأَثْبَتُ أَسْمَاءَهُمْ، وَأَمَّا خَمْسُونَ فَلَمْ أَعْرِفْ قَائِلِيهَا»^(١).

وقد جاء ذكر الجرمي في الحواشي في قرابة (٩٠) صفحة، بكنيته (أبي عُمَر) وهو الأكثر، وبلقبه (الجرمي)^(٢)، وذكر و(كتاب الجرمي في الأبنية)، و(نسخة الجرمي)^(٣).

وكل النقول عنه كانت حواشي يفسر بها كلام سيبويه خاصة في الأبنية، أو يعارضه.

• أبو عثمان المازني^(٤).

أبو عثمان، بكر بن محمد بن بقيّ المازني البصري، توفي سنة (٢٤٩).
قرأ كتاب سيبويه على أبي الحسن الأخفش تلميذ سيبويه، وقيل: قرأ قرابة نصفه على الأخفش وكمله على الجرمي، وجاء في حواشي كتاب سيبويه أنه قرأه على الجرمي وسأل عنه الأخفش^(٥).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٩، وانظر: خزانة الأدب ١/ ١٧، ٣٦٩، وطبقات الزبيدي ص ٧٥.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥٩.

(٣) انظر: فهرس أسماء الكتب ص ٢١٤٧، وفهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٣.

(٤) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢/ ٧٥٧، وإنباه الرواة ١/ ٢٤٧، ووفيات الأعيان ١/ ٢٨٣،

وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٧٠، وبغية الوعاة ١/ ٤٦٣.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٧، ٢٠، ٢٨، ٣٠، ٣٢ - وأخبار النحويين ص ٦٦ - وتاريخ

وقرأ عليه كتاب سيبويه كثيرون، كأبي العباس المبرّد، وأحمد بن جعفر الدينوري، وأبي علي عسل بن ذكوان، وأبي ذكوان القاسم بن إسماعيل، وأبي يعلى بن أبي زرعة الباهلي، وأبي الفضل الرياشي، وأبي جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري ولكن الطبري اعتمد في روايته على الزجاج^(١).

وكان المازني صبوراً في إقراء الكتاب وتعليمه، حتى قال: «قرأ عليّ رجل كتاب (سيبويه) في مدة طويلة، فلما بلغ آخره قال لي: أما أنت فجزاك الله خيراً، وأما أنا فما فهمت منه حرفاً»^(٢)، وحتى طمع في إقراءه رجل يهودي، وبذل له في ذلك ما لا كثيراً، ولكن المازني تورّع عن إقراءه؛ لأن في كتاب سيبويه آيات كثيرة من القرآن الكريم^(٣).

وكان المازني شديد الإعجاب والإكبار لكتاب سيبويه، حتى قال: «من أراد أن يصنف كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح»^(٤)، وقال: «ما أخلو كلّ زمنٍ من أعجوبة في كتاب سيبويه، ورؤي أنّه تحرق في

العلماء النحويين ص ٦٨ - وطبقات النحويين ص ٨٧ - وإشارة التعيين ص ٦١. وانظر كلاماً على ذلك في: الكلام على نسخة أبي الحسين بن ولاد في مقدمة التحقيق ص ١٦٥.

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٢٨.

(٢) إنباه الرواة ١/ ٢٨٣ - ووفيات الأعيان ١/ ٢٨٦.

(٣) انظر: نزهة الألبا ص ١٤١ - ومعجم الأدباء ٢/ ٧٥٩.

(٤) إخبار النحويين ص ٤٠، ونزهة الألبا ص ٥٦.

كُمِّهِ مِنْ حَمْلِهِ إِيَّاهُ مَرَّاتٍ»^(١).

ولأبي عثمان أكثر من عمل على كتاب سيبويه، فله كتاب (الديباج في جوامع كتاب سيبويه)، و(تفاسير كتاب سيبويه)، ولعل هذه التفاسير هي حواشيه المنقولة في هذه الحواشي.

ويمكن أن نُعَدَّ كتابه (التصريف) مما خَدَمَ به أبو عثمان كتاب سيبويه؛ لأنه يكاد يكون بعبارة سيبويه، فهو قد جمع التصريف الذي في كتاب سيبويه، ثم أعاد ترتيبه، وزاد عليه، وناقشه^(٢).

وقد تردَّد ذكر أبي عثمان المازني في الحواشي في قرابة (٩٠) صفحة، بكنيته (أبي عثمان) وهو الأكثر، وبلقبه (المازني).

وكل النقول عنه كانت حواشي يفسر بها كلام سيبويه، أو يعارضه.

• إسماعيل القاضي^(٣).

أبو إسحاق، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الجُهْضَمي الأزدي البصري المالكي، المعروف بالقاضي، توفي سنة (٢٨٢).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٥.

(٢) انظر الكلام على كتب المازني في: المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها أبو عثمان المازني سيبويه. لعبدالله بن محمد النغمشي ص ٢٥.

(٣) انظر في ترجمته: تاريخ بغداد ٦/ ٢٨٤، والمنتظم ١٢/ ٣٤٦، ومعجم الأدباء ٢/ ٦٤٧، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٣٩، وطبقات المفسرين للداودي ١/ ١٠٦، وبغية الوعاة ١/ ٤٤٣.

كان زميل المبرد، وكان المبرد حفيًا ومعظمًا له، حتى قال عنه:

«إسماعيل القاضي أعلم مني بالتصريف»^(١)، وحتى ألف بسبب موته كتابه (التعازي)، وقال فيه: «لو عُدَّ كاملٌ لا سَقْطَةٌ فيه لكان إياه»^(٢).

له نسخة مشهورة من كتاب سيبويه^(٣)، نقل منها أبو بكر بن السراج، وعن ابن السراج أبو علي الفارسي في حواشي كتاب سيبويه^(٤) وفي التعليقة^(٥)، وأبو سعيد السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه^(٦).

ولم أعرف عمن أخذ القاضي إسماعيل نسخته، والأقرب أنه أخذها عن الجرمي أو المازني، كما فعل زميله أبو العباس المبرد، وقد يقال: إنه أخذها عن الأخفش الأوسط (ت ٢١٥)؛ لأنه روى وأكثر عن محمد بن عبدالله بن المثنى الأنصاري المتوفى سنة (٢١٥)، ولكن هذا عندي بعيد؛ لأنه عمره حينئذ (١٦) سنة؛ لأنه وُلِدَ -على المشهور- سنة (١٩٩)، والقاضي إسماعيل محدث فقيه، والمحدثون يبدؤون بطلب الحديث

(١) التعازي للمبرد ص ٤٠.

(٢) طبقات علماء الحديث ٢/ ٣٣٠ - سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٤٠، ويروى القول عن ابن مجاهد.

(٣) انظر الكلام عليها في: (النسخ المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص ١٥٦.

(٤) انظر: مقدمة التحقيق ص ١٥٧.

(٥) انظر: التعليقة ١/ ٥٢.

(٦) انظر: الأصول ٣/ ٢٠٢ - وشرح الكتاب للسيرافي (العلمية) ٥/ ١٥٣.

قبل غيره، فلن يَشْغَل القاضي إسماعيل نفسه في هذه السن بنسخ كتاب سيبويه.

وقد قُرِئَتْ نسخته على أبي العباس المبرد^(١)، ولم أجد أحدًا قرأ عليه كتاب سيبويه أو أخذه عنه، وسبب ذلك اشتغاله بالحديث والفقه والقضاء طيلة حياته؛ حتى لُقِّب بالقاضي.

وجاء ذكر القاضي ونسخته في الحواشي في قرابة (٧٠) صفحة، مرموزًا له بـ(ق)، وهو الأكثر، وبلقبه (القاضي)، وباسمه (إسماعيل بن إسحاق)، و(إسماعيل القاضي)، و(نسخة القاضي إسماعيل)^(٢).

• أبو العباس المبرد^(٣):

أبو العباس، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، وتوفي سنة (٢٨٥).

اجتمعت أسانيد كتاب سيبويه بعد الأخفش فيه، ثم تفرقت بعده، فصار الطريق إلى كتاب سيبويه بعد الأخفش، فكل الأسانيد تمر به أيضًا. وكان المبرد شديد الاهتمام بكتاب سيبويه، قراءة وإقراءً وشرحًا،

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٥٨.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥٧، وفهرس النسخ والرموز ص ٢١٨٨، ٢١٩٣.

(٣) انظر ترجمته في: نزهة الألباء ١٤٨، ومعجم الأدباء ٦/ ٢٦٧٨، وإنباه الرواة ٣/ ٢٤١، ووفيات

الأعيان ٤/ ٣١٣، وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٧٦، وبغية الوعاة ١/ ٢٦٩.

عظيم الإكبار له، «وكان إذا أراد إنسانُ قراءةً كتاب سيبويه على المبرد يقول له: (أرَكتَ البحرَ)، تعظيماً واستصعاباً»^(١).

وقد قرأ بعض الكتاب على الجرمي، وقرأه كاملاً على المازني^(٢)، وقرأه على المبرد أو أخذه عنه أو نسخه عنه كثيرون: كالزجاج، وأبي بكر بن السراج، ومبرّمان، وأبي الحسين محمد بن ولاد، والكلابزي، وابن درستويه، والأخفش الأصغر علي بن سليمان، وأبي علي الدينوري، وإبراهيم بن أحمد البغدادي.

وللمبرد أكثر من كتاب على كتاب سيبويه، منها: كتاب في الرد على سيبويه يسمى (مسائل الغلط)، و(المدخل إلى سيبويه)، و(شرح شواهد كتاب سيبويه)^(٣)، وله (حواشٍ على كتاب سيبويه)^(٤)، وهي الحواشي التي هذا الكتاب.

وذكرَ في هذه الحواشي نقل عن كتابين للمبرد:

١- المقتضب، ورُمزَ إليه بـ(مق)^(٥).

(١) معجم الأدباء ٥ / ٢١٢٤.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠.

(٣) انظر كتب المبرد في: المبرد، د. خديجة الحديثي - وأبو العباس المبرد لمحمد عبدالحق عزيمة.

(٤) انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٢٣.

(٥) انظر: فهرس أسماء الكتب ص ٢١٤٧.

٢- (الشرح)^(١)، وقد نقل منه تلميذه أبو جعفر النحاس، والظاهر أنه (شرح كتاب سيبويه)، ولم أجد من ذكر هذا الكتاب له إلا صاحب معجم البلدان^(٢)، وذكر الفارسي له كتاب (المسائل المشروحة من كتاب سيبويه)، رواه عن ابن السراج عنه، ونقل نصاً منه^(٣).

وقد تردّد ذكر المبرد في هذه الحواشي كثيراً جداً، في قرابة (٣٠٠) صفحة، بكنيته (أبي العباس) وهذا الأكثر، وبلقبه (المبرد)، وباسمه (محمد بن يزيد)، ورُمزَ إليه وإلى نسخته بـ(مح) و(ع) و(س)، وكذلك بـ(د) و(م) على ما رجّحته في (الرموز المذكورة في الحواشي)^(٤)، ولا غرابة في هذه الكثرة فالمبرد شيخ مشايخ الفارسي الذين قرأ عليهم الكتاب، كالزجاج وأبي بكر بن السراج، وهو الطريق إلى كتاب سيبويه.

وأكثر هذه الحواشي شرح وتفسير لكلام سيبويه، وفيها اعتراضات قليلة، وبيان لفروق نسخته التي بخطّه، ونسخة أبي بكر المنسوخة من نسخته.

(١) انظر: فهرس أسماء الكتب ص ٢١٤٧، وحواشي كتاب سيبويه ص ٨٠٩.

(٢) انظر: معجم البلدان ٤/ ١٩٩، وفي الفهرست ص ٦٥ (معنى كتاب سيبويه).

(٣) انظر: الإغفال ١/ ٢٨٧.

(٤) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥٢، ٢١٦٩، ٢١٦١، و(الرموز المذكورة في الحواشي) في: مقدمة

التحقيق ص ٦٩، ٧٩.

وهذه الكثرة في النقل عن أبي العباس تُردُّ ما قاله ابن مسعر: «وأكبر ظنِّي أن أبا عليٍّ الفَارِسِيَّ إِنَّمَا عدلَ عَن إِقراءِ كُتبه [أي: المبردا]، والتكثُر بالرواية عنه، بِهَذِهِ الْحَالِ»^(١).

• أبو العباس ثعلب^(٢).

أبو العباس، أحمد بن يحيى بن زيد بن يسار الشيباني، الملقب بثعلب، توفي سنة (٢٩١).

له نسخة من كتاب سيبويه^(٣)، ولا أدري أكاملة هي أم خاصة بأبواب الأبنية؛ لأن الذين نقلوا من هذه النسخة كان نقلهم خاصًا بأبواب الأبنية، ولعله نسخها عن النسخة التي كتبها الفراء وعارضه بها الكسائي. ومن نقل من هذه النسخة: ابن السراج، والفارسي في الحواشي والتعليقة.

ولم أجد أحدًا أخذ كتاب سيبويه عن ثعلب، ولعل السبب كوفية ثعلب التي منعه من تدريس الكتاب وإقراءه.

وقد اطلع ثعلب على كتاب سيبويه وقرأه، ويدل لذلك سؤال

(١) تاريخ العلماء النحويين لابن مسعر ص ٦١.

(٢) انظر ترجمته في: طبقات النحويين ص ١٤١ - وتاريخ بغداد ٢٠٤/٥، وإنباه الرواة ١/١٣٨، ووفيات الأعيان ١/١٠٢، ومعجم الأدباء ٢/٥٣٦، وبغية الوعاة ١/٣٩٦.

(٣) انظر الكلام على نسخته في: (النسخ المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص ١٥٨.

المصعبي لأبي علي الدينوي: «يا أبا علي، كيف صار محمد بن يزيد النحوي أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ثعلب؟ قال: لأن محمد بن يزيد قرأه على العلماء، وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه»^(١).

ومن قوة اطلاعه وإحاطته بكتاب سيبويه قوله -لما ذكر المبرد أن سيبويه خرّج (حظا) على الإضافة-: «لا والله، ما قال هذا سيبويه قط، وهذا كتابه فيحضر»^(٢)، ولا غرابة في ذلك، فثعلب له اطلاع على كتاب سيبويه وعناية، وقد نقل عنه نقولاً عدة، وناقشه في بعضها^(٣).

وقد انحصر النقل عن ثعلب فيما يتعلق بكتاب سيبويه في أبواب الأبنية، وأغلب ذلك كان في تفسير أبنية سيبويه.

وجاء ذكر ثعلب ونسخته في قرابة (٤٠) صفحة، بلقبه (ثعلب) وهو الأكثر، وبرمزه (ث)، وباسمه (أحمد بن يحيى)، وذكر (كتاب ثعلب)، و(نسخة ثعلب)^(٤).

(١) طبقات النحويين ص ١٤٢.

(٢) طبقات النحويين ص ١٤٥. ولم يرد بيت (حظا) في كتاب سيبويه. وقد يكون في القصة مبالغة أو عدم دقة في النقل؛ لأن المبرد لا يفوته ذلك من كتاب سيبويه وهو الخبير به.

(٣) وقد جمعت هذه النقول ودرستها في بحثي (ما نقله ثعلب في مجالسه عن سيبويه، جمعاً ودراسة)، منشور في مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الرابع، سنة ١٤٣٠.

(٤) انظر: فهرس الكتب ص ٢١٤٧، وفهرس الأعلام ص ٢١٩٥، وفهرس النسخ والرموز ص ٢١٧٦، ٢١٨٩، ٢١٩٤.

• أبو الحسين، محمد بن ولاد^(١).

أبو الحسين، محمد بن الوليد (الملقب بولاد) بن محمد التميمي المصري، توفي سنة (٢٩٨).

وهو والد أبي القاسم عبدالله روي كتاب سيبويه عن أبيه، وأبي العباس أحمد صاحب (الانتصار لسيبويه على المبرد).

وقد أخذ كتاب سيبويه عن المبرد، وقرأه عليه، ونسخ منه نسخة بخطه، «وكان حسن الخط، صالح الضبط»^(٢)، ولذلك قصة تأتي في الكلام على (نسخة أبي الحسين بن ولاد)^(٣).

والغريب أن كتب التراجم تذكر أن أبا الحسين بن ولاد أخذ عن أبي علي الدينوري، ولكنها لا تذكر أنه أخذ عنه كتاب سيبويه أو قرأه عليه، مع أن أبا علي الدينوري تزوج أمه، وكان قد أخذ كتاب سيبويه عن المازني، وقرأه على المبرد^(٤).

وقرأ عليه كتاب سيبويه وأخذه عنه: ابنه أبو القاسم عبدالله، وقد قرأه

(١) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٦/ ٢٦٧٤، وإنباه الرواة ٣/ ٢٢٤، والوافي بالوفيات ٥/ ١٧٥، والمقفى ٧/ ٥١٧، والبلغة ص ٢١٥، وبغية الوعاة ١/ ٢٥٩.

(٢) طبقات النحويين ص ٢١٧.

(٣) انظر: (النسخ المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص ١٦٥.

(٤) انظر: طبقات النحويين ص ٢١٥، ٢١٧.

عليه مرارًا، والغريب أن كتب التراجم لا تذكر أن أبا العباس أحمد ولد أبي الحسين الآخر قد أخذ كتاب سيبويه عن أبيه، بل تذكر أنه أخذه من الزجاج قرين أبيه!

ومن قرأ على أبي الحسين في كتاب سيبويه أبو جعفر النحاس، ونقل عنه^(١).

وقد جاء ذكر أبي الحسين بن ولاد في الحواشي قليلًا، في نحو (١٥) صفحة، بكنته (أبي الحسين)، وبـ(ابن ولاد)، وذكر (أصل أبي الحسين بن ولاد)، و(نسخة أبي الحسين بن ولاد)^(٢).

• أبو الحسن بن كيسان^(٣).

أبو الحسن، محمد بن أحمد بن إبراهيم، المعروف بابن كيسان، توفي سنة (٢٩٩).

لم يُعرف ابن كيسان بقراءة كتاب سيبويه، أو إقراءه، وقد وجدتُ نصيين لهما علاقة بذلك:

(١) انظر: الكلام على تفصيل إعراب قول سيبويه في أول الكتاب (هذا باب علم ما الكلم من العربية)، لأبي جعفر النحاس ص ١٩.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٩٢.

(٣) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ١/ ٣٣٥، ونزهة الألباء ص ١٧٨، ومعجم الأدباء ٥/ ٢٣٠٦، وإنباه الرواة ٣/ ٥٧، وبغية الوعاة ١/ ١٨.

١- قول ابن كيسان: «حضرت مجلس إسماعيل القاضي، وحضر أبو العباس المبرد، فقال لي أبو العباس: ما معنى قول سيبويه: (هذا باب ما يعمل فيه ما قبله وما بعده) قال: فقلت: هذا باب ذَكَرَ فيه سيبويه مسائل مجموعة، منها ما يعمل فيه ما قبله، نحو قولهم: (أنت الرجل دِينًا)، نصبوه على الحال، أي: أنت الرجل المستحقُّ الرَّجُولِيَّةَ في حالِ دينٍ، ومنها ما يعمل فيه ما بعده، نحو قولهم: (أَمَّا زيدًا فأنا ضاربٌ)، فالعامل في (زيد) ههنا (ضارب)؛ لأن (أَمَّا) لا تعمل في صريح المفعول، ولم يرد سيبويه بقوله هذا أنَّ شيئًا واحدًا يعمل فيه ما قبله وما بعده، هذا لا يكون.

فقال لي أبو العباس: هذا لا يُوصَلُ إليه إلا بعدَ فِكْرٍ طويل، ولا يفهمه إلا مَنْ أتعِبَ نفسه، فقلتُ له: منك سمعتُ هذا، وأنتَ فسَّرْتَهُ لي^(١).

فهذا النص يدل على أن ابن كيسان قرأ علي المبرد كتاب سيبويه أو بعضه، ويدل على أن ابن كيسان كان خبيرًا بدقائقه.

٢- قول مبرمان: «قصدتُ ابنَ كيسانَ لأقرأ عليه كتاب سيبويه فامتنع، وقال: اذهبْ إلى أهله. يُشير بذلك إلى الزَّجَّاج^(٢)»، فهذا يدل على أنه كان يمتنع من أن يُقرأ عليه كتاب سيبويه، ولا يعني هذا أنه لا يقرأ عليه

(١) أمالي ابن الشجري ٣/ ١٣٥.

(٢) طبقات النحويين ص ١٥٣ - وإنباه الرواة ٩/ ٥٩.

بتأثراً أو لا يقرأ عليه بعضه، فقد ذكر أبو جعفر النحاس أنه شرح الباب الأول من كتاب سيبويه «مرتين: الأولى عن أبي إسحاق الزجاج وأبي الحسن بن كيسان»^(١)، بل في قول مبرمان: «قصدتُ ابنَ كيسان لأقرأ عليه كتاب سيبويه فامتنع» دليل على أنه أهل لإقراء الكتاب، وقد سبق آنفاً خبرته بدقائق كتاب سيبويه، ولكنه كان يمتنع^(٢)، وينص تلميذه أبو الحسن محمد بن بحر الرهني الشيباني على أنه قرأ كتاب سيبويه عليه، فيقول: «سمعت أحمد بن محمد بن محمد بن كيسان النحوي وأنا أقرأ عليه كتاب سيبويه يقول: لم يحىء على (فَعَلٍ) إلا أربعة أسماء....»^(٣).

وهذا يدل على اطلاعه على الكتاب، وفهمه له، ومن كتبه كتاب اسمه (مصاييح الكتاب)^(٤).

وجاء ذكر ابن كيسان في (٩) صفحات، بشهرته (ابن كيسان)،

(١) الكلام على تفصيل إعراب قول سيبويه في أول الكتاب (هذا باب علم ما الكلم من العربية)، لأبي جعفر النحاس ص ١٩.

(٢) انظر: ابن كيسان النحوي، د. محمد البنا ص ٣٧.

(٣) معجم الأدباء ٦/ ٢٤٣٥.

(٤) انظر كتب ابن كيسان في: ابن كيسان النحوي، د. محمد البنا ص ٨١، وفيه: «ولا ندرى ما

موضوع هذا الكتاب»؛ قلتُ: لأن (الكتاب) قد يراد به القرآن الكريم أو كتاب سيبويه، وقد

يكون الضبط (الكتاب) جمع كاتب، والأقرب عندي أنه كتاب على كتاب سيبويه، والله أعلم.

وبكنيته (أبي الحسن بن كيسان)^(١)، وكلها حواشٍ وليس فيها فروق، وليست من نقل الفارسي، بل هي من نقل الزمخشري من نسخة (ط)، ومن نقلي من نسخة (ح ٦).

• أبو إسحاق الزَّجَّاج^(٢).

أبو إسحاق، إبراهيم بن السَّريِّ بن سَهْلٍ الزَّجَّاجُ، توفي على المشهور سنة (٣١٠).

من أشهر رواة كتاب سيبويه عن شيخه أبي العباس المبرِّد، وقرأ الكتاب عليه أو أخذه عنه: أبو علي الفارسي، وأبو جعفر النحاس، والرَّمَّاني، وإسماعيل الورَّاق، وإبراهيم بن عبدالله النَّجِيرَمي، وأبو العباس أحمد بن ولَّاد، ومبرمان على ما رجَّحتُ^(٣).

وللزجاج كتاب عن كتاب سيبويه، وهو (شرح أبيات سيبويه)^(٤).

ولللزجاج نسختان من كتاب سيبويه عاد إليهما أبو علي الفارسي في

(١) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥٢.

(٢) انظر: معجم الأدباء ١/ ١٣٠، وإنباه الرواة ١/ ١٥٩، ووفيات الأعيان ١/ ٤٩، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٦٠، وبغية الوعاة ١/ ٤١٣.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص ١١٧.

(٤) انظر كتب الزجاج في: جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه د. عبدالمجيد الجارالله ص ٢٢، ٥٤٠.

عمله، ونقل منها حواشي وفروفاً كثيرة^(١).

وقد جاء النقل عنه في الحواشي في قرابة (٢٥٠) صفحة، بكنيته (أبي إسحاق) وهو الأكثر، وبلقبه (الزجاج)، وباسمه (إبراهيم بن السري^(٢)). ورُمزَ إليه في نسخته الثانية بـ(ح)، وفي نسخته الأولى بـ(رق) و(اس)، و(رق اس)^(٣).

• الأخفش الأصغر علي بن سليمان^(٤).

أبو الحسن، علي بن سليمان بن الفضل البغدادي، الملقب بالأخفش الأصغر والصغير، توفي سنة (٣١٥).

نقل تلميذه أبو جعفر النحاس عن نسخته من كتاب سيبويه في عدة مواضع من الحواشي، فهذا يدلُّ على أنه أخذ كتاب سيبويه ونسخه، ولكني لم أجد النحاس ولا غيره قد ذكروا عمن أخذه الأخفش الأصغر، ولم أجد في كتب التراجم من نص على ذلك، وأغلب الظن أنه أخذه عن شيخه أبي

(١) انظر الكلام على نسختي الزجاج في: مقدمة التحقيق ص ١٦٩.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٦٢.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٧، و(الرموز المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص ٦٩.

(٤) انظر في ترجمته: نزهة الألباء ص ١٨٥، ومعجم الأدباء ٤/ ١٧٧٠، وإنباه الرواة ٢/ ٢٧٦، ووفيات الأعيان ٣/ ٣١٠، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٨٠، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٧.

العباس المبرد، فقد أكثر من القراءة والنقل عنه، ونقل عنه في ما يتعلق بكتاب سيبويه، فقد حدث عنه: «أَنَّ الْمُفْتَشِينَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَمَنْ لَهُ الْمَعْرِفَةُ بِاللُّغَةِ، تَتَّبَعُوا عَلَى سِيبَوَيْهِ الْأَمْثَلَةَ، فَلَمْ يَجِدُوهُ تَرَكَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَمْثَلَةٍ....»^(١)، وحدث تلميذه النحاس، قال: «قَرَأْتُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: (سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا)، فَإِنَّهُ رَدَّهُ إِلَى الْأَصْلِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ....»^(٢).

وحدث الأخفش الأصغر عن المبرد أنه: «كَانَ لَا يَكَادُ يُقَرِّئُ أَحَدًا كِتَابَ سِيبَوَيْهِ حَتَّى يَقْرَأَهُ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ؛ لِصِحَّةِ نَسْخَتِهِ، وَلِذِكْرِ أَسْمَاءِ الشُّعْرَاءِ فِيهَا»^(٣)، فلعل الأخفش الأصغر ممن قرأ على الزَّجَّاج أولاً، ثم على المبرد، وأغلب ظني أنه نسخ نسخته من المبرد لا الزجاج؛ لأن النحاس نقل في عدة مواضع أن نسخة الأخفش الأصغر تخالف نسخ الزجاج^(٤).

وللأخفش الأصغر (شرح كتاب سيبويه)^(٥)، ونقل ياقوت أنه في خمسة أجلاد، وله (تفسير رسالة كتاب سيبويه)، قال ياقوت: «رأيتَه فِي

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٦-٢٧.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٠١٧.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٨.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٦٥، ٣٢٢، ٧٣٦، ٧٦١، ٧٧٠، ٨٦٩.

(٥) انظر الكلام على كتب الأخفش الأصغر في: الأخفش الأصغر. د. محمد المحرصاوي ص ٨٨.

نحو خمس كراريس»^(١).

وأخذ كتاب سيبويه عن الأخفش الأصغر: أبو جعفر النحاس^(٢).

وجاء ذكر الأخفش الأصغر في قرابة (٧٥) صفحة، بكنيته (أبي الحسن) وهو الأكثر، باسمه (علي بن سليمان)، وذُكرت نسخته (نسخة أبي الحسن)، و(نسخة النحاس عن أبي الحسن)^(٣).

• أبو بكر بن السَّراج^(٤).

أبو بكر، محمد بن السَّريِّ بن سَهْلٍ البغدادي، ابن السَّراج، توفي سنة (٣١٦).

قرأ كتاب سيبويه على شيخه أبي العباس المبرِّد، ونسخَ نسخةً من نسخته التي بيده، ونسخَ نسخةً أخرى منقَّحة، فله نسختان من كتاب سيبويه عاد إليهما الفارسي^(٥)، وقرأ عليه كتاب سيبويه كثيرون، كأبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي، وأبي الحسن الرُّمَّاني.

(١) انظر معجم الأدباء ٤/ ١٧٧١.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥٥، ٢١٦٥، وفهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٣، ٢١٩٤.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٨.

(٤) انظر في ترجمته: معجم الأدباء ٦/ ٢٥٣٤، وإنباه الرواة ٣/ ١٤٥، ووفيات الأعيان ٤/ ٣٣٩، وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٨٣، وبغية الوعاة ١/ ١٠٩.

(٥) انظر الكلام على نسخته في (النسخ المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص ١٧٦.

وله كتاب (شرح كتاب سيبويه)، يذكر أنه في سبعة أسفار^(١)، وجاء في الحواشي ذكر كتابه (الأصول)، ورُمزَ إليه بـ(ص)^(٢).

وقد تردّد ذكر أبي بكر كثيرًا جدًّا في قرابة (٤٧٠) صفحة، بل هو أكثر من ذُكر في الحواشي بعد أبي علي الفارسي، ولا غرابة في ذلك فهو الذي قرأ عليه أبو علي كتاب سيبويه، ونسخ منه نسخته، وقرأه عليه في هذه النسخة التي انتسخها لنفسه، ونقل عنه حواشيه وتعليقاته، وجاء ذكره في الحواشي بكنيته (أبي بكر) وهو الأكثر، وبلقبه (ابن السَّراج) و(السَّراج)، وباسمه (محمد بن السَّريّ)، ورُمزَ إليه بـ(ب) و(عنده) و(س)، و(كتاب أبي بكر)، و(نسخة أبي بكر)^(٣).

وقد نقلتُ عنه الحواشي حواشي عن شيخه أبي العباس المبرد، وحواشي من كلامه، ونقلتُ عنه فروقًا كثيرة.

• إسماعيل الزَّجاجي.

إسماعيل الزَّجاجي، نظير أبي بكر بن السَّراج، كما ذكر عبد الباقي

(١) انظر الكلام على كتبه في: مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب (الأصول). د. إبراهيم الحندود، ص ٣٤.

(٢) انظر: فهرس أسماء الكتب ص ٢١٤٦.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٤٩.

بن محمد بن الحسن النحوي تلميذ الفارسي^(١)، ولم أجد له ترجمة، وقد كَتَبَ إسماعيل هذا أشياء على نسخة أبي بكر بن السراج، نقل الفارسي بعضها.

وجاء ذكر إسماعيل هذا في (٤) مواضع:

موضعان في بيان فروق، أحدهما باسمه (إسماعيل الزجاجي)، والآخر بلقبه فقط (الزجاجي)^(٢).

وموضع فيه تعريف به من عبد الباقي تلميذ الفارسي الذي رُمِزَ له بـ(ي)^(٣).

وموضع معزو إلى رمز (يي)، وقد رجَّحْتُ في التحقيق أنه إسماعيل الزجاجي؛ لأنه قد ذُكِرَ بعده بقليل، ولعل صواب الرمز (جي) ثم تحَرَّفَ إلى (يي)، وجاء في هذا الموضع تعليق غير معزو، وبعد البحث عنه وجدته مختلفاً في صاحبه، فقليل المبرد، وقال الفارسي: «لست أعرف من قائل هذا القول»^(٤).

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥٧، ورُمِزَ له بـ(ي).

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥٦، ١٠٢١.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥٧.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥٠.

• أبو بكر بن شُقَيْر^(١).

أبو بكر، أحمد بن الحسن (وقيل: الحسين) بن العباس بن الفَرَج الشُّقَيْرِي، المعروف بابن شُقَيْر، توفي سنة (٣١٧).

له نسخة من كتاب سيبويه، نقل عنها الفارسي، ولكنه لم يعتمد عليها، بل سماها في موضع (نسخة أخرى، وهي نسخة ابن شقير)، مع أن الفارسي قد ذكر أن رمز (نسخة أخرى) يرمز إلى النسخ المجهولة!

جاء ذكر ابن شقير في الحواشي في (٤) مواضع، موضع في أسانيد الكتاب، وموضعان فيهما فرق وتعليق، وموضع فيه فرق فقط^(٢)، ونقل الفارسي عن (نسخة ابن شقير)، ونقلت نسخة (ط) عن (نسخة ابن شقير)^(٣).

• إسماعيل الورَّاق^(٤).

أبو علي، إسماعيل بن العباس بن عمر البغدادي المحدث، المعروف بالورَّاق، توفي سنة (٣٢٣).

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٤/ ٨٩ - وإنباه الرواة ١/ ٦٩ - ومعجم الأدباء ١/ ٢٣٢، والوافي بالوفيات ٦/ ٣٤٩ - وبغية الوعاة ١/ ٣٠٢.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٢، ١٠٠، ١٠٢١، ١٦٢٤.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٠٢١، ١٦٢٤.

(٤) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٦/ ٣٠٠ - وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٧٤ - والمنتظم ٦/ ٢٧٨.

أخذ الكتاب وقرأه على أبي سحاق الزجاج، وقد نسخ نسخة من كتاب سيبويه، ابتداء نسخها من نسخة الكلابزي، ثم أكملها من نسخة الزجاج، وقرأها على الزجاج^(١).

وقد اعتمد الفارسي هذه النسخة، وهي إحدى نسختين للزجاج اعتمدهما الفارسي في حواشيه، ونقل عنها الفروق والحواشي.

وجاء ذكر الوراق في الحواشي في أكثر من (٨٠) صفحة، مرموزاً إلى نسخته من نسخة الزجاج بـ(رق)، وهذا الأكثر، وبـ(اس الوراق)، و(اس ر ق)، و(نسخة الوراق)، وبلقبه (الوراق) وبـ(ابن الوراق)، وباسمه (إسماعيل الوراق)^(٢).

وقد نقل الوراق فروقاً وحواشي عن نسخة الزجاج، وعلق حواشي من نفسه، وسؤالات منه للزجاج، ومن ذلك:

- «حاشية بخط الوراق: يعني (مبارك) كما كان (زيدٌ ضربته) بمنزلة (زيدٌ منطلق). إلى ههنا.

قال الزجاج: إذا قال: (يوم الجمعة ألقاك فيه) فإن نصبه على الظرف أضمر (في)، كأنه قال: (ألقاك في يوم الجمعة)، وإن نصبه بالفعل أضمر

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٤-٥.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ٢١٥٠، ٢١٧٢، ٢١٧٤، ٢١٧٨، ٢١٩٤.

(اللقاء)، كأنه قال: (اللقاء يوم الجمعة) على السَّعة^(١)، فمن الظاهر أن الوراق قد علّق تعليقاً قبل أن ينقل كلام الزجاج.

- «قال (رق): وسألتُه: أَيْنَ يُضَمَّرُ ما يَنْصَبُ (ثمود)؟ فقال: بَعْدَ (ثمود)، كأنه (وأما ثمود فهدّينا هديناهم)، وكذلك ما جاء على هذا»^(٢).

• أبو العباس أحمد بن ولّاد^(٣).

أبو العباس، أحمد بن محمد بن الوليد (الملقب بولّاد) التميمي المصري، توفي سنة (٣٣٢).

أخذ الكتاب وقرأه على أبي إسحاق الزجاج في بغداد، ولم يُذكر أنه أخذه أو قرأه على أبيه أبي الحسين روائي كتاب سيبويه عن المبرد، وهذا من العجائب!

وكان يُقرأ عليه كتاب سيبويه في مصر بعد أبيه^(٤).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٨٢

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٩٥.

(٣) انظر ترجمته في: طبقات النحويين ص ٢١٩ - ومعجم الأدباء ٤٦٠ / ١، وإنباه الرواة ٩٩ / ١، وسير أعلام النبلاء ٣٥٥ / ١٥، والوافي بالوفيات ١٠١ / ٨، وبغية الوعاة ٣٨٦ / ١.

(٤) انظر: طبقات النحويين ص ٢٢٠ في ترجمة أبي القاسم بن ولاد.

ولأبي العباس كتاب (الانتصار لسيبويه على المبرد)^(١)، وهو ردُّ على المبرد في مسائل الغلط التي استدرَكها على سيبويه.

وقد جاء ذكر أبي العباس بن ولاد في الحواشي في موضعين، وفي ثالث احتمالاً، بكنيته (أبي العباس) وب(ابن ولاد)^(٢).

• أبو القاسم عبدالله بن ولاد^(٣).

أبو القاسم، عبدالله بن محمد بن الوليد (الملقب بولاد) التميمي المصري، توفي بعد أخيه أبي العباس.

أخذ الكتاب وقرأه على أبيه أبي الحسين مراراً، وصارت نسخة أبيه بعد وفاته إليه^(٤)، وقرئ عليه الكتاب في مصر من نسخة أبيه بعد أخيه أبي العباس، ومن قرأه عليه من نسخة أبيه أبو عبدالله الرباحي.

وجاء ذكر أبي القاسم بن ولاد في مقدمة الرباحي، وأسانيد الكتاب المذكورة في أوائل النسخ^(٥).

(١) وهو مطبوع، بتحقيق د. زهير بن عبدالمحسن سلطان.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥٢.

(٣) انظر ترجمته في: طبقات النحويين ص ٢٢٠، وطبقات ابن قاضي شعبة ص ٣٤٤، والبلغة ص ١٧٣.

(٤) انظر: طبقات النحويين ص ٢٢٠ في ترجمة أبي القاسم بن ولاد.

(٥) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥٢.

• أبو القاسم عبدالرحمن الزَّجَّاجي^(١).

أبو القاسم، عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، توفي سنة (٣٣٧).

له (تفسير رسالة سيبويه)، ذكره في كتابه (الإيضاح)^(٢)، وله شرح

لبعض كلام سيبويه، وحواشٍ عليه في كتابه (الإيضاح)^(٣).

جاء ذكر الزجاجي في الحواشي في موضعين، الأول نقلته عن

نسخة العابدي، وفيه معنى بيت، والآخر نقلته عن كتابه (الإيضاح)، وفيه

نقل عن الأخفش^(٤).

• أبو جعفر النَّحَّاس^(٥).

أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس الصَّفَّار المرادي

النَّحَّاس المصري، توفي سنة (٣٣٨).

أخذ كتاب سيبويه وقرأه على أبي إسحاق الزَّجَّاج ببغداد، وعن

(١) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ١٦٠، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٧٥، ووفيات الأعيان ٣/ ١٣٦،

والوفاي بالوفيات ١٨/ ١١٢، وبغية الوعاة ٢/ ٧٧.

(٢) انظر: الإيضاح للزجاجي ص ٤٥.

(٣) انظر: الإيضاح للزجاجي ص ٤١، ٤٩، ٥٣، ٥٦، ٧٣، ٨١، ٩٧، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧، ١٣٧،

١٤١، ١٤٢.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٧٣٣، ٨٤١.

(٥) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ١/ ٤٦٨، وإنباه الرواة ١/ ١٠١، ووفيات الأعيان ١/ ٩٩، وسير

وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٠١، وبغية الوعاة ١/ ٣٦٢.

الأخفش الأصغر^(١).

وللنحاس مقدمة مشهورة لروايته، ذكرها في أول نسخته، ونقلها
الرباحي في مقدمته^(٢).

وأخذ كتاب سيبويه عنه وقرأه عليه أبو عبدالله الرباحي، وأبو
علي القالي.

له كتاب (شرح أبيات سيبويه)^(٣)، و(الكلام على تفصيل إعراب قول
سيبويه في أول الكتاب: هذا باب علم ما الكلم من العربية)^(٤)، وذكر ابن
خير^(٥) للنحاس كتاب (شرح سيبويه)^(٦)، وهو مفقود، وقد جاء في هذه
الحواشي حواشٍ للنحاس كثيرة على كتاب سيبويه.

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٠، ٢١٩٤.

(٢) سيأتي الكلام عليها عند الكلام على: (النسخ المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص ١٧٨.

(٣) وهو مطبوع، بثلاثة تحقیقات، أحدها تحقیق د. أحمد خطاب، والثاني تحقیق د. وهبة متولى
عمر سالم، والثالث تحقیق د. زهير غازي أحمد، كلهم عن نسخة مكتبة أحمد الثالث بإستانبول،
برقم (٢٦٣٥)، وهي مختصرة من كتاب النحاس، وفي متحف طوبقبو نسخة للكتاب برقم
(٢٦٠١) في (١١٢) ورقة، باسم (كتاب سيبويه)، وهي في الحقيقة نسخة من شرح أبيات
سيبويه للنحاس.

(٤) وهو مطبوع، بتحقيق د. حاتم الضامن.

(٥) انظر: فهرس ابن خير ص ٣٨٧، ٧٧٩.

(٦) انظر الكلام على كتب النحاس في: اشتقاق أسماء الله للنحاس، تحقيق د. محمد الطبراني ص ٦٧.

وقد ذُكر في الحواشي كتاب (أدب الكتّاب) للنحاس^(١).

وقد جاء ذكر النحاس في الحواشي في قرابة (١٢٠) صفحة، بلقبه (النحاس)، وبكنيته (أبي جعفر)، وباسمه (أحمد بن محمد بن إسماعيل الصفار النحوي)، ورمز له بـ(ج)، وذكرت (نسخة أبي جعفر النحاس)، و(نسخة النحاس عن الزجاج)، و(نسخة النحاس عن الأخفش الأصغر)^(٢).

وأغلب النقل عنه حواشٍ له، ونقول عن غيره، وخاصة عن الأخفش الأصغر.

وكنْتُ أنا الجامع لأغلب حواشي أبي جعفر النحاس من نسخة (م ٥)، ومن نسخة (ح ٦).

• أبو بكر، محمد بن علي، مَبْرَمان^(٣).

أبو بكر، محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، المعروف بمَبْرَمان، ويقال: المَبْرَمان، وابن مَبْرَمان، توفي سنة (٣٤٥).

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١١٢٤، وقد طُبِعَ باسم (صناعة الكتاب).

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥٣، ٢١٥٥، ٢١٧١، وفهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٧، ٢١٩٢، ٢١٩٤.

(٣) انظر ترجمته في: طبقات النحويين ص ١١٤ - ومعجم الأدباء ٦/ ٢٥٧٢، وإنباه الرواة ٣/ ١٨٩، والوافي بالوفيات ٤/ ٨١، وبغية الوعاة ١/ ١٧٥.

ولبرمان نسخة من كتاب سيبويه أكثر السيرافي من النقل عنها^(١)، ونقلت الحواشي عنها قليلاً^(٢)، والظاهر أنه نسخها من نسخة شيخه أبي إسحاق الزجاج، وقرأها عليه قراءة شرح، وعارضها على نسخة شيخه المبرد، وقرأها أو قرأ بعضها عليه، يدل لذلك أمور، منها:

١- قول مبرمان: «قصدتُ ابنَ كيسانَ لأقرأ عليه كتاب سيبويه فامتنع، وقال: اذهبْ إلى أهله. يُشير بذلك إلى الزجاج»^(٣)، والظاهر أنه امثل لهذا الوجه، وأخذ الكتاب عن أهله، عن الزجاج.

٢- قول ابن المبرّد: «تلاميذ أبي رجлан: أحدهما الكلابزي يقرأ على أبي، ثم يقول: قال المازني؛ فيعلو، والآخر مبرمان، يقرأ عليه، ثم يقول: قال الزجاج؛ فيسفل»^(٤)، فمبرمان قد «أخذ عن المبرد، وأكثر بعده عن الزجاج»^(٥).

٣- أن المبرد على جلالة قدره في رواية كتاب سيبويه كان لا يُقرئ أحداً كتاب سيبويه حتى يقرأه على الزجاج؛ لصحة نسخته^(٦).

(١) انظر الكلام عليها في: (النسخ المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص ١٨٣.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣١٤، ٤١٢، ١١٢٤، ١٩٩٨.

(٣) طبقات النحويين ص ١٥٣ - وإنباه الرواة ٥٩/٩.

(٤) طبقات النحويين ص - ومعجم الأدباء ٦/٢٥٧٣.

(٥) بغية الوعاة ١/١٧٥.

(٦) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٢٨.

٤- قول السيرافي: «ورأيت في نسخة أبي بكر مبرمان بخطه في الحاشية: (في نسخة أبي العباس: جَرَبَان وَجَرَبِي، وفي العمود بهذا الهجاء ما عليه نقط الخاء والزاي، كأنه خَزَيَان وَخَزَيَا)»^(١)، فهذا يدل على أنه نسخ من نسخة الزجاج، ثم قابلها بنسخة المبرد.

ونحوه قول السيرافي: «في نسخة أبي بكر مبرمان متصل بهذا الباب قال ابن أحرر: قال أبو العباس: ليس هذا البيت في كتاب سيبويه قال أبو سعيد: وهذا المتصل بالباب مع كلام أبي العباس نقلته من نسخة أبي بكر مبرمان»^(٢)، فهذا يدل على أنه قرأ هذا الموضع على المبرد.

٥- أن ترتيب نسخة مبرمان في ترتيب الحروف العربية موافق لترتيب نسخة الزجاج^(٣).

وكان مبرمان «ضئيلاً بالقراءة عليه، لا يقرأء كتاب سيبويه إلا بهائة دينار»^(٤)، وله (شرح كتاب سيبويه) ولم يتمه، و(شرح شواهد سيبويه)^(٥).

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/١٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/٤٥١.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٩١٣.

(٤) معجم الأدباء ٦/٢٥٧٢.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٦/٢٥٧٤، وإنباه الرواة ٣/١٩٠، والوافي بالوفيات ٤/٨١، وبغية

ومن قرأ عليه كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، وأبو علي الفارسي، وأبو هاشم الجبائي.

وجاء ذكر مبرمان في الحواشي في قرابة (٣٠) صفحة، بلقبه (مَبْرَمَان) و(المبرمان) و(ابن مبرمان)، وهذا الأكثر، وبكنيته (أبي بكر)، وذكرت (حواشي أبي بكر مبرمان) على كتاب سيبويه، و(نسخة أبي بكر مبرمان)^(١). وأكثر المنقول عنه في الحواشي من نقلي عن نسخة أبي علي الغساني ونسخة ابن يقي وعن كتاب ارتشاف الضرب وغيره^(٢)، ونقل الفارسي عنه ثلاث حواش وفرقاً^(٣)، ونقل الزمخشري حاشية عن نسخة (سح)^(٤).

• المَعْقِلِي.

نقل الفارسي عن (نسخة المعقلي) في موضعين بشهرته^(٥)، ونقل في أكثر أكثر من (٥٠) صفحة من نسخة رمز لها بـ(مع)، ورجحت في التحقيق أن المراد بها نسخة المعقلي هذه.

(١) انظر: فهرس الكتب ص ٢١٤٦، ٢١٥١، ٢١٥٢، ٢١٧٠، ٢١٧٧، ٢١٩٢.

(٢) انظر على الترتيب: حواشي كتاب سيبويه ص ١١٢٤، ٤٢١، ٣٦٢، ١٠٩٩، ٧٧٣، ١٩١٦، ١٦١١.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٩٤، ٤٨٧، ٤٩٨.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٤٩٠.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٥٣٩، ٧٠٦.

وكان النقل منها ما بين بيان فروق، وحواش وتعليقات، وفي بعضها ذكر لشواهد إضافية، وفي بعضها بيان بأن هذا النص من كلام غير سيبويه^(١).

ولم يُذكر هذا الرمز (مع) في رموز الحواشي، ولم يفسره أحد، أو يذكر من المعقلي هذا؟

وليس عندي في ذلك إلا أن أخصن تخميناً أنه أبو العباس محمد بن يعقوب بن يوسف بن مَعْقِل بن سنان المعقلي النيسابوري، وكان يلقب بالأصم، توفي سنة (٣٤٦هـ)^(٢).

فقد كان محدثاً وراقاً، وقد سمع (معاني القرآن) للفراء من محمد بن الجهم السمرري، وحدث به.

فإن قيل: قد يكون المراد أباه، وهو أبو الفضل يعقوب المعقلي، توفي سنة (٢٧٧)، فقد كان -أيضاً- محدثاً وراقاً، وكان من أحسن الناس خطاً^(٣). قلت: يُبعد هذا أن الفارسي نقل عنه أنه قال: «ذَكَرَ (س) أَنَّهُ لَا

(١) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٠.

(٢) انظر ترجمته في: المنتظم ٣٨٦/٦ - وطبقات علماء الحديث ٥١/٣ - وسير أعلام النبلاء ٤٥٢/١٥ - والوافي بالوفيات ٢٢٣/٥ - وشذرات الذهب ٣٧٣/٢.

(٣) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٨٦/١٤ - وسير أعلام النبلاء ٤٥٣/١٥.

يَعْرِفُ هَذَا الْبَيْتَ فِي الْكِتَابِ»^(١)، وهذا يعني أنه أخذ من المبرد (ت ٢٨٥)، وهذا يناسب طبقة تلاميذ المبرد كأبي العباس المعقلي، لا طبقة أقران المبرد كأبي الفضل المعقلي، بل إنه أقدم وفاة من المبرد.

• ابن دُرُسْتَوَيْه، عبدالله بن جعفر^(٢).

أبو محمد، عبدالله بن جعفر بن دُرُسْتَوَيْه بن المرزبان الفسوي الفارسي، توفي سنة (٣٤٧).

أخذ كتاب سيبويه وقرأه على أبي العباس المبرد، وبرع فيه^(٣)، وأخذه عنه أبو علي القالي، قرأه عليه «وسأله عنه حرفاً حرفاً، وعن علله»^(٤)، وقرأ عليه بعض الكتاب: الكرمانی، وأبو طاهر عبدالله بن عمر بن أبي هاشم المقرئ^(٥).

وَأَلَفَ كِتَابَ (النُّصْرَةُ لِسِيْبَوِيهِ عَلَى جَمَاعَةِ النُّحَوِيِّينَ)^(٦)، وهو في

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٥٧٢.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٤٢٨/٩، وإنباه الرواة ١١٣/٢، ووفيات الأعيان ٤٤/٣، وسير أعلام النبلاء ٥٣١/١٥، وبغية الوعاة ٣٦/٢.

(٣) انظر: طبقات النحويين ص ١٨٧ - وتاريخ العلماء النحويين ص ٤٦.

(٤) طبقات النحويين ص ١٨٥، وانظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٠.

(٥) انظر: طبقات النحويين ص ١٢١، ١٢٢.

(٦) انظر: إنباه الرواة ١١٤/٢.

الانتصار لسيبويه، ونسب إليه ياقوت (شرح سيبويه)^(١).

جاء ذكره في الحواشي في موضعين^(٢)، الأول بكنيته واسمه (أبي محمد عبدالله بن جعفر)، ونقلته من نسخة ابن خروف، والآخر بشهرته (ابن درستويه)، ونقلته من نسخة ابن يبقى.

• أبو عبدالله الرِّبَاحي^(٣).

أبو عبدالله، محمد بن يحيى بن عبدالسلام الأزدي الأندلسي القرطبي، توفي -على المشهور- سنة (٣٥٨).

روى كتاب سيبويه وأخذه عن نحويين، وهما أبو القاسم عبدالله بن أبي الحسين محمد بن ولاد عن أبيه عن المبرد، وأبو جعفر النحاس عن الزجاج عن المبرد، وذلك أنه رحل من الأندلس إلى مصر، فأخذ الكتاب عنهما.

ويظهر لي أنه نسخ نسختين، إحداها من نسخة أبي الحسين بن ولاد، وقال في مقدمة روايته هذه: «قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ وَلَادٍ [أبي القاسم] وهو ينظرُ في كتاب أبيه [أبي الحسين]. وَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ

(١) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٣٢.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٠، ١٣٦.

(٣) انظر: جذوة المقتبس ١/ ١٦٠ - وتاريخ علماء الأندلس ٢/ ٧١ - والوفاء بالوفيات ٥/ ١٩٢ - والمقفى ٧/ ٤٣٧ - وبغية الوعاة ١/ ٢٦٢.

المعروف بابن النّحاس. وأخذه أبو القاسم بن ولّاد عن أبيه، عن المبرّد. وأخذه أبو جعفر عن الزّجاج، عن المبرّد. ورواه المبرّد عن المازني، عن الأخفش، عن سيبويه.... فقرأته أنا على أبي القاسم ابنه وهو ينظر في ذلك الكتاب بعينه، وقال لي: قرأته على أبي مراراً^(١)، وهذه الرواية هي رواية أبي نصر المشهورة عن الرباحي.

والنسخة الأخرى من نسخة أبي جعفر النحاس، وهذه الرواية قد رواها عنه محمد بن عاصم العاصمي وأبو عبدالله محمد بن فتحون التّجيبّي، ومن طريقهما رواها أبو علي الغساني^(٢)، ولذا كتبت على غلاف نسخته: «رواية أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس»^(٣).

وللرباحي مقدمة مشهورة لروايته، مذكورة في أول نسخته^(٤).

والرباحي هو الذي أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس، فطفقوا

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣١.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٠ - وخاتمة نسخة العبدري، الجزء الثالث برقم (٣٨٩٧) - وفهرس ابن عطية ص ١٠٢ - وعنوان الدراية ص ٣٨٨.

(٣) غلاف نسخة العبدري، المنسوخة من نسخة أبي علي الغساني، انظر: (نسخة العبدري) في: مقدمة التحقيق ص ٢٤٧..

(٤) سيأتي الكلام عليها عند الكلام على نسخته. انظر: (النسخ المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص ١٨٨.

يجمعون إليه، ويأخذونه عنه، ويقرؤونه عليه^(١)، ومن أخذه منه: أبو نصر القرطبي، وهو أشهرهم، صارت نسخته من الكتاب «أصل الأصول أصل الأندلسيين»^(٢)، وأبو عبدالله محمد بن عاصم الأندلسي العاصمي، وأبو عبدالله محمد بن فتحون بن مكرم التَّجِيبِي النحوي، وأبو أيوب سليمان بن حسان القرطبي المعروف بابن جُلْجُل، وجاء في الحواشي ذكر (نسخ أصحاب الرباحي)^(٣).

جاء ذكر الرباحي في هذه الحواشي في نحو (٢٠) صفحة، بلقبه (الرباحي)، وباسمه (محمد بن يحيى)، وكنيته (أبي عبدالله)، وبـ(كتاب الرباحي)، و(نسخة الرباحي)، و(الأم)^(٤).

• أبو سعيد السيرافي^(٥).

أبو سعيد، الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي، توفي سنة (٣٦٨)،

(١) انظر: طبقات النحويين ص ٣١١.

(٢) خاتمة نسخة ابن يقي ٢٧١ ب، المنسوخة من نسخة أبي نصر، انظر: (نسخة ابن يقي) في: مقدمة التحقيق ص ٢٤٤.

(٣) انظر: فهرس النسخ والرموز ص ٢١٩٠.

(٤) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥٣، ٢١٦١، ٢١٧٠، ٢١٨٩،

(٥) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٣٤١/٧، ومعجم الأدباء ٨٧٦/٢، وإنباه الرواة ٣١٣/١، ووفيات الأعيان ٧٨/٢، وسير أعلام النبلاء ٢٤٧/١٦، وبغية الرعاة ٥٠٧/١.

شارح كتاب سيبويه، حتى حسده على ذلك أبو علي الفارسي وغيره.

أخذ كتاب سيبويه عن أبي بكر بن السراج وعن مبرمان^(١)، وأخذه عنه: أبو الحسن الرُّمَّاني، وصاعد بن الحسن الرَّبَّعي، وأبي العباس بن ماهان.

وجاء ذكر السيرافي في الحواشي في أكثر من (٢٠) صفحة، برمزه (سف) وهو الأكثر، وبكنيته (أبي سعيد)، وب(أبي يوسف الأصبهاني)، وبلقبه (السيرافي)^(٢).

وهذه النقول ليست من عمل الفارسي، بل من عمل الزمخشري، وقد تركت كثيرًا من هذه النقول؛ لأنها في شرح كتاب سيبويه للسيرافي وهو مطبوع^(٣).

• أبو علي الفارسي^(٤).

أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي، توفي سنة (٣٧٧).

(١) انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٨٢.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ٢١٥٣، ٢١٥٥، ٢١٦٣، وفهرس النسخ والرموز ص ٢١٨٠.

(٣) انظر: الكلام على رمز (سف) في: مقدمة التحقيق ص ٧٢.

(٤) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٨١١/٢، وإنباه الرواة ٢٧٣/١، ووفيات الأعيان ٨٠/٢، وسير

أعلام النبلاء ٣٧٩/١٦، وغاية النهاية ٢٠٦/١.

وسبق^(١) لي كلام على علاقة أبي علي بكتاب سيبويه لا أعيدُه هنا، وأضيف أنه قرأ كتاب سيبويه على أبي إسحاق الزجاج، وعلى أبي بكر بن السراج سنة (٣٢٥)^(٢)، ونسخ بخط يده كتاب سيبويه من نسخة شيخه أبي بكر، وعارضها وقابلها على نسخ كثيرة، ونقل ما فيها من حواشٍ، وهو العمل الذي حققته في هذا الكتاب.

وقرأ عليه كتاب سيبويه كثيرون، كابن جني، وأبي الطيب محمد بن طوسي القصري، وعلي بن عيسى الرباعي، وأبي القاسم علي بن طلحة بن كُردان الواسطي، وأبي الحسن الرُماني.

وللفارسي اهتمام زائد بكتاب سيبويه، حتى غلا فيه تلميذه الباقر، فقال: «لولاك لما فهمَ كتاب سيبويه ولا مشكلاته»^(٣)، وقال تلميذه أبو طالب العبدي: «لم يكن بين أبي علي وسيبويه أحدٌ أبصر بال نحو من أبي علي»^(٤)، وقال ابن بابشاذ: «هذا موضع مشكل، ولا يكاد يحقّقه إلا مثل الفارسي وأصحابه من المتأخرين، وسيبويه من المتقدمين وأصحابه»^(٥).

(١) انظر (الفرق بين هذه الحواشي والتعليقة) في: مقدمة التحقيق ص ٣٢.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٤.

(٣) شرح اللمع للباقر ص ٤٩٦/٢.

(٤) معجم الأدباء ٨١٣/٢ - ونزهة الألبا ص ٢٣٢.

(٥) شرح المقدمة المحسبة ١٥٩/١.

وقال أبو بكر بن العربي: «هذا النحو ما علمت من أحاط به إلا سيبويه والفارسي»^(١).

وقد امتلأت كتب الفارسي بذكر سيبويه وكتابه، وشرح كلامه، كما في: المسائل المشككة (البغداديات)، والحلييات، والبصرييات، والعسكرييات، والمنشورة، وخصّه بتعليقات سماها (التعليقة على كتاب سيبويه)^(٢)، ولم يذكر أبو علي في الحواشي شيئاً من كتبه!

وأبو علي الفارسي هو الذي بدأ جمع هذه الحواشي، بل أكثرها من جمعه وعمله، ومن عمله أنه أضاف إليها حواشي كثيرة من كلامه عزّاها لنفسه بأن رمز له بـ(فا)^(٣)، وهذا الأكثر، وجاء ذكره بكنيته (أبي علي)، وبلقبه (الفارسي)، و(الفَسوي)^(٤)، وفي الحواشي نقول عنه

(١) النص الكامل لكتاب (العواصم من القواصم) ص ٣٧١.

(٢) انظر الكلام على كتب الفارسي في: الأصول النحوية والصرفية في (الحجة) لأبي علي الفارسي، د. محمد عبدالله قاسم ص ٦٢/١، وفي البغداديات نصوص كثيرة من كلام سيبويه وتفسيرها، وفي الحلييات ص ١٧٦-٢٠٩ تفسير مطوّل لباب من أبواب كتاب سيبويه، وهو (ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور)، والمنشورة تعاليق لأبي علي على كتاب (الفرخ) لأبي عمر الجرمي الذي هو مختصر من كتاب سيبويه.

(٣) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٤.

(٤) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٦٦، ٢١٦٧.

من تلميذه القصري وعبد الباقي^(١)، وجاء ذكر (نسخة أبي علي الفارسي)،
و(أصل أبي علي)، و(كتاب أبي علي)، و(كتاب الفسوي)، و(كتابي)،
و(المتن)^(٢).

ولهذا كان الفارسي أكثر من ذكر في الحواشي في أكثر من (٧٥٠) صفحة.

• أبو بكر الزبيدي^(٣).

أبو بكر، محمد بن الحسن بن عبدالله بن مذجج الزبيدي الشامي ثم
الأندلسي، توفي سنة (٣٧٩).

أخذ النحو عن أبي علي القالي وعن أبي عبدالله الرباحي، ولم أجد
من نصّ على روايته كتاب سيبويه، ولكن ابن خیر^(٤) ذكر أنه روى
جميع كتب أبي علي القالي، ومعلوم أن منها كتاب سيبويه رواية عن
ابن درستويه، ويقوّي ذلك وصف الزبيدي في طبقاته لرواية شيخه
القالي لكتاب سيبويه عن ابن درستويه وصفاً دقيقاً، إذ قال: «قرأ

(١) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٦٤، ٢١٨٣، ٢١٩٥.

(٢) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٧٤، ٢١٨٩.

(٣) انظر ترجمته في: بغية الملتبس ٩٣/١، ومعجم الأدباء ٢٥١٨/٦، وإنباه الرواة ١٠٨/٣،

ووفيات الأعيان ٣٧٢/٤، وسير أعلام النبلاء ٤١٧/١٦، وبغية الوعاة ٨٤/١.

(٤) انظر: فهرس ابن خیر ص ٤٤٣.

عليه كتاب سيبويه أجمع، واستفسر جميعه، وناظره فيه، ودقق النظر، وكتب عنه تفسيره، وعلل العلة، وأقام عليها الحجة^(١)، وقال: «عَمِلَ كِتَابُ سَيْبُوهِ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ دَرَسْتَوِيهِ، وَسَأَلَهُ عَنْهُ حَرْفًا حَرْفًا، وَعَنْ عِلَلِهِ»^(٢)، فهذا كلام من خَبَرَ رواية شيخه، وقرأها عليه، وقد ذكر الزُّبَيْدِيُّ روايته عن نسخة القالي في (أبنية الأسماء والأفعال والحروف) في مواضع^(٣).

ولكنني لم أجد من ذكر أن الزُّبَيْدِي روى كتاب سيبويه عن الرباحي، مع أن الرباحي أهم من القالي في رواية كتاب سيبويه عند الأندلسيين، وهو أهم ما يأخذه الطالب من الرباحي، والظاهر أنه لم يروه عنه؛ لأنه لم يذكره في كتابه (أبنية الأسماء والأفعال والحروف).

وجاء ذكر الزُّبَيْدِي في الحواشي في (١١) موضعًا، بشهرته (الزُّبَيْدِي)، وذكر كتابه (أبنية الزُّبَيْدِي)^(٤)، وكل هذه المواضع كانت في الأبنية، وهي من نقل الزمخشري عن نسخة (ط).

(١) طبقات النحويين ص ١٢١.

(٢) طبقات النحويين ص ١٨٥.

(٣) أبنية الأسماء والأفعال والحروف ص ٩٣، ٩٤، ٢٣١، ٢٦٦.

(٤) انظر: فهرس الكتب ص ٢١٤٦، وفهرس الأعلام ٢١٦١.

• أبو الطيب القَصْرِيّ^(١).

أبو الطيب، محمد بن طُوسِيّ القَصْرِيّ النحوي، من متأخري تلاميذ أبي علي الفارسي، وتوفي شاباً.

أخذ كتاب سيبويه وقرأه على أبي علي الفارسي، وكتب له إجازة بخطه بذلك، جاء فيها: «قَرَأَ عَلَيَّ أَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ بْنُ طُوسِيٍّ كِتَابَ سِيبَوَيْهِ فِي هَذِهِ النِّسْخَةِ، مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ فِي نَسْخَتِي الَّتِي قَرَأْتُهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ السَّرِيِّ، وَقَرِئَ مِنْهَا عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ السَّرِيِّ وَأَنَا أَسْمَعُ، وَكَتَبَ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بِخَطِّهِ».

وعلق أبو الطيب على هذه الإجازة، ويُنَّ تاريخها بقوله: «قال محمد بن طُوسِيٍّ: فَرَعْتُ مِنْ قِرَاءَةِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْفَارِسِيِّ النَّحْوِيِّ -أَيَّدَهُ اللَّهُ- يَوْمَ الْأَحَدِ، ضُحُوَّةً، لَسْتُ بِقَيْنَ مِنْ شَعْبَانَ، سَنَةِ أَرْبَعِينَ وَثَلَاثُمِائَةٍ، وَكَتَبَ مُحَمَّدُ بْنُ طُوسِيٍّ»^(٢).

وقد نسخ أبو الطيب نسخة من نسخة الفارسي، أعجبت الفارسي، وصار يعتمد عليها، حتى قال الزمخشري: «أصل القَصْرِيّ الذي كان يعتمدُ

(١) انظر في ترجمته: معجم الأدباء ٦/ ٢٥٤٢، وإنباه الرواة ٣/ ١٥٤، والوافي بالوفيات ٣/ ١٧٦،

وبغية الوعاة ١/ ١٢٢، وسماه الفارسي في إجازته له في حواشي كتاب سيبويه ص ١٥.

(٢) هذا النص والذي قبله في حواشي كتاب سيبويه ص ١٥.

عليه أبو علي^(١)، ونسخَ القصري (أصل القصري) مرة أخرى، ونسّقه، وأدخل فيه أسئلته للفارسي وأجوبة الفارسي عنها، وحواشي عبد الباقي تلميذ الفارسي، وما عمله الفارسي في نسخته السابقة من ضرب وتغيير وزيادة^(٢).

وقد جاء ذكر القصري بلقبه (القصري)، وذكر (نسخة القصري)، و(أصل القصري) في نحو (١٠) صفحات^(٣)، وظني أن الذي ذكره هو الزمخشري الذي نقل نسخته (التي عليها الحواشي) من نسخة (أصل القصري).

• ابن عبد الله، عبد الباقي بن محمد النحوي^(٤).

ابن عبد الله، عبد الباقي بن محمد بن الحسن بن عبد الله النحوي، توفي قرابة سنة (٤٠٠).

أخذ كتاب سيبويه عن شيخه أبي علي الفارسي، وشاركه في حواشي كتاب سيبويه، بذكر أسئلته للفارسي وأجوبة الفارسي عنها، وبيان كيفية

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣.

(٢) انظر الكلام على (أصل القصري) في: مقدمة التحقيق ص ١٤٥، ١٤٨.

(٣) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٦٧، وفهرس الرموز والنسخ ص ٢١٩٣.

(٤) انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ١٥٥ - والوافي بالوفيات ١٨/ ٩ - وبغية الوعاة ٢/ ٧١ - وسلم

الوصول إلى طبقات الفحول ٢/ ٢٤٠.

قراءة بعض الكلمات على الفارسي، وكلام الفارسي على بعض المواضع، وإلحاق ما وجده من زيادات الفارسي على الحواشي^(١).

وجاء ذكر عبد الباقي في الحواشي في (٧) صفحات، باسمه (عبد الباقي)، وجاء في الحواشي رمزان، وهما (ي) و(ع) في بعض المواضع، وقد رجحتُ أن المراد بهما عبد الباقي^(٢)، وقد رجحتُ أن الذي ذكره وسماه ورمز له هو القصري^(٣).

• أبو نصر، هارون بن موسى المَجْرِيّ القُرْطَبِيّ^(٤).

أبو نصر، هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي الأندلسي القرطبي المَجْرِيّ الأصل، توفي سنة (٤٠١).

أخذ كتاب سيبويه ورواه عن أبي عبد الله الرباحي ناقل كتاب سيبويه إلى الأندلس، بسنديه عن أبي القاسم بن ولاد وعن أبي جعفر النحاس^(٥)، ونسخ من نسخته بخط يده، وقد كثر النسخ من نسخة أبي نصر، ومن نسخ

(١) انظر تفصيل ذلك في: مقدمة التحقيق ص ٢٢-٢٣.

(٢) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٦٤، وفهرس الرموز والنسخ ص ٢٨١٣، ٢١٩٥.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص ٨٥.

(٤) انظر ترجمته في: الصلة ٢/ ٦٢٠ - وإنباه الرواة ٣/ ٣٦٢ - وبغية الوعاة ٢/ ٣٢١.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٠.

منها حسن بن أحمد بن علي بن يقي^(١).

وروى أبو نصر الكتاب أيضاً عن أبي علي إسماعيل بن القاسم القالي،
عن ابن درستويه^(٢).

ومن أخذ عنه كتاب سيويو: يوسف بن عبدالله بن خيرون الأندلسي،
وأبو عثمان سعيد بن عبدالله الأزدي القرشي^(٣)، وصاحب الأحباس محمد
بن عيسى الرُّعيني، وابن الأَسْلَمِيَّة عبدالله بن محمد بن عيسى النحوي^(٤).
ولأبي نصر (شرح عيون كتاب سيويو)^(٥)، وتنسب إليه بعض المراجع
(تفسير أبيات كتاب سيويو)^(٦).

وقد نقل ابن يقي في نسخته، وابن طلحة في نسخته نقولاً عن أبي
نصر ونسخته، وجاءت في الحواشي في قرابة (٢٥) صفحة، بكنيته (أبي
نصر)، وباسمه قليلاً (هارون بن موسى)، وب(كتاب أبي نصر)، و(كتاب

(١) وهي نسخة ابن يقي، وقد نصَّ في آخرها على أنه نسخها من أصل أبي نصر، انظر: نسخ التحقيق
في: مقدمة التحقيق ص ٢٤٤.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيويو ص ٢٠.

(٣) انظر: الصلة ص ٥٥ - وفهرسة ابن خير ص ٢٧٢ - واعتراضات هارون بن موسى ص ١٢.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيويو ص ١٩.

(٥) وهو مطبوع، حققه د. عبدربه عبداللطيف عبدربه، على نسخة وحيدة ناقصة.

(٦) انظر كتب أبي نصر القرطبي في: اعتراضات هارون بن موسى القرطبي للنحويين في كتابه شرح
عيون كتاب سيويو، د. غريب العضياني ص ١٥ - وشرح عيون كتاب سيويو ص ٢٢.

أبي نصر العتيق)، و(نسخة أبي نصر)، و(عند أبي نصر)، (في الطرة)، وبالرمز إليه بـ(ص)^(١).

• أبو مروان، عبد الملك بن سراج الأموي^(٢).

أبو مروان، عبد الملك بن سراج بن عبدالله بن سراج الأموي مولا هم القرطبي، توفي سنة (٤٨٩).

«كان إمامًا في حفظ اللغات واللسان العربي، لا يجارى في ذلك»^(٣)، بل «كان إمام اللغة بالأندلس»^(٤)، و«إمام اللغة غير مدافع»^(٥).

أخذ كتاب سيبويه عن أبي القاسم إبراهيم بن محمد الزهري الأندلسي المعروف بابن الإفليبي^(٦)، عن محمد بن عاصم العاصمي، عن الرباحي، عن النحاس، عن الزجاج، عن المبرد^(٧).

(١) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥٥، ٢١٧٢، وفهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٠، ٢١٨٩، ٢١٩٣.

(٢) انظر ترجمته في: الصلة ٢/ ٣٦٣ - وبغية الملتبس ص ٣٨٠ - وإنباه الرواة ٢/ ٢٠٧ - وبغية الرواة ١١٠/ ٢.

(٣) بغية الملتبس ص ٣٨٠.

(٤) طبقات علماء الحديث ٣/ ٤١٧.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٩/ ١٣٣.

(٦) انظر ترجمته في: الصلة ١/ ٩٣ - وجذوة المقتبس ص ١٥١ - وبغية الملتبس ص ٢١٣ - وإنباه الرواة ١/ ٢١٨ - والوافي بالوفيات ٦/ ٧٦ - وبغية الرواة ١/ ٤٢٦.

(٧) خاتمة نسخة العبدري، الجزء الثالث برقم (٣٨٩٧).

و«قد عكف على كتاب سيبويه ثمانية عشر عامًا لا يعرف سواه»^(١).

وأخذ عنه كتاب سيبويه: ابنه سراج^(٢)، قرأه عليه ثلاث مرار قراءة تفقه وتفهم، وأبو علي الغساني، وابن الطراوة النحوي^(٣).

نقل عنه تلميذه أبو علي الغساني في نسخته^(٤) حواشي على كتاب سيبويه، ونقلت منها ثمانية حواشٍ، أثبتتها في مواضعها من الحواشي، وحققتها^(٥).

• أبو علي الغساني^(٦).

أبو علي، الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الأندلسي الجياني، محدث الأندلس وحافظها، توفي سنة (٤٩٨).

«كان حسن الخط، جيد الضبط»، «بصيرًا بالعربية واللغة والشعر والأنساب، صنّف في ذلك كله»، «عانى كتب اللغة، وأكثر من رواية

(١) بغية الوعاة ١١٠/٢.

(٢) انظر: معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدي ص ٣٠٦.

(٣) بقراءة أبي علي الغساني، انظر: الذيل والتكملة ٧٧/٢ - وفوات الوفيات ٧٩/٢.

(٤) انظر الكلام على نسخة أبي علي الغساني في: مقدمة التحقيق ص ١٩٦.

(٥) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥١.

(٦) انظر ترجمته في: بغية الملتبس ص ٢٦٥ - وفوات الأعيان ١٨٠/٢ - وطبقات علماء الحديث

٧/٤ - وسير أعلام النبلاء ١٤٨/١٩.

الأشعار، وجمع من سعة الرواية ما لم يجمعه أحد أدركناه، وصحح من الكتب ما لم يصححه غيره من الحفاظ، فكتبه حجة بالغة»^(١).

قلت: ومن الكتب التي كتبها وصححها كتاب سيوي، فقد قرأه ورواه عن شيخه أبي مروان عبد الملك بن سراج الأموي النحوي^(٢)، وعن أبي بكر محمد بن هشام المصحفي^(٣)، وكتب في آخر نسخته: «بخطه: قرأته على الأستاذ أبي مروان عبد الملك بن سراج من أوله إلى آخره لسنة اثنتين وخمسين [يعني: وأربعمائة] وأخبرني به أبو بكر محمد بن هشام المصحفي»^(٤).

وقد قابل الغساني نسخته هذه على نسخة أبي نصر القرطبي، عن الرباحي، عن أبي القاسم عبدالله بن محمد بن ولاد، عن أبيه، عن المبرد^(٥).
وقد نسخ الفقيه المالكي أبو زكريا يحيى بن أبي بكر بن عصفور بن

(١) وفيات الأعيان ١٨٠/٢، ومنه النقل الأول - وطبقات علماء الحديث ٧/٤، ومنه النقلان الأخيران.

(٢) انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٣٣/١٩، وفي الذيل والتكملة ٧٧/٢: «ورحل إلى قرطبة، فسمع بها على أبي مروان بن سراج (كتاب سيوي)، سنة ثمان وستين، بقراءة أبي علي الغساني».

(٣) انظر ترجمته في: بغية الملتبس ص ١٤٠ - والصلة ص ٥٢٦ - وفهرس الفهارس ٥٧٣/٢.

(٤) خاتمة نسخة العبدري، الجزء الثالث برقم (٣٨٩٧).

(٥) خاتمة نسخة العبدري، الجزء الثالث برقم (٣٨٩٧).

عبدالله العبدري التلمساني (كان حياً سنة ٦٤٦)^(١) نسخة من نسخة أبي علي الغساني، قال في آخر الجزء الثاني: «وَفَرَعْتُ من نسخ هذا السفر يوم الجمعة رابع صفر عام خمسة وعشرين وستمائة، من أصل الحافظ أبي علي الغساني بخطه ﷺ»^(٢)، وقال في آخر الجزء الثالث: «وكتبه بخط يده العبد الفقير إلى ربه يحيى بن أبي بكر بن عصفور بن عبدالله العبدري من كتاب الحافظ المحدث الإمام أبي علي الغساني بخطه وروايته عن أبي مروان بن سراج»^(٣). وقد وقفتُ على الجزأين الثاني والثالث من نسخة العبدري^(٤)، وقد نقل العبدري من نسخة الغساني حواشي الغساني، وحواشي شيخه أبي مروان بن سراج، وقد أثبتها في أماكنها من هذه الحواشي في قرابة (٤٠) صفحة، وحققتها، وقد رمز العبدري لأبي علي الغساني برمز (ع)، وصرّح في موضع باسم (نسخة أبي علي الغساني)^(٥)، وصرّح الغساني في ثمانية مواضع باسم شيخه أبي مروان^(٦).

(١) انظر في ترجمته: الذيل والصلة ٣١٢/١ - عنوان الدراية ص ٨٥ - ومعجم أعلام الجزائر ص ٢٣٣.

(٢) خاتمة نسخة العبدري، الجزء الثاني برقم (٣٨٩٦).

(٣) خاتمة نسخة العبدري، الجزء الثالث برقم (٣٨٩٧).

(٤) وهي نسخة العبدري المذكورة في نسخ التحقيق، انظر: مقدمة التحقيق ص ٢٤٧.

(٥) انظر: فهرس الرموز والنسخ ص ٢١٨٣، ٢١٩٢.

(٦) انظر: فهرس الأعلام ص ٢١٥١.

• ابن طلحة اليبّري^(١).

أبو بكر وأبو محمد، عبدالله بن طلحة بن محمد بن عبدالله اليبّري الأندلسي، توفي سنة (٥٢٣).

أخذ كتاب سيبويه «قراءة عن الإمام الحافظ أبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجيّاني، قال: قرأته على أبي مروان عبد الملك بن سراج بن عبدالله بن سراج القرطبي، قال: قرأته على أبي القاسم بن الإفليلي، عن أبي عبدالله بن عاصم العاصمي، عن الرباحي بسنده»^(٢).

وقرأ عليه كتاب سيبويه الزمخشريُّ كما سيأتي في ترجمته.

وقد عدّه أبو حيان من الناظرين في كتاب سيبويه الذين يستحقُّون أن يرحل الطالب إليهم، وأن يجثو بين أيديهم^(٣).

وقد قابل الزمخشري ما نسخه من أصل الفارسي (نسخة القصري) بنسخة شيخه ابن طلحة، ونقل عنها الفروق والحواشي.

وقد ذكّر في الحواشي في أكثر من (٢٧٠) صفحة، برمز (ط) وهو الأكثر، وبكتاب (ط)، وبنسخة ابن طلحة.

(١) انظر ترجمته في: إشارة التعيين ص ١٦٧ - والبلغة ص ١٧١ - وبغية الوعاة ٤٦/٢ - وطبقات

المفسرين للداودي ٢٣٢/١ - وابن طلحة اليبّري ومختصره في أصول الدين ص ٤٣.

(٢) البحر المحيط لأبي حيان ١٥٠/٥.

(٣) انظر: البحر المحيط ٢٢٩/١٠.

وقد تنوع المنقول عن نسخة ابن طلحة ما بين فروق وحواش.

• ابن الباذش.

له حاشية واحدة^(١)، نقلتها نسخة (ح ١٠) معزوة إليه، ولعله أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي النحوي، أحد علماء الأندلس الكبار في اللغة والقراءات والحديث، توفي سنة (٥٢٨هـ)^(٢).
«حدث بكتاب سيبويه عن الوزير أبي محمد بن هشام المصحفي»^(٣)،
وله (شرح كتاب سيبويه).

• أبو القاسم الزمخشري^(٤).

أبو القاسم، محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، جار الله، توفي سنة (٥٣٨هـ).

رحل الزمخشري على كبرٍ إلى ابن طلحة الياثري الأندلسي، وقرأ عليه الكتاب في مكة شرفها الله^(٥).

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٦٨٠-٦٨١.

(٢) انظر ترجمته في: : بغية المتلمس ٤١٩- وإنباه الرواة ٢/٢٢٧- وبغية الوعاة ٢/١٤٢.

(٣) البحر المحيط لأبي حيان ١/٤٥٨.

(٤) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٦/٢٦٨٧، وإنباه الرواة ٣/٢٦٥ وسير أعلام النبلاء ٢٠/١٥١، وبغية الوعاة ٢/٢٧٩.

(٥) انظر: البحر المحيط ٥/١٤٩- وأزهار الرياض في أخبار القاضي عياض ٣/٧٧.

وقد ذكر صاحب (ابن طلحة الياثري ومختصره في أصول الدين) «أن الزمخشري لم يقرأ الكتاب على الياثري فحسب، وإنما انتسخ نسخة عن أصله، وعن هذا الفرع المتسخ عُرِفَ الأصل»^(١)، قلت: لم يذكر المؤلف دليلاً لذلك سوى ما جاء في بعض نسخ الكتاب من أنها منسوخة من خطِّ الزمخشري، وقد نقلت ذلك في الحواشي، وفيها: «صورة ما على حاشية الجزء الأول بخطِّ الزمخشري: نُقِلَتْ هذه النسخة من أصل منقول من أصل أبي عليِّ الفارسي، مقروء عليه.

وهذه الترجمة مُثَبَّتَةٌ فيه هكذا بخطِّ كاتبه: نَسَخْتُ هذه الترجمة من أصل القصريِّ الذي كان يَعْتَمِدُ عليه أبو علي»^(٢).

وهذا المنقول من خطِّ الزمخشري لا يدلُّ على أنه نقلَ النسخة من نسخة ابن طلحة، بل فيها النصُّ على أنه نقلها من أصل أبي علي الفارسي، وذكر الزمخشري في رموزه أنه قابل النسخة بنسخة ابن طلحة، بذكر فروقها وحواشيها، ففيها: «وما كان علامته (ط) فمن نسخة ابن طَلْحَةَ. نُقِلَتْ من حَظِّ الزَّمْخَشَرِيِّ (في ظهر الجزء الأول)»^(٣).

(١) ابن طلحة الياثري ومختصره في أصول الدين. د. محمد الطبراني ص ٨١.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٣.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٦.

وقد ذكرتُ بعض كتب التراجم كتاباً للزخشمري، باسم (شرح كتاب سيبويه)، والأكثر سمّوه (شرح أبيات كتاب سيبويه)^(١)، وقد نقل عنه السيوطي في شرح شواهد المغني^(٢).

والزخشمري العالم الثاني الذي شارك في جمع هذه الحواشي، فنسخَ عمل الفارسي مع زوائد تلميذه القصري وعبد الباقي، معتمداً أصل القصري^(٣)، ثم قابله بنسخة شيخه ابن طلحة التي رمز له بـ(ط)، وكذا بنسخة مقروءة على السيرافي والرماني التي رمز لها بـ(سح).

ولأن الزخشمري هو صاحب هذه النسخة بصورتها النهائية لم يرد اسمه في أثنائها إلا في أولها في ذكر أن النسخة منقولة من نسخة كانت بخطّه؛ لأنه لم يزد حواشي وتعليقات منه حتى يجعل قبلها رمزاً له، أو ينسبها إلى اسمه الصريح، فكان عمله مقتصرًا على النقل: نقل عمل الفارسي، وبيان ما في أصل القصري، ونقل فروق نسختي (ط) و(سح) وحواشيها.

وإني أستغرب عدم وجود تعليقات وحواش للزخشمري في عمله هذا،

(١) انظر كتب الزخشمري في: مقدمة تحقيق الفصل (د. أميل بدیع يعقوب!) ص ١١، ومقدمة تحقيق

(رسالتان للزخشمري)، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الخامس عشر، ص ٨٩.

(٢) انظر: شرح شواهد المغني ١/ ١١٠، ٢٠٥، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٨، ٢٤٩، ٤١٧.

(٣) انظر الكلام على أصل القصري في: مقدمة التحقيق ص ١٤٥، ١٤٨.

مع أنه «جثا بين يدي الناظر في كتاب سيبويه» ابن طلحة اليابري، و«ناظر في كتاب سيبويه»^(١).

وقد كان الزمخشري شديد الاعتزاز بكتاب سيبويه وإطلاعه عليه، حتى قال:

وَبِي يَسْتَعِذُّ النَّحْوُ مِنْ أَنْ يَسُوسَهُ نَهَى لَمْ يَجِدْهَا الذَّائِقُونَ حَصَائِفَا
فَقُلْ: أَيْنَ خَلَّى سِيبُوهَ كِتَابَهُ يَقُلْ حِجْرُ جَارِ اللَّهِ مَأْوَايَ حَالِفَا
وَمَا فِي رُؤَاةِ الْكُتُبِ رَاوِيَةٌ لَهُ سَوَى وَاحِدٍ، فَانْظُرْ، فَلَسْتَ مُصَادِفَا^(٢)

وحتى قال عنه أبو حيان: «وهذا الرجل كثير التبجح بكتاب سيبويه»^(٣).

والزمخشري هو صاحب البيتين المشهورين في مدح سيبويه:

أَلَّا صَلَّى إِلَهُ صَلَاةَ صِدْقٍ عَلَى عَمْرٍو بْنِ عَثْمَانَ بْنِ قَنْبَرٍ
فَإِنْ كِتَابَهُ لَمْ يُغْنِ عَنْهُ بَنُو قَلَمٍ وَلَا أَبْنَاءُ مَنْبَرٍ^(٤)

(١) البحر المحيط لأبي حيان ١٥٠/٥.

(٢) عن مقدمة تحقيق (رسالتان للزمخشري)، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الخامس عشر، ص ٨٩، عن (ديوان الأدب) ورقة ٧٨.

(٣) البحر المحيط لأبي حيان ٢٢٩/١٠ - والدر المصون ٣٩٢/١٠.

(٤) انظر: البلغة ص ٢٢٤ - وبغية الوعاة ٢/٢٣٠.

• أبو الحسن، علي بن محمد بن خُرُوف^(١).

أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي الإشبيلي، المعروف بابن خُرُوف، توفي سنة (٦٠٩).

قرأ كتاب سيبويه على أبي بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي المعروف بالخدب، وقرأ عليه كتاب سيبويه كثيرون، منهم: علي بن عبدالعزيز بن مقاتل القيّسي، وأبو عبدالله محمد بن يحيى بن محمد العبّدي، وأبو الفرج بن فاخر الفاسي، وأبو القاسم بن رحمون المصمودي النحوي.

ولابن خروف نسخة معروفة اليوم^(٢)، لفّقها من معارضتها على نسختين، الأولى: نسخة أبي نصر عن الرباحي، وذكر أنه رواها عن الرباحي بأسانيده الثلاثة عن أبي القاسم بن ولاد وأبي جعفر النحاس وأبي علي القالي. والنسخة الأخرى نسخة مشرقية مروية عن أبي علي الفارسي عن أبي بكر بن السراج، وكان يرمز إليها ب(ش).

وابن خروف من شراح كتاب سيبويه، واسم شرحه (تنقيح الألباب

(١) انظر ترجمته في: معجم الأدباء ١٩٦٩/٥، ووفيات الأعيان ٣/٣٣٥، وصلة الصلة ص ١٢٢، وسير أعلام النبلاء ٢٢/٢٦، وبغية الوعاة ٢/٢٠٣.

(٢) انظر الكلام على نسخة ابن خروف في: مقدمة التحقيق ص ٢٣٥.

في شرح غوامض الكتاب^(١)، وله ردُّ على أبي الحسين بن الطراوة في مقدماته على أبواب الكتاب^(٢).

جاء ذكر ابن خروف في الحواشي في (٥) مواضع، في موضعين بيان لأسانيده، وفي موضع بيان لشيء من منهج سيبويه في كتابه، وفي موضع تعليق منه نقلته نسخة (ح ١٠)، وفي موضع نَقْلٌ نَقَلَ فيه ابن خروف فرقاً بين النسخ^(٣).

(١) حَقَّق بعضه في كلية الدعوة الإسلامية في ليبيا، وكلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، ويحقق باقيه الآن في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

(٢) انظر: الذيل والتكملة ٣/ ٢٦٩.

(٣) وهي على الترتيب في حواشي كتاب سيبويه ص ١٦، ١٧، ١٩، ٩٠٦، ١٩٩٣.

النسخ المذكورة في الحواشي

نَقَلْتُ الحواشي عن نسخ كثيرة، منها نسخ منصوص عليها في (الرموز المذكورة في الحواشي)، ومنها نسخ غير منصوص عليها، لكنها وردت في أثناء الحواشي، ومنها نسخ مذكورة في ما نقلته أنا من نسخ سيبويه وكتب النحو، وألحقته بهذه الحواشي، وقد بلغ عدد هذه النسخ (٢٢) نسخة.

وهذا مسرد لهذه النسخ، وكلام عليها:

* نسخة مشرقية عتيقة (أصل القصري الأول).

هذه النسخة اطلع عليها ونقل منها أبو علي الغساني وابن خروف، أما الغساني فوصفها بأنها: «نسخة عتيقة مشرقية مكتوبة من نسخة أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي والفارسي ثم الفسوي»^(١)، وأما ابن خروف فوصفها بأنها «نسخة عتيقة مشرقية، كان عليها خط الفارسي رحمه الله، وكانت منقولة من كتاب أبي بكر بن السراج رحمه الله»، وجعلها أحد الأصولين اللذين عارض عليها نسخته^(٢).

وقد تميزت هذه النسخة العتيقة بأمور:

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٣، ٢٠١٦. وانظر الكلام على نسخة العبدري (المنسوخة من

نسخة أبي علي الغساني)، وعلى نسخة ابن خروف في: مقدمة التحقيق ص ٢٤٦، ٢٣٥.

١- أنها منقولة من نسخة بخط أبي علي الفارسي.

٢- أن الفارسي كتب بيده على نسخته قراءته لكتاب سيويو على شيخه ابن السراج، وزمن ذلك، فكتب: «بَلَّغْتَ قَرَأَتِي عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ السَّرِيِّ فِي جُمَادَى الْآخِرَةِ، لِعَشْرِ بَقِيْنَ مِنْ سَنَةِ خَمْسِ عَشْرَةِ وَثَلَاثَةِ»^(١).

٣- أن الفارسي كتب بخطه على نسخته إجازة لتلميذه القصري، جاء فيها: «قَرَأَ عَلَيَّ أَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ بْنُ طُوسِيٍّ كِتَابَ سَيُويُو فِي هَذِهِ النِّسْخَةِ، مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ فِي نَسْخَتِي الَّتِي قَرَأْتُهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ السَّرِيِّ، وَقُرِئَ مِنْهَا عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ السَّرِيِّ وَأَنَا أَسْمَعُ، وَكَتَبَ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بِخَطِّهِ»^(٢).

٤- أن القصري كتب بخطه على نسخة الفارسي قراءته كتاب سيويو على شيخه الفارسي وزمن ذلك، فكتب: «فَرَّغْتُ مِنْ قِرَاءَةِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى أَبِي عَلِيِّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْفَارِسِيِّ النَّحْوِيِّ -أَيْدَهُ اللَّهُ- يَوْمَ الْأَحَدِ، ضُحْوَةً، لِسِتِّ بَقِيْنَ مِنْ شَعْبَانَ، سَنَةِ أَرْبَعِينَ وَثَلَاثَةِ»^(٣)، وكتب محمد بن طوسي^(٣).

(١) حواشي كتاب سيويو ص ١٤.

(٢) حواشي كتاب سيويو ص ١٥.

(٣) حواشي كتاب سيويو ص ١٥.

٥- أن على النسخة حاشية مهمة ذَكَرَ فيها صاحبها أن الفارسي قابل نسخته على عدة نسخ ووضع لها رموزاً، ثم سَمَّى هذه النسخ، وقد نقلت هذه الحاشية في الكلام على الرموز المذكورة في الحواشي^(١).

وكل ذلك يدل على أن هذه النسخة نسخة للقصري، كتبها من نسخة الفارسي، ثم قرأها عليه، يدل لذلك قول الفارسي: «قَرَأَ عَلَيَّ أَبُو الطَّيِّبِ مُحَمَّدُ بْنُ طُوسِيِّ كِتَابَ سِيبَوِيهِ فِي هَذِهِ النِّسْخَةِ، مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ فِي نِسْخَتِي الَّتِي قَرَأْتُهَا عَلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ السَّرِيِّ»، فالفارسي ينظر في نسخته التي كتبها من نسخة شيخه أبي بكر بن السراج، والقصري يقرأ من نسخته، ولذا كَتَبَ عليها أنه قرأها على شيخه الفارسي، وأَرَّخَ ذلك.

وهذه النسخة هي أصل القصري الذي سَمَّيْتُهُ (أصل القصري الأول)^(٢)، وهو الذي كان أبو علي الفارسي يعتمد عليه؛ لأن القصري كتبه في حياة شيخه الفارسي، واحتفاء الفارسي بهذه النسخة واضح من خطوطه عليها.

وهي التي نَسَخَ القصري منها نسخة أخرى، وأضاف إليها زوائد، من سؤالاته للفارسي وإجابات الفارسي عنها، ومن بيان عمل الفارسي في

(١) انظر: (الرموز المذكورة في الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص ٥١.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص ١٤٥.

نسخته من ضرب وتغيير وزيادة وتعليقات، ومن حواشٍ لعبد الباقي تلميذ الفارسي الآخر الذي شارك في خدمة هذه الحواشي، وهذه النسخة الأخرى هي التي سميتها (أصل القصري الثاني)^(١)، وهي التي نسخَ الزمخشري من نسخة منسوخة منها^(٢).

• نسخة القصري (أصل القصري الثاني).

هذه النسخة منسوبة إلى أبي الطيب محمد بن طوسي القصري تلميذ الفارسي الذي أعاد كتابة نسخة شيخه الفارسي من كتاب سيبويه، مع الحواشي التي جمعها الفارسي، وأضاف القصري إليها حواشي أخرى من سؤالاته للفارسي، ومن بيانٍ لعمل الفارسي في نسخه وحواشيه التي جمعها من ضرب وتغيير وزيادة، كما أضاف القصري إليها -أيضاً- حواشي زاده عبد الباقي بن محمد بن الحسن النحوي تلميذ الفارسي، وقد ذكرتُ من قبل ما زاده القصري على عمل الفارسي بالتفصيل والأمثلة^(٣).

وهذه النسخة هي التي نسخَ الزمخشري -من نسخة منسوخة منها- نسخة اعتمدتُ عليها جميع النسخ التي نقلتُ هذه الحواشي، وكتبَ

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص ١٤٨.

(٢) انظر مناقشة ذلك في: مقدمة التحقيق ص ٢٩، ١٣٩.

(٣) انظر تفصيل ذلك في: مقدمة التحقيق ص ٢٤.

الزخشي على غلافها بخطه: «نُقِلَتْ هذه النسخة من أصل منقول من أصل أبي عليّ الفارسي، مقروء عليه. وهذه الترجمة مُثَبَّتة فيه هكذا بخط كاتبه: نَسَخْتُ هذه الترجمة من أصل القَصْرِيِّ الذي كان يَعْتَمِدُ عليه أبو عليّ»^(١)، ومعنى كلامه أنه كَتَبَ نسخته من أصل منقول من أصل الفارسي، وصاحبُ هذا الأصل نَسَخَهُ من نسخة القصري المنقولة من نسخة الفارسي، أي: أن الزخشي لم ينقل نسخته من أصل القصري مباشرة، بل نقلها عن فرع من فروعها، وهذا من أمانة الزخشي ودقته.

وقد كان الزخشي:

- حريصاً على بيان ما ليس في أصل القصري، فكان يقول في ما ليس فيه: «ليس في القصري»، «ليس في نسخة القصري»، و«ليست في القصري»، وهذا يشمل ما نقله مما ليس في أصل القصري من فروق وحواشٍ^(٢).

- وحريصاً على بيان ما في أصل القصري مما يخالف أكثر النسخ، فيقول: «في القصري» كذا، أو: «بخط القصري» كذا^(٣).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٦١٢، ٦٩٨، ١١١٧، ١١١٩، ١٦٨٨.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٨٩، ١٨٣٨.

• نسخة أبي عمر الجرمي.

لأبي عمر الجرمي فضل في شهر كتاب سيبويه ونشره بين الناس، فلما مات سيبويه بذل الجرمي من ماله للأخفش كي يقرأ هو والمازني عليه الكتاب، فأقرأهما إياه، فاشتهر بذلك أنه لسيبويه^(١).

ثم صار الجرمي عمدة القوم في إقراء كتاب سيبويه، وكان شديد الاطلاع عليه، حتى أخذ منه النحو، والاستنباط والقياس في الفقه^(٢).
والنظر في نسخة الجرمي والمروي عنه يظهر لنا الآتي:

- أن من أهم أعمال الجرمي في نسخته من كتاب سيبويه أنه تتبع الأبيات الشعرية، فوجدها (١٠٥٠) بيت، فعزا (١٠٠٠) بيت إلى قائلها، ولم يجد نسبة (٥٠) بيتاً^(٣).

ومن صور عزوه للأبيات حاشية: «وقال الجرمي: هو خُفاف»^(٤)، وقد علّق ابن السيرافي على ذلك بقوله: «فأما نسبته إلى خُفاف فليس من عمل سيبويه»^(٥).

(١) انظر: نزهة الألباء ص ١٠٨ - ومعجم الأدباء ٣/ ١٣٧٤.

(٢) انظر الكلام على روايته وقراءته وإقراءه لكتاب سيبويه في: مقدمة التحقيق ص ٩٠.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٩. وانظر مناقشة ذلك في: شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د.

خالد عبد الكريم جمعة ص ٢٠٧-٢٢٠.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٨.

(٥) شرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٨.

- وأن من اهتمامه بالشعر شرحه وإعرابه^(١).
- وأن للجرمي جهدًا في تمييز كلام سيبويه من كلام غيره^(٢).
- وأن له تفاسير وشرحًا لكلام سيبويه^(٣).
- وأن له تأييدات وموافقات لسيبويه^(٤).
- وأن له مخالفات لسيبويه، وردودًا عليه^(٥)، حتى قال مرة: «هذا محال»^(٦).
- وأن له تفسيرات لمذاهب النحويين^(٧)، حتى الكوفيين^(٨)، ويذكر رأيه رأيه ومذهبه في ذلك^(٩).
- وأنه قد ينص أحيانًا على تأييد ما نقلَ سيبويه سماعه، أو ينص على

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٣٢، ٤٣٢، ٦٠٧، ٧٩١، ١٠٤١.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٠.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٤٣٦، ٤٦٧، ٦٩٤، ٨٥٧، ١١١٥، ١٠٣٨، ١٦٠٨، ١٧٨٤.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٤٣، ١٣١٣.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١١٦، ٢٣١، ٤٨٩، ١٠٨٠، ١٢٩٠، ١٤٧٢، ١٠٣٨، ١٩٦٠.

١٩٦٠. وانظر في مخالفاته لسيبويه (المسائل النحوية والتصريفية التي خالف فيها الجرمي سيبويه، جمعًا ودراسة)، د. علي بن موسى شبير.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص ٥٥١.

(٧) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص.

(٨) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢٢.

(٩) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٤٣٣، ٤٨٣، ٦٧٩، ١٠٩٣، ١٠٩٨، ١١٣٧، ١٧٨٠.

قلته، أو عدم سماعه^(١).

- وأنه لا يتورّع عن التصريح بعدم معرفته^(٢)، ولكنه لا يطعن في رواية رواية سيبويه، ومن ذلك قوله: «لا يُعرَف، وسيبويه أعلم بذلك»^(٣)، وقد جاء في سيرته أنه كان دينًا ورعًا^(٤).

- وقلما نقلت الحواشي عن نسخة الجرمي فرقًا^(٥)، إلا في الأبنية.

- وأنه قد يستدرك شواهد شعرية^(٦)، أو ألفاظًا كجموع ولُغَيَات لم يذكرها سيبويه^(٧).

- وأن للجرمي جهدًا كبيرًا في خدمة أبنية سيبويه، ويظهر ذلك في:

أ- الاهتمام بشرحها^(٨).

ب- والاهتمام بلفظها^(٩).

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٤٣٣، ٥٦١، ٧٢١، ١١٠٥.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢٥، ١٤١٦، ١٧٣٢.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ١٤١٦.

(٤) انظر: تاريخ بغداد ٩/ ٣١٤، وإنباه الرواة ٢/ ٨٠- وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٦٢.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٦٥٦.

(٦) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٠٨٢، ١٦٠٨.

(٧) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٤١٥، ١٤٦٩، ١٤٧٧، ١٦١٧.

(٨) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٢٥، ١٦٣١، ١٦٤٧، ١٦٨٦، ١٧٢٨، ١٧٤٣.

(٩) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٥٨، ١٧٢٨، ١٧٥٠، ١٧٥٦، ١٦٥٩، ١٦٩١.

والذي لا أشك فيه أنه كان للجرمي نسخة كاملة من كتاب سيبويه، وقد كتبها بطريقة القدماء التي يدخل العالم تعليقاته وشروحه بعضها أو كلها في أثناء كلام صاحب الكتاب؛ لأن التأليف كان في وقت الجرمي غير ناضج المعالم، وغير متفق على طريقته؛ ولذا نجد بعض حواشي الجرمي وتعليقاته قد دخلت في أثناء الكتاب بين كلام سيبويه، ومن ذلك^(١):

- ما جاء في النسخ: «والإضافة إلى (مُحِيٍّ): (مُحِيٍّ)، وإن شئت قلت: (مُحَوِيٍّ). وقال أبو عمر: وهذا أجود الوجهين، كما قلت: (أُمَوِيٍّ)، و(أُمِيٍّ) نظير الأول»^(٢).

- وما جاء في النسخ: «وزعم الخليل أن قولهم (ظريفٌ وظُرُوفٌ) لم يُكسر على (ظريفٍ)، كما أن (المذاكير) لم تُكسر على (ذكرٍ). وقال أبو عمر: وأقول في (ظُرُوفٍ) هو جمع (ظريفٍ) كُسر على غير بابه، وليس مثل (مذاكيرٍ)، والدليل على أنك إذا صغرت قلت (ظريفون)، ولا تقول ذلك في (مذاكيرٍ)»^(٣).

وأوضح مثال لدخول حواشي الجرمي وتعليقاته بين كلام سيبويه في

(١) وانظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٣٢، ٣١٠، ٣٢٥، ١١٠٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٠٩٨.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ١٤٧٢.

الكتاب أبواب الأبنية، وقد جاء في الحواشي أكثر من نقل عن حواشي الجرمي على أبنية سيبويه، توضح أنه كان يدخل حواشيه بين كلام سيبويه، ومن ذلك:

- ما نقله أبو بكر بن السراج، فقال: «وَجَدْتُ فِي النُّسخِ بَعْدَ ذِكْرِ (العُنْطَوَانِ) اخْتِلَافًا.... وكذلك وَجَدْتُه فِي الْأَبْنِيَةِ لِلجَرْمِيِّ، قَالَ: "وَيَكُونُ عَلَى فُعْلَانٍ، قَالُوا: حُلْبَانٌ وَتَوَمَانٌ، وَهِيَ نَبَاتٌ، (وَالصِّفَةُ يَقُولُونَ: رَجُلٌ عُمْدَانٌ)، لِلطَّوِيلِ"»^(١).

- وما نقله أبو بكر أيضًا بقوله: «فِي كِتَابِ الجَرْمِيِّ فِي الْأَبْنِيَةِ: "وَيَكُونُ عَلَى تَفْعِيلَةٍ، قَالُوا: تَرْعِيَّةٌ"، وَهِيَ الْقِطْعَةُ مِنَ السَّنَامِ وَالشَّخْمِ"»^(٢).

فما بين الأقواس الكبيرة كلام سيبويه، وما في خارجها من حواشي الجرمي، جاءت بين كلام سيبويه.

والذي لست متأكدًا منه: أَوَكان عمل الجرمي في أبواب الأبنية في نسخة خاصة بالأبنية، أم أنه من ضمن نسخته الكاملة لكتاب سيبويه؟ والأرجح عندي أنه كان في نسخة خاصة بالأبنية؛ ولذا صح من

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٦٦، ١٦٧٠.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٩١.

المترجمين أن يعدو ذلك كتابًا خاصًا، فيذكروا أن من كتب الجرمي (كتاب أبنية سيبويه)، وبذلك يتبين أن (كتاب أبنية الجرمي) ليس مبنياً على جمع الأبنية وأمثلتها، والكلام على معانيها، بل هذا الجمع من فعل غير الجرمي، جاء إلى نسخة الجرمي وجمع هذه الأبنية وأمثلتها، وما قاله الجرمي عليها.

وسياتي كلام أوسع على هذا في الكلام على (نسخة ثعلب)^(١).

• نسخة بني طاهر (النسخة الطاهرية).

وهي نسخة كانت عند بني طاهر، مقروءة على عبد الله بن هاني صاحب الأخفش^(٢).

وهي نسخة نقل عنها ابن السراج والفارسي في الحواشي والتعليقة، ولكن النقل عنها قليل جداً.

والذي نُقل عنها:

- فروق يسيرة^(٣).

- وتفسيران، أحدهما غير معزو، والآخر معزو إلى الأخفش^(٤).

- وشاهد شعري مروي عن أبي عبيدة^(٥).

(١) انظر: مقدمة التحقيق (نسخة ثعلب)، ص ١٦١-١٦٥.

(٢) انظر: الكلام عليها في: مقدمة التحقيق (رمز هـ)، ص ٨٢.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٧٣، ١٣٧٨، ١٤٣٤. والتعليقة ٤/ ٤٢، ٦١.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٧٨، ١٣٧٣.

- وقراءة قرآنية فيها لغة لم يذكرها سيبويه^(١).

• نسخة القاضي إسماعيل.

هي نسخة القاضي إسماعيل بن إسحاق الأزدي، وسبق الكلام على روايته لكتاب سيبويه ونسخته^(٢).

وبقي الكلام على نقل الفارسي عنها، فالقصري في حاشية أصله الثاني لم يذكرها من النسخ التي عارض الفارسي نسخته عليها، بينما ذكرها الزمخشري في حاشية رموزه، وأنها من نسخ الحواشي التي عارض الفارسي بها، ورمز له بـ(ق)، ولكن القصري في حاشية أصله الأول فصل الكلام عليها، فذكر أنه «كان في كتاب أبي علي الفارسي من نسخة إسماعيل بن إسحاق القاضي؛ لأن أبا بكر عارض بنسخته نسخة إسماعيل بن إسحاق القاضي، ولمّا عارض أبو علي بنسخة أبي بكر ألحق ما في نسخة أبي بكر من الزيادة والخلاف الذي وجده في نسخة القاضي»^(٣).

وهذا يظهر أن الفارسي لم يعارض نسخته بنسخة القاضي إسماعيل

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٤٣٥.

(٢) انظر: التعليقة ٤ / ٧٢.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص ٩٤.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٤. وقد نقلت هذه الحواشي الثلاث وناقشتها في: مقدمة

مباشرة بنفسه، ولكنه نقل ذلك مما نقله عن نسخة شيخه أبي بكر بن السراج، وكان القصري مطلعاً على ذلك فبيّنه في حاشية أصله الأول، ولكنه في حاشية أصله الثاني اقتصر على ما نقل منه الفارسي مباشرة، فأهمّل ذكر نسخة القاضي إسماعيل لذلك، أما الزمخشري فلما ذكّر نسخة القاضي إسماعيل في الحواشي والرمز له بـ(ق) ذكّر ذلك في حاشيته، ولم ينص على أن الفارسي عاد إليها بنفسه.

وقد نصّ أبو بكر بن السراج أنه إنما عاد إلى نسخة منسوخة من نسخة القاضي إسماعيل، لا إلى نسخته، فقال: «وفي النسخة المنسوخة من نسخة القاضي المقرّوة على أبي العبّاس»^(١).

• نسخة أبي العبّاس المبرّد.

المبرّد ملقّب أسانيد كتاب سيبويه لمن بعده، وقد حصل الفارسي على نسخة بخطّ المبرّد، واعتمدها في المعارضة، ورمز لها بـ(مح)، وهي التي نسخ أبو بكر بن السراج منها نسخته الأولى، وقد ذكّر ذلك القصري في حاشيته.

فقال في حاشية الأصل الأول: «كان أبو علي الفارسي قد قابل نسخته

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٦٩. ونقله عنه السيرافي في شرحه (العلمية) ١٥٣/٥.

من كتاب سيبويه بعدة نسخ، منها: كتاب أبي العباس المبرد بخط يده^(١).

وقال في حاشية الأصل الثاني: «اعلم أن: ما كان علامته (مح) فهو في

نسخة المبرد بخط يده^(٢).

وقد رجّحت أن الفارسي بدأ في نسخ نسخه من نسخة المبرد هذه، ثم

عدّل إلى نسخة أبي بكر^(٣).

ولا يعني هذا أن المبرد ليس له إلا هذه النسخة، بل له أكثر من نسخة

بينها اختلاف لأسباب، من أهمها اختلاف تحريره لكلام سيبويه في كل

نسخة؛ ولذا اختلفت النسخ التي نقلت من نسخِهِ.

• نسخة أبي العباس ثعلب.

جاء النقل عن أبي العباس ثعلب في الحواشي في عدة مواضع^(٤).

بعض هذه المواضع لا علاقة له بنسخة ثعلب من كتاب سيبويه،

كالنقل عنه في رواية بيت، أو رواية لغة، أو شرح كلمة، أو عزو بيت^(٥).

لكن كل ما نُقِلَ من نسخة ثعلب كان في أبواب الأبنية، في ألفاظ

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٣.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٤.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص ١٥.

(٤) انظر الكلام على ذلك في: أصحاب الحواشي، ص ٩٩.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٦٦، ٥٩٠، ١٠٥٥، ١٠٧٦، ١٠٩٠، ١٣٠٦.

الأبنية ومعانيها^(١).

وقد استدرك ثعلب بناءً واحدًا على سيبويه، وهو (كِصَّى) مثالًا على (فَعَلَى) وصفًا^(٢).

وربما استطرد ثعلب في الشرح، فذكر قصة في ذلك، كقصة الخليل مع الإعرابي في طائر (البَلْصُوص)، وجمعه على (البَلَنْصَى)^(٣).

ولا يستنكف ثعلب أن يقول (لا أعرف)، ومن ذلك قوله: «وإِجْدَانٍ لا نَعْرِفُهُ»^(٤).

وقد كثرت مخالفة نسخة ثعلب لباقي النسخ، حتى قال أبو بكر بن السراج وهو يبيِّن عدم اختلاف النسخ: «هذا غلط في الكتاب، وليس من كلام الرجل [سيبويه].... في النسخ حتى نسخة أحمد بن يحيى»^(٥).

وقد أحيل في الحواشي إلى (ثعلب)، وإلى رمزه (ث)، وإلى (أحمد بن

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٧٧، ١٦٨٩، ١٦٩٥، ١٧٢٤، ١٦٢٥، ١٦٤٨، ١٦٥٢،

١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٥، ١٦٦٧، ١٦٧٢، ١٦٧٣، ١٦٨٠، ١٦٨٦، ١٦٩١،

١٦٩٨، ١٧٠٣، ١٧٠٦، ١٧٤٦، ١٧٤٩، ١٧٥٦، ١٧٥٧، ١٧٦٩، ١٧٧١، ١٧٤٧، ١٧٥٠،

١٧٥٧، ١٧٥٨، ١٧٦٤.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٤٥.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٧٠٧.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٦٨.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ١٧٥٣.

يحيى)، وإلى (نسخة ثعلب)، وإلى (كتاب ثعلب)^(١).

والمقصود من كل ذلك أن ثعلبًا ذكر ذلك في تفسيره لأبنية كتاب

سيبويه، قال السيرافي: «قال ثعلب في ما فسَّر به أبنية كتاب سيبويه»^(٢).

وقد نصَّ ابن السراج في الحواشي على أن (نسخة ثعلب) كانت بخطه،

فقال: «وفي كتابِ ثَعْلَبٍ - رحمته الله - بِخَطِّهِ»^(٣)، وكذلك نصَّ في كتابه

(الأصول)^(٤)، وقال مثله السيرافي^(٥).

وقد جاء ذكر (كتاب ثعلب) و(نسخة ثعلب) في بيان اختلاف نسخ

الكتاب، معتمدًا عليه كما يُعتمد على النسخ الأخرى، قال ابن السراج:

«هذا الحرف ليس في كتابي المنسوخ من نسخة أبي العباس، وهو في ما قرئ

في كتاب القاضي عليه، ولم أجده في نسخة ثعلب»^(٦)، وقال: «وفي كتابي

محمد وأحمد»^(٧)، وقال: «لم أجده في نسخة أحمد بن يحيى وغيرها من

(١) انظر تفصيل ذلك في: مقدمة التحقيق، ص ٩٩.

(٢) شرح السيرافي ١/٥. وانظر اسم تفسير ثعلب هذا في (تفسير أبنية سيبويه للإمام أحمد بن

يحيى ثعلب) ص ٢٤.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٦٧. ونحوه في ص ١٦٩١، ١٧٤٦.

(٤) انظر: الأصول ٣/ ٢٠٠، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٦.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٥/ ١٥٣.

(٦) الأصول ٣/ ٢٢١. ونحوه في: ٣/ ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٦.

(٧) الأصول ٣/ ٢٠٥، أي: نسختي المبرد وثلعب.

النسخ»^(١). وفعل مثل ذلك السيرافي^(٢).

حتى ظننتُ حيناً أن ثعلب نسخة كاملة من كتاب سيبويه بخطه، والذي ترجّح لي - بعد النظر فيما نُقِلَ من نسخته - أن ثعلباً نسخَ قطعة من كتاب سيبويه فيها كلامه على الأبنية^(٣)، وأدخل تفسيره لهذه الأبنية بين كلام كلام سيبويه، فصَحَّ أن ما صنعه نسخة من كتاب سيبويه، وأنه تفسير لأبنية كتاب سيبويه، ويدلُّ لذلك نُقْلُ طويل لابن السراج ذكر فيه اختلاف نُسخِ كتاب سيبويه في موضع، قال السيرافي: «اختلفتُ فيها النسخ، وجمعها ابن السراج على اختلافها، وخرّجها في ورقة»^(٤)، قال أبو بكر بن السراج: السراج: «وَجَدْتُ فِي النُّسخِ بَعْدَ ذِكْرِ العُنْظَوَانِ اخْتِلَافاً، فَأَمَّا نُسخَةُ كتابِ محمد بن يزيد وفي كتابِ ثعلبٍ - رحمته الله - بِخطه، بَعْدَ العُنْظَوَانِ: (وَيَكُونُ عَلَى فُعْلَانٍ فِي الاسْمِ وَالصِّفَةِ، فالاسْمُ نحوُ الحُرْمَانِ) نَبْتُ أَرَاهُ، (والحُلْبَانِ) بَقْلَةٌ، (والصِّفَةُ نحوُ العُمْدَانِ) طَوِيلٌ، (والحُلْبَانِ) صَاحِبُ جَلَبَةٍ، (وَيَكُونُ

(١) التعليقة ٢٧٠ / ٤.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٥ / ١٤١، ١٤٢، ١٥٢، ١٥٣، ١٧١، ١٨٩، ١٩٢.

(٣) وقد ناقشت ذلك ودرسته في بحثي (تفسير أبنية سيبويه للإمام أحمد بن يحيى ثعلب) المنشور في

مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، العدد الثامن، ذو الحجة ١٤٣٢، في فصل (طريقة

ترتيب تفسير أبنية سيبويه لثعلب)، ص ٢٧.

(٤) شرح السيرافي ٥ / ١٥٣.

على فِعْلَانٍ في الاسم، وذلك نحو فِرْكَانٍ بُغْضُ، (وَإِجْدَانٍ) لَا نَعْرِفُهُ،
(وَعِرْفَانٍ) اسْمُ رَجُلٍ، وقالوا: عِمْقَانَةٌ، مِثْلُ الْمَعْرِفَةِ، وقد وَصَفُوا بِهِ، قالوا:
عِفْتَانٌ، وهو الجافي الأخرق، وهو قَلِيلٌ.

وفي النُّسخة المنسوخة مِنْ نُسخة القاضي المقروءة على أبي العباس

وكذلك وَجَدْتُهُ في الأَبْنِيَةِ لِلجَرَمِيِّ، قال «....»^(١).

فانظر كيف جعل نسخة المبرد ونسخة ثعلب ونسخة القاضي ونسخة
الجرمي سواء في بيان الفروق، وعندما نعود إلى النص كاملاً نجد أن
نسختي المبرد والقاضي لم يذكرَا إلا كلام سيبويه فقط، دون خلطه بكلام
آخر، أما نسخة ثعلب ففيها كلام سيبويه كاملاً ونجد بَيْنَهُ كلام ثعلب في
شرح الأبنية، وثعلب إنما تساهل في إدخال كلامه الكثير في كلام سيبويه
لأنه لم يقصد أن تكون نسخته نسخة من كتاب سيبويه، وإنما أراد أن يشرح
أبنية سيبويه، فوجد أن هذه الطريقة أسهل الطرق عليه، وربما جاء بعده من
استخرج هذه الأبنية وأمثلتها وشرح ثعلب لها في كتاب مستقل، وربما رتبها
ترتيباً معيناً؛ ليسهل مراجعتها.

ولعل ثعلباً نَسَخَ نسخته هذه من النسخة التي نسخها الفراء من كتاب

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٦٦-١٦٧٠.

سيبويه بخطه وعارضه بها الكسائي^(١).

ونجد ثعلباً في بعض الأحيان يكتفي بكتابة شرحه فوق الكلمة، ولا يجعله بين كلام سيبويه، ومن ذلك قول ابن السراج: «في كتاب ثعلب -مَوْضِعَ (أَدَابِرَ) - (أُبَاتِرَ)، وَوَقَعَ فَوْقَهُ (مَكَانٌ)»^(٢)، أي: أن ثعلباً اكتفى بكتابة تفسير (أباتر) فوقه.

والسؤال: أكان ثعلب يراوح في الحواشي القصيرة بين إدخالها بين كلام سيبويه وكتابتها فوق الكلمة أم أنه عندما راجع الكتاب زاد هذه التفاسير بين السطور؟

وعلى كل حالٍ يترجح عندي أن بعض النساخ أدخل هذه التفاسير القصيرة التي كانت بين السطور أو بعضها، وجعلها بين كلام سيبويه؛ ولذا جاء بعض هذه التفاسير بلا رابط لفظي بينه وبين البناء، أما ما أدخله ثعلب بين كلام سيبويه فقد يجعل بينه وبين البناء رابطاً وقد لا يجعل.

فمن التفاسير المباشرة دون رابط لفظي بينها وبين البناء قوله: «(أُبَاتِرُ) قَصِيرٌ، و(أَدَابِرُ) لَا يَصِلُ رَحْمَهُ»^(٣)، وقوله: «(الْمُنْكِبُ): الْعَرِيفُ مِنْ وُلَاةِ

(١) انظر: إنباه الرواة ٣٥١/٢ - وفيات الأعيان ٤٦٣/٣ - وفي معجم الأدباء ١٦/١٢٣ أن

النسخة كانت «بخط الكسائي، وعرض الفراء».

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٢٥.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٢٥.

العُشْر»^(١).

ومن التفاسير التي بينها وبين البناء رابط قوله: «فُعْلَنَى، قالوا العُرْضَنَى)، وهو اسْمُ مِشْيَةٍ»^(٢)، وقوله في تفسير (هَبْلَغ): «هو الضَّخْمُ الْأَكُولُ»^(٣).

وقبل ثعلب عَمِلَ مثل ذلك أبو حاتم السجستاني، ثم جاء مَنْ جَمَعَ تفاسيرَ أبي حاتم وجعلها مستقلة في كتاب، وهذا يفسّر اختلاف اسم الكتاب، واختلاف نسختي الكتاب^(٤)، وأن الأبنية فيه ليست مرتّبة كلها، بل تأتي مجموعةٌ منها مرتّبة على كتاب سيبويه حتى نهايتها، ثم تأتي بعدها مجموعةٌ أخرى تبدأ من جديد في مراعاة ترتيب كتاب سيبويه حتى تنتهي، وهكذا عدة مرات^(٥).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٩٥.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٦١.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ١٧٤٦.

(٤) انظر الكلام على اختلاف اسم الكتاب ونسختي الكتاب في مقدمة المحقق لكتاب (تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية) لأبي حاتم السجستاني ص ٣٦، ٤٤.

(٥) وهذا بيان بترتيب الأبنية في (تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية) لأبي حاتم: ١- الأبنية من ص ٣-١٤ مضطربة الترتيب. ٢- من ص ١٥-٢٤٩ على ترتيب كتاب سيبويه مع تقديم وتأخير يسير لا يتجاوز صفحة أو صفحتين. ٣- من ص ٢٥٠-٢٨٦ على ترتيب كتاب سيبويه من جديد. ٤- من ص ٢٨٦-٢٩٨ على ترتيب كتاب سيبويه من جديد. ٥- من ص ٢٩٩-٣٣١ =

وقبل ثعلب وأبي حاتم عمل ذلك أيضًا الجرمي، وقد نقلت نصًا من نسخته فيه أن طريقته مثل طريقة ثعلب^(١)، ولم يبيّن جامع تفسير أبنية الكتاب للجرمي، ولا المستدرک عليه، طريقة ترتيبه لتفسيره^(٢).

• نسخة أبي الحسين بن ولاد.

أبو الحسين بن ولاد من رواة كتاب سيبويه عن المبرد، وأخذه عنه أبو عبدالله الرباحي الذي نشره في بلاد الأندلس^(٣).

ولنسخة أبي الحسين بن ولاد قصة لطيفة، ذكرها ابنه أبو القاسم، فقال: «كان أبي قد قدّم على أبي العباس المبرّد؛ ليأخذ منه كتاب سيبويه، فكان المبرّد لا يُمْكِنُ أحدًا من أَصْلِهِ، وكان يَضُنُّ به ضِئَّةً شديدةً، فكَلَّمَ ابنه فيه على أن يَجْعَلَ له في كلِّ كتابٍ منها جُعلًا قد سَمَّاهُ، فأكَمَلَ نَسْخَهُ، ثُمَّ إِنَّ أبا العباسِ ظَهَرَ على ذلك بَعْدُ، فكان قد سَعَى بأبي الحُسَيْنِ إلى بَعْضِ خَدَمَةِ السُّلْطَانِ لِيَحْبِسَهُ له وَيُعاقِبَهُ في ذلك، فامتنع أبو الحسين منه بصاحب خراج

حروف مجموعة على غير ترتيب! ٥- من ص ٣٣٢-٣٥٤ على ترتيب كتاب سيبويه من جديد. ويدل ذلك على أن من استلّ هذه التفاسير قد جمعها أكثر من مرة، إما من نسخة واحدة مرّ عليها عدة مرات، أو من نسخ مختلفة، والله أعلم.

(١) في الكلام على (نسخة الجرمي) في: مقدمة التحقيق ص ١٥٣.

(٢) انظر: شرح أبنية الكتاب للجرمي، د. محسن العميري، وتفسير أبنية سيبويه وغريبه للجرمي، د. سيف العريفي.

(٣) انظر رواية أبي الحسين بن ولاد لكتاب سيبويه وقراءته إياه في: مقدمة التحقيق ص ١٠٠.

بغدادَ يومئذٍ، وكان أبو الحسين يُؤدِّبُ ولدهُ، فأجارهُ منه، ثمَّ إنَّ صاحبَ الخراجِ أَلْظَّ بأبي العَبَّاسِ يَطْلُبُ إليه أنْ يقرأَ عليه أبو الحسين الكتابَ، حتَّى فَعَلَ^(١).

وقد بقي هذا الأصل عند أبي الحسين طيلة حياته، ثم آل بعد موته إلى ابنه أبي العباس أحمد وارث علم أبيه ورواياته، وكان يُقرأ عليه كتاب سيبويه، ثم على أخيه أبي القاسم عبد الله^(٢)، وقيل: إن الكتاب انتقل مباشرة إلى أبي القاسم^(٣).

وقد أخبر الرباعي أنه قرأ كتاب سيبويه على أبي القاسم، وقال: «قَرَأْتُهُ أنا على أبي القاسمِ ابنه وهو يَنْظُرُ في ذلك الكتابِ بعَيْنِهِ، وقال لي: قَرَأْتُهُ على أبي مرارًا»^(٤).

وكان أبو الحسين حريصًا على بيان سنده وسند شيوخه:

- فروى عن المبرد أنه قرأ بعض الكتاب على الجرمي، وبعضه على المازني، ومنه ما قرأه عليهما جميعًا^(٥)، وروى عن الزجاج إنكار أن يكون

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٣-٣٤.

(٢) انظر: إنباه الرواة ١/ ١٣٤، ٣/ ٢٢٤.

(٣) انظر: طبقات الزبيدي ص ٢٢٠.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٤. وانظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣١.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢.

المبرد قد قرأ الكتاب كله على الجرمي، وأن المبرد قال: «قَرَأْتُ نَحْوَ ثَلَاثِهِ عَلَى أَبِي عُمَرَ الْجَرْمِيِّ، فَتَوَقَّيْتُ أَبُو عُمَرَ فَاِبْتَدَأْتُ قِرَاءَتَهُ عَلَى أَبِي عَثْمَانَ الْمَازِنِيِّ»^(١).

-وروى عن المبرد أن شيخه الجرمي قرأ الكتاب على الأخفش.

-ثم اضطر كلام أبي الحسين في المازني، فروى في قراءته لكتاب

سيبويه ثلاثة أقوال:

١- أن المازني قرأ الكتاب على الجرمي وساءل الأخفش عنه^(٢)، بل نصَّ

أبو الحسين في سنده على أنه روى الكتاب عن المبرد عن المازني عن الجرمي عن الأخفش، وأن كل واحد من هؤلاء قد قرأه على الآخر^(٣).

٢- أن المازني قرأ على الأخفش قرابة نصف الكتاب، ثم أكمله على

الجرمي، وروى في ذلك قصة عن الزَّيَّادِي^(٤).

٣- أن المازني قرأ الكتاب على الأخفش، وهذا رواه أبو الحسين عن

الزَّجَّاج عن المبرد عن المازني أنه قال: «قَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي الْحَسَنِ سَعِيدِ بْنِ مَسْعَدَةَ الْأَخْفَشِ»^(٥).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٠.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٣.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠.

وعلى النقل الثالث يستقيم سند الرباحي في أول مقدمته في قوله:

«ورواه المبرد عن المازني، عن الأخفش، عن سيبويه»^(١)، فأسقط الجرمي.

- وروى أبو الحسين عن الزجاج عن المبرد عن المازني عن الأخفش

أنه لم يقرأ الكتاب على سيبويه، وقال: «كنت أسأل سيبويه عما أشكل عليّ منه، فإن تصعب عليّ الشيء منه قرأته عليه»^(٢).

والذي عزي صراحة إلى أبي الحسين ونسخته:

- إما فروق^(٣)، وأحياناً ينقل كلام المبرد على هذا الفرق^(٤).

- وإما تفسير لكلام سيبويه^(٥)، وأحياناً تفسير لحاشية على كتاب

سيبويه^(٦).

ومما يحسن ذكره هنا أن أبا الحسين قد قال: «نظرتُ في نسخة

كتاب سيبويه - التي أُمليتُ بمصر - فإذا فيها مائتا حرفٍ خطأ»، وقوله هذا يدل على:

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢. ونحوه عن الزجاج في حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٤٣.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٧٣.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٨٧، ٢٤٢، ١١٠٥.

(٦) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٩٠٦.

-شدة اهتمام أبي الحسين بنسخ كتاب سيبويه، والتأكد من صحتها.
 -كما يدل ظاهره على أن الكتاب قد وصل إلى مصر قبل رواية أبي
 الحسين بن ولاد وأبي جعفر النحاس، ولعله وصلها عن طريق أبي علي
 أحمد بن جعفر الدينوري (ت ٢٨٩) الذي روى الكتاب عن المازني، أو أبي
 جعفر الطبري النحوي (ت بعد ٣٠٤)^(١)، ففي مصر الآن نسخة لبعض
 كتاب سيبويه من روايته، ولعل ما وجدته أبو الحسين من هذه الأخطاء هو
 الذي دفعه للسفر إلى بغداد، وأخذ الكتاب مباشرة من المبرد.

وقد يكون إملاء هذه النسخة بعد نسخة أبي الحسين ونسخة النحاس،
 فأراد أبو الحسين التأكد من صحتها.

• نسختا أبي إسحاق الزجاج.

لم يذكر الزخشي في حاشية رموزه غير نسخة واحدة للزجاج،
 رمزها (ح).

وأما القصري فاختلف كلامه في حاشيته، ففي حاشيته على أصله
 الأول ذكر أن الفارسي عاد لنسختين للزجاج إحداها نسخة إسماعيل بن
 أحمد الدجاني، وفي حاشية أصله الثاني ذكر أن الفارسي عاد لنسختين
 للزجاج إحداها لإسماعيل الوراق وهو الذي نقل فروقها وحواشيها، وقد

(١) انظر ترجمة أبي علي الدينوري في ص ٢٥، وترجمة أبي جعفر الطبري في ص ٢٣.

نسخ أولها من نسخة الكلابزي ثم أكمل من نسخة الزجاج، ثم قرأ النسخة كاملة على الزجاج، والأخرى عارض الفارسي نسخته عليها بنفسه، ورمز لها بـ(ح)^(١).

وبالرجوع إلى الحواشي لا نجد ذكرًا لإسماعيل الدجاجة، ولكننا نجد ذكرًا للكلابزي في موضعين في أول الحواشي^(٢)، ونجد -أيضًا- أن إسماعيل الوراق قد غير بخطّه ما كان بخطّ الكلابزي^(٣)، وكل هذا يوافق ما في حاشية أصل القصري الثاني من أن الوراق كتب أول نسخته من نسخة الكلابزي ونسخ باقيها من نسخة الزجاج، ثم قرأ جميع النسخة على الزجاج، وفي أثناء قراءتها عليه غير ما وجده مخالفًا لنسخة الزجاج. ونجد أيضًا ذكرَ إسماعيل الوراق في الحواشي إلى آخرها، والرمز إليه بـ(رق) و(اس الوراق)، و(اس رق)^(٤)، وكل هذا يؤكد ما في حاشية أصل القصري الثاني.

وأظن أن القصري في حاشية أصله الأول لم يكن متأكدًا مما ذكره، فاختلط عليه إسماعيل الوراق بإسماعيل الدجاجة.

(١) انظر هذا الحواشي الثلاث، ومناقشتها في: مقدمة التحقيق ص ٤٨-٥١.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١١١، ١٥٢.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١١١.

(٤) انظر الكلام على إسماعيل الوراق في: مقدمة التحقيق ص ١١٠.

والأصل في النسختين أن يتَّفقا، وقد ينصُّ الفارسي على ذلك، نحو:

- «من هنا ليس في نسخة (ب)، وهي في نسخة (ح) ومتن نسخة (رق)»^(١).

- كذا (عنده)، وعند (ح) وعند (رق)»^(٢).

وليس غريباً أن نجد اختلافاً بين نسختي الزجاج، ولهذا الاختلاف أوجه:

١- أن تنقل إحدى النسختين حواشي وتعليقات للزجاج ليست في الأخرى، وهذا هو الأكثر^(٣)، وقد ينص الفارسي على ذلك، نحو:

- «زيادةً بخط (رق)، وليست في (ح): يعني في (حَسْبُنِي عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ)، وقد حال بينه وبين مفعوله في (حَسْبُنِي)، وصار في موضعه. زيادةً في (ح) إلى آخرها: يعني (في الأوَّل) أي: لا يَمْنَعُ (عَمْرُو ضَرَبْتُهُ) أَنْ يَعْمَلَ فِي الْهَاءِ»^(٤).

- «زيادةً بخط (رق)، ليس عند (ح): إِنَّمَا يُخْبِرُكَ باختلاف معاني

النصب»^(٥).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣١٨.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢٦.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٢٨، ١٣٦.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٩٦.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠٧.

٢- وأن يختلف نص سيبويه أو ضبطه في النسختين، ومن ذلك:

- في نسخة (رق): «(النَّازِلِينَ، والطَّيِّينَ)، و(الْجُزْرَ، والأُزْرَ)»^(١).

- «(ح): (حَرَبْنَا). في (رق) و(ح): (عِضَاضًا)»^(٢)، فاتفقت النسختان

في (عضاضا)، واختلفتا في (حربنا).

- «في نسخة (القاضي) و(ح): (وهذا ما عندي مُهَيَّئًا). وفي (رق)

و(مع): (مَهَيَّأ)»^(٣).

وقد يعلق الوراق على كلام الزجاج؛ للتوضيح، ومن ذلك:

- «حاشية: قال أبو إسحاق: فهو غَلَطَ عليه -يعني أبا عثمان- وإنما

يريد أنه يُرْفَعُ في الموضع الذي يُنْصَبُ فيه، بخطُّ الورَّاق»^(٤)، فعبارة (يعني

أبا عثمان) توضيح من الورَّاق.

* نسخة المراغي.

وهي نسخة بخطِّ المراغي، وهو أبو بكر محمد بن علي، كان حيًّا قبل

سنة (٣١١هـ)^(٥).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥١.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٥٤٢.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٥٥٨.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٥٢.

(٥) انظر ترجمته في: حواشي كتاب سيبويه ص ١٤٤٤ هـ.

وقد نَقَلَ منها الفارسي في موضع واحد، فقال: «في أُخْرَى بِخَطِّ المَرَاغِيِّ: (فَإِنَّكَ تُثَبِّتُ الزِّيَادَةَ)، وفي أُخْرَى عَتِيقَةً: (فَإِنَّكَ لَا تَحْذِفُ الزِّيَادَةَ)»، وهذه الحاشية على قول سيبويه: «فَإِنَّكَ تَحْذِفُ الزِّيَادَةَ الَّتِي هِيَ لِلتَّأْنِيثِ»^(١).

وظاهر أن ما في نسخة المراغي والنسخة العتيقة ضد ما في النسخ المشهورة، وعلى ذلك يختلف مذهب سيبويه، والكلام هنا على جمع نحو (حُبَلَى) على (حَبَالَى)، فعلى النسخ المشهورة تكون علامة التأنيث عند سيبويه محذوفة في الجمع (فَعَالَى)، فألفه زائدة في بناء الجمع، وعلى نسخة المراغي تكون ألف الجمع (فَعَالَى) هي علامة التأنيث التي في المفرد، فهو مثال لما يختلف فيه مذهب سيبويه بسبب اختلاف النسخ.

ولا أدري لماذا لم يعتمد الفارسي هذه النسخة، أو يكثر من النقل عنها!

• نسخة الأخفش الأصغر.

أبو الحسن، الأخفش الأصغر، علي بن سليمان، أكثر تلميذه النحاس من النقل عنه وعن نسخته^(٢).

وقد علَّل الأخفش الأصغر الغموض الذي يجده بعض قراء الكتاب

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٤٤٤-١٤٤٥.

(٢) انظر روايته لكتاب سيبويه والنقل عنه في: مقدمة التحقيق ص ١٠٥.

بقوله: «عَمِلَ سيبويه كتابَهُ على لُغَةِ الْعَرَبِ وَخُطْبِهَا وَبِلاغَتِهَا، فَجَعَلَ فِيهِ شَيْئًا مَشْرُوحًا، وَجَعَلَ فِيهِ مُشْتَبِهًا؛ لِيَكُونَ لِمَنْ اسْتَيْقَظَ وَنَظَرَ فَضْلٌ، وَعَلَى هَذَا خَاطَبَهُمُ اللَّهُ - عَزَّجَلَّ - بِالْقُرْآنِ»^(١).

وللأخفش الأصغر اهتمام بأبنية الكتاب، فقد نقل عن شيخه المبرد أن سيبويه استوعب في كتابه أبنية كلام العرب، ولم يفتَهُ منها غير ثلاثة أبنية^(٢). وقد أثنى على نسخة شيخه الزجاج، بأن المبرد على جلالته قدره في رواية كتاب سيبويه كان لا يُقْرَأُ أحدًا كتاب سيبويه حتى يقرأه على الزجاج؛ لصحة نسخته^(٣).

وكان للأخفش الأصغر اهتمام كبير بالشعر، روايةً ودرايةً، فقد أكثر تلميذه النحاس من النقل عنه في ذلك، ما بين:

- بيان لروايات الأبيات^(٤).

- وتفسير لألفاظها ومعانيها^(٥).

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٤.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٦-٢٧.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٨.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٠٤، ٣٢١، ٤٦١، ٧٩٨، ٨٠٤، ٨١٩.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٠٤، ١٥٠، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٦، ١٧٩، ٢٦٠، ٣٢٧، ٣٨٩.

- ونسبتها إلى قائلها، وبيان قصتها ومناسبتها^(١).

وللأخفش جهد في تفسير كلام سيبويه:

- فأحياناً يفسر كلام سيبويه ويشرحه^(٢)، وقد يشتد على مخالفه في

التفسير، حتى يقول: «هذا كلام إنسان لا يعرف باب الظن»^(٣).

- وأحياناً يخرج كلامه، أو يجيز وجهاً آخر لم يذكره سيبويه، أو يخرج

شاهدًا لم يذكره سيبويه على رأي نحوي لسيبويه^(٤).

- وقد يذكر شواهد جديدة، قرآنية، وحديثية، وشعرية^(٥).

- وأحياناً ينتصر له، وخاصة في تغليط المبرد له^(٦).

وقد نقل النحاس عن نسخة الأخفش الأصغر فروقاً عدة^(٧)، بعضها

يصل إلى الاختلاف في إثبات بيتين من الشعر^(٨)! وقد يدقق النحاس في ذلك

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٦٦، ٧٧٧، ٩٦٠، ١٠٥٥.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٦٣، ٢٦٢، ٣١٣، ٥٠٧، ٨٥٨، ٨٦٥، ٩٨٥، ٩٢٧، ٩٧٩.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٤٢.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٨١٠، ٨٥٤، ٨٥٨، ٨٦٨.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧١، ٩٧١، ١٠٨٩، ١٤٨٢.

(٦) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٨٠٦، ٨٥١، ٩٧٧.

(٧) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢٣، ٣٤١، ٣٥٨، ٣٨٥، ٤٤٧، ٩٧٧.

(٨) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٨٦٩.

ذلك حتى يقول: «في نسخة أبي الحسن وحده»^(١).

• نسختا أبي بكر بن السَّراج.

قرأ الفارسي أكثر كتاب سيبويه على أبي إسحاق الزجاج وسمع بعضه يُقرأ عليه، وقرأه على أبي بكر بن السراج، وكان اعتماده على ابن السراج الذي نَسَخَ الكتاب من نسخته، ثم قرأه عليه كاملاً، وكان الانتهاء من ذلك - كما كتبه بخطه - «في جهادى الآخرة، لعشرٍ بَقِيْنَ من سنة خمس عشرة وثلاثمائة»، وكتب بخطه أيضاً: «قال أبو بكر محمد بن السري: فرغْتُ من قراءة الكتاب على أبي العباس محمد بن يزيد في يوم السبت، للنصف من رمضان، سنة اثنتين وثمانين ومائتين»^(٢).

وقد ذكر الفارسي في الحواشي أنه ابتداءً من نسخته من نسخة لم يُسمَّها، ثم أكمل أغلب نسخته من نسخة ابن السراج، ثم قرأها كلها عليه^(٣).
وقد قال القصري في حاشية أصله الأول: «كان أبو علي الفارسي قد قابلَ نسخته من كتاب سيبويه بعدة نسخ، منها: وعارض أبو علي بنسخة أبي بكر السَّراج التي انتسخها من كتاب أبي العباس المبرد»^(٤).

(١) حواشي كتاب سيبويه ٨٤٤. والنحاس يعني النسخ التي اطلع عليها.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٤.

(٣) انظر تفصيل ذلك في: مقدمة التحقيق ص ١٥.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ١٣.

وقال في حاشية أصله الثاني: «وعارَضَ أبو عليٍّ -أيضاً- كتابَهُ بنسخةِ أبي بَكْرٍ بنِ السَّرَّاجِ التي نَسَخَهَا من نسخةِ أبي العَبَّاسِ، وما كان فيها من زيادةٍ فقد بَيَّنَّهُ وجَعَلَ علامته (س). وقرأَ أبو عليٍّ كتابَهُ على أبي بَكْرٍ وأبو بَكْرٍ يَنْظُرُ في كتابِهِ، فما كان من زيادةٍ فقد بَيَّنَّهُ وجَعَلَ علامته (عِنْدَهُ)»^(١).

وهذا يدل على أنه كان لابن السراج نسختان، الأولى: النسخة المنسوخة هي وحواشيها من نسخة المبرد، ورمزها (س)، وهي التي عارض الفارسي نسخته عليها، والنسخة الثانية هي كتابه الذي حرَّر فيه ما يرى أنه كلام سيبويه، ورمزها (ب) و(عنده)، وهي التي نَسَخَ الفارسي نسخته منها، وهي التي كان أبو بكر ينظر فيها والفارسي يقرأ عليه نسخته التي كتبها؛ ولذا وجدنا في الحواشي اختلافاً بين نسختي ابن السراج^(٢).

ومما يذكر هنا أن نظير ابن السراج إسماعيل الزَّجَّاجي قد كَتَبَ على إحدى النسختين تعليقاتٍ، نَقَلَ الفارسي بعضها^(٣).

• نسخة ابن شُقَيْر.

نسخة ابن شقير من النسخ التي عارض الفارسي بها قليلاً، ولم يعتمد عليها، بل سماها (أخرى) قبل أن يصرِّح بها، فقال: «في نُسخةٍ أُخرى،

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٤.

(٢) سبق بيان ذلك وتفصيله ومناقشته في: مقدمة التحقيق ص ٥٨.

(٣) انظر الكلام على إسماعيل الزججاني في: مقدمة التحقيق ص ١٠٨.

وهي نُسخةُ ابنِ شَقِيرٍ^(١)، وسبق في رموز الفارسي أنه يطلق مصطلح (أخرى) على النسخ المجهولة.

ونقل الفارسي عن ابن شقير حاشية أخرى ليست بفرق، بل فيها نقل عن المبرد^(٢)، فقد يكون هذا نقلاً من نسخة ابن شقير أو من رواية الفارسي عنه.

وفي الحواشي نقل ثالث عن (رواية ابن شقير)، ولكنه من نقل نسخة (ط)^(٣).

• نسخة أبي جعفر النحاس.

أبو جعفر النحاس من أشهر رواة كتاب سيبويه عن الزجاج وعن الأخفش الأصغر، وكلاهما عن المبرد، وخاصة بعد استقراره في مصر. وأشهر من أخذ عنه كتاب سيبويه أبو عبدالله الرباحي وأبو علي القالي، وعنهما انتشرت هذه الرواية، وخاصة في بلاد الأندلس والمغرب^(٤). وقد سبق النحاس الرباحي في وضع مقدمة لنسخته^(٥)؛ ولذا نجد

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ١٠٢١.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٠٠.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٢٤.

(٤) انظر الكلام على رواية النحاس في: مقدمة التحقيق ص ١١٤.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢١.

الرباحي قد ضَمَّنَها في مقدمته.

وقد ذكر النحاس في مقدمته:

أ- الحمدلة والصلاة على رسول الله ﷺ^(١).

ب- وفضل كتاب سيبويه عند أهل العربية^(٢).

ج- وكلامًا على أسلوب سيبويه^(٣).

د- وقراءة الكوفيين لكتاب سيبويه^(٤).

هـ- وكلامًا على منهج سيبويه^(٥).

و- وكلامًا على أبنية سيبويه، والمستدرك عليها^(٦).

ز- وكلامًا على تاريخ تأليف الكتاب^(٧).

ح- وكلامًا على أبيات الكتاب وعزوها لقائلها^(٨).

ط- وكلامًا على نسخ الكتاب وروايته وإقراءه^(٩).

(١) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٢١.

(٢) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٢٢-٢٤.

(٣) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٢٤-٢٥.

(٤) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٢٥-٢٦.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٦.

(٦) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٢٦-٢٧.

(٧) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٢٧-٢٨.

(٨) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٢٩.

وعند النظر في المنقول من نسخة النحاس نجد:

١- أن أكثره يتعلق بالآيات الشعرية، ولعله نواة كتاب النحاس في

شرح أبيات سيبويه، وهو:

- إما تفسيرات من النحاس نفسه^(١).

- وإما نقول عن الأخفش الأصغر الذي أكثر من النقل عنه، ثم عن

الزجاج، والمبرد^(٢).

- وإما بيان للفروق^(٣)، وهو حريص على نسبة الفروق إلى نسخ

أصحابها، كقوله: «كذا في نسختي التي قرأتها على أبي إسحاق»^(٤)، وهو

دقيق في بيان هذه الفروق، كقوله: «هذا البيت وإن كان كتابه على غير رسم

السطور فيقوي عندي أنه من كتاب سيبويه أني كتبت عن أبي إسحاق

تفسيره»^(٥)، ومن الغريب أن النحاس أحياناً يعلق على البيت ببيان حفظه

(١) انظر حواشي كتاب سيبويه ص ٢٨-٣٠.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٥٠، ٣٢٢، ٧٣٢، ٧٣٦، ٧٤٤، ٧٦١، ٧٩٠، ٨٠٩، ٨٢٥،

٨٤٥، ٨٤٧، ٧٧٠، ٧٧٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٩٤٠، ١٠٨٩، ١٣٢٧.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٥٠، ١٧٢، ١٧٦، ٧٣٦، ٧٦١، ٧٩٠، ٨٠٩، ٧٧٥، ٧٧٦،

٧٨٢، ٧٨٧، ٧٨٠، ٧٩٠، ٧٩٣، ٧٩٤، ٩٢٧، ٩٨٥، ١٠١٥، ١٣٢٧.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٧٦١، ٧٧٠.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ٧٣٦.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص ٧٨١.

لرواية البيت دون ذكر مرجع أو عزو لسند، ومن ذلك قوله: «حَفْظِي (أما سَوَاءٌ قَدْ أَلِهَ)، وهو وَسْطُهُ»^(١)، والأكثر أنه يعزو روايته للبيت، كقوله عن بيت: «سَأَلْتُ عَنْهُ أَبَا الْحَسَنِ، فَحَكَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ، وَقَرَأْتُهُ عَلَى عُمَارَةَ: (غَيْرَ مَا صَبًّا)»^(٢).

- وإما عزو للبيت إلى قائله^(٣).

- وإما ذكر لشواهد شعرية جديدة لمسائل نحوية^(٤).

٢- ونجد للنحاس تفسيرات لكلام سيبويه وتعليقات على المذاهب النحوية، وهي:

- إما من النحاس نفسه^(٥).

- وإما منقولة، وخاصة عن الأخفش الأصغر، والزجاج، والمبرد^(٦)، وربما قال عن شيء من كلام سيبويه: «هُوَ كَلَامٌ مُشْكِلٌ»، ثم نَقَلَ تفسيره

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢٣.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٠١٧.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣١٦، ١٠٥٥.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٧٧٧.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٨٣، ١٩٦، ٢٤٢، ٢٩٧، ٧٣٦، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٥٠،

٧٨٨، ٩٢٤، ١٤٤٧، ١٨٧٤.

(٦) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٣١، ١٦٥، ٢٤٢، ٣١٣، ٣١٥، ٣٢٢، ٧٢٧، ٨٢٤، ٧٦٠.

عن المبرد والزجاج والأخفش الأصغر^(١)، وهذا يدخل في ما عُرِفَ عن النحاس من شدة تقديره لشيوعه، وكثرة نقله عنهم.

٣- ونجد اهتماماً من النحاس في بيان فروق النسخ والروايات، وهو حريص على نسبة هذه الفروق^(٢)، وقد يعلّق على هذه الفروق، كقوله: «وأحسبه غلطاً»^(٣).

٤- وكثُر ما نجد النحاس ينقل عن شيوعه تفاسير ومناقشات، وقلمها نجد للنحاس مناقشات عميقة أو طويلة لمذاهب النحويين، والترجيح بينها، ومن ذلك: مناقشته قول الخليل وسيبويه والأخفش في صرف اسم رجل على وزن (فَعَل)، وذَكَرَ حجج كل قول، وتضعف قول الأخفش واحتججه، حتى قال: «وهذا غلطٌ من الاحتجاج»^(٤).

٥- ووجدتُ النحاس قد ذكر شاهداً من الروايات الحديثة، فقال: «ونظيرُ هذا الحديث: (مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُسْلِمٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُكْتُوباً بَيْنَ عَيْنَيْهِ: يَأْسُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ)، أَي: (هذا يَأْسُ)»^(٥).

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٨٦٠.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١١٤، ١٦٥، ٣٢٢، ٣٤١، ٨٠٣.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢٢.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٩١٠.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ١٠٤٤.

• نسخة أبي بكر مبرمان.

لم يذكر القصري نسخة مبرمان في حاشيته في أصله الثاني التي نقلها الزمخشري في بيان نسخ الفارسي ورموزها^(١)، ولكنه ذكرها في حاشيته في أصله الأول، إذ ذَكَرَ أن الفارسي عارض نسخته من كتاب سيبويه بكتاب أبي بكر مبرمان^(٢).

ويظهر لي أن القصري في حاشية أصله الأول قد تسرّع في ذلك، فهو يعلم أن مبرمان ممن قرأ عليهم شيخه الفارسي، ويعلم أن لمبرمان نسخة من كتاب سيبويه، فظن أن شيخه لن يفوت الرجوع إلى هذه النسخة، وخاصة أن اسم (مبرمان) ورد قليلاً في الحواشي، فلما خَبَرَ الحواشي، وكتبها مرة أخرى في أصله الثاني تبين له أن الفارسي لم يعد إلى هذه النسخة، فأسقط ذكرها في حاشية الأصل الثاني.

وقد نقل الفارسي في الحواشي ثلاث حواشٍ عن مبرمان^(٣)، وهي لا تدلُّ على نقله من نسخته، بل الظاهر عندي أنه نقلها عنه رواية؛ لأنه لو عاد إلى نسخة مبرمان لأكثر من النقل عنها حواشي وفروفاً.

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٤، ونقلتها وناقشتها في ص ٤٨.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٣، ونقلتها وناقشتها في ص ٥١.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٩٤، ٤٨٧، ٤٩٨.

وجاء في الحواشي نقل واحد فيه بيان فرق من نسخة مبرمان، هذا لفظه: «(عنده): (طَوِيلٌ مِثْلُ الْعُنُقِ)، وكذا عند مَبْرَمَان»^(١)، فأول الحاشية من كلام الفارسي؛ لأن (عنده) من رموزه^(٢)، وأما عبارة (وكذا عند مبرمان)، فأشك أن تكون من كلام الفارسي؛ لأن الفارسي لم ينقل فرقاً عن نسخة مبرمان قط، ولو كانت عنده لأكثر من النقل عنها، وأرجح أن تكون هذه العبارة زيدت في هذا الموضع من أحد تلاميذ الفارسي، أو من الزرخشري، علماً بأنني لم أجد هذه الرواية عن مبرمان عند السيرافي أو غيره.

وعليه لم تكن نسخة مبرمان من النسخ التي نُقِلَتْ عنها هذه الحواشي، بخلاف السيرافي، فقد نُقِلَ عنها فروقاً وحواشي في شرحه لكتاب سيبويه^(٣).

وما سوى ذلك مما نُقِلَ عن مبرمان في الحواشي فهو من نقلي، وهذا الأكثر، أو من نقل نسخة (سح)، أو من نسخة أبي علي الغساني، أو من

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٣١٤.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص ٤٩.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ص ١٥/٣، ٢٤١/٢، ٢٥١، ٣٤٨، ٤٩٥، ١١٥/٣، ١٢٢،

١٩٨/٣، ٢٢٠، ٢٧٣، ٢٩٨، ٤٥١، ٥٠/٤، ١٤٢، ٣٩٣، ٤١٣، ٤٥٦، ٥٠/٥، ٣٨٦، ٣٨٧،

٣٩٠، ٣٩٥، ٤١٠، ٤٢٧، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٥٠، ٤٦١.

نسخة ابن يقي^(١).

ومما يذكر هنا ما نقلته^(٢) عن ابن العديم من أن أبا الريان أهدى نسخة بخط السيرافي إلى الفارسي، والسيرافي معروف باعتناؤه بنسخة شيخه مبرمان، ولكننا لا نجد ذكرًا لنسخة السيرافي هذه في الحواشي أو كتب الفارسي.

* نسخة المعقلي.

ذكرتُ من قبل أن الفارسي نقلَ منها في موضعين بشهرة صاحبها (المعقلي)، ونقل منها في مواضع عدة برمز (مع)، وأنا لم أجد من ذكر المراد بالمعقلي هذا، وحمّنتُ أنه أبو العباس محمد بن يعقوب النيسابوري الأصمّ (ت ٤٣٦) (٣).

ومما يلفت النظر أن الفارسي إنما نقل عنها في وسط الحواشي دون أولها وآخرها^(٤)، فالظاهر أن نسخة المعقلي كانت في ثلاثة أجزاء، وأن الفارسي إنما حصّل على الجزء الثاني منها فقط.

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص ١١٩.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص ٢٦.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص ١٢٠.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه من ص ٤٢٧ إلى ص ٧٠٦.

وقد نقلَ الفارسي من هذه النسخة: فروقاً^(١)، وحواشي^(٢)، وأحياناً يجد الفارسي النصَّ فيها معزواً إلى غير سيبويه^(٣).

ومن الفروق فيها أن صاحبها يزيد فيها شواهد ليست في بقية النسخ، فكأنه يستحسن ذكر مزيد من الشواهد التي حضرته، ومن الشواهد التي زادها:

«فَالَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَحْدُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي»^(٤)
«وَقَالَ:

وَسَاقِيَيْنِ مِثْلِ زَيْدٍ وَجُعَلُ
سَقْبَانِ مَمْشُوقَانِ مَكْنُوزَا الْعَضْلُ»^(٥)
«وَقَالَ الْآخَرُ:

تَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ تَحَشَّ الطُّبْحُ
بِ الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَضْرَجُ»^(٦)

(١) انظر مثلاً: حواشي كتاب سيبويه ص ٤٥٦، ٥٠٤، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٥، ٥١٧، ٧٠٦.

(٢) انظر مثلاً: حواشي كتاب سيبويه ص ٤٤٥، ٤٥٠، ٧٤٣، ٤٩٥، ٥٠١، ٥٠٦، ٥١٥، ٥١٧.

(٣) انظر مثلاً: حواشي كتاب سيبويه ص ٥٢١.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ٤٢٧.

(٥) حواشي كتاب سيبويه ص ٥٠٨.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص ٦٧٤.

والعجيب أن المعقلي في نسخته نقل شاهداً إضافياً ليس في بقية النسخ، فقال: «وَقَالَ الْفَرَزْدُوقُ:

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّما أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيِّداً»

ثم قال بعده: «ذَكَرَ (س) أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ هَذَا الْبَيْتَ فِي الْكِتَابِ»^(١)، وظاهر ذلك أن هذه الشواهد الزائدة على بقية النسخ هي في النسخة التي نَسَخَ منها، ولذا ذَكَرَ عن المبرد أنه لا يعرف هذا البيت في كتاب سيبويه.

* نسخة أبي عبدالله الرباحي.

أبو عبدالله الرباحي هو الذي أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس، وقد احتفى أهل الأندلس بنسخته، وأكثروا من النقل عنها^(٢). وسيأتي قريباً^(٣) في الكلام على نسخة أبي نصر أن الرباحي قد قرأ جميع كتاب سيبويه:

- على أبي القاسم بن ولاد، عن أبيه أبي الحسين، عن المبرد.

- وعلى أبي جعفر النحاس، عن الزجاج، عن المبرد.

وقد رجَّحتُ^(٤) أن الرباحي قد نَسَخَ كتاب سيبويه مرتين:

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٥٧١-٥٧٢.

(٢) انظر الكلام على الرباحي وروايته لكتاب سيبويه في ص ١٢٢.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص ١٩١.

(٤) انظر: مقدمة التحقيق ص ١٢٢.

-إحدهما من نسخة أبي الحسين بن ولاد، وهذه التي رواها عنه أبو نصر، ونسخها منها، وتمثلها نسخة ابن يقي^(١).

-والأخرى من نسخة النحاس، وهي التي رواها عنه محمد بن عاصم العاصمي وأبو عبدالله محمد بن فتْحُون التُّجِيبِي، ومن طريقها رواها أبو علي الغَسَّانِي، وتمثلها نسخة العَبْدَرِي^(٢).

ومما يدل على اهتمام الرباحي بهاتين الروايتين أنه يوزان بينهما، ويذكر الاختلاف بينهما، ومن ذلك قوله: «من قوله (وأما ما كان) عند النحاس للأخفش، وعند ابن ولاد لسبويه»^(٣)، جاء هذا التعليق في طرة نسخة ابن يقي المنسوخة من نسخة أبي نصر، ولا شك أنا أبا نصر نقله عن الرباحي الذي بيّن فيه هذا الفرق بين نسختي النحاس وابن ولاد.

ولا اهتمام الرباحي بنسخته كتب لها مقدمة^(٤)، ذكر فيها أشياء، وهي:

أ-أنه قرأ كتاب سيبويه على أبي القاسم بن ولاد، عن أبيه، عن المبرد، وأنه سمعه من النحاس، عن الزجاج، عن المبرد^(٥).

(١) لأنها منسوخة من نسخة أبي نصر، هي وحواشيها. انظر: نسخ التحقيق في مقدمة التحقيق ص ٢٤٤.

(٢) لأنها منسوخة من نسخة أبي علي الغساني. انظر: نسخ التحقيق في مقدمة التحقيق ص ٢٤٧.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٤٢.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠.

ولعل هذه المقدمة قديمة، فقد صرَّح الرباحي لتلميذه أبي نصر بقراءته الكتاب على النحاس، قائلاً: «قرأتُ كتابَ سيبويه أيضًا على أبي جعفر النَّحَّاس»^(١).

ب- وأخذُ أبي الحسين بن ولاد الكتاب عن المبرد، وقصته في ذلك مع المبرد وابنه^(٢).

ج- وأخذُ المبرد الكتاب عن شيخه الجرمي والمازني، وأخذ شيخه الكتاب عن الأخفش، وأخذ الأخفش الكتاب عن سيبويه^(٣).
د- ومقدمة النحاس^(٤).

وإذا نظرنا في المنقول من نسخة الرباحي نجده:

١- تفسيرات لكلام سيبويه.

وهي إما من الرباحي نفسه^(٥)، وأحياناً ينصُّ الناقل على ذلك، فيقول: «أملأه أبو عبدالله الرباحي في كتابه»^(٦).

(١) وانظر النص على أن الرباحي قرأ كتاب سيبويه وأخذه عن النحاس في: فهرس ابن عطية ص ١٠٢ - وعنوان الدراية ص ٣٨٨.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٣-٣٤.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٢-٣٣.

(٤) انظر الكلام عليها في مقدمة التحقيق ص ١٧٨.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٩، ١٦١٢، ١٦١٧.

(٦) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠٦.

وأما تفسيرات ينقلها الرباحي عن أحد شيوخه^(١).

٢- أو فروقاً بين نسخ الكتاب.

وهذه الفروق إما أن يكتفي الرباحي ببيانها دون تعليق، كقوله: «في

نسخة أبي إسحاق العتيقة ...»^(٢).

وإما أن يذكر الفرق ويعلق عليه بتصحيح أو تضعيف، كقوله:

«و(إِرابَ) عند المبرد، وهو أجود»^(٣)، وأحياناً ينقل التصحيح والتضعيف

عن غيره، كقوله: «في أصل أبي الحسين (ثَغَامِهِ الدُّوَاْسِرُ). وقال أبو

العباس: الصواب (مِنْ ثَغَامَةِ الدُّوَاْسِرِ)، وهي قبيلة»^(٤).

وأحياناً ينقلون عن نسخة الرباحي ونسخ أصحابه^(٥) دون تمييز لهم،

وهذا يدل على مكانة نسخة الرباحي والنسخ المنقولة عنها.

وجاء في مواضع من الحواشي عن نسخة ابن طلحة التعبير بـ(الأم)^(٦)،

ورجَّحت أن المراد بها نسخة الرباحي، لا نسخة أبي نصر؛ لأن ابن طلحة

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٨٧، ٢٥٠.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ٣٩٩. وانظر: ص ٩٤٣، ١٤٣٩.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ٩٤٦.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ١٦٤٣. وانظر: ص ١٣٧، ١٩٣١.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٦٢٧.

(٦) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٣٧٣، ١٤٦٥، ١٩٩٢، ١٩٣١.

ذكر في موضع اختلافاً بين النسخ، فخالف بين (الأم) ونسخة أبي نصر، فقال: «في الأم: (حَفِيلَل)، وعلى الحاشية: «(حَفَيْتَل) في مَثْنِ كتاب أبي نصر، وفي طَرَّتِهِ: (حَفَيْلَل) الصَّوَابُ»^(١).

• نسخة أبي نصر القُرْطُبي.

أبو نصر هارون بن موسى القرطبي المَجْرِيْطِي، أشهر من روى كتاب سيبويه عن الرباحي الذي أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس.

وقد ذكر أبو نصر روايته للكتاب، فقال: «قرأتُ جميعه على أبي عبد الله محمد بن يحيى الرِّبَاحِي رحمته الله، وقال: قرأتُ جميعه على أبي القاسم بن ولَّاد، قال: قرأته على أبي أبي الحسين بن ولَّاد، وقرأه أبو الحسين على أبي العبَّاس المبرِّد، وقرأه أبو العبَّاس على أبي عثمان المازني، وقرأه أبو عثمان على أبي عُمَرَ الجُرْمِي، وقرأه أبو عُمَرَ على أبي الحسن الأَخْفَش، وقرأه أبو الحسن على سيبويه رحمته الله.

.... قال لي أبو عبد الله الرِّبَاحِي: قرأتُ كتابَ سيبويه أيضًا على أبي جعفر النَّحَّاس، وقال: قال لي أبو جعفر: قرأته على أبي إسحاق الزَّجَّاج، وقرأه أبو إسحاق على أبي العبَّاس.

.... وَحَدَّثَنِي به أيضًا أبو عليّ إِسْمَاعِيلُ بنُ الْقَاسِمِ البَغْدَاذِي، عن أبي

محمد عبد الله بن جعفر^(١).

فهذا النص يدل على أن أبا نصر روى الكتاب بثلاثة أسانيد:

١- عن الرباحي، عن أبي القاسم بن ولاد، على أبيه، عن المبرد.

٢- عن الرباحي، عن أبي جعفر النحاس، عن الزجاج، عن المبرد.

٣- عن أبي علي القالي، عن ابن درستويه. وابن درستويه روى الكتاب

عن المبرد^(٢).

أما روايته على القالي عن ابن درستويه فلم أجد لها أثرًا إلا في موضعين

في الحواشي، سبق ذكرهما^(٣).

والظاهر لي أن أبا نصر قد نسخ نسخه من نسخة الرباحي عن أبي

القاسم بن ولاد، ثم نقل على حواشيها ما تيسر من فروق رواية النحاس

والقالي، فعمدته كانت رواية الرباحي عن ابن ولاد.

ويدل لذلك أن نسخة أبي علي الغساني التي رواها من طريق الرباحي

عن النحاس تخالف نسخة أبي نصر في مواضع عدة؛ ولذا قابل الغساني

نسخته على نسخة أبي نصر، وذكر بعض فروقها.

(١) حواشي كتاب سيويه ص ١٩-٢٠.

(٢) انظر الكلام على ابن درستويه وعلى روايته لكتاب سيويه في: مقدمة التحقيق ص ١٢١.

(٣) انظر: مقدمة التحقيق ص ١٣٣.

ويدلُّ لذلك مواضع من الحواشي، منها حاشية على قول سيبويه: «وَيَكُونُ عَلَى (إِفْعَالٍ)، نَحْوُ (الْإِسْحَارِ)»، جاء فيها أنه في (كتاب أبي نصر): (أَفْعَالٌ) و(أَسْحَارٌ) بِالْفَتْحِ، وقد نقل أبو علي الغساني عن نسخة أبي نصر أن الكلمة في نسخة ابن ولاد بالفتح، بينما جاءت الكلمة في نسخة النحاس بالكسر^(١).

وخير ما يصوِّر نسخة أبي نصر هذه نسخة ابن يقي، وهي من النسخ التي حصلت عليها، فقد نصَّ ابن يقي في آخرها على أنه نقلها من نسخة أبي نصر، فقال: «قابلتُ كتابي هذا بأصل الأصول أصل الأندلسيين، الذي بخطِّ العالم العَلَم الأستاذ أبي نصر هارون بن موسى، المقروء على الإمام النحوي أبي عبدالله الرباحي، فما وُجِدَ في كتابي هذا من طُرَّةٍ فمن الكتاب المذكور نَقَلْتُ، وبَدَلْتُ فيه جهدي وما قَصَّرْتُ؛ لتكونَ البُنيَّةُ شبيهةً بالأم، وَيُسْتَدَلَّ بِالْفَرْعِ عَلَى الْجِذْمِ....»^(٢)، وفي هذا المنقول نصٌّ على أن نسخة أبي نصر قد قُرئت على الرباحي.

ومن التأمل في ما نقله ابن يقي وابن طلحة وأبو علي الغساني^(٣)، عن نسخة أبي نصر نلاحظ ما يلي:

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٢٣.

(٢) نسخة ابن يقي (الإسكوريال) ٢٧١ ب.

(٣) ويدخل في ذلك ما نقلته عن أبي نصر في كتابه (شرح عيون سيبويه).

١- أن أبا نصر قد كتب على غلاف نسخته بيتين للنمر بن توكب رضي الله عنهما^(١)، حتى ظنَّ بعض الفضلاء أنها مقدمة سيويه لكتابه^(٢).

وكتابة أبيات وفوائد على غلاف النسخة عمل شائع في النسخ المخطوطة.

٢- الاهتمام ببيان فروق نسخة أبي نصر^(٣)، وربما تجاوز ذلك إلى بيان ذكر أبي نصر للفرق وتعليقه عليه^(٤)، وفيها بيان فروق لنسخ متقدمة، كنسخة الزجاج العتيقة، ونسخة الرباحي، ونسخة الفارسي القسوي، وابن مبرمان^(٥).

٣- لا يبعد أن يكون أبو نصر قد كتب أكثر من نسخة، وقد عدل وغير بعض الألفاظ، فقد نقلت نسخة (ط) عن «كتاب أبي نصر العتيق بخط يده....»^(٦).

(١) انظر: حواشي كتاب سيويه ص ٣٨.

(٢) انظر: بحث (ليس لكتاب سيويه مقدمة سوى البسملة الشريفة). د. سليمان العيوني.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيويه ص ٨٣، ٢٥٥، ٤٢٧، ٥٠٧، ٩٠٨، ١١٢٥، ١٦٢٣، ١٦٧٤، ١٦٢٧، ١٦٣٢، ١٧٥٤، ١٧٦١، ١٨٣٣، ١٩١٣.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيويه ص ١٢١٢، ١٥٩٤، ١٦٨١، ١٩٣١، ١٨٩٣، ١٩٧٨، ١٩٨١، ١٩٨٢.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيويه ص ١٥٧، ٣٩٩، ٤٢١، ١٦٢٣.

(٦) حواشي كتاب سيويه ص ٨٣.

٤- كثير من النقول عن نسخة أبي نصر هي تفاسير وتوضيح لكلام

سيويه^(١).

٥- في بعض هذه النقول نقل عن نحويين متقدمين، من شيوخ أبي

نصر وشيوخهم، كالرباعي، وأبي جعفر النحاس^(٢)، والزجاج، وابن

درستويه، وأبي العباس بن ولاد، وأبي الحسين بن ولاد^(٣).

٦- في بعض النقول نقل عن نسخة الفارسي، وهذا يدلُّ على اطلاعه

عليها، وكان يسميه الفَسَوِيَّ^(٤)، وهو لقب معروف للفارسي.

٧- في نسخته محاولة لتخليص كلام سيويه عن كلام غيره،

ومن ذلك^(٥):

- قوله: «من قوله (وأما ما كان) عند النحاس للأخفش، وعند ابن

ولاد لسيويه»^(٦)، والظاهر أن أبا نصر نقل ذلك عن الرباعي.

(١) انظر: حواشي كتاب سيويه ص ٤٥، ٤٩، ٥٠، ٢٦٩، ٤٥٤، ٤٥٥، ٨٠٣، ٨٤٧، ١١٦٧،

١٦٤١، ١٢٦١.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيويه ص ١٣١، ٣١٦، ١٦١٢، ١٦١٦.

(٣) انظر حواشي كتاب سيويه ص ١٣١، ١٣٦، ١١٠٥، ١٦٦٠.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيويه ص ٤١٢، ٩٠٨.

(٥) وانظر: حواشي كتاب سيويه ص ٩٤٢، ١٦٠٨.

(٦) حواشي كتاب سيويه ص ٩٤٢.

- وقوله: «قال بعضهم: هذا تفسير. وهو أبو إسحاق الزجاج»^(١).

- وما نقله أبو علي الغساني من أن أبا نصر حوَّق على عبارة في الكتاب، وكتب في الحاشية: «أحسبه من تفسير الأخفش»^(٢)، والظاهر أنه نقل ذلك عن الرباحي.

٨- كان لأبي نصر بعض العلامات التي استعملها في نسخته، ومن ذلك:

- ما ذكره ابن طلحة بقوله: «وفي كتاب أبي نصرٍ على هذه الياءات المَبْدَلَةِ مِنَ الْأَلِفَاتِ - حَيْثُمَا وَقَعَ ذِكْرُهَا - عَلامَةٌ لِإِظْهَارِ اللَّفْظِ بِهَا، وَهِيَ (سِينٌ)»^(٣).

- وما ذكره ابن طلحة بقوله: «خَفِيفَانِ فِي كِتَابِ أَبِي نَصْرِ، وَعَلَيْهِمَا عَلامَةُ التَّخْفِيفِ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ ثَقِيلَانِ»^(٤).

• نسخة أبي علي الغساني.

من النسخ التي حصلتُ عليها نسخة يحيى بن أبي بكر بن عصفور العبدري، وهي منسوخة «عام خمسة وعشرين وستمائة، من أصل الحافظ

(١) حواشي كتاب سيبويه ص ٢٧٣.

(٢) حواشي كتاب سيبويه ص ١٦٠٢.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ص ١٥٩٢.

(٤) حواشي كتاب سيبويه ص ١٧٨٣.

أبي عليّ الغساني بخطه ﴿١﴾.

وكتب الغساني «بخطّه»: قرأته على الأستاذ أبي مروان عبد الملك بن سراج، من أوله إلى آخره، لسنة اثنتين وخمسين [يعني وأربعمائة]، وأخبرني به عن أبي القاسم بن الإفليلي، عن محمد بن عاصم العاصمي، عن أبي عبد الله محمد بن يحيى الرباحي.

وكتب بخطّه: وأخبرني به أبو بكر محمد بن هشام المصحفي، عن أبي عبد الله محمد بن فتحون بن مكرم التّجيبّي النحوي، عن الرباحي.

قال لي أبو بكر المصحفي: وحدّثني بجميع كتاب سيبويه الشيخ أبو الحسن علي بن إبراهيم التبريزي البغدادي المعروف بابن الخازن، عن أبي الحسن علي بن عيسى الرّبعي النحوي، عن القاضي أبي سعيد السيرافي، عن أبي بكر محمد بن علي بن إسماعيل يعرف بمبرمان، عن أبي العباس المبرد، قال أبو الحسن الرّبعي النحوي: وحدّثني به أبو علي الفارسي، عن أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، عن أبي العباس المبرد، عن شيوخته.

قلت: يشير كلام الغساني هذا إلى أنه قرأ الكتاب على شيخه أبي مروان بن سراج، من روايته عن الرباحي من طريق العاصمي لا أبي نصر، وهذا سند أندلسي، وهذا يدلُّ على أن نسخة الغساني منسوخة من نسخة ابن سراج.

كما يشير إلى أنه روى الكتاب إجازة عن شيخه أبي بكر المصحفي بسندين، أحدهما أندلسي عن الرباحي من طريق ابن فَتْحُون التُّجِيبِي لا أبي نصر، والآخر سند مشرق من طريق السيرافي عن مبرمان عن المبرد.

ورواية العاصمي وابن فتحون عن الرباحي هي عن أبي جعفر النحاس عن الزجاج عن المبرد، وليست عن أبي القاسم بن ولاد عن أبيه أبي الحسين بن ولاد عن المبرد^(١).

ولذا كَتَبَ أبو علي الغَسَّاني على غلاف نسخته: «رواية أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس»^(٢).

ولكن الغريب أن الغَسَّاني يقابل نسخته في مواضع عدة بنسخة أبي جعفر النحاس^(٣)، أفاختار الغساني في هذه المواضع رواية غير النحاس، أم أنه قابل على رواية أخرى عن النحاس؟

وعند تتبع نسخة الغساني والحواشي المنقولة عنها نجد ما يأتي:

١- أن الغساني نقل حواشي عدة عن شيخه أبي مروان^(٤).

(١) كما في: فهرس ابن عطية ص ١٠٢ - وعنوان الدراية ص ٣٨٨.

(٢) غلاف نسخة العبدري، المنسوخة من نسخة أبي علي الغساني، انظر: مقدمة التحقيق ص ٢٤٨.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١١٢٤، ١٥٠٥.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٠٧١، ١٠٧٧، ١٠٧٩، ١٠٨١، ١٠٨٦، ١٠٩٤، ١٠٩٦،

٢- أنه نقل عن عدة كتب، كجمهرة اللغة لابن دريد، وكتاب المفصل بن سلمة في تفسير القرآن، وأدب الكتّاب للنحاس، والمقصود والممدود للقاللي، والخصائص لابن جني^(١).

٣- أنه نقل عن أبي نصر فروقاً وحواشي؛ لأنه قابل نسخته بنسخة أبي نصر^(٢).

٤- أنه نقل فروقاً عن: مبرمان، والسيرافي^(٣).

٥- أنه ذكر شاهدين من الحديث النبوي^(٤)، أحدهما ذكره بسنده المتصل منه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد كان الغساني من كبار محدثي الأندلس.

٦- أنه عرّف بعلمين، أحدهما ذكره سيبويه، وهو هارون القارئ، والآخر عثمان البتيّ، ذكره لما فسّر كلمة (البتّي) التي ذكرها سيبويه^(٥).

٧- أنه كان مهتماً ببيان منهج سيبويه في كتابه، فحاول ذكر من روى سيبويه عنهم في كتابه، وعدد ما رواه عنهم، ومن أكثر من موافقته، ومن

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٢، ٩٧٥، ١١٢٤، ١٣٧٢، ٧٥٦.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١١٢٥، ١١٦٧، ١٢١٢، ١٢٦١.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١١٢٤، ١١٢٥.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٧٦٦، ١٣٠٠.

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٧٤٨، ١١٠٨.

أكثر من مخالفته^(١).

٨- أنه استخرج مذهباً لسيبويه من نص ذكره سيبويه في غير مظهره^(٢).

٩- أنه شارك في مواضع في تفسير كلام سيبويه، وبيان أبنيته

وشواهد^(٣).

• نسخة ابن طلحة.

نص الزمخشري في حاشية رموزه على أنه رجع لنسخة ابن طلحة،

ونقل عنها، ورمز لها بـ(ط)^(٤).

وسبق الكلام على ورود ذكر نسخة ابن طلحة في الحواشي برمز (ط)

في الأغلب، وأحياناً باسم (نسخة ابن طلحة) و(كتاب ط)^(٥).

ولم يذكر الزمخشري من أي نسخة نُسخَت نسخة ابن طلحة، ولكن أبا

حيان ذكر أن ابن طلحة أخذ كتاب سيبويه عن أبي علي الغساني^(٦)، عن أبي

مروان بن سراج، عن أبي القاسم الإفيلي، عن أبي عبد الله بن عاصم

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٨-١٢.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ١٥٩٤.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ٦٨٧، ١١٠٨، ١١٦٧، ١٣٠٠، ١٥٩٦.

(٤) انظر: مقدمة التحقيق ص ٧٤.

(٥) انظر: مقدمة التحقيق ص ١٣٨.

(٦) انظر الكلام على نسخه في: مقدمة التحقيق ص ٢٤٨.

العاصمي، عن الرباحي^(١).

وسبق الكلام على نسخة أبي علي الغساني.

ومعنى ذلك أن ابن طلحة قد روى كتاب سيبويه من طريق العاصمي عن الرباحي عن النحاس، لا من طريق أبي نصر عن الرباحي عن ابن ولاد، ويؤكد ذلك أننا نجده يعارض نسخته بنسخة أبي نصر، ويذكر بعض فروقها وحواشيه.

وقد نقل الزمخشري من نسخة ابن طلحة فروقاً وحواشي ونقولاً عن علماء معاصرين وعلماء متقدمين.

ومما يلحظ على هذه النسخة:

١- أن رمز (ط) يأتي قبل المنقول عنها في الأغلب، وقد يأتي أحياناً بعد المنقول^(٢).

٢- أن الزمخشري أحياناً قد يبيّن ما في (ط) بحاشية لاحقة لحاشية الفارسي، وذلك عندما يكون بين الحاشيتين علاقة، نحو: «وفي (مح): (ويكونُ فيها خَلْقٌ). وعند (ط)»^(٣).

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص ١٣٨.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٤٠، ٩٢٤، ٩٦٥.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٢٠.

٣- بعض الحواشي المنقولة عنها فيها طول وتفصيل^(١).

٤- تميّزت بعض الحواشي بالنقل عن نحويين كبار، كابن كيسان، وأبي جعفر النحاس، والأخفش الأصغر، وأبي الحسين بن ولاد، والرباعي، والسيرافي^(٢).

٥- كثير من حواشيتها غير منسوب، فقد تكون لابن طلحة نفسه، وقد تكون منقولة غير منسوبة^(٣)!

٦- يقلُّ فيها الغزو إلى نسخة مشرقية للكتاب^(٤)!

٧- اعتنى الزمخشري ببيان ما فيها، فَيُنصُّ على أن هذا ما «في نسخة ط»، أو ما «في متن ط»، أو ما «في طرة كتاب ط»، أو أنه زيادة فيها، أو زيادة ليست فيها، ويقول: «من إلى ليس في ط»^(٥).

٨- اعتنى ابن طلحة بمقابلة نسخته على نسخة أبي نصر، فيقول:

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٧٩، ٩١، ٢١٦، ٢٤٢، ٢٦٤، ١٨١٧.

(٢) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٩٧، ١٠٤، ١١٤، ١٣٩، ١٥٠، ١٦٥، ١٧٠، ١٧٣، ١٨٧، ١٩٦، ٢٢٢، ٢٤٢، ٩٤٠.

(٣) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٩٢، ٢٠٥، ٢١٥، ٢١٦، ٢٥٢، ١٨٠٤، ١٨٠٧، ١٨٣٦، ١٨١٤.

(٤) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٢١، ورمزت للنسخة المشرقية ب(ش).

(٥) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٦٧، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨٠، ٩١٧، ١٧٥٤، ١٨٦٧، ١٩٩٢، ١٩١٦.

«عند أبي نصر»، و«في كتاب أبي نصر»، و«في نفس كتابه ... وفي طرته ...»،
ويصف نسخة أبي نصر ومصطلحات ضبطه فيقول: و«في كتاب أبي نصرٍ
على هذه الياءاتِ المُبدَلَةِ مِنَ الأَلِفَاتِ - حَيْثُهَا وَقَعَ ذِكْرُهَا - عَلامَةٌ لِإِظْهَارِ
الْلَفْظِ بِهَا، وَهِيَ (سَيْنٌ)»^(١).

ومما يذكر هنا أن ابن طلحة نقل نقولاً عن نسخة (الأم) في سياق
مقابلته على نسخة أبي نصر، وقد استظهرت أن المراد نسخة الرباحي^(٢).

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٨٧٩، ١٥٩٤، ١٦٢٦، ١٧٥٤، ١٧١٤، ١٧٦١، ١٨٣٤.

(٢) انظر الكلام على نسخة الرباحي في: مقدمة التحقيق ص ١٨٧.

منهج التحقيق

حرّصتُ على الالتزام بمنهج التحقيق العلمي الذي استقرَّ عليه أهل الشأن، وهذه أهم ملامح هذا المنهج، ومعها تنبيهات تتعلق بمنهجي في تحقيق هذا الكتاب خاصة:

- اعتمدتُ نسخة (ش)، وهي نسخة ابن معافى البصري، المنسوخة سنة (٦٤٧)، وهي أحسن نسخ الحواشي: أقدمها وأكملها وأضبطها، واخترتُ ما في غيرها قليلاً عندما يتبيّن لي أنه أفضل، أو فيه زيادة فائدة.

- اعتمدتُ في الترقيم نسخة (ش)، إلا في السَّقَط الذي فيها^(١)، وإلا في الجزء الأول لاختلال بعض ترقيمه^(٢)، فاعتمدتُ فيها على ترقيم نسخة (ش ١)، وهي منقولة من نسخة (ش)، كأنها صورة لها لفظاً لفظاً، وضبطاً ضبطاً.

- أنقلُ كلام سيبويه المحشّى عليه مسبوqاً بقولي (قال سيبويه)، وبعده الحاشية أو الحواشي التي عليه، كل حاشية مسبوقه بعلامة (ح)؛ لتفصل بين الحواشي.

- نقلتُ جميع الحواشي (حواشي الفارسي الزمخشري)، والفروق

(١) السقط كان في موضعين، الأول ص ١٦٨٩-١٧٥١، والآخر من ص ١٨٦٩ إلى آخر الكتاب.

(٢) الجزء الأول يوافق من التحقيق من أوله إلى ص ٥٥٧.

المهمة، وتركتُ كثيرًا من الفروق القصيرة؛ لأنها كثيرة جدًا، وسوف أذكرها في تحقيقي لكتاب سيبويه إن شاء الله.

- الحواشي المنقولة عن السيرافي المسبوقة برمز (سف) نقلتُ المهمَّ منها، وما فيه اختلاف عن المطبوع، وتركتُ ما سواه؛ لأنها كثيرة وشرح السيرافي مطبوع.

- جدتُ حواشي كثيرة في نسخ كتاب سيبويه التي حصلتُ عليها^(١)، ليست في (حواشي الفارسي والزخشمري)، وكثير منها مهمٌّ، ولنحويين متقدمين، فجمعتها، ووضعتها في مواضعها من التحقيق، وأحلتها إلى نسخها؛ لبيان أن هذه الحواشي ليست من (حواشي الفارسي والزخشمري)، وبهذا أكون قد شاركتُ الفارسي والزخشمري - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - في جمع هذه الحواشي^(٢).

ووجدتُ -أيضًا- حواشي في نسخ كتاب سيبويه: قبله على أغلفته، وبعده في نهايته، فجمعتُ المهمَّ المفيد منها، المتعلق بسيبويه وكتابه، وحققتها، ووضعتها في مواضعها من التحقيق، وأحلتها إلى نسخها.

(١) وكذلك جمعت حواشي قليلة وجدتها في كتب النحو وغيرها، خلا شرح كتاب سيبويه، وما في حكمها كالتعليقات والمختصرات.

(٢) انظر: (من جمع هذه الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص ١٤.

- التهميش:

أ- إن كان على منقول بين قوسين فعلى آخره، وإلا فعلى اسم العالم أو الكتاب.

ب- وإن كان المهمش عليه لفظاً واحداً فعليه، وإن كان أكثر من لفظ حصرته بين رقم الهامش وبين القوس الأولى لرقم الهامش هكذا: «ولا يَسُوغُ لي ذلك^١ مع الألف»^(٣).

- كُلُّ ما زِدْتُهُ على النصِّ وضعته بين معقوفتين، وهو قليل.

- خَرَّجْتُ ووَثَّقْتُ كُلَّ ما يحتاج إلى ذلك، كالأيات والأحاديث والآثار والأمثال وأقوال العرب.

- خَرَّجْتُ الأبيات الشعرية، وأكملتها إن كانت غير تامة، وذكرت اختلاف روايتها إن كان في الشاهد، وبيَّنتُ الشاهد إن كان غامضاً.

- عَرَفْتُ بالأعلام غير المشهورة.

- ووَثَّقْتُ أقوال النحويين وغيرهم، وخَرَّجْتُ النصوص المنقولة، والمسائل العلمية.

- عَلَّقْتُ على ما يحتاج إلى تعليق.

(١) في (ش ٢) ٣: «ذلك لي».

(٢) حواشي كتاب سيبويه ٥٩.

- وضعت رموزاً للإمالة والإشمام والرّوم، وذكرتها في فهرس خاص بها^(١).

- حرصتُ على تحقيق نصوص سيبويه، وبيان فروق النسخ فيها؛ خوفاً من أن يعوقني عائق عن إكمال تحقيق كتاب سيبويه، فأكون قد حققتُ هذه النصوص، والله المستعان.

- لم ألزم في تحقيق نصوص سيبويه ببيان أخطاء مطبوعات كتاب سيبويه؛ لأنني أحققها على النسخ التي عندي، وربما أذكر بعض الأخطاء المهمة في المطبوعات.

- بسبب طول مدة التحقيق رجعتُ إلى أكثر من طبعة لبعض الكتب، وقد حرصتُ على بيان هذه الطبعات، وندّ عني منها مواضع، ولذا السبب -أيضاً- قد تجد اختلافاً في التحقيق: نشاطاً وفتوراً، توسعاً واختصاراً، والله المستعان!

(١) انظر: فهرس علامات الترقيم الخاصة بالتحقيق ص ٢١٩٦.

نسخ التحقيق

النسخ التي عدت إليها في التحقيق على ثلاثة أنواع:

أ- نسخ فيها (حواشي الفارسي والزمخشري)، وهي الأصل في تحقيق هذه الحواشي، وهي نسخ: (ش)، و(ش ١)، و(ش ٢)، و(ش ٣)، و(ش ٤)، و(ش ٥)، و(ح ٣)، وأياصوفيا (٤٥٧٣)، ونور عثمانية (٤٦٢٧).

ب- ونسخ ليس في (حواشي الفارسي والزمخشري)، ولكن فيها حواشٍ أخرى، فنقلتها ووضعتها في مواضعها، وحققتها، وهي نسخ: (م ٥)، و(ح ٦)، و(ح ٧)، و(ح ١٠)، وابن دادي، وابن خروف، والعبدي، والحمزاوية، والعبادي، وأحمد باشا، وابن يتي، والميورقي، ونور عثمانية (٤٦٢٥).

ج- ونسخ ليس فيها حواشٍ، استفدت منها في تحقيق كلام سيبويه، وهي نسخ: (م ١)، و(م ٢)، (ح ١)، و(ح ٢)، و(ح ٨)، الموصلي، وبايزيد، والخزرجي، والمرادي، وأوقاف بغداد، والساسي، والسعدي، والقرشي، وفيض الله (٢٠١٥)، والسيدة زينب.

كما استفدت من جميع النسخ في تحقيق كلام سيبويه.

وهذا وصف لجميع نسخ التحقيق^(١)، وهي (٣٧) نسخة:

(١) سياًتي وصف أوسع لهذه النسخ وغيرها في تحقيقي لكتاب سيبويه إن شاء الله.

• نسخة (ش).

وهي نسخة مكتبة جوروم، في مدينة جوروم، في تركيا، بأرقام (٢٥٦٢-٢٥٦٥)، وقد نسخها عبدالمحسن بن مزروع بن مُعافى البصري، في سنة ٦٤٧.

وهي في أربعة أجزاء مستقلة:

الجزء الأول في (١٧٥) ورقة، في كل وجه (١٥) سطرًا، فرغ من كتابته في يوم الخميس، ١٦ من صفر، سنة ٦٤٧.

والجزء الثاني في (١٧٣) ورقة، في كل وجه (١٥) سطرًا، فرغ من كتابته في يوم الخميس، ٢٢ من جمادى الأولى، سنة ٦٤٧.

والجزء الثالث في (١٨٥) ورقة، في كل وجه (١٥) سطرًا، فرغ من كتابته في يوم الاثنين، ٢٢ من شعبان، سنة ٦٤٧.

والجزء الرابع في (٢١٥) ورقة، في كل وجه (١٥) سطرًا، إلا أن الذي بخط ابن معافى إلى الورقة (١٦٩)، والباقي بخط آخر حديث ليس فيه الحواشي، وقد فرغ ابن معافى من كتابته في يوم الخميس، ٢٠ من ذي القعدة، سنة ٦٤٧^(١).

جعلتها النسخة المعتمدة في حواشي الفارسي والزخشي؛ لأنها كاملة

(١) قد نُقِلَ هذا التاريخ نسخة (ش ١)، المنسوخة من نسخة ابن معافى.

الحواشي، بخط جميل مشكول شكلاً صحيحاً في الأغلب، مع تقدّم نسخها، ولا يعيها سوى سقطين^(١)، واضطراب يسير في ترقيم الجزء الأول. اعتنى ناسخها بها، فكتبها كلها بالخير الأسود الواضح، وجعل العناوين بخط أسمك في سطر مستقل في وسطه، وأبيات الشعر في سطر مستقل في وسطه.

وهي منسوخة من أصل الزمخشري^(٢)، المنسوخ من أصل القصري الذي كان الفارسي يعتمد عليه.

• نسخة (ش ١).

وهي نسخة مكتبة إسماعيل أفندي (الأفندي إسماعيل)، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (٦٣٤)، وقد نسخها أحمد بن سليمان البحيري، وفرغ من نسخها في يوم الثلاثاء، الأول من ذي القعدة، من سنة (١١٥١).

وهي في أربعة أجزاء في مجلد واحد بترقيم متصل، في (٤٤٥) ورقة، في كل وجه (٢٣) سطرًا.

(١) السقط كان في موضعين، الأول ص ١٦٨٩-١٧٥١، والآخر من ص ١٨٦٩ إلى آخر الكتاب.

(٢) انظر: نسخة (ش) ١٧٦ أ. وجاء ذلك مصرحاً به في غلاف نسخة (ش ١) المنسوخة من نسخة

وهي منسوخة من نسخة ابن معافى، كما نصَّ على ذلك الناسخ، وتكاد تكون صورة دقيقة منها، لفظاً لفظاً، وشكلاً شكلاً، ولهذا الحواشي فيها كاملة، وفي آخرها كتَبَ الناسخ: «قُوبِلَتْ هذه النسخة على الأصل من أولها إلى آخرها، وهامشها كذلك إلا خمسة كراريس أو ستة، مقابلةً حسنةً».

وهي بخطٌ جميل يميل إلى الصغر، بحبر أسود واضح، إلا في أول الجزء الأول فقد جعل الناسخ العناوين بحبر أحمر، وجعل العناوين كلها بخطَّ أسمك، ولم يلتزم جعلها في سطر مستقل، وأما أبيات الشعر فالتزم بجعلها في أول السطر، ولكنها يكمل بعدها الكتابة.

وفي أول النسخة فهرس للكتاب ليس من عمل الناسخ، بل هو بخطٌ مختلف، وأوراق مختلفة.

• نسخة (ش ٢).

وهي نسخة المكتبة الوطنية في باريس، برقم (عربي ٣٩٨٧) = (ملحق عربي ١١٥٥).

وهي في مجلد واحد، في (٥٨٧) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطراً. وهي أهمُّ النسخ التي اعتمد عليها المستشرق الفرنسي هرتويغ درنبرغ في أول طبعة لكتاب سيبويه.

وليس فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ، ولكن درنبرغ ذهب إلى

أنها من مخطوطات أوساط القرن الثامن^(١).

وذكر الناسخ أنها من النسخ التي نُسخَتْ من نسخة الزمخشري،
المنقولة من أصل القصري الذي كان يعتمد الفارسي.

فيها أكثر الحواشي، وخاصةً في نصفها الأول، وأما في نصفها الثاني
فقد تخفّف الناسخ من كثير من الحواشي، حتى أهملها تمامًا في أواخر
الكتاب!

وهي بحبر أسود واضح، وقد كُتِبَ الناسخ العناوين بخطّ سميك
كبير في سطر مستقل، وكُتِبَ أبيات الشعر في سطر مستقل في وسطه.

• نسخة (ش ٣).

وهي نسخة مكتبة الفاتح، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم
(٥٠٦٢)، ليس فيها ذكر لناسخها، في شهر شوال، من سنة (١١١٣).
وهي في مجلد واحد، في (٥٩٠) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطرًا.

وهي منقولة من أصل صحيح من نسخة الزمخشري، وهي توافق
نسخة ابن معافى في المتن والحواشي، فلعلّها منقولة منها، إلا أن الناسخ نقلَ
في أولها سند أبي عبدالله الرباحي ومقدمته.

وهي كاملة الحواشي، إلا أن الضبط في الحواشي قليل جدًا.

(١) انظر: مقدمة كتاب سيويو ٤٦/١ (هارون).

وهي مكتوبة بحبر واضح أسود، وكتب الناسخ العناوين بحبر أحمر في سطر مستقل في وسطه، وكتب أبيات الشعر في سطر مستقل في وسطه.

• نسخة (ش ٤).

وهي نسخة مكتبة بشير آغا (الآغا بشير)، في المكتبة السليمانية، في إستانبول، برقم (٦٠٩)، نسخها محمد بن أحمد قيودان، في السادس من المحرم الحرام، من سنة (١١٥٣).

وهي في مجلد واحد، في (٣٨٠) ورقة، في كل وجه (٢٧) سطراً.

وهي كاملة الحواشي، إلا أن الضبط في الحواشي قليل.

كتب بخط جميل يميل إلى الصغر، بحبر أسود واضح، إلا العناوين فكُتبت بحبر أحمر، ولم يلتزم الناسخ جعل العناوين أو أبيات الشعر في سطر مستقل.

• نسخة (ش ٥).

وهي نسخة مكتبة حميدة (الحميدية)، في المكتبة السليمانية، في إستانبول، برقم (١٣٢٧)، وليس فيها ذكر للناسخ، أو تاريخ النسخ.

وهي في مجلد واحد، في (٣٨٠) ورقة، في كل وجه (٢٧) سطراً.

ويظهر أنها نسخة غير مراجعة، فقد اهتم الناسخ بها في أولها، ثم قصر

في آخرها، فقد نقل الحواشي إلى الورقة (٣٠٠)، ثم أهملها بعد ذلك، كما

أهمل الضبط في النصف الثاني من المخطوطة، حتى في المتن.

وقد كُتِبَت العناوين بحبر أحمر، ولم يلتزم الناسخ جعل العناوين أو أبيات الشعر في سطر مستقل.

وقد كَتَبَ الناسخ الرموز التي في أول الحواشي بالحبر الأحمر، كما استعمل النقطة الحمراء الكبيرة في بداية كل شعر ونهايته، ووضع خطأ فوق أول كلمة في بداية كل فقرة من كلام سيبويه.

• نسخة (م). (١م).

وهي نسخة مكتبة الأمبروزيانا، في ميلانو بإيطاليا، برقم (٥٦) إضافي، ترقى إلى القرن الخامس، وفيها أكثر من مقابلة، مقابلة بعد كتابتها، ومقابلة في سنة (٥١٤).

نسخة نفسية على رَقٍّ غزال، وخطُّها مغربي فيه سُمْك، وعليها تملكان متأخران، أحدهما في سنة (١١٥١)، والآخر في سنة (١١٨٧).

وهذه النسخة جزآن من كتاب سيبويه، التاسع والعاشر^(١)، في (١١٥) ورقة، في كل وجه (٢١) سطراً، وهي تمثِّل نحو سدس الكتاب، وبحساب عدد صفحات الكتاب يظهر أن هذين الجزأين من نسخة مكوَّنة من اثني عشر جزءاً، أو ثلاثة عشر جزءاً.

(١) يقابلان من طبعة بولاق ٧٨/٢-٢٢٣، ومن طبعة هارون ٣/٣٥٤-٢٧/٤.

وقد عُسِلَتْ بعض المواضع في هذه النسخة، وذهبت أجزاء من بعض أوراقها.

والنسخة مكتوبة بالحرر الأسود، والعناوين بخط سميك في سطر مستقل في وسطه، وأبيات الشعر في سطر مستقل في وسطه، وقد فُكِّرَ الناسخ كلام سيوييه بدائرة منقوطة.

وبسبب قِدَمِ النسخة تعاوَرَتْ عليها الأيدي، وزيد عليها بخط آخر، وغيّرت بعض الكلمات!

والنسخة مقابلة بنسخة الرباحي وبنسخة النجاس، وفيها فروق مهمّة عن بقية النسخ، وعليها فروق أخرى، وفي متنها حواشٍ عدة مميّزة عن كلام سيوييه، وحواشٍ قليلة على الحاشية، وقد نقلت هذه الحواشي في موضعها من التحقيق.

وقد كُتِبَ على غلاف الجزء التاسع بخط كبير يشبه الخط الكوفي: «الجزء التاسع من كتاب سيوييه، لأبي الحسن أحمد بن نصر»، وفي آخره بخط مشرقى متأخر: «انتهت المقابلة بحمد الله وبعونه، بأمّ صحيحة، قُوبِلت بكتاب الرباحي، وذلك في عَقِيب رجب الفرد، من سنة أربع عشرة وخمس مائة. ثم بالقراءة على الفقيه المقرئ بن نصر في جمادى الأولى، من سنة سبع عشرة

وخمس مائة».

وقد كُتِبَ على غلاف الجزء العاشر بخط كبير يشبه الخط الكوفي: «الجزء العاشر من كتاب سيبويه»، وفي آخره بخط مشرقى متأخر: «بلغت المقابلة بحمد الله وعونه بأمر صحيحة، بعض هذا الجزء بأمر قُوبِلَتْ بكتاب الربّاحي، وبعضه بأمر اتَّفَقَ على صِحَّتِها، وبأمر ثانية مثلها أيضًا في وقت واحد. ثمَّ بالقراءة على الفقيه المقرئ أبي الحسن بن نصر....^(١) وضُبطَ عنده كقراءته....».

وأبو الحسن أحمد بن نصر لم أعرفه، ولكنه من علماء القرن السادس، كما في القراءة عليه، ويغلب على ظني أن النسخة أقدم منه؛ فهي بخط قديم، وأنها قد وقعت له، فزاد فيها أمورًا، أهمُّها:

-تكميل نواقصها، كآخر الجزء التاسع، وأول صفحة في الجزء العاشر^(٢)، بخط مغربي جميل نحيف، ولعله خطُّه.

-ومقابلة النسخة على نسخة الرباحي ونسخة النحاس وغيرهما، وتوثيق ذلك في حواشي النسخة، وفي آخرها كما نقلته آنفًا، وهذا بخط آخر مشرقى غير جميل، ولعله خطُّ من قرأ عليه النسخة.

(١) لعل المضموس: قراءة نفهم.

(٢) انظر: نسخة ميلانو ١٦٠، ٦١ ب.

• نسخة (م٢).

وهي نسخة قديمة، بخط يشبه الخط الكوفي، وهي نسخة ناقصة، الموجود منها ثلاثة أجزاء غير كاملة، وبحساب عدد صفحات كتاب سيبويه يظهر أن النسخة كانت مكوّنة من عشرة أجزاء، والموجود منها:

١- الجزء الأول، وهو في دار المخطوطات، في صنعاء، وصوّره معهد المخطوطات العربية، برقم (٤٤)، وهي ناقصة الأول والآخر^(١)، في (١٥٧) صفحة، في كل صفحة (١٥-١٧) سطرًا، وليس فيه اسم ناسخ، ولا تاريخ نسخ.

وفي أول النسخة وآخرها أوراق ليست من الكتاب!

٢- الجزء الرابع، وهو في مكتبة الجامع الكبير، في صنعاء، برقم (١٧٠ نحو)، ومعه الجزء الثامن الآتي، وليس فيه اسم ناسخ، وهي في (١٥٥) ورقة، في كل وجه (١٥-٢٢) سطرًا.

وفي آخره: «يتلوه في الجزء الخامس (باب من الجزء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمر أو نهي)، وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم»، وبعده سطران غير كاتب فيهما وطمس، وبقية واضحة منها: «في شهر رجب، من اثنتين وثلاثين»، وبعد (وثلاثين) بخط مغاير: «وأربعمئة».

(١) يقابل من المطبوع: ١/٣٤-١/١٠٢ (بولاق)، و١/٦٧-١/١٩٩ (هارون).

٣- الجزء الثامن، وهو في مكتبة الجامع الكبير، في صنعاء، برقم (١٧٠ نحو)، ومعه الجزء الرابع، في (٩٧) ورقة، من (١٥٨) إلى (٢٥٥)، في كل وجه (١٥-٢٠) سطراً.

وفي آخره بخط مغاير مشرقى متأخر: «استودعت في هذا المجلد المبارك شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وأشهد أن الموت حق، والحياة بإذن الله، وأن الله يبعث من في القبور، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، بتاريخ 'من آخر' ثلاثة أيام في شهر شوال، سنة (١٣٧٧)، بخط كاتبه الراجي عفوره ومغفرته محمد بن صالح بن أبو القاسم»^(٣)، وهذا التعليق ليس له أهمية بسبب تأخره الشديد، وإنما نقلته لأن بعض الأفاضل قرأه «بتاريخ ... ثلاثمائة وأربع في شهر شوال»^(٣)، وجعل تاريخ النسخة سنة (٣٠٤).

ونلاحظ أن تاريخ النسخة - كما في آخر الجزء الرابع، وهو الجزء الوحيد الذي سلم آخره - سنة (اثنين وثلاثين)، ثم أضيف بخط مغاير

(١) قراءة ظنية!

(٢) وجاء شبيه هذا التعليق قبل غلاف الجزء الرابع بتاريخ (١٣٧٧) لإسماعيل بن صالح بن أبو القاسم، وفي الجزء الثامن ٢٥١ أبتاريخ (١٣٦٠) واسم الكاتب غير واضح، ونحوه في الجزء الأول ١٥ أبتاريخ غير واضح، لحسن ... بن إبراهيم بن أبي القاسم.

(٣) انظر: مقدمة تحقيق كتاب سيبويه ١/ ٤٠ (تحقيق د. محمد البكاء).

(وأربعمئة)، ولعلّ (وأربعمئة) اجتهد من متأخر، وإلا فإن المخطوطة ترقى إلى القرن الرابع، ولعل صوابه (اثنتين وثلاثين وثلاثمئة)، ولعل الناسخ ترك ذكر السنة لأنها متكررة في نهايات الأجزاء.

وخطُّ النسخة خطُّ قديم، وهو خطُّ واضح جميل، حرفه كبير، وسطره قصير، بحبر أسود، والعناوين بخطُّ يشبه الخطَّ الكوفي بحروف سمكية جدًا في سطر مستقل، وأبيات الشعر في سطر مستقل وقد يكون في سطرين بسبب قصر الأسطر، ويجعل الناسخ قبل سطرها فراغًا وبعده فراغًا، ويُنهي الفقرة بدائرة منقوطة ولو في أوائل السطر، ثم يجعل فراغًا بين الفقرتين؛ ولذا كثرت الفراغات في النسخة.

وليس على النسخة حواشٍ أو تعليقات.

• نسخة (م ٥).

وهي مكتبة شهيد (الشهيد) علي، في المكتبة السلিমانيّة، في إستنبول، برقم (٢٤٩٨)، وليس في النسخة اسم الناسخ، ولا تاريخ الناسخ؛ لأنها تنتهي في أثناء كلام سيوييه.

النسخة هي الجزء الثاني من نسخة مكوّنة من ثلاثة أجزاء، في (١٩٩) ورقة، في كل وجه (٢١) سطرًا.

وهي مكتوبة بحبر بني غامق في أولها، وبحبر أسود في باقيها، وكتب

الناسخ بخطِّ سميك أحمر العناوين، وعبارة (قال الشاعر)، والكلمات المهمة، ولم يجعل العناوين في سطر مستقل، ولكنه يحرص أن تكون في أول السطر، والتزم كون أبيات الشعر في أول السطر، ولكنه يكمل بعدها الكتابة.

ويظهر أن الناسخ من أهل العلم، فخطُّه واضح مقروء، شديد الاهتمام بالضبط السليم، ومن اهتمام الناسخ بنسخته أنه وضع رمز الدائرة المنقوطة بين الفقر، وأنه يحرص على تخلص كلام سيبويه عن كلام غيره.

ليس في النسخة حواشي الفارسي والزمخشري، ولكن فيها حواشي للفارسي، وهي تختلف عن الحواشي التي حققتها في هذا الكتاب، وقد فصلت القول فيها، وفي الفرق بينها وبين هذه الحواشي في مبحث (الفرق بين هذه الحواشي والتعليقة لأبي علي الفارسي)^(١).

وكتبَ الناسخ على الغلاف: «أُنُسِخَتْ هذه النسخة من أولها إلى آخرها من نُسخةٍ مُتَّسِخةٍ من نُسخةٍ أبي عليِّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي رحمه الله، ومقروءةٍ عليه»، ثم سرَدَ سنده، ومعلوماتٍ عن الرواة الذين في السند^(٢).

(١) انظر: مقدمة التحقيق ص ٣٢.

(٢) نقلت هذه الحاشية كاملة في: حواشي كتاب سيبويه ص ٦.

• نسخة (ح ١).

وهي نسخة المكتبة الوطنية، في باريس، برقم (٥٠٦٨).

النسخة مكتوبة سنة (٥٩٣) أو قبلها؛ لأن هذا تاريخ قراءة النسخة على أبي اليُمن الكندي، وصاحب النسخة هو الإمام أبو جعفر أحمد بن علي بن أبي بكر عتيق بن إسماعيل القرطبي، كما ورد ذلك في الإجازة وطبقة السماع الآتي ذكرهما، ولا أدري أناسخها أبو جعفر أم مالکها فقط؟ فقد جاء في ترجمته أنه: «نَسَخَ الكثير بخطّه المغربي الحلو»^(١).

والنسخة كاملة في مجلد واحد، في (١٨١) ورقة، في كل وجه (٣٨) سطراً، وفي بعض الصفحات (٣٩) سطراً.

وقد كُتبت النسخة بخط مغربي فيه صغر، ولكنه مقروء، بحبر أسود، والعناوين بخط سميک في سطر مستقل في وسطه، وكُتبت بالحبر الأحمر كلمة (باب) و(قال) و(مثله) وأسماء الشعراء والنحويين، وبعض الكلمات المهمة من أجل توضيحها، وأبيات الشعر في أثناء الكلام، غير أن الناسخ يضع فراغاً قبلها وبعدها، وكثيراً ما يضع خطأ فوقها.

وعلى النسخة إجازة وطبقة سماع سيأتي ذكرها، وعلى الغلاف تملّكات، أهمّها تملّك لعبدالقادر بن عمر البغدادي بخطّه، وقد ذكر

(١) تاريخ الإسلام للذهبي ٤٣٥/١٢.

عبدالقادر البغدادي هذه النسخة في خزانة الأدب، فقال: «انتهى كلام سيبويه، ونقلته من نسخة معتمدة مقروءة على مشايخ جِلَّة، عليها خطوط إجازاتهم، منهم زيد بن الحسن بن زيد الكندي إمام عصره عريَّةً وحديثاً، وتاريخ إجازته سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة، وهي نسخة ابن ولاد تلميذ ثعلب والمبرد، وتوفي بمصر في سنة ثمان وتسعين ومائتين»^(١)، قلت: قول البغدادي عن هذه النسخة: «وهي نسخة ابن ولاد غير صحيح»، فرواها الكندي رواها بإسنادين ينتهيان إلى الرمانى والفارسي، عن ابن السراج، عن المبرد، كما في أسانيد الكندي المذكورة في هذه النسخة وغيرها^(٢)، والذي عَرَّ البغدادي أنه كُتِبَ تحت عنوان النسخة: «رواية أبي عبدالله محمد بن يحيى الرباحي، عن ابن ولاد، وابن النحاس، رحمة الله عليهم»، والذي جعل الناسخ يكتب ذلك وجود مقدمة الرباحي في أول النسخة، ووجودها لا يدلُّ على أن النسخة من رواة الرباحي؛ لأن النساخ يلفِّقون مقدمة الرباحي من نسخة والكتاب من نسخة أخرى، يظُنُّون أن هذا أكمل، فيخلطون الروايات، ويلفِّقون بين النسخ؛ ولذا يجب على دارس النسخ أن يكون حذراً في ذلك!

(١) خزانة الأدب ٧/ ١٥٤.

(٢) انظر: مقدمة التحقيق ص ٢٤٢، ٢٥٠-٢٥٢.

وعلى النسخة حواشٍ قليلة بخط حديث، لم أجد فيها شيئاً يستحق ذكره في التحقيق.

وقد جاء في أول النسخة:

١- مقدمة الرباحي^(١).

٢- سماع على أبي اليُمْن الكِندي وإجازة لولدي صاحب النسخة، ونصه: «بسم الله الرحمن الرحيم، سمِعَ جميعَ كتابي هذا أبو الحسن محمدٌ وأخوه الولد النجيب أبو الحسين إسماعيلُ، ابنا الشيخ الإمام العالم الورع أبي جعفر أحمد بن علي بن أبي بكر بن إسماعيل القرطبي، وفقهم الله لمرضاته. وسمِعَ والدهما معها إلا قَدْرًا يسيرًا أَجَزْتُه له، وهو المذكور في طبقة السماع في آخر الكتاب، وذلك بحَقِّ روايتي إياه عن شيخي الإمام أبي محمد عبدالله بن علي النحوي المقرئ، بالإسناد المذكور في طبقة السماع عنه إلى سيبويه.

وكنْتُ سمعته عليه مرتين، إحداهما قبل التاريخ المذكور في طبقة السماع، وكتبَ: زيد بن الحسن بن زيد الكِندي».

وجاء في نهاية النسخة سماع على أبي اليُمْن، وطبقات سماعه، ونصه: «سمِعَ جميعَ كتاب سيبويه على ... الشيخ الإمام الأجل السيد الأوحَد العالم

(١) انظرها في: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠.

تاج الدين أبي اليُمْنُ زيد بن أبي الحسن بن زيد الكِنْدِي -أطالَ الله بقاءه-
بحقِّ روايته ... عن شيخه الإمام العالم الزاهد أبي محمد عبدالله بن علي بن
أحمد المقرئ النحوي، سنة ثمان وثلاثين وخمس مئة، سماعاً عليه، ورواه له
عن الإمام أبي الكَرَم المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب النحوي، عن أبي
القاسم عبدالواحد بن علي بن عمر بن بَرَهانَ النحوي الأَسدي، عن أبي
القاسم علي بن عبيدالله الدَّقِيقِي، عن أبي الحسن علي بن عيسى الرُّمَّانِي
النحوي، عن أبي بكر بن السَّرِيِّ السَّرَّاج النحوي، عن أبي العباس محمد بن
يزيد المبرد، عن أبي عُمَرَ صالح بن إسحاق الجرمي وأبي عثمان بكر بن محمد
المازني، عن أبي الحسن سعيد بن مَسْعُودَة الأَخْفَش، عن المصنف، رحمهم الله
أجمعين: الشيخ^(١) أبو الحسن محمد وأبو الحسين إسماعيل، ولدا^(٢) الشيخ
الإمام العالم أبي جعفر أحمد بن علي بن أبي بكر عتيق بن إسماعيل القرطبي
صاحب هذه النسخة، والشيخ أبو محمد عبدالوهاب بن علي بن أحمد
الهمداني، وأبو محمد عبدالله بن محمد بن عبدالغفار القسنطيني، وبوج
[كذا] بن عبدالله الدعشي فتى الشيخ الإمام أبي جعفر صاحب النسخة،

(١) هذا فاعل (سمع) في أول النص.

(٢) جاء في ترجمة أبي جعفر أحمد بن علي القرطبي الفَنَكِي أن من روى عنه ولده: تاج الدين محمد

وإسماعيل. انظر: الذيل والتكملة ١/ ٤٩٠ - وسير الأعلام ٢١/ ٣٠٤.

وكاتب الأسماء الفقير إلى رحمة الله الخضر بن عبدالرحمن بن الخضر
وسمِعَ النسخة الإمام أبو جعفر أحمد بن علي بن أبي بكر عتيق بن إسماعيل
القرطبي بقيات^(١) مجلسين أحدهما: من أول الكتاب وإلى الجُرِّ^(٢)، ومن
(هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها^(٣))، إلى (هذا باب
اختلاف العرب في تحريك الآخر؛ لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأول من
غير أهل الحجاز^(٤))، وأجازهما له الشيخ وسَمِعَهما بفَوَاتٍ، وأجازهم
الشيخ ما فاتهم يذكرون في نسخة الأصل إن شاء الله، وذلك بجامع دمشق
المعمور في يوم الاثنين الخامس والعشرون [كذا] من شهر رمضان
المكرم، سنة ثلاث وتسعين وخمس مئة، وصَحَّحَ وثَبَّتَ، والحمد لله ربِّ
العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد النبي، وعلى آله وصحبه وأوزواجه
 وذريته الطيبين الطاهرين، وسلَّم تسليمًا.

ثم كَتَبَ أبو اليُمْن الكِنْدِي بَخَطَهُ تحت ما سبق: «هذا صحيحٌ على
ما شَرَحَ ووُصِفَ، وكُنْتُ سَمِعْتُهُ على شَيْخِي المذكور - رحمه الله - مرتين،

(١) كذا، والمعنى: أن أبا جعفر فاته السماع في هذين المجلسين، وقد أشار الكندي إلى هذا الفاتت
أيضًا في الإجازة التي في أول النسخة.

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه (هارون) ١/ ٤١٩.

(٣) الكتاب لسيبويه (هارون) ٣/ ٤٩٦.

(٤) الكتاب لسيبويه (هارون) ٣/ ٥٣٢.

إحداهما قبل هذا التاريخ المذكور، وكتب: أبو اليُمْن الكِنْدِي، وحسبنا الله، ونعم الوكيل».

• نسخة (ح ٢).

وهي نسخة المكتبة الوطنية، في باريس، برقم (٥٢٨٠)، ولم يذكر فيها اسم الناسخ.

وهي نسخة في جزأين، في (٢٩٠) ورقة، في كل وجه (٢٩) سطراً، وقد كُتِبَتْ بخطين قديم وحديث.

فالجزء الأول ينتهي في الورقة (١٤٥)، وأكثرها بالخط القديم، ما عدا الغلاف والورقة الأولى - وفيها أكثر مقدمة الرباحي - وبعض الورقات المتفرقة^(١)، فهي بالخط الحديث.

وأما الجزء الثاني فكلُّه بالخط الحديث.

وجاء في آخر الجزء الأول: «كَمَلَ السفر الأول من كتاب سيبويه رحمه الله، بحمد الله وحسن عونه، وذلك في من شهر شوال، سنة ثمانٍ وثلاثمائة»، ولفظ (وثلاثمائة) مكتوب على كلمة ممسوحة، وكُتِبَ بالخط الحديث في الحاشية: «ستمائة»، وهو الصحيح؛ لأنَّ في أول النسخة مقدمة

(١) وأرقامها: ٣٨، ٥٤، ٥٨-٦٧، ٨٧، ٨٦، ٨٩، ٩٠، ٩٤، ٩٦، ١٠٦، ١٠٦ مكرر، ١١٥،

الرباعي المتوفى سنة (٣٥٣).

أما الخطُّ الحديث فليس ذا أهمية، وليس عليه حواشٍ.

وأما الخطُّ القديم فهو مشكول بدقة، وفيه بيان لفروق نسخ غير معينة مرموز لها بـ(خ)، وعليه حواشٍ عدّة بعضها بخطِّ الناسخ وبعضها بخطِّ آخر، وهذه الحواشي بعضها معزوة إلى المبرد والفارسي وغيرهما من المتقدمين، وبعضها معزوة إلى رمز (ع) وإلى رمز (ش)، ويضع الناسخ في الأكثر على الكلمة المحشى عليها خطأً قصيراً.

وفي النسخة حرص على تخلص كلام سيبويه عن غيره، وينصُّ كثيراً على أن هذا العبارة طُرّة ليست من المتن.

والخطُّ القديم خطُّ مغربي جميل، مكتوب بالحبر الأسود، والعناوين بالخطِّ السميك في سطر مستقل في وسط السطر، وأبيات الشعر في سطر مستقل في وسطه.

• نسخة (ح ٣).

وهي نسخة مكتبة عارف حكمت (حكمة)، المضمومة إلى مكتبة الملك عبدالعزيز، في المدينة النبوية، برقم (١٦٣)، وليس فيها اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ.

وهي في مجلد واحد، في (٤٢٦) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطراً.

وهي كاملة الحواشي، إلا أن كاتبها يرسم كثيرًا من الكلمات رسمًا، فتكون غير واضحة القراءة، وكذا يفعل في المتن!

كل الكتاب بالحبر الأسود، إلا أن العناوين بخط أسمك في سطر مستقل في وسطه، والأبيات الشعرية في سطر مستقل في وسطه.

• نسخة (ح٦).

وهي نسخة مكتبة بني جامع شريف (الجامع الجديد)، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (١١٠٦)، وليس فيها ذكر الناسخ، إلا أنه كُتب في آخرها: «تمّ الثاني بحمد الله وعونه، وصلى الله على محمد نبيه وعبد، وذلك ليلة الاثنين، الخامس من محرّم، مفتح عام اثنين وستمئة».

وهي الجزء الثاني من نسخة مكوّنة من ثلاثة أجزاء، في (١٦٥) ورقة، في كل وجه (٢٣) سطرًا.

وهي مكتوبة بخط أسود واضح مقروء، والعناوين بخط سميك في سطر مستقل في وسطه، وأبيات الشعر في سطر مستقل في وسطه، وكُتب بالحبر الأحمر الكلمات المهمة في الحواشي، ورمز (صح) في الضبط.

وليس في النسخة حواشي الفارسي والزخشري، ولكن فيها حواشٍ كثيرة:

- بعضها مسبوق برمز (ع)، يعني به الأعلام الشتمري في شرح

الأبيات، ولم أنقل منها شيئاً.

- وبعضها مسبوق برمز (ف)، يعني به شرح السيرافي، ولم أنقل منها إلا المهم، أو المخالف للمطبوع.

- وبعضها مسبوق برمز (ج)، ويعني به (أبو جعفر النحاس)، وقد نقلتها كلها، وفيها نقل كثير عن الأخفش الأصغر وغيره.

- وحواشٍ غير معزوة، وقد نقلتُ المهم المفيد منها، وترك غير المفيد، وكثير منها قصيرة جداً.

وفي النسخة اهتمام بالضبط السليم، وكثيراً ما يكتب الناسخ (صح) فوق بعض الكلمات، وقد عارض الناسخ النسخة وقابلها، وكتب في آخرها: «بلغ العرض بحمد الله وعونه، وصلى الله على محمد نبيه وعبد، وسلّم تسليمًا». وكتب أيضاً: «قُوبِلَ فَصَحَّ بحمد الله وعونه، وصلى الله على محمد وآله وسلّم تسليمًا، عدّد ما ذكره الذاكرون، وغفل عنه الغافلون، وتَمَّتْ مقابلته بثغر الإسكندرية، في العشر الأول، من عام خمسة وستمائة». وعلى الغلاف بخطّ الناسخ، تعليقات وحواشٍ منها:

١- قراءة لم يتبيّن صاحبها، ولعله صاحب النسخة، ونصّها: «قرأت جميع كتاب سيبويه - رحمه الله - على الشيخ الفقيه المحدث الحافظ النحوي أبي العباس أحمد بن سلّمة الأنصاري، وذلك بمنزله بتلّمسّان حرسها الله،

وحدثني به عن الشيخ الفقيه الحافظ القاضي الأعدل أبي عبدالله بن حميد،
عن الفقيه الأستاذ الحافظ أبي بكر محمد بن مسعود الحُشَني النحوي، عن
الأستاذ الأجل النحوي أبي عبدالله محمد بن أبي العافية، عن الأستاذ الجليل
النحوي أبي الحجاج الأعلام يوسف بن سليمان بن عيسى الشَّتَمَري^(١)، عن
الوزير أبي القاسم الإفليلي، عن أبي عبدالله محمد بن عاصم، عن محمد بن
يحيى الرِّبَاحي، عن أبي جعفر أحمد بن محمد بن النحاس، عن أبي إسحاق
إبراهيم بن السري الزجاج، عن أبي العباس المبرد، عن أبي عثمان المازني،
عن الأخفش، عن سيبويه.

وكانت قراءتي هذا الكتاب عليه سنة تسعين وخمسة^(٢)، وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا كثيرًا^(٣).

٢- ونقول عن صاعد الربيعي^(٣).

• نسخة (ح ٧).

وهي نسخة مكتبة جار الله، في المكتبة السلিমانيّة، في إستنبول، برقم

(١٩٦٣).

(١) في المخطوطة: (الشتريني)، وهو تحريف.

(٢) معنى ذلك أن هذا القارئ قد قرأ الكتاب على أحمد بن سلمة الأنصاري قبل أن ينسخ هذه

النسخة؛ لأن القراءة كانت سنة (٥٩٠)، والنسخ - كما سبق - كان سنة (٦٠٢).

(٣) وكلها في كتاب صاعد (الفصوص) ٥/ ٧-٩.

وهي في جزأين، في مجلد واحد:

الجزء الأول في (١٨٩) ورقة، في كل وجه (٢٣) سطراً، وفي آخره: «تَمَّ السَّفَرُ الأول من كتاب سيبويه، بحمد الله وحسن عونه، وصلى الله على محمد، وعلى آله وسلّم، وذلك في العشر الوسطى، من ربيع الأول، سنة تسع وتسعين وخمسمائة»، وفي الحاشية: «بلغت المقابلة بنسخة صحيحة، فصَحَّ، والحمد لله كثيراً كما هو أهله».

والجزء الثاني في (٢٠٦) ورقة، في كل وجه (٢٣) سطراً، وفي آخره: «كَمَلَ كتاب سيبويه، بحمد الله وعونه، وصلى الله على محمد النبي الكريم، وسلّم أفضل التسليم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم، وذلك في سنة أربع وعشرين وستمائة، وانتسخه من كتاب الأستاذ أبي عليٍّ إمام عصره وعلامة دهره: محمد بن أحوص بن محمد اللخمي، وفقه الله وسدّده، وإلى سبل الخير أرشده». وعلى الحاشية: «بلغت المقابلة بالأصل المنتسخ منه».

ونلاحظ الزمن الطويل بين نسخ الجزأين، مع أنهما بخط واحد، وهذا يدلُّ على أن الناسخ واحد، وهو محمد بن أحوص اللخمي، ولم أجد له ترجمة.

والأصل المنتسخ منه هو أصل الأستاذ أبي عليٍّ، ولم أعرف يقيناً من المراد بأبي علي، فالمشهور بكنية (أبي علي) من النحويين الفارسي، ويُبعد هذا

أن لقب (الأستاذ) غير معروف للفارسي المشرقي؛ لأنه لقب معروف في بلاد الأندلس، ولذا أرجح أن المراد أندلسي، ومن النحويين الأندلسيين المشهورين بالأستاذ أبي علي: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الإشيلي المعروف بالشلوبيين والشلوبيين.

والنسخة بخط مغربي جميل، وحبر أسود، وقد جعل الناسخ العناوين بخط سميك في سطر مستقل، وكتب (قال ...) بخط سميك، ولم يجعل أبيات الشعر في سطر مستقل، ولكنه يجعل البيت كله معاً في سطر واحد.

ليس في النسخة حواشي الفارسي والزخشري، ولكن فيها حواشٍ متفرقة، بعضها بخط الناسخ، وبعضها بخط مختلف، وبعضها مختومة بـ (أبو عبدالله ولي الدين جار الله) الذي سُميت المكتبة باسمه، وله تملك على غلاف النسخة في سنة (١١٤٥)، وقد نقلت أهم هذه الحواشي.

وقبل النسخة صنّع فهرس للأبواب بخط مختلف، وأوراق مختلفة.

• نسخة (ح ٨).

وهي نسخة مكتبة لاله لي، في المكتبة السلیمانية، في إستنبول، برقم (٣٤٨٤)، ولم يُذكر في النسخة اسم الناسخ، ولا سنة النسخ.

وهي نسخة كاملة، في مجلد واحد، في (٤١٣) ورقة، في كل وجه

(٢٧) سطرًا.

النسخة مكتوبة بخط غير جميل، ولكنه مقروء، بحبر بني غامق، غير مشكول في الأكثر، والعناوين بحبر أحمر في سطر مستقل في وسطه بين خطين، وأبيات الشعر في سطر مستقل، ويكتب الناسخ بعض الكلمات المهمة بالحبر الأحمر، نحو (قال) وأسماء الشعراء و(اعلم)، ويضع خطأً أحمر فوق أول الفقرة.

ليس على النسخة حواشٍ، وفي أولها مقدمة الرباعي.

• نسخة (ح ١٠).

وهي نسخة مكتبة بني جامع شريف (الجامع الجديد)، في المكتبة السليمانية، في إستانبول، برقم (١١٠٥)، وليس في النسخة اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ.

وهي الجزء الأول من نسخة مكوّنة من جزأين، في (١٢٨) ورقة، في كل وجه (٣٧) سطراً، وفي بدايتها خلل في ترتيب الأوراق.

وكأن النسخة منقولة من نسخة ابن خروف، فهي تشبهها في الخط والتنسيق، وقد نقل ناسخها حواشي ونقولاً عن ابن خروف هي في نسخته. ليس في النسخة حواشي الفارسي والزمخشري، ولكن فيها حواشٍ

عدة:

- بعضها بخط الناسخ.

-وبعضها بخط أحد الممتلكين للنسخة، وخطه شرقي، وقد كتَب اسمه قبل الغلاف، فكتَب: «الله ثِقَّةُ عبده عثمان بن سعيد بن عبدالرحمن بن أحمد بن تولوا، وبه توفيقه»، وهو: أبو عمرو الفهري المصري، معين الدين، أديب شاعر، توفي سنة (٦٥٨هـ)^(١)، وكأنه اطلع على نسخة ابن خروف، فقد نقل حواشي منها.

-وبعضها بخط أحد الممتلكين للنسخة، وخطه مغربي، وقد كتَب اسمه على الغلاف، فكتَب: «الله ثِقَّةُ عبده الفقير إليه الغني به: أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن أُمَيَّة، وبه توفيقه»^(٢)، وبعضها مفيد نقلته في تحقيق الحواشي.

كتَب الناسخ النسخة بحبر بني غامق، وجعل العناوين بخط سميك في سطر مستقل في وسطه، وجعل أبيات الشعر في أول السطر وبعدها فراغ، ثم يكمل الكتابة.

وقبل الغلاف وعلى الغلاف كُتِبَت حواش وتعليقات كثيرة، منها:

١- أبيات في الافتخار بكتاب سيبويه^(٣).

(١) له ترجمة في: تاريخ الإسلام ٥٤٧/١٥ - وفوات الوفيات ٢/ ٤٤٠.

(٢) له ترجمة في: الذيل والتكملة للمراكشي ١/ ٦٣٣.

(٣) وقد نقلتها في: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٦-٣٧.

٢- في ترجمة سيبويه^(١).

٣- كلام على منهج كتاب سيبويه، منقول عن ابن خروف^(٢).

٤- بيتان كتبهما أبو نصر في أول نسخه^(٣).

٥- نقل عن أبي نصر الفاربي، عن القبائل التي نقل اللغويون عنها.

• نسخة (ابن خروف)^(٤).

وهي نسخة المكتبة الوطنية في باريس، برقم (٦٤٩٩)، نسخها علي بن محمد بن خروف الحضرمي، النحوي المشهور، سنة (٥٦٢).

وهي في مجلد واحد، في (١٦٤) ورقة، في كل وجه (٣٦) سطراً، وفي

النسخة اختلال في ترتيب الأوراق، وسقوط بعضها كبير^(٥).

وقد قابل ابن خروف نسخه على أصلين^(٦): مشرق يرمز له ب(ش)،

ورباجي يرمز له ب(ح)، كما ذكر في آخر النسخة، وليس في النسخة حواشي

(١) وقد نقلتها في: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٥.

(٢) وقد نقلته في: حواشي كتاب سيبويه ص ١٦.

(٣) وقد نقلتها في: حواشي كتاب سيبويه ص ٣٨.

(٤) انظر دراسة ووصفاً لهذه النسخة في: (ابن طلحة اليابري) د. محمد الطبراني، ص ٨٥. وأحال إلى:

بحث (الكتاب لسيبويه، نسخة أندلسية من القرن السادس)، لجونيف أمير ص ٢١٩.

(٥) من السقوط الكبيرة سقط يقابل في المطبوع من ٨/٣ (هارون)، إلى ٢٥٦/٣ (هارون).

(٦) انظر: الكلام على رواية ابن خروف لكتاب سيبويه في: مقدمة التحقيق ص ١٤٣.

الفارسي والزمخشري، ولكن فيها حواشٍ لابن خروف نفسه، وطُرِرَ عن شيخه ابن طاهر الخَدَبُ رمز لها بـ(ط)، وحواشٍ نقلها من الأصولين المذكورين.

وقد اعتنى ابن خروف بنسخته، فكتبها بخطٍّ جميل دقيق، بحبر بني غامق، وجعل العناوين بخطٍّ سميك في سطر مستقل في وسطه، وجعل أبيات الشعر في سطر مستقل، وقد يكتب بعدها في سطرها شيئاً من الكتاب لطول السطور.

ولقدِمَ المخطوطة واعتوار الأيدي عليها انمحي بعض كلماتها، وخاصة في الحواشي، وحاول بعض النساخ تجديد بعض قليل منها، وخاصة في أولها.

وقد ذكر ابن خروف على غلاف نسخته تعليقات وحواشي كثيرة، منها:

١- نقل عن خطِّ ابن صاحب الأقباس، فيه قراءته الكتاب على أبي نصر، وأسانيد أبي نصر^(١).

٢- قراءته الكتاب على شيخه ابن طاهر الخَدَبُ، وإجازته إياه، وهذا نصُّها: «يقول محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري - عفا الله عنه -: أَخَذَ عني

(١) نقلتُ هذا الحاشية في: حواشي كتاب سيبويه ص ١٩.

الأستاذ الأديب النحوي^(١) أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي، المعروف بابن خروف - أكرمه الله بتقواه - جميع كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه - رحمه الله - أَخَذَ تَفْقَهُ وَتَحْقِيقَهُ، وروايةً وتحقيقاً، واستقصى جميع ذلك، فكمّل له - بحمد الله - عَقَبَ جمادى الآخرة، من عام تسعة وخمسين وخمسمائة، وكتبَ محمدٌ حامداً الله تعالى، ومصلياً على النبي ﷺ.

٣- قراءته الكتاب على أبي الحسن علي بن أحمد بن الباذش المقرئ، وسامع بعضه على أبي سليمان داود السَّعْدِي، وروايته إياه عن أبي بكر يحيى بن محمد بن رَزَق، وهذا نصُّها: «قال علي بن محمد بن خروف - عفا الله عنه -: وسمعتُ بعض هذا الكتاب تَفْقُهُ واعياً^(٢) على الفقيه العابد^(٣)، الفاضل الزاهد، أُوحد زمانه، أبي^(٤) سليمان داود بن يزيد السَّعْدِي، قال: قرأتُ جميعه على الأستاذ الأُوحد أبي الحسن علي بن أحمد بن خلف المقرئ، قال: أخبرني أبو علي الغساني، قال: أخبرني^(٥) أبو بكر محمد بن

(١) الكلمة غير واضحة!

(٢) الكلمة غير واضحة!

(٣) الكلمة غير واضحة!

(٤) جَدَّد بعض النساخ هذه الكلمة، فكتبها (أبو)، وهي في الأصل (أبي) على الصواب!

(٥) الكلمات غير واضحة!

المُصَحَّفِي، عن الأستاذ أبي عبدالله بن محمد بن فَتْحُون التُّجِيبِي النَحْوِي،
عن الأستاذ أبي عبدالله محمد بن يحيى الرَّبَّاحِي، يرفعه إلى
سيبويه بالسند المذكور.

قال عليُّ بن محمد: وحدثني به شيخنا الأستاذ الفقيه المحدث الحافظ
الزاهد الورع أبو بكر يحيى بن محمد بن رَزَق، قال: أخبرني به شيخنا
الأستاذ العالم أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف المقرئ^(١)، في كتابه، في مجلسه
بأَعْرَناطَة، بالسند المتقدم^(٢) قبل....^(٣).

وفي آخر النسخة ذكر ابن خروف تعليقات وحواشي أيضاً، ومنها:

١- ما ألفاه على نسخة عتيقة مشرقية^(٤).

٢- أخذه كتاب سيبويه مع زميلين له وهما أبو حفص السُّلَمِي وأبو ذر
الحُشَنِي، عن شيخه ابن طاهر الخَدَّب، ويظهر في النصّ تواضع ابن خروف
بتقديم زميله عليه في الذكر، وهذا هو النصّ: «قال عليُّ: أَخَذَ جَمِيعَ كِتَابِ
أَبِي بَشَرٍ عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ بْنِ قَنْبَرٍ الْمَعْرُوفِ بِسَيْبَوِيهِ - رحمه الله - عَنِ الْفَقِيهِ
الْأَسْتَاذِ، عَلَامَةِ الْعَصْرِ، وَأَوْحَدِ الدَّهْرِ، الْفَقِيهِ الْقَاضِي الْأَجَلِ،، الْأَدِيبِ

(١) الكلمة غير واضحة!

(٢) الكلمة غير واضحة!

(٣) أربع أو خمس كلمات غير مقروءة.

(٤) وقد نقلته في آخر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٩٩٣.

النحوي الأكمل^(١): أبو حفص عمر بن الفقيه القاضي أبي محمد عبد الله بن عمر السُّلَمي، والفقيه الأستاذ الأديب النحوي أبو ذرٍّ مصعب بن الفقيه الأستاذ أبي بكر بن مسعود الحُشَني، وعليُّ بن محمد بن خروف الحضرمي - عفا الله عنهم - أَخَذَ تَفْقَهُ وتَحْدِيقَهُ، ودرايةً وتحقيقاً، واستقصوا جميع ذلك فكمَّلَ لهم، بقراءة الأستاذ بلفظه، عام ثمانية وخمسين [أي: وخمسمائة]، ونَقَصَ لأبي ذرٍّ وعليٍّ منه شيءٌ أكمله في أول العام الثاني^(٢)، والحمد لله ربَّ العالمين، وصلى الله على محمد سيِّد المرسلين، وسمعتُ عليه نحو ثلثه الأول مرَّةً ثانية، وسمعتُ مرَّةً ثالثةً نحو نصفه الأول عليه أيضاً، مع غير أبي حفص وأبي ذرٍّ، أكرمهم الله تعالى».

• نسخة (ابن دادي).

وهي نسخة مكتبة كوبريلي، في إستانبول، برقم (١٥٠٠)، ناسخها أحمد بن إبراهيم بن دادي الحنفي، فرغ من نسخها في يوم السبت، ١٦ من المحرم الحرام، سنة (٧٢٩)، بمدينة حلب.

والنسخة في مجلد واحد، في (٤٥٥) ورقة، في كل وجه (٢١-٢٥) سطراً.

(١) المراد به ابن طاهر الخَدَبُ، المذكور في الإجازة التي على غلاف النسخة.

(٢) ذكر ابن طاهر الخَدَبُ في إجازته التي على غلاف النسخة أن ابن خروف أتم أخذ الكتاب عنه عَقِبَ شهر جمادى الآخرة من سنة (٥٥٩).

وهي منسوخة من أصل قديم، قال عنه الناسخ في آخر النسخة: «شاهدتُ على الأصل ما صورته:» «فرغنا من هذا الكتاب يوم الأحد، لعشرِ خَلَوْنَ من صفر، سنة سبع وثلاثمائة، بمكة، بخطَّ محمد بن أحمد بن علي القاساني»، وعليه إجازة الشيخ أبي علي الفارسي، وقد نقلتُ هذه المشاهدة، والإجازة، ونقولاً ونصوصاً آخر مذكورة في آخر النسخة في آخر الحواشي^(١).

ليس في النسخة (حواشي الفارسي والزنجشري)، ولكن فيها حواشٍ كثيرة جداً، أكثرها عن شرح السيرافي، وفي حواشيه اهتمام بنسخة مبرمان، وربما كان ذلك من طريق السيرافي أيضاً، وفي الحواشي نقول قليلة عن نسخة الفارسي، وحواشٍ كثيرة غير معزوة.

وفي أول النسخة مقدمة الرباحي.

الكتاب بحبر أسود، وخطٌ واضح فيه نحافة، والعناوين بخطَّ سميك، ولكنها بين الكلام، وليست في سطر مستقل، وأبيات الشعر يجعل قبلها فراغ قليل لتمييزها، ولكنه لا يجعلها في سطر مستقل، وفي المتن تفكير لكلام سيبويه بجعل دائرة فارغة بين كل فقرتين، أو فراغ بينهما، أو ثلاث نقط على شكل مثلث.

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ١٩٩٦.

وأهمُّ ما في النسخة محاولة جادة لتخليص كلام سيبويه عن غيره،
بلفظ (رجع) كلما انتهى كلامٌ مدَّخِلٌ في المتن ليس من كلام سيبويه.

• نسخة (المرادي).

وهي نسخة مفرّقة، حصلتُ على أكثر من مجلد منها، ونقلتُ في
تحقيق الحواشي من الجزء الذي في مكتبة وحيد باشا، في كُتاهيه بتركيا، برقم
(١٤٨٤)، وفيها الجزآن الأول والثاني^(١).

ناسخها هو عبدالله بن عيسى بن عبيدالله المرادي الأندلسي المالكي،
بمدينة حلب سنة (٥٨٤)، وعَرَفَ أحدهم بالناسخ على غلاف الجزء
الثاني، فكتب: «المحدّث كان بحماة رحمه الله تعالى»، وعلى النسخة تملُّك على
الغلاف في «مُسْتَهْلَ ربيع الأول، سنة ستّ وتسعين وخمسةائة».

النسخة غير مرتّبة، وبعض أوراقها ساقطة، وقد أعدت ترتيبها
فصارت في (١٦٠) صفحة، في كل صفحة (١٥) سطراً.

النسخة مكتوبة بخط واضح، ويحرص الناسخ على جعل العناوين
في أول السطر، وكذا أبيات الشعر، ويمدُّ كتابة (باب).

في النسخة حواشٍ متفرقة، وفيها حواشٍ قديمة كثيرة في داخل المتن
معزوة، وقد نقلتُ هذه الحواشي في التحقيق.

(١) يقابلان من الكتاب المطبوع من ١/١ (هارون)، إلى ٤٣٧/١ (هارون).

وَكُتِبَ قَبْلَ غُلَافِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ بِخَطٍّ غَيْرِ مَنْقُوطٍ فِي الْأَكْثَرِ: «أَخْبَرَنَا شَيْخُنَا الْكِنْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، عَنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقُرَيْيِّ النَّحْوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، عَنْ أَبِي الْكَرِّمِ بْنِ فَاخِرٍ، عَنْ ابْنِ بَرْهَانَ، عَنْ أَبِي الْقَاسِمِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الدَّقِيقِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرُّمَّانِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ السَّرَاجِ، عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ، عَنِ الْجَرْمِيِّ وَالْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ، عَنْ سَيْبَوِيهِ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

قَالَ شَيْخُنَا الْكِنْدِيُّ: قَالَ شَيْخُنَا أَبُو مُحَمَّدٍ: وَرَوَاهُ لِي ابْنُ فَاخِرٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ شَاهُوِيهِ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرَّعْفَرَانِيِّ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ السَّرَاجِ، بِالسَّنَادِ الْمَذْكُورِ.

وَأَمَّا شَرْحُ السِّيْرَانِي لِأَبِي سَعِيدِ السِّيْرَانِي فَأُنَبِّأُكُمْ بِهِ شَيْخُنَا الْكِنْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، عَنِ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي الْكَرِّمِ بْنِ فَاخِرٍ، عَنْ ابْنِ بَرْهَانَ، عَنِ الْعَبْدِيِّ وَالدَّقِيقِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، رَحِمَهُمُ اللَّهُ».

• نسخة (الموصلية).

وهي نسخة مكتبة فيض الله، في المكتبة السليمانية، في إستانبول، برقم (٢٠١٦).

وكتبتها «عمر بن علي بن المبارك الموصلية، نفعه الله به، ويسره لفهمه وكان الفراغ منه يوم الثلاثاء، رابع عشر شهر ... من سنة أربع

عشرة وستائة».

وقد ذكر الناسخ في آخر النسخة أنه نقلها «من نسخة نسخة إبراهيم بن السريّ الزجاج، رحمه الله»، واسم النسخة المنقول منها غير واضح، إلا أنها فرع من نسخة الزجاج.

والنسخة كلها مقابلة مقابلة تامة، وقد أثبت الناسخ ذلك في مواضع كثيرة من النسخة، وكتب في آخر النسخة: «بلغت المقابلة بالأصل، وهو بخطّ أبي نصر ... والقرطبي رحمه الله، نقله من نسخة أبي إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج رحمه الله، فوافقه، وصحّ. والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على محمد نبيه ورسوله وآله وسلم».

وهذا غريب من الناسخ، فلا تُعرف نسخة منسوخة من نسخة الزجاج مباشرة، فضلاً أن تكون نسخة أبي نصر القرطبي، الذي جاءت عنه ثلاثة أسانيد، اثنان منها من طريق الزجاج، ولكن لم يذكّر أنه نسخ من نسخة الزجاج مباشرة، بل لا يُذكر وجود لنسخة بخطّ الزجاج في عهد أبي نصر، فكأنّ الناسخ يقصد أن نسخة أبي نصر أصلها القديم يعود إلى نسخة الزجاج، ولا يعني أنها منسوخة من نسخة الزجاج مباشرة.

وهذه النسخة هي آخر الكتاب فقط، وهي في (٢٤٦) ورقة، في كل

وجه (١٥) سطرًا.

وقد كُتِبَ على غلاف النسخة بخطِّ حديث (الثاني من كتاب سيبويه)، وقبل الغلاف كُتِبَ بخطِّ أقدم (الثالث الأخير من كتاب سيبويه)، والصحيح أن هذا النسخة هي الربع الأخير من نسخة مكوّنة من أربعة أجزاء، وقد جاء النصُّ على أنه الجزء الرابع في أول كل عشر ورقات من النسخة بنحو عبارة (ثاني الرابع من سيبويه).

والخطُّ واضح بحبر بني غامق، والعناوين في سطر مستقل في وسطه، وأبيات الشعر في أول السطر.

وقد فُكِّرَ الناسخ كلام سيبويه بوضع دائرة منقوطة بين الفقر.

ليس على النسخة حواشٍ، وقد حرص الناسخ على بيان أواخر كل جزء من نسخة الزجاج، وكان يكتب في نهاية كل جزء مع وضع علامة لَحَقَ نحو: «إلى هنا آخر الجزء الرابع والخامس من أجزاء أبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، ويتلوه في الجزء الخامس والخمسين، وهو آخر الكتاب».

• نسخة (ابن يَيْقَى):

وهي نسخة مكتبة الأسكوريال، في أسبانيا، برقم (١)، وناسخها أبو علي حسن بن أحمد بن علي بن يَيْقَى الخولاني، وفرغ من نسخها في يوم الأربعاء، ٢٧ من ذي القعدة من سنة ٦٢٩.

والنسخة كاملة في (٢٧١) ورقة، في كل وجه (٢٧) سطراً، وفيها

خلل قليل في الترقيم.

والخطُ مغربي جميل واضح بحبر أسود، كثير الضبط، والعناوين

بخطٍ سميك في سطر مستقل في وسطها، وأبيات الشعر تكون في أول

السطر ثم يترك بعدها فراغاً، ثم يكمل الكتابة.

على حواشي النسخة حواشٍ منقولة من نسخة أبي نصر كما سيأتي،

وقد نقلتُ كثيراً منها في التحقيق.

وقد قابل الناسخ نسخته بأصل أبي نصر، ونقل منها حواشيها،

فقال في آخرها: «قابلتُ كتابي هذا بأصل الأصول، أصل الأندلسيين، الذي

بخط العالم العَلَم الأستاذ أبي نصر هارون بن موسى، المقروء على الإمام

النحوي أبي عبد الله الرَّبَاحِي، فما وجدته في كتابي هذا في طُرته فمن الكتاب

المذكور نقلتُ، وبَدَلْتُ فيه جُهْدِي وما قَصَرْتُ؛ لتكون البُنيَّةُ شبيهةً بالأُمِّ،

ويُسْتَدَلُّ بالفرع على الجذم، وذلك في أخريات ذي قعدة عام تسعة وعشرين

وستمائة، وكتبَ حسن بن أحمد بن يَبْقَى».

وكتب الناسخ على الغلاف قراءته الكتاب على الشلوين، وإجازته

له، ونصّه: «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد وآل محمد وسلّم،

سمع عليّ بقراءته وقراءة غيره الطالبُ المجتهد الزكي الذكي أبو علي حسن

بن أحمد بن علي بن يبقى الخولاني من أول كتاب سيبويه إلى باب (أَنْ وَإِنْ) الخفيفتين، والقراءةُ في ذلك كله قراءةُ تفهّم وبحث، بعد أن قابل كتابه هذا بكتابي الذي هو أصل أبي نصر هارون بن موسى بن جندل النحوي، وكذلك أيضًا سمع عليّ من أول أبواب ما ينصرف وما لا ينصرف إلى أن شرع في باب النسب، وقرّرت [كذا] له منه طائفة صالحة بمثل القراءة المتقدّمة في التفهّم والبحث، وأجزتُ له أن يروي عني جميع الكتاب ما سمّعه منه وما لم يسمعه، عن شيوخه الذين أخذته عنهم بحسب أخذي له عنهم، وكذلك سمع عليّ جميع كتاب (الإيضاح) لأبي علي الفارسي رحمه الله، وهو يقرأ قراءة تفهّم وبحث، وسمع عليّ جميع الكُرَاسَة المنسوبة للجُزولي بمثل القراءة المذكورة، وسمع عليّ كثيرًا من كتاب الزّجاجي (الجُمَل) كذلك أيضًا، وسمع عليّ (التوطئة) لكُرَاسَة الجُزولي، وطائفة من (سرّ الصناعة) لابن جني، ومن (الخصائص) له، وكذلك من الكتب التي كانت تُقرأ -مُدّة اختلافه- التي في المجلس، ك(النوادر) و(الكامل) و(أدب الكتّاب) و(الغريب المصنّف) و(الإصلاح) و(الحماسة) و(الأشعار الستة) وشعر المتنبي وحييّ و(الفصيح) و(الحن العامة) والموضوع الذي وضعه الأستاذ أبو إسحاق بن مَلْكَون شيخني على كتاب (الجُمَل)، وكذلك موضوعاه اللذان وضعهما على كتاب (الحماسة)، أحدهما وضعه في آدابها،

والآخر في الجمع بين كتابي أبي الفتح عليها، والموضوع الذي وضعته أنا على هذا الجمع، وكذلك سمع علي ما قرئ في تلك المدة من مصنف أبي الفتح بن حنّ، ومن كتاب (الأصول) لأبي بكر بن السراج، رحم الله الجميع، ونفعنا وإياهم بطلب العلم، وجعله لوجهه خالصاً برحمته، وكتب عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي، في شهر ذي الحجة، من سنة تسع وعشرين وست مائة، وفيه ملحق أول صحيح منه».

وقبل الغلاف سند ابن يقي، وهو سند أندلسي، ويظهر أن كاتبه الشلوين كاتب الإجازة السابقة، وهذا السند عن أبي محمد بن يحيى بن الجد، عن أبي بكر بن الحضر وهو علي بن عبدالرحمن بن مهدي بن عرمان التتوخي، عن يوسف بن سليمان أبي الحجّاج الأعلم، عن الوزير أبي القاسم الإفيلي، عن أبي عبدالله محمد بن عاصم العاصمي، عن الرباحي، عن أبي جعفر النحاس، عن الزجاج، عن المبرد، عن المازني، عن الأخفش، عن سيبويه.

• نسخة (العبدري).

وهي نسخة مكتبة مشهد (آستان قدس)، في مدينة مشهد (طوس قديماً)، في إيران، برقم (٣٨٩٦a) و(٣٨٩٧a).

وهي في جزأين، وهما الجزآن الثاني والثالث من نسخة مكوّنة من ثلاثة أجزاء، فالجزء الأول منها مفقود، وأدعو الله - ﷻ - أن يُعثر عليه،

نسخها يحيى بن أبي بكر بن عصفور بن عبدالله العبدري^(١)، سنة (٦٢٥).

الجزء الثاني برقم (٣٨٩٦a) في (١٥٤) ورقة، في كل وجه (٢١)

سطراً، فرغ من كتابته في يوم الجمعة (٤) من صفر سنة (٦٢٥).

والجزء الثالث برقم (٣٨٩٧a) في (١٤٣) ورقة، في كل وجه (٢١)

سطراً، فرغ من كتابته في أواخر شهر جمادى الأولى، من سنة (٦٢٥).

وقد نسخ العبدري نسخته من نسخة محدث الأندلس أبي علي الغساني

(ت ٤٩٨)^(٢) التي بخطه، بروايته عن شيخه أبي مروان بن سراج القرطبي

(ت ٤٨٩)، بسنده إلى أبي جعفر النحاس؛ ولذا كُتِبَ على غلافها: «رواية

أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس».

وقد ذكر الغساني أنه عارض نسخته بنسخة أبي نصر القرطبي، وقد

نقل العبدري في آخر الكتاب حاشية الغساني، ونصّها: «انتهت المعارضة

بكتاب أبي نصر هارون بن موسى النحوي، والحمد لله كثيراً»، وكتب

العبدري في آخر النسخة: «انتهى التصحيح بالأصل، والحمد لله كثيراً».

ولم يذكر مكان النسخ، ويغلب على ظني أنه في الأندلس؛ لأن الناسخ

(١) هو: أبو زكريا التلمساني، محدث وفقه مالكي، كان حياً سنة (٦٤٦). انظر: برنامج شيوخ

الريني ص ١٧١ - ومعجم أعلام الجزائر ص ٢٣٣.

(٢) انظر ترجمته وروايته لكتاب سيبويه في: مقدمة التحقيق ص ١٣٥.

والمسوخ منه أندلسيان.

والنسخة بخط واضح، وحبر أسود، ولم يجعل الناسخ العناوين في سطر مستقل، ولكنه جعلها بخط سميك في أول السطر، وبعدها فراغ يسير، وكذلك فعل بآيات الشعر، ولكنها بخط معتاد غير سميك.

ليس في النسخة حواشي الفارسي والزمخشري، ولكن فيها حواشٍ كثيرة، أكثرها مبدوء برمز (ع)، وهو رمز أبي علي الغساني، وفيها حواشٍ تبين فروق النسخ، وحواشٍ منقولة عن أبي مروان شيخ الغساني، وقد نقلتها، وأدخلتها في مواضعها، وحققتها، وعزوتها إلى هذه النسخة.

وقد جاء على غلاف نسخة (٣٨٩٦) إجازة لعل بن أحمد بن علي بن المنصور اللخمي، وفيها: «وناولته هذه النسخة وهي ثلاثة أسفار، ليرويه عني إن اختار».

وجاء في آخر نسخة (٣٨٩٦) بغير خط الناسخ ذكرٌ لسند رواية المجيز، وهو أبو عبد الله بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن محمد بن النحاس الحلبي، ويظهر أن الكاتب أعجمي، وهذا نصها: «طريق شيخنا ومولانا الإمام العالم العلامة الأوحّد، محيي العلوم عقيب موتها، ورادّها إلينا غصّ الشبيبة بعد انقضائها وفوتها، الذي أنشأه الله تعالى ليجري في مبتها الحياة، ولينظر أعظمها المتقدمة الرّفات، فإذا بها ناضر النبات، بعد ما كان آلاء

البلى والأرفيات [كذا]، حجة العرب،، كنز الأدب،، أوجد العلماء،، سيد الفضلاء، بهاء الدين أبي عبدالله محمد بن مولانا الشيخ الفقيه الإمام العالم العلامة الأوجد الفاضل المحدث الأكمل الأحسب أوجد المحدثين،، محيي سنة رب العالمين، محيي الدين أبي إسحاق إبراهيم بن مولانا الإمام العالم مجد العلماء،، سيد الفضلاء، أبي عبدالله محمد بن أبي نصر بن النحاس الحلبي الشافعي، سقى الله ثراهم صوب رحماه،، وكفى إحسانه بالمزيد عليهم من نعماه،، ورضي عنه وأبقاه، في كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه.

قرأه جميعه على الإمام علم الدين أبي محمد القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي اللورقي، في مجالس آخرها يوم الثلاثاء لثلاث خلون من رجب، سنة خمس وخمسين وستمائة، بالعززية من دمشق. قال أخبرنا الإمام أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن الكندي قراءة مني عليه لجميعه^(١).

وقراه أيضًا شيخنا بهاء الدين على شيخه الإمام الأوجد جمال الدين أبي عبدالله محمد بن أبي علي محمد بن أبي البركات بن عمرو التغلي، من أول الكتاب إلى أثناء أبواب الاستثناء، حفظًا ماضيًا وبحثًا ونظرًا وإجازة

(١) انظر رواية ابن النحاس الحلبي، عن اللورقي، عن أبي اليمن الكندي، في: برنامج التجيبي

غَيْرَ مَرَّةٍ، بِحَقِّ قِراءَتِهِ عَلَى الإِمَامِ مَوْقِّقِ الدِّينِ أَبِي البَقَاءِ يَعْيشُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يَعْيشَ الحَلَبِيِّ، مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى بابِ الرِّاءِ فِي الإِمَالَةِ، وَكَانَ أَخَذَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ بِالشَّرْقِ مِنْهُمْ رِيَّانٌ^(١) بَنَ شَبَّةَ المَاكِسِنِيِّ، وَرواهُ أَبُو البَقَاءِ أَيْضًا عَنْ أَبِي اليُّمْنِ الكِنْدِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي خَطِّهِ لِأَصْحَابِهِ غَيْرَ رِوَايَتِهِ عَنِ الكِنْدِيِّ.

قال الكِنْدِيُّ: أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدِاللهِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ سِبْطُ أَبِي مَنْصُورِ الحَيَّاطِ سَمَاعًا عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو الكَرَمِ المَبَارَكُ بْنُ فَاخِرِ بْنِ يَعْقُوبَ قِراءَةَ مَنِيٍّ عَلَيْهِ، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو القاسِمِ عَبْدِالوَاحِدِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بَرْهَانَ قِراءَةَ مَنِيٍّ عَلَيْهِ، قال: قَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي القاسِمِ عَلِيِّ بْنِ عُبَيْدِاللهِ الدَّقِيقِيِّ، قال: قَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عَيْسَى الرُّمَّانِيِّ.

قال أَبُو الكَرَمِ: وَقَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي الحَسَنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَاهُويَه، قال: قَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي الحَسَنِ الزَّعْفَرَانِيِّ، قال: قَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الفارِسِيِّ، وَقُرِئَ عَلَيْهِ أَيْضًا دَفْعَاتٍ وَأَنَا أَسْمَعُ^(٢).

قال الرُّمَّانِيُّ والفارِسِيُّ: قَرَأْنَاهُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ بَنِ السَّراجِ، قال: قَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي العباسِ المَبْرَدِ، قال: قَرَأْتُهُ عَلَى أَبِي عُمَرَ الجَرْمِيِّ وَأَبِي عُثْمَانَ المَازَنِيّ، قالَا:

(١) فِي المَخْطُوطَةِ بَضْمُ الرِّاءِ، وَالمَشْهُورُ فَتَحُها.

(٢) انْظُرْ هَذَا الإِسْنادَ دُونَ ذِكْرِ المَاكِسِنِيِّ فِي: بَرنامِجِ الوادِي أَشْيَ ص ٣٠٥.

قرأه على أبي الحسن الأخفش، قال: قرأته على سيبويه^(١).

قال الكندي: وأخبرنا أبو منصور بن خَيْرُونٍ إجازة، عن أبي محمد

الجوهرى، عن أبي علي الفارسي بطريقه المذكورة، وصَحَّ وثَبَّتَ.

ثم بخطَّ المحيز: «صحيح ما ذكره من الطُّرُق، وكتبه الملتجئ إلى الله

....^(٢) محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي الشافعي، غفر الله له، حامداً

ومصلياً ومسلماً».

وجاء في آخر نسخة (٣٨٩٧) تعليقات وحواش عدة، منها:

١- حواشٍ عن كتاب سيبويه، والعلماء الذي ذكرهم سيبويه، ونقل

عنهم^(٣).

٢- نقل عن نسخة عتيقة مشرقية^(٤).

٣- سند أبي علي الغساني، وقراءته الكتاب على شيخه أبي مروان بن

سراج^(٥).

(١) انظر قراءة الأخفش على سيبويه في: مقدمة التحقيق ص ٨٧.

(٢) كلمتان أو ثلاث غير واضحة، كأن الأولى: حلب.

(٣) نقلتها في: حواشي كتاب سيبويه ص ٨.

(٤) نقلتها في حواشي كتاب سيبويه ص ١٣.

(٥) نقلتها في الكلام على (نسخة أبي علي الغساني)، في: مقدمة التحقيق ص ١٩٦.

• نسخة (المَيُورقي).

وهي نسخة مكتبة شهيد (الشهيد) علي باشا، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (٢٤٩٩).

«وكان الفراغ من كتابته في التاسع والعشرين، من شهر صفر، سنة اثنتين وثلاثين وستمائة، على يدي كاتبه لنفسه -نفعه الله به- محمد بن أحمد بن أبي عيسى الأنصاري الميورقي، بمدينة دمشق حرسها الله».

وهي النصف الثاني من نسخة مكوّنة من جزأين، في (٢٢٣) ورقة، في كل وجه (٢٣) سطراً.

وهي بحبر بني غامق إلى نهاية ورقة (١٧)، والباقي بحبر أسود وخط أصغر، وكل الخط واضح مضبوط.

والعناوين بخط أسمك في سطر مستقل في وسطه، وأبيات الشعر في أول السطر، وبعدها فراغ، ثم يكمل الناسخ الكتابة.

في النسخة تفكير لكلام سيبويه بوضع دائرة منقوطة بين الفقر^(١).

وليس في حواشي النسخة حواش، ولكن في متنها حواشٍ قديمة، مميّزة عن كلام سيبويه، بذكر قائلها في أولها، أو كلمة (تفسير)، وضع دائرة

(١) لهذه العلامة أكثر من فائدة، فمنها كونها تفكيرًا لكلام سيبويه؛ لتوضيحه، ومنها أن المراجع للنسخة عند مقابلتها يضع نقطة في داخلها للدلالة على الانتهاء من المراجعة.

منقوطة بعدها.

وفي آخر النسخة زوائد نقلتها في موضعها في التحقيق^(١).

• نسخة (العابدي).

وهي نسخة كاملة، جاء تحت عنوان الجزء الأول: «كتبه العبد الفقير إلى مولاه: سليمان بن موسى بن علي العابدي، لنفسه، نفعه الله به، وجعله حالصاً لوجهه، إنه على كل شيء قدير»، وهي نسخة مكوّنة من ثلاثة أجزاء:

فالجزء الأول في مكتبة بني جامع شريف (الجامع الجديد)، في المكتبة السلیمانیة، في إستنبول، برقم (١١٠٣)، في (٢٢٨) ورقة، في كل وجه (١٨) سطراً، «وكان الفراغ منه يوم الأحد، من شهر جمادى الأخرى [هكذا]، لأربع إن بَقين، من سنة اثنين وثلاثين وستمائة».

والجزء الثاني في مكتبة جدار الله، في المكتبة السلیمانیة، في إستنبول، برقم (١٩٦٤)، في (٢١٦) ورقة، في كل وجه (١٧) سطراً، إلا ورقات قليلة في أوله في كل وجه منها (١٨) سطراً، «وكان الفراغ منه العشر الآخر، من شعبان، من سنة ثنتين وثلاثين وستمائة».

(١) انظر: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٠٠٠.

والجزء الثالث في مكتبة بني جامع شريف (الجامع الجديد)، في المكتبة السليمانية، في إستانبول، برقم (١١٠٤)، في (٢٠٥) ورقة، في كل وجه من نصفها الأول (١٧) سطرًا، وفي كل وجه من نصفها الثاني (١٨) سطرًا، «وكان الفراغ منه يوم أربع وعشرين، من رمضان المعظم، من سنة ثنتين وثلاثين وستمائة».

الخطُّ غير جميل، ولكنه واضح ومقروء، بحبر أسود، والعناوين بخطِّ سميك في سطر مستقل في وسطه، والأبيات الشعرية في سطر مستقل وقد يكتب في سطرها (قال الشاعر).

عليها حواشٍ قليلة جدًا، نقلتُ المهم منها في هذا التحقيق.

• نسخة (السَّاسِي).

وهي نسخة مكتبة بشير آغا (الآغا بشير)، في المكتبة السليمانية، في إستانبول، برقم (٦١٠).

والنسخة كاملة، في جزء واحد، في (٢٩٤) ورقة، في كل وجه (٣٠-٣٣) سطرًا، وجاء في نهايتها: «كَمَلَ الكتاب، والحمد لله على جميع نعمه، والصلاة والسلام على أشرف الأنام، وعلى آله وصحبه الكرام، والحمد لله ربِّ العالمين، آمين»، ثم بالخطِّ نفسه مسائل عن أبي علي الفارسي ومسائل عن أبي اليمن الكِندي في (٣) ورقات، وبعدها كَتَبَ الناسخ: «قال

سعيد بن أحمد الساسي: «قرأتها [أي: هذه النسخة] عليه رحمه الله، وأيده، وأجازها لي، في شهر شوال، وذلك بمنزله من سنة أربع وستائة، والحمد لله رب العالمين، آمين».

والنسخة مكتوبة بخط صغير، ولكنه واضح، قليل الضبط، بالخبر الأسود، ويكتب الناسخ (هذا باب) من العناوين بخط سميك كبير، وأحياناً يكتب العنوان كله بالخط السميك، وأبيات الشعر يكتبها في أثناء الكلام، ولكنه أحياناً يضع فراغاً قبلها وبعدها.

ليس على النسخة حواشٍ، ولا فروق، ولم يذكر الناسخ من أين نسخها، ولا أنه قابلها، والغلاف بخط آخر.

• نسخة (السَّعْدِي).

وهي نسخة مكتبة مراد ملا (الملا مراد)، في المكتبة السليمانية، في إستانبول، برقم (١٧١٧).

والنسخة في (١٩٨) ورقة، في كل وجه (٣٦) سطراً.

وفي آخرها: «قد انقضى الكتاب وانصرم، وانتهى ونَجَزَ وبلغ، بحمد الله وعونه ومنه وحسن توفيقه، على يد الفقير إلى رحمة الله: عبدالرحمن بن العز بن عبدالعزيز السَّعْدِي المراكشي، فرغ من كتابته يوم الأحد لستة عشر خَلَوْنَ من ذي الحِجَّة سنة خمس وستائة، وصلى الله على

محمَّد سيِّد الخلق وإمام الحقِّ على الله وسلَّم». وبعده تملُّك نصُّه: «حقُّ وتملُّك لشمس الجاحظ، في منتصف ربيع الأول، سنة اثني أربعين ستمائة [كذا! أي: اثنتين وأربعين وستمائة]».

والنسخة مكتوبة بخطٍّ غير جميل، ولكنه مقروء، بحبر أسود، والعناوين بخطٍّ كبير سميك يحرص الناسخ أن يكون في سطر مستقل ولا يلتزم بذلك، وأبيات الشعر في سطر مستقل غالباً، ويكتب الناسخ بالخطِّ الكبير السميك: كلمة (قال) وأسماء الشعراء.

ليس على النسخة حواشٍ، والغلاف بخطٍّ آخر ولكنه قديم، وعليه تملُّكات بعضها سنة (٧٦٩).

وفي آخر النسخة زيادة بعد نهاية كلام سيبويه^(١).

• نسخة (القرشي).

وهي نسخة مكتبة شهيد (الشهيد) علي باشا، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (٢٤٦٧)، سنة (٦٤٥)، جاء في آخرها: «تمَّ الجزء الثاني من كتاب سيبويه - رحمه الله - وفرَّغ من زبْرِهِ: عتيق بن أبي بكر بن علي بن المظفرِّ النحوي القرشي، بلغه الله مناه، ورضي عنه وأرضاه، وذلك سلَّخَ جمادى الآخرة، من سنة خمس وأربعين وستمائة،

(١) نقلتها في: حواشي كتاب سيبويه ص ٢٠٠٢.

بمحروسة البصرة، حامداً لله رب العالمين، ومصلياً على خير خلقه سيد المرسلين، وعلى آله البررة المكرمين، وعلى صحابته المنتخبين المطهرين، وسلّم تسليمًا كثيرًا».

وجاء على غلافها خطأ بخط آخر: «الجلد الثاني من شرح كتاب سيبويه للسيرافي»، والصواب أنها الجزء الثاني من كتاب سيبويه من نسخة مكوّنة من ثلاثة أجزاء، وهي في (٢١٨) ورقة، في كل وجه (١٩) سطراً. خطُّ النسخة واضح مشكول، بحبر أسود، والعناوين بخطّ سميك في وسط السطر، وأبيات الشعر في سطر مستقل، ويكتب الناسخ بخطّ سميك بعض الكلمات المهمة، نحو: (اعلم)، (وقوله)، (وذلك)، (ومنه)، (وزعم)، و(الوجه الأول).

وليس على النسخة حواشٍ أو تعليقات أو بيان فروق.

• نسخة (الخزرجي).

وهي نسخة الخزانة الحمزاوية، في المغرب، برقم (٤٨)، «كتبه لنفسه - نفعه الله به - المستغفر من ذنبه: عبدالرحمن بن محمد بن إبراهيم الخزرجي، وذلك في العشر الوسط من ذي حِجّة ثمانية وثمانين وخمسمائة».

النسخة في (٣١٨) صفحة، في كل صفحة (٣٩) سطراً.

النسخة بخطّ أندلسي جميل مشكول، يميل على الصغر، بحبر بني

غير غامق، والعناوين بالحنبر الأسود السميك في سطر مستقل في وسطه، وأبيات الشعر في أثناء الكتابة مع وضع فراغ قبلها وبعدها، وأحياناً يكتب الكمات المهمة بالحنبر الأسود السميك.

ليس على النسخة حواشٍ.

• نسخة (نور عثمانية ٤٦٢٥).

وهي نسخة مكتبة نور عثمانية (النور العثمانية)، في إستنبول، برقم (٤٦٢٥).

وهي نسخة خزائية مذهبة، في (٢٥٢) ورقة، في كل وجه (٣٥) سطرًا.

وليس في النسخة اسم الناسخ، ولكنه كتب في الغلاف: «بدأت كتابته عاشر صفر، سنة (١٣٠٣)، اللهم يسّر عليه. الحمد لله، يسّر الإتمام وقت غروب جمعة السادس عشر، من محرّم الحرام، سنة (١٣٠٤)».

النسخة بخط جميل، بحبر أسود، وأبيات الشعر في داخل الكلام إلا أنه يضع قبلها وبعدها نقطة حمراء كبيرة، والعناوين بخط أحمر داخل الكلام، ويحاول الناسخ تفكير كلام سيوي به جعل خط على أول كل فقرة.

وعلى النسخة حواشٍ كثيرة إلى الورقة (٣٠)، ثم تخلو النسخة من الحواشي، وهذه الحواشي:

- بعضها من حواشي الفارسي والزمخشري، وهي مختومة برمز (ه).

- وبعضها عن السيرافي، وهي مختومة بـ (سيرافي).

- وبعضها عن الأعلام الشتمري، وهي مختومة بـ (ش).

- وبعضها غير منسوب.

وقد نقلتُ في التحقيق بعض الحواشي المهمة من الحواشي

غير المنسوبة.

وقبل النسخة فهرس بأبواب الكتاب، وأرقام صفحاتها.

وقبل الفهرس نقل الناسخ من النسخة المنسوخ منها (ولم يسمّها):

- مقدمة الرباحي^(١).

- ومعلومات عن سيوييه وكتابه^(٢).

• نسخة (نور عثمانية ٤٦٢٧).

وهي نسخة مكتبة نور عثمانية (النور العثمانية)، في إستنبول، برقم

(٤٦٢٧)، وليس فيها ذكر للناسخ، ولا لتاريخ النسخ.

وهي نسخة خزائنة جميلة، في (٤٤١) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطرًا.

وهي كاملة الحواشي، إلا أن الضبط في الحواشي قليل.

(١) انظرها في: حواشي كتاب سيوييه ص ٣٠.

(٢) نقلتها في: حواشي كتاب سيوييه ص ١٦، عن نسخة (ح ١٠).

وهي مكتوبة بخط جميل، وكتب الناسخ بالحبر الأحمر العناوين، وجعلها بخط أسمك، وكان يجعلها في سطر مستقل في أول النسخة، ثم ترك ذلك، كما يكتب الحبر الأحمر: الكلمات المهمة والحواشي القصيرة التي بين أسطر المتن ورموز أصحاب الحواشي، ويترك فراغاً قبل أبيات الشعر، ويضع قبلها وبعدها نقطة حمراء كبيرة؛ كي تتميز عن غيرها، ولكنها لا يضعها في سطر مستقل.

نسخة (أياصوفيا ٤٥٧٣).

وهي نسخة مكتبة أياصوفيا، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (٤٥٧٣)، وناسخها موسى بن صالح الأسمنوي المالكي، وفرغ منها في يوم السبت، من شهر شعبان، من سنة ١١٤٠.

وهي في مجلد واحد، في (٦٠٤) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطراً. وجاء على غلافها أنها منقولة من نسخة بخط الزمخشري، وهي منقولة من أصل منقول من أصل القصري الذي كان يعتمد الفارسي، وهي تتطابق نسخة ابن معافى، فلعلها منقولة منها.

وهي كاملة الحواشي، إلا أن الضبط في الحواشي قليل.

وخطها جميل، وقد كتب الناسخ العناوين بحبر أحمر وخط سميك كبير في سطر مستقل في وسطه، كما جعل أبيات الشعر في

سطر مستقل في وسطه، وقد أكثر من استعمال الحبر الأحمر، فكتب به أيضًا أسماء الشعراء، والحواشي القصيرة التي تكون بين أسطر الكتاب، وهذا جعلها واضحة غير مختلطة بمتن الكتاب، وكذا الرموز التي في أول الحواشي.

• نسخة (فيض الله ٢٠١٥).

وهي نسخة مكتبة فيض الله، في المكتبة السليمانية، في إستنبول، برقم (٢٠١٥)، في (٤٤٤) ورقة، وهي أغلب الكتاب سوى الربع الأخير منه، وهي في جزأين مختلفي الخط:

فالجزء الأول إلى ورقة (١١٢)، في كل وجه (٣١) سطرًا، بخطٍّ يميل إلى الصغر، غير جميل، قليل الضبط، ولكنه مقروء، بحبر أسود، والعناوين بحبر أحمر في سطر مستقل، ويحاول الناسخ جعل أبيات الشعر في سطر مستقل، ويجعل معها كثيرًا (قال الشاعر)، ويجعل قبلها وبعدها ثلاث نقط حمراء على شكل مثلث.

والجزء الثاني في (٣٣٢) ورقة، من (١١٣) إلى (٤٤٤)، في كل وجه (١٥) سطرًا، وجاء في آخرها: «تمَّ الجزء المبارك من كتاب سيبويه رحمه الله، وكان الفراغ من كتابة الجزء المبارك في مُسْتَهْل ذي الحِجَّة، سنة أحد

[كذا] وثانين وتسع مائة^(١)، وكلمة (وتسع) بلا نقط وفيها أثر تغيير، فتحتمل: (وسيع).

والجزء الثاني مكتوب بخطٍّ يميل إلى الكبر، واضح كثير الضبط، بحبر أسود، والعناوين بحبر أحمر وبخطٍّ كبير جدًّا في سطر مستقل، وأبيات الشعر في سطر مستقل مع وضع نُقْطٍ حُمْرٍ قبله وبعده، ويكتب الناسخ بالحرر الأحمر الكبير بعض الكلمات المهمّة، نحو: (اعلم)، و(أما)، و(وذلك)، و(ومثله)، و(نظيره)، و(زعم)، و(قوله).

وليس على النسخة حواشٍ أو بيان فروق، ولكنها تميّزت بمخالفة النسخ المشهورة في بعض المواضع.

• نسخة (أحمد باشا).

وهي نسخة مكتبة أحمد باشا كوبريلي (الباشا أحمد)، في إستنبول، برقم (٣٠٩)، وليس فيها ذكر الناسخ، ولا تاريخ النسخ.

وهي نسخة كاملة عدا الورقة الأولى التي فُقدت، فكتبها ناسخ متأخر، وهي في (٤٣٩) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطرًا.

النسخة مكتوبة بخطٍّ غير جميل، ولكنه مقروء، وكاتبه يرسم بعض الكلمات، وفي أواخر النسخة ترك فراغات لكلمات كثيرة، كأنه لم

يستطع قراءتها!

يكتب الناسخ العناوين بالحبر الأحمر بخطِّ سميك في أثناء الكلام، ولا يجعلها في سطر مستقل، ولكنه يكتب أبيات الشعر في سطر مستقل ويضع خطًّا أحمر فوق أسماء الشعراء، ويضع ثلاث نقط على شكل مثلث للفصل بين الفقر.

في النسخة حواشٍ قليلة متفرقة، وفيها فروق نسخ، وخاصة عن أبي بكر بن السراج، وعن خطِّ السيرافي، وخاصة في أوائل النسخة، ثم تتلاشى، وقد نقلتُ المهمَّ منها في التحقيق.

وفي النسخة حواشٍ قديمة في أثناء المتن معزوة ومميّزة عن كلام سيبويه، قلما تكون في النسخ الأخرى، وقد نقلتها كلها في التحقيق.

• نسخة (بايزيد).

وهي نسخة مكتبة حميدية (الحميدية)، في مكتبة السليمانية، في إستانبول، برقم (١٣٢٦)، وناسخها عبداللطيف بن درويش بايزيد، في أوائل شهر شوال، من سنة (٨٦٩).

نسخة خزائية مذهبة، في (٣٨٩) ورقة، في كل وجه (٢٧) سطرًا. الخطُّ جميل واضح، بحبر أسود، وكتب الناسخ أبيات الشعر في أثناء الكلام، إلا أنه يضع فراغًا يسيرًا قبلها وبعدها، والعناوين بالحبر

الأحمر في أثناء الكلام أيضًا.

ليس على النسخة حواشٍ، ولكن في حواشيها إصلاحات كثيرة للمتن، فالناسخ ليس من النساخ الجيدين، حتى كُتِبَ على الغلاف: «لا يصحُّ الاعتماد على الضبط وإعجام [هكذا] هذه النسخة».

وأهمُّ ما في هذه النسخة أنَّ الناسخ قبل الغلاف ذكر مقدمة أبي جعفر النحاس وحدها دون مقدمة الرباحي^(١).

وقبل مقدمة النحاس صُنِعَ فهرس لأبواب الكتاب بخطِّ حديث.

• نسخة (أوقاف بغداد).

وهي نسخة مكتبة مديرية الأوقاف العامة، في بغداد، برقم (١٣٥٠)، كتبه العبد الفقير المتشرف بشرف خدمة عبدالله أفندي، سنة (١١٣٧).

والنسخة كاملة في مجلد واحد، في (٣٩١) ورقة، في كل وجه (٢٥) سطرًا.

وهي مُذهبة مكتوبة بخطِّ جميل واضح، بالحرير الأسود، والعناوين في أثناء الكتابة ولكنها بالحرير الأحمر، وأبيات الشعر في سطر مستقل في وسطه، وكتب الناسخ أيضًا بالحرير الأحمر بعض الكلمات المهمة، نحو:

(١) نقلت مقدمة النحاس في: حواشي كتاب سيبويه ص ٢١.

(قال)، و(رجع)، وبعض أسماء الشعراء، وربما اكتفى بوضع خط فوقها.

وفي أول النسخة مقدمة الرياحي، وعليها حواشٍ قليلة جدًا.

وقبل الغلاف إثبات وقفية النسخة بخط آخر، ونصه: «بسم الله

الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي وقَفَ جنابه على أحبابه، وأكرمهم بمزيد

نعمه وآلائه، والصلاة والسلام على صفوة أنبيائه محمد وآله وأصحابه. أما

بعد: فقد وقَفَ هذا الكتاب المسمّى بكتاب سيبويه في النحو الوزير الأكرم

والدستور المكرّم صاحب الخيرات، كثير المبرات، والي وارشان بغداد،

حضرة سليمان باشا، يسّر الله له من الخير ما يشاء، على مدرسته السلطانية،

وقَفًا صحيحًا شرعيًّا مخلصًا مؤبدًا، بحيث لا يُباع ولا يُوهب ولا يُرهن ولا

يُخرج من مدرسته المذكورة، ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾

إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ»، سنة (١٢٠٢).

وفي آخر النسخة هذه العبارة: «كُتِبَتْ هذه النسخة الشريفة لمطالعة

المولى الأعظم، مخدوم من في العالم، الحاوي للكمالات النفسانية باتفاق

الأمم، الجامع للفضائل الإنسانية بإطباق العرب الترك والعجم، المحرز

لكمال سعادة الدارين، ذو [كذا] الحسب البديع والنسب، أعني مولانا

حضرة السيد عبدالله أفندي، قاضي القضاة في ولاية روم إيلي سابقًا، أعلى

الله شأنه، وأسعد أيامه، وأدام توفيقه، وسهّل على الخير طريقه، ولا زالت

الأيام تجري بأمره، والقلوب بمحبته ممتلئة، والنفوس بعاطفته مُتملئة، ودولته مأمولة مأمونة، وروضته مصوبة مصونة، بالذي انشقَّ القمرُ بينانه، وجرى الوحي على لسانه، آمين. وأنا العبد الفقير عبد الله المتشرف بشرف عَتَبَتِهِ الْعَلِيَّةِ».

وقد كُتِبَ بهاء الذهب بعد انتهاء الكتاب: «سنة (١١٣٢)».

• نسخة (الحمزاوية).

وهي نسخة المكتبة الحمزاوية، في المغرب، برقم (٨٢)، وليس في النسخة ذكر للناسخ، أو تاريخ النسخ، ولكن الخط قديم.

وهي في جزأين:

الجزء الأول برقم (٨٢-١)، في (٣٨٧) صفحة لا ورقة، في كل صفحة (٢٣) سطرًا.

والجزء الثاني برقم (٨٢-٢)، في (٣٨٦) صفحة، في كل صفحة (٢٣) سطرًا.

وعلى الغلاف بعض الحواشي والتعليقات التي انمحت أكثر كلماتها، وفي أول النسخة ذكر الناسخ مقدمة الرباحي، ولذا ذكر تحت العنوان: «رواية أبي عبد الله الرباحي رحمه الله».

كتب الناسخ النسخة بحبر بني غامق، وجعل العناوين بخط

سميك في سطر مستقل في وسطه، وجعل أبيات الشعر في أول السطر، وبعدها فراغ يكمل بعده الكتابة.

وبعد نهاية مقدمة الرباحي كتب الناسخ بعدها: «وأخبرنا أبو محمد، قال: قال لنا أبو نصر: قرأ عليّ أبو عبدالله جميعه وأنا أنظر في هذا الكتاب». وفي الحاشية كُتِبَ سند أبي محمد البطلوسي (ت ٥٢١) إلى أبي نصر^(١)، والظاهر أن صاحب النسخة قد قرأها عليه، فقد كُتِبَ أن البطلوسي أخبره بالكتاب «قراءةً مني عليه بمنزله»، وهذا يعني أن النسخة من القرن السادس.

وليس في النسخة حواشي الفارسي والزمخشري، ولكن فيها حواشٍ كثيرة، بعضها عن شرح السيرافي، وقد نقلت في التحقيق الحواشي المهمة.

• نسخة (السيدة زينب).

وهي نسخة المكتبة المركزية للمخطوطات الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف، القاهرة، برقم (٤١٤٢)، وليس فيها اسم ناسخ، ولا تاريخ نسخ.

وهي في (١٦٨) ورقة، وفي كل وجه (٣٢) سطراً، وهي الجزء الأول من نسخة مكوّنة من ثلاثة أجزاء، وقد جاء هذا الجزء

(١) وقد نقلته في: حواشي كتاب سيوييه ص ١٩، هامش ٤.

مقسمًا إلى (١٠) أجزاء (كُرَّاسات)، وقال الناسخ في آخره: «وجملة هذا الجزء عشر كُرَّاسات، وهو الجزء الأول من كتاب سيبويه - رحمه الله - في النحو»، والكُرَّاسة الأخيرة مؤخرَة، ومكانها قبل التي قبلها.

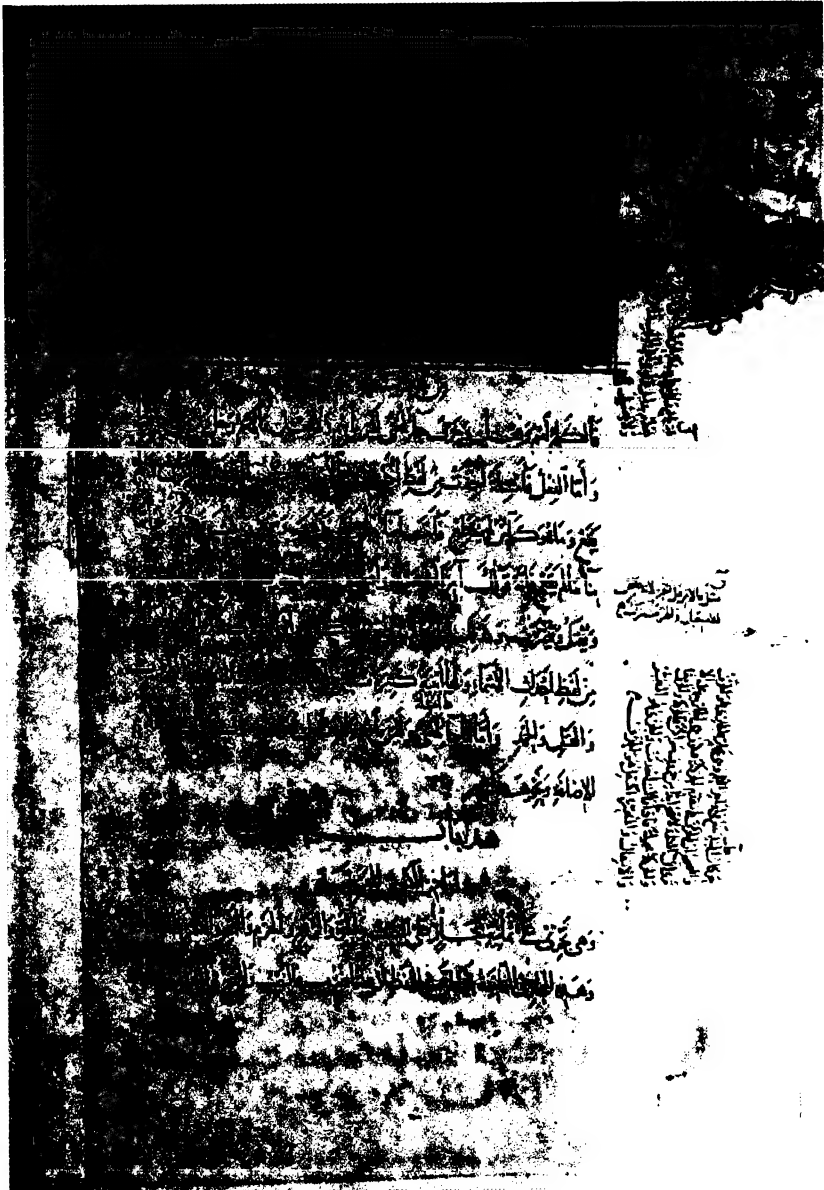
والنسخة بخط واضح كثير الضبط، بحبر بني غامق، والعناوين بخط سميك في سطر مستقل، وأبيات الشعر في أثناء الكتابة إلا أن الناسخ يجعل قبلها وبعدها فراغًا.

وفي النسخة عناوين ليست في النسخ الأخرى، وفي أولها مقدمة الرباحي.

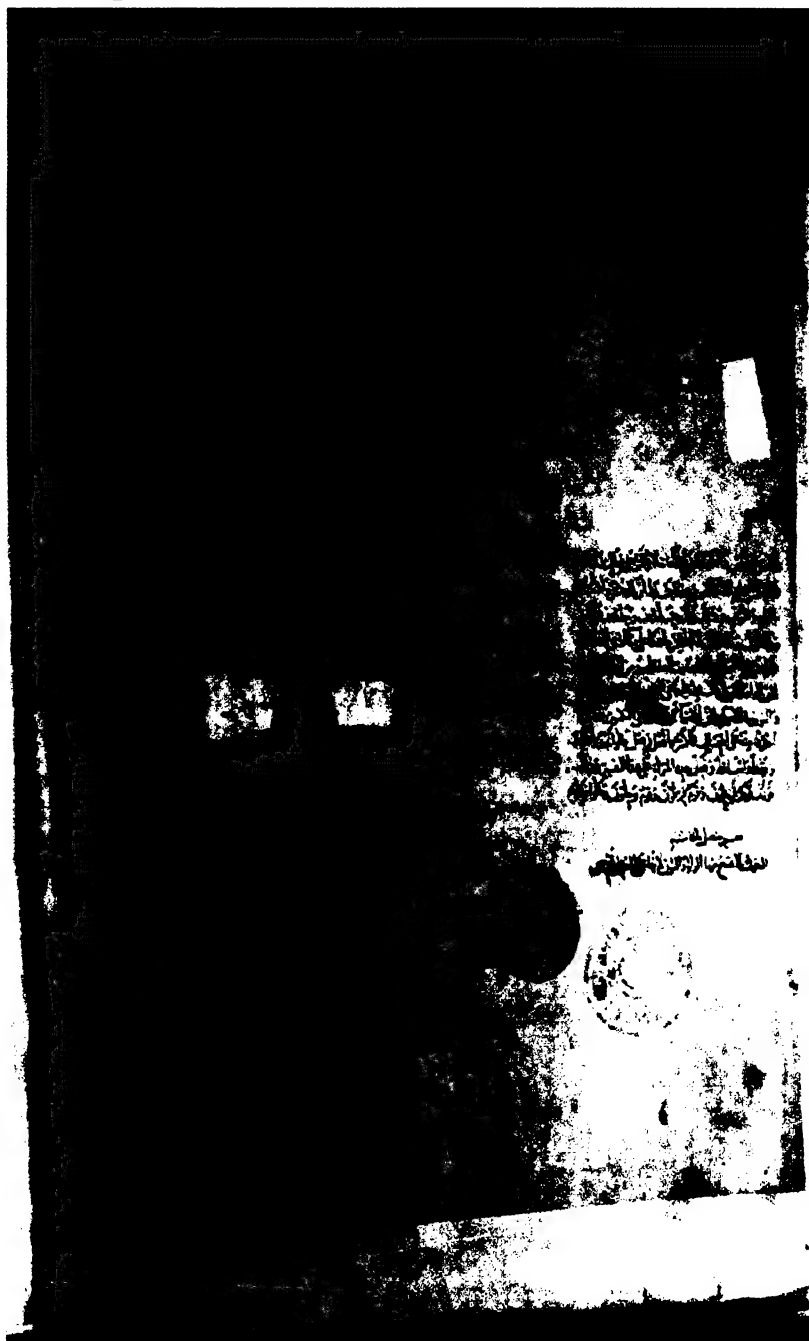
وليس على النسخة حواشٍ أو بيان فروق.

صور من المخطوطات

هذه صور من أهم المخطوطات التي اعتمدت عليها في التحقيق.



أول الجزء الأول من نسخة (ش)



الجزء الأول من كتاب سيبويه ومؤاويثه عشرين عثمان بن قنبر

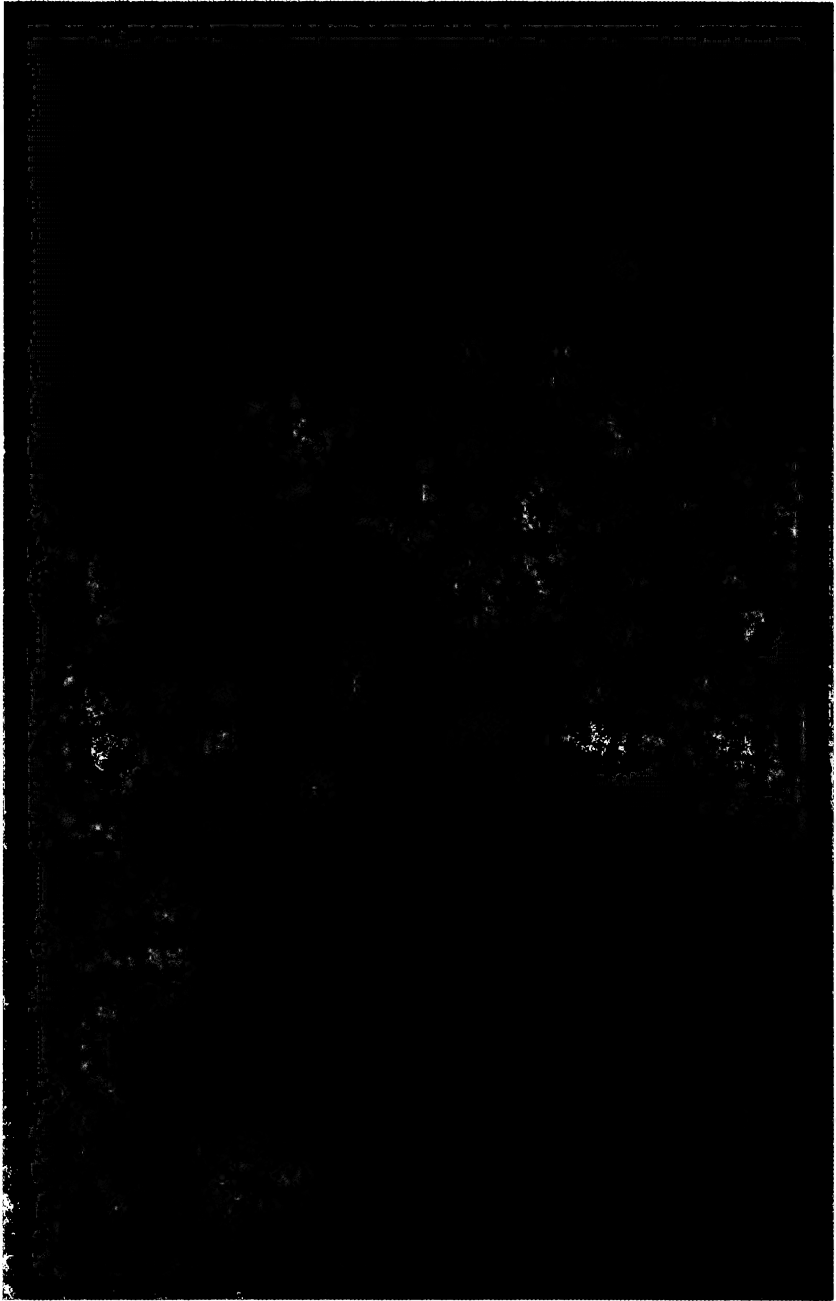
صورة ما على حاشية الجزء الأول بخط الزمخشرى

وما كان علامة في فهو نسخة المبرر وقوله
وما كان علامة في نسخة الزجاج وما كان
نسخا وحده فهو غير مكتوب السليم وما كان
علامة في فانه من نسخة السليم على حق
الطائفة وما كان علامة في فانه من نسخة
وما كان علامة في فانه من نسخة الزمخشرى
كتب اليك لا خفية في غرضه من غير
كل الحاشية في نسخة السليم في وكل
مؤاويثه قديمه وما كان علامة في
في نسخة الزمخشرى فانه من نسخة الزمخشرى

تتألف هذه النسخة من أصلين الأول أصل على الفارسي مقروء عليه وهذه النسخة مشتملة فيه
هكذا انما كان يد نسخ هذه النسخة من أصل الفارسي الذي كان في حاشية السليم في الأصل
علامة في فهو نسخة المبرر وعقله وما كان علامة في فهو نسخة أبي جعفر الزجاج وهي نسخة
وقعت اليك على نسخة هذا الزجاج وانه كان الزجاج نسخا فالاوّل فعارض بها السليم
الوراء وما كان فيها من زيادة فقد بينه في الأصل الوراء وعارض في النسخة الثانية وما كان
فيها من زيادة فقد بينه في نسخة السليم وعارض في الأصل أيضا كتابه بنسخة أبي بكر بن السراج التي
نسخها من نسخة أبي الحسن وما كان فيها من زيادة فقد بينه في نسخة السليم وعارض في الأصل أيضا
كتابا على اليد بكر وأبو بكر بن السراج في كتابه لما كان من زيادة فقد بينه في نسخة السليم وما كان
علامة في فانه من الأصل على واما نسخة هذه العلامة لا يدريه فستره انما قال لنا أبو الحسن
فلين من عيسى ما اراد هذا ولكن علامة من فارس واعلم ان احسن الوراق نسخ من الكتاب الرسالة
وبعض النسخ من نسخة الكمال في بالسرقة شتر نسخا في الكتاب الى آخر من نسخة الزجاج وقرأها
عليه وما كان علامة في نسخة فانه من النسخ المجهولة وممن النسخ المجهولة من نسخ عارض في
به كتابه وهو معلوم ومنه ما ليس بفارسي بل هو فارسي وعارض في الأصل به كتابه فعلامته نسخة السليم
وما كان علامة في فانه من نسخة كانت عند بني طاهر مقروءة في الأصل في نسخة السليم

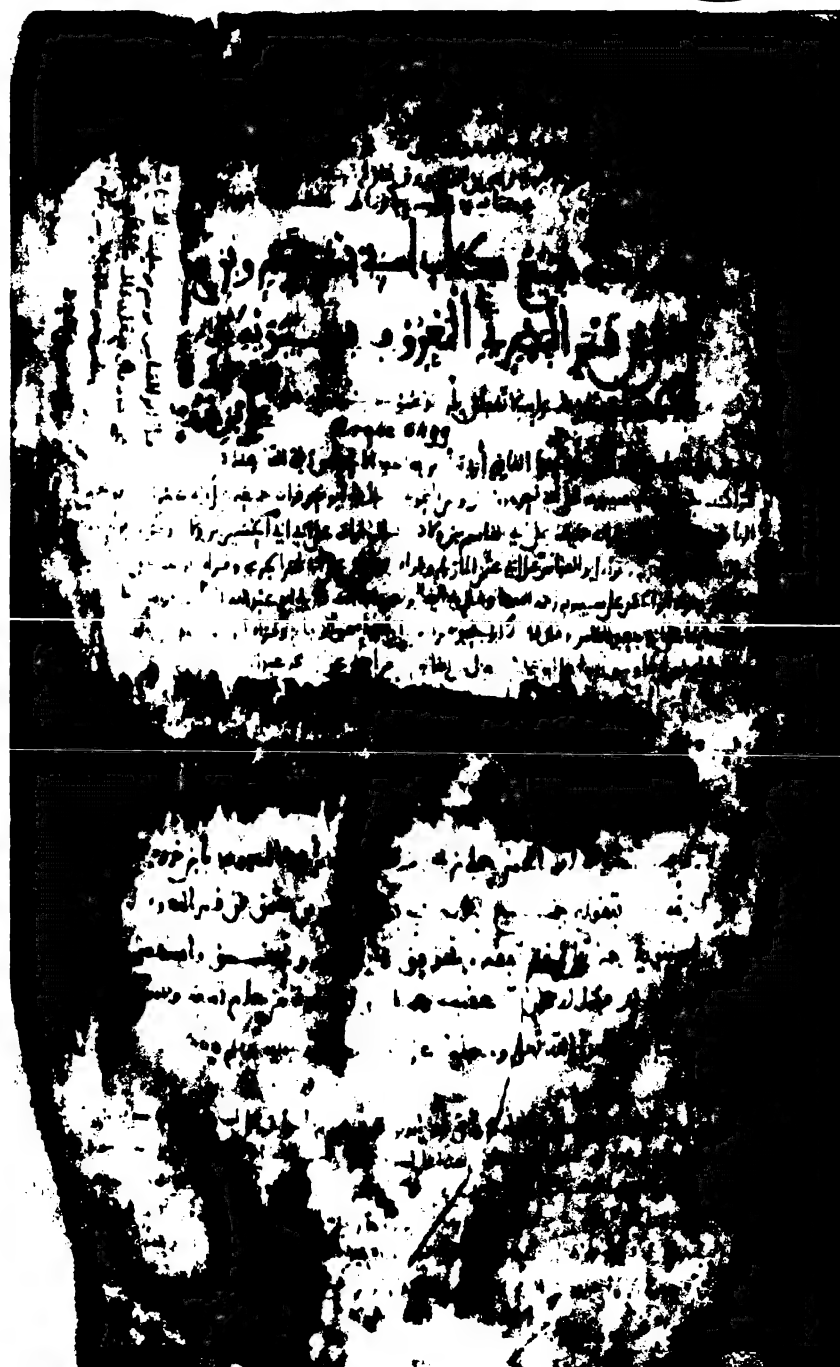




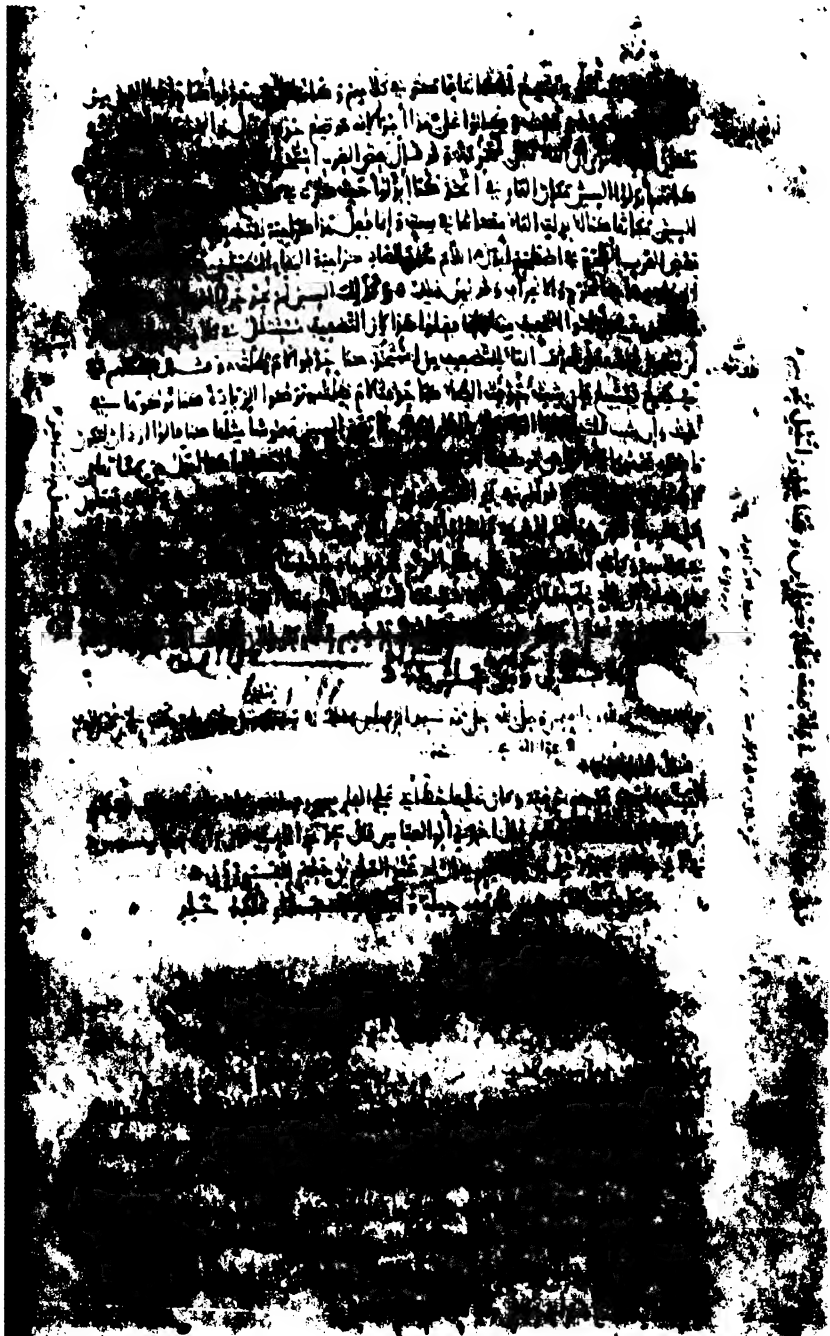


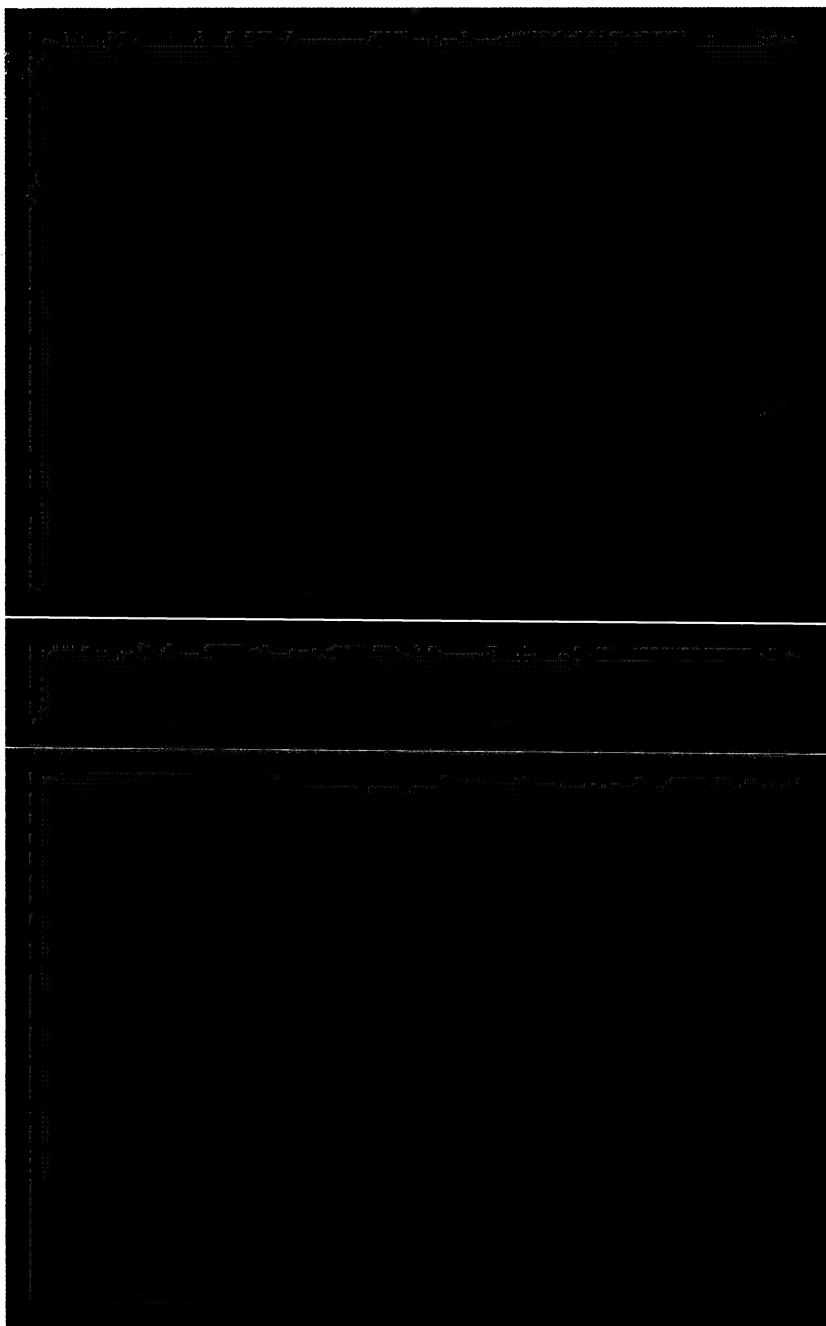
آخر نسخه (ش ٤)

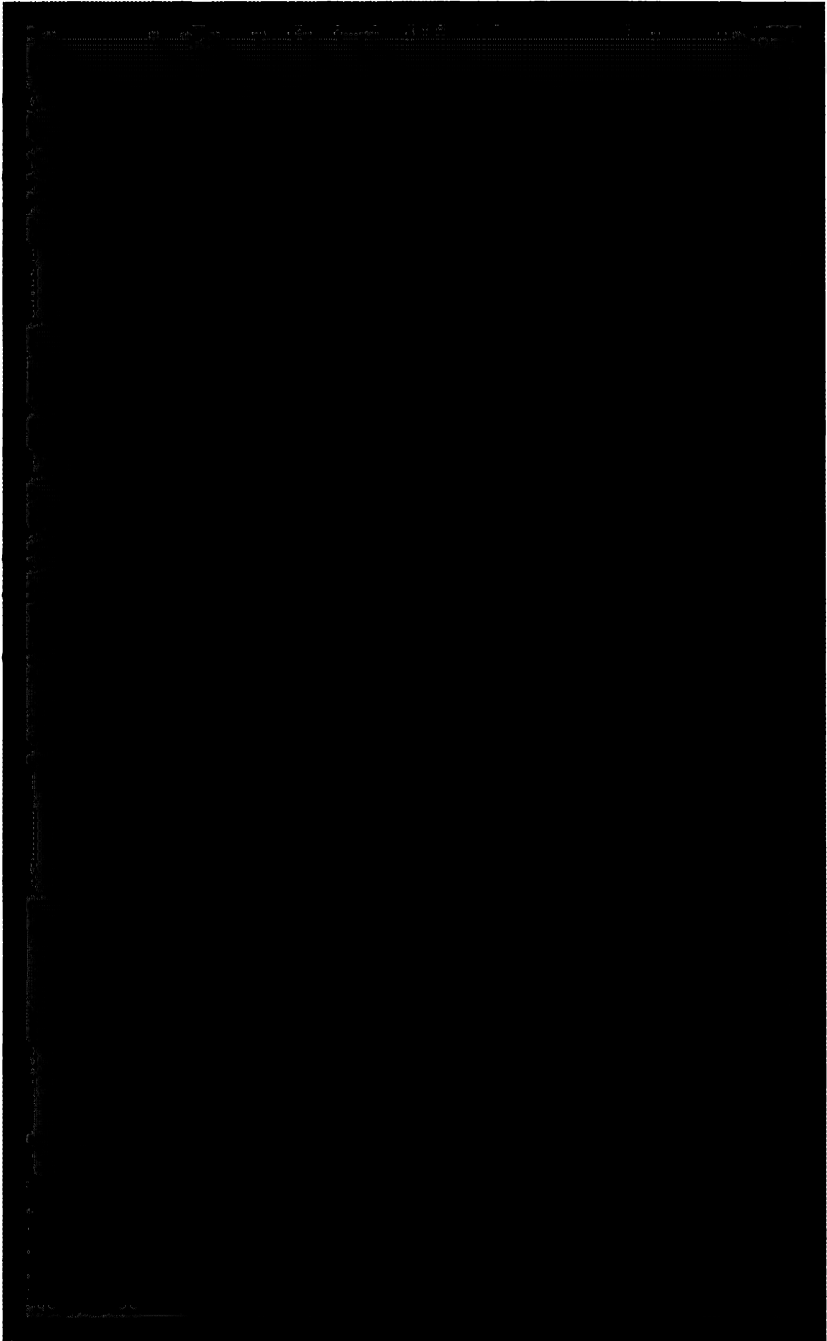
هذا باب في شرح ما في الكليم من العربية
والكليم اسم وفعل وحرف شاعلي ليس باسم ولا فعل
فلا اسم رجل وفريق واسما للفعل فامثلة اخذت من لفظ
اجبات الاسماء وبينت لما تنقي ولما يكون ولم يتبع وما هو
كان لم ينقطع فاسما بنا ماضي فلا ذهب وسمع وحيد ومكث
واسما بنا ماضي فانه قولك امرا اذ هب واقتل واصريت ونجيا
مذهب ودهيت ويقتل ويضرب وكذلك بنا ماضي ينقطع وهو
كان اذا انقطعت فانه الاسماء اخذت من لفظ احدثات
الاسماء فامثلة كمن يستنير ان شابه والاحداث نحو الضرب
والقتل والمجد واسما ما جاء المعنى ليس باسم ولا فعل فهو وسوف
وواو القسمة ولايم المضادة ونحوها
هذا باب في مجازي واخر الكليم من العربية
وهي تجري على ما في مجاز على الضرب والرفع والخبر والخبر والفتح
والضرب والكسر والوقف وهذه المجاز في الثمانية فمحقق في
اللفظ اربعة اصناف فالضرب والفتح والوقف واحد والاسير والخبر
منه ضرب واحد وكذلك الرفع والخبر والخبر والوقف واحد واحد
بابية مجاز لا فسوف بيما دخله ضرب من هذه الاربعة
فهو العاشر ليس في ثمانية



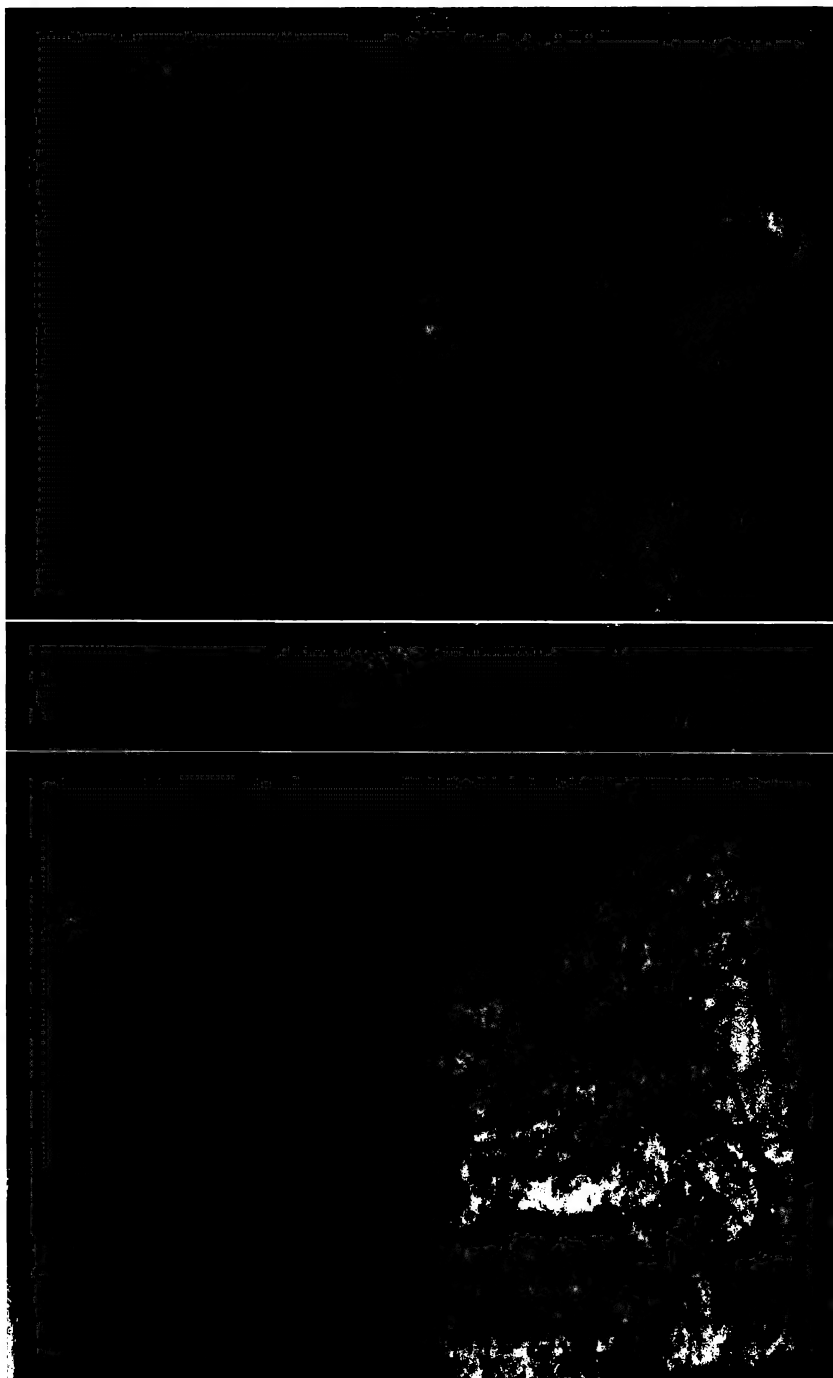
أول نسخة (ابن خروف)







آخر نسخه (ابن یبقی)



[illegible]

[The manuscript page contains dense Arabic script in Maghrebi style, which is heavily obscured by dark ink blotches and damage.]

احواله المذكورين حسبما لا بد من التوصل
 الى حقه من اجل ان هذا المصنف المذكور قد

صورة من غلاف الكتاب

حواشي كتاب سيبويه

جمعها وعلّقها:

أبو علي الفارسي

وأبو القاسم الزمخشري

وأبو عبد العزيز العيوني

فيها حواشي كثير من العلماء، منهم:

الأخفش الأوسط. وأبو بكر بن السراج

وأبو عمر الجرمي. والأخفش الأصغر

وأبو عثمان المازني. وأبو جعفر النحاس

وأبو العباس المبرد. وأبو علي الفارسي

القاضي إسماعيل بن إسحاق. وأبو نصر القرطبي

وأبو العباس ثعلب. وأبو مروان بن سراج الأموي

وأبو إسحاق الزجاج. وأبو علي الغساني

ما على أغلفة النسخ

﴿على غلاف عنوان (ش ١)﴾^(١):

صورة ما على حاشية الجزء الأول بخط الزحشري^(٢):

نُقِلَتْ هذه النسخة من أَصْلٍ منقولٍ من أَصْلٍ أَبِي عَلِيٍّ الفارسي،
مقروءٍ عليه.

وهذه الترجمة مُبْتَنِيَةٌ فيه هكذا بخط كاتبه^(٣):

نَسَخْتُ هذه الترجمة من أَصْلٍ الْقَصْرِيِّ^(٤) الذي كان يَعْتَمِدُ عليه
أَبُو عَلِيٍّ.
اعْلَمْ أَنَّ:

ما كان علامته (مح) فهو في نسخة المبرد بخط يده.

وما كان علامته (ح) فهو نسخة أَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ، وهي نسخة

(١) (ش ١) أ، وهي نسخة البحيري. وجاء أيضًا في: غلاف (ش ٢) أ - و (ش ٣) أ - و (ح ٣) أ -

وأيضًا ص ٤٥٧٣ (أ) - وسليم آغا (١١٨٢) أ، ب - وأيضًا ص ٤٦٢٧ (أ). وسيأتي كلام

مفصل على (الرموز المذكورة في هذه الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص ٤٨.

(٢) ليس في (ش ٢) أ.

(٣) في (ش ١) أ: كتابته.

(٤) من تلاميذ الفارسي، انظر التعريف به في ص ١٥ هـ، وانظر أيضًا ص ١٠١ هـ.

وَقَعْتُ إِلَى أَبِي عَلِيٍّ مُصْلَحَةً بِخَطِّ الزَّجَّاجِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ لِلزَّجَّاجِ نَسْخَتَانِ،
فَالأُولَى عَارِضٌ عَلَيْهَا إِسْمَاعِيلُ الْوَرَّاقُ، وَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ زِيَادَةٍ فَقَدْ بَيَّنَّهُ
إِسْمَاعِيلُ الْوَرَّاقُ، وَعَارِضٌ أَبُو عَلِيٍّ بِالنَّسْخَةِ الثَّانِيَةِ، وَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ زِيَادَةٍ
فَقَدْ بَيَّنَّهُ وَجَعَلَ علامته (ح).

وعَارِضٌ أَبُو عَلِيٍّ -أَيْضًا- كِتَابُهُ بِنَسْخَةِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ السَّرَّاجِ الَّتِي
نَسَخَهَا مِنْ نَسْخَةِ أَبِي الْعَبَّاسِ، وَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ زِيَادَةٍ فَقَدْ بَيَّنَّهُ وَجَعَلَ
علامته (س).

وَقَرَأَ أَبُو عَلِيٍّ كِتَابَهُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَأَبُو بَكْرٍ يَنْظُرُ فِي كِتَابِهِ، فَمَا كَانَ مِنْ
زِيَادَةٍ فَقَدْ بَيَّنَّهُ وَجَعَلَ علامته (عِنْدَهُ).

وَمَا كَانَ علامته (فَا) فَإِنَّهُ مِنْ كَلَامِ أَبِي عَلِيٍّ؛ وَإِنَّمَا جَعَلَ هَذِهِ علامته
لأنَّهُ يُرِيدُ: (فَسَّرْتُهُ أَنَا)، قَالَ لَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عِيسَى: مَا أَرَادَ هَذَا،
وَلَكِنَّهُ علامته مِنْ (فَارِسٍ) ^(١).

وَاعْلَمْ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ الْوَرَّاقَ نَسَخَ مِنَ الْكِتَابِ الرَّسَالَةَ ^(٢) وَبَعْضَ

(١) إِنْ كَانَ النَّاقلُ يَنْقُلُ ذَلِكَ عَنِ الْفَارِسِيِّ فَلَهُ وَجْهٌ، وَإِلَّا كَانَ الظَّاهِرُ مَا قَالَهُ الرَّمَانِيُّ، وَهُوَ يَعْنِي أَنَّ
(فَا) رَمَزَ لِلْكَلِمَةِ (الْفَارِسِيِّ) لِقَبِّ أَبِي عَلِيٍّ الْمُنْسُوبِ إِلَى بِلَادِ (فَارِسٍ).

(٢) هِيَ: الْأَبْوَابُ الْأُولَى الَّتِي وَضَعَهَا سِيبَوَيْهٌ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ، وَهِيَ مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابِ إِلَى نِهَائِهِ بِابِ
(مَا يَحْتَمِلُ الشَّعْرَ) ٣٢/١ (هَارُونَ)، وَهَذَا ظَاهِرُ الْحَاشِيَةِ هُنَا، وَظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ جَنِي فِي
الْخَاطَرِيَّاتِ ص ٢٣، إِلَّا أَنَّهُ سَمَّى الرِّسَالَةَ الْخُطْبَةَ. وَظَاهِرُ كَلَامِ الزَّجَّاجِيِّ فِي الْإِيضَاحِ أَنَّهَا الْبَابَانِ

الفاعل^(١) من نسخة الكِلَابِزِيِّ بالبصرة، ثُمَّ تَمَّ بِبَاقِي الْكِتَابِ إِلَى آخِرِهِ مِنْ
نسخة الرَّجَّاجِ، وَقَرَأَهَا عَلَيْهِ.

وما كان (نُسخةً) فَإِنَّهُ مِنَ النُّسخِ المجهولة، وهذه النُّسخُ المجهولةُ
منها شيءٌ بفارِسَ عارِضَ أبو عليٍّ به كتابه، وهو مُعَلَّمٌ، ومنها ما ليس
بفارِسَ، بل ببغدادَ، عارِضَ أبو عليٍّ به كتابه، فعلامته (نسخةٌ مُهملةٌ).
وما كان علامته (هـ) فَإِنَّهُ مِنْ نسخةٍ كانت عند بني طاهرٍ، مقروءةً
على (عليٍّ بن عبد الله بن هانئٍ).^(٢)

﴿على حاشية غلاف عنوان (ش ١)﴾^(٣)

ما كان علامته (مح) فهو من نسخة المبرِّدِ بخطه.

الأولان فقط، إذ حدد أولها فقال في ١٠٢: «قال في أول الرسالة»، وهو يوافق الكتاب ١٤/١،
وحدد آخرها فقال في ١٠٦: «قال في آخر الرسالة»، وهو يوافق الكتاب ٢٠/١ (هارون)، وذكر
الزجاجي في الإيضاح ص ٤١، ٤٥ أنه شرح رسالة كتاب سيبويه. وانظر: (ملاحظات حول
رسالة سيبويه في الكتاب)، حويات الجامعة التونسية العدد ٣٠ ص ١٦٩.

(١) وهي: أبواب إسناد الفعل اللازم والمتعدي إلى الفاعل، ابتداءً من (باب الفاعل الذي لم يتعده
فعله إلى مفعول) ٣٣/١ (هارون).

(٢) كذا في جميع النسخ. وسيأتي أن الصواب (عبد الله بن هانئ) في الكلام المفصل على رموز هذه
الحواشي في الدراسة في ص ٨٢.

(٣) (ش ١) أ، وهي نسخة البحيري. وجاء أيضًا في: غلاف (ش ٢) أ- و (ش ٣) أ- و (ح ٣)

ب- وأياصوفيا (٤٥٧٣) أ- وسليم آغا (١١٨٢) أ، ب- وأياصوفيا (٤٦٢٧) أ. وسيأتي

كلام مفصل على (الرموز المذكورة في هذه الحواشي) في: مقدمة التحقيق ص ٤٨.

وما كان علامته (ح) فنسخة الزَّجَّاجِ.

وما كان (ب) أو (عنده) فهو عن أبي بكرٍ السَّرَّاجِ.

وما كان علامته (ق) فَإِنَّهُ من نسخة إسماعيل بن إسحاق القاضي.

وما كان علامته (فا) فهو عن أبي عليٍّ.

وما كان علامته (سح) فَإِنَّهُ من نسخة في خزانة كُتِبَ أبي بكرٍ

الإخشيديَّ بخوارزم، مقروءة على الشَّيْخَيْنِ أبي سعيد السَّيرافيِّ وعليٍّ بن عيسى، مُوشَّحة بتوقيعها.

وما كان علامته (ط) فمن نسخة ابن طلحة.

نَقَلْتُ من خَطِّ الزَّخَشَرِيِّ (في ظهر الجزء الأول^(١)).

﴿﴾ [جاء على غلاف عنوان نسخة (م^(٢)):]

الجزء الثاني من كتاب سيبويه

عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ قُنْبَرٍ

رواية القاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبَانِ السَّيرافيِّ

النحويِّ رحمه الله.

ورواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحويِّ^(٣) رحمه الله.

(١) زيادة في: (ح ٣) ب - وسليم آغا (١١٨٢) ١ ب.

(٢) غلاف عنوان نسخة (م^(٥))، نسخة شهيد علي برقم (٢٤٩٨).

(٣) هو: الرُّمَانيُّ، شارح كتاب سيبويه.

وروايهُ أبي عليٍّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي رحمه الله.
 انْتُسَخَتْ هذه النسخة من أولها إلى آخرها من نُسخة مُنْتَسَخَةٍ من
 نُسخة أبي عليٍّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي رحمه الله،
 ومقروءة عليه.

وَقَرَأَ أبو عليٍّ كتابَ سيبويه على أبي بكرٍ محمد بن السري السراج^(١)،
 وقراه أبو بكرٍ على محمد بن يزيد المبرد^(٢)، وقراه محمد بن يزيد على أبي
 عمر الجرمي وأبي عثمان المازني، وقراه على أبي الحسن الأخفش
 سعيد بن مسعدة.

قال أبو عليٍّ الحسن بن أحمد: وَقَرَأْتُ أَكْثَرَ هذا الكتابِ على أبي
 إسحاق إبراهيم الزجاج، وَسَمِعْتُ الْبَعْضَ^(٣) يُقْرَأُ عليه.

قال أبو عليٍّ: وهذه النسخة -يعني نُسخَتَهُ- مُنْتَسَخَةٌ من كتاب أبي

(١) يلقب أبو بكر بابن السراج وبالسراج، ومن سماه (السراج): مراتب النحويين ١٣٥ - وطبقات

النحويين واللغويين ١١٢ - وتاريخ العلماء النحويين لابن مسعر ص ٤٠.

(٢) هكذا ضُبِطَ بالفتح هنا وفي الموضع القادم بعد ستة أسطر، والمشهور فيه كسر الراء المشددة عند

البصريين، وفتحها عند الكوفيين. انظر: أبو العباس المبرد لعزيمة ٨-٩.

(٣) يلحظ إدخال الفارسي (أل) على (بعض)، وقد عُرِزَ إليه جواز تعريف (كل) و(بعض) ب(أل).

انظر: شرح الكافية الشافية ٩٥٠/٢، وأحال إلى (الحليات) - والارتشاف ١٨١٩/٤ -

والمساعد لابن عقيل ٣٤٨/٢ - والعدة في إعراب العمدة ١٥٩/١ - وتصحيحات لغوية

للشويرف ٨٤.

بكر المتسخ من كتاب أبي العباس المبرّد.

قال أبو علي: فرغت من قراءة هذا الكتاب على أبي بكر محمد بن

السري في مجلدي الآخرة، لعشر بقين منه، سنة خمس عشرة وثلاثمائة.

قال أبو بكر: كتبت جميع هذا الكتاب من أوله إلى آخره من نسخة أبي

العباس محمد بن يزيد النحوي، وقال: فرغت من قراءته عليه يوم السبت

للنصف من رمضان، سنة اثنتين وثمانين ومائتين. والله أعلم.

﴿[جاء بعد نهاية نسخة العبدري^(١)]:﴾

(ع)^(٢): روى سيويه عن أبي عبيدة معمر بن المثنى في كتابه حرفين

من النسب، في الروح: (روحاني)، وفي النسب إلى العبال -حي من

(١) هي نسخة العبدري ١٤٤، وهي نسخة آستان قدس (٣٨٩٧)، مشهد (١٢١)، وقد انتسخها

العبدري من نسخة أبي علي الغساني (ت ٤٩٨) الذي يرمز له هنا ب(ع). وقد ذكر الغساني في آخر

نسخته أنه عارضها بنسخة أبي نصر، وقد ذكر ابن خروف في الحاشية القادمة في ص ١٦-١٨ أنه

نقل هذه الحواشي بلفظ قريب جداً من نسخة أبي نصر، ولذا أرجح أن كل النقول هنا -ما عدا

الآخر الذي عن نسخة مشرقية عتيقة- منقولة بعد إصلاحها من نسخة أبي نصر، أو من نقل

هذه النقول وأصلح فيها؛ لأن بين النقول هنا والنقول التي نقلها ابن خروف عن نسخة أبي نصر

خلافاً لفظياً ومعنوياً، وإن كانت في الأكثر بالنص.

(٢) في الحاشية القادمة في ص ١٦-١٨ أن ابن خروف كتب نحو هذه الحاشية على نسخه، ولعله

كان متأثراً بهذه الحاشية التي نقلها أبو العباس الغساني.

قُرَيْشٍ -: (عَبْلِيٌّ)^(١).

وَرَوَى عَنْ أَبِي زَيْدٍ سَعِيدِ بْنِ أَوْسٍ الْأَنْصَارِيِّ وَكُنَّاهُ فِي بَابِ النَّسَبِ،
فَقَالَ: «وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ فِي النَّسَبِ إِلَى (مَحَاسِنَ): (مَحَاسِنِيَّ)»^(٢)، وَقَدْ كَتَبَ عَنْهُ
فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ، وَإِذَا قَالَ: «حَدَّثَنِي مِنْ أَثَقُ بَعَرِيَّتِهِ» فَإِنَّهُ يَعْينُهُ^(٣).
(ع)^(٤): وَمُعَلِّمًا سَبِيوِيَّةً: الْخَلِيلُ وَيُونُسُ^(٥)، عَنْهُمَا حَمَلٌ، وَهُمَا أُمَلِّيًا عَلَيْهِ
كِتَابَهُ^(٦)، وَذَكَرَ غَيْرَهُمَا، إِلَّا أَنَّ اعْتِمَادَهُ كَانَ عَلَيْهِمَا.

وَقَدْ خَالَفَ يُونُسَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ، وَاخْتَارَ عَلَيْهِ، وَذَهَبَ

(١) لم أجد سيبويه ينقل شيئاً عن أبي عبيدة! وقد كان أبو عبيدة عصريَّ سيبويه في التلمذة لأبي عمرو
بن العلاء وأبي الخطاب الأخفش الأكبر ويونس بن حبيب وغيرهم. وقد نقل سيبويه (زوحاني)
عن أبي الخطاب ٣٣٨/٣ (هارون)، ولم أجدّه يذكر النسب إلى (العَبَلَات)، ولكنه ذكر أن
العرب قالت (العَبَلَات) بفتح العين ٣٩٩/٣ (هارون). ولعل هذا القائل اطلع على نسخة فيها
حاشية نقلت عنه شيئاً، فظن القائل أنها من كلام سيبويه.

(٢) الكتاب (هارون) ٣٧٩/٣، ولفظه: «وقال أبو زيد: النسبة إلى».

(٣) سيأتي التعليق على ذلك بعد أسطر، ص ١٧-١٨.

(٤) ذكر ابن خروف في الحاشية القادمة ص ١٦ أنه وجد هذه الحاشية في نسخة أبي نصر بعد المقدمة،
وظاهر ذلك أنها من كلام أبي نصر.

(٥) انظر بحث: منهج سيبويه في التلقي عن شيوخه: الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب.

(٦) ليس هذا دقيقاً، فقد نقل سيبويه عن الخليل ويونس كثيراً، وخاصة عن الخليل، وهذا من غام
أمانته ووفائه، ولكنه نقل عن غيرهما، ثم أضاف إلى كل ذلك علماً كثيراً من لدنه، فهو الذي نقل
عنهما وزاد عليهما كثيراً، ولم يملأ عليه.

إلى معارضته، وردَّ بعض ما جاء به^(١).

ولم يعارض الخليل، ولا انقادَ لأحدٍ كانقياده له، ولا اعتمدَ على أحدٍ اعتماده عليه^(٢).

وذكرَ عيسى بنَ عُمَرَ البصريَّ في غيرِ موضعٍ على المخالفة والمجانبة^(٣).

وذكرَ أبا الخطَّابِ عبد الحميد بن عمرو^(٤) البصري، وأثبت ما سمِعَ منه في كتابه، وهو الملقَّب بالأخفش الأكبر^(٥).

(١) روى سيبويه عن يونس نحو مئتي مرة، وروى عنه عن أبي عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق.

انظر: سيبويه إمام النحاة ٩٠ - وبحث أثر يونس بن حبيب في كتاب سيبويه.

(٢) روى سيبويه عن الخليل في أكثر من خمسمائة مرة. انظر: سيبويه إمام النحاة ٨٩ - والخليل بن أحمد وآراؤه النحوية من خلال كتاب سيبويه.

(٣) روى سيبويه عن عيسى بن عمر اثنتين وعشرين مرة. انظر: سيبويه إمام النحاة ٩١ - والمأثور عن عيسى بن عمر الثقافي في الكتاب لسيبويه.

(٤) المشهور في ترجمته أنه: عبد الحميد بن عبد المجيد. انظر: مراتب النحويين ٢١ - وأخبار النحويين ٢٥ - وطبقات النحويين ٤٠ - وإنباه الرواة ٣٧٤/٢ - وبغية الوعاة ٢٢٨/٢. ولكني وجدت في تاريخ دمشق لابن عساكر ٣٩٣/٦٢ رواية عن أبي عبيدة، قال: «أخبرني أبو الخطاب عبد الحميد بن عمرو الأنصاري». وسيأتي اسمه في حاشية قادمة بهذه النسبة أيضًا ص ١٦، فهذا يؤكد صحة المذکور هنا.

(٥) روى سيبويه عن أبي الخطاب سبعًا وعشرين مرة. انظر: سيبويه إمام النحاة ٩١ - وأبو الخطاب الأخفش الكبير حياته وآراؤه.

وذكرَ عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي بأشياء أثبتتها عنه، ولم يُذكرْهُ^(١).

وذكرَ أبا زيدٍ سعيد بن أوس الأنصاري بأشياء أثبتتها عنه، وكَتَبَ عنه أيضًا^(٢)، ورُوِيَ عن أبي زيد قال: «كان في مجلسي سيبويه وعليه دُؤَابَتَانِ»، قال: «وَإِذَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: (حَدَّثَنِي مَنْ أَثَقُ بِعَرَبِيَّتِهِ)^(٣) فَإِنَّهَا

(١) روى سيبويه عن ابن أبي إسحاق سبع مرات، مرتين مباشرة ٧٧/٢، ٣٤١ (هارون)، ومرتين بقوله: (زعموا أنه) ٢٧٩/١، ٤٤٣/٤، ومرة بقوله: (بلغنا عنه) ١٢١/٤، مرة عن يونس عنه ٢٤٢/٣. وانظر: عبدالله بن أبي إسحاق حياته وآراؤه.

(٢) روى سيبويه عن أبي زيد مصرِّحًا باسمه مرة واحدة في ٣٧٩/٣ (هارون). وقد جاء في الكتاب (هارون) ٢٢٦/٤: «قال أبو عمرو: سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس»، والصواب: «قال أبو عمرو: وسمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس»، وهي حاشية لأبي عمر الجرمي، انظر هذه الحواشي ص ١٦٢٩.

(٣) لم أجد هذه العبارة بلفظها في كتاب سيبويه، وكأن المراد معناها لا لفظها، ويدل لذلك أنها رويت عن أبي زيد بألفاظ أخرى، منها: «سمعت من أثق به» في: مراتب النحويين ٧٦، ومنها: «أخبرني الثقة» في: أخبار النحويين ٦٤. ومما جاء في الكتاب (هارون) بمعناها: «مَنْ أَثَقُّ بِهِ» ٢١٣/٣، ٤٦٢، ٤٦٥، ١٧٢/٤، و«مَنْ نَثَقُّ بِهِ» ١٤٠/٢، ٣٣٦/٣، و«مَنْ يُوثَقُّ بِهِ» ٢٥٥/١، ٣١٦/١. و«مَنْ لَا أَتَمُّهُمْ» ٢٧٩/١، ١٥٢. و«مَنْ لَا نَتَمُّهُمْ» ٢٤٥، ٤٧٢. وجاء في الكتاب عبارة «مَنْ نَثَقُّ بِعَرَبِيَّتِهِ» ٣/٣١٥، و«مَنْ يُوثَقُّ بِعَرَبِيَّتِهِ» ٧١/١، ١٥٥، ١٢١/٤، ٤٦٥، وكلها في سياق الساع عن العرب لا العلماء.

يَعْنِينِي»^(١)، وَرُوِيَ أَنَّ أَبَا زَيْدٍ أَدْرَكَ رُؤْبَةَ بَنِ الْعَجَّاجِ^(٢).

(ع): أَبُو بَكْرٍ بَنِ دُرَيْدٍ: «النَّحْوُ: الْقَصْدُ، نَحَوْتُ الشَّيْءَ أَنْحُوهُ نَحْوًا، إِذَا قَصَدْتَهُ، وَكُلُّ شَيْءٍ أَمْتُهُ.... فَقَدْ نَحَوْتُهُ، وَمِنْهُ اسْتَقَاقُ النَّحْوِ فِي الْكَلَامِ، كَأَنَّهُ قَصَدُ الصَّوَابِ»^(٣).

(ع): أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بَنِ خَالِدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بَنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَاتِمٍ يَقُولُ: قَالَ لِي أَبُو زَيْدٍ: «كَانَ أَبُو عَمْرٍو لَا يَدْعُ الْإِعْرَابَ، وَلَكِنَّهُ كَانَ يُدْرَجُ كَلَامُهُ، فَلَا يَسْتَبِينُ كُلُّ ذَلِكَ»، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «وَكَانَ أَبُو زَيْدٍ كَذَلِكَ سَوَاءً».

أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ، أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَخِي الْأَصْمَعِي يَقُولُ: أَخْبَرَنَا عَمِّي، قَالَ: «كَنتَ إِذَا سَمِعْتَ أَبَا عَمْرٍو بَنِ الْعَلَاءِ يَتَكَلَّمُ ظَنَنْتَ أَنَّهُ لَا يَحْسِنُ شَيْئًا، وَلَا يَلْحَنُ، يَتَكَلَّمُ كَلَامًا سَهْلًا»^(٤).
أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَاتِمٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَصْمَعِي، قَالَ:

(١) انظر: مراتب النحويين ٤٢- وطبقات النحويين ٦٧- وإنباه الرواة ٢/ ٣٥٠- ووفيات الأعيان ٣/ ٤٦٥- وتاريخ الإسلام ٤/ ٦٣٦.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٣/ ١٣٥٩- وبغية الطلب ٨/ ٣٦٩٦- ووفيات الأعيان ١٠/ ٣٣٠- وتاريخ الإسلام ٥/ ٣١٨- وبغية الوعاة ١/ ٥٨٢.

(٣) جمهرة اللغة ١/ ٥٧٥.

(٤) انظره والخبر القادم في: طبقات النحويين ٣٧.

سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو يَقُولُ - وَلَمْ يَقُلْهُ إِلَّا شَاءَ اللَّهُ بَعِيًّا وَلَا تَطَاوُلًا -: «مَا رَأَيْتُ أَحَدًا قَطُّ قَبْلِي أَعْلَمَ مِنِّي».

قال: أخبرنا مروان، قال: سَمِعْتُ عَبَّاسَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: «أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ ثَقَّةٌ»^(١).

(ع): نَقَلْتُ مِنْ نَسْخَةٍ عَتِيقَةٍ مَشْرِقِيَّةٍ مَكْتُوبَةٍ مِنْ نَسْخَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ النَّحْوِيِّ وَالْفَارِسِيِّ ثُمَّ الْفَسَوِيِّ:^(٢).

وَنَقَلْتُ مِنْهَا أَيْضًا: كَانَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ قَدْ قَابَلَ نَسْخَتَهُ مِنْ كِتَابِ سِيبَوَيْهِ بَعْدَ نَسْخِ^(٣)، مِنْهَا:

- كِتَابُ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدِ بِخَطِّ يَدِهِ.

- وَعَارِضُ أَبُو عَلِيٍّ بِنَسْخَةِ أَبِي بَكْرٍ السَّرَّاجِ الَّتِي انْتَسَخَهَا مِنْ كِتَابِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدِ.

- وَبِكِتَابِ أَبِي بَكْرٍ مَبْرَمَانَ.

- وَعَارِضُ أَيْضًا بِنَسْخَتِي أَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ، وَكَانَ لَهُ مِنْهَا نَسْخَتَانِ، إِحْدَاهُمَا نَسْخَةُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَحْمَدَ الدَّجَاجِيِّ^(٤) صَاحِبِ أَبِي الْعَبَّاسِ

(١) انظر: تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز) ١/ ١٣٩، و(رواية الدوري) ٤/ ١٠١.

(٢) جاء مكان النقط كلام نقلته في التعليق على ما جاء بعد نهاية نسخة ابن خروف، ص ٢٠١٦ هـ.

(٣) يذكر الحواشي التي حققتها في هذا الكتاب.

(٤) هو: إسماعيل بن أحمد النحوي، المعروف بابن الدجاجي، فاضل في طبقة المبرد، نظر في كتاب

المبرد، وكان فراغ نسخته من كتاب أبي العباس، وقرأ على أبي العباس.
- وكان في كتاب أبي علي الفارسي من نسخة إسماعيل بن إسحاق القاضي؛ لأن أبا بكرٍ عارضَ بنسخته نسخة إسماعيل بن إسحاق القاضي، ولمَّا عارضَ أبو عليّ بنسخة أبي بكرٍ ألحقَ ما في نسخة أبي بكرٍ من الزيادة والخلاف الذي وجدته في نسخة القاضي.

وجعل أبو عليّ في كتابه علامة لكل نسخة من هذه النسخ^(١).
ونقلْتُ منها^(٢) -أيضًا-: قال أبو بكرٍ محمد بن السريّ: فرغتُ من قراءة الكتاب على أبي العباس محمد بن يزيد في يوم السبت، للنصف من رمضان، سنة اثنتين وثمانين ومائتين.

بخط أبي عليّ الفارسيّ: بَلَغَتْ قراءتي على أبي بكرٍ محمد بن السريّ في جمادى الآخرة، لعشرٍ بَقِيْنَ من سنة خمس عشرة وثلاثمائة^(٣).

سيبويه، واستفاد منه جماعة. انظر: إنباه الرواة ٢٢٦/١. والدجاجي مضبوطة في المخطوطة بكسر الدال. و(الدجاج) مثلث الدال، والأفصح فيه فتح الدال ثم كسرها. انظر: تاج العروس (دجج) ٥٤٨/٥.

(١) انظر: الكلام على هذه النسخ ورموزها في: مقدمة الدراسة ص ٤٨، ١٤٥.

(٢) أي: من النسخة العتيقة المشرقية المنسوخة من نسخة أبي علي الفارسي.

(٣) وجاء ذكر تاريخ قراءة ابن السراج على المبرد، وتاريخ قراءة الفارسي على ابن السراج، في آخر نسخة ابن دادى، في ص ٢٠١٩.

وبخط أبي عليّ الفارسيّ: قرأ عليّ أبو الطيّب محمد بن طوسيّ^(١) كتاب سيبويه في هذه النسخة، من أوله إلى آخره، وأنا أنظر في نسختي التي قرأتها على أبي بكر محمد بن السريّ، وقرأ منها على أبي إسحاق إبراهيم بن السريّ وأنا أسمع، وكتب الحسن بن أحمد بخطه.

قال محمد بن طوسيّ: فرغت من قراءة هذا الكتاب على أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ النحويّ -أيده الله- يوم الأحد، ضحوة، لست بقرين من شعبان، سنة أربعين وثلاثمائة، وكتب محمد بن طوسيّ *

جميع ما في هذا الصفح^(٢) ومقلّويه منقول من السّفر الثاني من كتاب أبي عليّ كتاب سيبويه، بخط أبي عليّ رحمه الله تعالى^(٣).

(١) القصريّ، تلميذ الفارسي، وأخذ عنه وأكثر، وسأله المسائل المشهورة بالقصريّات [مفقودة]، مات شاباً. وجاء في معجم الأدباء ٢٥٤٢/٦ (محمد بن طوسيّ)، وفي الوافي بالوفيات ١٤٦/٣ -وبغية الوعاة ١٢٢/١: (محمد بن طوسيّ)، والذي في خط الفارسي هنا وفي خط محمد بن طوسي بعد قليل (طوسيّ) بإثبات الياء المشددة.

(٢) الصفح والصفحة: جانب الشيء. انظر: تاج العروس (صفح) ٥٣٩/٦.

(٣) أي: أن ما في هذه الصفحة والصفحة التي قبلها (أي: في قفاها) كان مكتوباً على نسخة بخط أبي علي، ثم نسخ منها على النسخة العتيقة المشرقة المنسوخة من نسخة أبي علي، وبعضه -كما هو ظاهر- من كلام أبي علي، وبعضه من غير كلامه.

﴿جاء قبل عنوان نسخة (ح ١٠):﴾^(١)

كَتَبَ الْفَقِيهَ الْأُسْتَاذُ النَّحْوِيُّ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَضْرَمِيُّ،
عُرِفَ بِابْنِ خُرُوفٍ^(٢):

وَجَدْتُ فِي آخِرِ خُطْبَةِ كِتَابِ أَبِي نَصْرِ هَارُونَ بْنِ مُوسَى، عَوْضًا مِنْ
قَوْلِهِ: «وَأَمَّا أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ وَلَادٍ.... إِلَى آخِرِهَا»^(٣):

وَمُعَلِّمًا سَبِيوِيَهَ الْخَلِيلُ وَيُونُسُ، عَنْهُمَا حَمَلٌ، وَهُمَا أُمْلِيَا عَلَيْهِ كِتَابَهُ،
وَذَكَرَ غَيْرَهُمَا، إِلَّا أَنَّ اعْتِمَادَهُ كَانَ عَلَيْهِمَا.

وَقَدْ خَالَفَ يُونُسَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ، وَاخْتَارَ عَلَيْهِ، وَذَهَبَ
إِلَى مَعَارَضَتِهِ، وَرَدَّ بَعْضَ مَا جَاءَ بِهِ.

وَلَمْ يُعَارِضِ الْخَلِيلَ، وَلَا انْقَادَ لِأَحَدٍ كَانْقِيَادَهُ لَهُ، وَلَا اعْتَمَدَ عَلَى أَحَدٍ
اعْتِمَادَهُ عَلَيْهِ.

وَذَكَرَ عَيْسَى بْنُ عُمَرَ الْبَصْرِيُّ عَلَى الْمَخَالَفَةِ وَالْمَجَانِبَةِ.

وَذَكَرَ أَبَا الْخَطَّابِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنُ عُمَرَ الْبَصْرِيُّ، وَأَثَبَتْ مَا سَمِعَ مِنْهُ
فِي كِتَابِهِ، وَهُوَ الْمُلَقَّبُ بِالْأَخْفَشِ الْأَكْبَرِ.

(١) (ح ١٠)، قبل غلاف العنوان. وهي نسخة يني جامع شريف (١١٠٥).

(٢) لم أجد هذا المنقول في الموجود من نسخة ابن خروف من كتاب سيبويه! وهي ناقصة.

(٣) هذا آخر خطبة الرباعي لمقدمته لكتاب سيبويه، انظرها في ص ٣٢.

وَذَكَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ بِأَشْيَاءَ أَثْبَتَهَا، وَلَمْ يُدْرِكْهُ.
وَذَكَرَ أَبُو زَيْدٍ سَعِيدَ بْنَ أَوْسٍ الْبَصْرِيُّ الْأَنْصَارِيَّ^(١) بِأَشْيَاءَ
أَثْبَتَهَا، وَأَدْرَكَهُ، وَكَتَبَ عَنْهُ، وَلَمْ يَجْرِدِ اسْمَهُ^(٢)، وَرُوِيَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ قَالَ: «كَانَ
فِي مَجْلِسِي سَبْيُوِيهِ عَلَيْهِ ذُؤَابَتَانِ»، قَالَ: «وَإِذَا سَمِعْتَهُ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ
(حَدَّثَنِي مَنْ أَثِقُ بِعَرَبِيَّتِهِ) فَإِنَّمَا يَعْنِينِي»، وَرُوِيَ أَنَّ أَبَا زَيْدٍ أَدْرَكَ
رُؤْبَةَ بْنَ الْعَجَّاجِ^(٣).

*وَعَارَضَ الْخَلِيلَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ^(٤).

*أَكْثَرُ مَا ذَكَرَهُ فِي تَقْرِيرِ اللَّغَاتِ وَرَوَايَةِ الْأَبْيَاتِ^(٥).

*قَدْ صَرَّحَ بِاسْمِهِ^(٦).

*وَكَتَبَ - أَيْضًا - الْأُسْتَاذُ أَبُو الْحَسَنِ^(٧):

(١) فِي الْمَخْطُوطَةِ: «الْمَصَادِرِيُّ». وَمِثْلُهُ فِي نَوْرِ عَثْمَانِيَّةِ (٤٦٥٢) قَبْلَ الْعِنَانِ.

(٢) وَقَالَ بَنَحُو ذَلِكَ صَاحِبُ (سَبْيُوِيهِ إِمَامِ النُّحَاةِ) ص ٩٦، وَسَيَأْتِي تَعْلِيْقُ ابْنِ خُرُوفٍ عَلَيْهِ.

(٣) كُلُّ هَذَا سَبَقَ بِاخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي الْحَاشِيَةِ السَّابِقَةِ ص ٩، وَعَلَّقْتُ عَلَيْهِ.

(٤) هَذِهِ حَاشِيَةٌ لَعَلَّهَا لَابْنُ خُرُوفٍ عَلَى قَوْلِ أَبِي نَصْرٍ: «وَلَمْ يُعَارِضِ الْخَلِيلَ».

(٥) هَذِهِ حَاشِيَةٌ لَعَلَّهَا لَابْنُ خُرُوفٍ عَلَى قَوْلِ أَبِي نَصْرٍ: «وَذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ عَبْدَ الْحَمِيدٍ».

(٦) هَذِهِ حَاشِيَةٌ لَعَلَّهَا لَابْنُ خُرُوفٍ عَلَى قَوْلِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ أَبِي زَيْدٍ: «وَكَتَبَ عَنْهُ، وَلَمْ يَجْرِدِ اسْمَهُ». وَقَدْ

جَاءَ فِي الْحَاشِيَةِ السَّابِقَةِ ص ١١ هـ ٢ ذِكْرُ الْمَوْضِعِ الَّذِي صَرَّحَ فِيهِ سَبْيُوِيهِ بِاسْمِ أَبِي زَيْدٍ.

(٧) مَا سَبَقَ قَبْلَ النُّجُومِ مِنْ كَلَامِ أَبِي نَصْرٍ، وَأَمَّا هَذِهِ الْحَاشِيَةُ فَلَيْسَتْ مِنْ كَلَامِهِ؛ لِمُخَالَفَتِهَا لِكَلَامِهِ

السَّابِقِ فِي مَا فِيهَا مِنْ أَحْكَامٍ، كَمَا فِي التَّصْرِيحِ بِاسْمِ أَبِي زَيْدٍ، وَلَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ ابْنِ خُرُوفٍ

وذكر سيبويه في كتابه -أيضاً- أبا عبيدة معمر بن المثنى، وصرح به

في أبواب النسب، وذكر اللحياني، وأدركهما، وسمع منهما^(١).

وصرح باسم أبي زيد، وسمع منه في أبواب النسب أيضاً^(٢).

وصرح بسماعه من عيسى في غير موضع.

وأخذ عن الأصمعي، وصرح به في أول كتابه^(٣).

وذكر الكوفيين لمكان الرد عليهم في آخر الكتاب^(٤).

وذكر هارون القارئ، وسمع منه^(٥).

وذكر ابن مروان^(٦).

(ت ٦٠٩) أيضاً؛ لأن أبا علي الغساني (ت ٤٩٨) نقل هذه الحاشية في نسخته، كما في الحاشية

السابقة ص ٨-١٣. فلعل ابن خروف نقلها دون عزوها، أو كتبها متأثراً بما فيها دون تمحيص.

(١) سبق في الحاشية ص ٩ هـ ١ أن سيبويه لم يرو عن أبي عبيدة. وكذلك لم يرو سيبويه عن اللحياني.

ولعل هذا القائل اطلع على نسخة فيها حاشية نقلت عنها شيئاً، فظن القائل أنها من كلام سيبويه.

(٢) سبق في الحاشية السابقة ص ١١ هـ ٢ ذكر الموضع الذي صرح فيه سيبويه باسم أبي زيد.

(٣) جاء ذكر الأصمعي في ثلاثة مواضع في كتاب سيبويه، كلها حواشٍ ليست من كلام سيبويه كما

ظن هذا القائل. انظرها في هذه الحواشي في ص ٢٣٥، ٨٠٧، ٨٢٠.

(٤) نقل سيبويه عن الكوفيين أربع مرات. انظر: سيبويه إمام النحاة ١٠٠.

(٥) نقل سيبويه عن هارون القارئ خمس مرات. انظر: سيبويه إمام النحاة ٩٨.

(٦) في المخطوطة: «ابن أبي مروان»، والصواب ما أثبتته. وقد ذكره سيبويه نقلاً عن أبي عمرو مرة

واحدة، في ٢/ ٣٩٧ (هارون). وانظر التعريف به في ص ٧٤٥ هـ.

﴿جاء على غلاف عنوان نسخة ابن خروف^(١)﴾:

قال علي^(٢): أَلْفَيْتُ على ظهر كتابِ أَبِي نَصْرٍ، بخطِّ القاضي أَبِي بَكْرِ بْنِ صاحبِ الأَحْبَاسِ^(٣) رضي الله عنه:

قرأتُ جميعَ كتابِ سيبويه على أَبِي نَصْرٍ هَارُونَ بْنِ موسى النحويِّ، قال لي أبو نصر^(٤): قرأتُ جميعه على أَبِي عبد الله محمد بن يحيى الرِّبَاحيِّ

(١) غلاف عنوان نسخة ابن خروف ١أ، وهي نسخة المكتبة الوطنية بباريس، برقم (٦٤٩٩).

(٢) هو: ابن خروف نفسه.

(٣) كذا! والمذكور هو: أبو بكر عيسى بن محمد بن عيسى الرُّعَيْنِي، كان محدِّثًا أديبًا، وُلِدَ سنة (٣٩٥)، وتوفي سنة (٤٧٠). وعليه لا يمكن أن يكون قد قرأ كتاب سيبويه على أبي نصر المتوفى سنة (٤٠١)، ولكن المراد أبوه، فهو الذي قرأ الكتاب على أبي نصر، وهو وابنه يعرفان بـ(ابن صاحب الأحباس). فلعله نقل ذلك عن خط أبيه. انظر: الصلة لابن بشكوال ٤٩٣، ٤١٤.

(٤) وجاءت هذه الرواية عن أبي نصر من طريق ابن السَّيد البطلبوسي على غلاف نسخة الحمزاوية، برقم (٨٢ / ١)، بلفظ: «أخبرني الفقيه الأستاذ النحوي اللغوي أبو محمد عبدالله بن محمد بن السَّيد البَطْلَيْوُسي قراءةً مني عليه بمنزله بقرطبة، [قال: أخبرنا أبو عبدالله] محمد بن يونس، قال: أخبرني الفقيه ابنُ الأَسْلَمِيَّةِ [عبدالله بن محمد بن عيسى النحوي، انظر: الصلة ٢ / ٢٤٠]، قال: أخبرني أبو نصر، قال: أخبرني أبو علي البغدادزي [القالبي]، قال: قرأت على أبي محمد عبدالله بن جعفر، قال: حدثني المبرد، عن المازني، عن الأخفش، عن سيبويه.

قال أبو نصر: وقرأه علينا أبو عبدالله محمد بن يحيى الرباحي، [قال: حدثني] أبو القاسم بن ولاد، عن أبيه، عن المبرد، عن المازني، عن الأخفش، عن سيبويه، قال: وقال أبو عبدالله: وحدثني به أيضًا أبو جعفر [النحاس].»

رحمه الله، وقال: قرأتُ جميعه على أبي القاسم بن ولادٍ، قال: قرأته على أبي الحسين بن ولادٍ، وقرأه أبو الحسين على أبي العباس المبرد، وقرأه أبو العباس على أبي عثمان المازني، وقرأه أبو عثمان على أبي عمر الجرمي، وقرأه أبو عمر على أبي الحسن الأخفش، وقرأه أبو الحسن على سيبويه^(١) رحمه الله.

وقال لي أيضاً أبو نصر رحمه الله: قال لي أبو عبد الله الرباعي: قرأتُ كتاب سيبويه أيضاً على أبي جعفر النحاس^(٢)، وقال: قال لي أبو جعفر: قرأته على أبي إسحاق الزجاج، وقرأه أبو إسحاق على أبي العباس. وقال لي أبو نصر أيضاً: وحدثني به أيضاً أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي^(٣)، عن أبي محمد عبد الله بن جعفر^(٤).

- (١) هذا غريب! قال السيرافي في أخبار النحويين ٤٠: «وذلك أن كتاب سيبويه لا نعلم أحداً قرأه على سيبويه، ولا قرأه عليه سيبويه»، وإنما الأمر كما قال الأخفش [حواشي كتاب سيبويه ص ٣٠]: «كنت أسأل سيبويه عما أشكل عليّ منه، فإن تصعب عليّ الشيء منه قرأته عليه».
- (٢) انظر النص على أن الرباعي قرأ كتاب سيبويه وأخذه عن النحاس في فهرس ابن عطية ص ١٠٢ - وعنوان الدراية ص ٣٨٨.
- (٣) وهذا يعني أن أبا نصر قد روى كتاب سيبويه عن الرباعي بسنديه، وعن أبي علي القالي عن ابن درستويه، وهذا يفسر اختلاف النقل عن نسخ أبي نصر.
- (٤) هو: ابن درستويه، فأبو علي القالي قد (عمل كتاب سيبويه على عبد الله بن جعفر بن درستويه، وساله عنه حرفاً حرفاً، وعن عله). طبقات النحويين ١٨٥.

﴿مقدمة النحاس لنسخته^(١)﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو جعفر^(٢) أحمد بن محمد بن إسماعيل الصَّفَّارُ النَّحْوِيُّ^(٣):

الحمد لله الذي افْتَتَحَ بِالْحَمْدِ كِتَابَهُ، وَجَعَلَهُ آخِرَ دُعَاءِ أَهْلِ جَنَّتِهِ، فَقَالَ

-جَلَّ ثَنَاؤُهُ-: ﴿وَأَخِرَ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٤)، وَصَلَّى

(١) وضع النحاس مقدمةً لنسخته، نقلها كاملةً أبو عبد الله الرباحي في مقدمته وزاد عليها كما سيأتي في مقدمة الرباحي ص ٣٠. ولذا كل من ذكر مقدمة الرباحي ذكر مقدمة النحاس في أثنائها؛ ولذا سأيّين فروق نسخها هنا. وقد جاءت مقدمة النحاس وَحْدَهَا بهذا اللفظ في: نسخة بايزيد قبل غلاف العنوان، وكذلك جاءت هذه المقدمة في نسخة لأبي نصر كما هو ظاهر نقل [ح ١٠]، قبل غلاف العنوان [عن ابن خروف. وقد نقل عبد السلام هارون في طبعته ١/ ٥-٩ مقدمة النحاس في أثناء مقدمة الرباحي.

(٢) هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري (ت ٣٣٨)، يعرف بالنحاس وبابن النحاس، نحوي مفسر، أخذ عن الزجاج ونفطويه والأخفش الأصغر والنسائي وغيرهم، وأدرك المبرد وثعلباً، وروى عنهما، واسع الرواية كثير العلم والتصنيف، روى الكتاب عن الزجاج عن المبرد، وأقرأه بمصر، ومن رواه عنه الرباحي، ومن كتبه: معاني القرآن، وإعراب القرآن، وشرح أبيات الكتاب. انظر: إنباه الرواة ١/ ١٣٦ - ونزهة الألباء ٢١٧ - وتاريخ الإسلام ٧/ ٧١٣ - وبغية الوعاة ١/ ٣٦٢.

(٣) لم يرد إلا في: نسخة بايزيد.

(٤) سورة يونس ١٠.

الله على محمدٍ خاتمِ النَّبِيِّينَ، وعلى آلِهِ الطَّيِّبِينَ^(١).

قال أبو جعفر^(٢): لم يَزَلْ^(٣) أهلُ العربيَّةِ يُفَضِّلُونَ كتابَ أبي بِشْرِ عمرو بنِ عثمانَ بنِ قُتَيْبَةَ المعروفِ بسيبويه، حتَّى لقد قال محمد بن يزيد: «لم يُعْمَلْ كتابٌ في علمٍ من العلومِ مثْلُ كتابِ سيبويه، وذلك أنَّ الكُتُبَ المصنَّفةَ في العلومِ مُضْطَرَّةٌ إلى غيرها، وكتابُ سيبويه لا يحتاجُ من فَهْمِهِ إلى غيره»^(٤).
وقال أبو جعفر: سَمِعْتُ أبا بكرٍ بنَ شُقَيْرٍ^(٥) يقولُ: حدَّثني أبو جعفرٍ

(١) كذا في جميع النسخ التي نقلت المقدمة، إلا في نسخة بايزيد قبل غلاف العنوان، ففيها:

«الطاهرين». وإلا في نسخة السيدة زينب ١ب، ففيها: «الطيبين الطاهرين».

(٢) اختلفت النسخ -التي نقلت مقدمة النحاس في أثناء مقدمة الرباعي- في هذه العبارة، فجاء

بلفظ: «قال أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس» في: الحمزاوية (٨٢-١) ٢- و(ش)

١/ ١ب. وجاء بلفظ: «قال أبو جعفر أحمد بن محمد» في: (ح) ٢ب. ولفظ: «قال: قال لنا أبو

جعفر أحمد بن محمد» في: نسخة السيدة زينب ١ب. ولفظ: «قال لنا أبو جعفر أحمد بن محمد»

في: نسخة الخزر جي ٢- و(٢) ٢ب- و(١) ١ب- و(٣) ١ب- و(٨) ١ب- وابن يقي

٣ب- ونسخة أوقاف بغداد ١ب- ونسخة الشافعي ١أ. ولفظ: «قال أبو عبد الله الرَّبَّاحي: قال

لنا أبو جعفر أحمد بن محمد» في: نسخة ابن دادي ١ب.

(٣) في (ح) ١ب- و(٢) ٢ب- و(ح) ٣ب- و(٨) ١ب- وأوقاف بغداد ١ب: تَزَلْ.

(٤) انظر: خزانة الأدب ١/ ٣٧١.

(٥) هو: أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرَج بن شُقَيْرٍ البغدادي (ت ٣١٧)، أبو بكر، نحوي، في

طبقة ابن السراج، له (وجوه النصب) و(المذكر والمؤنث). انظر: تاريخ بغداد ٥/ ١٤١- وإنباه

الرواة ١/ ٦٩- وتاريخ الإسلام ٧/ ٣١٦- وبغية الوعاة ١/ ٣٠٢.

الطَّبْرِيُّ^(١)، قال: سَمِعْتُ الْجَرْمِيَّ يَقُولُ: «أَنَا مُذْ^(٢) ثَلَاثُونَ^(٣) سَنَةً^(٤) أَفْتِي النَّاسَ فِي الْفِقْهِ مِنْ كِتَابِ سَبِيوَيْهِ».

قال: فَحَدَّثْتُ بِهِ^(٥) مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ عَلَى وَجْهِ التَّعَجُّبِ وَالْإِنْكَارِ، فَقَالَ: «أَنَا سَمِعْتُ الْجَرْمِيَّ يَقُولُ هَذَا»، وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى أُذُنِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا عُمَرَ الْجَرْمِيَّ كَانَ صَاحِبَ حَدِيثٍ، فَلَمَّا عَلِمَ كِتَابَ سَبِيوَيْهِ تَفَقَّهَ فِي الْحَدِيثِ؛ إِذْ كَانَ كِتَابُ سَبِيوَيْهِ يُتَعَلَّمُ مِنْهُ النَّظَرُ وَالتَّقْيِيسُ^(٦)»^(٧).

(١) في (ش) ١ / ١ ب: الطبراني! وهو: أحمد بن محمد بن يَزْدَادَ بن رُسْتَمِ الطبري (ت بعد ٣٠٤)، أبو جعفر، قارئ نحوي، بغدادي، روى عن أبي حاتم السجستاني والجرمي والمازني، وروى عنه الزجاجة وابن شقير، وله كتب مفقودة. انظر: تاريخ بغداد ٦ / ٣٢٢ - وإرشاد الأريب ١ / ٤٥٧ - وإنباه الرواة ١ / ١٦٣ - وتاريخ الإسلام ٧ / ٧٥ - وبغية الوعاة ١ / ٣٨٧.

(٢) في (ح) ٧ ب: منذ.

(٣) في نسخة ابن دادي ١ ب: ثلاثين.

(٤) ليس في: (ح) ١ ب - و(ح) ٢ ب - و(ح) ٧ ب - و(ح) ٨ ب -.

(٥) في نسخة بايزيد قبل غلاف العنوان: بهذا.

(٦) كذا في: (ح) ١ ب - و(ح) ٢ ب - و(ح) ٣ ب - و(ح) ٨ ب. وهو بلفظ (التفتيش) في: بايزيد - والخزرجي ٢ - وابن دادي ١ ب - والسيدة زينب ١ ب - ونسخة الشافعي ١ أ. وبالضبطين في: (ح) ٧ ب - وابن يقي ٣ ب - و(ش) ١ / ١ ب.

(٧) انظر كلام الجرمي وتعليق المبرد عليه في: طبقات النحويين ٧٥ - وخزانة الأدب ١ / ٣٧١. وجاء كلام الجرمي في إرشاد الأريب ٤ / ١٤٤٣، وبعده: «فقليل له: وكيف ذاك؟ قال: أنا رجلٌ مُكْثِرٌ من الحديث، وكتاب سيبويه يعلمني القياس، وأنا أَقْبِسُ الحديث، وأُفْتِي به»، قلت: هذا يَقْوِي رواية (التقييس) على (التفتيش).

[قال أبو جعفر: قال أبو الحسن بن كيسان^(١) - وذكر سيبويه وتقديم النحويين - فقال: «وجعلوه الأصل الذي يرجعون إليه، وإن كانوا قد خالفوه في أشياء مما وضعها خلافاً لم ينكروا معه فضله، ولكن الإنسان لا يخلو من تقصير ينقصه عن الكمال».

وقال ابن كيسان: «فنظرنا في كتابه فوجدناه مستحقاً للموضع الذي وضعه به، ووجدنا ألفاظه تحتاج إلى عبارة وإيضاح؛ لأنه ألف في زمن كان أهله يألفون مثل هذه الألفاظ، فجاء به على مذهبيهم»^(٢).

ورأيت علي بن سليمان^(٣) يذهب إلى غير ما قال ابن كيسان، قال: «عمل سيبويه كتابه على لغة العرب وخطبها وبلاغتها، فجعل فيه شيئاً

(١) هو: محمد بن أحمد بن كيسان (٣٢٠)، أبو الحسن، نحوي لغوي، أخذ عن المبرد وثعلب، وخط بين المذهبين، ولكنه ميّال إلى مذهب الكوفيين، وروى عنه النحاس والقالبي والزجاجي، وجاءه مبرّمان لقراءة كتاب سيبويه عليه، فامتنع، وقال: اذهب به إلى أهله، وأشار إلى الزجاج، له (التصاريّف) و(الموفقي) في النحو: انظر: طبقات النحويين ١٧٠ - وتاريخ بغداد ١/ ٣٣٥ - وإنباه الرواة ٣/ ٥٧ - وبغية الوعاة ٢/ ٣١.

(٢) انظر: خزائن الأدب ١/ ٣٧١.

(٣) هو: علي بن سليمان بن الفضل البغدادي (ت ٣١٥)، أبو الحسن، يعرف بالأخفش الأصغر والصغير، أخذ عن المبرد وثعلب واليزيدي، وروى عنه النحاس والمَرزباني، له: (شرح سيبويه). انظر: تاريخ بغداد ١١/ ٤٣٣ - وإنباه الرواة ٢/ ٢٧٦ - وسير الأعلام ١٤/ ٤٨٠ - وبغية الوعاة ٢/ ١٦٧.

مَشْرُوحًا، وَجَعَلَ فِيهِ مُشْتَبِهًا؛ لِيَكُونَ لِمَن اسْتَيْقَظَ وَنَظَرَ فَضْلٌ، وَعَلَى هَذَا خَاطَبَهُمُ اللَّهُ - عَزَّجَلَّ - بِالْقُرْآنِ»^(١).

قال: وقد قال المازني: ما أَخْلُو كُلَّ زَمَنٍ مِنْ أَعْجُوبَةٍ فِي كِتَابِ سِيبُويهِ^(٢)، وَرُويَ أَنَّهُ تَخَرَّقَ فِي كُتُبِهِ مِنْ حَمَلِهِ إِيَّاهُ مَرَّاتٍ^(٣) [٤]

قال أبو جعفر: «وقد حَكَى^(٥) بعض النحويين أَنَّ الْكِسَائِيَّ قَرَأَ عَلَى الْأَخْفَشِ كِتَابَ سِيبُويهِ وَدَفَعَ^(٦) إِلَيْهِ مَائَتِي دِينَارٍ.

وَحَكَى أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ^(٧) أَنَّ كِتَابَ سِيبُويهِ وُجِدَ بَعْضُهُ تَحْتَ وِسَادَةٍ

(١) انظر: خزانة الأدب ٣٧٢/١، وبعده: «قال أبو جعفر: وهذا الذي قاله علي بن سليمان حسن؛ لأنَّ بهذا يُشْرَفُ قَدْرُ الْعَالَمِ وَتُفْضَلُ مَنْزِلَتُهُ؛ إِذْ كَانَ يَنَالُ الْعِلْمَ بِالْفِكْرَةِ وَاسْتِنْبَاطِ الْمَعْرِفَةِ، وَلَوْ كَانَ كُلُّ بَيْتًا لَا سَتَوَى فِي عِلْمِهِ جَمِيعَ مَنْ سَمِعَهُ، فَيَنْطَلُ التَّفَاضُلُ، وَلَكِنْ يُسْتَخْرَجُ مِنْهُ الشَّيْءُ بِالتَّدْبِيرِ، وَلِذَلِكَ لَا يُعْمَلُ؛ لِأَنَّهُ يَزْدَادُ فِي تَدْبِيرِهِ عِلْمًا وَفَهْمًا».

(٢) انظر: خزانة الأدب ٣٧١/١.

(٣) نيفًا وعشرين مرة، عن أبي إسحاق الكلابي، انظر: إرشاد الأريب ٧٦٣/٢، ونثر الدر ٨٥/٧.

(٤) ما بين المعقوفتين من: (ش) ١/١ المنقولة من خط الزمخشري عن نسخة ابن طلحة. وكذا ما نُسِخَ مِنْهَا، نحو: (ش) ١ قبل العنوان - و(ش) ٣ قبل العنوان.

(٥) في نسخة بايزيد: «وَحَكَى». وفي الحمزوية (٨٢-١) ١ب - وابن يقي ٣ب - و(ش) ١/١: «وقد حَكَى لَنَا».

(٦) في (ش) ١/١ ١ب: فدفع.

(٧) هو: أحمد بن جعفر الدِّينَوْرِيّ (ت ٢٨٩)، أبو علي، زوج ابنة ثعلب، أخذ الكتاب عن المازني، ثم قرأه على المبرد، نزل مصر، وقرأه عليه أهلها، ومنهم أبو الحسين بن ولاد، له كتاب (المهذَّب) في

الفرّاء التي كان يجلس عليها^(١).

وأصل ما جاء به سيبويه من النحو عن الخليل^(٢) رحمه الله.

قال أبو جعفر: وسَمِعْتُ أبا إسحاق يقول: «إذا قال سيبويه بَعْدَ قولِ

الخليل: (وَقَالَ غَيْرُهُ) فَإِنَّمَا يعني نفسه؛ لأنه أَجَلُ الخليل عن أن يَذْكُرَ نفسه

معه، وإذا قال: (وَسَأَلْتُهُ) فَإِنَّمَا يعني الخليل^(٣).

وقال أبو إسحاق: «إذا تَأَمَّلْتَ الأمثلة^(٤) من كتاب سيبويه تَبَيَّنَتْ^(٥) أَنَّهُ

أَعْلَمُ^(٦) الناسِ باللغة^(٧)».

قال أبو جعفر: «وحدَّثني عليُّ بنُ سليمان، قال: حدَّثني^(٨) محمد بن

النحو و(ضمائر القرآن). انظر: طبقات النحويين ٢١٥- وإرشاد الأريب ٢٠٦/١- وإنباه

الرواة ٦٨/١- وبغية الوعاة ٣٠١/١.

(١) انظر الحكايتين عن الكسائي والفرّاء في: خزانة الأدب ٣٧١/١. وانظر: عمدة الكتاب للنحاس

٥٦- وأخبار النحويين البصريين ٤١- وطبقات النحويين ٧٢، ٧٣- ونزهة الألباء ١٠٨-

وإنباه الرواة ١٤/٤. وليس في نسخة ابن دادي ب لفظ (بعضه).

(٢) في نسخة ابن دادي ب: الخليل بن أحمد.

(٣) حواشي كتاب سيبويه ١٨٧٤، وفيها: «... نفسه؛ فلا يُسمَّى نفسه بَعْدَ الخليل؛ إجلالاً منه له».

(٤) في (ش) ١/١ ب: «الأبنية»، وفي الحاشية: «الأمثلة».

(٥) في نسخة بايزيد قبل العنوان: «لَمَّا تَأَمَّلْتُ الأمثلة من كتاب سيبويه تَبَيَّنْتُ».

(٦) في نسخة الخزرجي ٢: كان أعلم.

(٧) انظر: طبقات النحويين ٧٢- وإنباه الرواة ٣٥٨/٢- خزانة الأدب ٣٧٠/١.

(٨) في نسخة بايزيد: «وحدثنا أخبرنا».

يزيد: أَنَّ الْمُفْتَشِينَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ وَمَنْ لَهُ الْمَعْرِفَةُ بِاللُّغَةِ، تَتَّبَعُوا عَلَى سِيبَوِيهِ الْأَمْثَلَةَ، فَلَمْ يَجِدُوهُ تَرَكَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ إِلَّا ثَلَاثَةَ أَمْثَلَةٍ: مِنْهَا (الْمُتَدَلِّع)^(١)، وَهِيَ بَقْلَةٌ. وَ(الدَّرْدَاقِصُ)^(٢)، وَهُوَ عَظْمٌ فِي الْقَفَا. وَ(شَمَنْصِيرُ)^(٣)، وَهُوَ اسْمُ أَرْضٍ^(٤).

وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي الْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ^(٥)، قَالَ: حَدَّثَنِي نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ^(٦)، قَالَ: سَمِعْتُ الْأَخْفَشَ يَقُولُ: «نَفَذَ مِنْ أَصْحَابِ الْخَلِيلِ فِي النُّحُوِّ أَرْبَعَةً: سِيبَوِيهِ، وَالنَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، وَعَلِيُّ بْنُ نَصْرِ - وَهُوَ:

(١) انظر: ص ١٧٣٧، وص ١٧٤٢ هـ.

(٢) انظر: ص ١٧٣٦ هـ، ٢، ١٧٣٧، ١٧٤١ هـ.

(٣) انظر: ص ١٧٣٦، ١٧٤٠ هـ.

(٤) انظر: خزانة الأدب ١/ ٣٧٠. ونقل الزجاج عن المبرد نحو هذا في ص ١٧٤٠.

(٥) هو: القاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الأزدي (ت ٢٨٢)، أبو إسحاق، محدث ونحوي وفقه مالكي، زميل المبرد، وله نسخة مشهورة من كتاب سيبويه. انظر: معاني الزجاج ٣/ ٣٦٣ - وتاريخ بغداد ٧/ ٢٧٢ - وإرشاد الأريب ٢/ ٦٤٧ - وتاريخ الإسلام ٢١/ ١٢٢ - وبغية الوعاة ١/ ٤٤٣.

(٦) هو: نصر بن علي بن نصر بن علي بن صَهْبَانَ الْجَهْضَمِيِّ الْبَصْرِيِّ (ت ٢٥٠)، أبو عمرو، محدث، روى عن أبيه وسفيان بن عيينة وابن مَهْدِيٍّ وَالطَّيَّالِسِيِّ وَالْأَصْمَعِيِّ، وَرَوَى عَنْهُ الْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ وَالْأَثَمَةُ السَّتِي. انظر: تاريخ بغداد ١٥/ ٣٨٩ - وسير الأعلام ١٢/ ١٣٣ - وطبقات الحفاظ للسيوطي ٢٣١.

أبو نصر بن عليّ هذا - ومؤرّج السّدوسيّ^(١).

قال: وَسَمِعْتُ نَصْرًا يَحْكِي عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ لِي سَبِيوهِ - حِينَ أَرَادَ أَنْ يَضَعَ كِتَابَهُ -: «تَعَالَ حَتَّى نَتَّعَاوَنَ عَلَى إِحْيَاءِ عِلْمِ الْخَلِيلِ».

قال أبو جعفر: وَقَدْ رَأَيْتُ أَبَا جَعْفَرِ بْنِ رُسْتَمٍ^(٢) يَرْوِي كِتَابَ سَبِيوهِ عَنْ الْمَازِنِيِّ^(٣)، (غَيْرَ أَنِّي اعْتَمَدْتُ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ^(٤) بْنِ السَّرِيِّ؛ لِمَعْرِفَتِهِ بِالْكِتَابِ^(٥) وَضَبْطِهِ إِيَّاهُ).

وَذَكَرَ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ سَلِيمَانَ حَكَى^(٦) أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ كَانَ لَا يَكَادُ يُقَرِّئُ

(١) انظر: طبقات النحويين ٧٥ - وتاريخ بغداد ٩٩/١٤ - ونزهة الألباء ٥٥ - وإرشاد الأريب ١٩٨٢/٥ - وإنباه الرواة ٣٥٥/٢.

(٢) في (ش) ١/١ ب: (رُسْتَمَ) بفتح التاء. وفي التاء الضم والفتح، انظر: المغرب ١٨٩ - والأنساب للسمعاني ٢٥٢ - واللباب لابن الأثير ٣٧٦/١ - وتاج العروس (رستم) ٣٢/٢٥٤. وهو أبو جعفر الطبري النحوي الذي سبق ذكره في ص ٢٣ هـ ١.

(٣) انظر إشارة إلى ذلك في: ليس من كلام العرب ٢٠٧.

(٤) هذا لفظ: بايزيد. وفي نسخة السيدة زينب أ٢: «غَيْرَ أَنِّي اعْتَمَدْتُ عَلَى غَيْرِ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ السَّرِيِّ». وفي نسخة الخزرجي ٢ - و(ح) ١/١ ب - و(ح) ٣/٢ أ - و(ح) ٧/٣ أ - وابن يبقى ٣ ب - و(ح) ٢/٢ ب - و(ح) ٨/٢ أ: «غَيْرَ أَنَّ الَّذِي اعْتَمَدَ عَلَيْهِ أَبُو جَعْفَرٍ فِي كِتَابِ سَبِيوهِ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ السَّرِيِّ»، وسقط (أبو إسحاق) من بعضها. وفي نسخة ابن دادى ١٣ - والحمزاوية (٨٢-١) ٢ - و(ش) ١/١ ب: «وَالَّذِي اعْتَمَدَ عَلَيْهِ أَبُو جَعْفَرٍ فِي كِتَابِ سَبِيوهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ السَّرِيِّ».

(٥) في (ح) ١/١ ب - و(ح) ٣/٢ أ - و(ح) ٧/٣ أ - و(ش) ١/١ ب - و(ح) ٨/٢ أ - به.

(٦) في بايزيد: «وَقَدْ حَكَى لَنَا عَلِيُّ بْنُ سَلِيمَانَ».

أحدًا كتاب سيبويه حتَّى يَقْرَأَهُ على أبي إسحاق؛ لِصِحَّةِ نَسْخَتِهِ، وَلِذِكْرِ
أَسْمَاءِ الشُّعْرَاءِ فِيهَا^(١).

قال الجَرْمِيُّ: «نَظَرْتُ فِي كِتَابِ سِيبَوَيْهِ فَإِذَا فِيهِ أَلْفٌ وَخَمْسُونَ بَيْتًا،
فَأَمَّا أَلْفٌ^(٢) فَعَرَفْتُ أَسْمَاءَ قَائِلِيهَا، فَأَثْبَتُ أَسْمَاءَهُمْ، وَأَمَّا خَمْسُونَ^(٣) فَلَمْ
أَعْرِفْ قَائِلِيهَا^(٤)»^(٥).

قال أبو جعفر: وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْوَلِيدِ^(٦) يَقُولُ: «نَظَرْتُ فِي نَسْخَةِ
كِتَابِ سِيبَوَيْهِ -التي^(٧) أُمْلِيتُ بِمِصْرَ- فَإِذَا فِيهَا مِائَتَا حَرْفٍ خَطَأً^(٨)»^(٩).

(١) في: (ح) ٣٧: فيه.

(٢) في حاشية (ش) ١/ ١ ب عن نسخة: الألف.

(٣) في الحمزاوية (٨٢-١) ٣- وحاشية (ش) ١/ ١ ب عن نسخة: الخمسون.

(٤) في نسخة الخزرجي ٢: أَسْمَاءَ قَائِلِيهَا.

(٥) انظر: خزانة الأدب ١/ ٣٦٩.

(٦) هو: أبو الحسين محمد بن ولاد، الذي سبق التعريف به في ص ٣١ هـ ٤.

(٧) في بايزيد- ونسخة السيدة زينب ٢: يعني التي.

(٨) جاء بلفظ «خطأ» في: (ح) ٢٨- والخزرجي ٢- و(ح) ٢٢ ب بلا ضبط- و(ح) ٢٣ أ (خطأ)

بالنصب، ولعل النصب تصحيف. والخطأ والخطأ بمعنى ضد الصواب، انظر: تاج

العروس (خطأ) ١/ ٢١١.

(٩) ظاهره يدل على أن الكتاب قد وصل إلى مصر قبل أبي الحسين بن ولاد وأبي جعفر النحاس، ولعله

وصلها عن طريق أبي علي أحمد بن جعفر الدينوري (ت ٢٨٩) الذي روى الكتاب عن المازني، أو

أبي جعفر الطبري النحوي (ت بعد ٣٠٤)، ففي مصر الآن نسخة لبعض كتاب سيبويه من روايته.

قال: ورَأَيْتُ أبا إِسْحَاقَ قد أَنْكَرَ الإِسْنَادَ الذي في أَوَّلِهَا إنْكَارًا شَدِيدًا، وقال: «لم يَقْرَأْ أبو العَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ كتابَ سَيُويَه كَلَّهُ على الجُرْمِيِّ، ولكن قال أبو إِسْحَاقَ: قَرَأْتُهُ أَنَا على أَبِي العَبَّاسِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ». وقال لنا أبو العَبَّاسِ: «قَرَأْتُ نحوَ ثَلَاثِهِ على أَبِي عُمَرَ الجُرْمِيِّ، فَتَوَيَّْي أَبُو عُمَرَ فَابْتَدَأْتُ قِرَاءَتَهُ على أَبِي عَثْمَانَ المَازِنِيِّ، وقال أبو عَثْمَانُ: قَرَأْتُهُ على أَبِي الحَسَنِ سَعِيدِ بْنِ مَسْعَدَةَ الأَخْفَشِ، وقال الأَخْفَشُ: كُنْتُ أَسْأَلُ سَيُويَه عَمَّا أَشْكَلَ عَلَيَّ مِنْهُ، فَإِنْ تَصَعَّبَ عَلَيَّ الشَّيْءُ مِنْهُ قَرَأْتُهُ عَلَيْهِ».

﴿١٩﴾ [مقدمة الرِّبَاحِيِّ لنسخته (١٠):]

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) وضع الرباحي مقدمةً لنسخته، ضَمَّنَهَا مقدمة النحاس وزاد عليها قبلها وبعدها. وقد ذكر هارون في طبعته هذه المقدمة ١/٣-١١. وقد جاءت مقدمة الرباحي كاملة بهذا اللفظ في: (ح) ١-٢، ونسخة (ح) ٢-٢، ٣-أ- (ح) ٣-١-٢-ب- (ح) ٨-١-ب- ونسخة الخزرجي ٢-٣، ونسخة أوقاف بغداد ١-٣-ب- ونسخة الشافعي ١. وجاءت مقدمة النحاس مذيلة بزيادة مقدمة الرباحي في آخرها، دون ما زاده الرباحي في أولها في: نسخة ابن دادي ٢-٣-ب، وابن يقي ٣-٤-أ، والحمزاوية (١-٨٢) ٢-٤، والسيدة زينب ١-٢-ب، و(ش) ١-ب. علماً بأن نسخة (ش) نسخة مشرقية ليست من رواية الرباحي ولا النحاس ولا ابن ولاد، ولكن ناسخها نَقَلَ هذه المقدمة من خط الزمخشري من نسخة ابن طلحة، ولذا كتب ناسخها بعدها: «كُتِبَ من نسخة (ط). نقلتُ من خط الزمخشري على الوجه». وكذا النسخ المشرقية التي نُسخَتْ منها.

قال أبو عبدالله^(١) (محمد بن يحيى):

قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ وَلَادٍ^(٢) وَهُوَ يَنْظُرُ فِي كِتَابِ أَبِيهِ^(٣).

وَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفِ بِابْنِ النَّحَّاسِ.

(١) هو: محمد بن يحيى بن عبدالسلام الأزدي الرَّبَّاحِيُّ النحوي (ت ٣٥٣)، منسوب إلى قلعة رَبَاح، وهي مدينة بالأندلس من أعمال طليطلة، رحل إلى المشرق، فأخذ بمكة عن ابن الأعرابي، وأخذ بمصر كتاب سيبويه عن أبي القاسم عبدالله بن محمد بن ولاد قراءةً وعن أبي جعفر النحاس سماعاً، فعاد إلى الأندلس وأقرأ كتاب سيبويه بالتدقيق والاستنباط والاعتراض والجواب، فاستفاد المعلمون منه طريقته، توفي سنة ٣٥٣، وقيل: ٣٥٨. انظر: طبقات الزبيدي ٣١٠- والأنساب ١٦/٢ - وإنباه الرواة ٢٢٩/٣ - والوافي بالوفيات ١٢٦/٥.

(٢) ليس في نسخة الخزرجي ٢.

(٣) هو: أبو القاسم عبدالله بن محمد بن ولاد التميمي، وهو ابن أبي الحسين راوي كتاب سيبويه عن المبرد، وأخو أبي العباس أحمد صاحب (الانتصار لسيبويه على المبرد)، وكان دون أخيه في العلم، أخذ النحو عن أبيه، وصارت إليه نسخة أبيه من الكتاب بعد أخيه أحمد، وقيل: بل صارت إليه مباشرة، وكان كتاب سيبويه يقرأ عليه ويروى عنه بعد أخيه، وتوفي بعد أخيه. انظر: طبقات النحويين ٢٢٠ - والبلغة ١٧٣ - وطبقات ابن قاضي شهبة ٣٤٤.

(٤) هو: أبو الحسين محمد بن الوليد بن محمد التميمي، المشهور بابن ولاد، (ت ٢٩٨)، أخذ في مصر عن أبي علي الدينوري، ولقي في العراق المبرد وثعلباً، وله كتاب (المنقّق) في النحو، وأخذ الكتاب عن المبرد وقرأه عليه، وأقرأ الكتاب في مصر، ومن روى الكتاب عنه ولده: أبو العباس أحمد صاحب (الانتصار لسيبويه على المبرد)، وأبو القاسم عبدالله الذي يروي الرباعي هنا كتاب سيبويه عنه عن أبيه. انظر: طبقات النحويين ٢١٧ - وإرشاد الأريب ١٩/١٠٥ - وإنباه الرواة ٢٢٤/٣ - وبغية الوعاة ١/٢٥٩.

وَأَخَذَهُ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ وَلَادٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ الْمُبَرِّدِ.

وَأَخَذَهُ أَبُو جَعْفَرٍ عَنِ الزَّجَّاجِ، عَنْ الْمُبَرِّدِ.

ورواه المبرّد عن المازنيّ، عن الأخفش، عن سيبويه.

الحمد لله الذي افتتح بالحمد كتابه

وَأَمَّا^(١) أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ وَلَادٍ فَإِنَّهُ حَدَّثَنَا عَنْ أَبِيهِ أَبِي الْحُسَيْنِ، قَالَ:

حَدَّثَنِي أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ، قَالَ: «قَرَأَ الْمَازِنِيُّ كِتَابَ سَيْبَوِيهِ عَلَى الْجَرْمِيِّ

وَسَاءَل^(٢) الْأَخْفَشَ عَنْهُ، وَقَرَأَهُ الْجَرْمِيُّ عَلَى الْأَخْفَشِ».

قال: وحدثني المبرّد، قال: «قَرَأْتُ بَعْضَ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى الْجَرْمِيِّ،

وَبَعْضُهُ عَلَى الْمَازِنِيِّ، وَمِنْهُ مَا قَرَأْتُهُ^(٣) عَلَيْهَا جَمِيعًا».

قال: وَسَمِعْتُ الْمُبَرِّدَ يَقُولُ: «قَدْ أَدْرَكَ أَبُو عُمَرَ مَنْ أَخَذَ عَنْهُ سَيْبَوِيهِ،

وَاخْتَلَفَ إِلَى حَلْقَةِ يُونُسَ»^(٤).

(١) في الحمزاوية (٨٢-١) ٣: «قال أبو عبدالله الرباحي: وأما». وفي نسخة السيدة زينب ٢: «قال

أبو عبدالله: وأما».

(٢) في (ش) ١/١ ب- و(ح) ٢/٣ أ- وابن يقي ٤- والخزرجي ٢- وابن دادي ٢أ- وأوقاف بغداد

٢أ- والسيدة زينب ٢أ: وسأل.

(٣) في (ح) ٢/٣ أ- و(ح) ٣/٢ ب- و(ح) ٨/٢ ب- والحمزاوية (٨٢-١) ٣- وابن دادي ٣أ- والسيدة

زينب ٢أ- و(ش) ١/١ ب: قد قرأته.

(٤) انظر: أخبار النحويين البصريين ٥٧- ونزهة الألباء ٤٩- وإنباه الرواة ٨٠/٢.

وحدَّثنا^(١) أبو القاسم بن ولاد، عن أبيه، قال: حدَّثنا أبو العباس، قال: حدَّثني الزَّيَادِيُّ أَبُو إِسْحَاقَ، قال: «صِرْتُ إِلَى أَبِي عُمَرَ الْجَرْمِيِّ أَقْرَأُ عَلَيْهِ كِتَابَ سَيُويُو، وَوَفَيْتُ الْمَازِنِيَّ يَقْرَأُ عَلَيْهِ فِي الْجَزَاءِ (هَذَا بَابُ مَا يَرْتَفِعُ بَيْنَ الْجَزْمَيْنِ)^(٢)، فَكُنَّا نَعْجَبُ مِنْ حَذْقِهِ وَجَوْدَةِ ذَهْنِهِ، وَكَانَ قَدْ بَلَغَ مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابِ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ».

قال أبو الحسين بن ولاد: «يعني أنَّ المَازِنِيَّ كَانَ قَدْ بَلَغَ عَلَى الْأَخْفَشِ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ»^(٣).

وَسَمِعْتُ^(٤) أَبَا الْقَاسِمِ بْنِ وَلَادٍ يَقُولُ: كَانَ أَبِي قَدْ قَدَّمَ عَلَى أَبِي الْعَبَّاسِ

(١) في نسخة ابن دادي ٣أ- والحمزاوية (٨٢-١) ٣- والسيدة زينب ٢أ: «قال أبو عبدالله: وحدَّثنا». وفي (ش) ١/١ ب: «قال أبو عبدالله: وحدَّثني».

(٢) الكتاب (هارون) ٣/٨٥.

(٣) انظر حديث الزيايدي وتعليق ابن ولاد في: طبقات النحويين ٩٣. وظاهر الكلام أنَّ المَازِنِيَّ بَلَغَ هَذَا الْمَوْضِعَ عَلَى الْجَرْمِيِّ، فَقَدْ قَرَأَ الْكِتَابَ عَلَى الْأَخْفَشِ وَأَكْمَلَهُ عَلَى الْجَرْمِيِّ، وَقِيلَ: قَرَأَهُ عَلَى الْجَرْمِيِّ وَنَاقَشَ فِيهِ الْأَخْفَشَ، وَذَكَرَ أَبُو الْحُسَيْنِ بْنِ وَلَادٍ ص ٣٣ فِي إِسْنَادِهِ لَهُ أَنَّهُ رَوَى الْكِتَابَ عَنِ الْمُبَرَّدِ عَنِ الْمَازِنِيِّ عَنِ الْجَرْمِيِّ عَنِ الْأَخْفَشِ. وَلَعَلَّ أَبَا الْحُسَيْنِ يَعْنِي أَنَّ الْمَازِنِيَّ قَرَأَ عَلَى الْأَخْفَشِ إِلَى مَا قَبْلَ الْبَابِ الْمَذْكُورِ أَوْ فِي أَثْنَائِهِ، فَوَافَاهُ الزَّيَادِيُّ وَقَدْ بَدَأَ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الْجَرْمِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ. انظر: طبقات النحويين ٨٧- وتاريخ العلماء النحويين ٦٥- وإرشاد الأريب ٢/٧٥٧.

(٤) في ابن دادي ٣ب- والحمزاوية (٨٢-١) ٣- والسيدة زينب ٢ب: قال أبو عبدالله: وسمعتُ.

المبرّد؛ لِيَأْخُذَ مِنْهُ كِتَابَ سَبِيوِيهِ، فَكَانَ^(١) الْمَبْرَدُ لَا يُمَكِّنُ أَحَدًا مِنْ أَصْلِهِ، وَكَانَ يَضُنُّ بِهِ ضِنَّةً شَدِيدَةً، فَكَلَّمَ^(٢) ابْنَهُ فِيهِ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ لَهُ فِي كُلِّ كِتَابٍ^(٣) مِنْهَا جُعْلًا قَدْ سَمَّاهُ، فَأَكْمَلَ نَسْخَهُ، ثُمَّ إِنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ ظَهَرَ عَلَى ذَلِكَ بَعْدُ، فَكَانَ قَدْ سَعَى بِأَبِي الْحُسَيْنِ إِلَى بَعْضِ خَدَمَةِ السُّلْطَانِ لِيَحْبِسَهُ لَهُ وَيُعَاقِبَهُ فِي ذَلِكَ، فَاْمْتَنَعَ أَبُو الْحُسَيْنِ مِنْهُ بِصَاحِبِ خَرَاجِ بَغْدَادَ 'يَوْمئِذٍ، وَكَانَ أَبُو الْحُسَيْنِ يُؤَدِّبُ وَلَدَهُ، فَأَجَارَهُ مِنْهُ^(٤)، ثُمَّ إِنَّ صَاحِبَ الْخَرَاجِ أَلْطَّ بِأَبِي الْعَبَّاسِ يَطْلُبُ إِلَيْهِ أَنْ يَقْرَأَ عَلَيْهِ أَبُو الْحُسَيْنِ الْكِتَابَ، حَتَّى فَعَلَ^(٥).

قال أبو عبد الله^(٦): فَتَرَأْتُهُ أَنَا عَلَى أَبِي الْقَاسِمِ ابْنِهِ^(٧) وَهُوَ يَنْظُرُ فِي ذَلِكَ

(١) في نسخة (ح) ٢-أ٣- والخزرجي ٣- وابن دادي ٣ب- و(ش) ١/١ب: وكان.

(٢) في (ح) ٢-أ٣- و(ح) ٧ب- وابن دادي ٣ب- والحمزاوية (١-٨٢) ٣- وابن يقي ٤أ- و(ش) ١/١ب: قال فكلم.

(٣) في الحمزاوية (١-٨٢) ٤- و(ش) ١/١ب: جزء. وفي (ح) ٧ب: جزء منه.

(٤) ليس في نسخة ابن دادي ٣ب- والحمزاوية (١-٨٢) ٤. وفي (ش) ١/١ب- و(ح) ٨ب: في ذلك.

(٥) ليس في: نسخة ابن يقي ٤أ.

(٦) في نسخة (ح) ٢-أ٣- وابن دادي ٣ب- والحمزاوية (١-٨٢) ٤- و(ش) ١/١ب: قال: ثم.

(٧) انظر: طبقات النحويين ٢١٧.

(٨) ليس في: ابن يقي ٤أ. وفي نسخة ابن دادي ٣ب- والحمزاوية (١-٨٢) ٤- و(ش) ١/١ب: قال أبو عبد الله الرباحي.

(٩) ليس في: (ح) ٢أ.

الكتاب بعينه، وقال لي: قرأته على أبي مرارًا.

﴿١﴾ [قبل غلاف عنوان نسخة (ح ١٠): (١)]

قال أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش:

لما مات سيبويه رحمه الله دخلنا منزله وفتشنا كتبه فما وجدنا في كتبه

شعرًا إلا منسوبًا إلى أهله، إلا أبياتًا على ظهر كتاب، وعليها بخطه: قلت:

سأشكرُ عمرًا ما تراخت ميثي أيادي لم تُمنن وإن هي جلتِ
فتى غيرُ محبوبٍ الغنى عن صديقه ولا مظهرِ الشكوى إذا النعل زلتِ
رأى خلتي من حيث يُخفى مكائها فكانت قذى عينيه حتى مجلتِ^(١)
وقال بعضهم: هي لعبدالله بن الزبير.

(١) (ح ١٠)، قبل غلاف العنوان. وهي نسخة بني جامع شريف (١١٠٥). ولكن بخط أحد المملكين القدماء، وهو: أحمد بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن أمية، وترجمته في: الذيل والتكملة للمراكشي ١/٦٣٣.

(٢) من الطويل، والأبيات لعبدالله بن الزبير الأسدي، كما في: ملحق ديوانه ١٤٢- والأغاني ٢٣/١٣- وخزانة الأدب ٢/٢٦٥. ولمحمد بن سعد الكاتب التميمي، كما في: الرسائل للجاحظ ١/٣٨، وفيه (محمد بن سعيد)- ومعجم الشعراء ٤٢١- والمحمدون ٣٤٧. ولإبراهيم بن العباس الصولي، كما في: وفيات الأعيان ٦/٢٣٢- والدر الفريد ٦/٣٨٤. ولأبي الأسود الدؤلي، كما في: ملحق ديوانه ١٠١- والآمل والمأمول ص ٥. وقيل: لعمر بن كميل، انظر: الحماسة البصرية ١/١٣٥.

وفي بعض الكتب: مَدَحَ سيبويه - رحمه الله - أحد الناس في وجهه

بكثرة علمه وقوته على صنعة النحو، فقال له مرتجلاً:

سَيَّلِي لِسَانَ كَانَ يُعَرِّبُ لَفْظَهُ فَيَا لَيْتَهُ مِنْ وَقْفَةِ الْعَرْضِ يَسْلَمُ
وَمَا يَنْفَعُ الْإِعْرَابُ إِنْ لَمْ يَكُنْ تُقَى وَمَا ضَرَّ ذَا التَّقْوَى لِسَانٌ مُعْجَمٌ^(١)

﴿على ما قبل غلاف نسخة (ح ١٠):﴾^(٢)

حَدَّثَنِي الْخَطِيبُ ابْنُ الرَّيِّعِ بْنِ سَالِمٍ^(٣)، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو
عَبْدَ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ^(٤)، أَنَّ شَيْخَهُ أَبَا الْقَاسِمِ الْأَبْرَشَ^(٥) كَانَ شَدِيدَ الْعَنَاءِ
بِالْكِتَابِ، حَسَنَ الْقِيَامِ عَلَيْهِ وَالذِّكْرِ لَهُ، وَأَنْشَدَنِي لَهُ مِمَّا أَنْشَدَهُ فِي

(١) من الطويل، وظاهر النقل هنا أن البيتين لسيبويه (ت ١٨٠). وأنشدهما ثعلب (ت ٢٩١)، كما في:

بغية الطلب ٨/ ٣٦٤٥. وأنشدهما هلال بن العلاء، كما في: تاريخ بغداد وذيوله (العلمية)

٤/ ١٣٤ - وبغية الطلب ٢/ ٧٧١. وأنشدهما هلال لنفسه كما في: تاريخ بغداد وذيوله (العلمية)

٤/ ٢٩، ١٢/ ٣١ - وتاريخ الإسلام ٦/ ٦٣٦، وهلال هو: هلال بن العلاء بن هلال، أبو عُمَرَ،

الباهلي مولاهم، الرَّقِّي (ت ٢٨٠)، انظر: سير الأعلام ١٣/ ٣٠٩.

(٢) نسخة (ح ١٠)، قبل الغلاف، وهي نسخة بني جامع شريف (١١٠٥).

(٣) هو: سليمان بن موسى بن سالم الحميري الكلاعي، أبو العباس، قارئ ومحدث وخطيب، من

علماء الأندلس. انظر: الذيل والتكملة للمراكشي ٢/ ٨١ - وتاريخ الإسلام ١٤/ ١٣٧.

(٤) هو: محمد بن أبي أحمد جعفر بن أحمد بن خلف بن حميد الأنصاري، أبو عبد الله، قارئ نحوي،

من علماء الأندلس. انظر: الذيل والتكملة للمراكشي ٤/ ١٦٣ - وتاريخ الإسلام ١٢/ ٨٢٠.

(٥) هو: خلف بن يوسف بن فَرْثُون الشَّنْزَرِي، الأبرش، أبو العباس، نحوي يحفظ كتاب سيبويه،

من علماء الأندلس، توفي سنة (٥٣٢). انظر: تحفة القادم ٢٢ - والصلة لابن بشكوال ١٤٧.

نحو ذلك يفتخر:

لَوْ لَمْ يَكُنْ لِي آبَاءُ أَسْوَدُ بِهِمْ وَلَمْ تُثَبِّتْ كِبَارُ الْعُرْبِ لِي شَرَفًا
وَلَمْ أَنْلِ عِنْدَ مَلِكِ الْعَصْرِ مَنَزَلَةً لَكَانَ فِي سِيبَوِيهِ الْفَخْرُ لِي وَكَفَى
فَكَيْفَ عِلْمٌ وَمَجْدٌ قَدْ جَمَعْتُهُمَا وَكُلُّ مُخْتَلِقٍ فِي مِثْلِ ذَا وَقَفًا^(١)

يقول يحيى بن محمد بن يحيى بن محمد بن موسى بن علي بن عمر بن
الجذامي: أنشدني شيعي الفقيه أبو العباس بن رُقيَّة^(٢)، قال: أنشده شيخه
أبو عليٍّ عُمَرُ الشَّلَوِيِّنَ هذه الأبيات يفتخر لنفسه وقد عابه شخصٌ بقلَّةِ
الحَسَبِ، وليس كذلك:

لَوْ لَمْ يَكُنْ لِي آبَاءُ لَهَا كَرَمٌ وَلَمْ تَكُنْ بِي مَعَالِي الْمَجْدِ وَاحِدَةً
لَكَانَ فِي سِيبَوِيهِ الْفَخْرُ لِي وَكَفَى بِذَاكَ فَضْلًا، فَكَيْفَ الْعِلْمُ وَالشَّرَفُ
أَمْرَانِ قَدْ جُمِعَا لِي خَصَّصَنِي بِهِمَا مَنْ كَانَ لِي عِنْدَهُ التَّكْرِيمُ وَاللَّطْفُ
الْعِلْمُ تَلَوُّ لِقَدْرِ الْعَبْدِ عِنْدَكَ يَا مَوْلَى الْجَمِيعِ وَمِنْكَ الْفَضْلُ يُعْتَرَفُ

(١) من البسيط، وهي لأبي القاسم خلف بن يوسف الأبرش، كما في: تحفة القادِم ٢٢- وتاريخ

الإسلام ١١/ ٥٧٠- والوافي بالوفيات ١٣/ ٢٢٨- ونفع الطيب ٤/ ١١١.

(٢) هو: أحمد بن محمد بن أحمد الأنصاري المروِّي، أبو العباس، ابن رُقيَّة (بالتصغير)، نحوي ماهر،

استوطن تونس، وتوفي بها نحو (٦٦٥). انظر: الذيل والتكملة للمراكشي ١/ ٥٦١- وبغية

الوعاء ١/ ٣٥٩، وفيه (زقيقة)، وهو تصحيف.

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا لَا نَفَادَ لَهُ فَكُلُّ ذِي حَسَدٍ فِي مِثْلِ ذَا يَقِفُ^(١)
 ﴿كَذَا فِي أَصْلِ (ص)﴾^(٢)

أَعِزَّنِي رَبٌّ مِنْ حَصَرٍ وَعِيٍّ وَمِنْ نَفْسٍ أَعَالِجُهَا عِلَاجًا
 وَمِنْ حَاجَاتِ نَفْسِي فَأَعْصِمْنِي فَإِنَّ لِمُضْمَرَاتِ النَّفْسِ حَاجًا^(٣)

«البيت الأولُ مُثَبَّتٌ فِي أَصْلِ أَبِي نَصْرِ فِي هَذَا الْكِتَابِ بَعْدَ الْبَسْمَلَةِ،

وَالثَّانِي فِي الْحَاشِيَةِ»^(٤).

(١) من البسيط، وهي لأبي علي الشلوين، وقد ذكر بعضها له صاحب اختصار القدر المعلق في التاريخ المحلي ١٥٣.

(٢) نسخة ابن يتي ٤ب، قبل الباب الأول. وفوق (ص) علامة (صح). وأصل (ص) أي: أصل أبي نصر الذي انتسخه من نسخة أبي عبد الله الرباحي، وأبو نصر: هو هارون بن موسى القرطبي، صاحب (شرح عيون كتاب سيبويه)، توفي سنة ٤٠١، انظر: الصلة ٢/ ٦٢٠ - وإنباه الرواة ٣/ ٣٦٢ - وبغية الوعاة ٢/ ٣٢١.

(٣) البيتان من الوافر، وهما للنمير بن توكب العكلي رضي الله عنه، كما في: ديوانه ٤٦ - والبيان ١/ ٢٧ - والاقضاب للبطلوسي ٢/ ١١٠. وبعدهما قوله:

فَأَنْتَ وَلِيُّهَا وَبَرِئْتُ مِنْهَا ... إِلَيْكَ، فَمَا قَضَيْتَ فَلَا خِلَاجًا

(٤) نسخة ابن خروف ١ب - و(ح ١٠١)أ، واللفظ لها. وهذا الفعل من أبي نصر جرى على عادة بعض النساخ الذين يكتبون بعض الأشعار والمنثور في أوائل نسخهم.

هذا باب علم^(١): ما الكلم من العربية؟

قال سيبويه: «فَالكَلِمُ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنَى لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ»^(٢).

﴿ق﴾^(٣):

«ليس باسم ولا فِعْلٍ» صَفَةُ ل(حَرْفٌ)، لا ل(مَعْنَى) كما ظَنَّ بعضهم^(٤)، بدليل قوله في آخر الباب: «وليس باسم ولا فِعْلٍ»^(٥).

﴿قوله: «جَاءَ لِمَعْنَى» المعنى: الْمُقْصِدُ، من قولهم: ما معنى كذا

(١) (علم) بتنوين الجر و(الكلم) بالرفع هو رواية الكتاب كما في: شرح السيرافي ١/ ٤٥ - والتعليقة ٣/ ١ - وشرح الرماني ١/ ١٠٥ - وشرح الصفار ١/ ٢١٣، وهو اختيار المبرد كما في (الكلام على تفصيل إعراب قول سيبويه هذا باب علم...) للنحاس ص ٢١، وهو ضبط ابن خروف في نسخة ابن خروف ١ ب، وكتب فوقه: «صح»، وقد أنهى السيرافي ١/ ٥١ الأوجه الجائزة في هذه الترجمة إلى خمسة عشر وجهًا، وأنهاها النحاس في رسالته السابقة ص ١٩ إلى بضعة وأربعين وجهًا، وأنهاها صاحب (أقسام الأخبار) ص ٢١٦ إلى خمسين وجهًا، وذكر الصفار في شرحه ١/ ٢١١ أن بعضهم أنهاها إلى (٩٦) وجهًا.

(٢) الكتاب (بولاقي) ١/ ٢، (هارون) ١/ ١٢.

(٣) (ق) رمز القاضي، وهو: القاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل الأزدي، أبو إسحاق (ت ٢٨٢)، زميل المبرد، وله نسخة مشهورة من كتاب سيبويه. انظر التعريف به في ص ٢٧.

(٤) ممن قال به: السيرافي في شرحه ١/ ٥٢.

(٥) اقتدى بالقاضي إسماعيل: المجريطي في شرح عيون كتاب سيبويه ص ٩ - وابن خروف والصفار كما في شرح الصفار ١/ ٢١٦ - ٢١٧.

وَعَنَيْتُهُ. (ط)^(١).

﴿لَمَّا كُنَّا قَدْ أَحْطْنَا عَلِمًا بِأَنَّ الْأِسْمَ وَالْفِعْلَ جَاءَا لِمَعْنَيْنِ - إِذْ هُمَا أَصُولُ الْكَلِمِ - اسْتَغْنِي فِيهِمَا عَنْ ذَلِكَ، وَلَمَّا كَانَ الْحَرْفُ مَجْهُولَ الْمَعْنَى خَصَّصَهُ بِالْصِّفَةِ، أَيْ: التَّبَسَّ بِهَمَا فَفَصَّلَهُ بِصِفَةٍ أُخْرَى؛ لِيُنْكَشِفَ مَعْنَاهُ. (ط)^(٢)﴾.

قال سيبويه: «وَأَمَّا الْفِعْلُ فَأَمثلةٌ أُخِذَتْ مِنْ لَفْظِ أَخْدَاتِ الْأَسْمَاءِ»^(٣).

﴿سَمَّاهَا أَسْمَاءً وَأَرَادَ الدَّوَاتِ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ عِبَارَةٌ عَنِ الْمُسَمَّى^(٤)﴾.

وقال المبرِّد^(٥): «هذا خطأ؛ لِأَنَّ الْمَصَادِرَ تَحْدُثُ مِنَ الْمُسَمَّيَاتِ لَا مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالَ: (أَخْدَاتِ أَصْحَابِ الْأَسْمَاءِ).

(١) نقلت هذه الحاشية من طرة (ح ١٠) ١ ب.

(٢) نقلت هذه الحاشية من طرة (ح ١٠) ١ ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/١، (هارون) ١٢/١.

(٤) الأفعال عند سيبويه مشتقة من المصادر، وهي التي عبَّرَ عنها بـ (الأحداث)، والأحداث ليست من عمل الأسماء، بل من عمل أصحابها المسمَّين بها، فقليل: أراد بالأسماء المسمَّين، وهذا ضعيف؛ لأن سيبويه هنا يريد اللفظ لا معناه، وقيل: على تقدير مضاف، أي: أحداث أصحاب الأسماء، وقيل: الإضافة على معنى (مِنْ)، أي: أحداث من الأسماء، لأن الأحداث (المصادر) نوع من الأسماء. انظر: شرح السيرافي (العلمية) ١٦/١ - وشرح سيبويه للصفار ١/٢٢٥ - وفتاوى ابن تيمية ٦/٢٥٢ - ومعتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى لمحمد التميمي ٣٠١.

(٥) لم أجد هذا القول للمبرِّد، ولم أجد المنسوب إليه في آخر الحاشية أيضًا.

والصحيح قول سيبويه؛ لأنَّ الاسمَ والمسمَّى واحدٌ^(١) كما هو مذهبُ أهلِ السنة^(٢)، وذهبَ المبرِّدُ إلى أنَّ الاسمَ غيرُ المسمَّى، وهو عبارةٌ عن التَّسمية^(٣).

✽ أراد بالأحداث المصادر، وسَمَّها أحداثاً لأنها تحدثُ في رأي العين من الفاعلين، وأضاف الأحداثَ إلى (الأسماء) وأرادَ به الذوات التي تحضُلُ منها الأفعالُ الحقيقيةُ التي هي عندهم المصادر، وسَمَّها الأسماءَ لأنَّ الاسمَ عبارةٌ عن المسمَّى.

وهذا ما ردَّه أبو العباسِ المبرِّدُ، وقال: هذا خطأ؛ لأنَّ المصادر من المسمَّيات، لا من الأسماء.

وأهلُ الصناعة قالوا: الصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنه عنى

(١) الاختلاف في الاسم والمسمى طويل، ولكن كلام سيبويه -على الصحيح- لا يدخل في هذا

الخلاف؛ لأنَّ سيبويه يريد لفظ الكلمات، فبذلك يكون لفظ الاسم غير المسمى به اتفاقاً، كما بيَّن

ذلك ابن تيمية في فتاواه ٢٥٢/٦، وإنما الخلاف في الاسم إذا أريد معناه نحو: أعبدُ الرحمنَ.

(٢) أكثر أهل السنة المتقدمون يقولون: الاسم للمسمى، ويمسكون عن قول: الاسم هو المسمى أو

غيره؛ لعدم ورود ذلك في كلام الشارع، وبعض المتأخرين من أهل السنة يصرحون بأن الاسم

هو المسمى، أي: يراد به المسمى، أي: أن الاسم إذا أريد معناه في الكلام المؤلف فالمقصود به

مسماه، نحو: أعبدُ الله وأتبعُ رسوله. انظر: فتاوى ابن تيمية ١٨٧/٦-١٨٨- ومعتقد أهل السنة

والجماعة في أسماء الله الحسنى لمحمد التميمي ٢٨٥-٢٨٩.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن دادى ٣أ.

بالأسماء المسمّيات دون التّسمّيات، كما هو مذهب أهل السنة: أن الاسم والمسمّى واحدٌ. النور اللامع^(١) لأبي شجاع^(٢).

قال سيبويه: «وَأَمَّا بِنَاءُ مَا لَمْ يَقَعْ فَإِنَّهُ قَوْلُكَ أَمْرًا: (اذْهَبْ، وَاقْتُلْ، وَاضْرِبْ)، وَنَحْوُهَا: (يَقْتُلْ، وَيَذْهَبْ، وَيَضْرِبُ، وَيُقْتَلُ، وَيُضْرَبُ)»^(٣).

﴿ق﴾:

مَثَلٌ بِالْأَمْرِ قَبْلَ الْحَبْرِ؛ لِأَنَّهُ خَالِصٌ لِلْاِسْتِقْبَالِ، وَالْحَبْرُ مُشْتَرَكٌ.

هَذَا بَابُ مَجَارِي أَوَاخِرِ الْكَلِمِ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ

﴿ط﴾^(٤):

حَرَكَاتُ الْبِنَاءِ تَقَعُ فِي أَوَاخِرِ الْكَلِمِ، وَهِيَ مَجَارٍ، فَالْجَارِي هُوَ الْحَرْفُ،

(١) (النور اللامع والبرهان الساطع في شرح عقائد الطّحاوي)، لأبي شجاع، وهو بكبرس نجم الدّين بن بالنقلج عبد الله التركي المستنصري المستعصي التركي الفقيه الحنفيّ، توفي ببغداد، سنة ٦٥٢. انظر: كشف الظنون ١١٤٣/٢ - وهديّة العارفين ٤٧٧/٢ - ومعجم المؤلفين لكحالة ٢٣/١٣.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (نور عثمانية ٤٦٢٥) ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢/١، (هارون) ١٢/١.

(٤) (ط) رمز نسخة ابن طلحة، وهو: عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله البائري، أبو بكر وأبو محمد، من أهل يابرة بالأندلس، رحل إلى مكة، وفيها اجتمع الزمخشري به، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وتوفي فيها سنة ٥١٨، وقيل ٥٢٣. انظر: نفح الطيب ٦٤٨/٢ - والبلغة ١٢٤ - وبغية الوعاة ٤٦/٢ - وحاشية الخصري ١٨٧/١.

والصحيحُ أَنَّ الحَرْفَ لم يَتَقَدَّمِ الحِركَةُ فتكونُ هي الجاريةُ عليه، ألا ترى أَنَّ الكلمةَ لا تَصِحُّ أبداً من حروفٍ سواكنَ، فالحركةُ والحَرْفُ معاً والحركةُ محمولةٌ^(١)، فإذا زالتِ انعدمتْ، والجُرِّيُّ هو التَّغْيِيرُ والانتقالُ، والمتغيِّرُ المتقلُّ هو الحَرْفُ.

قال سيبويه: «وَأِنَّمَا ذَكَرْتُ لَكَ ثَمَانِيَةَ مَجَارٍ لِأَفَرُقَ بَيْنَ مَا يَدْخُلُهُ ضَرْبٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ لِمَا يُجَدِّثُ فِيهِ الْعَامِلُ - وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَّا وَهُوَ يَزُولُ عَنْهُ - وَبَيْنَ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ الحَرْفُ بِنَاءً لَا يَزُولُ لِغَيْرِ شَيْءٍ أَحَدَتْ ذَلِكَ فِيهِ مِنَ الْعَوَامِلِ الَّتِي لِكُلِّ عَامِلٍ مِنْهَا ضَرْبٌ مِنَ اللَّفْظِ فِي الحَرْفِ، وَذَلِكَ الحَرْفُ حَرْفُ الإِعْرَابِ»^(٢).

ليسَ عندَ (ح) ولا (مح)^(٣):

قال الأخفش: ليسَ قوله: «لأَفَرُقَ بَيْنَ مَا يَدْخُلُهُ ضَرْبٌ مِنْ هَذِهِ

(١) في محل الحركة من الحرف خلاف، فقليل: بعده، وهو قول سيبويه ٤/ ١٩٨، ٢٤٢، وقيل: معه،

وهو قول صاحب الحاشية هنا، وقيل: قبله. انظر: سر الصناعة ١/ ٢٨ - والخصائص ١/ ٣٢١ -

والبدیع ١/ ٤٥ - واللباب للعكبري ١/ ٦١ - وشرح المفصل ٥/ ١٩٧ - والتذليل والتكميل

١/ ١٢٠ - والهمع ١/ ٥٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣/ ١، (هارون) ١/ ١٣.

(٣) (ح) رمز نسخة الزجاج الأولى من كتاب سيبويه. و(مح) رمز نسخة المبرد من كتاب سيبويه.

ومعنى (ليس عندهما) أن حاشية الأخفش القادمة ليست في نسختيها، وسيُستعمل هذا

الأسلوب بهذا المعنى كثيراً.

الأربعة وبين ما يُبنى عليه الحرفُ» بصحيحٍ عندي؛ لأنه قد جَمَعَ بين الحرفِ والحركة، فأخبرَ أنه يَفَرَّقُ بينهما، وهو يُريدُ أن يَفَرَّقَ بين حرفٍ يُعَرَّبُ وبين حرفٍ يُبنى بناءً، لا أنه يَفَرَّقُ بين الحرفِ والحركة، أو يَفْصِلُ بين حركتين إحداهما^(١) تُبنى والأخرى تُعَرَّبُ^(٢). [٢/أ]

قال سيبويه: «وَلَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ الْمُضَارِعَةُ جَرًّا، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ جَزْمٌ؛ لِأَنَّ الْمَجْرُورَ دَاخِلٌ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ، مُعَاقِبٌ لِلتَّنْوِينِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ»^(٣).
﴿ق﴾:

الضميرُ في (إليه) لا يَرْجِعُ إلى الألف واللام في (المضاف)، كما تَرْجِعُ إليه في قولك (الجرُّ في المضافِ إليه)، ولكنَّه راجعٌ إلى قوله (المجرور).
﴿لِأَنَّ الْمَجْرُورَ﴾ يعني الثاني، «دَاخِلٌ فِي الْمُضَافِ» يعني الأول،

(١) كُتِبَ في (ش٢) ١ب و(ش٣) ٢أ: (إحديها)، وهو اصطلاح إملائي لبعض الكتاب، يكتبون (إحدى) إذا اتصلت بضميرٍ بالياء على كل حال. انظر: سر الصناعة ١/ ٥٠ - وصبح الأعشى ٣/ ٢٠١ - والجمع ٦/ ٣٣٦.

(٢) مراد سيبويه: لَأَفَرَّقَ بين الْمُعَرَّبِ والمبني، أو بين علامات المُعَرَّبِ وحركات المبني وسكناته. وقد تكلَّم في مقولته هذه نحويون كالأخفش والمازني والمبرد، وصححها آخرون كالزجاج وأبي العباس بن ولاد. انظر: الانتصار ص ٤٣ - وشرح السيرافي ١/ ٦٤ - ٦٦ - والتعليقة ١/ ١٦ - وأقسام الأخبار ص ٢١٤ - ومختار التذكرة ٨٣ - وشرح الصفار ١/ ٢٥٠.

(٣) الكتاب (بولاقي) ٣/ ١، (هارون) ١/ ١٤.

«إِلَيْهِ» يعني الثاني.

وهذا اللفظ: لأنَّ الثانيَ داخلٌ في الأوَّلِ المضافِ إلى الثاني^(١).

﴿في (مح)﴾^(٢):

قال أبو الحسن^(٣): ليسَ الجرُّ في هذه الأفعالِ^(٤)؛ لأنَّ الأفعالَ أدلَّةٌ، وليست الأدلَّةُ بالشيء الذي يُدَلُّ عليه، وأمَّا (زيدٌ وعمرو) وأشباهُ ذلك فهو الشيءُ بعَيْنِهِ، وإنما يُضافُ إلى الشيءِ بعَيْنِهِ، لا إلى ما يُدَلُّ عليه، وليس يكونَ جرُّ في شيءٍ من الكلامِ إلا بالإضافة^(٥).

﴿في (مح)﴾:

وقال أبو الحسن^(٦): «لا يدخلُ الأفعالَ الجرُّ؛ لأنه لا يُضافُ إلى الفعلِ، والمضافُ إليه يقومُ مقامَ التنوين، وهو زيادةٌ في المضافِ كما أنَّ التنوينَ زيادةٌ، فلم يَجْزُ أَنْ يُقِيمَ الفعلَ مُقامَ التنوين؛ لأنه لا يكونُ فِعْلٌ إلا وله

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ابن يبقى) ٤ ب المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(٢) (مح): رمز نسخة المبرد من كتاب سيبويه.

(٣) انظر كلام الأخفش في: إيضاح الزجاجي ص ١٠٩ - وشرح السيرافي ٩٦/١ - وأقسام الأخبار ص ٢٠٤.

(٤) في نسخة كتاهيه ٥ أ: «ليس في الأفعالِ جرٌّ».

(٥) هذه الحاشية في متن النسخة الرباحية، وبعدها كلمة (رجع)، انظر: (ح) ٢ أ.

(٦) انظر كلام الأخفش في: إيضاح الزجاجي ص ١٠٩ - وشرح السيرافي ٩٦/١ - وأقسام الأخبار ص ٢٠٥.

فاعلٌ، فلم يَحْتَمِلِ الاسمُ زيادتين، ولم يَلِغْ مِنْ قُوَّةِ التنوين -وهو واحدٌ- أن يَقُومَ مقامه اثنان، كما لم يَحْتَمِلِ الاسمُ الألفَ واللامَ مع التنوين^(١).

ليس (ح)، وفي غير نسخة أبي العباس^(٢).

وقرأته عليه^(٣)، فقال: «هو صحيحٌ، وليس بموضوعٍ في موضِعِهِ؛ لأنه جَعَلَ العامَّ في موضعِ المخصوصِ». ﴿في (مح):﴾

قال الأخفش: لا يَصِحُّ فيها^(٤) معنى إضافة بحرف جرٍّ ولا غيره، ولا يكون فيها تنوينٌ لِثِقَلِهَا، فإذا قلتَ: (هذا يومٌ تَذْهَبُ) فإنما أردتَ (هذا يومٌ ذهابك)، فقد أَضَفْتَهُ إلى شيئين قد عَمِلَ أحدهما في الآخرِ وشُغِلَ كُلُّ واحدٍ منهما بصاحبه، وهو الفعلُ والفاعلُ، ولا تَجُرُّ بالفعلِ شيئاً؛ لأنَّ المجرورَ داخلٌ في الاسمِ الجارِّ الأولِ مُعاقِبٌ للتنوين، وليس في الفعلِ تنوينٌ فيُعاقِبُهُ المجرورُ، وإنما جازَ (هذا يومٌ يَخْرُجُ) فأضفتَ أسماءَ الأزمنةِ إلى الأفعالِ لأنَّ الأزمنةَ كُلَّها يجوزُ أن تكونَ ظُروفاً، والظُرُوفُ أَضْعَفُ من سائرِ الأسماءِ،

(١) هذه الحاشية في متن نسخة ابن دادي ١٢، وبعدها كلمة (رجع)، وفيها: «نُقيم» بدل «يقيم».

(٢) معناه: ليس كلام الأخفش السابق في نسخة الزجاج الثانية، وليس في غير نسخة المبرد.

(٣) أي: قرأه الفارسي على شيخه ابن السراج؛ لأنه الذي قرأ عليه الكتاب بعد أن جمع عليه هذه

الحواشي قراءة تصحيح ومراجعة.

(٤) أي: الأفعال.

فَعَوَّضُوهَا الإِضَافَةَ إِلَى الْأَفْعَالِ^(١).

﴿ط﴾:

المجرور داخل في الاسم المضاف إلى المجرور^(٢).

﴿ط﴾:

الجرُّ إنما يكون في كلِّ اسمٍ مضافٍ إليه، يعني منسوبٌ إليه الأول، وليس الفعل في هذه المنزلة^(٣).

قال سيبويه: «وَأَيْتُمَا ضَارَعَتِ^(٤) أَسْمَاءُ الْفَاعِلِينَ أَنْتَ تَقُولُ: (إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَيَفْعَلُ)، فَيُؤَافِقُ قَوْلَكَ (لَفَاعِلٌ)، حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ: (إِنَّ زَيْدًا لَفَاعِلٌ) فِي مَا تُرِيدُ مِنَ الْمَعْنَى، وَتَلَحُّقُهُ هَذِهِ اللَّامُ كَمَا لَحَقَتْ الْإِسْمَ، وَلَا تَلْحَقُ (فَعَلَ) اللَّامُ»^(٥).

﴿ق﴾:

اللام في قوله: «وَلَا تَلْحَقُ (فَعَلَ) اللَّامُ» للعهد، مُشَارٌّ بها إلى قوله

(١) انظر كلام الأخفش هذا في: إيضاح الزجاجي ص ١٠٩ - وشرح السيرافي ١ / ٩٧.

(٢) ليس في (ش ٤) ٢٠٢.

(٣) كل هذه الحواشي تتكلم على علة امتناع الجر في الأفعال، وانظر فيها: إيضاح الزجاجي ص ١٠٧ - وأقسام الأخبار ص ٢٠٤ - وشرح التسهيل ١ / ٣٩ - والتذيل ١ / ١٣٩.

(٤) أي: ضارعت (شابهت) الأفعال المضارعة أسماء الفاعلين.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣ / ١، (هارون) ١ / ١٤.

«هذه اللام»، فما فيها من معنى العهد قائم مقام اسم الإشارة في قوله «هذه اللام».

قال أبو عثمان: قد لَحِقَتْ (فَعَلَ) اللام في قوله:

لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ^(١)

قال أبو العباس: إنما جاز ذلك بإضمار (قد)^(٢).

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (سَيَفْعَلُ)، وَ(سَوْفَ يَفْعَلُ ذَاكَ)،

فَتُلْحِقُهَا هَذَيْنِ الْحَرْفَيْنِ لِمَعْنَى كَمَا تُلْحَقُ الْأَلِفُ وَاللَّامُ الْأَسْمَاءَ لِلتَّخْرِفَةِ»^(٣).

﴿ط﴾:

يقول: وتُلْحَقُ الأفعال المضارعة هذين الحرفين لمعنى التوقيت، كما

تُلْحَقُ الألف واللام الأسماء لمعنى التعريف. [٢/ب]

قال سيبويه: «وَأَمَّا الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَالضَّمُّ وَالْوَقْفُ فَلِلْأَسْمَاءِ

غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ الْمُضَارِعَةِ عِنْدَهُمْ مَا لَيْسَ بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ مِمَّا جَاءَ

(١) عجر بيت من الطويل، صدره: (حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حِلْفَةً فَاجِرٍ)، وهو لامرئ القيس، كما في: ديوانه

٣٢- والأصول ٢٤٢/١- وشرح التسهيل ٢١٤/٣- والجنى الداني ١٣٥- والخزانة ٧١/١٠.

(٢) نقلت هذه الحاشية من متن نسخة كتاهيه ٤ ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ٣/١، (هارون) ١٤/١.

لِمَعْنَى لَيْسَ غَيْرٌ^(١).

يعني بقوله: «لَيْسَ غَيْرٌ» الحروف.

وقال ذلك^(٢) لِثَلَاثَتَوَهُمَّ السامعُ أنه يُريدُ الاسم^(٣).

قال سيبويه: «وَالْوَقْفُ نَحْوُ: (مَنْ) وَ(كَمْ) وَ(قَطْ) وَ(إِذْ)»^(٤).

ليس عند (مح) ولا عند (ح):

قال الأخفش: يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ (إِذْ) اسْمٌ قَوْلُكَ بَعْدَ (إِذْ): (كَانَ)،

(١) الكتاب (بولاق) ٤/١، (هارون) ١٥/١. و(غير) بضمة واحدة في أكثر النسخ، ك(ش)- و(ش) ١-ب- و(ح) ١-ب- و(ح) ٧/١-ب- و(ح) ١٠-ب- وابن خروف ٢-أ- وكتابه ٨-أ- والعابدي ٢/١-ب- والميورقي ٣-أ. وبضمتين (غير) في: نسخة ابن يقي ١٥-أ. وبضمة وبضمتين في: نسخة ابن دادي ٤-أ. وذكر ابن خروف (انظر: التذليل ٨/٣٦٣) أنها في نص سيبويه رويت بالضم والفتح. ويجوز في (غير) في هذا الأسلوب إثبات المضاف إليه رفعا ونصبًا (ليس غيره، وغيره)، وهو الأكثر، وحذفه بالتثنية وعدمه (ليس غير، وغير، وغيرًا، وغير). راجع: المقتضب ٤/٤٢٩- والتعليقة ٢/٧٥- وشرح السيرافي (العلمية) ١/٤٩- وشرح التسهيل ٢/٣١٧- والارتشاف ٣/١٥٤٩- والمغني (المبارك) ٢٠٩.

ولفظ (بِاسْمٍ وَلَا فِعْلٍ) لفظ النسخة الشرقية، وجاء في الرباحية (باسم) فقط.

(٢) اختلف شراح سيبويه في تقدير المضاف المحذوف بعد (غير) فقدرة السيرافي (العلمية) ١/١٤٩: (غير ذلك المعنى)، فتكون الجملة من نعت (معنى)، وهذا ظاهر حاشية أبي نصر هنا، وقدّره الصفار ١/٢٧٩: (غير ذلك من الأسماء)، فتكون الجملة حالًا من (الأسماء غير المتمكنة).

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ابن يقي) ٥٥ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(٤) الكتاب (بولاق) ٤/١، (هارون) ١٥/١.

وقولك (يومئذٍ)، ومعناها معنى الأسماء؛ تقول: (أَتَيْتَكَ إِذْ عَبْدُ اللَّهِ مَنْطَلِقٌ)،
فكأنك قلت: (زَمَنَ عَبْدُ اللَّهِ مَنْطَلِقٌ)^(١).

قال سيويو: «فَالْمُضَارِعُ»^(٢) (مِنْ عَلٍ) حَرَكُوهُ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَقُولُونَ
(مِنْ عَلٍ)^(٣).

زيادة في (ح)، ليس (مح)^(٤):

قال الأخفش: يَقُولُ^(٥) إِنَّ (عَلٍ) المبنية ضارعت حالها في البناء حالها
إذا لم تكن مبنية، وليس هذا مثل قولك (يا زيد)؛ لأنَّ قولك (يا زيد) لا
يكون منصوباً في هذه الحال، و(مِنْ عَلٍ) يكون مُتَمَكِّنًا وَغَيْرَ مُتَمَكِّنٍ مَعَ
(مِنْ) في هذه الحال في اللغتين، إذا احتاج كلُّ صاحبِ لُغَةٍ إلى لغة
صاحبه قائلها^(٦).

معنى مضارعة (عَلٍ) لـ(عَلٍ) هو أَنَّهَا يَقَعَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ عَلَى

(١) هذه الحاشية ليست في (ش ٢) ب.

(٢) أي: فالذي يضارع المتمكن.

(٣) الكتاب (بولاق) ٤/١، (هارون) ١٦/١.

(٤) أي: قول الأخفش القادم في نسخة الزجاج الثانية، وليس في نسخة المبرد.

(٥) في (ش ٢) و(ش ٣): «تقول»، وصواب السياق «يقول»، أي: يقول سيويو.

(٦) انظر الكلام على (من عل) في: الكتاب (هارون) ٢٢٨/٤ والمقتضب ٣/٢ والخصائص

٣٧٣/١- والمفصل ٢٢١- واللسان ٨٣/١٥ والمغني ٢٠٥.

تقديرين مختلفين، فكل واحدٍ منهما مضارعٌ للآخرٍ لاشتراكهما في معناهما،
فاختلافهما في تقديرهما وحرركاتهما، كما يكونُ المبتدأُ مضارعاً للفاعلِ في أنَّ
معناها سَوَاءٌ، وإنَّ كَانَ عاملاهما مختلفين^(١).

قال سيبويه: «فَبَعُدْتُ مِنَ الْمُضَارِعَةِ بُعْدَ (كَمْ) وَ(إِذْ) مِنْ
الْمُتَمَكِّنَةِ»^(٢).

قال أبو الحسن: بُعْدُ (كَمْ) وَ(إِذْ) مِنَ الْمُتَمَكِّنَةِ أَنَّ الإِعْرَابَ لَا
يَدْخُلُهَا كَمَا دَخَلَ (مِنْ عَلٍ)^(٣).

قال سيبويه: «وَالضَّمُّ فِيهَا قَوْلُهُمْ^(٤) (مُنْذُ) فِي مَنْ جَرَّ بِهَا؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ
(مِنْ) فِي الْأَيَّامِ»^(٥).
﴿ق﴾:

«فِي الْأَيَّامِ» مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ «لَأَنَّهَا»، أَي: لِأَنَّهَا فِي الْأَيَّامِ بِمَنْزِلَةِ (مِنْ)،

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ابن يبقى) ٥٥ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(٢) الكتاب (بولاق) ٤/١، (هارون) ١٧/١.

(٣) هذه الحاشية في متن الرباحية، وبعدها كلمة (رجع)، انظر: (ح) ٢(١) ب. وعزاها ابن جني في سر
صناعة الإعراب (العلمية) ١٦٥/٢ إلى الأخفش في بعض التعليقاته عنه في حاشية كتاب
سيبويه. وكذا صاحب الخزنة ٥٤٤/٦.

(٤) ليس في (ش) ٢(٢) ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ٤/١، (هارون) ١٧/١.

يعني أنها للابتداء كـ (من)، و (من) عامّة في كلّ ابتداء سوى الزمان إلا ما شذّ، من نحو قوله:

. من حجج ومن شهر^(١)

وقوله: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾^(٢)، ولذلك من العموم أطلق قوله «بمنزلة من»، ولم يُقَيّد^(٣).

يريد أن (مُنْذُ) في الأيام بمنزلة (من) في سائر الأسماء، فقدّم وأخّر. (ط)^(٤).

(١) البيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى، وأوله: (لِمَنِ الدِّيارُ بَقْنَةُ الحِجرِ أَقْوَيْنَ)، وجاء في رواية (مُنْذُ) بدل (من) في الموضعين، و(شهر) رواية، والمشهور (دهر)، انظر: في ديوان زهير ص ٨٦ - وشرح المفصل ٩٣/٤ - والمقاصد النحوية ٣/١١٣ - وخزانة الأدب ٩/٤٣٩.

(٢) سورة التوبة ١٠٨.

(٣) صرّح سيبويه بدخول (من) على الزمان، فقال ١/٢٦٤ (هارون): «وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ: (من) لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِنْثَالِهَا»، نصّب لأنه أرادَ زَمَانًا كَقَوْلِكَ: (من) لَدُن صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى وَقْتِ كَذَا»، قال ابن مالك في شرح التسهيل ٣/١٣٠: «هذا نصه في هذا الباب، وفيه تصريح بمجيء (من) لابتداء غاية الزمان». ولكن ظاهر كلامه في ٤/٢٢٤ منع ذلك. وفي دخول (من) على الزمان خلاف بين النحويين، انظره في: المقتضب ١/٤٤، وشرح السيرافي ١/١٦٦ - والإنصاف ١/٣٧١ - وشرح المفصل ٩٣/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨٨، والارتشاف ٤/١٧١٨، والمقاصد الشافية ٣/٥٨٩، والتصريح ٢/١٧.

(٤) نقلت هذه الحاشية من طرة (ح ١٠) ٢٢٠ أ.

قال سيبويه: «وَلَا ضَمٌّ فِي الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِئْ ثَالِثٌ سِوَى الْمُضَارِعِ، وَعَلَى هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ^(١) بِنَاءُ كُلِّ فِعْلٍ بَعْدَ الْمُضَارِعِ»^(٢).

قال أبو الحسن:

يقول إنما جاء من الفعل ببناء ان: بناء ما مضى وهو مفتوح، وبناء الأمر وهو موقوف، وعلى هذين المعنيين بناء كل فعل بعد المضارع.

قال سيبويه: «وَأَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا تُنِيتَ الْوَاحِدَ لِحَقَّتُهُ زِيَادَتَانِ»^(٣).

قال أبو العباس:

إنما لم^(٤) تختلف التثنية وجاءت على طريق واحد لأن التثنية عدد واحد، لا يكون اثنان أكثر عددًا.

والجمع^(٥) يختلف كما يختلف الواحد، فيكون على ضروب كثيرة لكثرتِه وقِلَّتِه، فيقع منه ضروب مختلفة من الأمثلة، نحو: مفاعِل ومفاعيل

(١) يريد به (المعنيين): المُضَيَّي، وفعلُ الماضي يُبنى على الفتح، والطلب وفعلُ الأمر يُبنى على الوقف،

أي السكون، وليس وراءهما سوى المضارع المُعَرَّب، فلا يتصور الضم في الفعل. انظر: شرح

السيراني ١/ ١٧١ - وشرح الصفار ١/ ٢٩٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٤، (هارون) ١/ ١٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤، (هارون) ١/ ١٧.

(٤) سقط من (ش) ٢/ ٢.

(٥) الظاهر أن المبرد يريد بالجمع هنا الاسم الدال على جمع، لا الجمع النحوي الاصطلاحي؛ لأنه

ذكر منه (هؤلاء) و(الذين).

مثل (مَسَاجِدَ وَمَنَادِيلَ)، وفُعُولٍ وفِعَالٍ نحوُ (حُمُولٍ وَكِلَابٍ)، وَأَفْعَلَةٌ وفُعُلٍ نحوُ (أَحْمِرَةَ وَحُمْرٍ)، وفَعَائِلٍ نحوُ (رَسَائِلٍ)، وفَعَالِيلٍ نحوُ (فَنَادِيلٍ)، وَيَقَعُ منه ما يُعَرَّفُ^(١) وما يُبْنَى، كما يَقَعُ في الواحدِ، ألا ترى أن فيه مثل (هُؤْلَى) مقصور^(٢) و(هُؤْلَاءِ)، كما كان في الواحدِ مثل (هذا) و(ذاك)، وكذلك بابُ المبهمةِ، فلذلك كان (الَّذِينَ) لا يَتَصَرَّفُ كما كان (الَّذِي) لا يَتَصَرَّفُ، وَتَصَرَّفَ (الَّذَانِ) كما ذكرنا.

فَأَمَّا مَنْ قَالَ: (هُمُ اللَّذَوْنَ قَالُوا ذَاكَ)^(٣) فَإِنَّمَا حُجَّتُهُ أَنْ يَنْوِيَ بهذا الجمعَ طريقَ التَّشْيِيعِ، وذلك لأنه ليس جمعٌ سوى ما كان بالواو والنون إلا وهو جمعٌ تكسيرٍ^(٤)؛ لأنه يَكْسِرُ الواحدَ عن بِنْيَتِهِ، تقولُ: (دِرْهَمٌ)، ثم تقولُ: (دِرَاهِمٌ)، فَتَفَرِّقُ بَيْنَ بَعْضِهِ وَبَعْضٍ وَتَفْتَحُ ما كان مكسورًا وهي الدالُّ،

(١) كذا مضبوطة في النسخ، وقد تبادر إليَّ أن الصواب (يُعَرَّبُ)، ثم بدا لي أن المعنى: أنه لا إشكال في مجيء الجمع نكرةً ومُعَرَّبًا، كما مثل المبرد، ثم قال: وقد يأتي الجمع معرَّفًا كـ(المساجد)، ومبنيًا كـ(هؤْلَاءِ).

(٢) كذا في جميع النسخ، وقياسها النصب على الحالية، ولعل كلمة (مقصور) كانت تعليقًا فوق كلمة (هؤْلَى)، ثم أدخلها النساخ في المتن، وفي النسخ (هؤْلَا) بالألف الواقعة، وكتبتها على قياسها الإملائي.

(٣) في النسخ [انظر مثلاً: (ش ١) ب - و(ش ٢) ب - و(ش ٣) أ]: «هم اللذون صلة قالوا ذاك»، قلت: لعل (صلة) طرة كانت فوق (قالوا) ثم أدخلها النساخ قبله.

(٤) في (ش ٣) أ: التكسير.

وَتَكْسِرُ مَا كَانَ مَفْتُوحًا وَهُوَ الْهَاءُ.

وكذلك (مَسَاجِدُ وَقُلُوسٌ وَأَحْمِرَةٌ وَحُمْرٌ).

فإذا جمعت بالواو والنون أَدَّيْتَ بناءً الواحدِ كما كان في الثنية ثم زِدْتَهُمَا كما زِدْتَ أَلْفًا للثنية ونونًا.

ولا يكون إلا لما يعقل -سوى حروفٍ مُعْتَلَةٍ من باب (سِينٍ) ونحوها- قال الله -ﷻ-: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾^(١)، وقال: ﴿وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ﴾^(٢)، وقال للناس: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(٣).

وإنما فَضِّلَ هؤلاء على سائر الأنواع لأنهم يُخَاطَبُونَ ويُجَبَّرُ عنهم، وأنَّ ما خَرَجَ عما يَعْقِلُ يُجَبَّرُ^(٤) عنه ولا يُخَاطَبُ.

فإن قال قائل: ﴿فَسَلُّوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ﴾^(٥)، وَأَوْحَى

(١) سورة الأنبياء ١٩.

(٢) سورة الأنبياء ٨٢.

(٣) جزء من آيتين في: سورة هود ١٤، والأنبياء ١٠٨، ومراد المبرد بهذا الاستشهاد بيان أن العقلاء هم: الملائكة، والجن، والإنس.

(٤) في (ش) ٢(١) ب: يخرج.

(٥) سورة الأنبياء ٦٣.

رَبِّكَ إِلَى الْخَلِّ أَنْ أُنْخِذَ مِنْ لِبَالِ بَيُونَا^(١)، فإنه أوضح دليل على ما ذكرناه؛ حيث خبر عنها بأفعال ما يعقل ويُخاطب دخلت في خطاب ما يعقل، وعلى ذلك قال النابغة الجعدي:

شربتُ بها والديك يدعو صباهُ
إذا ما بنو نعشٍ دنوا فتصوبوا^(٢)
فلما دخل عليها التذكير وجعل لها العمل خبر عنها بمثل ذلك^(٣).
قال سيبويه: «يكون^(٤) في الرفع ألفاً، ولم يكن واوا؛ ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية»^(٥).

يعني: لو قلت في الاثنين (الزيدون)^(٦) كان كالجمع.
فإن قال قائل: فالفتحة فاصلة بين التثنية والجمع، كما فصلت الفتحة في قولك: (الزيدين والزيدين).

(١) سورة النحل ٦٨.

(٢) من الطويل، وهو للنابغة الجعدي، في: ديوانه ص ٤ - والكتاب ٤٧/٢ - والخزانة ٧٨/٨، وبلا نسبة في: المقتضب ٢٢٦/٢ - وشرح المفصل ١٠٥/٥، والشاهد معاملة (بنات نعش) معاملة جمع المذكر العاقل في قوله (بنو) و(دنوا فتصوبوا).

(٣) انظر بعض هذا الكلام في المقتضب ١/٥ - ٦، ٢٢٦/٢، ونحوه في: علل النحو ص ١٦٦.

(٤) أي: حرف المد واللين الذي في المثني.

(٥) الكتاب (بولاقي) ٤/١، (هارون) ١٧/١.

(٦) في (ش ٣) ٢ب: الزيدتين.

قيل^(١): إِنَّ الزَيْدَيْنِ مُتَبَسِّسٌ بِمُصْطَفَيْنَ، فلو كان في التثنية (الزیدون) لأَبَسَ بقولهم (مُصْطَفَوْنَ)، وكان اللبسُ عامًّا في سائر أحوالِ التثنية، فَجُعِلَتِ الألفُ في التثنية^(٢) للفَصْلِ.

فإن قال قائلٌ: فما مثْلُ هذا مما يُلبَسُ في مكانٍ ثم يَفْصَلُ في آخر؟
 قيل: قولك (أتاني عبدًا الله)، فيُلبَسُ بالواحدِ المنصوب، فإذا قلتَ:
 (عبدِي الله) و(أتاني عبداك) و(عبدًا أخيك) انفصل، وقولك للمرأة:
 (اضْرِبِي الرجلَ) مُلبَسٌ^(٣) في اللفظ بقولك للرجل إذا أمرته، ولكن إذا لم
 يَسْتَقْبِلِ الياءَ ساكنٌ انفصل المؤنثُ من المذكر، فقلتَ للمرأة (اضْرِبِي)،
 وللرجل (اضْرِبْ).

قال سيبويه: «وَلَمْ يَجْعَلُوا النَّصْبَ أَلْفًا؛ لِيَكُونَ مِثْلُهُ فِي الْجُمُعِ، وَكَانَ مَعَ
 هَذَا أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِمَا الْجُرُّ^(٤) مِنْهُ أَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْجُرَّ لِلْأَسْمِ لَا يُجَاوِزُهُ، وَالرَّفْعُ قَدْ

(١) في (ش ٣) ب٢: قلت.

(٢) ليس في (ش ٣) ب٢.

(٣) في (ش ٣) ب٢: يلبس.

(٤) كذا في الشرقية [انظر: (ش ١) ب٢]. وهو في الرباحية [انظر: (ح ١) ب٢]: «الجرَّة». يعني:

الكسرة، وذكر في التذييل ١٤٤/١ أن القياس أن يُطلق على حركات الإعراب: (رفعة ونصبه وجره)، لكنهم اكتفوا بالضمة وأخواتها. قلت: تأثر ابن طلحة -وهو من رواة النسخة الرباحية- بذلك، فأطلق في الحاشية ص ٨٠ (رفعة) على الضمة غير الإعرابية.

يَسْقِلُ إِلَى الْفِعْلِ، فَكَانَ هَذَا أَغْلَبَ وَأَقْوَى^(١).

قال أبو الحسن:

ولم يجعلوا الياء للرفع لأنَّ الجرَّ في الياء، ولم يجعلوا الألف للنصب لأنه ليس إلا (رَجُلَانِ وَرَجُلَيْنِ)، وأوَّلُ أحوالِ الاسمِ الرفعُ، فجُعِلَتِ الألفُ للرفع؛ إذ كان الجرُّ أَغْلَبَ على الياء.

فإن قلتَ: فهلا جُعِلَتِ الياءُ للرفع والألفُ للنصب، وصار الجرُّ تابعاً لأحدهما؟

ف: إنَّ^(٢) الجرَّ أَلَزَمُ للأسماء من الرفع والنصب، والذي هو أَلَزَمُ لا يكون تابعاً^(٣).

قال أبو الحسن^(٤):

ولم يُتَّبَعَ الرفعُ الجرَّ؛ لأنه أوَّلُ ما يدخلُ الاسمَ، فقد ثَبَتَ قبلَه^(٥).

(١) الكتاب (بولاقي) ٤/١، (هارون) ١٧/١.

(٢) حَذَفَ الأخفش القول من الجواب، وهذا كثير في أسلوبه، والتقدير نحو: (فيقال)، أو (فأقول: إنَّ)، انظر: الحواشي ص ٦٩، ٢١١، ٢٢٣، وهو كثير في أسلوب سيبويه، انظر: الكتاب ٤/٢٢٩: «فإن قلت: فإنهم قد».

(٣) هذه الحاشية في نسخة ابن دادي ٥٥، وفيها: «لأن الجر من الياء».

(٤) وانظر كلام الأخفش في: شرح السيرافي ١/٢٢٦ - وشرح الصفار ١/٣٠٥.

(٥) هذه الحاشية في متن الرباحية [انظر: (ح) ١/٢ب]، وفيها: «قبل الخبر»، وبعدها كلمة (رجع).

قال أبو العباس:

أراد أنه لو كان النصب بالألف في التثنية والجمع كان يفتح ما قبل الألف؛ لأنَّ الفتح لازم لما قبلها، فتكون التثنية والجمع شيئاً واحداً، ولم يكن يُمكنُ في الألف ما يُمكنُ في الياء من فتح ما قبلها في التثنية وكسر ما قبلها في الجمع^(١).

الزجاج:

قول سيبويه: «ولم يجعلوا النصب ألفاً» أي: جعلوه ياءً ليكون مثله، أي: ليكون النصب في التثنية مثل النصب في الجمع، ولو جعلوه ألفاً لم يجز أن يكون النصب مثل النصب في الجمع؛ وذلك أنه كان يكون (مُسلِّمان) في التثنية و(مُسلِّمان) في الجمع، فلا يكون بين التثنية والجمع فصل، فإذا جعلت النصب في التثنية ياءً كان النصب في الجمع مثل النصب في التثنية؛ لأنه يكون ياءً في الجمع كما كان في التثنية ياءً، ويقع^(٢) الفصل لأنِّي أَفْتَحُ ما قبل ياء الاثنين وأَكْسِرُ ما قبل ياء الجمع^(٣)، ولا يسوغُ لي ذلك مع الألف، فجعلتها ياءً؛ إذ كان يسوغُ لي مع الياء الفصل.

(١) انظر كلامه في: التعليقة ١/ ٣٥.

(٢) في (ش ٣) أ٣: «أو يقع».

(٣) في (ش ٢) أ٣: «الجميع».

(٤) في (ش ٢) أ٣: «ذلك لي».

ويدُّلُّكَ على أنه يريدُ الياءَ قوله: «أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِمَا الْجَرُّ مِنْهُ أَوَّلَى»، ثم فَسَّرَهُ فقال: «لأنَّ الجَرَّ....»، وقوله: «وَلَمْ يَجْعَلُوا النِّصْبَ أَلْفًا؛ لِيَكُونَ مِثْلَهُ فِي النِّصْبِ»، ومعنى (مثل) أي: تَابِعًا لِلجَرِّ فِي التَّثْنِيَةِ كَمَا تَبَعَ النِّصْبُ الْجَرَّ فِي الْجَمْعِ؛ لَتَجْرِيَ التَّثْنِيَةُ عَلَى لَفْظَيْنِ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَيَسْتَوِي النِّصْبُ وَالْجَرُّ فِي التَّثْنِيَةِ كَمَا اسْتَوَى^(١) فِي الْجَمْعِ.

أَبُو إِسْحَاقَ^(٢):

قوله: «لِيَكُونَ مِثْلَهُ فِي الْجَمْعِ»، أي: لِيَكُونَ ياء، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ: «أَنْ يَكُونَ تَابِعًا لِمَا الْجَرُّ مِنْهُ أَوَّلَى»، وقوله (أَوَّلَى) خبرُ (كَانَ)، فَكَأَنَّهُ قَالَ: النِّصْبُ أَوَّلَى بِأَنْ يَكُونَ تَبِعًا لِلْيَاءِ، ثُمَّ قَالَ: لِأَنَّ الْجَرَّ لِلْأَسْمِ لَا يُفَارِقُهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ السَّامِعَ لِهَذَا الْكَلَامِ يَعْلَمُ أَنَّ الْجَرَّ لِلْيَاءِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لِأَنَّ الْيَاءَ تَكُونُ لِلْأَسْمِ فِي الْجَرِّ لَا تُفَارِقُهُ فِي الْجَمْعِ، وَقَالَ: (الْجَرُّ) وَلَمْ يَقُلِ (الْيَاءَ)؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْأَسْمَ، وَالْأَسْمُ قَدْ يُجَرُّ^(٣) بِالْكَسْرِ، فَإِذَا قَالَ^(٤) (الْجَرُّ) أَتَى بِشَيْءٍ يَجْمَعُ الْيَاءَ وَالْكَسْرَةَ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الْجَرَّ فِي الْجَمْعِ بِالْيَاءِ، فَكَأَنَّهُ يَصِيرُ: لِأَنَّ الْجَرَّ الَّذِي بِالْيَاءِ لِلْأَسْمَاءِ فِي الْجَمْعِ لَا يُفَارِقُهَا؛ لِأَنَّ الْيَاءَ الَّتِي لِلْجَرِّ فِي

(١) كَذَا، وَكَأَنَّ الْمَعْنَى: اسْتَوَى حُكْمُهُمَا.

(٢) هُوَ الزَّجَاجُ.

(٣) فِي (ش ٢) ١٣: يُجَرُّ.

(٤) فِي (ش ٢) ١٣: كَانَ.

الجمع للأسماء لا تُفارقُها. [أ/٣]

﴿إِذَا قُلْنَا﴾ (الزَّيْدَانِ) و(العَمْرَانِ) فالألفُ عند سيبويه هي حرفُ الإعرابِ.

قال الأخفشُ والمازنيُّ والمبردُّ: ليست بإعرابٍ ولا حرفٍ إعرابٍ، ولكنها دالَّةٌ على الإعرابِ.

قال الكوفيون: الألفُ هي الإعرابُ، وكذلك الواوُ والياءُ في الشنية والجمع.

وقال بعضُ البصريين: الحروفُ أَبْدَالٌ من الحَرَكَاتِ، يعني الألفُ في الشنية، والياءُ فيها، والياءُ في الجمعِ والواو فيه.

وقال الجرميُّ: الألفُ في (الزَّيْدَانِ) ليست بالإعرابِ، وانقلابُها هو الإعرابُ.

وقال ثعلبٌ: الألفُ في (الزَّيْدَانِ) بَدَلٌ من ضَمَّتَيْنِ، كأنَّهُ قال (زَيْدٌ وَزَيْدٌ)، ثم جَمَعَ بينهما فقال (زَيْدَانِ)، فالألفُ بَدَلٌ من ضَمَّتَيْنِ، والواوُ في (الزَّيْدُونِ) بَدَلٌ من ثَلَاثِ ضَمَّاتٍ، وكذلك سائرُ هذه الحروفِ على هذا القياس.

فَلِزِمَ مَنْ قَالَ: إِنَّ الحروفَ أَبْدَالٌ من الحَرَكَاتِ ما لَزِمَ مَنْ قَالَ: هي الإعرابُ نفسه.

وَيَلْزُمُ الْجَرْمِيُّ أَنْ تَكُونَ فِي حَالِ الرَّفْعِ (الزَّيْدَانِ) غَيْرَ مُعَرَّبَةٍ؛ لِأَنَّ
الْأَلْفَ عِنْدَهُ غَيْرَ مُنْقَلِبَةٍ، وَإِنَّمَا الْإِعْرَابُ عِنْدَهُ الْإِعْرَابُ، فَجَعَلَ الْاسْمَ فِي
أَوَّلِ أَحْوَالِ الْإِعْرَابِ غَيْرَ مُعَرَّبٍ، وَهَذَا قُلُوبٌ لِلْأَصُولِ.

وَيَلْزُمُ ثَعْلَبًا أَنْ يَقَالَ لَهُ: كَيْفَ صَارَتِ الْأَلْفُ بَدَلًا مِنْ ضَمَّتَيْنِ،
وَلَيْسَتْ الضَّمَّةُ مِنْ حَيْزِ الْأَلْفِ وَلَا تُجَانِسُهَا؟ وَإِذَا كَانَتِ الْوَاوُ فِي
(الزَّيْدُونَ) بَدَلًا مِنْ ثَلَاثِ ضَمَّاتٍ، فَكَيْفَ يَجْمَعُ إِذَا جَمَعَ مِائَةَ نَفْسٍ؟ هَلْ
تَصِيرُ عِنْدَهُ بَدَلًا مِنْ مِائَةِ ضَمَّةٍ؟ وَكَذَلِكَ إِلَى مَا زَادَ^(١).

(١) هذه الحاشية نقلتها من: الإيضاح للزجاجي ١٤١. وقد اختلف النحويون في علامات إعراب
المثنى وجمع المذكر السالم على أقوال أشهرها خمسة: ١- علامات إعراب أصلية مقدرة على الألف
والواو والياء، وهذه الأحرف أحرف إعراب، وهو رأي الخليل وأكثر أهل البصرة وكثير من
المحققين، وهذا الظاهر من كلام سيبويه ١٧/١، وقيل: سيبويه يرى الأحرف أحرف إعراب
ولا تقدير فيها عنده. ٢- الألف والواو رفعًا والياء نصبًا وجرًا، وهو رأي الكوفيين وقطرب
والزيادي وجمهور المتأخرين كابن الحاجب وابن مالك، وعزي إلى سيبويه. ٣- ثبات الألف
والواو في الرفع، وانقلابها ياء في النصب والجر، وهو رأي الجرمي والمازني، وعزي إلى سيبويه
في: البسيط ١٩٨/١- والمساعد ٤٧/١، وهو الذي استظهره الغساني من كلام سيبويه في
ص ١٦٣٦. ٤- علامات إعراب أصلية مقدرة قبل هذه الأحرف، وهذه الأحرف دلائل على
الإعراب، وهو رأي الأخفش. ٥- هما مبنيان، وعزي إلى الزجاج، وكلامه في معاني القرآن
١/٧١، ٣/٣٦١ يخالف ذلك. انظر: المقتضب ١/١٤٣- والإيضاح للزجاجي ١٣٠- وشرح
السيرافي ١/٢٢١- وعلل التثنية ٤٨- والإنصاف ١/٣٣- والمقتصد ١/١٨٧- والتبيين
٢٠١- والتذيل ١/٢٨٧- والتصريح ١/٦٧- والهمع ١/١٦١

قال سيبويه: «وَالرَّفْعُ قَدْ يَنْتَقِلُ إِلَى الْفِعْلِ»^(١).

﴿قال أبو الحسن: والنصب قد ينتقل.﴾

قال سيبويه: «وَتَكُونُ الزَّائِدَةُ الثَّانِيَةُ نُونًا، كَأَنَّهَا عِوَضٌ^(٢) لِمَا مُنِعَ مِنَ الْحُرْكََةِ وَالتَّنْوِينِ، وَهِيَ النُّونُ، وَحَرَكْتُهَا الْكَسْرُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (الرَّجُلَانِ)، وَ(رَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ)، وَ(مَرَزْتُ بِالرَّجُلَيْنِ)»^(٣).

﴿الزجاج:﴾

النون في الاثنين «كأنها»^(٤) عِوَضٌ لِمَا مُنِعَ مِنَ الْحُرْكََةِ وَالتَّنْوِينِ، يعني: مُنِعَتِ الْأَلْفُ الْحُرْكََةَ وَالتَّنْوِينَ، فَصَارَتِ النُّونُ كَأَنَّهَا عِوَضٌ مِنَ الْحُرْكََةِ وَالتَّنْوِينِ^(٥)؛ لَأَنَّهَا تَسْقُطُ فِي الْإِضَافَةِ، وَلَكِنْ هِيَ فِي الْحَقِيقَةِ عِوَضٌ مِنَ الْحُرْكََةِ

(١) الكتاب (بولاق) ٤/١، (هارون) ١٧/١.

(٢) ليس في (ش) ٢ب- و(ش) ٤. وفي التعليقة ٣٦/١ أنه الأخفش الأصغر علي بن سليمان.

(٣) في علة زيادة نون المثني والجمع أقوال تصل إلى تسعة، انظرها في: المقتضب ٥/١، ١٥٥/٢-

والإيضاح للفارسي ٢٢- وعلل الثنية ٨٠- وأسرار العربية ٥٤- والتذيل ١/٢٨٧، ٢٩٥-

والهمع ١/١٦٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٤/١، (هارون) ١٧/١-١٨.

(٥) اختلفوا في (كأن) هنا، فقيل: باقية على معنى التشبيه؛ فليست النون عوضًا في الحقيقة، وقيل:

خرجت عن التشبيه إلى التحقيق، وعلى هذا كلام الزجاج هنا، وكلام المازني القادم، وعليه أكثر

الشرح. انظر: شرح السيرافي ١/٢٢٦، والتعليقة ١/٣٤، والبغداديات ٤٨٦، وشرح الرماني

(تحقيق شبية) ١/١٢٤، وشرح عيون سيبويه ٢٣، وشرح الصفار ١/٣٠٩.

(٦) في (ش) ١أ- و(ش) ٤أ: التَّنْوِينِ.

والتنوين؛ لأنها وإن سَقَطَتْ في الإضافة فالإضافة هي عَوْضٌ، وإنما تَثَبَّتْ مع الألف واللام لِبُعْدِهَا من الألف واللام.

الزجاج:

النون عَوْضٌ من الحركة فقط، وهي دليل التمكن، كما أن الحركة دليل التمكن، وإنما دَخَلَ التنوينُ في الواحدِ لِيَفْرُقَ بين الفعل والاسم، وإذا ثَبَّتْ فالتثنية كُلُّهَا تجري على ضَرْبٍ واحدٍ، فلا معنى لإدخالِ التنوين، ولا حاجة بك إلى عَوْضٍ منه، فإذا أَدَخِلْتَ الألفَ واللامَ فَقُلْتَ (الرَّجُلُ) لم يَدْخُلِ التنوينُ؛ لأنَّ هذا أزالَ عن سَبَهِ الفعل، فلا حاجة بك إلى التنوين، وإذا قلنا (الرَّجُلَانِ) أثَبَّتْنَا النونَ بَثَبَاتِ الحركة مع الألف واللام، وإذا أَضَفْنَا جعلنا المضافَ إليه^(١) عَوْضًا من الحركة كما كانت النونُ عَوْضًا من الحركة^(٢).

الزجاج:

قال سيبويه: «التنوينُ علامةٌ لِلأَمَكْنِ عِنْدَهُم وَالْأَخْفَ عَلَيْهِم، وَتَرْكُهُ علامةٌ لِمَا يَسْتَقْلُونَ»^(٣)، وقال أيضًا: «اعلم أنَّ بعضَ الكلامِ أَثْقَلُ من

(١) ليس في (ش ٣) ١٣.

(٢) انظر رأي الزجاج هذا في: ما لا ينصرف ص ٣- وإعراب القرآن للنحاس ١/ ١٧١- وشرح

الجزولية ١/ ١٧٨- والتذييل ١/ ٢٩٥- وتعليق الفرائد ١/ ٢٢٧- والجمع ١/ ١٦٣.

(٣) الكتاب (بولاقي) ٧/ ١، هارون ١/ ٢٢.

بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء»^(١)، فهذا دليل أنه قد قال: إِنَّ التَّنوينَ مُنْعَ من الأفعال لِثِقَلِهَا، ودَخَلَ الأسماءَ فَضْلاً بينها وبين الأفعال، فإذا دخلت الألفُ واللامُ سَقَطَ التَّنوينُ؛ لأنه قد دَخَلَ ما لا يكونُ في الأفعال، وإذا ثَبَّتَ فقلتَ (الرَّجُلانِ) فالنُّونُ دخلت عند سيبويه كأنها عَوَضَ لِمَا مُنْعَ من الحركة والتَّنوين، ودخلت عند أبي العباس^(٢) عَوَضاً من التَّنوين فقط؛ لأنَّ الألفَ عنده دليلُ الإعرابِ^(٣).

قال أبو عثمان المازني:

الدليل على أَنَّ القولَ قولُ سيبويه أَنَّ النونَ بَدَلٌ من الحركة والتَّنوين في الواحدِ أنك تقولُ (ثلاثةً)، ففيها حركةٌ وتَّنوينٌ، فإذا أدخلتَ عليها (عَشْرَةً) صارتَ بَدَلاً من التَّنوين والحركة، فقلتَ: (ثلاثةً عَشَرَ)، وتقولُ (اثنانِ) فإذا أدخلتَ عليها (عَشَرَ) صارتَ بَدَلاً من النونِ وحدها، فقلتَ (اثنًا عَشَرَ)، فلمَّا كانتَ في موضعٍ بَدَلاً من التَّنوين والحركة، وفي موضعٍ بَدَلاً من النون وحدها عَلِمْنَا أنه بَدَلٌ منهما، أي من الحركة والتَّنوين.

(١) الكتاب (بولاقي) ٦/١، هارون ٢٠/١.

(٢) نقل هذا الرأي عن المبرد الفارسي في البغداديات ٤٨٦. والذي في المقتضب ١/٥: «وأما النونُ

فبَدَلٌ من الحركة والتَّنوين اللذين كانا في الواحد»، وهذا موافق لقول سيبويه.

(٣) شرح الزجاج عبارة سيبويه هذه بأوسع مما هنا في: ما لا ينصرف ص ٣.

قال أبو بكر^(١):

سقطت النون مع الإضافة وثبتت مع الألف واللام لأنها بعدت عن الألف واللام، وموضعها آخر^(٢) الاسم وموضع الألف واللام أول الاسم، والإضافة موضعها بعد تمام الاسم في آخره في 'موضع التنوين'، فموضعها موضع النون؛ لذلك سقطت مع الإضافة.

الزجاج^(٣):

هذه الحروف التي قبلها ألف الباب فيها الفتح^(٤)، نحو ترخيم (يا إسحار^(٥)): (يا إسحار أقبل)، ونحو (أيان).

(١) ذكر ابن السراج هذا التعليل بمعناه في: الأصول ١/١٢٩، وقد ذكره السيرافي ١/٢٢٨ دون عزو.

(٢) ليس في (ش ٤) ٢ أب.

(٣) في (ش ٤) ٢ ب: «مواضع النون».

(٤) انظر نحو هذا التعليل للزجاج في معانيه ١/٤٦، ٣/١٩٤.

(٥) اختلف في الأصل في حركة التخلص من التقاء الساكنين إذا كان الأول ألفاً، كنون المثني والألف قبلها، فقبل الكسر، ونُسب إلى سيبويه لكلامه هنا، وقيل الفتح، ونُسب إلى سيبويه لكلامه على ترخيم (إسحار^(٦)) في ٢/٢٦٤، وانظر: شرح السيرافي ١/٢٣٠، وشرح الصفار ١/٣١٢، وشرح المقدمة الجزولية ١/٤١٤ - وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١١٧ - وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٦٨.

(٦) الإسحارُ والأسحارُ: بَقْلٌ يَسْمَنُ عليه المأل، انظر: اللسان ٤/٣٥٢، والمراد به هنا كونه اسماً لرجل، والمراد بالترخيم هنا على لغة من نوى.

وأما نونُ الاثنين فكُسِرَتْ لأنه قد يقعُ في الجميع مما هو على لفظِ الاثنين، فاحتيجَ إلى الفصلِ بينَ نونِ (مُصْطَفَيْنَ) و نونِ (مُسْلِمَيْنَ)؛ لأنها على لفظٍ واحدٍ.

وقال^(١) في (هؤلاء): إنما كُسِرَتْ لأنها لا تَتَصَرَّفُ، والإِتْبَاعُ إنما يكونُ في المتَصَرِّفاتِ.

❦ أي: لالتقاء الساكنين، وزعمَ الفراءُ^(٢) أن النونَ إنما كُسِرَتْ لأنَّ الألفَ في نيَّةِ الحركةِ في التثنية، فتَكْسِرُ ما بعدها كما في المتحرِّك، كقوله:

أَمِنْ أَوْفَى دِمْنَةً لَمْ تَكَلِّمْ بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمُتَثَلِّمِ^(٣)

وَفُتِحَتْ في الجمعِ لأنَّ الواوَ والياءَ ليسا في نيَّةِ الحركة، ك(أَيْنَ) و(كَيْفَ).

قلنا: كُسِرَ (أَمْسٍ) و(جَيْرٍ) وليس الساكنُ فيهما كالمُتحرِّك، على أنه

(١) أي: الزجاج.

(٢) انظر: معاني الفراء ١/ ١٠، قال: «فَحَفَّضُوا النونَ من (رَجُلَانِ) لأنَّ قبلها ألفًا، ونَصَبُوا النونَ في (المسلمونَ والمسلمينَ) لأنَّ قبلها ياءٌ وواوًا». وانظر الخلاف في تعليل كسر نونِ المثني وفتح نونِ الجمع في: كتاب سيبويه ١/ ٥ (هارون) - وشرح السيرافي ١/ ٢٣٠ - وعلل النحو ١٦٣ - وعلل التثنية ٨٥ - والتذييل ١/ ٢٣٦ - والتصريح ١/ ٩٦.

(٣) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى، كما في: ديوانه ص ٤ - وشرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٢٣٧ - والمقاصد النحوية ٣/ ١١٥٦.

تَحْكُمُ وَعِلْمُ غَيْبٍ، وَلَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ^(١)!

قال سيويو: «وَإِذَا جَمَعْتَ عَلَى حَدِّ التَّشْيِيعِ لِحَقَّتْهَا زِيَادَتَانِ: الْأُولَى مِنْهُمَا: حَرْفُ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ، وَالثَّانِيَّةُ: نُونٌ، وَحَالُ الْأُولَى فِي السُّكُونِ وَتَرْكِ التَّنْوِينِ وَأَنَّهَا حَرْفُ الْإِعْرَابِ حَالُ الْأُولَى فِي التَّشْيِيعِ، إِلَّا أَنَّهَا وَאוּ مُضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا فِي الرَّفْعِ، وَفِي الْجَزْرِ وَالنَّصْبِ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا، وَنُونُهَا مَفْتُوحَةٌ؛ فَرَقُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَ نُونِ الْإِثْنَيْنِ، كَمَا أَنَّ حَرْفَ اللَّيْنِ الَّذِي هُوَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ مُخْتَلِفٌ فِيهِمَا»^(٢).

قال أبو الحسن^(٣):

ليس في الاثني ولا في الجمع^(٤) الياء ولا الواو ولا الألف بحرف^(٥) إعرابٍ 'ولا إعرابٍ^(٦)، 'لأنه لا يكون إعراب في غير حَرْفٍ إعرابٍ^(٦)، ولو

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن دادي ٤ ب. وليس التعليق المذكور من علم الغيب، ولكنه اجتهد يصيب ويخطئ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٥-٦، (هارون) ١/ ١٨.

(٣) انظر هذا الكلام للأخفش في: شرح الصفار ١/ ٣١٥، ويرى الأخفش -وتبعه المازني والمبرد- أن الألف والواو والياء في المثني والجمع دلائل إعراب، لا علامات إعراب ولا إعراب. انظر: المقتضب ٢/ ١٥٤ - والإينصاف ١/ ٣٣ - والتذيل ١/ ٢٩٤.

(٤) في (ش ٣) ب - و (ح ١) ب: الجميع.

(٥) في (ش ٣) ب: حرف.

(٦) ليس في (ش ٣) ب.

كان واحدٌ منها^(١) حرف إعرابٍ ولا إعرابٍ فيه لم يعلم السامعُ بشيءٍ من هذا أنه رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌّ^(٢)؛ ألا ترى أنك إذا سمعتَ قائلاً يقول: (الرَّجُلُ) وليس قبله شيءٌ لم تَدْرِ^(٣) أنه رفعٌ أو نصبٌ أو جرٌّ^(٤)، واللامُ^(٥) حرفُ إعرابٍ وليس معه إعرابٌ، فلا تَدري^(٦) أيُّ شيءٍ إعرابُهُ، وأنت إذا سمعتَ قائلاً يقول: (رَجُلَانُ) علمتَ أنه رفعٌ، فهذا عندنا حرفٌ يدلُّ على الإعراب.

فإن قلتَ: أَلستَ تجعلُ ياءَ (قاضي) وألفَ (قفا) وما أشبه ذلك حرفَ إعرابٍ في الرفعِ والنصبِ والجرِّ، وليس فيه إعرابٌ في اللفظ؟ فإنَّ^(٧) الإعرابَ إن لم يكن فيه في اللفظ فإنه فيه في النية، ولكنه استُثْلِعَ مع هذا الحرفِ^(٨)؛ لشبهِه الحرفِ بالإعراب، فحُذِفَ كما حُذِفَ أحدُ الساكنين

(١) في الرباحية [انظر: (ح) ٢ب]، وليس هو في حواشي الشرقية، انظر: (ش) ١ب، و(ش) ٢ب و(ش) ٣ب و(ش) ٣ب، و(ش) ٤ب.

(٢) كذا في حواشي الشرقية، فالمرادُ الياءُ والواو والألف. وفي الرَّباحية [انظر: (ح) ٢ب]: «منها»، فيكون المرادُ الياءُ والواو (علامة إعراب الجمع)، والياءُ والألفُ (علامة إعراب المثني).

(٣) إلى هنا في: متن الرَّباحية، انظر: (ح) ٢ب- ونسخة ابن دادي ٥أ.

(٤) في (ش) ٢ب: ندر.

(٥) في (ش) ١ب، و(ش) ٤ب: «جر أو نصب».

(٦) الواو هنا حالية.

(٧) في (ش) ٢ب: «ندري».

(٨) أي: ف(يُقال: إنَّ)، وسبق أن الأخفش يحذف القول في الجواب. انظر: ص ٥٨، ٢١١، ٢٢٣.

(٩) يُلاحظ أن الأخفش لم يَفْصِلْ بين الثَّقَلِ في (قاضي) والتَّعَدُّرِ في (قفا)، وجعل التقدير فيهما للثقل.

إذا اجتمعوا، فكأنك قد أدخلته الإعرابَ ولكنه اجتمع الإعرابُ والياءُ والإعرابُ والواوُ، كما اجتمعَ في (يَغْزُو) وكان الأصلُ (يَغْزُو)، فاستثقلَ فطرحَ.

كما أن قولك: (اضربِ الرَّجُلَ) لو سُئِلْتَ عن الباءِ؟ قلت: هي ساكنةٌ في الأصل ولكنها تحركت لاجتماع الساكنين، ألا ترى أنك تقول: (لم يَرُدِّ الرَّجُلُ) فلا تدغمُ.

قال سيبويه: «وَمَنْ ثَمَّ جَعَلُوا تَاءَ الْجَمْعِ فِي الْجَزْرِ وَالنَّصْبِ مَكْسُورَةً؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا التَّاءَ -الَّتِي هِيَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ- كَالْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَالتَّنْوِينَ بِمَنْزِلَةِ التَّنُونِ؛ لِأَنَّهَا فِي التَّائِيَةِ نَظِيرَةُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي التَّذْكِيرِ، فَأَجَرَوْهَا مُجْرَاهَا»^(١).

قال أبو الحسن^(٢):

(١) الكتاب (بولاقي) ٥/١، (هارون) ١٩/١.

(٢) يتكلم الأخفش وبعده المبرد والزجاج على المجموع بالألف والتاء في حال النصب، وقد نُسِبَ إلى الأوَّلَيْنِ منهم القولُ بأنه حينئذ مبنًى، انظر مع المرجعين السابقين: إعراب القرآن للنحاس ١٣/٥ - وسر الصناعة ٤٧٣/٢ - واللباب للعكبري ١١٧/١ - والتعليقات الوفية ٢٢١/١، فأما الأخفش فكلامه هنا صريح بهذا القول، إلا أنه في معاني القرآن ٥١/١، ٢٨٨/٢ ذكر أنه معرب، وهذا من اختلاف الرأي الذي اشتهر به، وأما المبرد فكلامه هنا صريح في تغليب هذا القول، وفي المقتضب ٦/١، ١٤٤، ٣٣١/٣ أيضًا صرح بأنه معرب، أما الزجاج فظاهر كلامه في معانيه ١/٢٧٢ أنه مبنًى.

التاء المكسورة بمنزلة الياء، والتاء المرفوعة بمنزلة الواو، وهذا على قول سيبويه رديء؛ لأنه زعم أن الياء حرف إعراب وليس فيه إعراب، والواو كذلك، وليست التاء عنده كذا؛ لأن التاء فيه كسرة وضمّة، ففيها إعراب.

وقال أبو العباس:

غَلَطُ^(١).

قال أبو الحسن^(٢):

ليس فيها في موضع النصب إعراب ولا حرف إعراب، وليست التاء نظيرة الواو والياء، إنما الكسرة نظيرة الياء، والضمّة نظيرة الواو؛ ألا ترى أنك إذا سمعت (مسلمات) لم تدلّك التاء على رفع ولا جرّ، كما تدلّك الواو والياء، ولو سمعت الحركة دلّك ذلك على الرفع والجر، كما تدلّك الواو والياء^(٣).

أبو إسحاق:

قول سيبويه: إن التاء في (مسلمات) بمنزلة الياء والنون في (مسلمين)

(١) أي قول الأخفش السابق.

(٢) انظر كلام الأخفش هذا في: شرح السيرافي ١/٢٣٩ - وشرح الصفار ١/٣١٩.

(٣) هذه الحاشية في متن الرّباحية [انظر: (ح ١) ب ٢]، و نسخة ابن دادي ٥، وبعدها فيها كلمة

(رجع).

إنما أرادَ أَنْ الكسرَ في التاءِ بمنزلةِ الياءِ، والنونَ كالتنوين؛ ألا ترى أَنَّ قولك: (رأيتُ مسلمًا) و(مررتُ بمسلمًا) لفظُهُ لفظٌ واحدٌ في النصبِ والجرِّ، كلفظِ (رأيتُ الزيدَينَ) و(مررتُ بالزيدَينَ).

وقولُ الأخفشِ: ليست التاءُ بمنزلةِ الياءِ؛ لأنك إذا سمعتَ (مسلمًا) لم تدلَّ التاءُ على نصبٍ ولا جرٍّ ولا رفعٍ، وإذا سمعتَ (مسلمينَ) دلَّكَ على النصبِ والجرِّ، وإذا سمعتَ (مسلمونَ) دلَّكَ على الرفعِ، فهذا كما قالَ في الدلالةِ، غيرَ أنه لم يَرِدْ^(١) على سيبويه؛ لأننا قد علمنا أَنَّ سيبويه إنما أرادَ بالتاءِ ههنا كسرةَ التاءِ، ولكنه لا يُلبَسُ كما لم يُلبَسْ ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾^(٢) إذا أردتَ أهلَ القريةِ^(٣).

قال سيبويه: «واعلم أَنَّ السَّيْنَةَ إِذَا لَحِقَتْ الْأَفْعَالُ الْمُضَارِعَةُ عَلَامَةً لِلْفَاعِلَيْنِ لِحَقَّتْهَا أَلِفٌ وَنُونٌ، وَلَمْ تَكُنِ الْأَلِفُ حَرْفَ الْإِعْرَابِ لِأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تُشْنِيَ يَفْعَلٌ^(٤) - هَذَا الْبِنَاءُ - فَتَضَمَّ إِلَيْهِ يَفْعَلًا^(٥) آخَرَ، وَلَكِنَّكَ إِنَّمَا لَحَقْتَهُ هَذَا

(١) في (ش ١) ٣، و(ش ٤) ٣: «يَزِدْ»، وهو تحريف.

(٢) سورة يوسف ٨٢.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش ٢) ٣، وقد أخذها السيرافي ١ / ٢٤١ دون عزو.

(٤) كذا في الشرقية (ش ٢) ٣، وهو في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ١) ٢ب]: «يَفْعَلُ»، والوجهان هنا جائزان،

فالثاني على الحكاية، والأول على أنه اسم للبناء، ومُنِعَ الصرف للعلمية ووزن الفعل. انظر: شرح

الصفار ١ / ٣٢٧.

لِلْفَاعِلَيْنِ^(٢).

وَلَمْ تَكُنْ مُنَوَّنَةً وَلَا تَلْزَمُهَا الْحَرَكَةُ؛ لِأَنَّهُ يُدْرِكُهَا الْجَزْمُ وَالسُّكُونُ،
فَيَكُونُ الْأَوَّلُ حَرْفَ الْإِعْرَابِ، وَالْآخِرُ^(٣) كَالْتَّنْوِينِ^(٤).
﴿ط﴾:

«فيكون» جوابٌ لقوله: «ولم تكن منونةً ولا تَلْزَمُهَا الحركة»، أي: لم يكن الفعل مُنَوَّنًا والحركة لازمةً له كما كان الاسم مُنَوَّنًا والحركة لازمةً له^(٥)، فيكون الألفُ حرفَ إعرابٍ والنونُ بدلًا من الحركةِ والتنوينِ في الفعل كما كانت الألفُ حرفَ الإعرابِ في الاسم والنونُ بدلًا من الحركة والتنوين^(٦).

﴿أبو إسحاق﴾:

يعني: أن الاسمَ خالفَ الفعلَ في ثلاثة أشياء، منها واحدٌ في الشبهة، وهو أنك لم تُرِدْ أن تَضُمَّ شخصًا إلى شخص، وخالفه في الواحدِ بشيئين،

(١) كذا في جميع النسخ، والنصب فيه واجب؛ لأنه نكرة، والمعنى: فتضم إليه فعلًا آخر.

(٢) في (ح) ٢ب: «علامةٌ للفَاعِلَيْنِ».

(٣) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢ب]: «فتكون الأولى حرفَ الإعرابِ، والثانية».

(٤) الكتاب (بولاقي) ٥/١، (هارون) ١٩/١.

(٥) ليس في (ش) ٢ب.

(٦) هذه الحاشية نصُّ كلام الفارسي في التعليقة ٣٦/١.

وهو لزوم الحركة للاسم وزواله بالجزم عن^(١) الفعل، ودخول التنوين في الواحد وامتناعه من الفعل^(٢).

قال سيبويه: «فَجَعَلُوا إِعْرَابَهُ»^(٣) فِي الرَّفْعِ ثَبَاتَ النُّونِ - لِتَكُونَ لَهُ فِي الثَّانِيَةِ «عَلَامَةٌ لِلرَّفْعِ» كَمَا كَانَ فِي الْوَاحِدِ - إِذْ مُنِعَ حَرْفَ الْإِعْرَابِ، وَجَعَلُوا النُّونَ مَكْسُورَةً كَحَالِهَا فِي الْإِسْمِ، وَلَمْ يَجْعَلُوهَا حَرْفَ إِعْرَابٍ؛ إِذْ كَانَتْ مُتَحَرِّكَةً لَا تَثْبُتُ فِي الْجَزْمِ، وَلَمْ يَكُونُوا لِيَحْذِفُوا الْأَلْفَ لِأَنَّهَا عَلَامَةٌ الْإِضْمَارِ وَالثَّانِيَةِ»^(٤).

﴿١﴾ قَالَ الْأَخْفَشُ:

سبويه جعل الإعراب ثبات النون وحذفها، فجعل النون إعراباً بغير حرف إعراب، وجعل الألف علامة للفاعلين، وهذا عندي رديء، وعندي أن النون تدل على الرفع، وحذفها يدل على

(١) في (ش ٣) ٤٤ أ: «في».

(٢) كل هذه الحاشية ليست في (ش ٢) ٣٨.

(٣) يريد (يفعلان).

(٤) في (ش ٢) ٣ ب: «علامة الرفع»، ولم تُضبط في (ش ٣) ٣ ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ٥ / ١، (هارون) ١ / ١٩.

(٦) الحاشية باختلاف يسير في الإيضاح للزجاجي ١٣٨ معزوة إلى الأخفش.

النصب والجزم^(١).

قال أبو إسحاق:

أَرَادَ أَنْ يُعَلِّمَكَ أَنَّهَا^(٢) لَيْسَتْ بِحَرْفٍ إِعْرَابٍ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْإِعْرَابِ إِذَا كَانَتْ مَتَحْرَكَةً لَمْ تَسْقُطْ فِي الْجَزْمِ، نَحْوُ الْبَاءِ فِي (يَضْرِبُ)، وَإِنَّمَا تَسْقُطُ فِي الْجَزْمِ إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً فِي الرَّفْعِ، نَحْوُ (يَغْزُو) وَأَخَوَاتِهَا، فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ مَتَحْرَكَةً تَسْقُطُ فِي الْجَزْمِ عَلِيمٌ أَنَّهَا لَيْسَتْ حَرْفَ إِعْرَابٍ.

سُئِلَ أَبُو إِسْحَاقَ:

مَا دَعَاهُ إِلَى أَنْ يَقُولَ: «وَلَمْ يَكُونُوا لِيَحْذِفُوا الْأَلْفَ»^(٣)؟

فَقَالَ: الْجَزْمُ يَحْذِفُ آخِرًا مَا صَادَفَ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ حَرَكَةٌ وَحَرْفٌ لَيِّنٍ فَمَذْهَبُ سَبِيوِيهِ حَذْفُ حَرْفِ اللَّيِّنِ وَالْحَرَكَةِ جَمِيعًا، وَقَالَ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ

(١) اختلف النحويون في إعراب الأمثلة الخمسة على أقوال، أشهرها اثنان، الأول أن إعرابها بثبات النون وحذفها، وهو قول سيبويه والجمهور، والثاني أن ثبات النون وحذفها دلالتل إعراب، وهذا قول الأخفش كما هنا، انظر: المقتضب ٨٢/٤ - والأصول ٤٨/١ - والتوطئة ص ١٢٠ - ونتائج الفكر ص ١١٠ - وشرح ألفية ابن معط للرعيي ٧٤٦/١.

(٢) أي: نون (يفعلان).

(٣) اختلفوا في مراد سيبويه بهذه العبارة، فقيل: تعليل عدم حذف الألف في الجزم، وعليه كلام الزجاج في هذه الحاشية. وقيل: تعليل عدم حذف الألف في الرفع، وعليه كلام الزجاج في الحاشية القادمة. وقيل: تعليل عدم جعل الألف حرف الإعراب. انظر: شرح السيرافي ١٨/٢، والتعليقة ٣٧/١، وشرح الصفار ٣٢٥/١.

قوله: «وَلَمْ يَدْخُلِ الْجَزْمُ عَلَى الْأَسْمَاءِ لِأَنَّهُمْ لَوْ جَزَمُوا الْأَسْمَاءَ كُنْتَ تَحْذِفُ الْحَرَكَةَ وَالتَّنْوِينَ»^(١) فكان هذا إجحافاً، فكأنه لو كان (لَمْ زَيْدٌ) مثلاً كُنْتَ تَحْذِفُ التَّنْوِينَ لِلْجَزْمِ وَتَتَّبِعُهُ الْحَرَكَةُ، فكذا عنده كان يجب حذف الألف في (يفعلان) تبعاً للنون.

﴿ذَكَرَ فِي مَجْلِسِ أَبِي إِسْحَاقَ: «وَلَمْ يَكُونُوا لِيَحْذِفُوا الْأَلْفَ»، فَقَالُوا^(٢): «إِنَّمَا دَعَاهُ إِلَى هَذَا أَنَّهُ لَمَّا زَادَ النُّونُ التَّقَى سَاكِنَانِ فَحَرَّكَ بِالْكَسْرِ، وَلَمْ تُحْذَفِ الْأَلْفُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ لِأَنَّهَا عَلَامَةٌ إِضْمَارٍ».

فتابعهم^(٣) على هذا. [٣/ب]

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (هُمَا يَفْعَلَانِ)، وَ(لَمْ يَفْعَلَا)، وَ(لَنْ يَفْعَلَا)»^(٤).

﴿(ط):

ذَكَرَ سيبويه في باب (ما ينصرف وما لا ينصرف)^(٥) أَنَّ الْأَصْلَ فِي

(١) لم أجد هذا النص لسيبويه، ووجدت في معناه قوله في الكتاب (بولاق) ٣/١، (هارون) ١٤/١: «وليس في الأسماء جزم؛ لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة»، فكأن الزجاج نقل النص بالمعنى.

(٢) أي: الحاضرون في مجلس الزجاج، أو بعضهم.

(٣) أي: تابع الزجاج هؤلاء القائلين.

(٤) الكتاب (بولاق) ٥/١، (هارون) ١٩/١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٨/٢، (هارون) ٣/٢١٠، وانظر: المقتضب ٣٥/٤.

(ضَرَبَا وَضَرَبُوا): (ضَرَبَانِ وَضَرَبُونِ) بإثباتِ النون، وأنَّ النونَ سَقَطَتْ منها لأجل أنك بَنَيْتَهُمَا على الفتحِ، والفتحُ نظيرُ النصبِ، فكما كان النصبُ في (يَضْرِبَانِ وَيَضْرِبُونِ) بإسقاطِ النونِ، كان البناءُ على الفتحِ أيضاً بإسقاطِ النونِ^(١) من (ضَرَبَانِ وَضَرَبُونِ)؛ إذ لفظُ النصبِ والفتحِ واحدٌ، فكما استويا في اللفظِ في الواحدِ في قولك (ضَرَبَ، وَلَنْ يَضْرِبَ) استويا في التشيةِ والجمعِ فقلت: (ضَرَبَا وَضَرَبُوا)، كما قلت: (لَنْ يَضْرِبَا وَلَنْ يَضْرِبُوا)^(٢).

قال سيبويه: «وَأَسَكَنْتَ مَا كَانَ فِي الْوَاحِدِ حَرْفَ الْأَعْرَابِ، كَمَا فَعَلْتَ ذَلِكَ فِي (فَعَلَ) حِينَ قُلْتَ: (فَعَلْنَ) وَ(فَعَلْتُ)»^(٣)، فَأَسَكِنَ هَذَا هَهُنَا وَبُنِيَ عَلَى هَذِهِ الْعَلَامَةِ كَمَا أُسَكِنَ (فَعَلَ)؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ كَمَا أَنَّهُ فِعْلٌ، وَهُوَ مُتَحَرِّكٌ كَمَا أَنَّهُ مُتَحَرِّكٌ»^(٤).

❦ قال أبو إسحاق:

إذا قلتَ (فَعَلْتُ) سَكَنْتَ اللَّامَ لكثرةِ الحركاتِ بإجماعِ

(١) ليس في (ش ٣) ب.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش ٢) أ.

(٣) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ١) ب ٢]: «فَعَلْتُ وَفَعَلْنَ».

(٤) الكتاب (بولاق) ٦/١، (هارون) ٢٠/١.

النحويين^(١)، وإنما احتسبَ بكثرة الحركاتِ وهما شيئان - أعني (فَعَلَ) والتاء - لأنَّ الاسمَ قد صارَ والفعلَ بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ، ألا ترى أنك لا تقول: (فعلتُ وزيدٌ)، كما لا يقولون: (فَعَلَ وزيدٌ)، فلما صارا كالشيء الواحدِ صارا بمنزلةِ مبنًى على أربعِ متحركاتٍ، وليس في العربية شيءٌ مبنًى على أربعِ متحركاتٍ ألا ما قد حُذِفَ منه حرفٌ في اسمٍ واحدٍ نحو (هُدَيْدٍ وَعَلْبِطٍ)^(٢).

وإنما لم يكن هذا لأنَّ المذكَّرَ تَلَحُّقُهُ هاءُ التانيثِ، فلو كان هذا في كلامهم لخرَجَ من أن يَقَعَ في تأليفِ الشعرِ، لأنه يصيرُ مع الهاءِ خمسةَ أحرفٍ متحركاتٍ، فيَبْطُلُ^(٣) أن يَقَعَ في وزنِ الشعرِ، فلم يكن ذلك في الكلام، فأسكنوا (فعلتُ).

وكذلك أُسْكِنَتِ اللامُ في (فعلنَ) لاجتماعِ المتحركاتِ، وتَبَعَ (يَفْعَلُ)

(١) الإجماع الذي ذكره الزجاج صحيحٌ إلى عصره، انظر: الكتاب ٤/٣٧، والعروض للأخفش ١٢٠، والموفقي ص ١٠٨ - وعلل النحو ١٨٢ - وسر الصناعة ١/٢٢٠ - والغرة المخفية ١/١٤٩ - شرح الرضي ٤/١٤، وقد خالفه في ما بعد ابنُ الدهان فقال: إن نحو (فَعَلْتُ) سُكِّنَ آخره مع هذه الضمائر لأن الضمير يردُّ الشيء إلى أصله، وأصل الفعل السكون، انظر: شرح ألفية ابن معط للرعييني ١/٥١٩.

(٢) أصلها: (هُدَيْدٍ) و(عَلْبِطٍ)، انظر: الكتاب ٤/٢٨٩ - وشرح الشافعية للرضي ١/٤٩، والأول: اللبن الخاثر جداً، والثاني: الضخم، انظر: القاموس ٤١٩، ٨٧٥.

(٣) في (ش ٢) أ: «فبطل».

(فَعَلَ)؛ لَأَنَّ الْفَعْلَ إِذَا حَدَّثَ فِيهِ عِلَّةٌ تَبَعَ بَعْضُهُ بَعْضًا.

والاعتلال الذي يلحق الفعل إنما هو انتقال من حركة إلى سكون، نحو (قَامَ) قَلَبَتِ الْوَائِ أَلْفًا لَتَحْرُكِهَا وَاِنْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا، فَقَدْ انْتَقَلَتْ مِنْ حَرَكَةٍ إِلَى سَكُونٍ، فَإِذَا قَلَّتْ (يَقُومُ) فَإِنَّمَا أَعْلَلَتْ (يَقُومُ) تَبَعًا لـ (قَامَ)، وَإِعْلَالُكَ إِيَّاهُ إِنَّمَا هُوَ إِسْكَانٌ فَقَطْ فِي الْحَقِيقَةِ، فَإِذَا كَانَ الْفَعْلُ إِذَا انْتَقَلَ فِي الْحَرْفِ مِنْ حَرَكَةٍ إِلَى سَكُونٍ بِانْقِلَابٍ أَتْبَعْتُهُ مَا لَا يَحِبُّ أَنْ يَنْقَلِبَ فِي السَّكُونِ كَانَ مَا لَزِمَهُ السَّكُونُ مِنْ غَيْرِ انْقِلَابٍ أَوَّلَى بِالِاتِّبَاعِ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: الْعِلَّةُ قَدْ زَالَتْ فِي (يَفْعَلُ)؟

قِيلَ لَهُ: كَذَلِكَ أَسَكَنْتَ (يَفْعَلُ) وَقَدْ زَالَتِ الْعِلَّةُ الَّتِي كَانَتْ فِي (فَعَلَ) فِي (قَامَ يَقُومُ).

فَقَدْ صَارَ أَصْلُ الْأَفْعَالِ أَنَّ الْعَيْنَ وَاللَّامَ إِذَا لَزِمَتْهُمَا عِلَّةٌ هِيَ سَكُونٌ تَبَعَ (يَفْعَلُ) (فَعَلَ)، وَتَبَعَ (فَعَلَ) (يَفْعَلُ)، وَأَيْضًا فِي الْانْقِلَابِ؛ لَأَنَّ الْانْقِلَابَ مِنْ ثَقِيلٍ إِلَى خَفِيفٍ بِمَنْزِلَةِ الْانْقِلَابِ مِنْ حَرَكَةٍ إِلَى سَكُونٍ؛ لِأَنَّكَ تَنْتَقِلُ مِنَ الْأَثْقَلِ إِلَى الْأَخْفِ، فَتَبَعَ (فَعَلَ) (يَفْعَلُ)، نَحْوُ (أَغْزَيْتُ)، وَإِنَّمَا أَصْلُهَا (أَغْزَوْتُ)، وَلَا عِلَّةَ فِي قَلْبِ الْوَائِ إِلَّا اتِّبَاعُ (يُغْزِي)؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ فِي (يُغْزِي) (يُغْزَوُ)، وَلَكِنَّكَ قَلَبْتَ الْوَائَ لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا، وَأَتْبَعْتَهَا (أَغْزَيْتُ) لِمَا ذَكَرْنَاهُ، فَكَذَلِكَ فَعِلَ بِلَامٍ (يَفْعَلُ) - فِي قَوْلِكَ (يَفْعَلْنَ) - مِنْ

السكونِ ما فُعِلَ بلام (فَعَلْنَ)؛ لأنه فِعْلٌ كما أنه فِعْلٌ، فقد شَرَحْنَا ما قَصَدَهُ سيويوهِ شَرَحًا كافياً^(١).

قال سيويوهِ: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (هُنَّ يَفْعَلْنَ)، (وَلَنْ يَفْعَلْنَ)، (وَلَمْ يَفْعَلْنَ). وَتُفْتَحُ النُّونُ^(٢) لِأَنَّهَا نُونُ جَمْعٍ، وَلَا تُحَذَفُ لِأَنَّهَا عَلَامَةٌ إِضْمَارٍ وَجَمْعٍ فِي مَنْ^(٣) قَالَ: (أَكُلُونِي الْبَرَاغِيثُ)^(٤)».

﴿ط﴾^(٥):

علامة الإضمارِ قد تُحذفُ في قولِكَ (اضْرِبْنَ عَمْرًا) حَذَفَتِ الواوُ، وكذلك الياءُ في قولِكَ (اضْرِبْنَ) للمرأةِ، من أجلِ الساكنين، ذَكَرَهُ سيويوهِ^(٦) في النونِ الخفيفةِ والثقيلةِ، إلا أنه يَبْقَى في هذه حركةٌ تدُلُّ على المحذوفِ: رَفْعَةٌ^(٧) أو كسرةٌ^(٨).

قال سيويوهِ: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (هُنَّ يَفْعَلْنَ)، (وَلَنْ يَفْعَلْنَ)، (وَلَمْ يَفْعَلْنَ)».

(١) هذه الحاشية ليست في (ش ٤) أ.

(٢) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ١) أ]: ولم يَفْعَلْنَ ولن يَفْعَلْنَ وتفتَحها.

(٣) في (ح ١) أ: «قَوْلِ مَنْ».

(٤) الكتاب (بولاق) ٦/١، (هارون) ٢٠/١.

(٥) ليس في (ش ٢) أ.

(٦) في الكتاب (بولاق) ٥٤/١، (هارون) ٥٢٠/٣.

(٧) أي: ضمة. قلتُ: انظر في تسمية الضمة (رفعاً) التعليق على كلام سيويوهِ ص ٥٧.

(٨) انظر في حذف الضمير: المقتضب ٢٢/٣ - والأصول ٢٠١/٢ - أوضح المسالك ١٠٩/٤.

يَفْعَلْنَ) ^(١).... وَأَلْزَمُوا لَامَ (فَعَلَ) السُّكُونَ وَبَنَوْهَا عَلَى الْعَلَامَةِ وَحَذَفُوا
الْحُرْكََةَ لِمَا زَادُوا؛ لِأَنَّهَا فِي الْوَاحِدِ لَيْسَ ^(٢) آخِرُهَا حَرْفَ الْإِعْرَابِ لِمَا
ذَكَرْتُ لَكَ ^(٣) ^(٤).

﴿٢٩﴾ قال الأخفش:

ولمَّا لم يُكُنْ آخِرُهَا حَرْفَ الْإِعْرَابِ لم يُسْتَنْكَرْ أَنْ تُسَكَّنَ فُتُبْنَى عَلَى
السُّكُونِ، كَمَا كَانَتْ مَبْنِيَّةً عَلَى الْفَتْحِ، وَإِنَّمَا أُسْكِنُوا (فَعَلْتُ) لِنَفْسِكَ
وَلِلْمَخَاطَبِ ^(٥) لِأَنَّكَ لَوْ حَرَّكَتَ اللَّامَ وَأَسْكَنْتَ التَّاءَ كَانَا بِمَنْزِلَةِ (فَعَلْتُ)
لِلْمَرْأَةِ، فَأَرَادُوا أَنْ يَبْنُوهُ عَلَى لَفْظٍ لَا يُشَبِّهُ هَذَا، وَأَنْ يَفْصِلُوا بَيْنَ التَّائِينَ تَاءِ
الْمَخَاطَبِ ^(٦) وَتَاءِ الْمَخْبِرِ عَنْ نَفْسِهِ؛ إِذْ كَانَ ذَلِكَ فِي مَعْنَيْنِ، فَلَمَّا أُسْكِنُوا اللَّامَ
فِي فِعْلِ الْمَخْبِرِ عَنْ نَفْسِهِ - إِذَا احتاجوا إِلَى إِسْكَانِهَا، وَكَانَ (فَعَلْنَ) فِي مِثْلِ ذَا
الْمَعْنَى مِنَ الْوَاجِبِ، وَكَانَ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ إِسْكَانِ حَرْفٍ - أُسْكِنُوا الْمَوْضِعَ
الَّذِي قَدْ أُسْكِنُوهُ فِي الْكَلَامِ فِي (فَعَلْنَ) لِمَوْضِعِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ فِي (فَعَلْتُ)،

(١) فِي الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ١٣)]: وَلَمْ يَفْعَلْنَ وَلَنْ يَفْعَلْنَ.

(٢) فِي الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ١٣)]: «لَيْسَ فِي الْوَاحِدِ».

(٣) فِي مِثْلِ الشَّرْقِيَّةِ (ش ٢) (أ ٤) بَعْدَهُ: «يَعْنِي الْأَفْعَالُ الْمَاضِيَّةُ»، وَظَاهِرٌ أَنَّهُ تَفْسِيرٌ مِنْ كَلَامِ غَيْرِ سَبِيوِيَّةِ.

(٤) الْكِتَابُ (بَوْلَاق) ٦/١، (هَارُونَ) ١/٢٠.

(٥) بَقِيَ عَلَيْهِ الْمَخَاطَبَةُ، أَوْ كَانَ يَقُولُ: (الْمَخَاطَبُ) لِيُعْمَمَهَا.

(٦) فِي (ش ١) ٣، وَ(ش ٤) ٣: «الْمَخَاطَبَةُ».

وكان ذلك أخفّ عليهم من توالي ثلاث حركات، ومع هذا أنها نونٌ جمع،

فأرادوا أن تكون مفتوحةً كنونِ الجميع في الأسماء^(١). [٤/ أ]

قال سيويو: «اعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى^(٢) وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوينٌ ولحقها^(٣) الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء^(٤)»^(٥).

قال الأخفش:

يعني لم تلحقها الزيادة لثقلها، ولحقها الجزم - وهو نقصان - لتخف^(٦).

قال أبو العباس:

فقد لحقها الزوائد الأربع^(٧).

(١) سبق الكلام على سبب تسكين آخر الفعل في نحو (فَعَلْتُ) قريباً في ص ٧٧-٨٧ من كلام أبي

إسحاق، والأخفش هنا يتكلم على سبب تخصيص التسكين دون غيره بآخر الفعل، انظر: شرح

اللمع للثانيني ص ٤٩٧- والبسيط لابن أبي الربيع ٢٢٣/١- والصفوة الصفية ١/١٧٧-

وشرح ألفية ابن معط للرعيني ١/٥١٧.

(٢) كذا في الشرقية، انظر: (ش ١) أ. وهي في الرّباحية [انظر: (ح ١) ٣]: «الأولى».

(٣) الضمير (هي) في الموضعين يعود إلى (الأسماء)، والضمير (ها) في الموضعين يعود إلى (الأفعال).

(٤) أي: الأفعال مأخوذة من المصادر، والمصادر أسماء.

(٥) الكتاب (بولاق) ٦/١، (هارون) ٢٠/١.

(٦) سبق قريباً الكلام على علة امتناع الجر من الأفعال، في الحواشي في ص ٤٤-٤٧.

(٧) هذا من المبرد تأكيد للحاشية السابقة، يعني: أن الأفعال المضارعة زادت بأحرف المضارعة في

أولها، فناسبها الجزم؛ لتنقص وتخف.

﴿زيادة بخط ابن الوراق﴾^(١):

قال: (الأسماء أشدُّ تمكُّناً) أي: ألزُم للمعنى الذي تحتها، ولأنها تعملُ في الأفعال^(٢)، والأسماءُ منونةٌ فلم يلحقها الجزمُ فكنْتَ تحذفُ الحركةَ والتونينَ فتُخللُ بالاسم^(٣). «أُنكِرْتَ ذا التفسير».

قال سيبويه: «وَمَنْعُوهُ مَا يَكُونُ لِمَا يَسْتَخِفُّونَ، فَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْجُرِّ مَفْتُوحًا»^(٤).

﴿ط﴾:

في كتاب أبي نصر^(٥) العتيق بخط يده: «ما يكونُ لِمَا يَسْتَخِفُّونَ»: هو

(١) أي: أنه نقل هذه الحاشية من نسخة الزجاج الأولى؛ لأنه الذي عارض بها، وأثبت ما فيها من زيادات.

(٢) أي: قد تعمل، كأسماء الشرط الجازمة لفعلين.

(٣) اتفقت كلمة النحويين على أن الفعل أثقل من الاسم، ثم اختلفت في علة ذلك. انظر: إيضاح الزجاجي ص ١٠٠ - وأقسام الأخبار ص ٢٠٥ - واللباب للعكبري ١/ ٧٨.

(٤) هذه العبارة بينها وبين باقي الحاشية فراغ، ولكنها متصلة بها، وعلامة النهاية بعدها.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٦، (هارون) ١/ ٢١.

(٦) هو: هارون بن موسى بن صالح القيسي القرطبي، أبو نصر المجريطي (ت ٤٠١)، من كبار تلاميذ محمد بن يحيى الرِّبَاحي (ت ٣٥٨) الذي رحل إلى مصر وروى كتاب سيبويه عن أبي الحسين بن ولاد وعن أبي جعفر النحاس، ونشره في الأندلس، ولأبي نصر نسخة من كتاب سيبويه واهتمام كبير به، وقد ذكر أبو نصر نحو ما نقل عنه في كتابه (شرح عيون كتاب سيبويه) ص ٣٠.

الجرُّ والتنوين^(١)، وَضِعَا لِمَا يَسْتَخِفُّونَ وَمُنِعَا مَا يَسْتَشْقِلُونَ^(٢).

قال سيبويه: «فَإِنْ كَانَ اسْمًا كَانَ أَخَفَّ عَلَيْهِمْ، وَذَلِكَ نَحْوُ (أَفْكَلٍ وَأَكْلَبٍ)، يَنْصَرِفَانِ فِي النِّكَرَةِ»^(٣).
﴿في (ح) والمتن:﴾

«وَمُضَارَعَةُ (أَفْعَلٍ) الَّذِي يَكُونُ صِفَةً لِلْفِعْلِ أَنَّهُ يَكُونُ -وهو اسمٌ- صِفَةً كَمَا يَكُونُ الْفِعْلُ صِفَةً، فَالَّذِي مَنَعَهُ أَنْ يَنْصَرِفَ فِي النِّكَرَةِ أَنَّهُ عَلَى مِثَالِ الْفِعْلِ وَهُوَ صِفَةٌ مِثْلُهُ، وَأَمَّا (يَشْكُرُ) فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ صِفَةً وَهُوَ اسْمٌ، إِنَّمَا يَكُونُ صِفَةً وَهُوَ فِعْلٌ»^(٤).

(١) هذا تفسير أبي نصر، ومثله في شرح السيرا في ١/ ٨٥، ١٨٧. وظاهر كلام سيبويه أن الاسم الممنوع من الصرف مُنِعَ التنوين، ومنعُ الجر تبعٌ لذلك. انظر هذه المسألة في: الكتاب ٣/ ٥٢١- والمقتضب ٣/ ٣٠٩- والأصول ٢/ ٧٩- وعلل النحو ص ١٧٣- والمقتصد ٢/ ٩٧١- واللباب للعكبري ١/ ١١٠- وشرح الصفار ١/ ٣٤١- والتذيل ١/ ١٤٦.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش) ٢/ ٢ب.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٦، (هارون) ١/ ٢١.

(٤) هذا النص لم يرد في متن الشرقية انظر: (ش) ١/ ٤٤. وجاء في نسخة المرادي ٣/ ٨ب- ونسخة العابدي ١/ ٥أ مسبوقةً فيها بـ «قال أبو الحسن». وهو بلفظه بعد النص المحشى تابع لكلام سيبويه في: نسخة الطبري ٨أ- وأحمد باشا ٤أ- والسعدي ٢ب. وجاء في متن الرباحية [انظر: (ح) ١/ ١٣]- ونسخة ابن دادي ٦ب، كلتاهما ونسخة العابدي بلفظ «صفةٌ للاسم» بدل «صفةٌ للفعل». وقد سقط «فالذي منعه صفةٌ مثله» من طبعة بولاق وهارون.

قال^(١): ف(أَحْمَرُ) قد ضارَعَ الْفِعْلَ من وجهين: أما وَجْهُ فَلأنَّهُ على بناءه، وأما الوجه الآخر فإنه يُوصَفُ به كما يُوصَفُ بالفعل، و(أَفْكَلٌ) ونحوه في بناء الفعل^(٢) ولم يُوصَفُ به كما يُوصَفُ بالفعل، ف(أَحْمَرُ) وما أَشَبَّهُهُ أَثْقَلُ وَأَشَبَّهُ بالفعل؛ إذ أَشَبَّهُهُ من وجهين^(٣).

قال سيبويه: «وَأَعْلَمَ أَنَّ الْوَاحِدَ أَشَدُّ تَمَكُّنًا مِنَ الْجَمِيعِ^(٤)؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ الْأَوَّلَ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَضِرُّهُ مَا جَاءَ مِنَ الْجَمِيعِ» عَلَى مِثَالِ لَيْسَ يَكُونُ لِلْوَاحِدِ، نَحْوُ: (مَسَاجِدَ) وَ(مَفَاتِيحَ)^(٥).

إِسْمَاعِيلُ^(٦)

-
- (١) ليس في (ش ١) ٤٤. وظاهر هذه الحاشية أن الكلام للزجاج في نسخته الثانية. انظر: ما لا ينصرف ٩.
- (٢) أي: وضارع (أفكل) ونحوه الفعل في بناءه، ولم يوصف به كما يوصف بالفعل.
- (٣) انظر: الكتاب ٣/ ٢٠٩، والمقتضب ٣/ ٣١١، والأصول ٢/ ٨٠، وما لا ينصرف ص ٩، وشرح السيرافي ٢/ ٤٢، وشرح عيون سيبويه ٣١. وأبعد الصفار في شرحه ١/ ٣٤٣، فرأى أن سيبويه هنا يتكلم على منع صرف نحو (أحمر) إذا صار علماً ثم نكّر.
- (٤) في نسخة ابن دادي ب: «الجمع».
- (٥) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ١) ٣]: «من الجميع ما جاء».
- (٦) الكتاب (بولاقي) ١/ ٧، (هارون) ١/ ٢٢.
- (٧) المراد القاضي إسماعيل بن إسحاق، لا إسماعيل الورّاق الذي عارض بنسخة الزجاج الأولى؛ بدليل ما سيأتي في الحاشية ص ١٠١، وفيها: «إسماعيل: هذا البيت يُروى أَشَدُّنِيهِ التَّوَزِيُّ وَأَصْحَابُنَا»، والزجاج (ت ٣١١) -الذي عارض بنسخته الورّاق- لم يدرك أبا محمد التَّوَزِيَّ (ت ٢٣٣)، وإنما أدركه القاضي إسماعيل (ت ٢٨٢).

إنما مُنِعَ هذه الأسماء من الصرف لَشَبَهِهَا بالفعل، فلما كان الاسم قد يدخله الجرُّ وهو ثَقُلٌ، ويدخله التنوين وهو أيضًا ثَقِيلٌ مُنِعَ من ذلك. وإنما خَصَّ الجرُّ دونَ الرفع - وإن لم يكن الرفع أخفَّ من الجر - لأنَّ المنع إنما وَقَعَ من أجل شَبَهِهَا بالفعل، فإنما مُنِعَ ما يُمنع الفعل لا غير، فإذا دَخَلَ ما يَدْخُلُ على المنصرف - وهو الألفُ واللامُ، أو أَضِيفَ - عاد إلى أنه بالاسم أولى، وأُمنَ مع ذلك دخولُ التنوين عليه وهو أثَقُلُ الشيئين، فلما أُمنَ هذا أُجْري عليه الثَّقُلُ الآخر.

فإن قال: أوليس حرفُ الجرِّ يَدْخُلُ على الأسماءِ المتمكنة، فما تُنكَرُ أن تكون متى دخلت على هذه الأسماءِ صُرِفَتْ؟

قيل له: قد أجاب سيبويه عن هذا، وهو قوله: «وَأَمِنُوا التَّنْوِينَ»^(١)، يُريدُ أنه إنما يَفْعَلُونَ هذا بما يأمنون فيه التنوين الذي هو الأثقل، والذي طالبت به لا يُؤْمَنُ معه التنوين، فلا يُصْرَفُ لذلك^(٢). [٤/ب]

قال سيبويه: «وَجَمِيعُ مَا لَا يَنْصَرِفُ إِذَا أُدْخِلَ^(٣) عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ أَوْ أَضِيفَ انْجَرَّ، لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ أُدْخِلَ عَلَيْهَا مَا يَدْخُلُ عَلَى الْمُنْصَرِفِ، وَأُدْخِلَ فِيهَا

(١) الكتاب (بولاقي) ٧/١، (هارون) ٢٣/١.

(٢) انظر: المقتضب ٣/٣١٣ - والأصول ٧٩/٢ - وما لا ينصرف ص ٩ - وعلل النحو ص ١٧٤ -

واللباب للعكبري ١/٥٢١.

(٣) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١/٣]: «أُدْخِلَتْ».

الْمَجْرُورُ^(١) كَمَا يُدْخَلُ فِي الْمُنْصَرَفِ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ، وَأَمِنُوا التَّنْوِينَ^(٢).

﴿ط﴾: «وَأَمِنُوا التَّنْوِينَ» فيه من البيانِ أَنْ قَائِلًا لَوْ قَالَ: إِذَا دَخَلَ عَلَى مَا لَا يَنْصَرَفُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ -نَحْوُ قَوْلِهِ (الْأَخْمَرِ)- فَإِنَّهُ لَمْ يَزُلْ عَنْهُ بِذَلِكَ شَبَهُ الْفِعْلِ وَلَا الْوِزْنَ، فَلَأَيَّ شَيْءٍ انْصَرَفَ؟
فيقالُ له: وهل رأيتَ التَّنْوِينَ -الذي هو زيادةٌ- رَجَعَ إِلَيْهِ، إِنَّمَا رَجَعَ إِلَيْهِ^(٣) الْخَفْضُ، وَذَلِكَ لَيْسَ بِزِيَادَةٍ، فَأَمْنُهُمْ مِنَ التَّنْوِينِ حَمَلَهُمْ عَلَى رَدِّهِ إِلَى الْخَفْضِ^(٤). [٥/أ]

(١) «المجرور» هنا هو المضافُ إليه، يعني: أُضِيفَ كَمَا أُضِيفَ الاسمُ المنصرف، يريد أنه قَوِيَ فيها جانبُ الاسمية فانجرت بالكسرة. وفي الرَّبَاحِيَةِ [ح(١) ١٣]: الجرُّ.

(٢) الكتاب (بولاقي) ٧/١، (هارون) ٢٣/١.

(٣) في (ش) ٣(٤)ب: «إلى».

(٤) وقع خلاف في ما لا ينصرف إذا دخلته (أل) أو أضيف، فقليل: يبقى غير منصرف، فيقال:

(انجرّ)، وهو ظاهر كلام سيبويه هنا وفي ١٣/٢، واختاره: ابن خروف في شرح الجمل

٩٠١/٢- والعكبري في اللباب ٥٢٢/٢- وابن عصفور في شرح الجمل ٢٠٥/٢- وابن مالك

في شرح العملة ٨٤٢/٢، وقيل: ينصرف، فيقال: (انصرف)، وهو قول المبرد في المقتضب

٣١٣/٣- وابن كيسان في الموفقي ١١٢- والزجاج في ما ينصرف ٩- والزجاجي في الجمل

٢٢٠، وظاهر كلام ابن السراج في الأصول ٧٩/٢. وقيل: واسطة لا يوصف بأنه منصرف ولا

غي منصرف. وقيل بالتفصيل، فإن زالت إحدى العلتين انصرف كأحمدكم، وإلا لم ينصرف

كأحمدكم. انظر: الغرة المخفية ٢٢١- والكافي لابن أبي الربيع ١٦٤/٢- والفوائد الضيائية

٥١/١- وحاشية الخضري ٤٨/١- وحاشية الصبان ١٠٧/١.

هذا باب اللفظ للمعاني

قال سيويو: «اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: (جلس وذهب)»^(١).

قال الأخفش:

وإنما ذكر اختلاف الألفاظ لاختلاف المعاني حجة لاختلاف الإعراب، يقول: خالفوا بين الإعراب للمعاني كما خالفوا بين الألفاظ للمعاني، نحو: (ذهب وجلس)؛ لأن (ذهب) معناه تحالف لمعنى (جلس)، وكذلك (أكرمني أخوك، وأكرمت أخاك)، هما مختلفان، وكذلك فرق بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه في إعرابه إذ اختلفت معانيه^(٢).

(١) الكتاب (بولاق) ٧/١، (هارون) ٢٤/١. وهذا لفظ الرباحية [انظر: (ح) ٣/١، و(ح) ٥/١]. وفي الشريعة: «هو نحو: جلس»، وفي ابن دادي ١٧: «هو: جلس». وفي شرح السيرافي ١٧٦/١ (العلمية) أن كلام سيويو ينتهي بقوله: «إن شاء الله»، وما بعده من كلام غيره. ولم أجد نسخة توافق كلام السيرافي، فكل النسخ عندي أثبتت بقية الباب.

(٢) هذا الكلام في إيضاح الزجاجي ص ١٣٧ بما يشبه النص من كلام الزجاجي نفسه غير معزو إلى أحد! وفيه: «وكذلك فرق بين الفاعل والمفعول به، والمضاف والمضاف إليه»، واعلم أنه اختلف في علة ذكر سيويو هذا الباب هنا على ثلاثة توجيهات، منها ما ذكره الأخفش هنا، وعزي إلى المبرد في شرح السيرافي ٧١/٢، وقد ذكر المبرد تباين الألفاظ وترادفها واشتراكها في المقتضب ٤٦/١ - وما اتفق لفظه واختلف معناه ص ١٥ بنحو كلام سيويو، ولم يذكر هذا التوجيه.

﴿ط﴾:

الأصل أن يختلف اللفظان لاختلاف المعنيين؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما جيءَ به ليُدلَّ على معنى ليس غيره، ثم استعملت العرب ما حكى سيبويه، ولكنَّ كلَّ لفظةٍ منها تُدلُّ على أصلٍ فيها ليس في صاحبتيها، مثل (ذَهَبَ، وانطَلَقَ)، أَصْلُ (انطَلَقَ) من الحُبْسِ، فاتفقا في النهوض فاستعملا فيه، فافهمه^(١).

قال سيبويه: «وَاخْتِلَافُ اللَّفْظَيْنِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ نَحْوُ (ذَهَبَ وَانطَلَقَ)»^(٢).

﴿إسماعيل﴾ واختلاف اللفظين واتفق المعنيين كقولك: «(جَلَسَ وَقَعَدَ)»^(٣)، و(ذِرَاعٌ وَسَاعِدٌ)^(٤).

هَذَا بَابُ مَا يَكُونُ فِي اللَّفْظِ مِنَ الْأَعْرَاضِ

قال سيبويه - رحمه الله -: «اعْلَمْ أَنَّهُمْ مِمَّا^(٥) يَحْذِفُونَ

(١) انظر هذا الأصل في: المقتضب ١/ ٤٦ - وشرح الصفار ١/ ٣٧٢، وأما الترادف فأثبتته الجمهور ونفاه جماعة كابن الأعرابي وثعلب وابن فارس، انظر: شرح السيرافي ٢/ ٧١ - والصاحبي ص ٩٦ - والمزهر ١/ ٤٠٣ - والبلغة للحنوجي ص ٢١٠.

(٢) الكتاب (ببلاق) ١/ ٨، (هارون) ١/ ٢٤.

(٣) في (ش) ٣ ب: «قعد وجلس».

(٤) بناء على هذه الحاشية يكون القاضي إسماعيل ممن يثبتون الترادف في اللغة، انظر: قبل هامشين.

(٥) قال السيرافي ٢/ ٧٥: «أراد (رُبَّما) يحذفون، وهو يستعمل هذه الكلمة كثيراً في كتابه، والعرب تقول: (أنتَ يَمَّا تفعلُ كذا)، أي: رُبَّما تفعلُ»، قلتُ: أحصى لها مفهرس سيبويه ص ٩٥ اثني عشر

الْكَلَامُ^(١) وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ فِي الْكَلَامِ غَيْرَ ذَلِكَ، وَيَحْذِفُونَ وَيُعَوِّضُونَ، وَيَسْتَغْنُونَ بِالشَّيْءِ عَنِ الشَّيْءِ الَّذِي أَصْلُهُ فِي كَلَامِهِمْ أَنْ يُسْتَعْمَلَ، حَتَّى يَصِيرَ سَاقِطًا^(٢).

بخط أس^(٣) الوراق:

قال أبو إسحاق: «مِمَّا يَحْذِفُونَ الْكَلِمَ»^(٤)، وَأَنْكَرَ (الْكَلَامَ) فِي بَابِ الْكَلِمِ أَيْضًا^(٥).

موضعًا، وتابع السيرافي في هذا التفسير ابن طاهر وابن خروف، وخالفهم الصفار في شرحه ٣٧٥/٢، وابن هشام في المغني ص ٤٢٤، فجعللا (من) ابتدائية و(ما) مصدرية، أي: من الحذف، على معنى المبالغة، وقد قال سيبويه ١٥٦/٣ (هارون): «وإن شئت قلت: (إني مِمَّا أفعل) فتكون (ما) مع (من) بمنزلة كلمة واحدة نحو (رُبِّيًا)»، ونحوه قال المبرد في المقتضب ١٧٤/٤، وظاهر كلام سيبويه وصريح كلام المبرد أن (مِمَّا) في هذا الأسلوب بمعنى (رُبِّيًا)، وانظر: خزنة الأدب ٢١٥/١٠.

(١) كذا في الشرقية، انظر: (ش ١) ٥أ. وهو في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ١) ٣ب]: «من الكلام». وكذا نقله الزمخشري في الحواشي عن نسخة ابن طلحة الرباحية، قال: «(ط): (من الكلام)».

(٢) الكتاب (بولاق) ٨/١، (هارون) ٢٤/١، وفيهما «الْكَلِمَ»، على تصحيح الزجاج!

(٣) يعني: إسماعيل.

(٤) هذا إنكار من الزجاج على سيبويه استعمال (الكلام) هنا، ويرى أن الصواب استعمال (الْكَلِمَ).

(٥) لم أعرف المراد بـ(باب الكلم) هنا، ولكن سيبويه لم يستعمل الكلام مكان الْكَلِمَ في أول أبواب

الكتاب (هارون) ١٢/١ (هذا باب علم ما الكلم من العربية؟)، وأول موضع استعمال فيه

سيبويه (الكلام) مكان (الْكَلِمَ) في ثاني أبواب الكتاب (باب مجاري أواخر الْكَلِمَ من العربية) في

قوله (هارون) ٢٠/١: «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض». (هارون) ٢٠/١

﴿ط﴾:

وَمِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يَجْعَلُوا الشَّيْءَ فِي مَوْضِعٍ عَلَى غَيْرِ حَالِهِ فِي سَائِرِ
الكلام، نحو: (عسى الغُوَيْرُ أَبُو سَا)^(١).

وَمِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يُدْخِلُوا الْمَعْنَى فِي الشَّيْءِ لَا يَدْخُلُ فِي مِثْلِهِ، نَحْوُ:
(ظَنَنْتُ ذَاكَ وَظَنَنْتُهُ)^(٢)، وَلَا يَجُوزُ (خِلْتُ ذَاكَ وَلَا خِلْتُهُ)؛ لِأَنَّ (خِلْتُ
وَحَسِبْتُ وَأَرَى) لَا تَكُونُ بِمَعْنَى (اتَّهَمْتُ)^(٣).

وَمِنْ كَلَامِهِمْ أَنْ يَحْذِفُوا وَلَا يُعَوِّضُوا، كَقَوْلِهِ: ﴿وَلِقَامَ
الصَّلَوةِ﴾^(٤).

وَمِنْ اسْتِغْنَائِهِمْ (أَنْتَ كَمِثْلِي)، اسْتَغْنَوْا بِهِ عَنْ (أَنْتَ كِي)، وَبِـ(إِلَيْهِ)
عَنْ (حَتَّاهُ)، وَبِـ(مُدَّ ذَاكَ) عَنْ (مُدَّهُ)^(٥).

وَقَدْ يُشَبِّهُونَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ لَيْسَ مِثْلَهُ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ، فَمِنْ ذَلِكَ
(الضَّارِبُ الرَّجُلِ)، شُبَّهَ بِـ(الْحَسَنِ الْوَجْهِ) وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِثْلَهُ فِي الْمَعْنَى وَلَا

(١) لَأَنَّ الْمَطْرَدَ فِي أَفْعَالِ الْمَقَارِبَةِ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهَا جُمْلَةً فَعَلِيَّةً فَعَلُهَا مُضَارِعٌ، انْظُرِ الْمَسْأَلَةَ وَالْمَثَلَ فِي:

الكتاب (هارون) ٣/١٥٨ - والمقتضب ٣/٧٠ - والأصول ٢/٢٠٧ - ومجمع الأمثال ٢/١٧.

(٢) انْظُرِ: الْكِتَابُ ١/٤٠ - وَالْأَصُولُ ١/١٨١ - وَالْإِغْفَالُ ١/٢٦٢ - وَخِتَارُ التَّذَكُّرَةِ ٢٩١.

(٣) انْظُرِ: الْمَقْتَضِبُ ٣/١٨٩ - وَلِبَابُ الْعَكْبَرِيِّ ١/٢٥١ - وَاللِّسَانُ ١٣/٢٧٣.

(٤) سُورَةُ النُّورِ ٣٧، انْظُرِ: الْكِتَابُ ٤/٨٣ - وَالْأَصُولُ ٣/١٣٢ - وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ٣/٢٣٨.

(٥) انْظُرِ: الْكِتَابُ ٢/٣٨٥ - وَالْأَصُولُ ٢/١٣٢ - وَالْخِزَانَةُ ١٠/١٩٧.

في جميع أحواله^(١).

وَيَسْتَخْفُونُ الشَّيْءَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَسْتَخْفُونَهُ فِي غَيْرِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ:
(لَدُنْ غُدُوَّةً)، وَلَا يَقُولُونَ: (لَدُنْ ظَهْرًا وَلَا عَصْرًا)^(٢).

قال سيبويه: «وَالْعَوَضُ قَوْلُهُمْ (زَنَادِقَةٌ وَزَنَادِيقُ)، وَ(فَرَازَنَةٌ وَفَرَازِينُ)^(٣)، حَذَفُوا الْيَاءَ وَعَوَّضُوا الْهَاءَ، وَقَوْلُهُمْ (أَسْطَاعٌ يُسْطِيعُ)، وَإِنَّمَا هِيَ (أَطَاعٌ يُطِيعُ) زَادُوا السَّيْنَ عَوَضًا مِنْ ذَهَابِ حَرَكَةِ الْعَيْنِ مِنْ (أَفْعَلُ)^(٤).

يُرِيدُ أَنَّهُمْ جَاءُوا إِلَى (أَطَوَعَ وَأَرْوَقَ)، فَحَذَفُوا حَرَكَةَ عَيْنِهَا وَأَتَوَا بِالْهَاءِ وَالسَّيْنِ عَوَضًا مِنْ حَرَكَةِ الْعَيْنِ^(٥).

قال النحويون^(٦): هَذَا خَطَأٌ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ حَرَكَةَ الْعَيْنِ لَمْ تَذْهَبْ مِنَ الْكَلِمَةِ، إِنَّمَا حُوِّلَتْ مِنَ الْوَاوِ إِلَى الطَّاءِ، وَمِنَ الْوَاوِ إِلَى الرَّاءِ فِي (رَاقٍ)، فَكَيْفَ يُعَوَّضُ مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَسْقُطْ!

(١) انظر: الكتاب ١/١٨٢ - والمقتضب ٤/١٦١ - والأصول ١/١٢٩ - والخصائص ١/٢٨٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣/٤٩٩ - والأصول ٢/١٤٤ - وسر الصناعة ٢/٥٤٤.

(٣) جمع (فَرَزَانٍ)، وَهِيَ الْمَلَكَةُ مِنْ أَحْجَارِ الشَّطْرَنْجِ، وَهِيَ كَلِمَةٌ مَعْرَبَةٌ. انظر: تاج العروس ٣٥/٥٠٤ - والألفاظ الفارسية المعربة ص ١١٨.

(٤) الكتاب (بولاقي) ٨/١، (هارون) ١/٢٥.

(٥) في (ش ٣) ٥: «من الحركة»، قلتُ: والمعنى: فقالوا: أَسْطَاعٌ يُسْطِيعُ، وَأَهْرَاقٌ يُهْرِيقُ.

(٦) منهم المبرد كما في: سر الصناعة ١/١٩٩ - وشرح الصفار ٢/٤٨٢.

قال أبو إسحاق: ليس القول هذا، إنما هو عَوْضٌ من تحويل الحركة، أي عَوْضٌ من التغيُّر^(١).

قال أبو بكر: وهذا قولٌ يقومُ غيرُ أنه مُتَعَسَّفٌ^(٢)؛ لأنه قال: «يَحْدِفُونَ وَيُعَوِّضُونَ»، ولو كان كما قال أبو إسحاق لكان: (يَقْلِبُونَ، أو يُحَوِّلُونَ وَيُعَوِّضُونَ)^(٣). [٥/ب]

قد بيَّنَ هذا العَوْضَ عند كلامه في (أَهْرَقْتُ) في الأبنية، قال^(٤):
«تَجْعَلُهَا عَوْضًا مِنْ حَذْفِهِمُ الْعَيْنَ وَإِسْكَانِهِمْ إِيَّاهَا»^(٥).

هَذَا بَابُ الْأَسْتِقَامَةِ مِنَ الْكَلَامِ وَالْإِحَالَةِ

قال سيبويه: «وَأَمَّا الْمُسْتَقِيمُ الْكَذِبُ فَقَوْلُكَ: (حَمَلْتُ الْجَبَلَ)، وَ(شَرِبْتُ مَاءَ الْبَحْرِ)، وَنَحْوُهُ»^(٦).
قال أبو الحسن^(٧):

(١) في (ش ٤) أ: «التغيير».

(٢) انظر الخلاف في ما حدث لـ (أَشْطَاعٌ وَأَهْرَاقٌ) في: معاني الزجاج ٣/٣١٢- والأصول ٣/٢٢٩- ولباب العكبري ٢/٢٧٨- وشرح الملوكي ص ٢٠٧- والشافعية ص ٧٧- والممتع ١/٢٢٤.

(٣) هذه الحاشية لم تُعزَّ إلى رمز، والظاهر أنها من كلام الفارسي.

(٤) الكتاب ٤/٢٨٥، وفيه (جعلوها) بدل (تجعلها).

(٥) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ابن يقي) ٦ب المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(٦) الكتاب (بولاقي) ٨/١، (هارون) ١/٢٦.

(٧) انظر كلام الأخفش هذا في: شرح السيرافي ١/١٨٨، والأخفش هنا يزداد في الأقسام قسم (الخطأ).

ومنه الخطأ، وهو ما لا تعمَّد، نحو: (ضَرَبَنِي زَيْدٌ) وأنت تريد (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، والخطأ ما لم تعمَّده، وأما المُحَالُّ فهو ما لا يَصِحُّ له معنى، ولا يجوز أن تقول: (صَدَقَ ولا كَذَبَ)؛ لأنه ليس له معنى، ألا ترى أنك إذا قلت: (أَتَيْتُكَ غَدًا) لم يكن للكلام معنى تقول فيه: (صَدَقَ ولا كَذَبَ)^(١).

قال سيبويه: «وَأَمَّا الْمُحَالُّ الْكَذِبُ فَأَنْ تَقُولَ: (سَوْفَ أَشْرَبُ مَاءَ الْبَحْرِ أَمْسٍ)»^(٢).

❦ قال أبو العباس:

كُلُّ مُحَالٍ فَاسِدٌ، وليس كُلُّ فَاسِدٍ مُحَالًا.

وَأَمَّا (حَمَلْتُ الْجَبَلَ) فَكَذِبٌ وليس مُحَالًا؛ لأنه جائز أن يكونَ اللهُ يَزِيدُ في قُوَّتِهِ فيَحْمِلُ الْجَبَلَ.

والمُحَالُّ هو الذي لا يكونُ البتَّة، كقولك: (الدُّنْيَا فِي بَيْضَةٍ)، وكقولك: (ذَهَبْتُ غَدًا)، وكقولك: (قَائِمٌ قَاعِدٌ، وَنَائِمٌ يَقْظَانُ).

❦ قال أبو بكر المبرِّمَانُ:

(١) هذه الحاشية ليست في (ش ٣) هـ. وهي في متن الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ١) ٣ب]، وفيها: نحو قولك والخطأ ما لا تعمَّده ولا يجوز أن تقول فيه.

(٢) الكتاب (بولاقي) ٨/١، (هارون) ٢٦/١.

قال أبو العباس: «ما معنى قوله (مُحَالٌ كَذِبٌ)؟ وكيف يكونُ المحالُ كَذِبًا؟»، ثم قال: «إذا قلتَ (قائمٌ قاعدٌ، وحَيٌّ ميتٌ، ونائمٌ يقظانٌ)، فهو محالٌ، فلو قال: (رأيتُ قائمًا قاعدًا) و(رأيتُ ميتًا حيًّا، ونائمًا يقظانًا)، أليس قد^(١) كان قد وصل محالًا بكذبٍ؟».

قلتُ: نَعَمْ.

قال: «فقد صارَ محالًا كَذِبًا».

قلتُ: نَعَمْ، فليس الذي هو كَذِبٌ هو محالٌ، كلُّ واحدٍ منهما له معنى على حِبالِهِ، ثم جُمعا فصارَ الكلامُ كُلُّهُ كَذِبًا محالًا، أي هذا الخبرُ المعقودُ بعضُهُ ببعضٍ محالٌ وكذبٌ، فافهم، فإنه حسنٌ.

هَذَا بَابُ مَا يَحْتَمِلُ الشَّعْرُ

قال سيبويه: «وَحَذَفِ مَا لَا يُحْدَفُ؛ يُشَبَّهُونَهُ بِمَا قَدْ حُذِفَ وَاسْتُعْمِلَ مُحَذَوْفًا، كَمَا قَالَ الْعَجَّاجُ:

قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي^(٢)»^(٣).

﴿(ق):﴾

(١) ليس في (٣) ب. وسقط منه أيضًا: «قلت: نعم. قال: فقد صار محالًا كَذِبًا».

(٢) من الرجز، وهو للعجَّاج عبد الله بن رُوَيْبَةَ التميمي، انظر: ديوان العجاج ص ٢٩٥، والكتاب

١١٠ / ١، وما ينصرف ص ٦٩ - والأصول ٤٥٨ / ٣ - والمحاسب ٧٨ / ١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٨ / ١، (هارون) ٢٦ / ١.

الصحيح أنه اقتصر على شَطْرِ الاسم، وهو (الحَم)، بوزن (الحَم) واحد (الأحماء)، ثم أطلق ميمهُ للقافية، يُشجّعهم على نحو ذلك أُنْهَم اللَّبَسَ.

﴿إسماعيل: يجوزُ في الشعر ترخيمُ غيرِ المنادى، ولا يُرْخَمُ إلا ما يَقَعُ﴾^(١) عليه الترخيمُ في النداء، نحو الاسمِ العَلَمِ إذا كان أكثرَ من ثلاثة أحرفٍ، نحو (يا حَارِ).

فأما (وُزِقَ الحَمِي) إذا أرادَ (الحَمَام) فإنها جَمْعٌ لا يجوزُ ترخيّمه، ولكن لو سَمَّيتَ بالحمام رجلاً لجاز ترخيّمه، قال: وحَذَفَ الميمَ من (الحَمَام)، وأبدلَ الياءَ من الألفِ، وهذا خطأ؛ لأنه ليس موضعَ حَذْفٍ، وأبدلَ من الألفِ الزائدةِ الياءَ، فحَذَفَ ما لا يَجِبُ أن يُحَذَفَ.

و«دَرَسَ المنا»^(٢) ليس بترخيم، ولكنه^(٣) بمنزلةِ «أَلَا تا»^(٤).

(١) في (ش ٣) ٦٦: وقع.

(٢) «درس المنا» جزء من بيت للبيد بن ربيعة العامري الصحابي ؓ، قال:

دَرَسَ الْمَنَّا بِمُتَّالِعٍ فَأَبَانَ فَتَقَادَمَتْ بِالْحُسِّ فَالسُّوْبَانِ

انظر: ديوانه ص ١٣٨ - وسمط اللآلي ص ١٣ - وشرح شواهد الشافية ص ٣٩٧.

(٣) في (ش ٢) ٦٦: (ولا)، وهو تحريف.

(٤) «أَلَا تا» من قول بعض العرب: «(أَلَا تا؟)، (بلى فا)، أي: أَلَا تفعل؟ فيقول صاحبه: بلى فافْعَلْ،

انظر: الكتاب ٣/ ٣١٢ - والكمال ٢/ ٥٣١ - والخصائص ١/ ٣٠، ومراد إسماعيل هنا أن ما

أصاب (المنازل) ليس ترخيماً، بل حذف لدلالة المعنى عليه، كما حدث لـ(تا)، وقد أوصل ابن

خلف في لباب الألباب ١/ ٣ الأقوال في توجيه ما أصاب (الحمام) من حذف إلى خمسة، وانظر:

الخصائص ٢/ ٤٧٣ - والتخمير ٣/ ١٠٧ - ضرائر الشعر ١٤٣ - والممتع ١/ ٣٧٤.

﴿ط﴾:

قال ابن كيسان: قال أبو العباس مرّة: حَذَفَ الميمَ فصارت الحما، قال: فَقَلَبَ الألفَ ياءً، فقلتُ له: ما الذي أَوْجَبَ قلبَها؟ قال: طَلَبُ القافية، قلتُ: يلزمُك على هذا في الأسماء المقصورة أن تقولَ (الفَتِي)، ثم رأيتُ بعدَ ذلك رَفَعَ.

﴿أبو إسحاق﴾:

في (الحمي) ثلاثة أَوْجِه:

- وأجودُها أن يكونَ حَذَفَ الألفَ لأنها زائدةٌ، فالتقى حرفان من جنسٍ واحد، فأبدلَ من الثاني ياءً، كما يقالُ: أُمْلِيتُ^(١).
- ويجوزُ أن يكونَ حَذَفَ الميمَ، وأبدلَ من الألفِ ياءً؛ لأنَّ الياءَ أختُ الألفِ.

- ويجوزُ أن يكونَ حَذَفَ الألفَ والميمَ، وأتى بالياءِ للقافية.

قال سيبويه: «وَكَمَا قَالَ خُفَافُ بْنُ نُذْبَةَ:

كَنَواحٍ رِيشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللُّثَّتَيْنِ عَصْفَ الْإِنْمِدِ^(٢)».

(١) يعني من: أَمَلَّ الشَّيْءُ يُمَلُّ إِذَا قَالَه وَأَمَلَاهُ فَكُتِبَ، ثم تقلب اللام الثانية ياء. انظر: القاموس ص ١٣٦٨.

(٢) من الكامل، وهو خُفَافُ بْنُ نُذْبَةَ السُّلَمِيِّ ؓ في: شرح القصائد التسع ٢١٩/١ - والإنصاف ٥٤٦/٢ - وشرح أبيات المغني ٣٢٣/٢، وقيل: لُزْهَيْرُ أَوْ لَابِنُ الْمُفْعَعِ كما سيأتي في التعليق.

﴿في (مح)، وليس في (ح):﴾

زَعَمَ أَبُو مُحَمَّدٍ التَّوْزِيَّ - بَلْغَنِي - قَالَ: إِنَّ ابْنَ الْمُقَفَّعِ عَمِلَهُ، وَقَالَ
الْجَرْمِيُّ: هُوَ لُخْفَافٌ^(١).

﴿في الحاشية بخط أبي بكر:﴾

زَعَمَ أَبُو مُحَمَّدٍ التَّوْزِيَّ أَنَّ (كَنُوحَ رِيَشٍ حَامِيَةٍ) بَلَّغَهُ أَنَّ ابْنَ الْمُقَفَّعِ
وَضَعَهُ، وَزَعَمَ أَبُو عَمَرَ الْجَرْمِيُّ أَنَّهُ لُخْفَافٌ^(٢).

﴿(ط):﴾

شَبَّهَ شَفَتَيْ امْرَأَةٍ بِقَوَادِمِ الْحَمَامَةِ فِي حُسْنِ الْعِتْدَالِ وَالسُّمْرِ،
وَعَصَفُ الْإِثْمِدِ: سَحِيقُهُ.

قَالَ سِيبَوَيْهٍ: «وَكَمَا قَالَ:

دَارٌ لِسُعْدَى إِذْ هِيَ مِنْ هَوَاكَ»^(٣)

(١) الكتاب (بولاق) ١/٨-٩، (هارون) ١/٢٧.

(٢) كل الحاشية ليست في (ش) ٥. وانظر هذا النقل في شرح السيرافي ٢/٢٤٨، وقال ابنه
١/٤١٨: «وزعم قوم أنه لابن المقفع، وليس الأمر كما قالوا فأما نسبته إلى خفاف فليس من
عمل سيبويه».

(٣) نقلت هذه الحاشية من نسخة المرادي ٣/١١٦- وطرة نسخة أحمد باشا ١٦. واللفظ لنسخة
المرادي، إلا السطر الأول فلفظ نسخة أحمد باشا.

(٤) من الرجز، وهو بلا نسبة في: الأصول ٣/٤٦١- والصحاح (ها) ٦/٢٥٥٨- والخصائص
١/٩٠- وشرح شواهد الشافية ٤/٢٩٠.

قال أبو العباس محمد بن يزيد: لا أُجيزُ هذا؛ لأنه اسمٌ مُتَفَضِّلٌ^(٢٧).

قال سيبويه: «وَكَمَا قَالَ مَالِكُ بْنُ خُرَيْمٍ^(٢٨) الهمدانيُّ:

فَإِنْ يَكُ عَثَا أَوْ سَمِينَا فَإِنِّي سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا^(٢٩)»^(٣٠).

كذا قال المبرِّدُ (ابنُ خُرَيْمٍ)، وإنما هو (ابنُ خُرَيْمٍ) بالحاء.

قال أبو بكر^(٣١): وجدتُ بخطَّ ابنِ الزَّيْدِيِّ في (الأَصْمَعِيَّاتِ)^(٣٢):

(خُرَيْمٌ وَخُرَيْمٌ)، قال: «يُقَالَانِ جَمِيعًا».

قال أبو إسحاق الزجاج^(٣٣): (ابنُ خُرَيْمٍ)، وكذا قال ابنُ دُرَيْدٍ^(٣٤).

(١) الكتاب (بولاق) ٨/١-٩، (هارون) ٢٧/١. وهذا البيت جاء في الشرقية بعد بيت خفاف،

وجاء في الرباحية [انظر: (ح) ٢٦(٢) بعد بيت مالك الهمداني.

(٢) نقلت هذه الحاشية من متن نسخة كتابه ١٦ أ- وطرة نسخة العابدي ١٧/١، وفيها: «متفصل».

(٣) كذا في الشرقية، انظر: (ش) ١٥١ ب، وعليها «معًا، خُرَيْمٌ وَخُرَيْمٌ». وهي في نسخة ابن دادي ١٨:

«خُرَيْمٌ». وهي في نسخ الرباحية مختلفة، ففي (ح) ١٣ أ «خُرَيْمٌ»، وفي (ح) ٢٦ أ: «خُرَيْمٌ».

(٤) من الطويل، وهو للمالك بن خُرَيْمٍ - أو خُرَيْمٍ - الهمداني، كما في: الأصمعيات ص ٦٢-

والاختيارين ص ٢٤٠- وسمط اللاك ٢/٧٤٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ١٠/١، (هارون) ٢٨/١.

(٦) ذكر ابن السراج البيت في أصوله ٣/٤٥٩، ولم ينسبه.

(٧) الأصمعيات ٦٢، وقد أثبت المحققان - رحمهما الله - (خُرَيْمٌ)، وذكر الخلاف فيه في الهامش.

(٨) ذكر الزجاج البيت في معانيه ٤/١١٧، ولم ينسبه.

(٩) انظر: الاشتقاق لابن دريد ٤٢٧.

قال (ب) عن (س)^(١): (خُرَيْم)، وقال (ب): كان البغداديون يُروْنَ أنه^(٢) قد صَحَّفَ^(٣).

قال ابن شُقَيْرٍ: كان محمد بن يزيد يقول: (خُرَيْم) بالخاء معجمة، والمعروف عند الناس (حَرِيم) بالخاء^(٤).

قال سيويه: «وَقَالَ الْأَعْشَى:

وَأَخُو الْعَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَضْرِمُهُ وَيَكُنَّ^(٥) أَعْدَاءُ بُعَيْدٍ وَدَادٍ^(٦)»^(٧).
قال أبو بكر:

ليس هذا البيت من الكتاب.

قال (ح): «وهو من الكتاب»، بخط أس ر ق^(٨)^(٩).

إسماعيل:

(١) أي: قال ابن السراج عن نسخته التي نسخها من نسخة المبرد.

(٢) الضمير يعود إلى المبرد.

(٣) انظر أكثر هذا النقل في: شرح السيرا في ٢/ ٢٤٩.

(٤) نقلت هذه الحاشية من نسخة كتاهايه ١١٦- والعابدي ١/ ١٧.

(٥) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٣١ب]: «وَيَعُدْنَ». وهي مع (وَيَصِرْنَ) روايات في البيت.

(٦) من الكامل، وهو للأعشى ميمون، في: ديوانه ص ١٧٩- والأصول ٣/ ٤٥٦.

(٧) الكتاب (بولاقي) ١/ ١٠، (هارون) ١/ ٢٨.

(٨) أي: أن قول الزجاج هذا عن نسخته الأولى التي عارضها إسماعيل الوراق.

(٩) هذه الحاشية ليست في (ش ٣) ٦أ.

هذا البيت يُروى: (وأخو النساءِ متى يَشَأُ)^(١)، وإنما جعلوه كذا
ليُعلموا أنَّ مثل هذا يجوز، أَنشدنيهِ التَّوَزِيُّ وَأَصْحَابُنَا: (وأخو النِّسَاءِ)،
وَأَنشدَهُ المازِنِيُّ عن الأَصْمَعِيِّ^(٢).

قال سيبويه: «كَمَا قَالَ الْفَرَزْدَقُ:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ

نَفْيَ الدَّنَائِرِ تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ»^(٣) (٤).

ويُروى (نَفْيَ الدَّرَاهِمِ) في متن الكتاب (نَفْيَ الدَّرَاهِمِ)، وفي
الحاشية: «في نسخة (مح): (نَفْيَ الدَّنَائِرِ)» كما في كتابي^{(٥)(٦)}.

قال أبو الحسن^(٧): «أَنشدنيهِ عيسى بنُ عمر، ويونس»، يعني

(١) هذه رواية: الديوان ص ١٧٩.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش ٣) أ٦.

(٣) من البسيط، وهو للفرزدق هَمَام بن غالب، في: ديوانه ٥٧٠ / ٢ - والكامل ٣٢٩ / ١ - وسر
الصناعة ٢٤ / ١ - والخزانة ٤ / ٤٢٦.

(٤) الكتاب (بولاق) ١ / ١٠، (هارون) ١ / ٢٨.

(٥) القائل أبو علي الفارسي، ويعني بكتابه نسخته من كتاب سيبويه التي نسخها من نسخة شيخه أبي
بكر بن السراج، ومنها بعد ذلك نَقَحَ النسخة التي تسمى نسخة القصري. قلت: هذه ثلاث
روايات للبيت، ورواية الديوان (الدراهم).

(٦) هذه الحاشية ليست في (ش ٣) أ٦.

(٧) انظر هذا القول للأخفش في شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٤٨.

بيت الفرزدق.

قال أبو بكر:

شُبَّهَ بقولهم (طَوَانِيقُ، ودَوَانِيقُ، وخَوَاتِيمُ)؛ لَأَنَّ هذا يَجِبُ أَنْ يُجْمَعَ
على (دَوَانِيقَ، وخَوَاتِمَ)، فزادوا الياء واستعملوه بالزيادة، وقد جاء في الشعر
(خاتامُ)، أنشدني المبردُ:

ياهندُ ذاتَ الجُورِبِ المُنَشَّقِ

أخذتِ خاتامي بغيرِ حقٍّ^(١)

والذي يقولُ (مَسَاجِيدُ) كأنه يَجْمَعُ (مَسْجَدًا)^(٢). [٦/أ]

قال سيبويه: «وَقَدْ يَتَلَعُونَ بِالْمُعْتَلِّ الْأَصْلَ، فَيَقُولُونَ

(رَادِدٌ) فِي (رَادٍّ)، وَ(ضُنُّوْا) فِي (ضُنُّوْا)، وَ(مَرَزْتُ بِجَوَارِي

قَبْلُ)^(٣)»^(٤).

قال أبو بكر:

كُلُّ يَاءٍ تَكُونُ طَرَفًا فِي مَا يَنْصَرِفُ أَوْ لَا يَنْصَرِفُ فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ أَوْ رَفْعٍ

(١) من الرجز، وهو بلا نسبة في: المقتضب ٢/٢٥٨ - وشرح المفصل ٥/٥٣ - واللسان ١٢/١٦٣ -

وشرح شواهد الشافية ص ١٤١، والشاهد زيادة الألف في (خاتم)، فصار (خاتامًا).

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش ٣) أ٦.

(٣) أي: في (مررتم بجوار قبْلُ)، وأتى بلفظة (قبل) لبيان حركة ما قبلها.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/١٠، (هارون) ١/٢٩.

تكونُ ساقطةً والتنوينُ عَوْضٌ منها^(١)، كقولك: (هؤلاءِ جَوَارٍ)، والذي قال: (مررتُ بجواري) أجراه على الأصلِ فلم يَحذفْ، وجَعَلَ ياءَ (جواري) بمنزلةِ بَاءِ (ضَوَارِبَ)، قال:

أَبَيْتُ عَلَى مَعَارِي فَأَخْرَاطٍ بَيْنَ مُلَوَّبٍ كَدَمِ الْعِبَاطِ^(٢)
 قَالَ سِيبَوِيه: «وَقَالَ أَيْضًا فِي مِثْلِ (لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا)^(٣)،
 وَهُوَ الشَّاعِرُ:

(١) يُلْحَظُ أَنَّ ابْنَ السَّراج جعل تنوين المنصرف كـ(قاضي) وغير المنصرف كـ(جَوَارٍ) في الرفع والجو تنوين عوض عن الياء، أما في نحو (جَوَارٍ) فهو قول سيبويه، وقيل: عوضٌ عن الحركة، وقيل: تنوين صرف، وأما في نحو (قاضي) فلم أجِدْ من نسب إليه هذا القول، انظر: إيضاح الزجاجي ص ٩٨- وتوضيح المقاصد ٣/ ١٢٠٠- وشرح ألفية ابن معطٍ للرعيني ١/ ٢٢٣- والموضح المبين ص ٦٣.

(٢) من الوافر، وهو للمُتَنَحِّلِ الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٦٨- وجمهرة أشعار العرب ٢/ ٦٠٩- واللسان (لوب) ١/ ٧٤٦، وللهمذلي في: الكتاب (هارون) ٣/ ٣١٣- والمنصف ٢/ ٦٧، والشاهد إجراء الشاعر (مَعَارِي) مجرى الاسم الصحيح الآخر، فجرَّه بالفتحة الظاهرة، وحقه (مَعَارٍ). قلتُ: هناك حاشية غير معزوة تحت (مَعَارِي) نصها: «جمعُ مَعْرَى أو مُعْرَى، وهو جُرْدَةُ المَرَأَةِ»، والمشهور أَنَّ (المعاري) هنا الفُرْش، انظر: اللسان (عري) ١٥/ ٤٧، وحاشية أخرى تحت (ملوب كدم العباط) نصها: «الطِيبُ الْمُخَلَّطُ، سَبَّهَ فِي مُرْتَه بالدم»، انظر: اللسان (ملب) ١/ ٧٤٦. قلتُ: الحاشية والحاشيتان عليها كلها ليست في (ش) ٣/ ٦٨.

(٣) في (ح) ١/ ٣: ب: «مثله».

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرٌ^(١)»^(٢).
﴿ط﴾^(٣):

حدَّثني عليُّ بن سليمان، عن محمد بن يزيد، عن المازني، عن الأَصمعي قال: «الرواية: (له زَجَلٌ تقولُ أصوْتُ حادٍ)»^(٤).

قال سيبويه: «وَقَالَ الْأَعَشَى:

وَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَا^(٥) لَهُ

مِنَ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا^(٦)»^(٧)

﴿ط﴾:

قال عليُّ بنُ سليمان: التَّلَادُ ما وُلِدَ عنْدَكَ، هذا الأَصْلُ، ثم يُسْتَعْمَلُ

(١) من الوافر، وهو للشَّخاخ، في: ديوانه ١٥٥ - والخصائص ١ / ٣٧١ - واللسان (ها) ١٥ / ٤٧٧،

ولربيع بن قَعْنَب الفزاري في فرحة الأديب ص ٩٤، قلتُ: في (ش ٢) أ - و (ش ٣) ب: «أَوْ زَهِيرٌ».

(٢) الكتاب (بولاق) ١ / ١١، (هارون) ١ / ٣٠.

(٣) ابن طلحة (ت ٥١٨) لا يروى عن علي بن سليمان الأخفش الأصغر (ت ٣١٥)، ولم يدركه،

وكثيراً ما ينقل عنه من طريق أبي جعفر النحاس.

(٤) هي رواية ديوان الشَّخاخ ص ١٥٥.

(٥) في نسخة ابن دادي ٨ ب: «ولا». قلتُ: وهما روايتان.

(٦) من الطويل، وهو للأعشى، في: ديوانه ١٦٥، بلفظ (وما عنده مجد) - وشرح شواهد

الإيضاح ص ٤٥٨.

(٧) الكتاب (بولاق) ١ / ١٢، (هارون) ١ / ٣٠.

في جميع المال، والتاء بَدَلٌ من الواو^(١). [٦/ب]

قال سيبويه: «قَوْلُ الْمَرَّارِ بْنِ سَلَامَةَ الْعِجْلِيِّ:

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا»^(٢) (ط):

يُرِيدُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مِنَّا.

(ط):

(مِنَّا) أي: مِنْ عَشِيرَتِنَا، وَلَا مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مِنْ سَوَائِنَا، أي: لَيْسَ فِيهِمْ أَحَدٌ يَنْطِقُ بِالْفَحْشَاءِ.

قال سيبويه: «وَمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ أَدْكُرُهُ لَكَ هَهُنَا؛ لِأَنَّ

(١) وقيل بل التاء أصل، انظر: سر الصناعة ١/ ١٤٥ - والمتع ١/ ٣٨٣ - واللسان (تلد) ٣/ ٩٩.

(٢) من بحر الطويل، وهو للمَرَّار - وقيل: المَرَّار - بن سلامة العِجْلِيِّ، في: المقاصد النحوية ٣/ ١٢٦ - والخزانة ٣/ ٤٣٨، وبلا نسبة في: المقتضب ٤/ ٣٥٠ - والإنصاف ١/ ٢٩٤، يقول الشاعر: إن نادي قومي مَوْقَرٌّ ومعظمٌ، لا يَنْطِقُ فِيهِ أَحَدٌ بِفَحْشٍ لَا مِنْ قَوْمِنَا وَلَا مِنْ الْحَاضِرِينَ مِنْ غَيْرِهِمْ، والشاهد إجراء (سواء) مُجْرَى (غير) ضرورة بإدخال حرف الجر (من) عليها، وهي لَا تُسْتَعْمَلُ - عند سيبويه - إِلَّا ظَرْفًا.

تنبيه: في كتاب سيبويه ١/ ٤٠٧ عن هذا البيت: «قال الشاعر، وهو رجلٌ من الأنصار»، والمرار العجلي ليس أنصاريًا، وهذا يدلُّ على أن عبارة (وهو رجل من الأنصار) ليست من كلام سيبويه، بل من كلام ناسب البيت.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ١٢ - ١٣، (هارون) ١/ ٣١.

هَذَا مَوْضِعُ جُمْلٍ، وَسَنُبَيِّنُ ذَلِكَ فِي مَا نَسْتَقْبِلُ ^(١) إِنْ شَاءَ اللَّهُ ^(٢).

قال أبو الحسن ^(٣):

«سمعتُ من العربِ مَنْ يُنشدُ» قولَ العُجَيْرِ السَّلُولِي:

فِينَا هُ ^(٤) يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رَخُو المِلَاطِ نَجِيبٌ ^(٥)

(١) في (ش ٢) ب: «تستقبل»، وفي نسخة ابن دادي ب: «يُستقبل».

(٢) الكتاب (بولاق) ١٣/١، (هارون) ٣٢/١.

(٣) للأخفش كتاب (القوافي)، وذكر فيه من هذه الأبيات، بيت (فينا ه) ص ٥١، وبيت (عَيْهَل)

ص ٩٠، وبيت (جَدَبًا) ص ٩١.

(٤) ليس في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ١) ٤٤]، ولا في نسخة ابن دادي ب.

(٥) البيت من الطويل، للمُخَلَّبِ الهَلَالِي بلفظ (ذلول)، واستعاره العُجَيْرُ في شعره بلفظ (رَسَلِ

المِلاطِ طَوِيلٌ)، انظر: فرحة الأديب ص ٧٨ - والخزانة ٢٥٧/٥، وقد اشتهر للعُجَيْرِ، وذكر

الأخفش في كتاب القوافي ص ٥١ أنه سمع البيت كما هنا من إعرابي فصيح في مقطوعة مختلفة

الروي، وقوله (يشري): أي يبيع، و(رخو المِلاط): أي أملس العَصْد، أو قُوَيْه، والشاهد حذف

الواو من (هو) في (بينا ه)، وانظر كلام الأخفش هذا في الإغفال ٢٧٠/١.

تنبيه: قال في شرح الصفار ٥٢١/٢: «أنشده سيبويه»، وفي الخزانة ٢٥٧/٥: «وهو من شواهد

سيبويه»، ونقل في ٢٦٠/٥ عن الصاغاني في العباب قوله: «وقع في كتاب سيبويه (نجيب)

بدل (ذلول)، وتبعه النحاة على التحريف»، قلت: ليس هو في كتاب سيبويه، بل هو من حواشي

الأخفش، والأخفش أداه كما سمعه من الأعرابي الفصيح بلا تحريف منه؛ لأنه نحوي، والنحوي

تَهْمُهُ فصاحة المتكلم بالبيت ليحتج به، سواء أكان الشاعر الذي قال البيت أم راويًا له أم غيرًا

له، ولا يهتمون بتحرير ما قاله الشاعر لأن هذا عمل الأديب، ولعل هذا من أسباب عدم

حرصهم على نسبة بعض الأبيات الشعرية لأهلها؛ إما لأنهم علموا كثرة ما غيَّره الفصحاء من

الملاط: العَصْد.

«وقال الفرزدق - فَوَضَعَ الكلام في غير موضعه -:

وما مثله في الناس إلا مُمَلَّكًا أبو أمِّه حيَّ أبوه يُقَارِبُهُ^(١)
المدوحُ خالُ هشامِ بنِ عبد الملك^(٢)، أراد: ما في الناسِ حيَّ مثله إلا
مملكٌ أبو أمِّه أبوه.

«وقال قيسُ بنُ زهير:

ألفاظ أبيات الشعر، وإما لأنهم قد سمعوا منهم أبياتًا لشعراء لا يرضونهم ولكنهم يرضون
هؤلاء الفصحاء، فاكتفوا بالسماع منهم دون نسبته إلى شاعره غير الفصيح، والأمثلة على هذين
النوعين كثيرة جدًا، انظر: معاني الزجاج ١/ ١٣٦ - والانتصار ص ٥٥ - وشرح أبيات سيبويه
لابن السيرافي ١/ ٣٠٣ - وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٨٤ - واختلاف الرواية لحسن
الشاعر ص ٢٤.

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في: زيادات ديوانه ١/ ١٠٨ - والأصول ٣/ ٤٦٧ - والإفصاح
للفارقي ص ٨٤ - واللسان (ملك) ١٠/ ٤٩٢، وبلا نسبة في: الكامل ١/ ٤٢ - والخصائص
١/ ١٤٦، والشاهد فيه التعقيد والغموض بسبب تقديم بعض الكلام على بعض وإزالته عن
ترتيبه الجيد، هذا وقد ذكر ابن خلف ١/ ١١٥ أن سيبويه أنشد هذا البيت، وذكر الصاغاني
(انظر: التاج ٢٧/ ٣٤٩) أنه من أبيات الكتاب، والحق أنه ليس في كتابه، بل هو مما
زاده الأخفش.

(٢) وهو إبراهيم بن هشام بن إبراهيم بن المغيرة المخزومي، انظر: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٣٦٤ -
وتهذيب الأسماء للنووي ٢/ ٥٨٧ - وصبح الأعشى ٢/ ٢٨٦.

أَلَمْ يَأْتِيكَ - وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي - بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بْنُ زِيَادٍ^(١)»^(٢)

هذا آخر ما في الباب من نسخة أبي العباس^(٣).

غيرها من الزيادة^(٤)، وقرأته^(٥):

(١) البيت من الوافر، لقيس بن زهير في: نوادر أبي زيد ص ٥٢٣ - والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٠ -
والخزانة ٨/ ٣٥٩، وبلا نسبة في: الكتاب ٣/ ٣١٥ - ومعاني الفراء ٢/ ١٨٨ - وسر الصناعة
٨٧/ ١، والشاهد إثبات الباء في (يأتيك) وهو مضارع مجزوم.

(٢) ما بين أقواس التنصيص إلى هنا جاء أيضاً في متن الرِّبَاحِيَّة، انظر: (ح ١) ٤أ، و(ح ٢) ٦ب.

(٣) انظر كلام الأخفش المنقول في نسخة أبي العباس في: شروح الكتاب وأبياته - وخزانة الأدب
٥/ ٢٥٢، ٢٥٥، وقال الأستاذ عبدالسلام هارون - رحمه الله - ١/ ٣٢ هامش (٣): «وقد تكفل
الشتمري بالكلام على هذه الشواهد معزواً إلى إنشاد الأخفش، وهو دليل قراءته لنسخة
الأخفش من الكتاب»، قلت: ليس الأمر كذلك، بل إن هذه الأبيات في النسخة الرباحية من
كتاب سيبويه معزوة إلى الأخفش، كما في الهامش السابق، وهي التي شرح عليها الشتمري.
(٤) في نسخة بني جامع شريف ذات الرقم (١١٠٥) ٣أ عن خط ابن خروف: «وفي غيرها
من الزيادات».

(٥) هذا كلام الفارسي، يعني: أن ما سبق من كلام الأخفش هو في نسخة المبرد منسوباً إلى الأخفش،
وباقى الكلام ليس فيها، ولكنه في غيرها، كنسخة الزجاج الأولى، ونسخة ابن السراج، ونسخة
الكلّازي، كما سيأتي في ضبط كلمة (جذب)، ولذا تكلم الفارسي في التعليقة ١/ ٥٥ في شرح
هذا الباب على بيت قيس بن زهير السابق وبيت جميل بثينة القادم، والظاهر أن باقي الكلام
للأخفش أيضاً، وقد حصرت بين «...»، وما كان خارجه فهو من كلام الفارسي، وقد نقل ابن
خروف ما بين الأقواس عن حواشي الشرقية في حاشية له على نسخته كما نقلها عنه ناسخ نسخة
بني جامع شريف ذات الرقم (١١٠٥) ٣أ.

«ويقولون (الكَلْكَالُ)، قال:

أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ
يَا نَاقَتَا مَا جُلْتِ مِنْ مَجَالٍ^(١)
وقال رُؤْبَةُ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ
أَنْتَ مَلِكُ النَّاسِ رَبًّا، فَاقْبَلِ^(٢)

وَيُجْرُونَ الْمُعْتَلَّ مِنَ الْكَلَامِ مُجْرَى غَيْرِهِ مِنَ الصَّحِيحِ، فيجعلونه
بمنزلة غير المعتل، نحو: (مررتُ بجواري قَبْلُ)، فَيُحَرِّكُ وَيُرْفَعُ وَيُنْصَبُ
وَيُجَرَّ، فيقول: (مررتُ بالجواري قَبْلُ)، و(هُنَّ الجواري فاعلم)، قال ابنُ
قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ:

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَانِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا هُنَّ مُطْلَبُ^(٣)

(١) هو من الرجز، بلا نسبة في: الحجة لابن خالويه ١٩٩/١ - والزاهر ٢٩٨/٢ - والمحاسب ١٦٦/١ - واللسان (كلل) ٥٩٦/١١، والشاهد إشباع فتحة الكاف الأخرى في (كَلْكَالِ)، و(الكَلْكَالِ) هو الصدر، أو ما بين التَّرفُوتَيْنِ، أو باطن الزَّور.

(٢) هو من الرجز، وقد نُسِبَ لرؤبة في: غرب الحديث للخطابي ٥٢/٣، والمعروف أنه لأبي النجم العجلي، انظر: اللسان ١١٦/١١ - والمقاصد النحوية ٥٩٥/٤ - ومعاهد التنصيص ١٨/١ - والخزانة ٣٤٤/٢، وهو بلا نسبة في: المقتضب ١٤٢/١ - والأصول ٤٤٢/٣ - والخصائص ٨٧/٣، والشاهد أن الشاعر فك الادغام في (الأَجَلِّ) اضطرارًا.

(٣) من المنسرح، وهو لابن قيس الرُّقَيَّاتِ في: ديوانه ص ٣ - والكتاب ٣١٤/٣ - والمقتضب

وقال الفرزدق:

فلو كان عبدالله مولى هَجَوْتُهُ ولكنَّ عبدالله مولى مَوالِيا^(١)
وقال الهذلي:

تَراهُ وقد فَاتَ الرُّماةَ كَأَنَّهُ أَمَامَ الكِلَابِ مُضْغِي الحَدِّ أَصْلَمَ^(٢)
ويُجرون الكلامَ في الوصلِ على حاله في الوقف، وذلك أنَّ قومًا
يُثقلون الحرفَ إذا وَقَفُوا عليه فيقولون: (هذا خالِدٌ)، و(هذا سَبَسَبٌ)، فإذا
احتاجوا إليه للقافية المطلقة تَرَكوهُ على تَثْقِيلِهِ فقالوا في القافية: (هذا خالِدٌ)
و(رأيتُ السَّبَسَبَا)، قال الراجز:

لقد خَشِيتُ أَنْ أَرى جَدَبًا
في عامِنَا ذا بَعْدَمَا أَخْصَبَا^(٣).

١٤٢/١ - والأصول ٤٤٢/٣ - والأزهية ص ٢٠٩، والشاهد جرُّ (الغواني) بكسرة ظاهرة،
وحقها أن تكون كسرة مقدرة.

(١) من الطويل، وهو للفرزدق في: الكتاب ٣/٣١٣ - والمقتضب ١/١٤٣ - وما ينصرف
والخزانة ١/٢٣٥، والشاهد إثبات الياء في (مواليا) وجرها بالفتحة الظاهرة، وحقها أن تحذف
الياء وتجر الكلمة بفتحة مقدرة.

(٢) من الطويل، وهو لأبي خراشٍ الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٣/١٢١٩ - والمعاني الكبير
ص ٧٣٠ - وشرح أبيات سيبويه ص ٥٥، وبلا نسبة في: المنصف ٢/٨١ عن أبي عثمان -
والخصائص ١/٢٥٨ - والممتع ٢/٥٥٦، والشاهد رفع (مصغي) بضمّة ظاهرة، وحقها أن
ترفع بضمّة مقدرة.

بخطّ (اس رق): (جَدَبٌ) مثلُ (خِصَمٌ)، وقال الكَلَابِزِيُّ^(١):
(جَدَبًا)، وقال أبو بكر: (جَدَبًا)، وكذا قال الزجاج^(٢).

«وقال:

تُسَلُّ وَجَدَ الهائمِ الْمُعْتَلِّ
بِإِزِلٍ وَجَنَاءٍ أَوْ عَيْهَلٍّ^(٣)
ويقطعون ألفَ الوصلِ، قال جميل:

(١) من الرجز، وهو لرؤبة في: ملحق ديوانه ص ١٦٩ - والكتاب ٤ / ١٧٠ - وشرح شواهد الشافية ص ٢٥٤، وهو لربيعة بن صبح في: شرح شواهد الإيضاح ص ٢٦٥، وأنكر صاحب فرحة الأديب ص ٢٠٧ كونها لرؤبة، وبلا نسبة في: اللسان ١ / ٢٤٥، والشاهد تشديد الباء في (جدبا) (وأخصبا) ضرورة.

(٢) هو: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد (وقيل: حميد) بن العلاء الكلابزي، من أهل العراق، لغوي نحوي ولي القضاء، أدرك المازني، وأخذ عن المبرد كتاب سيبويه، توفي بالبصرة، سنة (٣١٦)، وقيل: (٣١٢). انظر: إرشاد الأريب ١ / ١٧١ - والأنساب ٥ / ١١٦ - والوافي بالوفيات ٦ / ٨٠ - وبغية الوعاة ١ / ٤٣٢.

(٣) كلها روايات في البيت، وهذا من كلام أبي علي الفارسي.

(٤) من الرجز، وهو لمنظور بن مَرْثَدِ الأسدي في: شرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢ / ٣٧٦ - والخزانة ٦ / ١٣٥، ونسبه في الكتاب ٤ / ١٧٠ إلى رجل من بني أسد، وبلا نسبة في: نوادر أبي زيد ٢٤٨ - والأصول ٣ / ٤٥٢ - ومجالس ثعلب ٢ / ٥٣٥ - والمنصف ١ / ١١، والشاهد تشديد اللام في (عَيْهَلٍّ) ضرورة، وفيها (المعتل) بالعين إلا المجالس ففيها (المعتل) بالعين، فرى المحقق أنه تحريف، وغيرها إلى الغين.

ألا لا أرى إثنين أحسنَ شِيمَةً على حَدَثَانِ الدهرِ مني ومن جُمْلٍ^(١)
قال أبو الحسن: «إذا اضطرَّ الشاعرُ فعَلَّ هذا في أيِّ موضعٍ شاء».

قال أبو العباس: هذا لَحْنٌ، إنما يجوزُ في المصراعِ^(٢) كَسْرُ ألفِ الوصلِ.
قال^(٣): «وأنشدني قَدَامَةُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الْعَنْبَرِيُّ^(٤):

يا نفسُ صَبْرًا؛ كُلُّ حَيٍّ لاقٍ
وكلُّ إثنينِ إلى افتراقٍ^(٥)

وقال قيسُ بن الحَظِيمِ:

إذا جاوزَ الإِثنينِ سرٌّ فإنه
بَنَشِرٍ وتكثيرِ الحديثِ قَمِينٌ^(٦)»

(١) من الطويل، وهو لجميل بُيُتة في: ديوانه ص ١٨٢ - ونوادر أبي زيد ٥٢٥، وجعله الأخفش الأصغر في حواشيه عليه من رواية أبي زيد والأخفش - وسر الصناعة ٣٤١/١، وقال: أنشده الأخفش - وكتاب الصناعتين ص ١٥١، وهو لابن دارة في: الأغاني ٢١/٢٥٥، والشاهد قطع همزة (إثنين) ضرورة، وحققها الوصل.

(٢) يعني: أول الشطر.

(٣) أي: أبو الحسن الأخفش.

(٤) في (ش ٣) ب: «القشيري».

(٥) من الرجز، وهو بلا نسبة في: سر الصناعة ٣٤١/١، وعزا إنشاده إلى الأخفش - والخصائص ٤٧٥/٢ - ورسف المباني ص ٤١، والشاهد فيه كالشاهد في البيت قبله.

(٦) من الطويل، وهو لقيس بن الحَظِيمِ، في: ديوانه ص ١٦٢ - وسمط اللاك ٧٩٦ - والحماسة البصرية ٦٣/٢ - وشرح شواهد الشافية ١٨٣، وبلا نسبة في: سر الصناعة ٣٤٢/١، ونسب إنشاده للأخفش، ويُنسب البيت إلى جميل بن معمر، ولا يصح له، والشاهد فيه كالشاهد في البيت قبله.

قال^(١): إنها هو (إذا جاوزَ الحِلَّيْنِ)، ولكنه صُنِعَ^(٢).

هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ الَّذِي لَمْ يَتَعَدَّهُ فِعْلُهُ إِلَى مَفْعُولٍ، وَالْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يَتَعَدَّ إِلَيْهِ فِعْلُ فَاعِلٍ وَلَا تَعْدَى فِعْلُهُ إِلَى مَفْعُولٍ آخَرَ....^(٣)

ليس في (مح) ولا (ح)^(٤):

قال الأخفش: كان ينبغي أن يذكرَ الفاعلَ والمفعولَ الذي هو غيرُ^(٥)

مُتَعَدٍّ، نحو: (قائم) و(مُكْرَم)، كما ذَكَرَ الفَعْلَ الَّذِي لَيْسَ مُتَعَدِّيًا. [٧/ب^(٦)]

هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَتَعَدَّاهُ فِعْلُهُ إِلَى مَفْعُولٍ

قال سيبويه: «يُقَدِّمُونَ الَّذِي بَيَّانُهُ أَهَمُّ هُمْ، وَهُمْ بَيَّانُهُ أَغْنَى»^(٧).

قال أبو بكر: قوله: «يُقَدِّمُونَ الَّذِي بَيَّانُهُ أَهَمُّ هُمْ، وَهُمْ بَيَّانُهُ

أَغْنَى» كلامٌ يَنْتَظِمُ معنيين:

(١) أي: المبرد.

(٢) انظر هذا الكلام للمبرد في: حواشي الأخفش الأصغر على نوادر أبي زيد ٥٢٦- ودرة الغواص

٢٣١- وشرح شواهد الشافية ص ١٨٤.

(٣) الكتاب (بولاقي) ١/ ١٣، (هارون) ١/ ٣٣. وفي هذا الباب فهرس لتراجم أبواب قادمة.

(٤) أي: أن تعليق الأخفش القادم ليس في (مح) و(ح).

(٥) ليس في (ش ٣) ١٧.

(٦) ليس في ترقيم اللوحات خطأ، ولكن في النسخة الشرقية التي عليها هذه الحواشي تقديم طفيف

لبعض أبواب الكتاب على بعض.

(٧) الكتاب (بولاقي) ١/ ١٥، (هارون) ١/ ٣٤.

- أن يكون أراد يُقدِّمون المفعول مرةً ويُقدِّمون الفاعل أخرى، إذا كانوا أشدَّ عنايةً بالمفعول قَدِّموه، وإذا كانوا أشدَّ عنايةً بالفاعل قَدِّموه.

- ويَحْتَمَلُ أن يكون أراد أن التقديم للفاعل، أي: حَقُّ الفاعل التقديم وإن أُخِّرَ في اللفظ، وإنما كان ذلك لأنَّ الفاعل بالفعلِ أولى^(١).

[٨/أ] قال سيويه: «فَمِنْ ذَلِكَ: (قَعَدَ الْقُرْفُصَاءُ)»^(٢).

يَمُدُّ وَيُقْصِرُ^(٣).

﴿ط﴾:

(الْقُرْفُصَى) مقصور.

قال أبو جعفر: كذا قرأتُ على أبي إسحاق (الْقُرْفُصَى) مقصور.

قال أبو عبيد^(٤): قال الفراء: «(جَلَسَ فلانُ الْقُرْفُصَاءَ) ممدودٌ

(١) لم يذكر السيرافي ٢/ ٢٧٤- والصفار ٢/ ٦٤٠ سوى المعنى الأول.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ١٥، (هارون) ١/ ٣٥. و(الْقُرْفُصَاءَ) بالمد والضم في أكثر النسخ التي

عندي، انظر: (ش) ١٠ب- و(ح) ١٤أ- و(ح) ١٧أ- وابن دادي ٩ب- والعايدي ١/ ٨ب-

والخزرجي ١٧أ. وجاء بالقصر في: نسخة ابن يقي ١٨أ.

(٣) هذه الحاشية تحت كلمة (الْقُرْفُصَاءَ). قلتُ: يقال (الْقُرْفُصَاءَ) بالمد وضم القاف والفاء وهي

الفصحى، وبالقصر وضم الفاء وتثليث القاف، انظر هذه اللغات والنقل عن الفراء وأبي عبيد

في: تهذيب اللغة ٩/ ٢٨٨- واللسان ٧/ ٨٢- والتاج ١٨/ ٩٤.

(٤) انظر نقل أبي عبيد عن الفراء في تهذيب اللغة ٩/ ٢٨٨، وانظر نقله عن أبي عبيد في غريب

الحديث له ٢/ ١٠٨. وفي حواشي الشرقية (وقال أبو عبيد مثله)، والتصحيح من نسخة ابن يقي ١٨أ.

مضموم، وهو أن يجلس على أليتيه ويلصق فخذيه ببطنه، وقال أبو عبيدة مثله، وزاد فيه: ويحتبي بيديه^(١).

وقال بعضهم: (القرْفُصَى نص) مكسور مقصور^(٢).

وَرَدَ عن رسول الله -ﷺ- أنه كانت له ثلاث قِعدَات: قِعدة

(١) القُرفُصَاء من قِعدَات المستوفز، وقد اختلفوا في هيتها مع اتفاقهم على مشابهتها للاحتباء.

فالاحتباء أن يقعد الإنسان على أليتيه وقدميه، ويرفع ركبتيه إلى صدره، ويجمع ركبتيه إلى صدره بثوب كعمامة ونحوها، وأما القرفصاء فالمشهور أنها الاحتباء لكن باليد لا بالثوب. وقيل: القرفصاء هي الاحتباء باليدين تحت الساقين. وقيل: القعود على الأليتين والقدمين، ورفع الركبتين إلى الصدر مطلقاً. وقيل: هي القعود على الأليتين مطلقاً. وقال أبو المهدى: هو أن يجلس على ركبتيه منكباً، ويلصق بطنه بفخذه ويتأبط كفيه، وهي جلسة الاعراب. ونحوه قول ابن الأعرابي: أن يقعد على رجله، ويجمع ركبتيه، ويقبض يديه إلى صدره.

والظاهر أن القرفصاء أعم من الاحتباء، فهي تشمل كل قِعدة على الأليتين، إلا أن الأكثر أن تكون مع رفع الركبتين إلى الصدر مع الاحتباء باليد أو الثوب أو من دونه. وعليه يكون الاحتباء نوعاً من القرفصاء، وهو القرفصاء مع الاحتباء بثوب خاصة.

انظر: مراجع الهامشين السابقين - وجهرة اللغة ٣/ ١٢٧٧ - وديوان الأدب ٢/ ٨٠ - والصحاح (قرفص) ٣/ ١٠٥١ - والأفعال لابن القطاع الصفلي ٣/ ٦٦ - مطالع الأنوار على صحاح الآثار ٥/ ٣٤٥ - واللسان (قرفص) ٧/ ٧١ - وفتح الباري لابن حجر ١١/ ٦٥ - والتاج (قرفص) ١٨/ ٩٤.

(٢) من (قال أبو جعفر) إلى هنا بلفظه في حاشية طرة نسخة (ابن يقي) ٨ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

المُحْتَبِي، وَقِعْدَةُ الْمُتَشَهِّد، وَنَضَبُ الْيُمْنَى وَبَسْطُ الْيُسْرَى^(١). [٧/أ]
قال سيبويه: «وَمِثْلُ (ذَهَبْتُ الشَّامَ) (دَخَلْتُ الْبَيْتَ)، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ
سَاعِدَةَ بْنِ جُؤَيَّةَ:

لَدُنْ بِهْرٍ الْكَفِّ يَغْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ^(٢)»^(٣)
قال أبو العباس: هذا من الضرورة القبيحة؛ لأنه أراد (عَسَلَ فِي
الطَّرِيقِ)، أي: أَسْرَعَ، فجعل المخصوص بمنزلة المَبْهَم.

قال أبو عمر الجرمي^(٤): ليس (ذهبتُ الشامَ) مثل (دخلتُ البيتَ)؛
لأنَّ كُلَّ مَا كَانَ مِثْلَ الْبَيْتِ فَهُوَ بَيْتٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا كَانَ مِثْلَ الشَّامِ فَهُوَ شَامٌ.
قال أبو العباس: (دخلتُ البيتَ) عندي مفعولٌ صحيحٌ، وليس

(١) القِعْدَةُ الأولى هي القِرْفَاء وهي خارج الصلاة، والثانية التَّوَرُّك وهي في التشهد الثاني في الصلاة، وقيل في التشهد الذي بعده تسليم، والثالثة الافتراش، وكلها قِعدَات ثابتة، وثبت له -
ﷺ- قِعدَات أخرى، قال النووي في شرح مسلم ٧٨/١٤: «كَانَ يَجْلِسُ مُتَرَبِّعًا، أَوْ مُحْتَبِيًا وَهُوَ
كَانَ أَكْثَرَ جُلُوسِهِ، أَوْ الْقُرْفُصَاءَ، أَوْ مُقْعِيًا، وَشَبَّهَهَا مِنْ جُلُوسَاتِ الْوَقَارِ وَالتَّوَاضُعِ»، وانظر هديه
-ﷺ- في الجلوس في: زاد المعاد لابن القيم ١٧٠/١ - وأشرف الوسائل ١٩٢.

(٢) من الكامل، وهو لساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠ - واللسان
(عسل) ٤٤٦/١١ - والخزانة ٨٣/٣.

(٣) الكتاب (بولاقي) ١٦/١، (هارون) ٣٥/١.

(٤) جاء كلام أبي عمر منسوبًا إليه بهذا اللفظ في طرة نسخة بايزيده، وهي منقولة من نسخة أبي
جعفر النحاس.

بظرفٍ، إنما هو بمنزلة (هدمتُ البيتَ)، فأما (دخلتُ البيتَ) فلأنه مرةً يتعدَّى بحرفٍ خفضٍ ومرةً بغيرِ حرفٍ، مثل: (نَصَحْتُه ونَصَحْتُ له)^(١).

﴿هذا^(٢) في (مع) في حاشية كتابه غير منسوبٍ إلى أحد^(٣):

قال: ليس (ذهبتُ الشامَ) مثل (دخلتُ البيتَ)؛ لأنَّ كلَّ ما كان مثلَ البيتِ فهو بيتٌ، وليس كلُّ ما كان مثلَ الشامِ فهو شامٌ^(٤).
﴿(ب):

قال^(٥): هو مذهبُ أبي عُمرَ كما^(٦) زعموا^(٧).

(١) نقلت هذه الحاشية من متن نسخة كتابه ٢٠ب - وطرة نسخة العابدي ١/ ٩أ.

(٢) يعني المكتوب في ما بعد، أي: الحاشية التالية لهذا الكلام.

(٣) نُسبت الحاشية في الحاشية السابقة إلى الجرمي، وقد تابع المبرد شيخه أبا عمر الجرمي في المقتضب ٣٣٧-٣٣٩/٤.

(٤) يرى سيبويه كما هنا وكما في كتابه (هارون) ١/ ١٥٩ أن (دخل) في (دخلتُ البيتَ) فعل يتعدَّى بحرف جر، وأن الحرف هنا محذوف، فوصل الفعل إلى (البيت) فنصبه، وخالفه غيره كالجرمي كما سيأتي والمبرد (انظر: المقتضب ٣٣٧/٤ - والانتصار ص ٨١)، فقالا: إنه متعدٍ بنفسه و(البيت) مفعول به، وانتصر لسيبويه كثيرون، كابن السراج في الأصول ١/ ٢٠٣ - وابن ولاد في الانتصار - والفارسي في البغداديات ص ٥٤٩ - والفارقي في تفسير المسائل ص ٣١٢ - والصفار في شرحه ٢/ ٦٦٠.

(٥) في الأصول ١/ ٢٠٣: «وقد اختلف النحويون في (دخلتُ البيتَ)، هل هو متعدٍّ أو غير متعدٍّ؟».

(٦) ليس في (ش ١٧)، و(ش ٤٦).

(٧) سبق كلام أبي عمر الجرمي في الحاشية الأولى، وسيأتي له كلام على هذه المسألة في ص ٣١٠،

قال: ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤيئة.

﴿لَخَ﴾^(١) الشيخ الإمام ابن طلحة^(٢) في نصب المتن^(٣)، ووجهه أن يُنصب^(٤) بال(هز)، ويكون في (يُغسل) ضميره.

قال سيبويه: «كما أن ذلك وقت في الأزمان لا يختص به زمن بعينه»^(٥).

﴿فا﴾: يعني بذلك الشهر والسنة^(٦).

﴿الوقت والميقات: المقدار﴾^(٧).

وانظر رأيه في: شرح السيرا في ٣٩٥/٢- والبغديات ص ٥٤٩، وفيه (عمرو) تحريف- والتعلبة ٦٠/١- وشرح عيون سيبويه ص ٤٢- وأملاني ابن الشجري ١٣٧/٢.

(١) في (ش ٣) ب، و(ش ٤) أ، و(ش ٥) ب: (لح). ولم يتبين لها معناها، حتى نبهني زميلي في القسم د. عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي إلى أنه جاء في القاموس (لخخ) ٣٣١: «لَخَ في كلامه: جاء به مُلْتَبَسًا مُسْتَعْجِلًا»، وعليه تكون (لح) تصحيفًا.

(٢) ابن طلحة من رواة النسخة الرباحية، وقد عارض بنسخته الزمخشري، ونقل مما فيها من حواش وفروق، سبقت ترجمته في ص ٤٢ هـ. وقد وجدت (متنه) بالرفع في: الشرقية- وفي نسخ الرباحية التي عندي [انظر: (ح ١) ٨، و(ح ٢) ٧ ب]، وفي نسخة ابن دادى ١٠ أ، وكذلك في نسخة ابن يقيى ٨ المنسوخة من نسخة أبي نصر. ووجدته بالنصب في نسخة كتابه ٢٠ ب.

(٣) أي المذكور في البيت في قول الشاعر «مُتَنَّة».

(٤) في (ش ١) ٧، و(ش ٤) ٦ أ: «ينتصب».

(٥) الكتاب (بولاقي) ١٦/١، (هارون) ٣٦/١.

(٦) في التعليقة ٦٣/١: «يعني ما كان معلوم المقدار، نحو: (شهر) و(سنة) وما أشبه ذلك».

(٧) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة (ابن يقيى) ٨ المنسوخة هي وحواشيه من نسخة أبي نصر.

قال سيبويه: «فَلَمَّا صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْوَقْتِ فِي الزَّمَنِ كَانَ مِثْلَهُ»^(١).

﴿٢﴾ (فا):

يريد: (كان مِثْلَهُ) يَعْنِي فِي الْإِبْهَامِ^(٢).

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ كَانَ^(٣) يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ»^(٤).

﴿٥﴾ (ح)^(٥):

قوله: «وكذلك كان ينبغي أن يكون» يعني تَعَدَّى الْفِعْلِ إِلَى الْمَكَانِ الْمُؤَقَّتِ الَّذِي يَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْأَمْكَنَةِ؛ إِذَا كَانَ الْفِعْلُ يَقَعُ عَلَى الْمُخْتَصِّصِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي لَا يَقَعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ نَحْوِ (الشام)، فَإِذَا تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى (الشام) -وهو مُخْتَصِّصٌ- فَهُوَ أَجْدَرُ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى مَا لَيْسَ مُخْتَصِّصًا.

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ، إِذْ صَارَ فِي مَا هُوَ أَبْعَدُ، نَحْوُ: (ذَهَبْتُ الشَّامَ)، وَهُوَ قَوْلُكَ: (ذَهَبْتُ

(١) الكتاب (بولاق) ١/١٦، (هارون) ١/٣٦.

(٢) في التعليقة ١/٦٣: «أي: في أنك إذا قلت: (ذَهَبْتُ شَهْرًا) كان كقولك: (ذَهَبْتُ فَرَسْحًا) فِي تَعَدَّى الْفِعْلِ إِلَيْهَا».

(٣) ليس في الرابحية، انظر: (ح) ١/٤٤ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/١٦، (هارون) ١/٣٦.

(٥) انظر كلام الزجاج بلفظه في: التعليقة ١/٦٣.

فَرَسَخَيْنِ)....»^(١).

﴿ط﴾:

لَمَّا تَعَدَّى الْفَعْلُ إِلَى (الشام) وَنَحْوِهِ كَانَ أَحَقَّ أَنْ يَتَعَدَّى إِلَى
(فَرَسَخَيْنِ، وَمِيلَيْنِ) وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ لِكُلِّ مَكَانٍ.

قال سيبويه: «فَالْأَمَّا كُنْ إِلَى الْإِنْسَانِيِّ وَنَحْوِهِمْ أَقْرَبُ وَيَكُونُ فِيهَا
خَلْقٌ»^(٢) لَا تَكُونُ لِكُلِّ مَكَانٍ وَلَا فِيهِ»^(٣).

﴿يعني بـ﴾ (الْخَلْقُ)^(٤) ههنا يقول: يكون للمكان خَلْقٌ، فهي
كَالْإِنْسَانِيِّ بِالْجُنَّةِ»^(٥).

وفي (مح):

«وَيَكُونُ فِيهَا خَلْقٌ». وعند (ط). [٨/أ]

(١) الكتاب (بولاق) ١٦/١، (هارون) ٣٦.

(٢) كذا في الشرقية، انظر: (ش) ١٧أ. واختلفت في الرِّبَاحِيَّةِ، ففي (ح) ١٤ب: «والأماكن منها
خَلْقٌ»، وفي (ح) ٧ب: «والأماكن منها خَلْقٌ». وفي نسخة ابن دادي ١٠أ: «والأماكن
فيها خَلْقٌ»، وفي الحاشية - كما سيأتي - أن نسخة المبرد وابن طلحة: «فيها خَلْقٌ».

(٣) الكتاب (بولاق) ١٦/١، (هارون) ٣٧.

(٤) (الْخَلْقُ) جمع (خَلَقَ)، كـ (قَرَبَ وَقُرْبَةٍ).

(٥) قال السيرافي ٢/ ٣٠٠: «يريد أن الأماكن فيها خَلْقٌ ثابتةٌ مختلفةٌ باختلاف الناس وثباتهم، وهي
جُثَّتْ كما أن الناس جُثَّتْ».

هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَتَعَدَاهُ فَعْلُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ، فَإِنْ شِئْتَ
اِقْتَصَرْتَ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ وَإِنْ شِئْتَ تَعَدَّى إِلَى الْإِثْنَيْنِ كَمَا
تَعَدَّى إِلَى الْأَوَّلِ

قال سيبويه: «وَكَانَتْ زَيْدًا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ»^(١).

﴿ط﴾: في المتن بالتشديد. وعلى الحاشية: التخفيف في (كَانَتْ)
عن (ش)^(٢).

﴿يُقَالُ: كَانَتْهُ مُحَقَّقًا، وَكَانَتْهُ مُشَدَّدًا، وَأَكْنَيْتُهُ، فَهُوَ مُكْنَى بِإِسْكَانِ
الْكَافِ، وَمُكْنَى بِفَتْحِهَا وَتَشْدِيدِ النُّونِ، وَمُكْنَى^(٣)».

قال سيبويه: «فَتَقُولُ: (اخْتَرْتُ مِنَ الرِّجَالِ) وَكَمَا تَقُولُ:
(تُبَيَّنْتُ زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ) أَيُّ: عَنْ زَيْدٍ، وَلَيْسَتْ (عَنْ) وَ(عَلَى)
بِمَنْزِلَةِ (الْبَاءِ) فِي قَوْلِهِ: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٤) وَ(لَيْسَ
بِزَيْدٍ)، لِأَنَّ (عَنْ) وَ(عَلَى) لَا يُفْعَلُ بِهِمَا ذَاكَ، وَلَا بِ(مَنْ)

(١) الكتاب (بولاق) ١٧/١، (هارون) ٣٧/١. وجاء (كانته) بالتخفيف في: الشرقية - (ح) ١٠.

أ. وجاء بالتشديد في (ح) ١ ب.

(٢) (ش) رمز النسخة الشرقية.

(٣) انظر (كني، كنو) في: تاج العروس ٤٢٢/٣٩. وفي الحاشية لف ونشر غير مرتب.

(٤) جزء من آيتين في: سورة الرعد ٤٣، وسورة الإسراء ٩٦.

في الواجب^(١).

﴿مح﴾^(٢) في حاشيته:

يَعْنِي أَنَّ الْبَاءَ فِي ﴿كَفَى بِاللَّهِ﴾ (لِيس بَزِيدٍ) زَائِدَةٌ،
وَ(اخْتَرْتُ مِنَ الرِّجَالِ) وَ(نُبِّتُ عَنْ زَيْدٍ) (مِنْ وَعَنْ) فِيهِمَا غَيْرُ زَائِدَتَيْنِ؛
لَأَنَّ (عَنْ وَعَلَى) لَيْسَ مِمَّا يُزَادُ، وَ(مِنْ) لَا يُزَادُ إِلَّا فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ^(٣)، نَحْوُ:
(مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ)، وَ(هَلْ عِنْدَكَ مِنْ رَجُلٍ)^(٤). [٨/ب]

(١) الكتاب (بولاق) ١٧/١، (هارون) ٣٨/١، وفي شرح الصفار: «هذا من أشكال المواضع». وهذا لفظ الشرقية. ولفظ الرباحية [انظر: (ح) ١٥أ- ونسخة ابن يقي ٨ب]: «.... وكما قال: (نُبِّتُ زَيْدًا) يريد: عن زيد، وليست الباء ههنا بمنزلة (كَفَى بِاللَّهِ)، و(ليس بزيد)؛ لأنَّ (على) و(عن) لَا يَفْعَلُ بِهَا ذَلِكَ، وَلَا ب(مِنْ) في الواجب».

(٢) في طرة نسخة ابن دادى ١٠ب: «في نسخة: تفسير، قال أبو العباس: يعني....».

(٣) هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون وتبعهم ابن مالك إلى أن (مِنْ) قد تزداد في الموجب، انظر: معاني الأخفش ٢/٢٧٤- وشرح الصفار ٢/٦٨٨- وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨٤- وشرح التسهيل ٣/١٣٨- والمغني ص ٤٢٨.

(٤) يرى سيبويه أن (نُبِّتُ) يتعدى بالحرف، فإن لم يوجد فهو محذوف، ويرى المبرد أنه متعدي بنفسه، فقال: «وليس كذلك؛ لأنَّ (نُبَّاتُ زَيْدًا) معناه (أَعْلَمْتُ زَيْدًا)، و(نُبِّتُ زَيْدًا) (أَعْلَمْتُ زَيْدًا)، وإن قال قائل: (نُبِّتُ عَنْ زَيْدٍ قَائِمًا) وضعه موضع (حُدِّثُ)، فمبني على ضربين لا يحمل الكلام على وجهه»، نقل كلامه هذا وردّه ابن ولاد في الانتصار ص ٤٨- والرماني في شرحه ١٦أ، وقد قال نحوه في المقتضب ٤/٣٣٨، ونقله رأيُه صاحب الأصول ١/١٧٩.

قال سيبويه: «وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ^(١):

نُبْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحَتْ كِرَامًا مَوَالِيهَا لَيْبًا صَمِيمًا^(٢).

﴿لِئَامًا﴾^(٣) في كتاب الزجاج^(٤).

هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَتَعَدَّاهُ فَعْلُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ

وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ دُونَ الْآخَرِ

قال سيبويه: «وَذَكَرْتُ الْأَوَّلَ لِتُعْلَمَ الَّذِي تُضِيفُ إِلَيْهِ مَا اسْتَقَرَّ لَهُ

عِنْدَكَ»^(٥).

﴿قال﴾^(٦) (ح)

(١) هذا لفظ الشرقية. وجاء بلفظ (الفرزدق أيضًا) في: (ح) ١٥ب- و(ح) ١٧/ ٩أ- و(ح) ١٠أ-

وابن يقي ٨ب- وابن خروف ٣ب- وابن دادى ١٠ب- والعايدى ١٠/ ١أ- وكتاهيه

١٩ب. وجاء بلفظ (وقال أيضًا) في: كوبرلي (٣٠٩) ٨أ. وجاء بلفظ (وقال) في: الخزرجي

٨ب- وفيض الله (٢٠١٥) ٤ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١٨/ ١، (هارون) ٣٩/ ١. والبيت للفرزدق، كما هنا، وكما في: شرح السيرافي

(العلمية) ٢٨٠/ ١- والتصريح (العلمية) ٢٩٣/ ١- والمقاصد النحوية ٩٧٤/ ٢، وليس في

ديوانه، وهو بلا نسبة في: شرح أبيات سيبويه ٢٨٣/ ١.

(٣) جميع النسخ عندي (ليثًا). سوى نسخة فيض الله (٢٠١٥) ٤ب ففيها (لثامًا). وجاءت رواية

(لثامًا) في: شرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٤- وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٨٣/ ١.

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة (ح) ١٠أ- وطرة نسخة ابن خروف ٣ب، وجاءت في متن نسخة

بازيد ٥ب مُحَوَّفاً عليها.

(٥) الكتاب (بولاق) ١٨/ ١، (هارون) ٤٠/ ١.

(٦) انظر كلام الزجاج بلفظه في: التعليقة ٦٨/ ١.

يَعْنِي (زَيْدًا) فِي قَوْلِكَ: (ظَنَّ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا أَخَاكَ)، فَالظَّنُّ غَيْرُ وَاقِعٍ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى زَيْدٍ؛ لِأَنَّ زَيْدًا فِي عِلْمِهِ لَا فِي ظَنِّهِ، وَلَكِنَّكَ ذَكَرْتَهُ لَتُضَيِّفَ مَا فِي ظَنِّ عَبْدِ اللَّهِ أَوْ عِلْمِهِ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْأُخُوَّةُ وَنَحْوُهَا مِنَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي.

﴿ط﴾:

أَيُّ ذَكَرْتَ الْمَفْعُولَ الْأَوَّلَ لَتُعَلِّمَ مُخَاطَبَكَ الرَّجُلَ -الَّذِي أَصَفْتَ إِلَيْهِ الْخَبَرَ الَّذِي اسْتَقَرَّ لَهُ عِنْدَكَ- مَنْ هُوَ فِي النَّاسِ.

قَالَ سِيبَوَيْهٍ: «وَوَجَدَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا ذَا الْحِفَاطِ» (رَأَيْتُ زَيْدًا النَّصَّالِحَ) ^(١).

﴿ق﴾:

إِنَّمَا جَاءَ بِالْخَبَرِ مَعْرِفَةً -وهو (الصَّالِح) و(ذا الحِفَاطِ)- بَيَانًا؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لَا حَالٌ ^(٢)؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَوْ كَانَ مُقْتَصِرًا عَلَى ^(٣) مَفْعُولٍ وَاحِدٍ -نَحْوُ (رَأَيْتُ) مِنْ رُؤْيَاةِ الْبَصَرِ، وَ(وَجَدْتُ) مِنَ الْوُجْدَانِ- لَكَانَ حَالًا لَا مَحَالَةً.

(١) الكتاب (بولاق) ١/١٨، (هارون) ١/٣٩-٤٠.

(٢) لَيْسَ فِي (ش ٣) أ، وَ(ش ٤) ب.

(٣) يَرَى الْفَرَاءَ -وَيُنْسَبُ إِلَى الْكُوفِيِّينَ- أَنْ مَا نَسَمِيهِ الْمَفْعُولَ الثَّانِي مَنْصُوبٌ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْحَالِ، انْظُرْ: الْإِنْصَافَ ٢/٨٢١- وَشَرْحَ الصَّفَارِ ٢/٦٩٦- وَشَرْحَ التَّسْهِيلِ ٢/٧٥- وَالتَّنْذِيلَ ٦/٦- وَالتَّصْرِيحَ ١/٢٤٦.

(٤) فِي (ش ٢) أ: إِلَى.

[٩/أ] هَذَا بَابُ الْفَاعِلِ الَّذِي يَتَعَدَّاهُ فِعْلُهُ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ وَلَا
يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى مَفْعُولٍ مِنْهُمْ وَاحِدٍ دُونَ الثَّلَاثَةِ؛ لِأَنَّ
الْمَفْعُولَ هَهُنَا كَالْفَاعِلِ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ فِي الْمَعْنَى^(١)
﴿ق﴾:

وَجْهٌ صَحِّحُهُ أَنْ تَجْعَلَ (لَا) مُقَحَّمَةً لِلتَّأْكِيدِ، نَحْوُ مَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(٢)، وَفِي: (بِئْرٍ لَا حُورٍ)^(٣)، وَفِي مَوَاضِعَ
تَعَثَّرَ عَلَى زِيَادَتِهَا فِيهَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ^(٤).

وَلَا يُسْتَعْرَبُ وَقَوْعٌ مِثْلُهَا فِي عِبَارَةِ سِيبَوِيهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ مِنْ^(٥) طِرَازِ
كَلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ النَّاطِقِينَ عَلَى سَلِيقَةِ أَهْلِ الْفَصَاحَةِ، وَالِاسْتِقْرَاءُ يُطْلِعُكَ عَلَى
نِظَائِرِهَا فِي كِتَابِهِ^(٦).

(١) الْكِتَابُ (بُولَاق) ١٩/١، (هَارُونَ) ٤١/١.

(٢) سُورَةُ الْحَدِيدِ ٢٩.

(٣) مِنْ رَجَزٍ لِلْعَجَّاجِ، لَفْظُهُ: «فِي بَيْرٍ - لَا - حُورٍ سَرَى وَمَا شَعَرَ»، فِي: دِيَوَانِهِ ٢٠/١ - وَمِجَازِ الْقُرْآنِ
٢٥/١ - وَإِعْرَابِ النُّحَاسِ ٧٨/٥ - وَالْمَحَلِّ ص ٢٨٢ - وَالْخَزَانَةِ ٥١/٤، وَالشَّاعِرُ يَمْدَحُ قَائِدًا
قَاتِلَ الْخَوَارِجِ، يَقُولُ: فِي بَيْرٍ نَقَصِ سَرَى الْخَارِجِيِّ فِيهِ وَمَا دَرَى، وَالشَّاهِدُ زِيَادَةُ (لَا) فِيهِ.

(٤) انْظُرِ الْكَلَامَ عَلَى زِيَادَةِ (لَا) فِي: الْكِتَابِ ٢٢٢/٤ - وَالْمَقْتَضِبِ ٤٧/١ - وَالْمَحَلِّ ص ٢٨٢
وَالْأَرْهِيَةَ ص ١٥٤ - وَالْفَصْلَ ص ٤٢٤ - وَالْمَغْنَى ص ٣٢٧.

(٥) فِي (ش ٢) ١٩: «فِي».

(٦) تَلَطَّفَ الْقَاضِي إِسْمَاعِيلُ فِي تَخْرِيجِ عِبَارَةِ سِيبَوِيهِ، أَمَّا السِّرَافِيُّ فَقَرَّرَ جَوَازَ الْاِقْتِصَارِ ثُمَّ قَالَ

قال سيبويه: «وَأَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ إِذَا انْتَهَتْ إِلَى مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنَ الْمَفْعُولِينَ فَلَمْ يَكُنْ بَعْدَ ذَلِكَ مُتَعَدًى تَعَدَّتْ إِلَى جَمِيعِ مَا تَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى الْفَاعِلَ»^(١).

﴿٢﴾ (فا)^(٢):

أي: تَعَدَّى^(٣) هذه الأفعال التي تَعَدَّى فاعليها إذا انتهت إلى المصدر والمكان وهذه الأشياء كما تَعَدَّى إليها ما لا يَتَعَدَّى من الأفعال، فليس ما تَعَدَّى فاعليها من الأفعال بأضعف ممَّا لم يَتَعَدَّ فاعليها. [٩/ب]

٢/ ٣٣١: «وقول سيبويه: (لا يجوز) معناه لا يحسن وكثير من مفسري كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرين ربما قالوا: لا يجوز الاقتصار على واحد من الثلاثة تَلَقُّنَا من لفظ سيبويه»، واكتفى الفارسي في التعليقة ١/ ٧٢ بذكر كلام ابن السراج في جواز الاقتصار، وأما الصفار ٢/ ٧١٦ فقال: «هذه الترجمة مُشْكَةٌ من غير وجه فيها من الفساد ما لا يحصى»، ثم تكلَّفَ تخريجها على غير تخريج القاضي، قلت: إذا صَحَّ تخريج القاضي بطلت نسبة منع الاقتصار إلى سيبويه، انظر النسبة في: شرح الرماني ١/ ١١٨- وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣١٣- وشرح التسهيل ٢/ ١٠٠- والتذيل ٦/ ١٥٥.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ١٩، (هارون) ١/ ٤١.

(٢) انظر كلام الفارسي هذا بلفظ قريب في: التعليقة ١/ ٧٣.

(٣) أي: تَتَعَدَّى.

هَذَا بَابُ الْمَفْعُولِ الَّذِي يَتَعَدَّاهُ فِعْلُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَلَيْسَ لَكَ
أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (نُبِّئْتُ زَيْدًا أَبَا فَلَانٍ)، لَمَّا كَانَ الْفَاعِلُ
يَتَعَدَّى....»^(١).

﴿ق﴾:

أي: فِعْلُ الْفَاعِلِ، فَحَذَفَ^(٢) المضاف؛ لأنه لَا يُلْبَسُ^(٣). [أ/١٠]

قال سيبويه: «وَلَمْ يَكُونَا لِيَكُونَا أَضْعَفَ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى»^(٤).
﴿ط﴾:

«وَلَمْ يَكُونَا لِيَكُونَا» يريد: الْفَاعِلَ الَّذِي يَتَعَدَّاهُ فِعْلُهُ، وَالْمَفْعُولَ الَّذِي

يَتَعَدَّاهُ^(٥) أَيْضًا^(٦). [ب/١٠]

هَذَا بَابُ الْفِعْلِ الَّذِي يَتَعَدَّى اسْمَ الْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ، وَاسْمُ
الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِيهِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ
قال سيبويه: «وَقَالَ الْآخَرُ، عَمْرُو بْنُ شَاسٍ:

(١) الكتاب (بولاق) ٢٠، (هارون) ٤٣/١.

(٢) في (ش) ١١٠: «انحذف».

(٣) انظر: شرح الصفار ٧٣٧/٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢٠/١، (هارون) ٤٣/١.

(٥) في (ش) ١١٠، و(ش) ٧: «تعداه».

(٦) هذه الحاشية ليست في (ش) ١١٠، وانظر معناها في: شرح السيرافي ٣٤٤/٢ - والتعليقة ٧٧/١.

بَنِي أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلَاءَنَا

إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبٍ أَشْنَعَا^(١)

.... وَسَمِعْتُ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ (أَشْنَعَا) وَيَرْفَعُ مَا قَبْلَهُ، كَأَنَّهُ قَالَ:

إِذَا وَقَعَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْنَعَا^(٢).

❦ قال أبو العباس^(٣): «نَصَبَ (أَشْنَعَا) على الحال»، بخط (رق).

❦ قال أبو إسحاق^(٤): «لا يجوزُ أن يكونَ (أَشْنَعَا) خبرَ (كانَ)؛ لأنَّ

كُلَّ يَوْمٍ ذِي كَوَاكِبٍ فَهُوَ أَشْنَعُ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى الْحَالِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَجِيءَ جَمْعُ الْحَالِ وَإِنْ كَانَ لَا يُفِيدُ؛ جَمْعُ مُرَكَّدَةٍ، تَقُولُ: (هَذِهِ نَارُكَ حَارَّةٌ)، وَلَا تَقُولُ: (كَانَتْ نَارُكَ حَارَّةً).

❦ قال (فا): قال (ب)^(٥): «يجوزُ أن يكونَ خبرًا من حيث جاز أن يكونَ

حَالًا، وَيَكُونُ أَيْضًا لِلتَّأْكِيدِ»، يعني الخبر. [١١ / أ]

(١) من الطويل، وهو لعمر بن شأس الأسدي، في: ديوانه ص ٣٦ - والأزهية ص ١٨٦ - والخزانة ٥٢١ / ٨، والشاهد عند سيبويه أن (كان) في الروایتين تامة، والحواشي القادمة على الرواية الثانية.

(٢) الكتاب (بولاق) ٢٢ / ١، (هارون) ٤٧ / ١.

(٣) أجاز المبرد في مسائل الغلط أن يكون (أشنعاً) على الرواية الثانية خبرًا، لا حالًا، انظر: الانتصار ص ٥٢. وأجاز الحالية: السراي ٣٧٠ / ٢، وأوجب الحالية: الفارسي في البغداديات ص ٥٤٥،

(٤) انظر كلام الزجاج بلفظ قريب في: التعليقة ٧٩ / ١ - والبغداديات ص ٥٤٥.

(٥) انظر كلام ابن السراج بلفظ قريب في: التعليقة ٨٠ / ١ - والبغداديات ص ٥٤٥.

قال سيبويه: «كَمَا حَدَّثْتُهُ عَنْ خَيْرٍ مَنْ هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَكَ»^(١).

﴿ق﴾:

جَعَلَ الْخَبَرَ اسْمًا لِلْمُخْبِرِ عَنْهُ، فَلِذَلِكَ قَالَ: «كَمَا حَدَّثْتُهُ عَنْ خَيْرٍ»،
وَالْمُخْبِرُ عَنْهُ هُوَ الْإِنْطِلَاقُ وَالرُّكُوبُ وَنَحْوُهُمَا، فَإِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)
فَ(مُنْطَلِقٌ) حَدِيثٌ عَنْ فِعْلِ زَيْدٍ، وَهُوَ الْخَبَرُ الَّذِي أَرَادَ سِيبَوَيْهٌ.

﴿ط﴾:

كَانَ يَنْبَغِي أَنْ تَقُولَ: كَمَا حَدَّثْتُهُ بِخَيْرٍ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُحَدِّثْهُ عَنِ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ
الْخَبَرَ هُوَ الْحَدِيثُ لَا الْمَحْدَثُ عَنْهُ^(٢).

الصَّوَابُ^(٣) (عَنْ)؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ إِنَّمَا هُوَ عَنِ الْخَبَرِ، تَقُولُ: (أَحَدْتُكَ
عَنْ قِصَّةٍ جَرَتْ لَزَيْدٍ)، وَكَمَا قَالَ؛ فَإِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ تُخْبِرَ عَنِ الْأُخُوَّةِ فِي الْمَسْأَلَةِ
الْمُتَقَدِّمَةِ. [١١/ب]

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُ خِدَاشِ بْنِ زُهَيْرٍ:

فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْبَيْ كَأَنَّ أُمَّكَ أُمَّ هَمَارٍ»^(٤)^(٥).

(١) الكتاب (بولاق) ٢٢/١، (هارون) ٤٨/١.

(٢) تأدب ابن طلحة مع سيبويه واضح، فلم يوجه التخطئة إليه، وإنما وجه الكلام في بيان التخطئة إلى المخاطب، وإلى قارئ الكتاب.

(٣) يظهر أن المصوّب هو الزمخشري الذي عارض بنسخة ابن طلحة.

(٤) من الوافر، وهو لخِدَاشِ بْنِ زُهَيْرٍ العامري، كما في: شعره ٦٦ - المقتضب ٩٤/٤ - وتحصيل

قال أبو إسحاق:

على القلب، كما تقول: (أَدْخَلْتُ الْقَلَنْسُوَّةَ فِي رَأْسِي)، كأنك قلت:
أُظْيِيَّا كَانَتْ أُمُّكَ أُمَ حَمَارًا.

قال سيبويه: «وَقَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ:

كَأَنَّ سَيْبِيَّةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ»^(٢)
قال أبو إسحاق:

هذا أسهل؛ لأنَّ (عَسَلًا وماءً) جنسان، فيجوزُ أن تقول: (العسلُ
والماءُ)، فتدخل الألف واللام عليهما، و(كان رجُلٌ زيدًا) ليس كذلك.

[١٢/أ]

قال سيبويه: «قَوْلُ الْعَرَبِ: (مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ؟)»^(٤).

الأعلم ٧٢، وقيل: لثروان بن فزارة العامري، كما في: حماسة البحري ص ٢١٠ - وشرح أبيات
سيبويه ٢٧٠/١ - وفرحة الأديب ص ٥٣، انظر: شرح شواهد المغني ٩١٨/٢ - والخزانة
١٧٧/٧، ٢٩٦/٩، وقيل: لزرارة بن فروان، كما في: الاشتقاق ٣٠٠، ولعل (زرارة) تحريف
عن (ثروان)، وأغرب الفارسي في المنشورة ٢١٠ فعزاه إلى جرير.

(١) الكتاب (بولاق) ٢٣/١، (هارون) ٤٨/١.

(٢) من الوافر، وهو لحسان بن ثابت ؓ، في: ديوانه ص ٧١ - والمقتضب ٩٢/٤ - والمحاسب
٢٧٩/١ - والخزانة ٢٢٤/٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ٢٣/١، (هارون) ٤٩/١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٢٦/١، (هارون) ٥٣/١.

﴿٩﴾ قال أبو جعفر: قال أبو إسحاق: (مَا جَاءَ) بمعنى (كَانَ)، من قول العامة: (هَذَا لَا يَجِيءُ)، أي: لَا يَكُونُ^(١).
 قال سيبويه: «وَمِثْلُهُ فِي هَذَا: (يَا طَلْحَةَ أَقْبِلْ)»^(٢).
 ﴿١٠﴾ (ط):

بفتح الهاءِ مِنْ (طَلْحَةَ)؛ إِنَّمَا هُوَ لِلجَوَارِ^(٣)، وَلِيَكُونَ الْعَمَلُ فِي الْأَسْمِ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ.

قال سيبويه: «وَقَالَ الشَّاعِرُ جَرِيرٌ:
 يَأْتِيَمُ تَيْمٌ عَدِيٌّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقَيْنَكُمُ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ»^(٤) ﴿١١﴾.
 ﴿١٢﴾ (ق): يَهْجُو عُمَرَ بْنَ لَجَأٍ^(٥)، وَيُحَذِّرُ بَنِي تَيْمٍ مِنْ أَنْ يُوقِعَهُمْ فِي سَوْءَةٍ. [١٢/ب]

هَذَا بَابُ تَخْبُرُ فِيهِ عَنِ النِّكَرَةِ بِنِكَرَةٍ
 قال سيبويه: «وَأَيْتَانِ حَسَنُ الْإِنْخَبَارِ هَهُنَا عَنِ النِّكَرَةِ حَيْثُ أَرَدْتَ أَنْ

(١) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يقي ١٠ ب المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٢٦، (هارون) ١/٥٣.

(٣) في (ش) ١٢١ أ: «للجواز».

(٤) من البسيط، وهو لجرير، في: ديوانه ص ٢١٢ - والمقتضب ٤/٢٢٩ - والخصائص ١/٣٤٥ - والخزانة ٢/٢٩٨.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/٢٦، (هارون) ١/٥٣.

(٦) من بني تيم بن عبدمناة، انظر: طبقات فحول الشعراء ١/١٣١ - والاشتقاق ص ١٨٠.

تَنْفِي أَنْ يَكُونَ فِي مِثْلِ حَالِهِ شَيْءٌ أَوْ فَوْقَهُ؛ لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ تُعْلِمَهُ مِثْلَ هَذَا»^(١).

﴿ط﴾:

إذا أَخْبَرْتَ عن النكرة بالفعلِ فلا بُدَّ أَنْ تُفِيدَ فائدةً، تقولُ: (قَامَ رَجُلٌ)، فلا يجوزُ إلا بزيادةٍ، نحو قولك: (قَامَ اليومَ رَجُلٌ)، أو (عندك)، أو (رَجُلٌ عاقلٌ)، وتقول: (ضَرَبَ رَجُلٌ زيدًا) فيجوزُ؛ لأنَّ فيه فائدةً، فإنَّ كان الخبرُ اسمًا وكان هو المخبرَ عنه في المعنى -نحو: (كان رَجُلٌ مُنطلقًا) - لم يُجْزَ^(٢) إلا بزيادةٍ تُوجِبُ في الخبرِ فائدةً مِنْ نَعْتٍ ونحوه.

قال سيويه: «وَلَا يَجُوزُ فِي (أَحَدٍ) أَنْ تَضَعَهُ مَوْضِعَ وَاجِبٍ»^(٣).

﴿قَالَ (مَح)﴾:

إِلَّا أَنْ تَضَعَ (أَحَدًا) فِي مَوْضِعٍ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا عَامًّا فَتَصِيرُ بِمَنْزِلَتِهِ

(١) الكتاب (بولاق) ٢٧/١، (هارون) ٥٤/١.

(٢) في (ش) ١٢ب: «يُجْبَر».

(٣) في الرباحية [انظر (ح) ١٦أ] - وابن دادي ١٥أ: (لأحد).

(٤) الكتاب (بولاق) ٢٧/١، (هارون) ٥٤/١.

(٥) يَرُدُّ المبرد هنا على سيويه منع وقوع (أحد) في الإيجاب، وقال مثل ذلك في مسائل الغلط له، ولفظه: «وليس كما قال، وإنما خلا (أحد) أَنْ يَقَعَ مَوْضِعَ الْجَمِيعِ، فَإِنْ كَانَ فِي الْإِيجَابِ مَوْضِعٌ يَكُونُ الْوَاحِدَ فِيهِ عَلَى مَعْنَى الْجَمِيعِ وَقَعَ (أحد) فِيهِ كَمَا يَقَعَ فِي النَّفْيِ»، انظر: الانتصار ص ٥٣، وانظر رأيه هذا في: شرح السيرا في ٧/٣.

في النَّفْيِ، نحو: (جاءني كُلُّ أَحَدٍ)، و(ضَرَبْتُ كُلَّ أَحَدٍ). [أ/١٣]
 قال سيبويه: «إِذَا جَعَلْتَ (فِيهَا) مُسْتَقَرًّا^(١)، وَلَمْ تَجْعَلْهَا^(٢) عَلَى قَوْلِكَ:
 (فِيهَا زَيْدٌ قَائِمٌ)، أَجَرَيْتَ الصِّفَةَ عَلَى الْإِسْمِ»^(٣).
 ﴿فَا﴾ (فا):

لأنَّ (قائمٌ) في قولك: (فيها زيدٌ قائمٌ) الخبرُ، فكذلك إنَّ جَعَلْتَهُ في
 النكرة الخبرَ وأدخلتَ (كان) عليه نَصَبْتِ؛ لأنك إنما تَنْصِبُ الخبرَ.
 [ب/١٣]

هَذَا بَابُ مَا أَجْرِيَ مَجْرَى (لَيْسَ) فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ
 بِلُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، ثُمَّ يَصِيرُ إِلَى أَصْلِهِ
 قال سيبويه: «وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ فَيُجْرَوْنَهَا مَجْرَى (أَمَّا) وَ(هَلْ)^(٤)، وَهُوَ
 الْقِيَاسُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ (كَ) (لَيْسَ)^(٥)، وَلَا يَكُونُ فِيهِ إِضْمَارٌ»^(٦).

(١) قال الصبان في حاشيته ٢٠٠/١: «الظرف والجار والمجرور قسمان: لَغَوٌ وَمُسْتَقَرٌّ بفتح القاف،
 فاللغو: ما ذُكِرَ عاملُه والمُسْتَقَرُّ: ما حُذِفَ عاملُه، وقيل: المُسْتَقَرُّ: ما مُتَعَلِّقُهُ عام،
 واللغو: ما مُتَعَلِّقُهُ خاص وَسُمِّيَ المُسْتَقَرُّ مُسْتَقَرًّا -أي: مُسْتَقَرًّا فيه- لاستقرار
 الضمير فيه».

(٢) في الرباحية [انظر: (ح) ٦١أ] - وابن دادي ١٥أ: (تجعلُه).

(٣) الكتاب (بولاقي) ٢٧/١، (هارون) ٥٥-٥٦.

(٤) بعده زيادة في الرباحية [انظر: (ح) ٦١ب] - وابن دادي ١٥ب نصها: «أي: لا يعملونها في شيء»،
 والظاهر أنها ليست من الكتاب، بل شرح.

(٥) في الرباحية [انظر: (ح) ٦١ب] - وابن دادي ١٥ب: وليس (ما) (ك) (ليس).

﴿ق﴾:

أي: محذوفاً منها الاسم، فاستعمل الإضمار في موضع الحذف؛
لاشترائيهما في معنى الإسقاط^(١).

قال سيبويه: «وَزَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقُولُ: ﴿لَات﴾ حِينَ

مَنَاصِرِ»^(٢).

(١) الكتاب (بولاق) ٢٨/١، (هارون) ٥٧/١.

(٢) قال أبو حيان في التذييل ٢٩٠/٤: «وقول سيبويه (تضمير فيها مرفوعاً) لا يريد الإضمار حقيقة؛ لأن الحرف لا يضم فيه، وإنما يريد: يُحذف المرفوع معها، وسماه إضماراً بجامع ما اشتركا فيه من أن كل واحد منهما لا يكون ملفوظاً به».

(٣) في الرباحية [انظر: (ح ١٦ ب) - وابن دادي ١٥ ب: قرأ: ﴿ولات﴾.

(٤) جزء من آية في سورة ص، الآية ٣. و﴿لَات حِينَ﴾ كذا بفتح الأول ورفع الثاني في: الشرقية - والرباحية [انظر (ح ١٧/١ ب) - ونسخة ابن دادي ١٥ ب. وقراءة رفع (حين) لأبي السمال الذي قرأ ﴿ولات حِينَ﴾ بضم اللفظين، ولعيسى بن عمر الذي قرأ ﴿ولات حِينَ﴾ بكسر الأول وضم الثاني. انظر: معاني الأخفش ٤٥٣/٢ - ومختصر ابن خالويه ص ١٢٩ - والبحر المحيط ٣٦٧/٧، ويُلاحظ أن النسخة الشرقية ليس فيها واو قبل (لات)، كما هي في المصحف، وحذف الواو والفاء من أول المستشهد به من القرآن الكريم صنيع معروف ارتكبه علماء كبار، كالشافعي والجاحظ ومقاتل، بل ورد في بعض الأحاديث، انظر: سنن البيهقي الكبرى ٢/٧ - ومسند أبي عوانة ٤/٤٥ - والرسالة للشافعي (فقرة ٦٤٣، ٩٧٤، ٩٧٥) - والحيوان ٤/٥٧ - وتحقيق النصوص ونشرها ٥١-٥٢.

(٥) الكتاب (بولاق) ٢٨/١، (هارون) ٥٨/١.

﴿ق﴾:

قد تَبَيَّنَ بانتصابِ (الحين) في قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾^(١) وهي اللغة الشائعة - أَنَّ (لَاتَ) مُجْرَاءُ مُجْرَى (ليس)، فإذا وَقَعَ (الحينُ) مرفوعاً قُدِّرَ المحذوفُ مُتَّصِباً، لا بُدَّ من ذلك، وتقديره مرفوعاً عَمَلٌ على ما لم يُثَبَّتْ في السماع.

﴿قال أبو إسحاق^(٢)﴾:

«مَنْ رَفَعَ ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ يُرِيدُ (لَاتَ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ)، فيكونُ خبرَ ابتداءٍ محذوفٍ، ويجوزُ أَنْ يكونَ ابتداءً والخبرُ محذوفٌ»، بخطُّ (رق)^(٣).

قال سيبويه: «جَعَلَهَا بِمَنْزِلَةِ (لَيْسَ)، فَهِيَ بِمَنْزِلَةِ (لَاتَ) فِي هَذَا الْوَجْهِ، وَلَا يُجَاوِزُ بِهَا هَذَا الْمَوْضِعُ^(٤)، رَفَعَتْ أَوْ نَصَبَتْ، وَلَا تَمَكَّنُ فِي الْكَلَامِ كَتَمَكَّنُ (لَيْسَ)، وَإِنَّمَا هِيَ مَعَ (الْحِينِ)»^(٥).

(١) ظاهر هذه الحاشية أن الزجاج كالأخفش - في الحاشية القادمة - يرى أن (لات) حرف هامل، ولم أجد من نسب إليه هذا الرأي، والذي في معانيه ٤ / ٣٢٠ أن (لات) عاملة عمل (ليس)، فهو موافق لسيبويه.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش ٢) ١٤.

(٣) في الرباحية [انظر: (ح ١) ب٦] - وابن دادي ١٥ ب: «الموضع في الرفع ولا يُجَاوِزُ بِهَا هَذَا الْحِينِ».

(٤) الكتاب (بولاق) ١٨ / ١، (هارون) ٥٨ / ١.

قال الأخفش^(١):

(لات) لا تَعْمَلُ شيئاً في القياس؛ لأنها ليست بِفِعْلٍ، فإذا كان ما بعدها رَفَعًا فهو على الابتداء، ولم تَعْمَلْ (لات) في شيءٍ، رَفَعَتْ أو نَصَبَتْ^(٢).

﴿ق﴾:

(ليس) تَرَفَعُ وَتَنْصِبُ على كل حالٍ لأصالتها، و(ما) في الدَّرَجَةِ الثانية، تَرَفَعُ وَتَنْصِبُ إذا كان المرفوعُ والمنصوبُ على النَّمَطِ، و(لا) في الثالثة، تَعْمَلُ في النكرة دون المعرفة، و(لات) في الرابعة، تَعْمَلُ في الأحيان فقط.

﴿ح﴾ حكى ابن دُرُسْتَوَيْهِ أَنَّهُم زَادُوا التاءَ على (لا)، كَأَنَّهُم جعلوها عَوْضًا في اللفظ من الاسمِ المضمَرِ^(٣).

(١) انظر كلامه نصًّا في: شرح السيرافي ٢٢/٣، وانظر رأيه في: الأصول ٩٧/١ - وشرح الرماني ٢٣/١ - وشرح عيون سيبويه ص ٥٤ - فهذا قول له، ونُسب إليه قول آخر، وهو أن (لات) عاملة عمل (لا) النافية للجنس، انظر: معاني الزجاج ٣٢١/٤، وحكاه بعضهم بأن (لات) تعمل عمل (إن)، انظر: التذييل ٢٩٣/٤ - والمغني ص ٣٣٥ - والجمع ١٢٤/٢، والذي في معاني الأخفش ٤٥٣/٢ أن (لات) مثل (ليس)، فقال: «فشبهوا (لات) بـ(ليس)، وأضمروا فيها اسم الفاعل».

(٢) هذه الحاشية في متن الرِّبَاحِيَّة، انظر: (ح) ٦ب.

(٣) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يبقى ١١٢ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

قال سيبويه: «وَزَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ - وَهُوَ الْفَرَزْدَقُ -

قَالَ^(١):

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ^(٢)

وَهَذَا لَا يَكَادُ يُعْرَفُ، كَمَا أَنَّ ﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾ لَا يَكَادُ

يُعْرَفُ^(٣)»^(٤).

﴿ط﴾^(٥):

يَذْهَبُ سيبويه إلى أَنَّ نَصَبَ (مِثْلُهُمْ) على أَنَّهُ خَبَرُ (مَا) وَإِنْ كَانَ

مُقَدِّمًا، فَكَأَنَّهُ يُجِيزُ (مَا قَائِمًا زَيْدًا)^(٦).

(١) في الرباحية [انظر: (ح ١) ب ٦] - وابن دادي ١٥ ب: قال، وهو الفرزدق.

(٢) من البسيط، وهو للفرزدق، في: ديوانه ١/ ١٨٥ - والمقتضب ٤/ ١٩١ - والمغني ص ٤٥٠ -

والخزانة ٤/ ١٣٣، وقد اختلف في نصب (مثلهم) على خمسة أقوال: خبر (ما)، وحال، وظرف،

وخطأ، ومبني على الفتح، وكلها مذكورة في الحواشي إلا الظرفية، وهو قول الكوفيين. انظر:

الخزانة ٤/ ١٣٦ - وتحليص الشواهد ص ٢٨٣.

(٣) في الرباحية [انظر: (ح ١) ب ٦] - وابن دادي ١٥ ب: كذلك.

(٤) الكتاب (بولاقي) ٢٩، ١، (هارون) ١/ ٦٠.

(٥) لم يعز ابن طلحة هذا الكلام، وهو لأبي جعفر النحاس، كما في الخزانة ٤/ ١٣٠ نصًا.

(٦) لا يُجِيز سيبويه ذلك، ونَصَّ هنا على أَنَّهُ لَا يَكَادُ يُعْرَفُ، وقال من قبل ١/ ٥٩: «فَإِذَا قُلْتَ: (ما

منطلق عبد الله) رفعت، ولا يجوز أن يكون مُقَدِّمًا مثله مؤخَّرًا، كما لا يجوز أن تقول: (إنَّ

أخوك عبد الله)»، فمجموع كلامه أن هذا من القليل الذي لا يجوز القياس عليه.

وَعَلَّطَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ^(١) فِي هَذَا، وَاحْتَجَّ عَلَيْهِ بِأَنَّ الْفَرَزْدَقَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَلَغَّطَهُ رَفْعُ الْخَبْرِ فِي التَّأْخِيرِ، وَمَنْ نَصَبَ الْخَبَرَ مُؤَخَّرًا رَفَعَهُ مُقَدِّمًا. وَسَأَلْتُ^(٢) أَبَا إِسْحَاقَ عَنْ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ، فَقَالَ: الْفَرَزْدَقُ لَعَمْرِي مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، وَلَكِنَّهُ مُسَلَّمٌ قَرَأَ الْقُرْآنَ، وَقَرَأَ فِيهِ ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٣)، وَقَرَأَ: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٤)، فَرَجَعَ إِلَى لُغَةٍ مَنْ يَنْصَبُ^(٥)، فَلَا مَعْنَى لِلتَّشْيِيعِ بِأَنَّهُ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ فِي قَوْلِهِ (وَإِذَا مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ): «نَصَبُهُ عَلَى قَوْلِكَ: (فِيهَا قَائِمًا رَجُلٌ)، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَثْمَانَ الْمَازِنِيِّ^(٦)،

(١) فِي مَسَائِلِ الْغَلَطِ، انْظُرْ: الْإِتْتِصَارُ ص ٥٤، وَلَفْظُهُ: «لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ ضَرُورَةٍ، وَالْفَرَزْدَقُ لُغَتُهُ الرَّفْعُ فِي التَّأْخِيرِ....»، وَانْظُرْ: الْبَغْدَادِيَّاتُ ص ٢٨٥ - وَشَرَحَ أَبْيَاتَ سَيَبَوِيهِ ١/ ١٦٣ - وَشَرَحَ عِيُونَ سَيَبَوِيهِ ص ٥٥.

(٢) السَّائِلُ: هُوَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ.

(٣) سُورَةُ يُوسُفَ ٣١.

(٤) سُورَةُ الْمَجَادَلَةِ ٢.

(٥) يُشِيرُ الزَّجَّاجُ إِلَى أَنَّ الْفَرَزْدَقَ عَادَ إِلَى لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ، فَنَصَبَ الْخَبَرَ الْمُتَقَدِّمَ، وَهَذَا يُصَحِّحُ كَلَامَ سَيَبَوِيهِ إِذْ حَمَلَهُ عَلَى نَصَبِ الْخَبْرِ الْمُتَقَدِّمِ. وَقَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ إِنَّ الْفَرَزْدَقَ عَادَ إِلَى لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ فَلَمْ يُحَسِّنْهَا فَأَخْطَأَ فِيهَا، انْظُرْ: التَّعْلِيقَةُ ١/ ٩٧ - وَالْبَغْدَادِيَّاتُ ص ٢٨٦، وَفِيهَا قَالَ الْفَارَسِيُّ: «وَهَذَا قَوْلٌ قَرِيبٌ»، وَنَقَلَ السِّرَافِي ٣/ ٢٦ هَذَا الرَّأْيَ غَيْرَ مَعْزُومٍ.

(٦) انْظُرْ رَأْيَهُ فِي: الْإِتْتِصَارُ ٥٤ - وَمَجَالِسُ الْعُلَمَاءِ ١١٣ - وَالتَّعْلِيقَةُ ١/ ٩٥ - وَالْإِغْفَالُ ٢/ ٤٦١ -

والخبرُ مُضْمَرٌ^(١).

﴿ق﴾:

كُلُّ (مِثْلٍ) عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْحَكْمُ عَلَيْهِ بِالْبِنَاءِ؛ لَوْقُوعِهِ مَوْقَعَ غَيْرِ
الْمَتَمَكِّنِ، وَهُوَ الْكَافُ^(٢).

﴿ط﴾:

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الرَّبَاجِيُّ^(٣): إِنَّمَا جَاءَ (الْمِثْلُ) مَنْصُوبًا^(٤) فِي هَذَا الْبَيْتِ
لَأَنَّ (الْمِثْلَ) مُتَّوَلٌّ بِهِ مَعْنَى الْكَافِ هُنَاكَ، وَكَأَنَّهُ قَدْ قَالَ: (وَإِذْ مَا كَقُرَيْشٍ
بَشَرٌ)، إِلَّا أَنَّ الْكَافَ لَا تَكَادُ تُسْتَعْمَلُ مَعَ الْمَضْمَرِ؛ اسْتِغْنَاءً بِ(الْمِثْلِ) عَنْهَا،
وَلَمْ يُرِدِ الشَّاعِرُ مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ يُجْرَجُ (الْمِثْلُ) عَلَى حَدِّ الصِّفَةِ -الَّتِي هِيَ مَعْنَى
الْكَافِ- إِلَى حَالِ الْاسْمِ، فَيَرْفَعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ الَّذِي هُوَ مِنْ لُغَتِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا
يُدْخِلُ فِي الْكَلَامِ بِهِ مَعْنَى (لَا)، وَذَلِكَ مَعْنَى نَفْيِ الْبَشَرِيَّةِ عَنْ (مِثْلَهُمْ)^(٥)،

(١) مسائل الغلط، عن الانتصار ص ٥٤ نصًّا. يعني: أن (مثلهم) منصوب على الحال.

(٢) هذه الحاشية والتي بعدها ليستا في (ش ١١٤).

(٣) هو: محمد بن يحيى الرَّبَاجِيُّ الأَزْدِيُّ، أشهر رواة كتاب سيبويه في الأندلس، وناقله إليها. انظر
التعريف به في ص ٢٧ هـ.

(٤) يعني: مبنيًا على الفتح، كما صرَّح به القاضي إسماعيل في الحاشية الآتية، وهذا من تخرجات
البيت، واختلف في علة البناء، فقليل: وقوعه موقع المبنى وهو الكاف، وهو القول المذكور هنا،
وقيل: لكونه مبهمًا مضافًا إلى مبني، انظر: أوضح المسالك ٢٨٢/١ - والمغني ص ٦٧١ -
والخزانة ١٢٦/٤.

(٥) انظر شرح الجملتين الأخيرتين في: تحصيل عين الذهب ص ٨٥ - والخزانة ١٢٥-١٢٤/٤.

وَقَبْلَهُ^(١):

أَلْفَيْتَ قَوْمَكَ لَمْ يُتْرَكَ لِأَنَّهُمْ ظَلُّ وَعِنَّا لِحَاءُ السَّاقِ يُقْتَسَرُ

[١٤/أ] قال سيبويه: «وَهُوَ كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: (هَذِهِ مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ)^(٢)

فِي الْقِلَّةِ»^(٣).

﴿ق﴾:

مذهبُ البصريين في (جَدِيد) أَنَّهُ (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى (فَاعِلٌ)، تقول:

(جَدَّ الثوبُ، فَهُوَ جَدِيدٌ)، كقولك: (عَزَّ، فَهُوَ عَزِيزٌ)، و(ذَلَّ، فَهُوَ ذَلِيلٌ)،

وَالْقِيَاسُ أَنْ تَلَحَقَهُ التَّاءُ لِلتَّائِيثِ، فيقال: (مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ)، ولكن

الاستعمال وَرَدَ عَلَى تَرْكِ التَّاءِ، كقولهم (طَامِثٌ وَطَالِقٌ وَقَرِيبٌ وَكَثِيرٌ)،

فَقَوْلُهُمْ: (مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ) شَاذٌ عَنِ الْإِسْتِعْمَالِ وَإِنْ طَابَقَ الْقِيَاسُ^(٤).

ومذهبُ الكوفيين أَنَّ (جَدِيدًا) (فَعِيلٌ) بِمَعْنَى (مَفْعُولٌ)، نحو

(١) أي: قبله مطلقاً، أما البيت الذي قبله مباشرة فقوله:

وما أُعِيدَ لَهُمْ - حَتَّى أَتَتْهُمْ - أَزْمَانُ مِرْوَانَ إِذْ فِي وَحْشِهَا غَرَرُ

انظر: الديوان ١/ ١٨٥ - وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٢ - والخزانة ٤/ ١٢٧.

(٢) انظر هذه العبارة عن العرب في: الزاهر ١/ ٢٢ - والمحكم ٧/ ١٨٦ - واللسان ٣/ ١١١.

(٣) الكتاب (ببلاق) ١/ ٢٩، (هارون) ١/ ٦٠.

(٤) هذا من القاضي فهم دقيق يزيل التعارض بين قول سيبويه هنا وقوله في ٢/ ٢٠٩ إن (جديداً)

فَعِيلٌ بِمَعْنَى فاعِل، وانظر: معاني الأخفش (قراءة) ٢/ ٤٣٨ - ومختار التذكرة ٤٢٩ -

والمخصص ١٦/ ١٥٦، ١٦٠.

(قَتِيلٌ، وَكَلِيمٌ)، والقياسُ حَذْفُ التاءِ مع الموصوف، فـ(جديدةٌ) عندهم شاذَّةٌ عن القياس^(١).

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ (لَيْسَ). وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهَا (لَا) الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْإِشْتِرَاكُ، فَتَنْصِبُ^(٢)»^(٣).

﴿قال الأخفش:﴾

لا تكون (لا) للاشتراك في هذا، إنما تكون للنفي،
و(الواو) للاشتراك.

قال سيبويه: «فَالْمَعْنَى فِي الْحَدِيثِ وَاحِدٌ، وَمَا تُرِيدُ مِنَ الْإِعْمَالِ مُخْتَلِفٌ فِي (كَانَ) وَ(لَيْسَ) وَ(مَا)»^(٤)^(٥).
﴿قال (مح):﴾

يعني أنك إذا قلت: (ما زيدٌ قائماً، ولا عمروٌ منطلقٌ ومنطلقاً)

(١) انظر: إصلاح المنطق ص ٣٤٣- والزاهر ١/ ٢١- وتصحيح الفصح ٤٢٢- وشرح السيرافي

٣/ ٢٧- والبغداديات ص ٥٨٥- والفائق ٢/ ١٣٠- والمفصل ص ٢٥٠- والتاج ٧/ ٤٧٥.

(٢) في الرباحية [انظر: (ح ١) ب]- وابن دادي ١٦ أ: «فَإِنْ جَعَلْتَهَا (لَا) الَّتِي فِي الْعُطْفِ الَّتِي تَكُونُ فِي (لَيْسَ) نَصَبَتْ». قلتُ: تعليق الأخفش على لفظ الشرقية، وهذا يدل على أنه لفظ سيبويه.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٢٩، (هارون) ١/ ٦٠.

(٤) في الرباحية [انظر: (ح ١) ب]- وابن دادي ١٦ أ: يُراد من الإعمال مختلف.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠، (هارون) ١/ ٦١.

فالمعنى واحدٌ، وليست هذه التي تَنْفِي^(١) بها ما لم يأتِ، وإنما هي تأكيدٌ للنفي لا غيرٌ، فإذا قلتَ: (ما زيدٌ قائماً، ولا عمروٌ ذاهباً) فقد نفيتَ شيئاً في ما مضى من الزمان.

ولو قلتَ: (ما كان زيدٌ ذاهباً، ولا عمروٌ منطلقاً) فلم تَنْفِ بقولك (ولا عمروٌ منطلقاً) شيئاً ماضياً، وإنما نفيتَ شيئاً غيرَ كائنٍ في حالِ حديثك؛ لأنك عطفْتَ جملةً على جملةٍ وكرّرتَ (لا) توكيداً للنفي، ولم تُدْخِلْها في (كان).

﴿فأ﴾ (فا)^(٢):

«غيرَ كائنٍ في حالِ حديثك» أن تَنْفِي منفيّاً في حالِ حديثك، فقولك^(٣) (في حالِ) ظَرْفٌ لـ(تَنْفِي)، كأنك قلتَ: (تَنْفِي في حالِ حديثك شيئاً غيرَ كائنٍ). [١٤/ب]

قال سيبويه: «وتَقُولُ: (مَا زَيْدٌ ذَاهِبًا، وَلَا مُحْسِنٌ زَيْدًا)، الرَّفْعُ أَجْوَدُ وَإِنْ كُنْتَ تُرِيدُ «الْأَوَّلَ»^(٤).

(١) في (ش) ١٥٣ ب: يُنْفَى.

(٢) هذا تعليق من الفارسي على حاشية المبرد السابقة.

(٣) في (ش) ١٤٢ ب: تقول.

(٤) في الرباحية [انظر: (ح) ٦١ ب] - وابن دادي ١٦ أ: كان يُريد.

(٥) الكتاب (بولاق) ٣٠ / ١، (هارون) ٦٢ / ١.

﴿ق﴾:

إنما كان الرفعُ أجودَ لأنه لو كان (زيدٌ) غيرَ المذكورِ لم يَجْزُ إلا^(١) الرفعُ وامتنعَ النصبُ البتَّةَ، فإذا كان المرادُ بـ(زيدٍ) هو المذكورَ - وكان الوجهان فيه جائزين: الرفعُ والنصبُ، أعني (ولا محسنًا زيدٌ، ولا محسنٌ زيدٌ) - كان الرفعُ أجودَ لا محالةً؛ لوقوعِ (زيدٍ) موقعًا ووقوعِ الأجنبيِّ فيه لا يُجوزُ إلا رَفَعَهُ.

(١) ساقط من (ش ٣) ١٥ ب.

قال سيبويه: «حَيْثُ كَانَ هَذَا^(١) ضَعِيفًا فِيهِ»^(٢).

﴿ط﴾^(٣):

أي: كان الإظهار ضعيفاً. [أ/١٥]

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ، وَهُوَ «الْأَعْوَرُ الشَّنِيءُ»:

فَلَيْسَ بِأَتِيكَ مِنْهِيهَا وَلَا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا^(٤)
وَقَدْ جَرَّهُ قَوْمٌ، فَجَعَلُوا الْمَأْمُورَ لِلْمَنْهِي ...

وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ النَّابِغَةِ الْجُعْدِيِّ:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نَرُدَّهَا صِحَاحًا، وَلَا مُسْتَكْرٍ أَنْ نُعَقِّرَ^(٥)
.... وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَجْرَّ وَيَحْمِلُهُ عَلَى (الرَّدِّ) ... وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ

(١) ليس في الرباحية [انظر: (ح ١٢) ١٢] - وابن دادي ١٦ ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٠، (هارون) ١/ ٦٢.

(٣) ليس في (ش ٣) ١٥ أ.

(٤) في الرباحية [انظر: (ح ١) ١٧]: ومن ذلك قول.

(٥) من المتقارب، وهو للأعور الشَّنِيءُ، في: شروح أبيات الكتاب - والحامسة البصرية ٢/ ٢ - وشرح

شواهد المغني ١/ ٤٢٧ - والخزانة ١٠/ ١٤٨، ولبشر بن أبي خازم في العقد الفريد ٣/ ٢٠٧،

وبلا نسبة في: المقتضب ٤/ ١٩٦ - والأصول ٢/ ٦٩ - ومجمع الأمثال ١/ ٣١٤.

(٦) من الطويل، وهو للنابغة الجعدي ؓ، في: ديوانه ص ٥٠ - وجمهرة أشعار العرب ٢/ ٧٨٥ -

والأصول ٢/ ٧٠ - والحامسة البصرية ١/ ٦ - والخزانة ٧/ ١٨١، وبلا نسبة في:

المقتضب ٤/ ١٩٤.

فَقُلْتُ: (وَلَا مُسْتَكْرًا....، وَلَا قَاصِرًا....)»^(١).

﴿قال أبو الحسن^(٢):

هذا كله يجوز فيه النصب وإن كان الآخر ليس من سبب الأول؛ لأن (ليس) إذا^(٣) قدمت فيها الخبر أو آخرته فهو سواء.

﴿قال (مح): وَهَمَّ في هذا على سيبويه؛ لأن سيبويه أراد أن^(٤) يُعْلِمَ كيف يكون هذا التقدير في (ما).

﴿وقال الأخفش^(٥): ليس^(٦) هذان البيتان على ما زعم سيبويه.

﴿يعني^(٧) في الجر؛ لأنه يجوز عنده العطف وإن لم يكن الثاني من

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٣١-٣٢، (هارون) ١/ ٦٣-٦٥.

(٢) كلام الأخفش في متن الرباحية، انظر: (ح ١) ٧أ، و(ح ٢) ١٢أ. وفي متن نسخة ابن دادي ١٧ب.

(٣) كذا في حواشي الشرقية، انظر: (ش ١) ١٥أ. وفي نسخة ابن دادي ١٧ب: «إن». وسقط من متن الرباحية، انظر: (ح ١) ٧أ، و(ح ٢) ١٢أ.

(٤) ساقط من (ش ٢) ١٥ب.

(٥) قول الأخفش في متن الرباحية، [انظر: (ح ٢) ١٢أ]، متصلاً بكلامه في حاشيته السابقة، وكذا في في متنها الحاشية القادمة إلى «وعلى اللام»، وبعدها (رجع).

(٦) في الرباحية [١٧أ]: «وليس»، وكذا في الأصول لابن السراج ٧٣/ ٢.

(٧) هذا من كلام المبرد، وهذه الحاشية وثلاث الحواشي قبلها كلها متصلة في حواشي الشرقية، انظر:

انظر: (ش ١) ١٥أ، وهي من نقل المبرد وتعليقه. وقد نقل ابن السراج في الأصول ٧٣/ ٢ عن

المبرد كلام الأخفش في الحاشية السابقة وتعليقه عليه في هذه الحاشية باختلاف يسير، وذكرها

سَبَبِ الأول، 'وَأُنْكَرَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى عَامِلِينَ عَلَى (لَيْسَ) وَالْبَاءِ،
فَزَعَمَ الْأَخْفَشُ^(١) أَنَّهَا غَلَطٌ مِنْهُ، وَأَنَّ الْعَطْفَ عَلَى عَامِلِينَ جَائِزٌ^(٢)، مِنْهُ^(٣) قَوْلُ
اللَّهِ تَعَالَى فِي^(٤) قِرَاءَةِ بَعْضِ النَّاسِ: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ﴾^(٥)،

المبرد مختصرة في: المقتضب ١٩٥/٤ - والكامل ١٠٠٢/٢ - ومسائل الغلط (عن الانتصار ص ٥٦)، وذكر أكثرها: السيرافي في شرحه ٤٧/٣ - ٤٨ - وابن خلف ٢٠٢/١.

(١) في الرباحية [انظر: (ح ١٧)]: فزعم أبو الحسن.

(٢) قولهم: «عطف على عاملين» محووز، ومرادهم: على معموليَّ عاملين. انظر: المغني ص ٦٣٢، وقد اختلف النحويون في ذلك على خمسة أقوال، أشهرها ثلاثة: ١- المنع مطلقاً، وهذا مذهب الخليل، وسيبويه، وهشام الضرير، والمبرد، وابن السراج، وصححه ابن مالك، وحملوا هذه الشواهد على حذف الجار لا العطف. ٢- الجواز مطلقاً، ونُسب إلى الأخفش، والفراء، وصححه الكاfigي. ٣- الجواز إذا كان أحد العاملين جازاً واتصل المعطوف بالعاطف، وهو المشهور من مذهب الأخفش، والكسائي والفراء والزجاج، وصححه ابن طلحة. انظر: الكتاب ٣٢/١ - والمقتضب ١٩٤/٤ - والكامل ٣٧٥/١، ١٠٠٢/٢ - والأصول ٦٩/٢ - والانتصار ٥٦ - وإعراب النحاس ١٤٠/٤ - والتعليقة ١٠١/١ - والتبصرة ١٤٤/١ - والنكت للأعلم ٢٠٠/١ - وشرح المفصل ٢٧/٣ - وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٥/١ - والتسهيل ١٧٨ - والبسيط ٣٥٣/١ - والتذيل ١٧٩/٤ - والمساعد ٤٧١/٢ - والمغني ٦٣٢ - ٦٣٤ - والتصريح ١٤٥/٢ - والهمع ٢٧٠.

(٣) في الرباحية [انظر: (ح ١٧)]: مثل.

(٤) في (ش ١٦٣) ب: «على».

(٥) سورة الجاثية ٤، وقرأ (آيات) بالنصب: حمزة والكسائي ويعقوب، وقرأ باقي العشرة بالرفع. انظر: السبعة ص ٥٩٤ - والبحر المحيط ٤٤/٨ - والنشر ٣٧١/٢.

فَجَرَّ (الآيَاتِ) ^(١) وهي في موضع نَصْبٍ، ^(٢) ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي

هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ ^(٣)، عَطَفَ على خبر (إِنَّ) وعلى اللام ^(٤).

قال أبو العباس: غَلِطَ أبو الحسن في الآيتين جميعاً في أنها عَطَفٌ على

عاملين، ولكن ذلك في قراءة مَنْ قَرَأَ: ﴿وَاخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ﴾ بعد هذه

الآية إِنَّ جَرَّ (آيَاتٍ) ^(٥) فقد ^(٦) عَطَفَ على عاملين، وهي قراءة ^(٧). [١٥ / ب]

(١) يعني: نصبها بالكسرة.

(٢) ليس في (ح ١) ٧١.

(٣) سورة سبأ ٢٤.

(٤) قال المبرد في مسائل الغلط: «عطف على (في) وعلى اللام، واللام ليست عاملة»، انظر: الانتصار

ص ٥٦، وقال السيرافي ٤٨/٣: «فإن الأخفش يقدر (إنا أو إياكم على هدى أو إنا أو إياكم لفي

ضلال مبين)، فحذف (إِنَّ) واللام»، وفي الآية إعرابات أخرى، انظر: مشکل إعراب القرآن

٥٨٧/٢ - والتبيان للعكبري ١٠٦٨/٢ - والبحر المحيط ٢٦٧/٧.

(٥) يعني: نصبها بالكسرة، والاستشهاد مستقيم على قراءة النصب والرفع، أما النصب فسيأتي

الكلام عليه في الهامش القادم، وأما الرفع فالتقدير عليه: في خلقكم آياتٌ، واختلاف الليل

والنهار آياتٌ، فعطف (اختلاف) و(آيات) على (خلقكم) و(آيات).

(٦) في طرة نسخة بايزيد ١٩: «وإن قال (آياتٍ) فَجَرَّه، فقد».

(٧) سورة الجاثية ٥، ورفع (واختلاف) قراءة شاذة، وأما نصب (آيات) فقراءة حمزة والكسائي

ويعقوب، ومراد المبرد أن قراءة نصب (آيات) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ

لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ^(٨) وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ^(٩) وَخِلَافَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ: (مَا مِثْلُ أَخِيكَ وَلَا أَيْبِكَ يَقُولَانِ ذَلِكَ)»^(١).

قال (عنده):

هذا جيد؛ لأنه جَمَعَ الخبر، ولم يَعْطِفْ على عاملين.

هَذَا بَابُ مَا يُجْرَى عَلَى الْمَوْضِعِ، لَا عَلَى الْأِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ

قال سيبويه: «لِيَكُونَ^(٢) حَالُهُمَا فِي (الْبَاءِ) كَحَالِهِمَا فِي غَيْرِ (الْبَاءِ)، مَعَ

قُرْبِهِ مِنْهُ»^(٣).

قال (ق):

أي في قولك: (ما زيد أخاك ولا صاحبك) إذا لم تُدْخِلِ الباء.

قال سيبويه - رحمه الله -: «لِأَنَّ الْبَاءَ دَخَلَتْ عَلَى شَيْءٍ نَوَّيْ

تَدْخُلُ عَلَيْهِ لَمْ يُحْلَلْ بِالْمَعْنَى، وَلَمْ يُحْتَجْ إِلَيْهِ، وَلَكَانَ

مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَالْحَيَاةُ بِهِنَّ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٤٨﴾ إنا تكون من

العطف على معمولي عاملين في (آيات) الثالثة؛ لأنها عطف على اسم (إن)، و(اختلاف) عطف

على مجرور (في)، أما (آيات) الثانية فعطف على معمولي عامل واحد وهذا جائز باتفاق؛

في (آيات) عطف على اسم (إن)، و(في خلقكم) عطف على خبر (إن) وهو (في السماوات)، انظر:

الانتصار ص ٥٦ - والمغني ٦٣٢، فإذا تبين هذا أدركت أن تغليط السيرافي ٤٨/٣ المبرد هنا كان

بسبب أن مراد المبرد لم يتضح له، رحمهما الله.

(١) الكتاب (بولاق) ٣٣/١، (هارون) ٦٦/١.

(٢) في الرباحية [انظر: (ح ١٧)]: يكون.

(٣) الكتاب (بولاق) ٣٣/١، (هارون) ٦٧/١.

(٤) في الرباحية [انظر: (ح ١٢)]: وابن دادي ١١٨: إليها، وكان.

نَضْبًا»^(١).

﴿الضمير في (إليه) يَحْتَمِلُ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى (الباء)؛ لَأَنَّهُ يُدَكَّرُ وَيُؤَنَّثُ،
وإِلَى الدُّخُولِ^(٢).

قال سيبويه: «وَلَوْ قُلْتُ: (مَا زَيْدٌ عَلَى قَوْمِنَا وَلَا عِنْدَنَا) كَانَ النَّضْبُ
لَيْسَ غَيْرُ»^(٣).

﴿(ق):

فَإِنْ قُلْتُ: فَهَلْ يَصِحُّ: (مَا زَيْدٌ مِنْ قَوْمِنَا وَلَا عِنْدَنَا)؛ لِأَنَّ (مِنْ)
تَدْخُلُ عَلَى (عند)؟

قلتُ: لا؛ لِأَنَّ (مِنْ) قَدْ اخْتَلَفَ مَعْنَاهَا، وَلَكِنْ إِذَا قُلْتُ: (مَا الشَّرُّ
مِنْ قَوْمِنَا وَلَا عِنْدَنَا) كَانَ صَحِيحًا؛ لِاتِّفَاقِ مَعْنَاهَا.

﴿(ق):

لَا يَدْخُلُ (عند) مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ إِلَّا (مِنْ) وَحْدَهُ^(٤).

قال سيبويه: «وَقَالَ الْعَجَّاجُ:

كَشَحَا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارًا

(١) الكتاب (بولاق) ٣٤ / ١، (هارون) ٦٧ / ١.

(٢) أعاد السيرافي ٥٣ / ٣ الضمير إلى (الباء).

(٣) الكتاب (بولاق) ٣٤ / ١، (هارون) ٦٨ / ١.

(٤) هذه الحاشية ليست في (ش) ١٦ أ.

مِنْ يَأْسِهِ الْيَأْسِ أَوْ حِذَارًا^(١)»^(٢).

﴿ط﴾:

قال أبو جعفر: عَطَفَهُ أَيضًا عَلَى الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى:

يَأْسَةً^(٣) الْيَأْسِ.

وَسَأَلْتُ عَنْهُ أَبَا الْحَسَنِ^(٤)، فَقَالَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَطَفَ (حِذَارًا) عَلَى

قَوْلِهِ (مُحْتَارًا)، أَيْ: مُحَاذِرًا، يَنْصِبُهُ عَلَى الْحَالِ بِ(طَوَى)؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ^(٥) قَدْ

يَأْتِي عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ، كَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا﴾^(٦). [١٦/أ]

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (مَا زَيْدٌ كَعَمْرٍو، وَلَا شَيْهًا بِهِ)، وَ(مَا عَمْرٌو

(١) من الرجز، وهما للجاج، في: ديوانه ٨٣/٢ - والإنصاف ٣٣٣/١، وبلا نسبة في: المحتسب

٣٦٣/٢، وقوله (يأسه) كُتِبَتْ فِي نَسْخِ الشَّرْقِيَّةِ [انظر: (ش) ١٥١ب] بهاء الضمير، وكذا في

بعض المراجع، وهو أنسب للمعنى وأجزل للفظ، وكُتِبَتْ فِي الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٣٢ب] بقاء

التأنيث، وكذا في بعض المراجع.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٥/١، (هارون) ٦٩/١.

(٣) كُتِبَتْ بقاء التأنيث لِأَنَّ نَسْخَةَ ابْنِ طَلْحَةَ فَرَعَ مِنْ نَسْخَةِ الرَّبَاحِيِّ، وَفِيهَا (يَأْسَةً) بقاء التأنيث،

وَالرَّبَّاحِيُّ رَوَى كِتَابَ سَيْبَوِيهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ صَاحِبِ الْحَاشِيَةِ هُنَا، وَجَمِيعِ الْحَوَاشِي

المنقولة من نسخة ابن طلحة نقلها الزمخشري، لا الفارسي.

(٤) هو الأخفش الأصغر علي بن سليمان، وهو من شيوخ أبي جعفر النحاس.

(٥) في (ش) ١٦٢ب: «الضمير»، وهو تحريف.

(٦) سورة الملك ٣٠.

كَخَالِدٍ، وَلَا مُفْلِحًا)، النَّصْبُ فِي هَذَا جَيِّدٌ فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ: وَلَا بِمَنْزِلَةٍ مَنْ يُشَبِّهُهُ، جَرَزْتَ^(١).

﴿﴾ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ^(٢):

وَالْفَصْلُ بَيْنَ الْجَزِّ وَالنَّصْبِ فِي قَوْلِكَ: (مَا أَنْتَ كَزَيْدٍ، وَلَا شَبِيهًا بِهِ) أَنْكَ إِذَا جَرَزْتَ (الشَّيْبَةَ) فَقَدْ أَثْبَتَ شَبِيهًا، وَإِذَا نَصَبْتَ (فَلَمْ تُثْبِتْ^(٣) هَهُنَا شَبِيهًا بَزَيْدٍ).

هَذَا بَابُ الْإِضْمَارِ فِي (لَيْسَ) وَ(كَانَ) كَالْإِضْمَارِ^(٤) فِي (إِنْ)

قَالَ سَبْيُوِيَه: «قَالَ الشَّاعِرُ، وَهُوَ حُمَيْدُ الْأَرْقَطُ:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعْرَسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينُ^(٥)»^(٦)

(١) الكتاب (بولاق) ٣٥ / ١، (هارون) ٦٩ / ١.

(٢) انظر الحاشية بلفظها معزوة في: شرح السيرافي ٥٦ / ٣ - والبغداديات ٤٠١.

(٣) ليس في (ش) ١٦ب. والعبارة بالفاء في (فلم) في غيرها من نسخ الشرقية [انظر:

(ش) ١٧ب] - والرياحية [انظر: (ح) ١٢ب] - وابن دادي ١٨أ، والفاء هنا زائدة؛ لأن

جواب الشرط المبدوء بـ (لم) لا يقترن بالفاء. انظر: الكتاب ٦٧ / ٣ - والمقتضب ٦٩ / ٢ -

والارتشاف ٤ / ١٨٧٤ - والمساعد ٣ / ١٦١، والعبارة بـ (لم) دون فاء في شرح السيرافي ٥٧ / ٣.

(٤) هكذا العنوان في جميع النسخ: الشرقية [انظر: (ش) ١٦أ]، والرياحية [انظر: (ح) ١٢ب]،

ونسخة ابن دادي ١٥ب. فـ (كالإضمار) ليس خبرًا عن (الإضمار)، بل هو من وصفه، فهو حال

منه، ومعنى ترجمته - كما قال الصفار ١ / ١٠٥ أ - : «هذا بابُ الإضمارِ في (ليس) الذي هو بمنزلة

الإضمارِ في (إِنْ)».

﴿ق﴾:

(تُلْقِي) صَحَّ^(٣) بالتاء^(٤)، وعليه يَطْرُدُ كلامه؛ لأنه إذا جَعَلَ^(٥)
(المساكين) اسمَ (ليس)، و(تُلْقِي) خبرها -كقوله: (كانت زيدًا تَأْخُذُ
الحُمَى) - لم يَسْتَقِمَّ (تُلْقِي) إلا على التأنيث؛ لأنَّ فيه ضميرَ (المساكين)، كما
أنَّ في (تَأْخُذُ) ضميرَ الحُمَى^(٦).

﴿أنشدنا أبو إسحاق -يعني الكلابزي- قال: أنشدنا أبو يعلى^(٧)،

(١) قبله في الشرقية (ش ٢) ١٦ ب بيت. وهو في الرباحية [انظر: (ج ٢) ١٣ أ] - وابن دادي ١٨ ب
(يلقي) بالياء. والبيت من البسيط، وهو حُمَيْد بن مالك الأَرْقَط، في: إصلاح الخلل ص ١٥١ -
وأمالى ابن الشجري ٢ / ٤٩٧ - وتخليص الشواهد ص ٢٤٦ - والمقاصد النحوية ٢ / ٨٢، وبلا
نسبة في: المقتضب ٤ / ١٠٠ - والأصول ١ / ٨٦.

(٢) الكتاب (بولاق) ١ / ٣٥، (هارون) ١ / ٧٠.

(٣) ليس في (ش ١) ١٦ أ.

(٤) انظر مراجع تخريج البيت مع شروح الكتاب وأبياته.

(٥) لم يجعل سيبويه (المساكين) اسمَ (ليس)، بل منع ذلك، كما منع (كانت زيدًا تَأْخُذُ الحُمَى)، قال
٧٠ / ١: «ولا يجوز أن تحمل (المساكين) على (ليس) وقد قَدِّمَتْ فجعلتَ الذي يعملُ فيه الفعلُ
الآخرُ يلي الأول، وهذا لا يحسن، لو قلت: (كانت زيدًا الحمى تأخذ)، أو (تأخذ الحمى) لم يجز،
وكان قبيحًا».

(٦) انظر هذا التوجيه في: تخليص الشواهد ص ٢٥٠.

(٧) أبو يعلى هو: محمد بن أبي زرعة الباهلي، بصري من أصحاب المازني، ومقدم في طبقة، قُتل سنة
(٢٥٧)، له أخبار مع المازني، وكان الفارسي يراه أحذق من المبرد، له نكت على كتاب سيبويه،

قال: أنشدنا أبو عثمان:

فَظَلَّتْ بِأَعْضَائِهَا قَدْرَهَا تَحُشُّ الْوَلِيدَةَ أَوْ تَحْتَوِيهَا^(١)

قال سيبويه: «ومثله: ﴿كَأَدَ تَرْيَغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ﴾^(٢)، وَجَازَ

هَذَا التَّفْسِيرُ لِأَنَّ مَعْنَاهُ (كَادَتْ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ تَرْيَغُ)^(٣)»^(٤).

زيادة في (ح):

(كَادَ) وَقَعَ غَلَطًا فِي الْكِتَابِ؛ لِأَنَّ (كَادَ) لَيْسَ هُوَ مِمَّا يُضْمَرُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ

لِلْمُقَارَبَةِ^(٥).

وقد نقل عنه الفارسي في الحواشي مرتين، هنا وفي ص ٨٣٧، ونقل عنه في كتبه الأخرى كالحجة والتذكرة (انظر فهارس الحجة ومختار التذكرة). انظر: إنباه الرواة ٤/ ١٩٠ - وبغية الوعاة ١/ ١٠٤.

(١) من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدؤلي، في: الأغاني ١٢/ ٣٧٦ - والمستقصى ٢/ ٦٠، بلفظ

(بأوصالها) بدل (بأعضائها)، و(تحتويها) بدل (تحتويها)، وقبل هذا البيت في المراجع السابقة:

فَلَا تُكْ مِثْلَ الَّتِي اسْتَخْرَجْتُ بِأَظْلَافِهَا مُدْيَةً أَوْ بَيْفِهَا

فَقَامَ إِلَيْهَا بِهَا ذَابْحٌ وَمَنْ تَدْعُ يَوْمًا شَعُوبٌ يَحِيهَا

والشاهد في البيت أن في (ظَلَّتْ) ضمير قصة كبيت (تلقى المساكين)، والتقدير: فظلت القصة

تحش الوليدة القدر بأوصال العنز، وتحش القدر أي: تسعير النار تحتها.

(٢) سورة التوبة ١١٧، و(ترىغ) قراءة السبعة، إلا حمزة وحفصا عن عاصم فقرأ بالياء، انظر: السبعة

ص ٣١٩ - والبحر المحيط ٥/ ١١١ - والنشر ٢/ ٢٨١.

(٣) ليس في الرباحية [انظر: (ح) ١٣(٢)] - وابن دادي ١٨ ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٣٦، (هارون) ٧١.

(٥) ينكر الزجاج أن تكون هذه العبارة من الكتاب؛ ويعلل ذلك بأن (كاد) لا يضم في الشان، وفي

﴿ق﴾: القياسُ أن لا يجوزَ إضمارُ الشَّانِ في أفعالِ المقاربة؛ لأنَّ غَرَضَكَ إذا قلت: (كادتِ الشمسُ تَغْرُبُ) أن تُقَرِّبَ الشمسَ من الغروب، فإذا أَضْمَرْتَ فيها الشَّانَ -والشَّانُ عبارةٌ عن المُقَرَّبِ والمُقَرَّبِ منه جميعًا- فكأنك قَرَّبْتَ الشَّانَ من نفسه، وهو فاسدٌ.

وإنما صَحَّ الإضمارُ في الآيةِ لِحَمْلِ الكلامِ على المعنى؛ إذ لا فَرْقَ بَيْنَ ﴿كَادَ تَرِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ و﴿بَيْنَ (كادتِ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ تَرِيغُ)، وَالْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى غَيْرُ عَزِيزٍ فِي كَلَامِهِمْ. [١٦/ب]

قال سيويه: «وَلَا يَجُوزُ هَذَا^(١) فِي (مَا) فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ إِضْمَارٌ»^(٢).
﴿فا﴾:

لا يَسْتَقِيمُ^(٣) هَذَا فِي (مَا)؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي (مَا) إِضْمَارٌ، كَمَا يَكُونُ فِي (لَيْسَ).

قال سيويه: «لَا يَسْتَقِيمُ، كَمَا لَمْ يَسْتَقِمْ فِي (كَانَ) وَ(لَيْسَ) أَنْ تُقَدَّمَ مَا

شرح الرماني ١/ ٢٨: «وقد قيل: إنه ألحق بالكتاب، وليس منه»، ولم ينكرها: السيرافي ٣/ ٦٥ - والصفار ١/ ١٠٦ ب.

(١) في الرباحية [انظر: (ح ١) ب ٧]: «ذا». والمراد به إضمار الشَّان.

(٢) الكتاب (بولاقي) ١/ ٣٦، (هارون) ١/ ٧١.

(٣) في (ش ٢) ١٧: «لأنه لا يستقيم».

يَعْمَلُ فِيهِ الْآخِرُ»^(١).

﴿ق﴾:

أي: لا تقول: (كان زيدًا عبدًا لله ضاربًا)، ولا: (ليس زيدًا أنا قاتلاً)^(٢).

قال سيبويه: «وَقَالَ مُزَاحِمُ الْعُقَيْلِيُّ:

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مَنِيَّ

وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ»^(٣)^(٤).

﴿ط﴾^(٥):

وسألنا أبا إسحاق عن معنى هذا البيت، فقال: الإنسانُ يَسْأَلُ عن الشيءِ مَنْ يَعْرِفُهُ وَمَنْ لَا يَعْرِفُهُ، فما معنى هذا؟ وأجابَ فقال: هذا يَذْكُرُ امرأةً يَتَعَشَّقُهَا^(٦)، فليس يَسْأَلُ عن خبرِها إلا مَنْ يَعْرِفُهَا وَيَعْرِفُهُ.

(١) الكتاب (بولاقي) ٣٦/١، (هارون) ٧١/١.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش ١١٧) أ.

(٣) من الطويل، وهو لمزاحم بن الحارث (وقيل: عمرو) العُقَيْلِيُّ، في: الكتاب ١٤٦/١ - وشرح شواهد الإيضاح ص ١٥٤ - والمقاصد النحوية ٩٨/٢ - والخزانة ٢٦٨/٦.

(٤) الكتاب (بولاقي) ٣٧/١، (هارون) ٧٢/١.

(٥) هذه الحاشية لأبي جعفر النحاس، كما صرَّح به ابن خلف في لباب الألباب ٢٨٠/١، ونقل الحاشية كاملة باللفظ.

(٦) في (ش ١١٨) أ: «تَعَشَّقُهَا».

قال سيبويه: «وَكَانَ هَذَا أَحْسَنَ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ...»^(١).
﴿ق﴾:

يعني أنَّ هذا أحسنُ من التقديم والتأخير في اللغة الحجازية - لو قلتَ: (وما كُلٌّ مَنْ وافى مِنْى أنا عارفاً) بَنَصْبٍ (كُلٌّ) - لِفَضْلِكَ بَيْنَ (ما)^(٢) ومعمولِهِ بمعمولِ خبرِهِ، ولم يُردِّ التقديم والتأخيرَ في البيت؛ لأنه لا يَسْتَقِيمُ ذلك و(عارف) مرفوع.

**هَذَا بَابُ مَا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ وَلَمْ يَجْرَ
مَجْرَى الْفِعْلِ وَلَمْ يَتِمَكَّنْ تَمَكُّنُهُ**

قال سيبويه: «وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمَ (عَبْدَ اللَّهِ) وَتُؤَخِّرَ (ما) وَلَا تُزِيلَ شَيْئًا عَنْ مَوْضِعِهِ»^(٣).

﴿صح﴾، هو منصوبٌ في نُسخَةِ السَّمَاعِ، وكان صوابُهُ الرِّفْعُ^(٤).

(١) الكتاب (بولاق) ٣٧/١، (هارون) ٧٢/١.

(٢) في (ش ٣) ١٧ ب: «لا». وهو تحريف.

(٣) الكتاب (بولاق) ٣٧/١، (هارون) ٧٣/١.

(٤) هذه الحاشية على الفعل (يُزِيلُ). وظاهر هذا التصويب صواب؛ لأن نصب (يزيل) يجعله معطوفاً على (تقدم) المنصوب بـ(أَنْ)، فيكون المعنى: (ولا يجوز أن تقدم عبدالله وتؤخر ما، ولا يجوز ألا تزيل شيئاً عن موضعه)، ولأن نفي النفي إثبات يكون المعنى: ويجوز أن تزيل شيئاً عن موضعه، وهذا خلاف المراد، فقد اتفق شراح الكتاب على أن سيبويه يريد بهذه الجملة منع التغير في جملة التعجب؛ لأنها كالمثل. [شرح السيرافي ٣/ ٧٤، والبغداديات ص ٢٥٦، وشرح =

قال سيبويه: «وَبِنَاؤُهُ أَبَدًا مِنْ (فَعَلَ) وَ(فَعِلَ) وَ(فَعُلَ) وَ(أَفْعَلَ)، وَهُوَ فِي (أَفْعَلَ) قَلِيلٌ جَدًّا»^(١).

في نسخة أبي إسحاق العتيقة: «وَبِنَاؤُهُ أَبَدًا مِنْ (فَعَلَ) وَ(فَعِلَ) وَ(فَعُلَ)، وَهُوَ فِي (أَفْعَلَ) قَلِيلٌ جَدًّا»^(٢).
قال أبو علي:

متن نسخة أبي بكر: «مِنْ (فَعَلَ) وَ(فَعِلَ) وَ(فَعُلَ) وَ(أَفْعَلَ)؛ هذا لم يريدوا أَنْ يَتَصَرَّفَ».

المفصل لابن يعيش ١٥٠/٧، وشرح المقدمة الجزولية للشلوين ٨٩٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٢٣/٣]، وأما رفعه فيجعله معطوفاً على (لا يجوز)، ويكون المعنى: (ولا يجوز أن تقدم عبدالله وتؤخر ما، ولا تزيل شيئاً عن موضعه)، فيكون موافقاً لمراد سيبويه. وقد جاء هذا النص في شرح المفصل ١٥٠/٧ بلفظ: «ولا يجوز أن تقدم.... ولا أن تزيل»، وكلمة (أَنْ) زيادة ليست في شيء من نسخ الكتاب، وكأن الشارح زادها ليزيل هذا اللبس.

بقي احتمال لا بد من ذكره، وهو أن تكون الواو في (ولا تُزيل) واو المعية، والمعنى: (ولا يجوز أن تقدم عبدالله وتؤخر ما مع عدم إزالته شيئاً عن موضعه)، فيكون قوله: «ولا تزيل شيئاً عن موضعه» تعليل لعدم جواز التقديم والتأخير.

(١) الكتاب (بولاق) ٣٧/١، (هارون) ٧٣/١. هذا لفظ الشرقية. ولفظ (وأفعل) ليس في نسخة الزجاج العتيقة كما في الحواشي القادمة. وذكر الشاطبي في المقاصد الشافية ٤٦٦/٤ روايتي الشرقية والزجاج. ولم ترد (وهو في أفعل قليل جدًّا) في: نسخة أبي بكر كما في الحواشي القادمة - ولا في (ح) ٨ب- و(ح) ١٣(٢)أ- و(ح) ١٥/١ب- و(ح) ١٠٧ب- وشرح السيرافي (العلمية) ٣٥٧/١- وابن يقي ١٤ب- والخزرجي ١٤- وابن دادي ١٩أ.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يقي ١١٤ المنسوخة هي وحواشيهما من نسخة أبي نصر.

وفي نسخة الزجاج: «(فَعَلَ) وَ(فَعِلَ) وَ(فَعُلَ)، وَهُوَ فِي (أَفْعَلَ)

قَلِيلٌ جِدًّا؛ هَذَا لِأَتَمِّهِمْ

﴿زيادة في (ح)﴾^(١):

قال: تُحْدَفُ الهمزة مِنْ (أَفْعَلَ) فَيَدْخُلُ فِي (فَعَلَ)، قالوا: (ما آتاهُ

للمعروف)، و(ما أَوْلَاهُ بِذَلِكَ)، و(ما أَعْطَاهُ)^(٢).

﴿فا): لذلك﴾^(٣).

﴿في (الطَّرَر) التي بخط أحمد بن يوسف الأشُّونِيَّ:

نُقِلَ عَنِ الْأَخْفَشِ أَنَّهُ يُجِيزُ التَّعَجُّبَ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ مَزِيدٍ، كَأَنَّهُ رَاعَى

أَصْلَهُ؛ لِأَنَّ أَصْلَ جَمِيعِ ذَلِكَ الثَّلَاثِيَّ.

وقال بعضهم: إِنَّمَا أَجَازَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ عَلَى اسْتِكْرَاهٍ، كَمَا أَجَازَ ذَلِكَ

(س) فِي (أَفْعَلَ)، انْتَهَى^(٤).

(١) هذه زيادة في نسخة الزجاج، والظاهر أنها حاشية وتفسير.

(٢) اختلف في التعجب من الفعل الثلاثي المزيد همزة، فقليل يجوز مطلقاً، ويُنسب إلى سيبويه، وقليل

يُمْتَنَعُ إِلَّا فِي الْمَسْمُوعِ، وَيُنْسَبُ إِلَى سِيبَوِيهِ، وَقِيلَ يَجُوزُ فِي مَا هَمْزَتُهُ لغير النقل. ولعل سبب

اختلفهم في تقرير مذهب سيبويه هنا اختلاف نسخ الكتاب. انظر: المقتضب ١٧٨/٤ -

والأصول ٩٩/١ - وشرح التسهيل ٤٦/٣ - والتصريح (بحيري) ٣٨٧/٣.

(٣) هذا من الفارسي إكمال لمثال الزجاج السابق: «وما أعطاه».

(٤) هذه الحاشية نقلتها من: التذييل والتكميل لأبي حيان ٢٣٩/١٠. ورمز (س) لسيبويه.

قال سيبويه: «وَنَظِيرُ جَعْلِهِمْ (مَا) وَخَدَهَا اسْمًا قَوْلُ الْعَرَبِ: (إِنِّي مِمَّا أَنْ أَصْنَعُ)، أَي: مِنْ الْأَمْرِ أَنْ أَصْنَعُ، فَجَعَلَ (مَا) وَخَدَهَا اسْمًا»^(١).
 ﴿زيادة ليس في (ح):

قوله (أَنْ أَصْنَعُ) في موضع رَفْعٍ، كأنه: (أَي: مِنْ الْأَمْرِ صَنِيعُ كَذَا وَكَذَا)، وَرَفْعُهُ بِالْإِبْتِدَاءِ وَمَا قَبْلَهُ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ، وَذَا قَوْلُ سِيبَوَيْهِ، فَأَمَّا الْأَخْفَشُ^(٢) فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ: يَرْفَعُ بِمَا قَبْلَهُ، كَمَا تَقُولُ: (فِي الدَّارِ زَيْدٌ)^(٣).
 [١٧/أ]

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَا أَحْسَنَ عَبْدُ اللَّهِ) وَتَقُولُ: (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا)، فَتَذَكُّرُ (كَانَ) لِتَدُلَّ أَنَّهُ فِي مَا مَضَى»^(٤).
 ﴿قال الأخفش:

«وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ (أَحْسَنَ) صِفَةً أَوْ صِلَةً لـ (مَا) وَأَضْمَرْتَ الْخَبَرَ،

(١) الكتاب (بولاقي) ٣٧/١، (هارون) ٧٣/١.

(٢) في (ش) ١٧(٢) ب: «الأخطل»، وهو تحريف.

(٣) انظر الخلاف بين سيبويه والأخفش في إعراب الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور: أمبئأ أم فاعل؟ في: مسائل الغلط (انظر: الانتصار ١٢٧) - والمسائل الشيرازيات ٣٤١/١ - والمسائل العسكرية ص ١٠٨ - والإنصاف ٥١/١ - والتبيين ص ٢٣٣ - وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٨/١ - وموصل الطلاب ص ٨٤.

(٤) الكتاب (بولاقي) ٣٧/١، (هارون) ٧٢-٧٣.

فهذا أكثر وأقيس.

وتقول: (ما كان أحسن زيدًا)، فتدخل (كان) لتدل أنه في ما مضى، ولا تعمل شيئًا، كما قالوا: (ما أصبح أبردها!) و(ما أمسى أدفأها!)، وإنما الكلام (ما أبردها!) و(ما أدفأها!)، فجأؤوا بـ(أصبح) و(أمسى) ليُعلم في أي وقت كان البرد والدفء، كما قالوا: ما كان أحسنه! فدلّت (كان) على أن (أحسنه) كان في ما مضى.

هذا كلام الأخفش.

وزعم أبو عمر أن ما بعد الدّارة ليس عن سيبويه، وهو خطأ^(١).

قال أبو الحسن:

«وإن شئت جعلت (أحسن) صلة لـ(ما) أو صفة^(٢) وأضمرت الخبر، فهذا أكثر وأقيس^(٣)»، هذا قول الأخفش. «وتقول: (ما كان أحسن زيدًا)، فتذكر

(١) نقلت هذه الحاشية من نسخة كتابه ٤١ ب.

(٢) ليس في الرّباحية، انظر: (ح) ٧ ب.

(٣) انظر كلام الأخفش هذا في: شرح السيرافي ٧٧/٣ - وشرح الصفار ١١٤/١ ب، وذكر السيرافي ٧٢/٣، أن الأخفش يرى أن (ما) موصولة، وعندما نقل نص كلامه قال: «وقد ذكرنا هذا»، مع أن الذي في الحاشية أن الأخفش يختار ذلك ويميز قول الخليل، فلذا كان الصفار أدق منه إذ قال: «والأخفش يختار». وانظر الخلاف في نوع (ما) في التعجب في: معاني الفراء ١٠٣/١ - والمقتضب ٤/١٧٥ - والأصول ١/٩٩ - والإنصاف ١/١٤٦ - وشرح التسهيل ٣/٣١.

(كَانَ) لِتَدُلَّ أَنَّهُ فِي مَا مَضَى، وَلَا تَعْمَلُ شَيْئًا، كَمَا^(١) قَالُوا: (مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وَمَا أَمْسَى أَذْفَأَهَا)^(٢).

زَعَمَ أَبُو عُمَرَ: أَنَّ مَا بَعْدَ الدَّارَةِ^(٣) لَيْسَ عَنْ سَبِيوَيْهِ، وَأَنَّهُ خَطَأٌ، يَعْنِي قَوْلَهُ: (وَأِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ)، وَقَالَ: هَذَا كَلَامُ الْأَخْفَشِ، وَقَوْلُهُ (مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا) لَيْسَ مِنْ كَلَامِ سَبِيوَيْهِ^(٤).
﴿ف﴾ (فا):

زِيَادَةٌ^(٥)، كَأَنَّ^(٦) تَقْدِيرَهُ -إِذَا كَانَ صَلَةً-: (الَّذِي أَحْسَنَ زَيْدًا شَيْئًا)،

(١) لَيْسَ فِي الرَّبَّاحِيَةِ، [انظر: (ح ١) ب ٧]، وَفِيهَا: وَقَالُوا: مَا أَصْبَحَ

(٢) هَذِهِ حَاشِيَةٌ مِنَ الْأَخْفَشِ عَلَى مِثَالِ (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا). وَالْمُرَادُ بِالشَّاهِدِ الْأَوَّلِ الْعِدَاةُ، وَبِالثَّانِي الْعَشِيَّةُ، وَانْظُرْ كَلَامَ الْأَخْفَشِ هَذَا فِي: شَرْحِ السِّيْرَانِي ٧٧/٣، وَانْظُرِ الْخِلَافَ فِي زِيَادَةِ غَيْرِ (كَانَ) فِي: الْأَصُولِ ١٠٦/١ -وَالْمَفْصَلِ ٣٦٨- وَشَرْحِ الْجَمَلِ لِابْنِ عَصْفُورٍ ١/٤١٥ -وَشَرْحِ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ ٢/٤١٤ -وَالْمُلَخَّصِ ١/٢٢٤ -وَالْتَنْذِيلِ ٤/٢١٥ -وَالْمَقَاصِدِ الشَّافِيَةِ ٤/٥٠٤.

(٣) يَعْنِي الدَّائِرَةَ الَّتِي تُوضَعُ فِي نِهَايَةِ الْفَقَرَاتِ وَالْأَبْوَابِ فِي الْمَخْطُوطَةِ، وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي آخِرِ الْبَابِ قَبْلَ كَلَامِ الْأَخْفَشِ الْأَوَّلِ.

(٤) وَقَالَ مِثْلَ الْجُرْمِيِّ: السِّيْرَانِيُّ ٧٧/٣ -وَالصَّفَّارُ ١/١١٤ ب. وَجَعَلَهُ ابْنُ السَّرَاجِ فِي الْأَصُولِ ١٠٦/١ مِنْ كَلَامِ (قَوْمٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ).

(٥) هَذِهِ الْحَاشِيَةُ فِي مِثْنِ الشَّرْقِيَّةِ [انظر: (ش ١) ١٧ أ]، وَفِي مِثْنِ الرَّبَّاحِيَةِ [انظر: (ح ١) ب ٧].

(٦) يَعْنِي أَنَّ كَلَامَ الْأَخْفَشِ السَّابِقَ لَيْسَ مِنَ الْكِتَابِ.

(٧) لَيْسَ فِي (ش ١) ١٧ أ.

وَبَشَّ مَا قَالَ؛ لَأَنَّ هَذَا يَفْسُدُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ؛ لَأَنَّ الْخَبَرَ مَجْهُولٌ^(١).

هَذَا بَابُ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ الَّذِينَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَفْعَلُ

بِفَاعِلِهِ مِثْلَ الَّذِي يَفْعَلُ بِهِ، وَمَا كَانَ نَحْوَ ذَلِكَ

قال سيبويه: «وَمِمَّا يُقَوِّي تَرْكَ نَحْوِ هَذَا لِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ قَوْلُهُ

﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾^(٢) ﴿وَالْحَافِظِينَ

فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ﴾^(٣)، فَلَمْ يُعْمَلِ الْآخِرَ فِي مَا عَمِلَ فِيهِ الْأَوَّلُ؛

اسْتِغْنَاءً عَنْهُ، وَمِثْلُ ذَلِكَ: «وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ»^(٤) (٣) (٤).

(١) زاد الفارسي هذا التضعيف توضيحاً في: البغداديات ص ٢٥٥.

(٢) سورة الأحزاب ٣٥، والجزء الثاني في الآية مقدم على الأول، وهكذا جاء اللفظ بهذا التقديم في:

النسخة الشرقية [انظر: (ش) ١/٢٢ ب]، والنسخة الرباعية [انظر: (ح) ١/٨ أ] - ونسخة صنعاء

[انظر: (م) ١/١٧٦ أ] - وشرح السيرافي ٣/ ٧٩ (دار الكتب)، ولكن ناسخ (ش) قد ترك مسافة

واسعة بين جزأي الآية، وكأنه إشارة إلى أنها استشهدان، وكذا السيرافي لم يُقدِّر تقديراً واحداً

للآية كما فعل المحشِّي في الحاشية الأولى هنا، بل علَّق على الجزء الأول من الآية، ثم على الجزء

الآخر على أنها استشهدان. وأبعد شيخ المحققين عبدالسلام هارون في تحقيقه الكتاب ١/ ٧٤،

فقال: «وهو تحريف للآية ومن عجب أن تمر القرون ولا ينبه إلى ذلك أحد من العلماء». وقد

جاءت الآية -على لفظها في المصحف- في نسخة ابن دادي ١٩ ب، وكان هذا اجتهد من الناسخ.

(٣) هذا جزء من دعاء قنوت عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثبت عنه بإسناد صحيح، وجاء مرفوعاً بإسناد

مرسل. انظر: السنن الكبرى للبيهقي ٢/ ٢١٠ (٣٢٦٨) - ومصنف ابن أبي شيبة ٢/ ٢٠١

(١٢٩) - ومصنف عبدالرزاق ٣/ ١١٠ (٤٩٦٨) - والبدر المنير ٤/ ٣٧٠ (٤٧) - وتحفة

المحتاج ١/ ٤١٠ (٤٥٥) - وإرواء الغليل ٢/ ١٦٥.

(٤) الكتاب (بولاقي) ١/ ٣٧، (هارون) ٧٤.

﴿٩٩﴾ أي: والحافظاتِها، والذَّاكِرَاتِهِ^(١).

﴿١٠٠﴾ أي: في دُعَاءِ الْقُنُوتِ، ف(مَنْ) في مَوْضِعِ نَضْبٍ، والأَجُودُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بـ(نَتْرُكُ)؛ لَأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَنْصُوبًا بـ(نَخْلَعُ) كَانَ الْاِخْتِيَارُ (وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُهُ مَنْ يَفْجُرُكَ)، وَنَضْبُهُ بـ(نَخْلَعُ) جَائِزٌ أَيْضًا، فَقَدْ تَرِكَ إِمَّا مَفْعُولٌ (نَخْلَعُ)، أَوْ (نَتْرُكُ)؛ اكْتِفَاءً بِعِلْمِ الْمُخَاطَبِ^(٢).

قال سيبويه: «وَجَاءَ فِي الشَّعْرِ مِنَ الْإِسْتِغْنَاءِ أَشَدُّ مِنْ هَذَا، وَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ، هُوَ» قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(٣)»^(٤).

(١) هذه الحاشية من حاشية نسخة ابن دادي ١٩ ب.

(٢) هذه الحاشية من حاشية نسخة ابن دادي ١٩ ب، ومضمونها سوى السطر الأول في شرح السيرا في ٣/ ٨٦. وما ذكر فيها هو هذا مذهب البصريين في اختيار إعمال العامل الأقرب من العاملين المتنازعين، والكوفيون يختارون العامل الأسبق. انظر: الكتاب ١/ ٧٤- والمقتضب ٤/ ٧٣- والإنصاف ١/ ٨٣- وشرح التسهيل ٢/ ١٦٧- والارتشاف ٤/ ٢١٤٢- والهمع ٣/ ٩٤.

(٣) ليس في الرابحة [انظر: (ح) ١٣ ب]- وابن دادي ١٩ ب.

(٤) من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في: ملحق ديوانه ص ٢٣٩- ومعاهد التنصيص ١/ ١٨٩- وتخليص الشواهد ص ٢٠٥- والمقاصد النحوية ١/ ٥٥٧، وهو لعمر بن امرئ القيس الخزرجي الأنصاري في: مجاز القرآن ١/ ٣٩- وجهرة أشعار العرب ١/ ٢٠٠- والبيان والتبيين ١/ ٤٣٦- وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٨- واللسان (فجر) ٥/ ٤٦- والخزانة ٤/ ٢٧٥، ونسبه الفراء في معانيه ٢/ ٣٦٣ إلى المرار الأسدي، وأغرب الكمال الأنباري نفسه في الإنصاف ١/ ٩٥ لِدِرْهَمِ بْنِ زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ.

(٥) الكتاب (بولاقي) ١/ ٣٧- ٣٨، (هارون) ١/ ٧٤- ٧٥.

نحن بما عندنا راضون وأنتَ بما عنك راضٍ، فحذف (راضون)،
وكذلك: فإني بها غريبٌ وقيارًا بها غريبٌ^(٢)، وكذلك: كنتُ منه بريئًا
ووالدي بريئًا^(٣).

(١) اختلف شراح كلام سيبويه في بيان مذهبه في هذا البيت وبيتي ضابئ وابن أحر ونحوهن، فقيل:
يقدّر خبر الأول، فهو عنده من الحذف، وهذا المذكور في هذه الحاشية ونسبه النحاس لسيبويه في
الحاشية بعد القامة، وانظر: شرح السيرافي ٨٦/٣ - وشرح الرماني ٢٩/١ - وشرح أبيات
سيبويه لابن السيرافي ٢٧٩/١ - وشرح الصفار ١١٨/١ ب - وتحصيل عين الذهب ص ٩٧،
وانظر: مشكل إعراب القرآن ٣٣١/١ - وأمالى ابن الشجري ٤٥/٢، وقيل: يجعل الخبر مفردًا
واقعًا موقع جمع أو مثني، فقال الشاعر (راض) مكان (راضون)، و(لغريب) بدل (لغريبان)،
و(بريء) بدل (بريثان). انظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٦٧ - وشرح عيون سيبويه
ص ٦٣، وانظر: الارتشاف ٢٠٢٠/٤، وقد ذكر الاختلاف ابن خلف ٢٨١/١ - ٢٨٢. قلتُ:
كلاهما عندي محتمل، أما الأول فيناسبه أن سيبويه ذكر ذلك في باب التنازع، وهو عنده على
إعمال الثاني والحذف من الأول، كما يناسبه قول سيبويه ٧٦/١ (هارون): «ترك أن يكون للأول
خبرٌ حين استغنى بالآخر؛ لعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك»، والثاني يناسبه قوله
٧٦/١ (هارون): «فوضع في موضع الخبر لفظ الواحد لأنه قد علم أن المخاطب سيستدل به
على أن الآخرين في هذه الصفة».

(٢) يريد بيت ضابئ البُرْجُمي، وقد ذكره سيبويه ٧٥/١ (هارون) بعد بيت قيس بن الخطيم، وهو
قوله: فمن يك أمسى بالمدينة رحلُهُ فإني وقيارًا بها لغريبٌ

(٣) يريد بيت ابن أحر، وقد ذكره سيبويه ٧٥/١ (هارون) بعد بيتي ابن الخطيم وضابئ، وهو قوله:
رَماني بأمْرِ كنتُ منه ووالدي برِيئًا، ومن أجل الطويِّ رَماني

﴿ط﴾:

وكان ابنُ كيسان^(١) يَتَأَوَّلُ هذا البيتَ على غيرِ حَذْفٍ، وهو قولُ غريبٌ، على أن يَجْعَلَ قولُهُ (نحنُ) لواحِدٍ، فكأنه قال: نحنُ راضٍ بما عندنا، ثم عَطَفَ و(أنتَ) على (نحن)^(٢). [١٧/ب]

قال سيبويه: «وَقَالَ ابْنُ أَحْمَرَ:

رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئًا وَمِنْ أَجْلِ الطَّوِيِّ رَمَانِي^(٣)»^(٤).
﴿ط﴾:

قال أبو جعفر: «هكذا قرأناه على أبي إسحاق^(٥).

(١) انظر كلام ابن كيسان في: النكت ٢١٢/١ - ولباب الألباب ٢٨٣/١.

(٢) قال ابن هشام في المغني ٨١١/١: «وقد تكلف بعضهم في البيت الأول، فزعم أن (نحن) للمعظم نفسه، وأن (راضٍ) خبرٌ عنه، ولا يُحفظ مثل (نحنُ قائمٌ)»، ونحوه في شرح الصفار ١١٩/١، قلتُ: ما قاله الصفار وابن هشام يوضح معنى كون (نحن) لواحد، ويبقى معنى قوله: «على غير حذف»، وأظن أن معناه أن (أنت) عطف على الفاعل في (راضٍ)، كما سيأتي في المذهب الأول المنسوب إلى المبرد، أما ما ذكر هنا من تفسير ذلك بأن (أنت) عطف على (نحن) فإما فهم من راوي القول لا من كلام ابن كيسان، وإما أنه يريد (نحن) التي هي فاعل (راضٍ)، لا (نحن) الظاهرة.

(٣) من الطويل، وهو لعمر بن أحمد بن العَمَرْد الفَرَّاصي الباهلي في: ديوانه ص ١٨٧ - ومعجم البلدان ٣٩٠/١، وهو للأَزْرَق بن طَرْفَةَ ابن عم عمرو بن أحمد في: مجاز القرآن ١٦١/٢ - وشرح أبيات سيبويه ٢٤٩/١ - واللسان (جول) ١٣٢/١١.

(٤) الكتاب (بولاقي) ٣٨/١، (هارون) ٧٥/١.

(٥) وكذا ذكره الزجاج في معانيه ٤٤/٥، وقدَّره ب: «رمانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ بَرِيئًا، ووالدي بَرِيئًا منه».

وَزَعَمَ عَلِيُّ بْنُ سَلِيمَانَ أَنَّهُ لِلْأَزْوَارِ^(١) بِنِ طَرْفَةٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَتْ لَهُ خُصُومَةٌ

فِي بَيْتٍ^(٢)، فَقَالَ: مِنْ أَجْلِ الْبَيْتِ رَمَانِي، وَأَنْشَدَنِي لَهُ:

فَلَمَّا رَأَى سُفْيَانُ أَنَّ قَدْ عَزَلْتُهُ

عَنِ الْمَاءِ مَرَمَى الْحَائِمِ الْوَحْدَانِ^(٣)

ثُمَّ قَالَ: (رَمَانِي....)، وَالْحَائِمُ: الَّذِي يَدُورُ حَوْلَ الْبَيْتِ^(٤).

قَالَ: وَرَوَاهُ ثَعْلَبٌ (وَمِنْ جَرَى)، أَي: مِنْ أَجْلِ^(٥)، وَالطَّوِيُّ: الْبَيْتُ^(٦).

وَزَعَمَ مُحَمَّدُ بْنُ يُزَيْدَ: أَنَّ الرِّوَايَةَ الصَّحِيحَةَ: (وَمِنْ جَوْفٍ)، وَ(مِنْ

جَوْلٍ)، وَ(مِنْ جَالٍ)، وَالْجَوْلُ^(٧) وَالْجَالُ: مَا حَوْلَ الْبَيْتِ^(٨)، أَي: رَمَانِي بِعَيْبِ

(١) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَالصَّوَابُ (الْأَزْرَقُ)، كَمَا سَبَقَ فِي تَخْرِيجِ الْبَيْتِ، وَقَدْ تَحْرَفَ هَذَا الْاسْمُ أَيْضًا فِي التَّاجِ (جَوْل) ٢٨/ ٢٥٠ فُجَاءَ بِلَفْظِ (الْأَوْرَقِ).

(٢) انْظُرْ قِصَّةَ الْبَيْتِ فِي: شَرْحَ آيَاتِ سِيبَوَيْهِ ١/ ٢٤٨- وَلِبَابِ الْأَلْبَابِ ١/ ٢٨٧.

(٣) انْظُرْهُ فِي: الْإِنْصَافِ لِلْبَطْلِيِّسِيِّ ٧٨- وَلِبَابِ الْأَلْبَابِ لِابْنِ خُلْفٍ ١/ ٢٨٩، وَقَوْلُهُ (الْوَحْدَانِ) أَيِ الْمُنْفَرِدِ، وَلَمْ أَجِدْ هَذَا الْمَعْنَى لِهَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي الْمَعْجَمَاتِ، وَلَعَلَّهَا (الْوَحْدَانِي) نَسَبَةً إِلَى (الْوَحْدَةِ) بِأَلْفٍ وَنُونٍ، وَكَذَا رُسِمَ فِي الْإِنْصَافِ، وَهَذَا فِي الْمَعْجَمَاتِ، انْظُرْ (وَحْد) فِي: اللِّسَانِ ٣/ ٤٥١- وَالتَّاجِ ٩/ ٢٦٩.

(٤) بِسَبَبِ الْعَطَشِ. انْظُرْ: الْقَامُوسُ (حَوْم) ص ١٤١٩.

(٥) يُقَالُ: فَعَلْتُهُ مِنْ جَرَّائِكَ وَجَرَّائِكَ، أَي: مِنْ أَجْلِكَ. انْظُرْ: الْقَامُوسُ (جَرَى) ص ١٦٤٠.

(٦) انْظُرْ: الْقَامُوسُ (طَوَى) ص ١٦٨٧.

(٧) لَيْسَ فِي (ش) ١٩٣ أ.

(٨) انْظُرْ: اللِّسَانِ (جَوْل) ١١/ ١٣٢- وَالتَّاجِ (جَوْل) ٢٨/ ٢٥٠.

ليس في، وكان كمن رماني من أَسْفَلِ البئر، فَرَجَعَ الرَّمْيُ عليه^(١).

ويقال: إنه أَحْكَمُ بَيْتٍ قِيلَ فِي الْعَرَبِ^(٢).

وتقديره على مذهب سيبويه: كنتُ منه بريئاً ووالدي بريئاً، فحذف، وعلى قول محمد بن يزيد^(٣): إِنَّ قَوْلَهُ (بريئاً) منصوبٌ بـ(كُنْتُ)، و(والدي) عطفٌ، فهذا على غيرِ حَذْفٍ.

يريد أبو جعفر أن ابنَ يزيدَ يَعْطِفُهُ على المضمَرِ في (بريء)، لا على التاء في (كُنْتُ)، فتكونُ على مذهبه (والدي) مرفوعاً بـ(بريء) لا بـ(كُنْتُ)، كما تقول: (زيدٌ منطلقٌ وعمرو)، لا نَعْطِفُهُ على (زيد)، ولكن على المضمَرِ

(١) انظر روايات البيت والنقل عن المبرد في مراجع تخريجه وفي: إصلاح المنطق ٨٨ - ومقاييس اللغة ٤٩٦/١ - ولباب الألباب ٢٨٩/١ - واللسان (جول) ١٣٢/١١.

(٢) وذلك على رواية (جول، وجال، وجوف)، انظر: تحصيل عين الذهب ص ٩٨ - والنكت ٢١٣/١ - ولباب الألباب ٢٨٩/١.

(٣) انظر كلام المبرد هذا في: لباب الألباب ٢٨٨/١، وقد نُسِبَ إلى المبرد في توجيه أبيات قيس وضابئ وابن أهر ونحوهن مذهبان، الأول المذكور هنا، والثاني كالمذهب الأول المنسوب لسيبويه، انظر: شرح عيون سيبويه ص ٦٤، وهو المناسب لكلام المبرد في المقتضب ٧٣/٤. قلتُ: الصواب أن المبرد يميز الأمرين، مع تجويد الثاني منها، فقال عن بيت ضابئ في الكامل ٤١٦-٤١٧: «أراد (فإني لغريبٌ بها وقياراً)، ولو رفع لكان جيِّداً، تقول: (إن زيدا منطلقٌ وعمراً وعمرو).... ومن قال (عمرو) فله وجهان من الإعراب، أحدهما جيد، والآخر جائز»، وذكرهما.

في (منطلق)، ولكنه قَبِيحٌ حتى يُؤكِّدَه، وفي ما حكاه أيضًا قُبْحُ آخَرٍ، وهو تَقْدِمَتُهُ المعطوفَ على ما عُطِفَ عليه، وليس ذلك بكثيرٍ عندهم ولا مختار.

قال سيبويه: «فَإِذَا قُلْتَ (ضَرَبَنِي) لَمْ يَكُنْ سَبِيلٌ لِلأَوَّلِ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ (ضَرَبَنِي) وَأَنْتَ تَجْعَلُ الْمُضْمَرَ جَمِيعًا»^(١).
﴿ف﴾ (فا):

(لم يكن سَبِيلٌ لِلأَوَّلِ) أي: لا يكونُ في قولك (قومك) إذا قلت: (ضَرَبَنِي) إِلَّا الرَّفْعُ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ (ضَرَبَنِي) لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا ضَمِيرٌ وَاحِدٌ.
﴿ف﴾ (فا):

(لِلأَوَّلِ) لِلْفِعْلِ الأول، يعني (ضَرَبْتُ) في قولك: (ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي قَوْمُكَ)، سَبِيلٌ أَنْ يَعْمَلَ في (قومك).
وعلى ما في نسخة (ح) - (لم يكن سَبِيلٌ إِلَى الأولِ) - أي: إلى إعمالِ الأول، وكلاهما جائزٌ، والأَوَّلُ أَيْبُنُ.

قال سيبويه: «وَقَالَ طُفَيْلُ الْغَنَوِيِّ:

(١) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ٢) ١٣ ب] - وابن دادي ١٩ ب: «وَإِذَا سَبِيلٌ إِلَى الأولِ»، فهي كنسخة

الزجاج الثانية كما سيأتي في الحاشية.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٩/١، (هارون) ٧٦/١.

وَكُمْنَا مَدْمَاءَ كَأَنَّ مُثَوْنَهَا

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنُ مُذْهَبٍ^(١)»^(٢).

﴿ط﴾:

قال أبو العباس: ولو أَعْمَلَ الأول لقال: جَرَى فوقها واستشعرته

لَوْنُ مُذْهَبٍ، يريد: جَرَى فوقها لَوْنُ مُذْهَبٍ واستشعرته.

قال أبو الحسن^(٣): الكُمَيْتُ مِنَ الْخَيْلِ: ما كان فيه لَوْنَانِ، فَوَصَفَهَا

ههنا بأنه قد غَلَبَ عليها الحُمْرَةُ^(٤)، واستشعرته، أي: صارَ لها شِعَارًا يَلِي

بَدَنَهَا^(٥)، فكانه بَنَى واحداً على (أَكْمَتَ) وإن كان لا يُقال^(٦).

(١) من الطويل، وهو لطفيل الغنوي في: ديوانه ص ٢٣ - تهذيب اللغة ١٤/١٥٣ - والمحكم

١/٣٦٦ - والإنصاف ١/٨٨ - واللسان ٢/٨١ - والمقاصد النحوية ٣/٢٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٣٩، (هارون) ١/٧٧.

(٣) يظهر أنه الأخفش الأصغر؛ لأنه الذي ينقل عنه ابن طلحة من طريق أبي جعفر النحاس في اللغة كثيراً.

(٤) الكُمَيْت من الخيل ما جمع بين الشقرة والدُّهْمَة، وهي ثمانية أقسام، منها الكُمَيْت المُدْمَى، وهو ما كان شعرُ ظهره أحمر شديد الحمرة، وكلما انحدرت الحمرة إلى بطنه ازدادت. انظر: الخيل لأبي عبيدة ص ٢٣١ - والخيل لابن جزي ص ٥٩ - والمخصص ٦/١٥٠ - والحلل ص ١٤٩ - والقاموس (دمي) ص ١٦٥٦.

(٥) الشَّعَار: ما يلي الجسد من الثياب. انظر: القاموس (شعر) ص ٥٣٤.

(٦) انظر: المقتضب ٣/٢٣٣ - واللسان (كمت) ٢/٨١ - ولباب الألباب ١/٢٩٨.

قال سيبويه: «وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَاهِلَةَ:

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ تُصْبِي الْحَلِيمَ، وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ^(١)»^(٢)
﴿ط﴾^(٣):

قال محمد بن يزيد: ولو أراد إعمال الأول لَنَصَبَ (سَيْفَانَةٌ).

قال الكِسَائِيُّ^(٤): رَجُلٌ سَيْفَانٌ وامرأةٌ سَيْفَانَةٌ: للطويل المَشُوق.

قال أبو يوسف^(٥) الأَصْفَهَانِي: شُبَّهَ بِالسَّيْفِ.

قال سيبويه: «فَإِنْ قُلْتَ: (صَرَبْتُ وَصَرَبُونِي قَوْمَكَ) نَصَبْتُ، إِلَّا فِي

قَوْلٍ مَن قَالَ: (أَكَلُونِي أَلْبَرَاغِيثُ)»^(٦).

(١) من الكامل، وهو لَوْعَلَةُ الْجَزْمِي في: شرح أبيات سيبويه ٢٥٨/١ - وابن خلف ٣١٦/١، وإلى رجل من باهلة في: الإنصاف ٥٨/١، وبلا نسبة في: المقتضب ٧٥/٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٣٩/١، (هارون) ٧٧/١.

(٣) ليس في (ش) ١٧ب، و(ش) ١٢أ.

(٤) انظر كلامه هذا في: تهذيب اللغة ١٣/٦٦ - ومقاييس اللغة ٣/١٢١ - ولباب الألباب ٣١٦/١، ٣١٦/١، وانظر: اللسان (سيف) ٩/١٦٧.

(٥) في (ش) ١٨ب: «سف». وهذا رَمَزٌ أَبِي سَعِيدٍ السَّيرَافِي. وابنه هو يوسف صاحب شرح أبيات سيبويه، ولكن السيرافي معروف بأبي سعيد لا بأبي يوسف، وهو سيرافي لا أصبهاني، ولم أجد هذا النقل في شرحه للكتاب، وأظن ذلك اجتهادًا من ناسخ ظنَّ إياه، ولم أعرف من المقصود بأبي يوسف الأصبهاني، وانظر كون السيفان مشبَّهًا بالسيف في: العين ٧/٣١٠ - وتهذيب اللغة ١٣/٦٦ - ومقاييس اللغة ٣/١٢١.

(٦) الكتاب (بولاق) ٣٩/١، (هارون) ٧٨/١.

﴿فا﴾:

قالوا: وفيه علامة الجميع وليس بإضمار^(١)، فكأنه قال: (ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي قَوْمُكَ).

قال سيبويه: «وَعَلَى هَذَا الْحَدِّ تَقُولُ: (ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي عَبْدُ اللَّهِ، تُضْمِرُ فِي (ضَرَبَنِي) كَمَا أَضْمَرْتَ فِي (ضَرَبُونِي))»^(٢).

﴿في كتاب (ب): أي: يَجْعَلُ (عبدالله) بدلاً من المضمر في (ضَرَبَنِي)، كما جَعَلْتَ (قَوْمُكَ) بدلاً من الواو في (ضَرَبُونِي). [١٨/أ]

قال سيبويه: «إِنْ قُلْتَ: (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُهُمْ قَوْمُكَ) رَفَعْتَ إِلَّا أَنْ تَجْعَلَ هَهُنَا الْبَدَلَ كَمَا جَعَلْتَهُ فِي الرَّفْعِ، فَإِنْ فَعَلْتَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ (ضَرَبُونِي))»^(٣).

﴿فا﴾:

«لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ (ضَرَبُونِي))» أي: إِذَا أَبْدَلْتَ (قَوْمُكَ) مِنَ الْمَضْمَرِ الْمَنْصُوبِ كَمَا أَبْدَلْتَ مِنَ الْمَرْفُوعِ قُلْتَ: (ضَرَبُونِي)^(٤)، فَجَمَعْتَ الضَّمِيرَ لِأَنَّهُ لَ (القَوْمِ).

(١) يعني أن (الواو) في لغة (أكلوني البراغيث) حرف جمع، لا ضمير.

(٢) الكتاب (بولاق) ٤٠ / ١، (هارون) ٧٨ / ١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٤٠ / ١، (هارون) ٧٨ / ١.

(٤) فقلت: (ضربوني وضربت قَوْمُكَ).

قال سيبويه: «وَقَالَ الْمَرَّارُ الْأَسَدِيُّ:

فَرَدَّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوَى عَمِيدًا وَسُوئِلَ لَوْ يُبَيِّنُ لَنَا سُؤَالَ^(١)»^(٢).

﴿ق﴾: ليس العميد بالشديد، ولكنه صفة العاشق، وهو الذي

بَلَغَ بِهِ الْمَرَضُ أَنْ ضَعُفَ حَتَّى عُمِدَ بِالْوَسَائِدِ^(٣)، فَوُصِفَ بِهِ الْهَوَى عَلَى

طريقة قولهم: (جَدَّ جَدُّهُ)^(٤).

﴿ط﴾:

قال أبو جعفر: سألت أبا الحسن^(٥) فقال: (هَوَى عَمِيدٌ) شديد^(٦)،

ومنه (عَمِيدُ الْحَيِّ).

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْجَوَازِ: (ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ

قَوْمُكَ)، وَالْوَجْهَ أَنْ تَقُولَ: (ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ) فَتَحْمِلُهُ

(١) من الوافر، وهو للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٧٦ - والحلل ص ١٥٢، ونسبه الأعلام في

تحصيل عين الذهب ص ١٠١ إليه أو إلى ابن أبي ربيعة، وبلا نسبة في: المقتضب ٧٦/٤.

(٢) الكتاب (بولاق) ٤٠/١، (هارون) ٧٨/١.

(٣) انظر هذين المعنيين لـ (عميد) في: باب الألباب ٣٢٣/١ - واللسان (عمد) ٣٠٥/٣ -

والقاموس (عمد) ص ٣٨٥.

(٤) أي: إسناد الفعل إلى فاعل من لفظه، أو وصف الشيء باسم فاعل من لفظه، (ليل لائل)،

و(صيف صائف). انظر: اللسان (موت) ٩١/٢، (صيف) ٢٠١/٩ - وشرح قطر الندى ص ٢٢٥.

(٥) يعني النحاس شيخه الأخفش الأصغر.

(٦) فسر (العميد) هنا بالشديد: الأعلام في تحصيل عين الذهب ص ١٠٢ - والنكت ٢١٥/١.

عَلَى الْآخِرِ»^(١).

﴿٢٠﴾ (فا):

(فَتَحْمِلُهُ عَلَى الْآخِرِ) أَي: تَجْعَلُ الْقَوْمَ عَلَى الْفِعْلِ الْآخِرِ، فَتَنْصِبُهُ وَتُضْمِرُ فِي الْأَوَّلِ^(٢). [١٨/ب]

قال سيبويه: «وَهَذَا رَدِيٌّ فِي الْقِيَاسِ يَدْخُلُ عَلَيْهِ أَنْ تَقُولَ: (أَصْحَابُكَ جَلَسَ)، فَتُضْمِرُ شَيْئًا يَكُونُ فِي اللَّفْظِ وَاحِدًا، فَقَوْلُهُمْ: (هُوَ أَظْرَفُ الْفَتَيَانِ وَأَجْمَلُهُ)، لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ -وَأَنْتَ تُرِيدُ الْجَمَاعَةَ-: (هَذَا غَلَامُ الْقَوْمِ وَصَاحِبُهُ) لَمْ يَحْسُنْ»^(٣).
﴿٢١﴾ هَذَا آخِرُ الْفَنِّ الَّذِي الْمَفْعُولُ فِي الْمَعْنَى هُوَ الْفَاعِلُ^(٤).

(١) الكتاب (بولاق) ٤١/١، (هارون) ٧٩/١.

(٢) كون الوجه في التنازع أن يعمل العامل الأخير لأنه أقرب هو قول البصريين، وهو الراجح الموافق لأكثر كلام العرب، وقال الكوفيون: الوجه أن يعمل الأول لأنه أسبق. انظر: المقتضب ٧٢/٤-والإنصاف ٨٣/١- وشرح الصفار ١١٥/١- وشرح الكافية الشافية ٦٤٤/٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ٤١/١، (هارون) ٨٠/١. وفي الرباحية [انظر: (ح) ١٨أ]، ونسخة ابن دادي ٢٠ب: «يَدْخُلُ فِيهِ»، «تُضْمِرُ شَيْئًا».

(٤) يعني (باب التنازع). وهذه الحاشية جاءت في متن الشرقية بعد الدارة الدالة على انتهاء كلام سيبويه المحشى عليه [انظر: (ش) ١٨ب]، ولعل من أغراض هذه الحاشية الدلالة على أن ما قبلها من كلام سيبويه، لأنه جاء في بعض نسخ الرباحية [وهي (ح) ١٧ب]، وهي نسخة متأخرة] قبل كلام سيبويه المحشى عليه عبارة: «قال الأخفش»، ولم ترد هذه العبارة في نسخ الشرقية، ولا في نسخ الرباحية المتقدمة [انظر: (ح) ١٨أ]، ولا في نسخة ابن دادي

هَذَا بَابٌ مَا يَكُونُ فِيهِ الْأِسْمُ مَبْنِيًّا عَلَى الْفِعْلِ قُدِّمَ

أَوْ آخَرَ، وَمَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ مَبْنِيًّا عَلَى الْأِسْمِ

قال سيبويه: «وَأَنْشَدُوا هَذَا الْبَيْتَ عَلَى وَجْهَيْنِ: عَلَى النَّصْبِ وَالرَّفْعِ،

قَالَ بَشْرُ بْنُ أَبِي خَازِمٍ:

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنُ مُرٍّ فَالْفَاهُمُ الْقَوْمُ رَوَى نِيَامًا^(١)»^(٢).
﴿زيادة﴾:

قال أبو علي^(٣): في باب (أَزِيدَنِيهِ)^(١) قوله: «كَمَا يَمْنَعُ مَا كَانَ فِي» كلام

٢٠ ب. وقد أثبت هذه العبارة عبدالسلام هارون في طبعته ٨٠ / ١، ومع ذلك أثبت النص المعلق

عليه في متن الكتاب!

(١) من المتقارب، وهو لبشر بن أبي خازم، في: ديوانه ص ١٩٠ - والبيان والتبيين ٤٠١ / ١ - وجهرة

اللغة ١٠٢١ / ٣ - والعقد الفريد ٣٧٨ / ٦ - وجهرة الأمثال ٤٢١ / ٢ - والأزهية ص ١٤٦ -

واللسان ٤٤١ / ١، وبلا نسبة في: معاني الأخفش ٧٨ / ١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٤٢ / ١، (هارون) ٨٢ / ١.

(٣) هذا الحاشية على كلام متأخر لسيبويه في باب (هذا ما تلحقه الزيادة في الاستفهام)، ولم يتضح لي

مناسبة لذكر هذه الحاشية هنا، وسوف أكررها في بابها من الكتاب، ونص كلام سيبويه المعلق

عليه في الكتاب (بولاق) ٤٠٦ / ١ - (هارون) ٤٢١ / ٢: «كَمَا يَمْنَعُ مَا كَانَ فِي كَلَامِ الْمَسْئُولِ

الْعَلَامَةِ مِنَ الْأَوَّلِ، وَلَا تَدْخُلُ الْعَلَامَةُ فِي (يَافَتَى)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ حَدِيثِ الْمَسْئُولِ، فَصَارَ هَذَا

بِمَنْزِلَةِ (الطَوِيلِ) حِينَ مَنَعَ الْعَلَامَةَ (زَيْدًا)، كَمَا مَنَعَ (مَنْ) مَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَهُوَ قَوْلُ الْعَرَبِ،

هَذَا نَصُّ الشَّرْقِيَّةِ، وَسَقَطَ لَفْظُ (الْعَلَامَةُ) الثَّانِي مِنَ الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٦٩ ب]، وَفِيهَا «هَهْنَا»

بعد «هَذَا»، و«حَيْثُ» بدل «حِينَ»، و«كَلَامٌ» بدل «قَوْلٌ».

المسؤول العلامة من الأول»، أي: مَنَعَ قولك (عَمَرًا) - في قولك: (لَقِيتُ زيدًا وعَمَرًا) - أنْ تَلَحَقَ علامةُ الإنكار (زيدًا) لما كان (زيدًا) في صَلَةِ الكلام ودَرْجِه، ولم يكن آخِرًا، وكذلك مَنَعَ قولك (يافَتَى) أنْ تَلَحَقَ (زيدًا) العلامة.

وقوله: «ولا تَدْخُلُ العلامةُ في (يافَتَى)؛ لأنه ليس من حديثِ المسؤول» كأنَّ قائلًا قال له: فإذا لم تَدْخُلِ العلامةُ في قولك (أَزِيدًا) من قولك: (أَزِيدًا يافَتَى) لأنه موصولٌ بـ(يافَتَى) - كما لم تَدْخُلِ في (زيدًا) من قولك (أَزِيدًا وعَمَرِيَّة) لأنه موصولٌ بقولك (وعَمَرِيَّة) - فأَدْخِلْها في (يافَتَى) كما أَدْخَلْتَهَا في (عَمَرُو) من قولك (وعَمَرِيَّة) لما كان آخِرًا؟
ففي هذه الجملة من كلامه سؤالٌ مُدْغَمٌ، وكثيرًا يَفْعَلُ هذا في الكتاب، يُدْغَمُ السُّؤالُ ولا يَكْشِفُ عنه في الجواب، وهو فِعْلُ الحَذَّاقِ من العلماء.

فَفَصَّلَ سيبويه بينَ (عَمَرُو) وبينَ (يافَتَى) بأنْ قال: قولك (يافَتَى)

(١) عبارة «في باب (أزيدنيه)» قد تكون من كلام الفارسي، فيكون هو الذي قدَّم الحاشية، وقد تكون من كلام الناقل، فيكون هو الذي قدَّم الحاشية إلى هذا الموضع.

(٢) في الحواشي (ش ١٩٢) ب: «من»، والذي في جميع نسخ الشرقية [انظر: (ش ٢٢٧) ب]، والرباحية [انظر: (ح ١٦٩) ب] هو ما أثبتته في المتن.

(٣) ليس في (ش ١٩٢) ب.

ليس من حديث المسؤول فتدخل عليه العلامة، وإنما تدخل العلامة في ما كان من حديث المسؤول منكراً أو متعجباً، فأما إذا لم يكن من حديث المسؤول لم تدخل فيه العلامة؛ ألا ترى أن قولك (وعمرني) من حديث المسؤول، والمسؤول هو المخبر بقوله: (ضربت زيداً وعمراً)، هو إذا حدث مخبر، وإذا سئل منكراً عليه أو مسترشداً منه، فمسؤول بعد إخباره.

وقوله -يعني سيبويه-: «فصار هذا بمنزلة (الطويل)» أي: قولك (يافتى)، إلا أن الفرق بينه وبين (الطويل) «أن (الطويل)» من حديث المسؤول، و(يافتى) ليس كذلك.

وقوله: «كما منع (من) ما ذكرت لك» (من) في موضع نصب، و(ما) في موضع رفع؛ لأنها فاعلة، أي: ما ذكرت لك من أنك إذا أوصلته بقولك (منه) منعه حرف اللين الذي يلحقه في الوقف، وهو الألف في (منّا). [١٩/أ]

قال أبو جعفر:

قال لنا أبو الحسن^(٣): يُنشد على الرفع والنصب، النصب يريد: فألفى القوم تميم بن مر، وإنما لزم الفاء (أمّا) لأنك إذا قلت: (أمّا زيداً

(١) ليس في (ش) ١٨ ب.

(٢) ليس في (ش) ١٩ ب.

(٣) هو الأخفش الأصغر.

فَأَكْرَمَهُ) فمعنى الكلام (مهما يكن من شيء فَأَكْرَمَهُ)^(١).

قال: و(الرَّوْبَى) المُسْتَقِيلُونَ نَوْمًا، الواحدُ (رَائِبٌ)^(٢)، قال: ويُقال: مَضَتْ رُوبَةٌ من الليل)^(٣).

قال سيبويه: «وَمِثْلُهُ قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ:

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَالٌ بَلَغَتْهُ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَضْلَيْكَ جَازِرٌ^(٤)
وَالنَّصْبُ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ، وَالرَّفْعُ أَحْسَنُ^(٥)»^(٦).

قال الزجاج:

يَعْنِي^(٧) فِي الْبَابِ كُلَّهُ، لَا فِي هَذَا^(٨) الْبَيْتِ^(٩).

(١) انظر معنى (أَمَّا) وتقديرها في: الكتاب ٢٣٥/٤ - والمقتضب ٧١/٢ - والأصول ١٧٩/٣ - والخصائص ٣١٢/١ - والمفصل ص ٤٤٣.

(٢) و(رَوْبَان). انظر (روب) في: العين ٨/٢٨٤ - واللسان ١/٤٤١.

(٣) أي: ساعة منه. انظر (روب) في: تهذيب اللغة ١٥/١٨٢ - واللسان ١/٤٤١.

(٤) من الطويل، لذي الرُّمَّة في: ديوانه ٢/١٠٤٢ - والكامل ١/١٦٩ - والصناعتين ص ٢١١ - وسمط اللآلي ص ٢١٨ - والخزانة ٣/٣٢، وبلا نسبة في: معاني الأخفش ١/٨٧ - ومعاني الفراء ١/٢٤١ - والمقتضب ٢/٧٧.

(٥) في الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١/٨ب]: (ومنه) بدل (ومثله)، و(فالنصب) بدل (والنصب)، و(أجود) بدل (أحسن).

(٦) الكتاب (بولاقي) ١/٤٢، (هارون) ١/٨٢.

(٧) ليس في (ش) ٣/٢٠ب.

(٨) ليس في (ش) ٢/٢٠أ.

وهذا مثل الأول^(٣) في «النصب عربي كثير، والرفع أجود». وعَلَّطَهُ في الرَّفْعِ أبو العباس؛ لأنَّ (إذا) بمنزلة حروف المجازاة، فلا يجوز أن يرتفع ما بعدها بالابتداء^(٤).

(١) وقال بنحوه: شرح السيرا في ١٠٣/٣، وشرح عيون سيبويه ٦٨، وشرح الصفار ١٢٦ ب.

(٢) كل هذه الحاشية عن أبي جعفر النحاس، كما في الخزانة ٣/٣٣.

(٣) يعني بيت بشر بن أبي خازم السابق.

(٤) فقال في الكامل ٣/١٢٢٩: «لأنَّ (إذا) لا يليها إلا الفعل، وهي به أول»، وليس مراد الحاشية أن

المبرد غلط سيبويه لأنه جَوَزَ الرفع فقط، بل لأن ظاهر كلامه أنه مرفوع بالابتداء؛ و(إذا) لا يقع بعدها المبتدأ عنده، وقد صرح المبرد بذلك، فقال في المقتضب ٢/٧٧: «ولو رَفَعَ هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ؛ لأنَّ هذه الحروف لا تَقَعُ إلا على الأفعال، ولكنَّ رَفَعَهُ يجوزُ على ما لا يَنْقُصُ المعنى، وهو أن يُضْمِرَ (بُلِغَ)، فيكون (إذا بُلِغَ ابنُ أبي موسى)، وقوله: «بَلَّغْتِهِ» إظهارٌ للفعل وتفسيرُ الفاعل». وانظر: التعليقة ١/١١٦ - وشرح الرماني ١/٣٠ ب - والخزانة ٣/٣٢.

وأما سيبويه فاختلَفَ كلامه في وقوع المبتدأ بعد (إذا) الظرفية، فجَوَّزه فقال في ١/١٠٧ عن (حيث) و(إذا): «لأنك قد تبدئ الأسماء بعدهما، فتقول: (واجلس إذا عبد الله جَلَسَ)»، كما جَوَّزه في ظاهر كلامه في بيت ذي الرِّمَّةِ هنا، ومنعه في ٣/١١٩، فقال: «و(إذا) هذه لا تُضاف إلا إلى الأفعال»، فلذا اختلف النحويون في مذهبه، فقليل: يمنعه، وإذا وقع بعدها اسم مرفوع فهو فاعل بفعل يفسره الظاهر (انظر: البغداديات ٢٩٧ - وشرح الصفار ١/١٤٨ ب، وجعل نص التجويز هنا من كلام الأخفش، لا كلامه - وأمالى ابن الشجري ٢/٨٢ - وشرح التسهيل ٢/٢١٣)، وقيل: يجوزُه إذا كان الخبر فعلاً (انظر: الارتشاف ٣/١٤١٠ - والجنى ٣٦٨ - والمساعد ١/٥٠٧).

قال أبو إسحاق: الرَّفْعُ جَيِّدٌ؛ بمعنى: إذا بُلِّغَ ابنُ أبي موسى^(١).

قال علي^(٢): الوِصْلُ وَالْكَسْرُ وَالْجَدْلُ: الْعَظْمُ بِمَا عَلَيْهِ مِنَ اللَّحْمِ^(٣).

قال سيبويه: «وَإِذَا قُلْتَ: (زَيْدٌ لَقِيتُ أَخَاهُ) فَهُوَ كَذَلِكَ، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ سَبِيهِ فَكَأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ بِهِ»^(٤).

﴿فا﴾:

أي: تَنْصِبُ (زيدًا) في قولك: (زيدًا لَقِيتُ أَخَاهُ) وَإِنْ كَانَ الْمَلْقِيُّ هُوَ الْأَخَ، كَمَا تَقُولُ: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا) وَالْأَثَرُ^(٥) وَاصِلَةٌ إِلَى غَيْرِهِ.

قال سيبويه: «وَالرَّفْعُ فِي هَذَا أَحْسَنُ وَأَجْوَدُ؛ لِأَنَّ أَقْرَبَ إِلَى ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، وَلَقِيتُ أَخَا عَمْرٍو)»^(٦).

﴿فا﴾:

الرفْعُ فِي هَذَا أَحْسَنُ^(٧) كَمَا كَانَ أَحْسَنَ فِي (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ)؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ

(١) سبق إلى هذا التأويل المبرد، وقبله المازني. انظر: المقتضب ٢/ ٧٧- والانتصار ص ٦٦.

(٢) يعني: علي بن سليمان، وهو الأخفش الأصغر.

(٣) انظر: القاموس (وصل) ص ١٣٨٠، (كسر) ص ٦٠٤، و(جدل) ص ١٢٦٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣، (هارون) ١/ ٨٣.

(٥) الأثر: الأثر، انظر: القاموس (أثر) ٤٣٦، أي: أثر ما أعطيته زيدًا يصل إلى غيره.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٣، (هارون) ١/ ٨٤.

(٧) في (ش ٣) ٢١: أحسن في هذا.

إلى ذلك (مررتُ بزيدٍ) و(لقيتُ أخا عمرو)، كما كان الأقربُ (ضربتُ زيدًا) و(زيدًا ضربتُ). [١٩/ب]

هَذَا بَابُ مَا يَجْرِي مِمَّا يَكُونُ ظَرْفًا هَذَا الْمَجْرَى

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (يَوْمُ الْجُمُعَةِ أَلْفَاكَ فِيهِ)، وَ(أَقْلُ يَوْمٍ لَا أَلْفَاكَ فِيهِ) وَ(خَطِيئَةُ يَوْمٍ^(١) لَا^(٢) أَصِيدُ فِيهِ) فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (يَوْمُ الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ)^(٣)».

﴿ق﴾: أَجْرِي (أَقْلُ) وَ(خَطِيئَةُ) مَجْرَى كَلِمَةِ النَّفْيِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: (مَا يَوْمٌ لَا أَصِيدُ فِيهِ)، وَ(مَا يَوْمٌ لَا أَلْفَاكَ فِيهِ)، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَاكَ إِلَّا عَمْرُو)، وَيَقُولُونَ: (فَلَانٌ أَخْطَأَهُ التَّوْفِيقُ)، أَيُّ: لَيْسَ بِمُوفَّقٍ، وَ(أَخْطَأَهُ الصَّيْدُ)، أَيُّ: لَمْ يَصِدْ، وَمِنْهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: «خَطَأَ اللَّهُ نَوَّأَهَا»^(٤)، أَيُّ: لَا سُقِيَتْ.

(١) (خَطِيئَةُ يَوْمٍ) كَقَوْلِكَ (طِيلُ يَوْمٍ). انظر: اللسان (خطأ) ٦٨/١.

(٢) ليس في الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٨١ب]، وكذلك لفظ «قولك».

(٣) الكتاب (بولاق) ٤٣/١، (هارون) ٨٤/١.

(٤) قاله في امرأة جعل زوجها أمر طلاقها، فقالت: «أَنْتَ طَالَقٌ ثَلَاثًا»، فقال: «خَطَأَ اللَّهُ نَوَّأَهَا،

نَوَّأَهَا، لَوْ قَالَتْ: (أَنَا طَالَقٌ ثَلَاثًا) لَكَانَ كَمَا قَالَتْ»، رواه: البيهقي في سننه الكبرى ٣٤٩/٧

(١٤٨٢٦) - وسعيد بن منصور في سننه ٤٢٤/١ (١٦٤٢) - وابن أبي شيبه في مصنفه ٨٧/٤

(١٨٠٨٨)، وهذه العبارة تُقال لمن طَلَبَ حَاجَةً فَلَمْ يَنْجَح. انظر: اللسان (خطأ) ٦٦/١.

حاشية بخط الوراق:

يعني (مبارك) كما كان (زيدٌ ضَرَبْتُهُ) بمنزلة (زيدٌ منطلقٌ).

إلى ههنا.

قال الزجاج^(١): إذا قال: (يومَ الجمعة أَلْقَاكَ فِيهِ) فَإِنْ نَصَبَهُ عَلَى الظَّرْفِ أَضْمَرَ (فِي)، كَأَنَّهُ قَالَ: (أَلْقَاكَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ)، وَإِنْ نَصَبَهُ بِالْفِعْلِ أَضْمَرَ (أَلْقَاكَ)، كَأَنَّهُ قَالَ: (أَلْقَاكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ) عَلَى السَّعَةِ^(٢).

قال سيبويه: «وَهُوَ ضَعِيفٌ فِي الْكَلَامِ، قَالَ أَبُو النَّجْمِ الْعِجْلِيُّ:

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمُّ الْخَيْارِ تَدْعِي

عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَضْنَعِ^(٣)

(١) انظر كلام الزجاج في: التعليقة ١١٩/١.

(٢) الظرف المتمكن إذا شغلت عنه فعله بضميره جاز فيه ثلاثة أوجه: ١- الرفع، نحو: (يومَ الجمعة أَلْقَاكَ فِيهِ)، فيكون مبدأً. ٢- النصب على الظرفية، نحو: (يومَ الجمعة أَلْقَاكَ فِيهِ)، فيكون ظرفاً مقدراً معه (فِي)، أي: أَلْقَاكَ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ. ٣- النصب على أنه مفعول به، نحو: (يومَ الجمعة أَلْقَاكَ)، فيكون مفعولاً به على سعة الكلام، أي: أَلْقَاكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، قال سيبويه ٨٥/١: «وَكُلُّ ذَلِكَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ». انظر: المقتضب ٣٢٨/٤ - والأصول ١٩٥/١ - وشرح السيرافي ١٠٩/٣، والتعليقة ١١٩/١.

(٣) من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي، في: المحتسب ٢١١/١ - وأسرار البلاغة ص ٣٣٨ - والمغني ص ٢٦٥ - والمقاصد النحوية ٢٢٤/٤ - والخزانة ٣٥٩/١.

.... وَكَانَهُ قَالَ: كُلُّهُ غَيْرُ مَصْنُوعٍ^(١).

﴿ق﴾:

الذي عَدَلَ له أبو النَّجْمِ عن نَصْبِ (كُلُّهُ) إلى رَفْعِهِ - وهو على طَرَفِ الثَّمَامِ^(٢) - نُكْتَةٌ تَتَعَلَّقُ بِعِلْمِ البَيَانِ، وهي أنه لو نَصَبَ لكان المعنى أنه ارتكَبَ بعضَ الذنبِ ولم يرتكَبْ كُلُّهُ، وحينَ رَفَعَ دَلَّ على براءةِ ساحَتِهِ من ارتكابِ شيءٍ منه^(٣).

﴿ط﴾:

(١) الكتاب (بولاق) ٤٤/١، (هارون) ٨٥/١.

(٢) (الثمام) شجر لا يطول فيشق على التناول، وهذا المثل يُضرب لما يتوصل إليه بغير مشقة. انظر: جهرة الأمثال ١٤٨/٢ - ومجمع الأمثال ٣٨٨/٢ - والمستقصى ٣٨٧/٢ - واللسان (ثم) ٨١/١٢.

(٣) اختلف العلماء في روايتي النصب والرفع هنا، أبعنى واحد هما أم لا؟ وهذا يدخل في مسألة أصولية بيانية، وهي دلالة (كل) في النفي على العموم، فإذا وقعت في حيز النفي تقدمت أو تأخرت فهي غير عامة، نحو: (لم أصنع كل الأمر)، و(كله لم أصنع)، و(كله لم أصنعه)، وإذا لم تقع في حيزه بأن تقدمت عليه وصارت مبتدأ، نحو: (كله لم أصنع)، وحديث: (كل ذلك لم يكن) [رواه مسلم ٤٠٤/١ (٥٧٣)]، فاختلَفَ فيها، فقل: لا نَعْمُ، فيكون الرفع في البيت كالنصب، وقيل: نَعْمُ، كما قال القاضي هنا، وهو ظاهر كلام سيبويه إذ قال: «وكانه قال: كلُّهُ غَيْرُ مَصْنُوعٍ». انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرا في ١٤/١ - والإبهاج ٩٦/٢ - وشرح الصفار ١٢٨/١ ب - والبحر المحيط للزركشي ٢٣٣/٢ - والمغني ص ٢٦٥ - والخزانة ٣٦٠/١ - وإرشاد الفحول ص ٢٠٦.

كان محمد بن يزيد^(١) يَأْبَى هذا، وَيُرْوِي (كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ)^(٢)، وَلَا يُجِيزُ (زَيْدٌ ضَرَبْتُ) فِي شِعْرِ وَلَا غَيْرِهِ.

قال أبو جعفر^(٣): والنحويون - في ما علمت - يُجْمَعُونَ^(٤) أنه لا يجوز (زَيْدٌ ضَرَبْتُ) غير سيبويه^(٥)، واختلفوا في غير المعارف، فأجاز الكوفيون في غير المعارف^(٦) الرفع^(٧)، وأبى ذلك كله محمد بن يزيد. [٢٠/أ]

(١) في (مسائل الغلط)، انظر: الانتصار ص ٥٧، وانظره نصًّا في: لباب الألباب ٣٢٩/١ (الهامش ٣)، ومعنى في: الخزانة ١/٣٦٠.

(٢) قال في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ص ٥٨): «وخبَرَنَا أبو عمر الجرمي بهذا كله منصوبًا، وسمعنا بعض ذلك منصوبًا من الرواة».

(٣) وقال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٤/٣٥٣: «وقد أجاز سيبويه مثل هذا على إضمار الهاء.... وأبو العباس محمد بن يزيد لا يميز هذا في مثور ولا منظوم».

(٤) ادعاء الإجماع غير صحيح، ففي المسألة خلاف طويل، ونقول مختلفة، ذَكَرَ هنا بعضها، فقد مَنَعَ المبرِّدُ المسألة في نثر وشعر، وأجازها سيبويه في الشعر وفي بعض الكلام على قلة وضعف، وخصَّصَهَا بعضُ البصريين بضرورة الشعر، وأجازها الفراءُ في معانيه ١/١٣٩ إذا كان المبتدأ استفهامًا أو (كَلًّا) أو (كِلا) أو (كِلتا)، وتبعه بعض الكوفيين كتحلب في مجالسه ١/٥٨، ونُسب إلى الكسائي، وادعى ابنُ مالك في التسهيل (مع شرحه ١/٣١٢) الإجماعَ على جوازها في هذه الصورة، ونُسب إلى الفراء والكسائي جوازها في النكرات دون المعارف، وأجازها الأخفش في معانيه ١/٢٥٢، ونُسب إلى هشام. انظر: المحتسب ١/٢١٠ - والمخلص ١/١٧٢ - والتذيل ٤/٣٩-٤٥ - والخزانة ١/٣٥٩.

(٥) إنها أجازها سيبويه على قلة وضعف، وكلامه هنا صريح في ذلك.

(٦) ليس في (ش) ١٩ ب.

قال سيبويه: «وَقَالَ:

ثَلَاثُ كُلِّهِنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخَذَ اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ^(١)
فَهَذَا ضَعِيفٌ، وَالْوَجْهُ الْأَكْثَرُ الْأَعْرَفُ النَّصْبُ^(٢)».

بخط الوراق:

لا يجوز عند أبي العباس.

قال الزجاج^(٣): إِنَّمَا أَنْكَرَهُ الْمَبْرَدُ لِأَنَّهُ أَكَّدَ النِّكَرَةَ بِالْمَعْرِفَةِ^(٤)، فِهَذَا لَا
يَجُوزُ، وَلَكِنْ إِنْ جَعَلْتَهُ بَدَلًا جَازَ، وَأَجُودُهُ أَنْ يُرَوَى: (ثَلَاثُ كُلِّهِنَّ قَتَلْتُ).
قَالَ^(٥): وَأَهْلُ الْكُوفَةِ يُحِيزُونَ «أَنْ تُؤَكَّدَ النِّكَرَةُ بِالْمَعْرِفَةِ فِي (كُلِّ)
خَاصَّةً، يُحِيزُونَ^(٦) (رَأَيْتُ ثَلَاثًا كُلِّهِنَّ)، وَلَا يُحِيزُونَ (رَأَيْتُ^(٧) رَجُلًا نَفْسَهُ)^(٨)».

(١) تُسَبُّ هَذَا الْمَذْهَبُ إِلَى الْكِسَائِيِّ وَالْفَرَّاءِ فِي التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ ٤ / ٤٥.

(٢) مِنَ الْوَافِرِ، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي: مَعَانِي الْأَخْفَشِ ١ / ٢٥٢ - وَالْمَحَلِّ ص ٥ - وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ

١ / ١٣٩ - وَتَذَكُّرَةُ النُّحَاةِ ص ٦٤١ - وَتَخْلِصُ الشُّوَاهِدِ ص ٢٨١ - وَالْخَزَانَةُ ١ / ٣٦٦.

(٣) الْكِتَابُ (بَوْلَاق) ١ / ٤٤، (هَارُونَ) ١ / ٨٦.

(٤) انْظُرْ كَلَامَ الزَّجَّاجِ كَامِلًا فِي: التَّعْلِيقَةُ ١ / ١٢٠ - ١٢١.

(٥) الَّذِي فِي مَسَائِلِ الْغَلَطِ (انْظُرْ: الْإِنْتِصَارُ ص ٥٨) أَنَّهُ أَنْكَرَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يُحِيزُ نَحْوَ (زَيْدٌ ضَرِبْتُ)،

كَمَا فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ، لَا لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الزَّجَّاجُ عَنْهُ.

(٦) انْظُرْ: تَوْضِيحُهُ فِي التَّعْلِيقَةِ ١ / ١٢٠ - ١٢١.

(٧) لَيْسَ فِي (ش ٥) ١٤أ.

(٨) لَيْسَ فِي (ش ٣) ٢٢أ.

﴿٢٧﴾ قال (ب):

ويجوز أن يكونَ (ثلاثٌ) مبتدأً، و(كلهن) مبتدأً ثانٍ، و(قتلتُ) خبرٌ (كلهن)، وهما جميعاً^٣ خبرُ المبتدأ^٤.

قال سيبويه: «وَأَيْنَا شَبَّهَهُ بِقَوْلِهِمْ: (الَّذِي رَأَيْتُ فَلَانٌ) حِينَ^٥ لَمْ يَذْكُرُوا الْمَاءَ، وَهُوَ فِي هَذَا أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ (رَأَيْتُ) تَمَامُ الْإِسْمِ وَبِهِ يَتِمُّ، وَلَيْسَ بِخَيْرٍ وَلَا صِفَةٍ.... وَهُوَ فِي الْوَصْفِ أَمْثَلُ مِنْهُ فِي الْخَبَرِ»^٦.

﴿٢٨﴾ (ق):

الفرقُ بين اتصالِ الصَّلَةِ والصَّفَةِ أَنَّ اتصَالَ الصَّلَةِ من جهتين:
- أن الموصولَ لا يَتِمُّ إلا بها.

(١) في تأكيد النكرة خلاف، فمنعه البصريون إلا الأخفش مطلقاً، وأجازه بعض الكوفيين مطلقاً، وأجازه الأخفش والكسائي والفراء إذا أفاد وذلك بأن يكون المؤكَّد محدوداً والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، وفي هذه الحاشية تقييد التوكيد ب(كل). انظر: الإنصاف ٢/ ٤٥١ - وشرح التسهيل ٣/ ٢٩٦ - وشرح ابن الناظم ص ٥٠٧ - والتصريح (بحري) ٣/ ٥١٨.

(٢) انظر كلام ابن السراج في: التعليقة ١/ ١٢١، وبقيته: «والعائدُ إلى المبتدأ المحذوف من (قتلتُ)، كأنه: قتلته، أو قتلتهُم».

(٣) ليس في (ش ٢) ب.

(٤) انظر إعرابات البيت في شروح أبيات سيبويه، والخزانة ١/ ٣٧٣.

(٥) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ٢) ١٥] - وابن دادي ٢٢٢ أ: (حيث)، وفيها: (به يتم) بدل (وبه يتم).

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٤-٤٥، (هارون) ١/ ٨٦-٨٧.

-وَأَنَّ وَضَعَ الْوَاضِعِ عَلَى ذَلِكَ.

وَاتِّصَالَ الصِّفَةِ بِالْمَوْصُوفِ مِنْ جِهَةٍ تَمَامِهِ بِهَا لَا غَيْرُ، لَا مِنْ جِهَةٍ
وَضَعَ الْوَاضِعِ، وَلَكِنَّهُ شَيْءٌ يُحْدِثُهُ الْمُتَكَلِّمُ إِذَا أَرَادَهُ^(١).
﴿فأ﴾:

حَذَفُ الْهَاءِ مِنَ الصِّلَةِ أَمْثَلُ مِنْهُ فِي الصِّفَةِ، وَمِنْ الصِّفَةِ أَمْثَلُ مِنْهُ
فِي الْخَبَرِ^(٢).

قَالَ سِيبَوَيْهِ: «لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ مَا هُوَ مِنَ الْإِسْمِ وَمَا يَجْرِي عَلَيْهِ، وَلَيْسَ
بِمُنْقَطِعٍ مِنْهُ خَبَرًا مُبْنِيًّا عَلَيْهِ وَلَا مُبْتَدَأً»^(٣).
﴿زيادة﴾:

قَوْلُهُ: «لَيْسَ بِمُنْقَطِعٍ مِنْهُ» أَيُّ: لَيْسَتِ الصِّفَةُ بِمُنْقَطِعَةٍ مِنَ الْإِسْمِ،
أَيُّ: أَنَّ الصِّفَةَ لَيْسَتْ بِمُبْتَدَأٍ وَلَا خَبَرٍ وَلَا بِمَنْزِلَتِهِمَا.
قَالَ سِيبَوَيْهِ: «وَمِمَّا جَاءَ مِنَ الشُّعْرِ فِي» ذَلِكَ قَوْلُ جَرِيرٍ:

(١) انظر الفرق بين الصفة والصلة في: الأصول ٢/ ٢٧١ - وإيضاح الشعر ص ٤٦٧ - وأمالي ابن
الشجري ١/ ١٤١ - والخزانة ٣/ ٤٢١، ٥/ ٤٨٥.

(٢) انظر هذه الأمثلة في: الانتصار ص ٥٩ - وشرح السيرافي ٣/ ١١٥ - وأمالي ابن الشجري
١/ ١٤٠ - والمغني ص ٦٥٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٥، (هارون) ١/ ٨٧.

(٤) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٥ب] - وابن دادي ٢٢أ: «في الشعر من».

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ^(١)
يُرِيدُ (الهَاءُ)، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

فَمَا أَذْرِي أَغَيَّرَهُمْ تَنَاءً وَطُؤُلُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا^(٢)
يُرِيدُ (أَصَابُوهُ)، وَلَا سَبِيلَ إِلَى النَّصْبِ وَإِنْ تَرَكْتَ الْهَاءَ؛
لِأَنَّهُ وَصَفُ^(٣).

﴿ط﴾:

سمعتُ^(٤) محمد بن الوليد^(٥) يقول: النصبُ في هذا محالٌ؛ لأنه يَنْقَلِبُ
المعنى فيصيرُ (وما حَمَيْتَ شيئاً)، فيصيرُ هجاءً.

(١) من الوافر، وهو لجرير، في: ديوانه ٨٩/١ - والكتاب (هارون) ١٣٠/١ - ومحاضرات الأدباء

٣٣٢/١ - وأملِي ابن الشجري ٦/١ - والمقاصد النحوية ٤/٧٥.

(٢) من الوافر، وهو للحارث بن كَلْدَةَ الثَّقَفِي في: ابن السيرافي ٣٦٤/١ - والأزهية ص ١٣٧ -

وأملِي ابن الشجري ٥/١، وله أو لغيلان بن سلمة الثَّقَفِي في: الحماسة البصرية ٦٦/٢، وجرير

في: المقاصد النحوية ٤/٦٠، وللحارث أو لجرير في لباب الألباب ١/٣٩٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ٤٥/١، (هارون) ٨٧/١.

(٤) ليس السامع من أبي الحسين محمد بن الوليد المشهور بابن ولاد (ت ٢٩٨) هو ابن طلحة؛ لأنه لم

يدركه، ولكن السامع هو تلميذه أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨)، ونقل ذلك عن النحاس تلميذه

الرباعيُّ (٣٥٨) في نسخته التي تُعَدُّ نسخة ابن طلحة (ت ٥١٨) فرعاً منها، وقد صرَّح النحاس

بالسماع من ابن ولاد في ص ٢٩.

(٥) هو: أبو الحسين محمد بن الوليد بن محمد التميمي، المشهور بابن ولاد، (ت ٢٩٨)، انظر التعريف

به ص ٣١ هـ.

قال محمد بن يزيد^(١): يُقَالُ: (حَمَيْتُ المَوْضِعَ) أَي: مَنَعْتُ مِنْهُ،
و(أَحْمَيْتُهُ) جَعَلْتُهُ حِمًى لَا يَقْرُبُهُ عَدُوٌّ.

قال الفراء^(٢): يُقَالُ: (حِمْيَانٍ، وَحِمَوَانٍ)^(٣).

﴿ق﴾:

لَا يَسُدُّ الْمَعْنَى^(٤) إِلَّا بَرْفَعِ (شَيْءٌ)؛ لِأَنَّ (حَمَيْتَ) يَقَعُ إِذَا ذَاكَ صَفَةً لَهُ،
فَيَقَعُ (بِمُسْتَبَاحٍ) خَبَرًا، وَلَوْ نَصَبَهُ لَتَمَّ^(٥) الْكَلَامُ وَضَاعَ قَوْلُهُ (بِمُسْتَبَاحٍ) غَيْرَ
مَتَعَلِّقٍ بِشَيْءٍ، وَلَا تَقْلَبَ الرَّجُلُ الْحَامِيَّ غَيْرَ حَامٍ.
﴿بَخَطُ الْوَرَّاقِ﴾:

معناه: وَمَا شَيْءٌ مِمَّا حَمَيْتَ.

﴿ط﴾:

لَا يَجُوزُ نَصْبُ (مَالٍ)؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: غَيْرَهُمُ الْمَالُ الَّذِي أَصَابُوهُ، هَذَا

(١) وقال في الكامل ٦٦١/٢: «يَقَالُكَ (حَمَيْتُ النَّاحِيَةَ) مَعْنَى ذَلِكَ: مَنَعْتُ وَدَفَعْتُ، وَيُقَالُ:

(أَحْمَيْتُ الْأَرْضَ) أَي: جَعَلْتُهَا حِمًى لَا تُقْرَبُ».

(٢) نقله في أدب الكاتب (حمي الدين) ص ٤٦٠ عن أبي زيد، وفي الصحاح ٢٣١٩/٦
عن الكسائي.

(٣) انظر معاني (حَمَى) و(أَحْمَى) وتثنية (حَمَى) في (حمى) في: اللسان ١٤/١٩٨-٢٠٠- والتاج
٤٧٧/٣٧.

(٤) أَي: لَا يَكُونُ سَدِيدًا. انظر: القاموس (سدد) ٣٦٧.

(٥) في (ش) ٢١٢ ب: «أَتَمَّ».

قَوْلُ الزَّيَادِيِّ.

وقال غيره: قد يجوزُ أَنْ تُنْصَبَ (مالا) على أَنْ تَجْعَلَ (أصابوا) في موضعِ النعت لـ (المال) وتُعْمَلَه فيه، ولكنْ على معنى: أصابوا مَالاً، فـ (المال) مفعولٌ بـ (أصابوا)، وتكونُ (أَمْ) منقطعةً^(١).

ولا يجوزُ النَّصْبُ في البيت الأول، ولا يجوزُ أَنْ يَعْمَلَ النعتُ إذا كان فعلاً في المنعوت؛ لأنَّ حَقَّ العامل أَنْ يكونَ قَبْلَ المعمول فيه، وإذا كان كذلك فقد قَدِّمَتِ النعتُ قَبْلَ المنعوتِ، وذلك لا يجوز، كما لا يجوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ الصلَةُ قبل الموصول^(٢). [٢١/أ]

**هَذَا بَابُ مَا يُخْتَارُ فِيهِ إِعْمَالُ الْفِعْلِ مِمَّا يَكُونُ
فِي الْمُبْتَدَأِ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ الْفِعْلُ**

قال سيبويه: «وَأَقْرَبُ مِنْهُ إِلَى الرَّفْعِ (عَبْدَ اللَّهِ لَقِيتُ وَعَمَرُو لَقِيتُ أَخَاهُ) فَهَوَ هَهُنَا إِلَى الرَّفْعِ أَقْرَبُ، كَمَا كَانَ فِي الْإِبْتِدَاءِ مِنَ النَّصْبِ أَبْعَدَ»^(٣).

هو في المتن عند (ط)^(٤):

(١) ذكر ابن السيرافي ١/ ٣٦٥ أنها رواية، وخرَّجها كما هنا.

(٢) انظر: الأصول ٢/ ٢٢٢ - والخصائص ٢/ ٣٨٥ - واللباب للعكبري ١/ ١٢٧.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٤٦-٤٧، (هارون) ١/ ٩٠، وفي الرباحية [انظر: (ح) ١/ ٩٩]: (هو) عن (فهو).

(٤) يعني أن العبارة الآتية ثابتة في متن نسخة ابن طلحة، وكذا هو في الرباحية، انظر: (ح) ١/ ٩٩.

يعني أن قولك: (زيدٌ ضربتُ أخاه) أبعدُ من النصب في ^(١) قولك:

(زيدٌ ^(٢) ضربته)؛ لأن الفعل في (ضربته) واقعٌ به، وهو في (ضربتُ أخاه)

ليس بواقعٍ به ^(٣).

هَذَا بَابٌ يُحْمَلُ فِيهِ الْإِسْمُ عَلَى اسْمِ بُنْيَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ مَرَّةً

وَيُحْمَلُ مَرَّةً أُخْرَى عَلَى اسْمِ مَبْنِيٍّ عَلَى الْفِعْلِ

قال سيبويه: «وإن حملته على الذي بُني على الفعل اختير فيه النصبُ

كما اختير في ما قبله» ^(٤).

﴿ط﴾:

أي: مثل: (ضربتُه وعمراً كلمته).

قال سيبويه: «وإن زعمت أنك لقيت أبا عمرو ولم تلقه رفعت» ^(٥).

﴿فا﴾:

يريد: و(عمرو ^(٦) لقيت أبا).

(١) في (ش ١) ٢١، (ش ٣) ٢٣، و(ش ٥) ١٤ ب، و(ح ٢) ١٥ ب: «من».

(٢) ليس في (ح ١) ٩.

(٣) في الشرقية [انظر: (ش ١) ٢١] «غير واقع به، (ط): ليس بواقع عليه».

(٤) الكتاب (بولاقي) ٤٧/١، (هارون) ٩١/١.

(٥) الكتاب (بولاقي) ٤٧/١، (هارون) ٩١/١. والضمير في (تلقه) يعود إلى (عمرو).

(٦) في (ش ١) ٢١ أ: «وعمراً». وهو تحريف.

﴿أخرى﴾^(١):

«ولم تَلَقْ عَمْرًا رَفَعْتَ»، أي: إذا لم تَلَقْ عَمْرًا رَفَعْتَ (عَمْرًا)؛ لأنك إنما لَقِيتَ أبا عمرو، فكأنك قلت: (زَيْدٌ لَقِيتُ أَبَاهُ، وَعَمْرُو لَقِيتُ أَبَاهُ)^(٢).
﴿(ح):﴾

فإذا رفعت (عَمْرًا) أضمرت الخبرَ وهو (أَلْقَاهُ)، وإن لم ترفع لم تُضْمِرْ وكان على^(٣) ما قبله، كأنك قلت: (زَيْدٌ لَقِيتُ أَبَاهُ، وَعَمْرُو لَقِيتُ أَبَاهُ). [٢٢/أ]

قال سيبويه: «فَإِنْ قَالَ: (مَنْ رَأَيْتُهُ؟)، وَ(أَيُّهُمْ رَأَيْتُهُ؟) فَاجَبْتُهُ قُلْتَ: (زَيْدٌ رَأَيْتُهُ)، إِلَّا فِي قَوْلٍ مَنْ قَالَ: (زَيْدًا رَأَيْتُهُ) فِي الْإِنْتِدَاءِ؛ لِأَنَّ هَذَا كَقَوْلِكَ: (أَيُّهُمْ مُنْطَلِقٌ؟) وَ(مَنْ رَسُولٌ؟)، فَيَقُولُ: (فُلَانٌ)»^(٤).
﴿وقال أبو الحسن﴾^(٥):

(١) أي: في نسخة مجهولة من الكتاب جاء اللفظ بالنص الآتي.

(٢) ليس في (ش) ٢٢ب.

(٣) ليس في (ش) ٢٢ب.

(٤) الكتاب (بولاق) ٤٨/١، (هارون) ٩٣/١.

(٥) هذه الحاشية في متن الشرقية [انظر: (ش) ٢٢أ]، وفي متن الرباحية [انظر: (ح) ٩ب]، وبعدها وبعدها فيها (رجع). وانظر كلام الأخفش في: شرح السيرافي ٣/١٣٨، وانظر نسبة الرأي إليه في: مسائل الغلط (الانتصار ص ٦٠، ٦٣) - وشرح عيون سيبويه ص ٧١، واعتراض عبارة سيبويه المبرد أيضًا في مسائل الغلط للعلّة نفسها.

يجوز^(١) إذا قلت: (أَيُّهُمْ ضَرَبْتُهُ؟)، أَنْ يَقُولَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ؟)؛ لِأَنَّ
الهَاءَ مَنْصُوبَةً، وَهِيَ فِي الْمَعْنَى مُسْتَفْهَمَةٌ عَنْهَا.
﴿ط﴾:

الْقَوْلُ قَوْلُ سَيَبُوه^(٢)، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّتِهِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ: (أَيُّهُمْ ضَرَبْتُهُ
غَلَامُكَ؟)، لَكَانَ الْجَوَابُ: (زَيْدًا)، تَحْمِلُ عَلَى الْأَوَّلِ الْمَرْفُوعِ؛ لِأَنَّكَ عَنْهُ
تَسْتَفْهِمُ، لَا عَنْ (الْغَلَامِ)، فَعَلِيهِ يَكُونُ الْجَوَابُ مَرْفُوعًا.
﴿قَوْلُ الْأَخْفَشِ لَيْسَ بَبَعِيدٍ؛ لِأَنَّهُ يَحْمِلُ عَلَى الْهَاءِ الْمَنْصُوبَةِ؛ لِأَنَّهَا فِي
الْمَعْنَى لِلْأَسْمِ الْأَوَّلِ الْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ^(٣).
قَالَ سَيَبُوه: «كَمَا قَالَ جَرِيرُ:

-
- (١) اختلفوا في فهم عبارة سيبويه هذه، فرأى الأخفش والمبرد -كما في الهامش السابق- أنه يوجب
الرفع، ورأى صاحب الانتصار ص ٦٣- والسيرافي ١٣٨/٣ أنه يقدم الرفع ويميز النصب،
وهذا ظاهر كلامه؛ لأنه يتكلم هنا على المختار، كما أنه لا يوجب المطابقة بين السؤال وجوابه بل
يختاره، وظاهر كلام الأخفش هنا التسوية بين الرفع والنصب (انظر: شرح السيرافي ١٣٨/٣ -
وشرح عيون سيبويه ٧١)، ووافقه الفارسي في التعليقة ١/١٢٣.
- (٢) وَنَصَرَ قَوْلَ سَيَبُوه أَنَّ الِرفْعَ هُوَ الْمَقْدَمُ: السيرافي ١٣٨/٣، وقال: «ليس الأمر إلا ما قاله سيبويه،
وذلك أن المعنيين إذا تساويا في اللفظ والمعنى كان إتيانُ اللفظِ اللفظَ أولى بالاختيار».
- (٣) هذه الحاشية غير معزوة، ولعلها للفارسي، مُنْسَقِّ هذه الحواشي، وقد وافق الفارسيُّ الأخفشَ في
رأيه هذا في التعليقة ١/١٢٣.

جَنَّتِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارٍ^(١)»^(٢).
 ﴿ط﴾:

تقديره: أَوْ أَعْطَنِي.

قال أبو الحسن^(٣): الأُسْرَةُ: أَقَارِبُ الرَّجُلِ مِنْ قِبَلِ أَبِيهِ^(٤). [٢٢/ب]
 قال سيبويه: «فَإِنْ قُلْتَ: إِنَّمَا هُوَ لِنَصْبِ اللَّفْظِ، فَارْفَعْ^(٥) بَعْدَ مَرَزَتْ

(١) من البسيط، وهو لجرير في: ديوانه ص ٢٣٧- والكتاب ١/ ١٧٠- والمقتضب ٤/ ١٥٣،
 والشاعر يفتخر بأحواله الفزازيين على الأخطل، وبنو بدر من بني عدي من فزارة، ومنظور هو
 منظور بن زَبَّان بن سَيَّار بن عمرو، من بني مازن بن فَرَارة. انظر: جمهرة الأنساب لابن حزم
 ص ٢٥٦-٢٥٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ٤٩/١، (هارون) ٩٤/١. وفي الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٩/ب]: «عَمَّار» بدل
 «منظور». وقوله: «لقومهم» جاء بكسر ميم الجمع في: الشرقية- ونسخة ابن دادي ٢٢أ. وجاء
 بضمها في الرباحية [انظر (ح) ١٦/ب]، والكسر هو الموافق لمذهب سيبويه، انظر الكتاب
 (هارون) ٤/ ١٩١-١٩٢.

(٣) هو الأخفش الأصغر.

(٤) لم أجد هذا التعريف للأُسْرَةِ في المعاجم، وهو تعريف غريب يخرج الزوجة والأم من الأسرة،
 والمعاجم تختلف في تعريف الأسرة توسيعاً وتضييقاً، فبعضها توسع التعريف ليعم العشيرة،
 وبعض تخصصها بالرَّهْطِ الأَدْنَيْنِ، وبعض تضييقها على أهل بيت الرجل. انظر (أسر) في: المحكم
 ٨/ ٥٤٣- واللسان ٤/ ٢٠- والقاموس ص ٤٣٨، وانظر: أدب الكاتب ١٤٩- وشرح أبيات
 سيبويه لابن السيرا في ١/ ٦٦، ونقل صاحب باب الألباب ١/ ٥٢٠، الحاشية بلفظ: «قال أبو
 الحسن: وأُسْرَةُ الرجل أهله»، قلت: هذا على الصواب.

(٥) في الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٧/أ]- وابن دادي ٢٥أ: فلا تنصب.

بَزَيْدٍ، وَأَنْصَبَ بَعْدَ (إِنَّ فِيهَا زَيْدًا) وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ مَفْعُولٌ، فَلَا تَرْفَعُ بَعْدَ (عَبْدُ اللَّهِ ضَرْبَتُهُ^(١)) إِذَا كَانَ بَعْدَهُ (وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ^(٢)).
﴿ق﴾:

يعني أَنَّ النصبَ عندَكَ^(٣) منظورٌ فيه إلى تَقَدُّمِ منصوبٍ، فإنَّ صَحَّ ذلك فعليك:

- أَنْ تَرْفَعَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بَعْدَ (مَرَرْتُ بَزَيْدٍ)؛ لِفَقْدِ الْمَنْصُوبِ فِيهَا،
فَتَقُولَ: (مَرَرْتُ بَزَيْدٍ وَعَمَرُو كَلَّمْتُهُ)، لَا تُجَوِّزُ غَيْرَهُ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ
النَّصْبَ أَحْسَنُ^(٤).

- وَأَنْ تُنْصِبَ بَعْدَ (إِنَّ فِيهَا زَيْدًا)، فَتَقُولَ: (وَعَمَرًا كَلَّمْتُهُ)، وَالْوَجْهُ
الرَّفْعُ لَيْسَ إِلَّا.

وإنَّ زَعَمْتَ أَنَّ (بَزَيْدٍ) مِثْلُ الْأَوَّلِ -يعني بـ«الأول» المنصوبَ في
(كَلَّمْتُ زَيْدًا)، فَلِذَلِكَ تُنْصِبُ، وَعَلَّلْتَ بِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْمَفْعُولِ - لَزِمَكَ أَنَّ
تُنْصِبَ بَعْدَ (عَبْدُ اللَّهِ ضَرْبَتُهُ)؛ لِأَنَّ (عَبْدُ اللَّهِ) فِي مَعْنَى الْمَفْعُولِ.

(١) فِي الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٧] - وابن دادي ٢٥: بعد (عبدالله) إذا قلت: (عبدالله ضربته).

(٢) الكتاب (بولاقي) ٥٠ / ١، (هارون) ٩٧ / ١.

(٣) أيها الزاعم القائل: «إنها هو لنصب اللفظ».

(٤) فِي (ش) ٢٥ (٣) ب: «يُجَوِّزُ غَيْرَهُ».

(٥) فِي قَوْلِكَ: «مَرَرْتُ بَزَيْدٍ وَعَمَرًا كَلَّمْتُهُ».

﴿ط﴾^(١):

أي: لا ترفع بَعْدَ (عبدالله صَرَبْتُهُ)؛ لأنَّ (عبدالله) في معنى الحديث مفعولٌ أيضًا، يُري أنَّ هذا لتشاكلِ الكلام. [٢٣/أ]
 قال سيبويه: «قَالَ الشَّاعِرُ.....:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلِهِ أَلْقَاهَا»^(٢) (٣).
 ﴿قال أبو الحسن﴾^(٤):

(١) في (ش ٣) ٢٥ب، و(ش ٥) ١٦أ: «فا». وهذه الحاشية بما يشبه النص في التعليقة ١/٢٦٦ عن ابن السراج.

(٢) من الكامل، وهو لمروان بن سعيد بن عباد بن حبيب المهلبى في: إرشاد الأريب ١٩/١٤٦ - وبغية الوعاة ٢/٢٨٤، وفي الخزانة ٣/٢١ عن ابن خلف أن سيبويه عزا البيت إلى أبي مروان النحوي، والحق أن هذه النسبة حادثة بعد سيبويه، كما أن الذي في نسخة الكتاب الشرقية [انظر: (ش ١) ٢٥أ] ابن مروان النحوي.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/٥٠، (هارون) ١/٩٧.

(٤) انظر حكاية الأخفش البيت عن عيسى بن عمر في: المقاصد النحوية ٤/١٣٤ - والخزانة ٣/٢٥، عن لباب الألباب لابن خلف، عن الفارسي، وأظن ابن خلف نقلها عن هذه الحواشي؛ لأنه كثير النقل منها. قلتُ: سبق في تخريج البيت نسبته إلى مروان بن سعيد المهلبى، وهو من أصحاب الخليل، توفي قرابة سنة (١٩٠) [انظر: أخبار النحويين البصريين ٢٧ - وإرشاد الأريب ١٩/١٤٦ - والبغية ٢/٢٨٤ - والأعلام ٧/٢٠٨]، والأخفش هنا يذكر أنه سمعه من عيسى بن عمر المتوفى سنة (١٤٩)، فيبعد أن يكون البيت له؛ لأنه يبعد أن يروي عيسى مع تقدّمه وتشدده عن مثله، وربما قاله مروان متمثلاً، وهذا ياقوت ناسب البيت إليه غير متأكد من هذه النسبة، فيقول ١٩/١٤٦: «سمعتُ بعضَ النحويين ينسب إليه هذا البيت».

سَمِعْتُهُ مِنْ عِيسَى^(١).

قال سيبويه: «وَقَدْ يَحْسُنُ الْجُرْ فِي هَذَا كُلاًّ، وَهُوَ عَرَبِيٌّ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ:

لَقِيتُ الْقَوْمَ حَتَّى عَبْدَ اللَّهِ لَقِيتُهُ، وَالرَّفْعُ جَائِزٌ»^(٢).

﴿ط﴾:

قال أبو جعفر: هذا الاختيار؛ لِيُعْطِفَ أَيْضًا مَا عَمِلَ فِيهِ الْفَعْلُ عَلَى مَا عَمِلَ فِيهِ الْفَعْلُ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّكَ قَدْ شَغَلْتَ الْفَعْلَ، وَيَجُوزُ الْخَفْضُ عَلَى الْغَايَةِ، وَهُوَ بَعِيدٌ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ أَنْ يُلْغِيَ (ألقاها)^(٣). [٢٣/ب]

هَذَا بَابُ مَا يَخْتَارُ فِيهِ النِّصْبُ وَلَيْسَ قَبْلَهُ مَنْصُوبٌ بِنِي عَلَى الْفَعْلِ، وَهُوَ بَابُ الِاسْتِفْهَامِ

قال سيبويه: «لِأَنَّهَا حُرُوفٌ ضَارَعَتْ بِمَا بَعْدَهَا مَا بَعْدَ

حُرُوفِ الْجُزْءِ»^(٤).

﴿الوراق﴾:

قوله: «ما بعده» حروفِ الجزاء» أي: الذي يكونُ بَعْدَ حُرُوفِ

(١) هذه الحاشية في متن الشارقة [انظر: (ش) ١/٢٥].

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٥٠، (هارون) ١/٩٧.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش) ٢/٢٥.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/٥١، (هارون) ١/٩٩.

(٥) في (ش) ٢/٢٥ ب- و (ش) ٣/٢٦ أ: «بها بعدها»، وهو تحريف.

الاستفهام معناه كمعنى ما بَعْدَ حروفِ الجزاء^(١).

قال سيبويه: «إِذَا قُلْتَ: (أَيْنَ عَبْدُ اللَّهِ آتِي) فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (حَيْثُ يَكُنْ آتِي)»^(٢).

﴿الْوَرَّاقُ: أَيُّ: إِنْ تُعَلِّمْنِي آتِيهِ.

قال سيبويه: «فَهِيَ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) فِي بَابِ الْجَزَاءِ»^(٣).

﴿(رَق)﴾^(٤):

قال أبو إسحاق: قوله: «فَهِيَ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ (إِنْ) فِي بَابِ الْجَزَاءِ» يعني أَنَّ الْأَلْفَ الْأَصْلُ فِي الْاسْتِفْهَامِ، كَمَا أَنَّ (إِنْ) الْأَصْلُ فِي بَابِ الْجَزَاءِ^(٥).

قال سيبويه: «وَلَيْسَ جَوَازُ الرَّفْعِ فِي الْأَلْفِ^(٦) مِثْلَ جَوَازِ الرَّفْعِ فِي (ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمَرًا كَلَّمْتُهُ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هَهُنَا حَرْفٌ هُوَ بِالْفِعْلِ أَوَّلَى، وَلِئَنَّا اخْتِيرَ هَذَا عَلَى الْجَوَارِ، وَلِيَكُونَ مَعْنَى وَاحِدًا، فَهَذَا أَقْوَى. وَالَّذِي يُشَبِّهُهُ مِنْ

(١) قال أبو نصر في شرح عيون سيبويه ٢٧٣: «يعني ضارعت العرب بما بعد حروف الاستفهام ما بعد حروف الجزاء، كما قال في باب الادغام [٤/٤٧٧]: هذا باب الحرف الذي يضارع به حرف من موضعه».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٥٠، (هارون) ١/٩٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/٥١، (هارون) ١/١٠٠.

(٤) ليس في (ش) ٢٣ب.

(٥) في (ش) ٢٥٢ب اختلطت هذه الحاشية بحاشية ابن الوراق قبل السابقة بسبب انتقال النظر.

(٦) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٠١أ]: «الاستفهام»، وفيها «على الجَوَاز» بدل «على الجَوَار».

حُرُوفِ الْإِسْتِفْهَامِ الْأَلِفِ^(١).

عند (س): «والذي يُشَبِّهُهُ مِنْ حُرُوفِ الْإِسْتِفْهَامِ الْأَلِفُ».

وفي نسخة أخرى: «والذي يُشَبِّهُهُ (إِنْ) مِنْ حُرُوفِ الْإِسْتِفْهَامِ الْأَلِفُ».

وفي العمود^(٢): «والذي تُشَبِّهُهُ بِ(إِنْ) هُوَ حَرْفُ الْإِسْتِفْهَامِ، وَهُوَ

الْأَلِفُ»^(٣).

«وقوله: وليس جوازُ الرفعِ في (ضربتُ زيدًا وعمروُ كلمتهُ)

مثله في الألف^(٤)، يعني: أنَّ قوله (أزيدُ ضربتهُ؟) أقبحُ من (لقيتُ زيدًا

وعمروُ كلمتهُ)؛ لأنه ليس في الأوَّلِ حرفٌ هو بالفعلِ أولى»، إلى

(١) الكتاب (بولاقي) ٥٢/١، (هارون) ١٠١/١. هذا لفظ الشريفة. وفي الرَّبَاحِيَةِ [انظر:

(ح) ١٠١أ: «في الاستفهام» بدل «في الألف»، و«على الجَوَازِ» بدل «على الجَوَارِ».

(٢) يعني الفارسي بـ(العمود) متن النسخة المنقول منها، وقد اختلطت فيها بعض الحواشي بالمتن،

وبعض كلام غير سيبويه بكلامه، فمَيَّزَ بين المتن والحواشي، وبين كلام سيبويه وكلام غيره بهذا

العمل الذي أنتج نسخته المنقَّحة التي يسميها (كتابي) أو (نسختي).

(٣) إلى هنا بيان لاختلاف النسخ في هذه العبارة، وقد بيَّن الفارسي اختلاف نسخهِ فيها: نسخة ابن

السراج التي عارض بها ونسخة مجهولة ونسخة العمود، ويُلحِظ أنه لم يذكر نسخة المبرد،

وواضح أن ما أثبتته في المتن هو ما في نسخة ابن السراج التي عارض بها بنفسه، وقد اتفقت نسخ

الشريفة [انظر: (ش) ٢٣ب] على هذا اللفظ. وأما نسخ الرَّبَاحِيَةِ ففي (ح) ١٠١أ: «والذي تُشَبِّهُهُ

بـ(إِنْ) مِنْ حُرُوفِ الْإِسْتِفْهَامِ الْأَلِفُ»، وفي (ح) ١٧ب: «والذي تُشَبِّهُهُ بـ(إِنْ) مِنْ حُرُوفِ الْإِسْتِفْهَامِ

الْأَلِفُ». وجاء في نسخة ابن دادي ٢٦أ: «والذي يُشَبِّهُهُ بـ(إِنْ) مِنْ حُرُوفِ الْإِسْتِفْهَامِ الْأَلِفُ».

(٤) هذا معنى كلام سيبويه في أول النص المعلق عليه.

ههنا (عنده)^(١).

وفي نسخة (ح): «هو تفسيرُ الأخفش»، وهو متَّصلٌ بها بعده:
«وقولك: (أزيدُ ضربته؟) فيه حرفٌ هو بالفعل أولى، وهو الألفُ»^(٢).

قال سيبويه: «وَأَعْلَمُ أَنَّ حُرُوفَ الْإِسْتِنْفَاهِ كُلَّهَا يَقْبُحُ
أَنْ يُصَيَّرَ بَعْدَهَا الْإِسْمُ لِأَنَّ الْأَلِفَ قَدْ يُتَدَأُّ بِعَدَهَا الْإِسْمُ.
فَإِنْ جِئْتَ فِي سَائِرِ حُرُوفِ الْإِسْتِنْفَاهِ وَيَجُوزُ النَّصْبُ
فِي الشُّعْرِ»^(٣).

بخطِّ الورَّاق:

«من هنا زيادةٌ على كتاب أبي إسحاق»^(٤).

(١) يقول الفارسي في هذه الحاشية: إن ما بين الأقواس ثابت في نسخة ابن السراج الثانية بعد كلام سيبويه المعلق عليه. قلت: وهو ثابت في متن الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٠/أ] مع الصلة التي سيذكر الفارسي أنها في نسخة الزجاج الثانية، إلا أن في الرِّبَاحِيَةِ: «وعمرُّو ضربته؛ لأنه ليس في هذا حرفٌ». وقد جاء ما بين الأقواس في نسخة كتاهيه ٥٣ ب بين دارتين، وقد كُتِبَ في أوله: «تفسير»، وجاء في آخره: «وقولك: (أزيدُ ضربته) فيه حرف هو بالفعل أولى».

(٢) يقول الفارسي هنا: إن الزيادة المذكورة التي في نسخة ابن السراج الثانية هي أيضًا ثابتة في نسخة الزجاج الثانية، ولها فيها صلة، وهي: «وقولك: أزيدُ ضربته»، إلا أن الزجاج نَبَّه على أنها من تفسير الأخفش.

(٣) الكتاب (بولاقي) ٥٢/١، (هارون) ١٠١/١.

(٤) يقول الورَّاق الذي عارض بنسخة الزجاج الأولى: إن النص المحشَّى عليه ليس فيها.

وقرأته عليه، وهو صحيح^(١)، عند (ب)^(٢). [٢٤/أ]

هَذَا بَابُ مَا يَنْتَصِبُ فِي الْأَلِفِ^(٣)

قال سيبويه: «قَالَ جَرِيرٌ:

أَنْغَلَبَةَ الْفَوَارِسَ أَمْ رِيَاخًا عَدَلَتْ بِهِمْ طُهْيَةَ وَالْخِشَابَا!«^(٤)»^(٥).

(١) هذا من كلام الفارسي، يقول: النص المحشى عليه ثابت في نسخة ابن السراج، وقد قرأته على السراج، وهو صحيح، قال ابن خروف [انظر: نسخة ابن خروف ١٧]: «قال أبو علي: قرأته على أبي بكر، وهو مُستَوٍ صحيح».

(٢) بعده في الحواشي: «إلى هنا عنده، وفي نسخة (ح): هو تفسير الأخفش، وهو متصل بما بعده، وهو قولك (أزيدُ ضربته؟) فيه»، وهو اختلاط ناتج من تكرار بعض الحاشية السابقة. وهنا ملحوظة، وهي أن الرمز لابن السراج بـ(ب) من رموز الزمخشري، كما في بيان رموز النسخة الشرقية المذكورة في أولها، فأضافه الزمخشري في آخر الحاشية، أم أنه من رموز الفارسي وذكرها الزمخشري موضِّحاً لا مستحديثاً؟

(٣) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٠/أ]: يُنْصَبُ.

(٤) أدخل الأخفش في هذا الباب كلاماً كثيراً له، اختلط بكلام سيبويه في بعض النسخ والشروح كما سأشير إلى ذلك في الهوامش، قال الصفار في شرحه ١٤٨/ب: «فهو كلام الأخفش؛ لأنه كثيراً ما أدمج كلامه في هذا الباب».

(٥) من الوافر، وهو لجرير في: ديوانه ص ٨١٤ - والكتاب ١٨٣/٣ - والصحاح (خشب) ١٢٠/١ - وجهرة اللغة ٢٩٠/١ - واللسان (طها) ١٧/١٥ - والخزانة ٦٩/١١. وثعلبة ورياح من بني يربوع بن حنظلة من تميم، وهم رهط جرير الأدنون، وطُهْيَةُ والخِشَاب من بني مالك بن حنظلة من تميم، وهم رهط الفرزدق الأدنون.

(٦) الكتاب (بولاق) ٥٢/١، (هارون) ١٠١/١ - ١٠٢.

﴿وَصَفَ (تُعْلَبَةُ) بِ(الْفَوَارِسِ)﴾^(١)، فَأَعْنَى عَنْ ذِكْرِ الْعُدُولِ فِيهِ^(٢)،

وهو الفُروسيّة، ولولا ذلك لَلَزِمَهُ ذِكْرُهَا؛ لِيُعْلَمَ فِيْمَ وَقَعَتِ الْمَعَادِلَةُ.

﴿أَصْلُهُ: عَدَلْتَهُمْ بِطُهْيَةٍ وَالْخِشَابِ، أَيُّ: شَبَّهَتْ بِهِمْ طُهْيَةً

وَالْخِشَابِ، فَقَلَبَ تَظْلِيماً لَهُمْ، وَنَسَبَهُ إِلَى الْمَكَابِرَةِ الشَّنِيعَةِ الْمُوجَهَةِ^(٣)، حَيْثُ

لَمْ يَرْضُوا بِأَنْ يُشَبَّهُوا بِتُعْلَبَةِ طُهْيَةٍ وَالْخِشَابِ، وَذَهَبُوا يُشَبَّهُونَ ثُعْلَبَةً بِهِمْ^(٤).

وَنَحْوُهُ فِي الْأَسْلُوبِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾^(٥)، أَيُّ:

بَلَّغُوا فِي اسْتِحْلَالِ الرِّبَا أَنْ يُشَبَّهُوا بِهِ الْبَيْعُ^(٦).

قَالَ سِيبَوِيه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ: (أَعْبَدَ اللَّهُ كُنْتَ مِثْلَهُ؟)؛ لِأَنَّ (كُنْتَ) فِعْلٌ،

وَالْمِثْلُ) مُضَافٌ إِلَيْهِ وَهُوَ مَنْصُوبٌ»^(٧).

(١) (الفوارس) نعت لـ (تُعْلَبَةُ)، وهم قبيلة. انظر: شروح أبيات سيبويه - واللسان ١٥/١٧.

(٢) أي: ما تقع المعادلة فيه بينهم.

(٣) أي: المردودة، يقال: أَوْجَهَ فَلَانُ الشَّيْءَ إِذَا رَدَّه. انظر: اللسان (وجه) ١٣/٥٥٨.

(٤) كَانََ الْمُحْشِي يَظُنُّ أَنَّ الْكَلَامَ مُوجَّهٌ إِلَى جَمَاعَةٍ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مُوجَّهٌ لِلْفِرْزَدَقِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ

يقول: لم يرض بأن يشبه، مع أنه في الحاشية تكلم عليه بالافراد!

(٥) سورة البقرة ٢٧٥.

(٦) انظر: الإيضاح للقزويني ص ٢٧٧ - والبحر المحيط ٢/٣٤٨، وفيه: «وشَبَّهُوا الْبَيْعَ وَهُوَ الْمَجْمَعُ

المجمَعُ على جَوَازِهِ بِالرِّبَا وَهُوَ مُحَرَّمٌ، وَلَمْ يَعْكَسُوا تَنْزِيلًا لِهَذَا الَّذِي يَفْعَلُونَهُ مِنَ الرِّبَا مَنْزِلَةً

الأصل المماثل له البيع، وهذا من عكس التشبيه».

(٧) الكتاب (بولاق) ١/٥٢، (هارون) ١/١٠٢.

﴿بخط الوراق:﴾

معناه: أَأَشْبَهْتَ عَبْدَ اللَّهِ كُنْتَ مِثْلَهُ؟.

قال سيويه: «وَمِثْلُهُ: (أَزِيدًا لَسْتَ مِثْلَهُ)؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ...»^(١).

﴿بخط الوراق:﴾

«معناه: أَبَايَنْتَ زَيْدًا لَسْتَ مِثْلَهُ؟»، وليس عند (ح).

قال سيويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ: (مَا أَذْرِي أَزِيدًا مَرَرْتُ بِهِ أُمَ عَمْرًا؟)،

وَمَا أَبَالِي أَعْبَدَ اللَّهُ لَقِيْتُ أَخَاهُ أُمَ عَمْرًا؟؛ لِأَنَّهُ حَرْفُ الْإِسْتِفْهَامِ، وَهِيَ تِلْكَ الْأَلْفُ الَّتِي فِي قَوْلِكَ: (أَزِيدًا لَقِيْتَهُ أُمَ عَمْرًا؟)»^(٢).

﴿إنما قال هذا لأن الألف في تسوية، ليست في استفهام، إنما هو

خبر. [٢٤/ب]

قال سيويه: «كَأَنَّهُ جَعَلَهُ تَفْسِيرًا لِفِعْلِ غُلَامُهُ أَوْ قَعَهُ عَلَيْهِ»^(٣).

﴿(ط)^(٤):﴾

كأنك قلت: (أَزِيدًا أَهَانَهُ غُلَامُهُ؟)^(٥).

(١) الكتاب (بولاق) ٥٢/١، (هارون) ١٠٢/١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٥٢/١، (هارون) ١٠٢/١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٥٣/١، (هارون) ١٠٣/١.

(٤) ليس في (ش) ٢٤ب.

(٥) هذه الحاشية كلها ليست في (ش) ٢٧ب.

قال سيبويه: «وَقُولُ: (الَسَّوْطَ ضَرَبَ بِهِ زَيْدٌ؟)، وَهُوَ كَقَوْلِكَ: (الَسَّوْطَ ضَرَبْتَ بِهِ؟)»^(١).

﴿عنده﴾: ضَرَبَ بِهِ (عنده): ضَرَبْتَ بِهِ^(٢).

﴿فا﴾:

(ضَرَبَ) و(ضَرَبَ) هما سواءٌ في هذا الموضع؛ لأنَّ (به) في كلا الوجهين في موضع نصب^(٣).

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ (الْخَوَانُ أَكَلَ اللَّحْمَ عَلَيْهِ؟) ثُمَّ اجْعَلْ كُلَّ وَاحِدٍ جِئْتَ بِهِ تَفْسِيرَ «مَا هُوَ» مِثْلُهُ، وَ(الْيَوْمُ) وَالظُّرُوفُ بِمَنْزِلَةِ (زَيْدٍ) وَ(عَبْدِ اللَّهِ) إِذَا لَمْ تَكُنْ ظُرُوفًا»^(٤).

﴿فا﴾:

ليس هذا مثل (الْخَوَانُ أَكَلَ اللَّحْمَ عَلَيْهِ؟)؛ لأنَّ الجارَّ والمجرورَ هناك في موضع نصبٍ؛ لمجيئه بعدَ الجملة، وهما هنا في موضع رفعٍ، يعني

(١) الكتاب (بولاق) ٥٣/١، (هارون) ١٠٣/١.

(٢) أي: في نسخة ابن السراج الثانية: «الَسَّوْطَ ضَرَبَ بِهِ زَيْدٌ»، و«الَسَّوْطَ ضَرَبْتَ بِهِ». ويذكر الفارسي في الحاشية الآتية أن الروایتين هنا بمعنى واحد.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش) ٢٨.

(٤) ليس في الرابحية، انظر: (ح) ١٠١ ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ٥٣/١، (هارون) ١٠٤/١.

(أَزِيدُ ذُهَبَ به؟)، ولا يجوزُ أَنْ يكونَ موضعُها إِلَّا رَفْعًا؛ لِأَنَّ (ذُهَبَ) ونحوَه من الأفعال التي لا تتعدَّى لا يجوزُ أَنْ يكونَ فيه ضميرُ مفعولٍ به؛ إذ لا يجوزُ بناؤه للمفعول به. [٢٥ / أ]

قال سيويه: «وَتَقُولُ: (أَأَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَهُ؟)، تُجَرِّيه هَهُنَا مُجَرَّى (أَنَا زِيدٌ ضَرَبْتَهُ)؛ لِأَنَّ الَّذِي يَلِي حَرْفَ الإِسْتِفْهَامِ (أَنْتَ)، ثُمَّ ابْتَدَأْتَ هَذَا، وَلَيْسَ قَبْلَهُ حَرْفُ اسْتِفْهَامٍ وَلَا شَيْءٌ هُوَ بِالْفِعْلِ وَتَقْدِيمِهِ أُولَى، إِلَّا أَنَّكَ إِنْ شِئْتَ نَصَبْتَهُ كَمَا نَصَبْتَ^(١) (زَيْدًا ضَرَبْتَهُ)، فَهُوَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ»^(٢).

قال أبو الحسن^(٣):

(أَأَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتَهُ؟) النَّصْبُ أَجُودُ؛ لِأَنَّ (أَنْتَ) يَنْبَغِي أَنْ يَرْتَفَعَ بِفِعْلٍ؛ إِذْ كَانَ لَهُ فِعْلٌ فِي آخِرِ الْكَلَامِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الَّذِي يَرْتَفِعُ بِهِ (أَنْتَ) سَاقِطًا عَلَى (عَبْدَ اللَّهِ)^(٤).

(١) في الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٠١ ب]: تنصب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١ / ٥٤، (هارون) ١ / ١٠٤.

(٣) هذه الحاشية ثابتة في متن الشرقية [انظر: (ش) ٢٥١ أ]، وفي متن الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٨ ب]، وبعدها فيها (رجع)، وانظر كلام الأخفش في: شرح السيرافي ٣ / ١٧٦، وذكر بعضه: الصفار ١ / ١٤٥.

(٤) سيذكر الفارسي الخلاف بين سيويه والأخفش في هذه المسألة في الحاشية قبل الأخيرة على النص بعد القادم ص ٢٠٨.

﴿ط﴾:

سيبويه إنما حَمَلَ على ما تَكَلَّمْتُ به العرب^(١)؛ «لأنَّ العربَ» إنما تَنْصِبُ الاسمَ الذي يَقَعُ الفعلُ على ضميره، أو على ما كان من سَبَبِهِ إذا وَلِيَ ذلك الاسمُ خاصَّةً حروفَ الاستفهام، فإن لم تَلِهْ لم يَجْزُ.

قال سيبويه: «فَإِنْ قُلْتَ: (أَكُلَ يَوْمَ زَيْدًا تَضْرِبُهُ؟) فَهُوَ نَصْبٌ، كَقَوْلِكَ: (أَزِيدًا تَضْرِبُهُ كُلَّ يَوْمٍ؟)؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ لَا يَفْصِلُ فِي قَوْلِكَ: (مَا الْيَوْمَ زَيْدٌ ذَاهِبًا)»^(٢).

﴿فا﴾:

سَوَّى سيبويه بَيْنَ الفعلِ إِذَا كَانَ الضميرُ الذي فِيهِ الاسمُ الأولُ الذي يَلِي حرفَ الاستفهام، وَبَيْنَهُ إِذَا كَانَ لغيره، فَاعتَبَرَ الفصل^(٣).

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (أَعْبُدُ اللَّهَ أَخُوهُ تَضْرِبُهُ؟) كَمَا تَقُولُ: (أَأَنْتَ زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ؟)؛ لِأَنَّ الاسمَ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ مُبْتَدَأٍ لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ. وَإِنْ نَصَبْتَهُ عَلَى قَوْلِكَ: (زَيْدًا تَضْرِبُهُ) قُلْتَ: (أَزِيدًا^(٤) أَخَاهُ تَضْرِبُهُ؟)؛ لِأَنَّكَ نَصَبْتَ الَّذِي مِنْ

(١) انظر موافقة رأي سيبويه لكلام العرب في: الانتصار ص ٦٤ - وشرح عيون سيبويه ص ٧٥.

(٢) ليس في (ش) ٢٥١ أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٤، (هارون) ١٠٤-١٠٥.

(٤) مثال الأول: (أأنت عبد الله تكرمه؟)، ومثال الثاني: (أعبد الله أخوه تكرمه؟)، فاعتبر الفصل

فيها، فاختار رفع الاسم، وانظر خلاف الأخفش إياه في ذلك قريباً في ص ٢٠٨.

(٥) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٠١ ب]: «أعبد الله»، وفيها «ويقولون» بدل «وتقول».

سَبِيهِ بِفِعْلِ هَذَا تَفْسِيرُهُ^(١).

بالتاء (عنده)، وعند (ح) بالياء في (يضره)^(٢).

وأما أبو الحسن فكان يقول:

(أزيد أخوه تَضْرِبُهُ؟)، ويقول في قول سيبويه (أزيد أخوه يَضْرِبُهُ):

الْوَجْهُ النَّصْبُ.

قال أبو الحسن^(٣):

(أزيد أخاه يَضْرِبُهُ؟) الْوَجْهُ النَّصْبُ^(٤)؛ لِأَنَّ (زيدًا) يَنْبَغِي أَنْ يَرْتَفَعَ

بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، وَذَلِكَ الْفِعْلُ يَقَعُ عَلَى (أخيه)، وَأَمَّا (أزيد أخوه تَضْرِبُهُ؟)

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٤، (هارون) ١/ ١٠٥.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش ٣) ٢٨أ، و(ش ٥) ١٨أ. قلت: بين الفارسي اختلاف النسخ في (تضربه) في المثال الأول، ولعل هذا هو الذي جعل الفعل مكتوبًا بالتاء والياء في الشرقية [انظر: (ش ٢) ٢٧ب] والراحية [انظر: (ح ١) ١٠ب]. قلت: ولعل اختلاف النسخ هو سبب الخلاف الآتي، والظاهر من كلام سيبويه (يضره) بالياء؛ لأن جعل المثال الثاني على (تضربه) بالتاء، فالأول على ذلك على (يضره) بالياء.

(٣) انظر كلامه في: شرح السيرافي ٣/ ١٧٨ إلى قوله: «وقع ههنا على الأخ» - وشرح عيون سيبويه ص ٧٤ إلى قوله: «على أخيه»، وذكر مقاطع منه الصفار ١/ ١٤٦ب، وذكر رأيه: المبرد في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ص ٦٤) - والفارسي في مختار التذكرة ٣٥٦ - وأبو حيان في التذييل ٣٥٣/ ٦.

(٤) سيذكر الفارسي الخلاف بين سيبويه والأخفش في هذه المسألة في الحاشية قبل الأخيرة على هذا النص ص ٢٠٨.

فليس الفعلُ من (زيد) في شيءٍ؛ لأنه إنما وَقَعَ ههنا على (الأخ)، وليس الفعلُ لـ(زيد)، إلا مَنْ قال: (زيدًا ضَرْبُهُ)، فإنه^(١) يقولُ: (أزيدًا أخاه تَضْرِبُهُ؟)، فَيَنْصِبُ (الأخ) بِفِعْلِ مَضْمَرٍ، وَيَنْصِبُ (زيدًا) بِفِعْلِ آخَرِ هذا المَضْمَرُ تَفْسِيرُهُ^(٢).

وقد قال قومٌ: لا تقول في (زيد) إلا الرفعَ وإنْ نَصَبْنَا (الأخ)؛ لأنَّ الذي يَقَعُ على (الأخ) مُضْمَرٌ، فيكونُ تَفْسِيرًا لِمَضْمَرٍ يَقَعُ على (زيد)^(٣).
فيقول^(٤): أليس المَضْمَرُ الذي وَقَعَ على (الأخ) قد فَسَّرَهُ الفعلُ الْآخَرُ الظاهرُ وعُرِفَ واستبانَ حتى صارَ كالظاهر، فكيف لا يُفسَّرُ المَضْمَرُ الأولُ؟ وكيف لا يكونُ الفعلُ الظاهرُ تَفْسِيرًا لهما جميعًا إذ^(٥) كانا فِعْلَيْنِ

(١) في الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ١) ٢٧ب]: في شيءٍ من (زيد).

(٢) في الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ١) ١٠ب]: فَأَمَّا مَنْ.

(٣) جاءت هذه الحاشية إلى هذا الموضع في حاشية الشرقية [انظر: (ش ١) ٢٥أ]، وجاء باقيها في متن الشرقية، وقبله: «في متن النسخة، وقد ضَرَبَ أَبُو عَلِيٍّ عَلَيْهِ». وجاءت الحاشية كاملةً متصلةً في متن الرَّبَاحِيَةِ معزوةً إلى الأخفش، انظر: (ح ١) ١٠ب.

(٤) سيبويه والأخفش والجمهور يميزون رفع (زيد) هنا ونصبه، وبعض المتقدمين منع النصب. انظر: شرح السيرافي ١٧٨/٣ - وشرح التسهيل ١٤٧/٢ - والتذيل والتكميل ٣٥٣/٦.

(٥) أي: سيبويه. والأخفش يشرح هنا قول سيبويه: «لأنك نصبْتَ الذي من سببه بفعلٍ هذا تَفْسِيرُهُ».

(٦) في (ش ٢) ٢٧ب: «إِذَا».

وكانا في معنى هذا الظاهر.

قال أبو علي - بعد أن ضَرَبَ على هذا^(١) -:

هذا على تفسير المضمَرِ بالمضمَرِ^(٢)، والوجه ما في كتابه^(٣).

﴿فا﴾:

إذا كانت المسألة بالتاء فليس مثل (أنت زيدٌ ضربته)؛ لأنَّ فاعلَ الفعلِ^(٤) أنت أيها المخاطَبُ، وليس هو المبتدأ الأول الذي هو (عبدالله)، وفاعلُ الفعلِ في (أنت زيدٌ ضربته) الضميرُ الذي هو المبتدأ الأول في المعنى. فإذا لم يكن فاعلُ الفعلِ ضميرُ المبتدأ الأول لم يكن النصبُ في الاسم الذي يلي الاسم الذي يلي حرف الاستفهام الجيدَّ عند أبي الحسن أيضًا؛ لأنَّ الاسم الذي يلي حرف الاستفهام يرتفع بالابتداء دون الفعل؛ إذ

(١) لعلَّ قائل هذه العبارة القَصْرِيُّ صاحب النسخة، والمعنى: أن الفارسي ضرب على ما كُتِب من

كلام الأخفش السابق في متن الكتاب، وأخرجه إلى حاشيته.

(٢) يعني ما شرحه الأخفش أخيرًا من كلام سيبويه، فتقدير (أزيدًا أخاه تضربه؟): أتهينُ زيدًا تضربُ

أخاه تضربه، ف(تهين) مضمَرٌ، فسره مضمَرٌ وهو (تضرب)، الذي فسره مظهر وهو (تضربه).

(٣) يقول الفارسي: إن وجه الكلام ما في نسخة ابن السراج، وهو (تضربه) بالتاء. وقال الفارسي في

مختار التذكرة ٣٥٦: «وهذا عندي وجه قول أبي بكر؛ لأنه كان يقول: إنه يكره أن يفسر المضمَر

بمضمَر، وقد أجازاه أبو الحسن، واحتج له في الكتاب»، أي: في حواشيه على الكتاب.

(٤) في المثال المختلَف فيه، وهو (أعبدالله أخوه تضربه).

(٥) ليس في (ش) ٢٥١.

لا فِعْلَ له في آخِرِ الكلام، فيلزمُ أن يَلِيَ حرفَ الاستفهام، إلا على قولك: (زيدًا ضَرَبْتُهُ)، فَإِنَّ مَنْ قَالَ: (زيدًا ضَرَبْتُهُ) كَانَ الْوَجْهُ عِنْدَهُ أَنْ يَقُولَ: (أَعْبَدَ اللَّهُ أَخَاهُ تَضَرُّبُهُ؟)، فَيَنْصِبَ (عَبَدَ اللَّهُ) بِفِعْلِ تَفْسِيرِهِ الْمُضْمَرُ الَّذِي يُفَسِّرُهُ (تَضَرُّبُهُ).

وأما (أَعْبَدَ اللَّهُ أَخُوهُ يَضْرِبُهُ؟) فَالرَّفْعُ فِي (الْأَخ) الْجَيِّدُ عِنْدَ سَبِيوهِ وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لـ (عَبَدَ اللَّهُ)، كَمَا كَانَ الرَّفْعُ الْوَجْهُ عِنْدَهُ فِي (عَبَدَ اللَّهُ) فِي قَوْلِكَ: (أَأَنْتَ عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ؟) وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ لِلْمَخَاطَبِ، وَالْوَجْهُ فِي (الْأَخ) عِنْدَ الْأَخْفَشِ النَّصْبُ، وَهُوَ الْقِيَاسُ كَمَا كَانَ فِي (عَبَدَ اللَّهُ)؛ لِأَنَّ لـ (أَنْتَ) وَ (عَبَدَ اللَّهُ) فِي آخِرِ الْمَسْأَلَةِ فِعْلَيْنِ، وَحَرْفُ الاسْتِفْهَامِ بَيْنَهُمَا أَوَّلَى مِنْهُ بِالْأَسْمِ^(١).

(١) يذكر الفارسي هنا الخلاف بين سيبويه والأخفش في نحو: (أأنت عبد الله ضَرَبْتُهُ أَوْ تَضَرُّبُهُ؟) و(أزيدُ أخته ضَرَبَهَا أَوْ يَضْرِبُهَا؟)، وخلاصته أنها اختلفا في الاسم المشغول عنه المسبوق باستفهام إذا فصل بينهما بفاصل غير ظرف، كالمثالين السابقين، فسيبويه يرى أن الاختيار إلغاء حكم الاستفهام، فلا اشتغال، فالمختارُ كون (أنت) و(زيد) مبتدأ أول، و(عبد الله) و(أخوها) مبتدأ ثانياً، والأخفش يرى أن الاختيار عدم إلغاء الاستفهام، فالمختار كون الأولين فاعلين والثانيين مفعولين على الاشتغال، وكذا يرى سيبويه في نحو (أزيد أخته ضَرَبْتَهَا أَوْ تَضَرُّبُهَا؟)، ويرى الأخفش أن (أخته) مفعول به على الاشتغال على قاعدته، و(زيد) مبتدأ لأنه لا علاقة له بالفعل المتأخر. وقد نصر الفارسيُّ هنا الأخفش. ونَصَرَ كلمة سيبويه: ابنُ ولاد في الانتصار ص ٦٤ - والرمانيُّ ٣٦١/١ ب - والمجريطيُّ في شرح عيون سيبويه ص ٧٤ - والصفارُ ١٤٥/١ ب - وابنُ مالك في التسهيل ص ٨١، وقال أبو حيان في التذيل ٣٣٧/٦: «وقد خطأ معظم النحويين الأخفش». وانظر: شرح السيرافي ٣/ ١٧٤، ١٧٨.

حاشية أيضًا:

فإذا كان أولى بهما وليّاه دون الاسم فارتفع الاسم به، وإذا وليّاه وارتفع الاسم به وقَعَ على (عبدالله) و(الأخ)، فانتصبا به، وصار الفعل الظاهر تفسيرًا للمضمر. [٢٥/ب]

قال سيبويه: «وتقول: (أعبدالله أخوه تضرّبه؟) كما تقول: (أأنت زيدٌ صرّبتُهُ؟)؛ لأنَّ الاسم ههنا بمنزلة مبتدأ ليس قبله شيء. وإن نصّبتُهُ على قولك: (زيدًا تضرّبه) قلت: (أزيدًا) أخاه تضرّبه؟؛ لأنَّك نصّبتَ الذي من سببه بفعلٍ هذا تفسيره. ومن قال: (زيدًا صرّبتُهُ) قال: (أزيدًا أخاه تضرّبه؟)، وإنَّما نصّبتَ (زيدًا) لأنَّ ألفَ الاستفهام وقعتَ عليه، والذي من سببه منصوبٌ»^(١).

وكان أبو الحسن^(٢) يقول^(٣):

- (١) في الرّباحية [انظر: (ح ١٠/١)ب]: «أعبدالله»، وفيها «ويقولون» بدل «وتقول».
- (٢) في الرّباحية [انظر: (ح ١٠/١)ب]: «فمن قال: (أزيدًا أخاه تضرّبه؟) فإنها نصّبت».
- (٣) الكتاب (بولاق) ٥٤/١، (هارون) ١٠٥/١.
- (٤) كلام الأخفش هذا في: متن الشرقية [انظر: (ش ٢٥/١)ب] - وفي متن الرّباحية [انظر: (ح ١٠/١)ب]. وانظر كلامه هذا برواية الرّباحية في: شرح السيرافي ٣/ ١٨١-١٨٢، ١٨٦، ١٨٨، وقد أطلال السيرافي في شرحه فقرة فقرة. ونقل كلامه وشرحه الفارسي في المسائل المشورة ص ٢٩٦. ونقل أجزاء منه الرماني في شرحه ١/ ٣٧. وشرحه الصفار ١/ ١٤٧. ونقل أوله شرح عيون سيبويه ص ٧٥، وخطأه.

(أزيدًا لم يَضْرِبْهُ إِلَّا هو؟) لا يكونُ فيه إِلَّا النصبُ وإنْ كانا جميعًا من سَبَبِهِ؛ لأنَّ المنصوبَ ههنا اسمٌ ليس بمنفصلٍ من الفعل، وإنما يكونُ الأولُ على الذي ليس بمنفصلٍ، لأنَّ المنفصلَ يَعْمَلُ كَعَمَلِ سائرِ الأسماءِ، ويكونُ في مواضعها، وغيرُ المنفصلِ لا يكونُ هكذا.

وكذلك (أزيدٌ لم يَضْرِبْ إِلَّا إياه؟)؛ لأنَّ فِعْلَ (زيدٍ) إذا كان مع اسمٍ^(١) غيرِ منفصلٍ لم يَتَعَدَّ إلى (زيد)، ولم يَتَعَدَّ فِعْلُ (زيد) إليه؛ ألا ترى أنك لا تقول: (أزيدًا ضَرَبَ؟) وأنت تريد: (أزيدًا ضَرَبَ نَفْسُهُ^(٢))، ولا (أزيدٌ ضَرَبَهُ؟) وأنت تريد أن تُوقِعَ فِعْلَ (زيد) على الهاءِ والهاءِ لـ (زيد)، فلذلك لم تُعْمَلْهُ^(٣) في (زيد).

فإن قيل: أَلَسْتَ تقولُ: (الْخَوَانُ أَكَلَ اللَّحْمُ؟) فتنصبَ (الخَوَانُ)، وأنت لا تقولُ: (الْخَوَانُ أَكَلَ اللَّحْمُ؟)؟

(١) في الحواشي: «(سح): وقال أبو الحسن: تقول»، قلتُ: ومثله في الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٨ ب] بلا واو.
(٢) في الحواشي: «(سح): يعني ضميرُ الفاعلِ الذي في (يضرب)»، قلتُ: أي أن هذه العبارة ثابتة في الحاشية بعد (اسم)، وهي كذلك في الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٨ ب]. وظاهر أنها ليست منها، بل شرح أدخل فيها.

(٣) بالرفع في جميع النسخ، وفوقه في (ح) ١٨ ب: صح.

(٤) في الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٨ ب]: يَعْمَلُ.

(٥) ليس في الرَّبَاحِيَةِ، انظر: (ح) ١٨ ب.

فلأن^(١) (اللحم) اسمٌ منفصلٌ، والأسماءُ المنفصلةُ يَعْمَلُ فعلُها في الأولِ، فَجَرَتْ كُلُّهَا على ذلك، كما تقولُ: (الذَّرْهَمُ أُعْطِيَهِ زَيْدٌ؟)، فـ(اللحم) اسمٌ منفصلٌ إلا أنه لا يَقَعُ على (الخَوَان) إلا بحرفِ جَرٍّ، والأسماءُ غيرُ المنفصلةِ ليس شيءٌ منها يَعْمَلُ فعلُها في الأولِ، فلما لم يكن فيها ما يَعْمَلُ لم تُشَبَّهِ المنفصلة، و^(٢) لم تَجْرَ جَراها؛ لأنَّ المنفصلةَ إن كان منها^(٣) ما لا يجوزُ أَنْ تَلْفِظَ به فقد يكونُ من^(٤) المنفصلةِ ما تَلْفِظُ^(٥) به كثيراً^(٦) على أن تُعْمَلَ أحدهما في الآخرِ، شَبَّهَتْ^(٧) ما لا يَحْسُنُ في التقديمِ^(٨) بهذا الذي يَحْسُنُ، وأما غيرُ المنفصلةِ فلم يكن فيها شيءٌ تُشَبَّهُ به.

(١) أي: «يقال: لأنَّ». وحذف القول من الجواب شائع في أسلوب الأخفش، انظر: الحواشي (٢٠)، ٣٢، ٢٢١، ٢٣٧.

(٢) ليس في الرَّبَاحِيَةِ، انظر: (ح ١٨) ب.

(٣) في الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ١٨) ب]: «فيها». وفي الحواشي: «(سح): فيها».

(٤) في الحواشي: «(ط): في». قلتُ: هي في الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ١٩) أ] مثل المتن.

(٥) في الحواشي: «(سح): يُلْفِظُ»، قلتُ: ومثله في (ح ١٠) ب.

(٦) ليس في (ش ١) ٢٥ ب.

(٧) كذا في (ح ١٠) ١٠ ب، وهو في نسخة ابن دادي ٢٨ أ: «فَشَبَّهَتْ»، وهو في الشرقية [انظر:

(ش ٢) ٢٨ أ]: «فَشَبَّهَتْ».

(٨) في الحواشي: «(التقدير) عند (ح) وفي (سح)». قلتُ: الذي في الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ١٩) أ] كالمثلن.

و(ضَرَبْتُني) لا يجوز؛ لأنه قد اجتمعَ في الفعلِ فاعِلٌ ومفعولٌ، فإذا قلتَ: (ظَنَنْتُني ذاهبًا) فالظنُّ إنما هو للثاني، وهو في (ضَرَبْتُني) للأول^١.

هذه مسائل^(٢) متصلة بقوله: (أزيدًا لم يَضْرِبْهُ إلا هو):

- تقول: (أأخوأكَ ظَنَّاها مُنْطَلِقَيْنِ؟)، فـ(الأخوين) ههنا سبيان: مرفوعٌ ومنصوبٌ، وهما جميعًا غيرُ منفصلَيْنِ، فحَمَلْتَ الأولَ على المرفوعِ مِنْ قِبَلِ أَنَّ الظاهرَ يَتَعَدَّى فِعْلُهُ في هذا البابِ إلى مُضْمَرِهِ^(٣)، نحو: (ظَنَّها أخوأكَ ذاهِبَيْنِ) إذا ظَنَّا أَنْفُسَها، ولا يَتَعَدَّى فِعْلُ الْمُضْمَرِ إلى الظاهرِ في هذا البابِ، ولكن يَتَعَدَّى فِعْلُ الْمُضْمَرِ إلى الْمُضْمَرِ^(٤)،

(١) في الحواشي: «زيادة ليست في (ط)». قلتُ: ليس في الرَّبَاحِيَةِ، انظر: (٢) ١٩أ.

(٢) كل هذه المسائل في: متن الشرقية [انظر: (ش) ٢٥ب] - وفي متن الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١١أ]،

(ح) ١١أ]، وهي من كلام الأَخْفَش، كما سيأتي في الحواشي عليه عن السيرافي. وفي (ح) ١٩أ

أنه جاء قبله في نسخة: «قال أبو الحسن». وقال ابن خروف عنها في حاشية نسخته ٧ب: «

ويتصل بها: "وهذه مسائل متصلة" إلى قوله: "إِيَّاكَ حَسِبْتُكَ مُنْطَلِقًا". وذكر الفارسي في

التعليقة ١٢٨/١ بعضها معزواً إليه، وكذا الصفار في شرحه ١٤٩/١. وقد ذكر هذه المسائل

وشرحها: السيرافي ١٩٧/٣ - ٢٠٢ - والروماني ٣٧/١ب.

(٣) ألفاظ (مضمرة) و(المضمر) جاءت في بعض نسخ الشرقية ك(ش) ٢٩أ وبعض نسخ الرَّبَاحِيَةِ

ك(ح) ١٩أ بفتح الميم وكسرهما في كل المواضع في هذه الحاشية. وجاءت في بعض النسخ

ك(ش) ٢٨ب بفتح بعض وكسر بعض.

(٤) ساقط من (ش) ٢٥ب، و(ش) ٢٨ب.

مثل^(١) قولك: (أَطْنَنِي ذَاهِبًا)، و(ظَنَنْتَنِي ذَاهِبًا).

-وتقول: (إِيَّاهُمَا ظَنَّا مُنْطَلِقَيْنِ؟)، وإن شئت قلت: (أَهُمَا ظَنَّاهُمَا

مُنْطَلِقَيْنِ؟)؛ لأنك تقول: (إِيَّاهُمَا ظَنَّ أَخَوَاكُمُنْطَلِقَيْنِ؟) إذا كانا ظَنَّا

أَنْفُسَهُمَا، فتُعَدِّي فِعْلَ المَضْمَرِ المَرْفُوعِ إِلَى المَضْمَرِ المَنْصُوبِ.

-وتقول: (إِيَّاهُمَا ظَنَّا مُنْطَلِقَيْنِ؟)؛ لأنك تقول: (إِيَّاهُمَا ظَنَّ أَخَوَاكُمُنْطَلِقَيْنِ؟) إذا كانا ظَنَّا أَنْفُسَهُمَا، فَيَتَعَدَّى فِعْلُ المَضْمَرِ المَرْفُوعِ إِلَى المَضْمَرِ

الْمَنْصُوبِ فِي هَذَا الْبَابِ فِي الْعِلْمِ وَالشَّكِّ.

-وتقول: (أَأَنْتَ حَسِبْتَكُمُنْطَلِقًا؟)، و(أَيَّاكَ حَسِبْتَكُمُنْطَلِقًا؟)^(٢).

(١) في الشرقية (ش ٢٩٣): «مثل»، بالنصب. وفي الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ١٩٩أ): «مثل»، بالرفع.

قلتُ: هما وجهان جائزان في ألفاظ التمثيل إذا لم تسبق بعامل لفظي ظاهر، فتقدير الرفع نحو: (مثالهُ مَثَلٌ كَذَا)، وتقدير النصب نحو: (أعني مَثَلٌ كَذَا). انظر: شرح قواعد الإعراب للكافيحي

ص ٧١- وإعراب الألفية ص ٧- ومعجم الشوارد النحوية ص ٦٠٥.

(٢) ليس في الرِّبَاحِيَةِ، انظر: (ح ١٩٩أ).

(٣) في (ش ٢٩٣) بضم (التاء) هنا وفي الموضع الآتي، وهو تصحيف مخالف لمعنى الكلام؛ لأن كل أمثلة الحاشية على أن الضميرين لواحد.

(٤) هنا ينتهي كلام الأخفش في: الشرقية [انظر: (ش ١٢٥أ-ب ٢٦أ)- وفي الرِّبَاحِيَةِ [انظر: نسخة ابن

خروف ٨ب- و(ح ١٩٩أ)- وفي نسخة ابن دادي ٢٨ب- ٢٩أ، وبعده فيها كلها علامة انتهاء، إلا

(ح ١١١أ) من نسخ الرِّبَاحِيَةِ فليس فيها علامة انتهاء، فاختلط كلام الأخفش بكلام سيبويه بعده.

وفعل مثل ذلك عبد السلام هارون ١٠٨/١ (هامش ١)، فأُتبع كلام الأخفش ببعض كلام سيبويه.

[هذه حواشي على كلام الأخفش السابق^(١)]:

على قول الأخفش: «(أزيداً لم يَضْرِبُهُ إلا هو؟) لا يكونُ فيه إلا
النصبُ وإن كانا جميعاً من سَبَبِهِ؛ لأنَّ المنصوبَ ههنا اسمٌ ليس بمنفصلٍ من
الفعل، وإنما يكونُ الأولُ على الذي ليس بمنفصلٍ».

﴿ط﴾:

أي: لا يجوزُ فيها إلا أنْ تَحْمَلَ على المتَّصِلِ المرفوع، وتَنْصِبَ
المنفصلَ بفعلٍ (زيد) المرفوعِ الظاهرِ^(٢).

﴿ط﴾:

يقولُ إنك إنما حَمَلْتَ على المتَّصِلِ في هذه المسألة دونَ المنفصل أنك^(٣)
متى حَمَلْتَ على المتَّصِلِ - أعني الهاء - أَعْمَلْتَ في (زيد) فِعْلَ المنفصلِ في
ظاهره؛ لأنَّ المنفصلَ عنده كالمظهر، ولا يجوزُ أنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ المضمَرِ
المتَّصِلِ إلى ظاهره، فبيَّنَ المنفصلِ وغيرَ المنفصلِ فَرَقٌ.

﴿ط﴾:

(١) ما بين المعقوفتين زيادة مني لبيان حال الحواشي القادمة.

(٢) كذا في جميع النسخ، وعندني أن في الكلام اضطراباً، وكأن المعنى: يجب الحملُ على الضمير
المتَّصِلِ المنصوب، فيُنصب الاسمُ المنفصلُ - أي (زيداً) - بفعلٍ (زيد) الذي رَفَعَ ضميرَهُ الظاهرَ،
أي الضميرَ المنفصلَ (هو).

(٣) أي: لأنك.

إِذَا حَمَلْتَ عَلَى الْمُتَّصِلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ -وهي الهاءُ المنصوبةُ
بـ(يَضْرِبُ) المتصلةُ به- جاز ذلك عند الأَخْفَشِ؛ وبيانُ جَوَازِهِ عندهُ أَنَّكَ
تَنْصِبُ (زيدًا) بِإِضْمَارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ ما بعده، فيكونُ التقديرُ: (لم يَضْرِبْ زيدًا
إِلا هو)، فقد انْتَصَبَ (زيد) بـ(يَضْرِبُ)، وهو فِعْلُ المضمَرِ المنفصلِ أعني
(هو)، وتَعَدَّى فِعْلُ المضمَرِ المنفصلِ إلى ظاهره وهو (زيد)، وذلك جائزٌ
عند الأَخْفَشِ.

ولو حَمَلْتَ عَلَى المنفصلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ -وهو قوله (هو) الواقعةُ
بعدَ (إِلا)- لم يَجْزُ؛ وبيانُ فسادهِ أَنَّكَ كُنْتَ تَرْفَعُ (زيدًا) بِفِعْلٍ يُفَسِّرُهُ ما
بعده، فيكونُ التقديرُ: (ألم يَضْرِبْهُ إِلا زيدٌ لم يَضْرِبْهُ إِلا هو؟)، فقد وَقَعَ فِعْلُ
(زيد) المظهرِ على مضمَرِهِ المتصلِ وهي الهاءُ، ولا يجوزُ أَنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ
الظاهرِ إلى مضمَرِهِ الْمُتَّصِلِ إِلا فِي أَفْعَالِ الشَّكِّ والعِلْمِ خاصةً.
على قول الأَخْفَشِ: «أزيدٌ لم يَضْرِبْ إِلا إِيَّاه؟».

﴿ط﴾:

التقديرُ: (ألم يَضْرِبْ زيدٌ إِلا إِيَّاه؟)، فقد تَعَدَّى فِعْلُ (زيدِ) الظاهرِ
إلى مضمَرِهِ المنفصلِ، وذلك جائزٌ، ولو حَمَلْتَ عَلَى المنفصلِ لم يَجْزُ؛ وبيانُ
فسادهِ أَنَّكَ كُنْتَ تَنْصِبُ (زيدًا)؛ لِأَنَّ الذي حَمَلْتَ عَلَيْهِ منصوبٌ، فتَنْصِبُهُ
بِفِعْلٍ كالذي أَظْهَرْتَ بعده، فيكونُ التقديرُ: (ألم يَضْرِبْ زيدًا لم يَضْرِبْ إِلا

إِيَّاهُ؟)، ففي (يَضْرِبُ) ضَمِيرُ (زيد) مُتَّصِلٌ^(١)؛ لأنك إِنَّمَا تُضْمِرُهُ عَلَى نِيَّةٍ مَا هُوَ مُظْهَرٌ، وفي الفِعْلِ الظَّاهِرِ ضَمِيرُ (زيد) مُتَّصِلٌ بِهِ، فَكَذَلِكَ فِي الَّذِي تُضْمِرُ، وَفِعْلُ ذَلِكَ الْمُضْمَرِ قَدْ تَعَدَّى إِلَى (زيد) فَنَصَبَهُ^(٢)، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى فِعْلُ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى ظَاهِرِهِ، وَلَا يَتَعَدَّى فِعْلُ ظَاهِرِهِ إِلَيْهِ.

عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ: «فَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْمُنْفَصِلَةِ مَا تَلْفِظُ بِهِ»، وَقَوْلِهِ: «وَالْأَسْمَاءُ غَيْرُ الْمُنْفَصِلَةِ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا يَعْمَلُ فِعْلُهُ فِي الْأَوَّلِ».

﴿سف﴾ (فا):

قَوْلُهُ: «فَقَدْ يَكُونُ مِنَ الْمُنْفَصِلَةِ مَا تَلْفِظُ بِهِ» فَهُوَ قَوْلُكَ: (أَعْطَى زَيْدٌ الدَّرْهَمَ)، وَقَوْلُهُ: «وَالْأَسْمَاءُ غَيْرُ الْمُنْفَصِلَةِ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا يَعْمَلُ فِعْلُهُ فِي الْأَوَّلِ» يَعْنِي: (أَزِيدًا ضَرَبَ؟) إِذَا كَانَ زَيْدٌ الْفَاعِلُ بِنَفْسِهِ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ^(٣).

عَلَى قَوْلٍ: «وَهَذِهِ مَسَائِلُ مُتَّصِلَةٌ بِقَوْلِهِ: (أَزِيدًا لَمْ يَضْرِبْهُ إِلَّا هُوَ)».

﴿سف﴾ (سف)^(٤):

هَذِهِ مَسَائِلُ الْأَخْفَشِ.

عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ: «وَلَا يَتَعَدَّى فِعْلُ الْمُضْمَرِ إِلَى الظَّاهِرِ فِي هَذَا

(١) كَذَا هُنَا فِي السُّطْرِ التَّالِي، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُقَالُ: الْمُتَّصِلُ، أَوْ مُتَّصِلًا؛ لِأَنَّ (ضَمِيرَ زَيْدٍ) مَعْرُوفَةٌ.

(٢) فِي (ش ٢) ٢٨: «يَتَعَدَّى إِلَى (زَيْدٍ) فَيَنْصَبُهُ».

(٣) هَذِهِ الْحَاشِيَةُ كُلُّهَا لَيْسَتْ فِي (ش ٢) ٢٨ ب.

(٤) لَمْ أَجِدْهُ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ شَرْحِ السِّيرَافِيِّ ٣/ ١٩٧-٢٠٢، وَلَا فِي الْمَخْطُوطِ ١/ ٢١٩ ب.

الباب، ولكنْ يَتَعَدَّى فعلُ الْمُضْمَرِ إِلَى الْمُضْمَرِ، مثلُ قولِكَ: (أَظُنُّي ذَاهِبًا)، و(ظَنَنْتُني ذَاهِبًا).

قال أبو العباس^(١): «إِنْ ابْتَدَأْتَ قُلْتَ (إِيَّايَ أَظُنُّ ذَاهِبًا)، ف(إِيَّايَ) فِي مَوْضِعِ (نِي) فِي (ظَنَنْتُني)».

يقول: إِذَا قُلْتَ: (ظَنَنْتُني) فَقَدْ عَدَّيْتَ فِعْلَ الْمُضْمَرِ إِلَى اسْمِهِ الْمُضْمَرِ. «وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدًا أَظُنُّ ذَاهِبًا)، فَتَجْعَلَ اسْمَ (زَيْدٍ) مُضْمَرًا فِي (ظَنَّ) وَتُعَدِّيهِ إِلَى (زَيْدٍ) الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فَاعِلٌ مُضْمَرٌ يَتَعَدَّى إِلَى اسْمِهِ مُظْهَرًا، وَأَمَّا الْمُظْهَرَةُ فَبَعْضُهَا يَتَعَدَّى إِلَى بَعْضٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يَعْمَلْ فِي الْمُظْهَرِ الْمُضْمَرُ فِي هَذَا الْبَابِ لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ الْمَفْعُولُ هَهُنَا يَدُلُّ عَلَى الْفَاعِلِ، فَيَصِيرُ الْمَفْعُولُ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ فَضْلَةً».

يقول: لَوْ عَمِلَ الْمُضْمَرُ فِي الْمَظْهَرِ لَصَارَ الْمَفْعُولُ يَدُلُّ^(٢) عَلَى الْفَاعِلِ، فَيَصِيرُ الْمَفْعُولُ لَا بُدَّ مِنْهُ.

عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ: «فَيَتَعَدَّى فِعْلُ الْمُضْمَرِ الْمَرْفُوعِ إِلَى الْمُضْمَرِ

(١) كلام المبرد ما بين أقواس التنقيص، وهو متواصل، وأما الشرح المبدوء بـ(يقول) فالظاهر أنه للفارسي أدخله في أثناء كلام المبرد.

(٢) ساقط من (ش) ٢٨ ب.

(٣) ليس في (ش) ٢٨ ب.

المنصوب في هذا الباب في العلم والشك.

﴿ط﴾:

أي: ليس في الكلام موضع يعمل فيه فعلها في مظهره في أفعال
الشك ولا في غيرها، ولا في مضمرة إلا في أفعال الشك خاصة، نحو:
ظننتني عالماً إذا ظننت نفسي^(١). [٢٦/أ]

قال سيبويه: «إِلَّا أَتَى فِي (فَعَلَ) قَبِيحَةً»^(٢).

﴿ح﴾ من هنا ليس (عنده)، وهو عند (ح):

وإنما قبح لأنها لما مضى، (إِذَا) لما مضى، و(قَامَ) لما مضى،
فَقَبِحَ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا هَذَا، و(يَقُومُ) ونحوه ضِدُّ (إِذَا)؛ لِأَنَّ (يَقُومُ)
لِما يُسْتَقْبَلُ^(٣).

قال سيبويه: «وَمِمَّا يَقْبُحُ بَعْدَهُ ابْتِدَاءُ الْأَسْمَاءِ وَيَكُونُ الْإِسْمُ بَعْدَهُ
إِذَا أَوْقَعْتَ الْفِعْلَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ نَصْبًا فِي الْقِيَاسِ (إِذَا) وَ(حَيْثُ)
.... وَالرَّفْعُ بَعْدَهُمَا جَائِزٌ؛ لِأَنَّكَ قَدْ تَبَدَّيْتُ الْأَسْمَاءَ بَعْدَهُمَا فَتَقُولُ:
(اجْلِسْ حَيْثُ عَبْدُ اللَّهِ جَالِسٌ)، وَ(اجْلِسْ إِذَا عَبْدُ اللَّهِ جَلَسَ)

(١) انظر: شرح الصفار ١/١٤٩ ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٥٤، (هارون) ١/١٠٧.

(٣) هذه الحاشية في متن الشرقية، انظر: (ش) ١/٢٦ أ.

وَمَا يَنْتَصِبُ أَوَّلُهُ....»^(١).

الورّاق:

زَعَمَ أبو العباس^(٢) أنك إذا قلت: (إذا زيدُ تراه فأكرمه) محالٌ إلا بإضمارِ فعلٍ يرفعُ (زيدًا)، فنقول: (إذا رُئيَ زيدُ تراه فأكرمه).

قال (ح)^(٣): لا يجوزُ ذا.

زيادة بخط الورّاق، ليست في (ح):

هذه الحروفُ تَطْلُبُ الأفعالَ؛ (إذا) لو لم تكنْ مُؤَقَّتَةً كانت جزاءً صحيحًا، و(حيثُ) إذا دَخَلَتْ عليها (ما) صارتْ جزاءً.

﴿فا﴾:

في (إذا) لا يجوز، وفي (حيثُ) جائزٌ.

(١) الكتاب (بولاق) ٥٤/١، (هارون) ١٠٦-١٠٧. ويرى الصفر في شرحه ١٤٨/١ ب أن عبارة: «والرفعُ بعدهما جائزٌ؛ لأنك قد تَبَدَّلْتُ الأسماءَ بعدهما فنقول: (اجلسُ حيثُ عبدُ الله جالسٌ)، و(اجلسُ إذا عبدُ الله جَلَسَ) من كلام الأخفش لا سيبويه؛ لأنها مخالفة لأول الفقرة، ولكلام سيبويه في ١١٩/٣. وقال الشاطبي في المقاصد الشافية ٩٩/٣: «إنّ ذلك الكلام مختلفٌ فيه هل هو من طُرُر الأخفش المدرجة أم لا»، ونقل كلام الشاطبي صاحب إتحاف ذوي الاستحقاق ٩/٢.

(٢) سبق قريبًا ذكر مذهب المبرد في الاسم المرفوع بعد (إذا) الظرفية، في ص ١٧٨.

(٣) سبق قريبًا أن جَوَدَ الزجاج نحو هذا التأويل في بيت ذي الرمة (إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغته)، في ص ١٧٩.

يعني إذا رفعتَ بعدَ (إذا) لم يكن على الابتداء، بل يكون بإظهارِ فعلٍ، و(حيثُ) يكونُ على الابتداء^(١).

﴿على قوله في (ش): «وَمَا يَقْبَحُ» إلى «وَمَا يَنْتَصِبُ»: هذا كلامٌ صالحٌ، وليس من الكتاب، ورأيتُه في نسخة ابن السراج، قال أبو علي^(٢). قال سيبويه: «وَأَمَّا (إِذْ) فَيَحْسُنُ ابْتِدَاءُ الْإِسْمِ بَعْدَهَا، تَقُولُ: (جِئْتُ إِذْ عَبْدُ اللَّهِ قَائِمًا)، وَ(جِئْتُ إِذْ عَبْدُ اللَّهِ يَقُومُ)، إِلَّا أَنَّهَا فِي (فَعَلَ) قَبِيحَةٌ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (جِئْتُ إِذْ عَبْدُ اللَّهِ قَامَ)، وَلَكِنَّ (إِذْ)^(٣) إِنَّمَا يَقَعُ فِي الْكَلَامِ الْوَاجِبِ^(٤). قَوَى سيبويه الفَرْقَ بَيْنَ (إِذْ) وَ(إِذَا) بِأَنْ قَالَ: إِنَّ (إِذْ):

- إِنَّمَا يَقَعُ فِي الْكَلَامِ الْوَاجِبِ.

- وَإِنَّهُ يَقَعُ الْإِسْمُ الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبْرُ بَعْدَهَا.

لِيُرِيَ أَنَّهَا بَعِيدَةٌ مِنْ مَعْنَى الْمَجَازَةِ، وَأَنَّ الرَّفْعَ حَسَنٌ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: (جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ أَكْرَمُهُ)^(٥).

(١) سبق في ص ١٧٨ هـ ذكر حكم وقوع المبتدأ بعد (إذا) الظرفية، والفارسي ممن لا يرى جوازه، وأن الاسم المرفوع بعدها فاعل بفعل يفسره الظاهر. انظر: التعليقة ١١٦/١ - والبغداديات ص ٤٦٣.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة: نسخة ابن خروف ٨ - ونسخة (ح) ١٠١١ أ.

(٣) ليس في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٠١ ب]، وكذلك لفظ (جِئْتُ) الثاني.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٤-٥٥، (هارون) ١٠٧/١.

(٥) انظر هذه الحاشية في: شرح السيرافي ٣/ ١٩٥.

﴿ط﴾:

أبو بكر بن السراج: يَسْتَقْبِحُونَ (جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَامَ)؛ لأنه إذا كان
الفِعْلُ ماضياً لم يُحْسُنْ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (إِذْ)؛ لَأَنَّ مَعْنَاهُمَا فِي الْمَضِيِّ
وَاحِدٌ^(١)، تقول: (جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ)، و(إِذْ زَيْدٌ يَقُومُ)، فَحَقُّهَا أَنْ تُجَيَّءَ
مُضَافَةً إِلَى الْجُمْلَةِ، فَإِذَا لَمْ تُضَفْهَا إِلَى جُمْلَةٍ نَوْنَتْ، كَمَا قَالَ أَبُو ذُوئَيْبٍ:

نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ^(٢)

[٢٦/ب] هَذَا بَابُ مَا جَرَى فِيهِ الِاسْتِفْهَامُ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ

وَالْمَفْعُولِينَ مَجْرَى الْفِعْلِ كَمَا يَجْرِي فِي غَيْرِهِ مَجْرَى الْفِعْلِ

قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي النَّصْبِ: (أَزِيدَا أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ؟)،

و(أَزِيدَا أَنْتَ مُكَابِّرٌ عَلَيْهِ؟)، وَإِنْ لَمْ يُرِدْ بِهِ الْفِعْلُ وَأَرَادَ وَجْهَ الْإِسْمِ رَفَعٌ»^(٣).

﴿ق﴾ قال الأخفش:

وَجْهُ الْإِسْمِ رَفَعٌ إِذَا كَانَ مِمَّا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (مُكَابِّرٌ) اسْمًا^(٤)؛ لِأَنَّكَ لَا

(١) ذكر السيرافي ١٩٤/٣ هذا التعليل دون عزو، وانظره في: الجنى الداني ص ١٨٧-
والمغني ص ١١٦.

(٢) من الوافر، وهو لأبي ذُوَيْبٍ الهُثَلِي فِي: شرح أشعار الهذليين ١/ ١٧١- واللسان (إِذْ)
١٥/ ٤٦٢- وشرح شواهد المغني ١/ ٢٦٠- والخزانة ٦/ ٥٣٩.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٥، (هارون) ١/ ١٠٩. وفي الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٩٢ب]: «وَأَرَادَ بِهِ».
ومعنى (محْبُوسٌ عَلَيْهِ): مُتَنَتِّظٌ لَهُ، و(مُكَابِّرٌ عَلَيْهِ): مغلوب عليه.

(٤) أي: إِذَا كَانَ مَجْيءُ (مُكَابِّرٌ) اسْمًا غَيْرَ عَامِلٍ مِمَّا يَجُوزُ فِي اللُّغَةِ.

تقول: (أزیدُ أنتَ رَجُلٌ عليه؟) ^(١)؛ لأنَّ (عليه) و(به) وأشباههما لا تكونُ إلا ظُروفاً للفعل، ألا تَرى أنه لا يُتكلَّمُ فيها باسمٍ إلا وهو في معنى فِعْلٍ، نحو قولك: (أزیدُ أنتَ أَكْرَمُ عليه أمَ عَمْرُو؟)، و(أزیدُ أنتَ كَرِيمٌ عليه؟)، ولم يُنصبْ لأنَّ هذه وإن كانت في معنى الفِعْلِ فهي لم تُعْمَلْ إعمالَ الفعل، كما أنَّ مِنَ الفِعْلِ ما لا يَعْمَلُ إلا في وَجْهِ واحد، نحو: (ما أَحْسَنَ زیدًا!)، و(أَكْرَمَ به رَجُلًا!)، و(نعم) و(بئس) و(ليس).

فإن قلت: أَجْعَلُ (مكابرٌ عليه) اسمًا في معنى فِعْلٍ 'لا يَعْمَلُ' كما لا يَعْمَلُ (كَرَمٌ) وأشباهه.

فهذا ^(٢) لا يجوز؛ ألا تَرى أنَّ (أَضْرِبُ) و(أَصْنَعُ) وأشباههما من الفعلِ الْمُتَمَكِّنِ لا يجوزُ أنْ تُجْعَلَ بمنزلة ما ليس مُتَمَكِّنًا من الفعل.

قال أبو علي: هذا الفصل ^(٣) حَسَنٌ جِدًّا، وكتبه.

ق: لناصِرِ كلامِ سيبويه أن يقول: لم يتعلَّقَ الظَرْفُ في (مُكَابَرُ

(١) يمكن أن يؤول (رجل) بمشتق، نحو: (قوي أو متغلب)، فيصح المثال، ومراد الأخفش إذا بقي

(رجل) اسمًا جامدًا غير مؤول بمشتق. انظر: شرح ألفية ابن معط للرعيني ٢٢٨/٣.

(٢) ليس في (ش ٢٩) ب.

(٣) أي: (فيقال: هذا)، وحذف القول من الجواب شائع في كلام الأخفش.

(٤) كلام الفارسي متصل بكلام الأخفش السابق، فهو يعني بالفصل كلام الأخفش السابق. وانظر:

المسائل المنثورة ٣٠٦.

عليه) بـ (مُكَاَبَر)، وإِنَّمَا اسْتَوْفَ لِلْبَيَانِ، كـ (بِالرَّحَى) في:

أُبْعِلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ^(١)

و(بِك) في (مَرْحَبًا بِك)^(٢).

قال سيبويه: «وَقَالَ أَبُو كَبِيرِ الْهَنْدَلِيُّ:

مَنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبُّكَ النَّطَاقِ فَعَاشَ غَيْرَ مُهَبَّلٍ^(٣)»^(٤).

(١) من الطويل، وصدرة: (تَقُولُ - وَصَكَّتْ صَدْرَهَا بِيَمِينِهَا-)، وهو لأعرابي من بني سعد بن زيد من تميم في الكامل ١/ ٥٠-٥١، وفي تعليقات الأخفش الأصغر عليه أن المبرد أخبره أنه لأبي مُحَلَّم السَّعْدِي، وهو لأبي مُحَلَّم السَّعْدِي في: العقد الفريد ١/ ١٠٤، ولأبي للهندلول بن كعب العنبري في: الحماسة (انظر: شرحها للمرزوقي) ١/ ٦٩٦، وللحارث بن بدر في الأشباه والنظائر للخالدين ٢/ ٢٦٣، والشاهد الذي أراده القاضي أن (أل) في (المتقاعس) موصولة فلا يتقدم عليها شيء مما في صلتها، وتمت صلتها بـ (متقاعس)، و(بالرحى) تبين لـ (المتقاعس)، كأنه قال: (أُبْعِلِي هَذَا الْمُتَقَاعِسُ، أعني بالرحى)، ثم قَدَّمَ (بالرحى)، وفي تقدُّم بعض صلة (أل) عليها خلاف، وفي البيت تأويل آخر. انظر: اللامات ص ٨٥- والمحتسب ٢/ ٣١٠- والمنصف ١/ ١٢٩- وشرح المفصل ٩/ ١٥١- وشرح الشافية ٢/ ٣٣٦- والخزانة ٨/ ٤٢٩.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٩٥- والكامل ١/ ٥٢، وفيه: «جعل قوله (بالرحى) تبيينًا، بمنزلة (لك) التي تقع بعد قولك (سقيًا)، وبمنزلة (بك) التي تقع بعد قولك (مرحبًا)، فإن قَدَّمْتُهَا قَبْلَ (سقيًا) و(مرحبًا) فذلك جيد بالغ»- واللامات ص ٢٤.

(٣) من الكامل، وهو لأبي كَبِيرِ الْهَنْدَلِيِّ في: شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٧٢- والشعر والشعراء ٢/ ٦٧٥- والإنصاف ٢/ ٤٨٩- والمغني ص ٨٦٦- والمقاصد النحوية ٣/ ٥٥٨- والخزانة ٨/ ١٩٢.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٥٥-٥٦، (هارون) ١٠٩. وليس في الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٩(٢) ب]: الهذلي.

هو الذي يُقال له: (هَبْلَتَكَ أُمَّكَ) ^(١)، وقِيلَ: الْمُثْقَلُ ^(٢)، وَرُوِيَ به ^(٣)، وفي الحديث: «والنساءُ يَوْمَئِذٍ لَمْ يُهَبِّلَهُنَّ اللَّحْمُ» ^(٤)، أي: لَمْ يُثْقِلَهُنَّ، ومعناه رَاجِعٌ إِلَى الْهَبْلِ؛ لِأَنَّ الْمُثْقَلَ بِاللَّحْمِ مُسْتَهْجَنٌ مَقُولٌ لَهُ ذَلِكَ، وَأَسْنَدُ ^(٥) التَّهْيِيلِ إِلَى اللَّحْمِ ^(٦) لِأَنَّهُ سَبَبٌ لِلدَّعَاءِ عَلَيْهِ. [٢٧/أ]

وَقَعَ فِي كِتَابِ أَبِي نَضْرٍ (حُبَّكَ) بِفَتْحِ الْبَاءِ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَبُو

(١) أي: كَلَبْتَكَ، وهو دعاء يكون بالشرِّ، وللتعجب. انظر (هبل) في: اللسان ٦٨٦/١١.

(٢) يقال: هَبْلَةُ اللَّحْمِ وَأَهْبَلَةٌ: إِذَا كَثُرَ عَلَيْهِ وَرَكِبَ بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ، فَصَارَ كَثِيرَ اللَّحْمِ ثَقِيلَ الْحَرَكَةِ مِنَ السَّمَنِ. انظر (هبل) في: مقاييس اللغة ٦/٣١٠ واللسان ١١/٦٨٨، وانظر: فتح الباري ٨/٤٦٠، وانظر تفسير (المهبل) في البيت -مع شروح أبيات الكتاب- في: اللسان (١١/٦٨٨)، والأول في: أساس البلاغة ص ٦٩٤، والثاني في: غريب الحديث للحري ١/٣٢٠- وتهذيب اللغة ٦/١٤٦- ومقاييس اللغة ٦/٣٦- والفائق ٤/٦٠- والتاج ٣١/١٠٨.

(٣) لم أجد هذه الرواية، ويُعدها أن آخر البيت الذي قبله: (جَلَدٌ مِنَ الْفَتَيَانِ غَيْرِ مُثْقَلٍ)، ووجدت في المحكم ٢/٢٤٤ (جلد من الفتیان غیر مهبل)، وعنه اللسان ١٥/٨٧، فلعل من رواها روى بيت الشاهد (غير مثقل).

(٤) من قول أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر ؓ، في حديث الإفك. رواه: أحمد ١/١٥٩ (٢٥٦٦٤)- والنسائي في سننه الكبرى ٦/٤١٦ (١١٣٦٠)- والطبراني في المعجم الكبير ٢٣/٧٩ (١٤١)، ورواه بعض رواة صحيح البخاري (انظر: فتح الباري ٨/٤٦٠)- وبعض رواة صحيح مسلم (انظر: مشارق الأنوار ٢/٢٦٤).

(٥) في (ش ٢٩٢) ب: «واستند». قلت: سبق أن القول لعائشة ؓ، فالمناسب أن يقال: «أَسْنَدَتْ».

(٦) أي: في الحديث السابق.

رِيَاشٍ فِي (الْحِمَاسَةِ)^(١)، وَالْبَاءُ مُصْلَحٌ، وَذَكَرَ أَنَّهُ جَمَعَ (حُبْكَةً)، وَهِيَ الْإِزَارُ، وَذَكَرَ أَبُو رِيَاشٍ أَنَّ الْحُبْكَةَ تَكُونُ الْحُجْرَةَ، وَأَمَّا أَبُو زَيْدٍ فَكَانَ يَرَوِيهِ (حُبْكًا) بضم الباء، وقال: هو جمع (حِبَالِكٍ)، وهو ما يُشَدُّ بِهِ الْوَسْطُ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ السُّكْرِيُّ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ^(٢).

قال سيبويه: «فَمِمَّا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ هَذَا الْمَعْنَى: (فَعُولٌ) وَ(مِفْعَالٌ) وَ(فَعَّالٌ) وَ(فَعِلٌ) - وَقَدْ جَاءَ (فَعِيلٌ) كَ(رَحِيمٍ) وَ(عَلِيمٍ) وَ(سَمِيعٍ) وَ(بَصِيرٍ) - يَجُوزُ فِيهِنَّ مَا جَازَ فِي (فَاعِلٍ) مِنْ التَّنْذِيمِ وَالتَّأْخِيرِ، وَالْإِظْهَارِ وَالْإِضْمَارِ، لَوْ قُلْتُ: (هَذَا ضَرْبٌ رُؤُوسِ الرِّجَالِ وَسُوقِ الْإِبِلِ) عَلَى (وَضَرْبٌ سُوقٍ

(١) هو: أَبُو رِيَاشٍ، أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الشَّيْبَانِيُّ الْقَيْسِيُّ الْيَمَنِيُّ اللَّغَوِيُّ، شَيْخُ النَّمَرِيِّ شَارِحُ الْحِمَاسَةِ، أَدِيبٌ إِخْبَارِيٌّ، وَلَهُ شَرْحٌ عَلَى الْحِمَاسَةِ مَفْقُودٌ، وَلَكِنْ عَنْهُ نَقُولٌ كَثِيرَةٌ فِي شَرْحِ الْحِمَاسَةِ لِلنَّمَرِيِّ وَلِلتَّبْرِيزِيِّ فِي الْخَزَانَةِ. انظر: إرشاد الأريب ١/ ١٨١ - وإنباه الرواة ١/ ٦٠ - وشرح حماسة أبي تمام، د، محمد عثمان ٢/ ٩١.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة الحمزاوية (٨٢-١) ٥٠. و(حُبْكًا) إِنْ كَانَتْ جَمَعَ (حُبْكَةً) فَهِيَ بَفَتْحِ الْبَاءِ، كَقُرْبَةٍ وَقُرْبٍ، وَإِنْ كَانَتْ جَمَعَ (حِبَالِكٍ) الَّتِي هِيَ جَمَعَ (حَبِيكَةٍ) فَهِيَ بضم الباء، كَكِتَابٍ وَكُتُبٍ، وَالثَّانِي هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الرِّوَايَةِ. انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٩٢ - وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢١٨ - والمقاصد النحوية ٣/ ١٤٣٥ - وشرح الحماسة للمرزوقي ١/ ٦٥ - وشرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٩ - والخزانة ٨/ ١٩٣ - وشرح الحماسة لأبي القاسم الفارسي ٢/ ٩٦.

الإِبلِ) جَازَ^(١).

﴿٢﴾ في كتابه^(٢):

ليس الكلامُ بمتَّصِلٍ بـ(عليم) و(سميع)؛ ألا يُظَنُّ بينهنَّ أنَّ الضميرَ
لـ(رحيم) وإخوانه^(٣)، والدليلُ عليه قوله: «لو قلتَ: (ضَرُوبُ رُؤُوسِ
الرِّجالِ وَسُوقِ الإِبلِ)»^(٤).

قال سيبويه: «قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ:

هَجُومٌ عَلَيْهَا نَفْسُهُ غَيْرَ أَنَّهُ مَتَى يُرَمَ فِي عَيْنَيْهِ بِالشَّبَحِ يَنْهَضُ^(٥)»^(٦).
﴿٧﴾ أَبُو عُبَيْدٍ^(٧):

(١) الكتاب (بولاق) ٥٦/١، (هارون) ١١٠/١. وفي الخواشي: «(سح): وَقَعَالٌ وَمُفْعَالٌ»، أي: بدل
(وَمُفْعَالٌ وفَعَالٌ). وفيها: «(سح): وَقَدِيرٌ»، أي: بعد (وعليم). وفيها: «(سح): مَا يَجُوزُ»، أي:
بدل (ما جاز). وفيها: «(سح): وَالْإِضْهَارُ وَالْإِظْهَارُ»، أي: بدل (والإظهار والإضمار). قلتُ:
وكذا الرَّبَاحِيَّةُ [انظر: (ح ١١١أ) في كل المواضع إلا الثالث.

(٢) أي: نسخة ابن السراج.

(٣) أي: أنَّ قوله (يجوز فيهن) يَعُمُّ جَمِيعَ الصِّغِ، وليس خاصًّا بـ(فَعِيل).

(٤) ليس في (ش ٢) ٣٠.

(٥) من الطويل، وهو لذي الرُّمَّةِ في: ديوانه ١٨٣٢/٢ - وأسرار البلاغة ص ١٩٠ - والخزانة
١٥٧/٨، وبلا نسبة في: الحيوان ٣٤٧/٤ - وأمالى القالي ٢/٢٩٨، والشَّبَحُ والشَّبَحُ لغتان.

(٦) الكتاب (بولاق) ٥٦/١، (هارون) ١١٠/١.

(٧) أصل كلامه في غريب الحديث له ٢١/١، وانظر فحوى النقل (هجم) في: اللسان ١٢/٦٠١ -

والتاج ٤٥/٦.

«يُقَالُ: هَجَمْتُ عَلَى الْقَوْمِ، وَهَجَمْتُ غَيْرِي عَلَيْهِمْ، كَمَا يُقَالُ:
جَبَرْتُ الْعَظْمَ فَجَبَرَهُ».

يعقوب^(١): «يُقَالُ: هَجَمْتُكَ عَلَى الْقَوْمِ وَأَهَجَمْتُكَ،
بِاللَّغَتَيْنِ مَعًا»^(٢).

قال سيبويه: «وَقَدْ جَاءَ فِي (فَعِلْ)، وَلَيْسَ ككَثْرَةِ^(٣) ذَلِكَ،
قَالَ الشَّاعِرُ:

حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ، وَآمِنْ

مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ^(٤)

وَقَالَ لَيْدٌ:

(١) لم أقف عليه، وانظر فحواه في الهامش قبله.

(٢) هذه الحاشية كلها ليست في (ش ٢) ٣٠.

(٣) في الحواشي: «(سح): في كثرة». قلت: وكذا في الرِّبَاحِيَّةِ، انظر: (ح ٢) ٢٠.

(٤) من الكامل، ونُسِبَ فِي الْحَاشِيَةِ الْقَادِمَةِ إِلَى أَبِي يَحْيَى اللَّاحِقِي (ت ٢٠٠)، والصواب أن اللاحقِي
اللاحقِي رَاوٍ لَهُ لَا قَائِلَ، كَمَا فِي التَّعْلِيقِ عَلَى الْحَاشِيَةِ الْقَادِمَةِ، وَقَالَ السِّرَافِي ٣/ ٢١٥: «وَيُرْوَى
أَيْضًا أَنَّ الْبَيْتَ لِابْنِ الْمَقْفَعِ»، وَفِي بَعْضِ نَسَخِ شَرْحِ السِّرَافِي أَنَّهُ لِلْأَخْفَشِ، وَكِلَاهُمَا لَيْسَا بِشَيْءٍ،
أَمَّا نَسْبَتُهُ إِلَى الْأَخْفَشِ فَانْظُرْ تَرْجِيْفَهَا فِي الْهَامِشِ بَعْدَ الْقَادِمِ، وَأَمَّا نَسْبَتُهُ إِلَى ابْنِ الْمَقْفَعِ فَلَمْ أَجِدْهَا
لِغَيْرِ السِّرَافِي، وَلَمْ يَكُنْ سِيبَوِيهَ لِيُرْوَى لِابْنِ الْمَقْفَعِ، وَأَخْشَى أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ قَدْ تَنَبَسَ عَلَى
السِّرَافِي، لِأَنَّ اللَّاحِقِي الْمُنْسُوبَ لَهُ الْبَيْتَ مِنْ أَهَمِّ أَعْمَالِهِ نَظْمَ (كَلِيلَةِ وَدِمْنَةِ) الَّتِي تَرْجِيْفَهَا ابْنُ
الْمَقْفَعِ، انْظُرِ: الْمُنتَظَمَ ١٠/ ٨٧. قلت: وَفِي الْحَوَاشِي: «(ح): لَا تَخَافُ، فِي (سَح) كَذَلِكَ»، أَيِ: بَدَلِ
(لَا تَضِيرُ)، وَكَذَا فِي الرِّبَاحِيَّةِ [انظر: (ح ٢) ٢٠]، وَهِيَ رِوَايَةٌ.

أَوْ مَسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمَحَجٍ بِسَرَاتِهَا نَدَبٌ لَهُ وَكُلُومٌ^(١)
 وَ(فَعِلٌ) أَقْلٌ مِنْ (فَعِيلٍ) بَكْثِيرٌ^(٢).

قال أبو العباس^(٣): «حَدَّثَنِي أَبُو عَثَانَ الْمَازِنِيُّ، قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو يَحْيَى^(٤)
 اللَّاحِقِيُّ^(٥)، قَالَ: «سَأَلَنِي سَيَبُوهُ عَنْ (فَعِلٍ) يَتَعَدَّى، فَوَضَعْتُ لَهُ هَذَا

(١) من الكامل، وهو للبيد بن ربيعة العامري ؓ، في: ديوانه ص ١٢٥ - ومعاني الفراء ٢٢٨/٣، وفيه (عَمِلٌ عِضَادَةٌ) - والمقاصد النحوية ٥١٣/٣ - واللسان (عضد) ٢٣٩/٣ - والخزانة ١٦٩/٨، وفي الخواشي أنه جاء في (ح) و(سح): «سراته لها»، وكذا في الرباحية [انظر: (ح ٢) ١٢٠]، وهي رواية.

(٢) كذا في الشرقية [انظر: (ش ٢) ١٣٠]. وهو في الرباحية [انظر: (ح ١) ب] مختلف، إذ قُدم البيت الثاني مكان الأول ونُسب إلى ابن أحر، والصواب أنه للبيد، وفُصل بينها بفواصل. والنص في بولاق وهارون على الرباحية، انظر: الكتاب (بولاق) ١/٥٧-٥٨، (هارون) ١١٢-١١٣.
 (٣) وقال المبرد عن البيت في المقتضب ١١٦/٢-١١٧: «واحتج به سيبويه وهذا البيت موضوعٌ مُحدث»، وقال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٦٣ عن رواية المبرد: «وهذا الذي ذكره أبو العباس المبرد لا يُلتفت إليه؛ لأن سيبويه ذكر البيت ولم يذكر أن اللاحقي هو الذي أنشده».

(٤) هو: أبان بن عبد الحميد بن لاحق بن غفير اللاحقي الرقاشي (ت ٢٠٠)، شاعر عباسي مطبوع، حظي عند البرامكة، ومدح الرشيد، كان حسن السيرة والدين، انظر: الأغاني ٢٣/١٦٤ - والأوراق للصولي ص ١ - وطبقات الشعراء لابن المعتز ص ٩٢ - والمتنظم ١٠/٨٧ - والوافي بالوفيات ٥/٢٠٠.

(٥) في بعض نسخ شرح السيرافي ٣/٢١٥ أن اللاحقي روى ذلك عن الأخفش، وكذا في بعض نسخ تحصيل عين الذهب ١١٥، وهو من اضطراب النَّسخ، والصواب ما في النَّسخ الأخرى الموافقة للحاشية هنا، وجاء على الصواب في النكت للأعلم ١/٢٤٧ الذي هو اختصار لشرح السيرافي.

البيت^(١)، يعني (حَذِرْ أُمُورًا)^(٢).

- (١) ورُوِيَ عنه ذلك بإسناد نازل من طريق أبي جعفر النحاس عن الأخفش الأصغر عن المبرد في: إعراب القرآن للنحاس ١٢٤/٣ - وشرح شواهد الجمل لأبي العباس التميمي (عن الزهر ١٨٠/١)، ومن ذكر القصة: لباب الألباب ١/٣٥٥ - والمقاصد النحوية ٣/٥٤٣ - والخزانة ١٦٩/٨. قلت: الرواية في الحاشية ثابتة بسند عالٍ، ورواة صادقين، فليس سليماً أن يقال [كما قال محقق أمالي ابن الشجري ٢/٣٤٦٦]: «وقد ردَّ أهل العلم هذه الرواية، وشنعوا على قائلها»، ولكن الردَّ يكون بتضعيف اللاحقي، أو بتضعيف الاستدلال بها على أن البيت مصنوع.
- (٢) قلت: أما السند إلى اللاحقيِّ فقَوِيٌّ عالٍ كما ترى، ولكن في الاستدلال به نَظَرٌ ظاهر من جهتين، الجهة الأولى: معناه، فالمبرد فَهَمَّ من الوَضْعِ هنا الاختلاق والكذب كما صَرَّحَ به في المقتضب ١١٧/٢، فالبيت مصنوع، وهذا غير مُسَلَّم به، قال أبو نصر المجريطي في شرح عيون سيبويه ص ٨٠: «سبق إلى محمد بن يزيد أن شاعره اللاحقي وضعه لذلك، وهذا ضعيفٌ في التأويل، وكيف يصلح أن يُنسَبَ اللاحقي إلى نفسه ما يَضَعُ منه ولا يَحِلُّ؟ أو كيف يجوز هذا التأويل على سيبويه وهو المشهور في دينه وعلمه وعقله وأخذه عن الثقات الذين لا اختلاف في علمهم وصحة نقلهم، وإنَّا أراد اللاحقي: (فوضعتُ له هذا البيت) فَرَوَيْتُهُ له»، قلت: وهذا المناسب لحال سيبويه واللاحقي، أما سيبويه فهو غني عن التذكير بأنه ثقة ثبت في رواية النحو واللغة، وأما اللاحقي فهذا المناسب لدينه وفصاحته، أما دينه فقال عنه صاحب المنتظم ٨٧/١٠: «وكان أَبَانُ حَسَنَ السيرة، حافظاً للقرآن، عالماً بالفقه، وقال عند وفاته: أنا أرجو الله وأسأله رحمته، ما مَضَتْ عليَّ ليلةٌ قطُّ لم أُصَلِّ فيها تطوُّعاً كثيراً»، وأما فصاحته فقال الجاحظ في البيان والتبيين ١/٤١ بعد أن ذكر كبار المطبوعين من المولَّدين: «وأبَانُ بن عبد الحميد اللاحقي أولى بالطَّع من هؤلاء»، واللاحقي تَكَلَّمَ بكلام العرب، تقول العرب: «وَضَعْتُ الشيءَ في المكان: أثبتته فيه» [اللسان (وضع) ٨/٣٩٩]، فكأنه ظنَّ أن سيبويه شاكٌّ في الحكم الذي سأله عنه، غير واقفٍ على شاهدٍ فيه، قال: فَأَثْبَتُ له هذا البيت الذي يُثَبِّت هذا الحكم، وقد يكون

وَوَقَفَ أَبُو عُمَرَ^(١) فِي (فَعِلٍ) مِثْلِ (حَذِرٍ)، وَقَالَ: «لَمْ أَجِدْ فِيهَا ثَبَتًا،

مراده كقول القائل عن قَلَمٍ معهودٍ بينكما: سألني زيدٌ قَلَمًا فَوَضَعْتُ له هذا القلم، أي أعطيته إياه، فاللاحقي يقول مفتخرًا: أنا وضعتُ هذا البيت في كتاب سيبويه؛ لأنه سألني فرويته له، وهذا كقول أبي زيد الأنصاري شيخ سيبويه مفتخرًا: «كُلُّ ما قال سيبويه: (وأخبرني الثقة) فأنا أخبرته» [أخبار النحويين البصريين ص ٦٤]. والجهة الأخرى: دلالته على أن البيت مصنوع، ولا دلالة فيه على قواعد المُحدِّثين، لأنه إن أراد اللاحقي بالوضع الكذب فهو كذابٌ لا يُصدَّق في أن البيت له وأن سيبويه سألَه وَصدَّقه، فلا يصحُّ الاحتجاجُ بكلامه على سيبويه الذي أثبت البيت في كتابه وهو لا يروى عن الكذابين، بل كان معروفًا بالتشدد في الأخذ عن الثقات، وإن كان مراده بالوضع الرواية فلا إشكال، فسيبويه غزيرُ الرواية كثيرُ الشيوخ، ولن يعتمد في إثبات هذا البيت إلا على ثقة، قال ابن السيرافي ١/ ٤١٠: «وإذا حكى أبو يحيى مثلَ هذا عن نفسه وَرَضِيَ أَنْ يُخْبَرَ أَنَّهُ قَلِيلُ الأمانة، وأنه أوْثَنُ على الرواية الصحيحة فخان، لم يكن مثله يُقْبَلُ قوله ويُعْتَرَضُ به على ما قد أثبتته سيبويه، وهذا الرجلُ أَحَبُّ أَنْ يَنْجَمَلَ بأنَّ سيبويه سألَه عن شيءٍ، فخبَّرَ عن نفسه بأنه فعَلْ ما يُنْطَلُ الجمال، ويُثَبَّتُ عليه عارَ الأبد، ومن كانت هذه صورته بُعدٌ في النفوس أن يسأله سيبويه عن شيءٍ»، وقال نحوه: ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٥٦٢- وابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٨١- وابن أبي الربيع في البسيط ٢/ ١٠٥٩- والصفار ١/ ١٥١ب، وقد استشهد بالبيت كثيرٌ من النحويين واللغويين، «واستشهد به شراحُ الألفية» [الخزانة ٨/ ١٥٩]، وهذا يدلُّ على احتجاجهم به، كما في: الصحاح ٢/ ٦٢٦- والتبصرة ١/ ٢٢٧- وأمالى ابن الشجري ٢/ ٣٤٦- واللباب للعكبري ١/ ٤٤٢- وشرح ابن عقيل ٣/ ١١٤- واللسان ٤/ ١٧٥- وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٨، وقال: «والقدح فيه من وضع الحاسدين»- والتاج ١٠/ ٥٦٥.

(١) ظاهر كلامه هنا أن يرى جواز إعمال (فَعِلٍ) قليلًا، وهذا المنقول عنه، انظر: شرح السيرافي

٣/ ٢١٦- وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٤٠.

ولكن يُقَوِّمُهَا أَنَهَا عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ، تَقُولُ (حَذَرَ، فَهُوَ حَذَرٌ)».

﴿٩﴾ قَالَ أَبُو عُمَرَ:

«هُوَ عَلَى الظَّرْفِ»، وَقَالَ غَيْرُهُ: «(بِعِضَادَةٍ سَمَحَجٍ)، فَلَمَّا حَذَفَ

الْبَاءَ أَعْمَلَ (شَنَجٌ)»^(١).

﴿٩﴾ قَالَ أَبُو عَثْمَانَ^(٢): «(فَعِيلٌ) لَا أَرَاهُ يَنْصَبُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِئْ ثَبَتٌ فِي

شَعْرِ وَلَا غَيْرِهِ»، وَإِنَّمَا هُوَ غَلَطٌ مِنْ سَبِيوهِ».

قَالَ: «وَلَمْ يَجِئْ فِي (فَعِيلٍ) أَيْضًا ثَبَتٌ، وَخَبَرْنَا الْأَصْمَعِيَّ أَنَّهُ أَبَا

عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ^(٣) كَانَ^(٤) يَقُولُ: (عِضَادَةٌ سَمَحَجٍ) ظَرْفٌ»، وَكَذَلِكَ قَالَ

(١) هَذَا تَحْرِيجَانِ لِلْبَيْتِ، وَثَالِثُهَا لِلْمَبْرَدِ، قَالَ فِي مَسَائِلِ الْغَلَطِ (عَنِ الْإِتِّصَارِ ص ٦٨): «و(عِضَادَةُ

سَمَحَجٍ) إِنَّمَا هِيَ مُتَّصِبَةٌ إِنْتِصَابَ (هُوَ حَسَنٌ وَجْهٌ عَبْدٍ)»، أَيُّ: عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ،
ف(شَنَجٍ) صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ.

(٢) هَذِهِ الْحَاشِيَةُ جَاءَتْ فِي مَتْنِ الشَّرْقِيَّةِ، انْظُرْ: (ش ١) ٢٧٧.

(٣) انْظُرْ رَأْيَهُ فِي: شَرْحِ الرَّمَانِيِّ ٢ / ٤١ أ- وَالْبَسِيطِ ٢ / ١٠٥٨.

(٤) فَوْقَ (ثَبَتٌ): «(سَح): ثَبَتًا». قُلْتُ: فَيَكُونُ حَالًا مِنْ فَاعِلٍ (يَجِئُ). وَلَمْ تَرُدْ (وَلَا غَيْرَهُ) فِي

(ش ٢) ٣١. وَفِي نَسْخَةِ الْعَابِدِيِّ ١ / ٣٤: «ثَبَتٌ فِي شَعْرِ وَلَا خَيْرٍ». وَفِي نَسْخَةِ كِتَابِهِ ٦١ أ:

«بَثَبْتُ وَلَا خَيْرٍ».

(٥) فِي نَسْخَةِ كِتَابِهِ ٦١ أ- وَنَسْخَةِ الْعَابِدِيِّ ١ / ٣٤ أ: «وَحَبَرْنَا عَنِ الْأَصْمَعِيِّ».

(٦) وَانْظُرِ النُّقْلَ عَنْهُ فِي: مَسَائِلِ الْغَلَطِ (انْظُرْ: الْإِتِّصَارُ ث ٦٨) - وَلِبَابِ الْأَلْبَابِ ١ / ٣٤٨.

(٧) لَيْسَ فِي (ش ٢) ٣١ أ.

الجرمي^(١).قال سيبويه: «وَقَالَ: (إِنَّهُ لَمِنْحَارُ بَوَائِكَهَا)»^(٢).

﴿أَبُو عُبَيْدٍ: قَالَ الْكِسَائِيُّ: «بَاكَتِ النَّاقَةُ تَبُوكُ بَوَكًا: إِذَا سَمِنَتْ، وَالبَائِكُ مِنَ الْإِبِلِ: الْعَظِيمَةُ»، وَقَالَ النَّضْرُ: «نَاقَةٌ بَائِكٌ بَغِيرِ الْهَاءِ، وَيُقَالُ بِالْهَاءِ أَيْضًا، وَهِيَ الْكَرِيمَةُ»^(٣). [٢٧/ب]

قال سيبويه: «وَمِنْهُ قَوْلُ سَاعِدَةَ بْنِ جُوَيَّةَ:

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طَرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ»^(٤) «(٥)». ﴿هَذَا الْبَيْتُ وَقَعَ غَلَطًا فِي الْكِتَابِ»^(٦)، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: «صَدَقَ،

(١) وانظر النقل عنه في: مسائل الغلط (انظر: الانتصار ٦٨ ث) - ولباب الألباب ١/٣٤٨. وفي طرة

نسخة ابن يقي ٢١ المنقولة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر: «قال لي أبو عمر الجرمي».

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٥٨، (هارون) ١/١١٢. وفي الرباحية [انظر: (٢) ٢٠]: «ويقال» بدل (وقال).

(٣) أصل النقل في الغريب المصنف ٣/٨٥٠، وانظر النقلين عنهما بالمعنى في (بوك) في: اللسان ١٠/٤٠٤ - والتاج ٢٧/٨٦.

(٤) من البسيط، وهو لساعدة بن جُوَيَّةَ الهذلي في: شرح أشعار الهذليين ٣/١١٢٩ - وغريب الحديث الحديث للحري ١/٦٦١ - وتهذيب اللغة ١١/٣٠٦ - والمنصف ٣/٧٦ - واللسان (عمل) ١١/٤٧٥ - والخزانة ٨/١٥٥.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/٥٨، (هارون) ١/١١٣ - ١١٤.

(٦) لعل القائل المبرد شيخ الزجاج، فقد غلط سيبويه في ذلك في مسائل الغلط، وقال (عن الانتصار الانتصار ص ٦٨): «وأما (موهن) فهو ظرف»، وقال في المقتضب ٢/١١٥: «وليس هذا بحجة

قال أبو عمرو وأبو عثمان^(١): (مَوْهِنًا) ظَرْفٌ^(٢) عَمِلَ مِثْلَ (رَحِيمٍ) سواءً^(٣).

قال سيبويه: «وَقَالَ الْكُمَيْتُ:

شُمُّ مَهَاوِينُ أَبْدَانِ الْجَزُورِ مَخَا

مِصُّ الْعَشِيَّاتِ لَا خَوْزٌ وَلَا قَزْمٌ»^(٤).

في واحدٍ منها؛ لأن (مَوْهِنًا) ظرفٌ وليس بمفعول، والظرف إنما يعمل فيه معنى الفعل، وقال السيرافي ٢١٦/٣: «قال النحويون: هذا غلط من سيبويه يَنِّ»، ومراد المحشي بالغلط هنا الاستشهاد به على إعمال (فَعِيلٍ)، وقال بذلك أيضًا: الجرمي والمازني والمبرد والزجاج كما في الحاشية وتخريجها، وصَحَّح الاستشهاد به لذلك: السيرافي ٢١٦/٣- والصفار ١٥١/١- وابن يعيش في شرح المفصل ٧٣/٦- وابن عصفور في شرح الجمل ٥٦٤/١، ويرى ابن مالك في شرح التسهيل ٨٠/٣- وابن هشام في المغني ص ٥٦٩ أن سيبويه لم يستشهد به على إعمال (فَعِيلٍ)، بل على أن (فاعلاً) قد يُعدل به (فَعِيلٍ) و(فَعِلٍ) للمبالغة، قلتُ: هذا من سياقة كلامه محتمل، وانظر الخلاف في إعمال (فَعِيلٍ) و(فَعِلٍ) في ص ٢٣٢.

(١) انظر إنكارهما إعمال (فَعِيلٍ)، وأنه لم يبيح في إعماله ثَبَّتْ، في ص ٢٣٢.

(٢) لأنهم جعلوا (كَلِيلاً) من (كَلٍّ) اللازم، بمعنى: ضعيف، أي: البرق، وهذا خلاف معنى البيت؛ لأن الشاعر وصف البرق بالقوة مرتين، في قوله (عَمِلٌ) وقوله (وبات الليل لم ينم)، وعلى تأويل سيبويه يكون المعنى أن البرق لقوته أتعب الليل ببروقه. انظر: شرح السيرافي ٢١٦/٣- وشرح عيون سيبويه ٨٠- وشرح الصفار ١٥١/١.

(٣) هذه الحاشية كلها ليست في (ش ٢) ٣٠٠ ب.

(٤) من البسيط، وهو للكميت في: المفصل ص ٢٨٩- والمحكم ٤٢٨/٤، وللكميت بن زيد في: ديوانه ١٠٤/٢- واللسان (هون) ٤٣٩/١٣- والخزانة ١٥٠/٨، وللكميت بن معروف في: المقاصد النحوية ٥٦٩/٣، ولابن مُقْبِل في: ابن السيرافي ٢١٥/١- وابن خلف ٣٦١/١،

﴿١﴾ وليس بِحُجَّةٍ عِنْدَ الْأَصْمَعِيِّ^(١).

﴿٢﴾ (ط)^(٢):

شَاةٌ قَزَمَةٌ بَفَتْحِ الْقَافِ وَالزَّايِ، أَي: حَقِيرَةٌ^(٣).

والبيت برفع جميع النعوت فيه، وَصَمَّ حُرُوفَ (قزم) في: الشرقية [انظر: (ش ٢) ٣٠ب]-
والرباحية [انظر: (ح ١) ١١ب]، وهي رواية النحويين، نَصَّ عليها: ابن السيرافي ١/ ٢١٦، قال:
«وَقَدْ أَشَدَّ الْبَيْتَ فِي الْكِتَابِ عَلَى أَنَّهُ مَرْفُوعُ الرَّوِيِّ»- وابن خلف ١/ ٣٦١. والنعوت في
الديوان مجرورة لأنها تابعة لمجرور، قال في الخزانة ٨/ ١٥٠: «والبيت إنما ورد في كتاب سيبويه
والمفصل على إعمال (مفعول) عمل فعله، وليس فيها ما يدل على أن الأوصاف مرفوعة أو
مجرورة». قلت: هما روايتان، وورود البيت في ديوان الشاعر برواية لا ينفي الرواية الأخرى،
لأن العرب المحتج بكلامهم ما زالت تروي الأشعار بغير لفظ الشاعر ويروي عنهم العلماء؛ لأن
العبرة بفصاحة القائل (شاعراً كان أم ناقلًا أم مغنياً)، قال ابن السيرافي ١/ ٥٦٣: «فهذا الذي
رأيت في ديوانه، وليس هذا بمفسدٍ لحجة سيبويه؛ لأنه لم ينقل هذه الشواهد من الدواوين، إنما
سمعها، والعربُ بعضهم ينشد شعر بعض، فإذا غَيَّرَ هذا عَرَبِيٌّ يُحْتَجُّ بِقَوْلِهِ صَارَ كَأَنَّهُ هُوَ الْقَائِلُ»
يعني في الاحتجاج، وسبق إشار إلى هذه المسألة في ص ١٠٦ هـ.

(١) الكتاب (بولاقي) ١/ ٥٩، (هارون) ١/ ١١٤.

(٢) هذه الحاشية جاءت غير منسوبة في متن الشرقية [انظر: (ش ١) ٢٧ب]. وانظر رأي الأصمعي
هذا في: إصلاح المنطق ص ١٩٣، ٢٢٦- وأمالى القالي ١/ ٧٩- والخصائص ٣/ ٢٩٤.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش ٣) ٣١أ، ونقلها ابن خلف ١/ ٣٦٢ عن أبي جعفر النحاس، فتكون
الحاشية مما نقله ابن طلحة عن النحاس غير معزو إليه.

(٤) أي: رَدِيئة صغيرة. انظر (قزم) في: تهذيب اللغة ٨/ ٣٣٢- واللسان ١٢/ ٤٧٧- والتاج

قال سيبويه: «ومنه: (قَدِيرٌ) و(عَلِيمٌ) و(رَحِيمٌ) وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ (حَسَنِ^(١) وَجْهِ الْأَخ)؛ لَأَنَّ هَذَا لَا يُقْلَبُ وَلَا يُضْمَرُ^(٢)».

بخط^(٣) الوراق:

قال أبو إسحاق: معنى (يُقْلَبُ) أنه لا يجوز أن يُقَدَّمَ وَيُؤَخَّرَ، فيقال: (وَجْهَ الْأَخِ حَسَنٌ^(٤))، أو (حَسَنٌ إِيَّاهُ) فيُضْمَرُ.

بخط^(٥) (فا)^(٥):

الذي لا يُقْلَبُ هو الذي لا يُضْمَرُ، فأما ما ذَكَرَهُ مِنَ الْقَلْبِ فهو قولُ الجميع^(٦)، وأما ما قاله من قوله: «لَا يُضْمَرُ» فمَذْهَبُ غَيْرِهِ فِيهِ^(٧)، أي: لا

(١) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ١١) ب]: بمنزلة قولك: حَسَنٌ.

(٢) الكتاب (بولاق) ٥٩/١، (هارون) ١١٥/١.

(٣) في (ش ٢) ٣٠ ب: «خط».

(٤) أصل الجملة: (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَ الْأَخِ)، ثم قُدِّمَ مَعْمُولُ (حَسَنٌ) عَلَيْهِ، فصار: (زَيْدٌ وَجْهَ الْأَخِ حَسَنٌ).

(٥) في (ش ٢) ٣٠ ب: «قال»، وهو تحريف.

(٦) انظر: المقتضب ١٥٨/٤ - وأسرار العربية ١٨٣ - واللباب للعكبري ٤٤٣/١ - والمغني ٥٩٩ - ٥٩٩ - والأوضح ١٧٢/٢ - والهمع ٩٢/٥.

(٧) على ذلك جمهور النحويين، وأجاز الفراء العطف على مجرور الصفة المشبهة بالرفع نحو: (هو حَسَنُ الْوَجْهِ وَالْبَدَنِ)، وأجاز أهل بغداد العطف على منصوبها بالجر نحو: (هو حَسَنٌ وَجْهًا وَبَدَنًا)، «ولا خلاف أنه لَا يُعْطَفُ على مجرورها بالنصب، فلا يُقَالُ: (هو حَسَنُ الْوَجْهِ وَالْبَدَنِ)». انظر: المغني ٦٠٠ - وشرح ألفية ابن معط للرعيني ٢٨٥/٣ - والهمع ٩٩/٥، ٢٩٦/٥ ومنه النقل.

تَقُولُ: (حَسَنُ الْوَجْهِ وَالرَّأْسِ) كَمَا تَقُولُ: (ضَرْوبُ رُؤُوسِ الرِّجَالِ
وَسُوقَ الْإِبِلِ).

وقول (س) في ما حكي عنه: «لا يُضْمَرُ» أي: لا يُضْمَرُ (حَسَنٌ)^(١).
ذا تفسير أبي علي من قوله.

قال سيبويه: «وَقَالَ الْمَرَّارُ الْأَسَدِيُّ:

أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيِّدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ»^(٢) (٣).
قال (ح)^(٤) و (س)^(٥):

(١) كون المراد بـ(ولا يُضْمَرُ) أن الصفة المشبهة لا تعمل مضمرة، هو ما عليه شراح سيبويه،
كالفارسي في هذه الحاشية. وانظر: شرح السيرافي ٢١٩/٣، وشرح عيون سيبويه ٨١، وشرح
الصفار ١٥٣ ب. وخالفهم الزجاج في الحاشية السابقة، فذكر أن المراد أن معمول الصفة المشبهة
لا يكون ضميرًا (أي: ضمير نصب منفصلاً). انظر: جهود الزجاج في دراسة كتاب سيبويه، د.
عبدالمجيد الجار الله، ص ٣٦٥.

(٢) من الكامل، وهو للمرّار الأسدي في: ديوانه ص ٤٦١ - وإصلاح المنطق ص ٤٥ - والأصول
١/ ٢٣٤ - والزاهر ٢/ ٣١١ - والأزهية ٨٩ - واللسان (علق) ١٠/ ٢٦٢ - والخزانة ١١/ ٢٣٢.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٠، (هارون) ١/ ١١٦.

(٤) جعل الزجاج هنا النصب بعد المصدر النائب عن فعله بفعله المحذوف لا به، وهذا خلاف ما
كتب النحو التي تنسب إليه أن النصب حيثئذ بالمصدر نفسه. انظر: شرح التسهيل ٣/ ١٢٥ -
وشرح الكافية ٣/ ٤١١ - والارتشاف ٥/ ٢٢٥٥ - ومنهج السالك ٣١٩ - والمساعد ٢/ ٢٤٣ -
والهمع ٥/ ٧٦. وانظر الخلاف بعد حاشية.

(٥) انظر رأي المبرد في: المقتضب ٤/ ١٥٧ - والكامل ١/ ٢٤١.

(أَمْ) مُتَّصِبٌ بِالْفِعْلِ الَّذِي نَصَبَ (عَلَاقَةً)^(١).

قال سيبويه: «وَكَيْسَتْ بِالْأَبْنِيَةِ الَّتِي هِيَ فِي الْأَصْلِ أَنْ تَجْرِيَ

مَجْرَى الْفِعْلِ»^(٢).

بخط الوراق:

«التي في الأصل»^(٣) أي^(٤): إذا قلت: (ضاربٌ) فهو على (ضربَ)،

وإذا قلت: (ضرباً) فهو على (ضربَ). [٢٨/أ]

قال سيبويه: «وَلَوْ جَازَ أَنْ تَنْصِبَ (كُلَّ يَوْمٍ) وَأَنْتَ

تُرِيدُ بِـ (الْأَمِيرِ) الْإِسْمَ لَقُلْتَ: (أَعْبَدَ اللَّهُ عَلَيْهِ ثَوْبٌ)، فَإِنْ

جَوَزْتَ النَّصْبَ لِأَنَّكَ تَقُولُ: (أَكُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ) فَيَكُونُ

نَصْبًا، فَإِذَا شَغَلْتَ الْفِعْلَ نَصَبْتَ فَقُلْتَ: (أَكُلَّ يَوْمٍ لَكَ

(١) اختلفوا في إعمال المصدر النائب عن لفظ الفعل، نحو (ضرباً زيداً)، على قولين: فقليل: ينصب

ما بعده، وهذا قول سيبويه في الكتاب ١/١١٥، والأخفش، والفراء، والفارسي في

الإيضاح ١٨١، وقيل: لا يعمل وإنما العمل للفعل الذي المصدر بدل منه، وهو قول المبرد

كما في الهامش السابق، وابن السراج في الأصول ١/١٣٧، والسيرافي في شرحه ٣/٢٢١،

وانظر المراجع قبل هاشم.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٦٠، (هارون) ١١٧.

(٣) كذا في الحاشية، والذي في كلام سيبويه: «الذي هي في الأصل».

(٤) ليس في (ش) ٣١ب.

فِيهِ ثَوْبٌ»^(١).

﴿ثَوْبٌ﴾ فِي^(٢) (أُخْرَى)^(٣) - ليس من متن الكتاب، ولكن تفسير من كتاب

أبي بكر -:

«لَأَنَّكَ تَقُولُ: (أَكُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٌ؟)؛ لَأَنَّ هَهنا الظَّرْفَ منصوبٌ
مَعْنَى، والمعاني لا تَتَصَرَّفُ في الإضمار.

فَإِنْ قُلْتَ: (أَكُلَّ يَوْمٍ لَكَ فِيهِ ثَوْبٌ؟) فَنَصَبْتَ - وقد جَعَلْتَهُ خارجًا

(١) الكتاب (بولاق) ٦٠ / ١، (هارون) ١١٨ / ١، وهو آخر الباب في الشرقية [انظر: (ش) ٣١(٢)].
وأما في الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ٢٠(٢) - ٢٠(٢)ب] ففيها اختلاف وزيادة، ولفظه: «ولو جاز أن تنصبَ
(كُلَّ يَوْمٍ) وَأَنْتَ تَرِيدُ بِ(الأمير) الاسمَ لَقُلْتَ: (أَعْبَدَ اللهُ عَلَيْهِ ثَوْبٌ)»، وفيها بعد ذلك ما في
الحاشية سوى ما أسستنيه في التعليق عليها. قُلْتُ: قال السيرافي ٢٢٧ / ٣ بعد أن نقل خاتمة الباب
وشرحها: «قال: ولو جازَ أَنْ تَقُولَ: (أَكُلَّ يَوْمٍ لَكَ ثَوْبٍ) لجازَ أَنْ تَقُولَ: (أَعْبَدَ اللهُ عَلَيْهِ ثَوْبٍ)؛
لأن (عليه) في موضع نصب مثل (فيه)، وهذا لا يجوز فيها جميعًا؛ لأنك لم تأت بفعل». وقد عَدَّ
محقق شرح السيرافي والأستاذ عبدالسلام هارون (١١٨ / ١ هـ) الكلام هنا من كلام سيبويه
لقول السيرافي (قال)، وليس في شيء من نسخ الكتاب، والصواب أنه لابن السراج يشرح به
كلام سيبويه؛ لأنه بمعنى خاتمة سيبويه للباب، لا يزيد ولا ينقص.

(٢) ليس في (ش) ٣١(٣)ب.

(٣) أي: أنه في نسخة مجهولة متصلًا بكلام سيبويه، والصواب أنه ليس منه، بل من كلام ابن السراج.
قُلْتُ: هو في متن الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ٢٠(٢) - ٢٠(٢)ب]، سوى لفظ «لَأَنَّ هَهنا الظَّرْفَ منصوبٌ
مَعْنَى، والمعاني لا تَتَصَرَّفُ في الإضمار»، ولفظ «لَأَنَّكَ إِذَا أَلْقَيْتَ فِيهِ ائْتَصَبَ»، ولفظ «لك» بعد
«ينبغي»، وفيها «ظرف (اليوم)» بدل «ظرف لـ (اليوم)».

مِنْ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا؛ لَأَنَّكَ إِذَا أَلْقَيْتَ فِيهِ انْتَصَبَ - فَإِنَّهُ يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَنْصِبَ
(أَعْبَدَ اللَّهَ عَلَيْهِ ثَوْبٌ؟)، وَهَذَا لَا يَكُونُ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ هَهُنَا لَمْ يَنْصِبْهُ فِعْلٌ، إِنَّمَا
(عَلَيْهِ) ظَرْفٌ لـ (الثَّوْبِ)، وَكَذَلِكَ (فِيهِ).

﴿٢٠﴾ (فا):

أَيُّ: لَمْ يَنْصِبْهُ فِعْلٌ ظَاهِرٌ، إِنَّمَا هُوَ مَعْنَى فِعْلٍ.
﴿٢١﴾ حَاشِيَةٌ:

أَيُّ: فَكَنتَ تَنْصِبُ (عَبْدَ اللَّهِ) كَمَا نَصَبْتَ (أَكُلُ يَوْمٍ لَكَ فِيهِ ثَوْبٌ؟)،
(كُلَّ يَوْمٍ) ظَرْفٌ لشيءٍ مَحذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ (لَكَ)، كَأَنَّهُ قَالَ: (كُلَّ يَوْمٍ ثَوْبٌ
تَمْلِكُهُ أَوْ تَمْلُوكُ).

﴿٢٢﴾ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ^(١):

إِذَا كَانَ الَّذِي مِنْ سَبَبِ الْأَوَّلِ ظَرْفًا لِفِعْلٍ نَصَبْتُهُ، نَحْوُ: (أَكُلُ يَوْمٍ
تَذْهَبُ فِيهِ؟)؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ يُضَمَّرُ وَلَا يُضَمَّرُ الْأِسْمُ، وَتَقُولُ: (أَكُلُ يَوْمٍ
يُذْهَبُ فِيهِ؟) فَتَرْفَعُ؛ لِأَنَّ (فِيهِ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَتَقُولُ: (أَكُلُ يَوْمٍ لَكَ فِيهِ
عَبْدٌ) فَتَرْفَعُ^(٢).

عَلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ السَّابِقِ: «لِأَنَّ الْفِعْلَ يُضَمَّرُ وَلَا يُضَمَّرُ الْأِسْمُ».

(١) هَذِهِ الْحَاشِيَةُ ثَابِتَةٌ فِي: مَتْنِ الشَّرْقِيَّةِ [انظُرْ: (ش ٢٨) ١] - وَمَتْنِ الرَّبَاحِيَّةِ [انظُرْ: (ح ١١) ١ ب].

وَانظُرْ كَلَامَ الْأَخْفَشِ فِي: شَرْحِ الصَّفَّارِ ١ / ١٥٥ أ ذَكَرَ أَوَّلَهُ، وَشَرَحَهُ.

(٢) لَيْسَ فِي الرَّبَاحِيَّةِ، انظُرْ: (ح ٢٠) ٢ ب.

قال أبو إسحاق:

معناه أنك إذا قلت: (ضارب) لم يُدرَ مَنْ هُوَ: أنت أو غيرك، وإذا قلت: (ضرب) أو (تضرب) عُلِمَ مَنْ هُوَ.

هَذَا بَابُ الْأَفْعَالِ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ وَتُلْفَى

قال سيبويه: «كُلَّمَا أَرَدْتَ الْإِلْغَاءَ فَالْتَأَخَّرْ أَقْوَى، وَكُلُّ عَرَبِيٍّ جَيِّدٌ، قَالَ الشَّاعِرُ، وَهُوَ اللَّعِينُ»:

أَبَاالرَّاجِيزِ يَا بَنَ اللَّؤْمِ ثُوْعِدُنِي وَفِي الْأَرَاكِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمَ وَالْحَوْرُ^(١)
.... فَإِذَا ابْتَدَأَ كَلَامَهُ عَلَى مَا فِي نَيْتِهِ مِنَ الشَّكِّ أَعْمَلَ الْفِعْلَ، قَدَّمَ أَوْ
أَخَّرَ وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يُلْفَى كَمَا يُلْفَى الْفِعْلُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَتَى

(١) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ٢٠٢) ب]: «وقال اللعين يهجو العجاج»، وفيها: «فالتأخير فيه أقوى». وسقط «جيد» من (ح ١١) ب.

(٢) من البسيط، وهو للعين المنقري يهجو العجاج أو رؤبة، في: شرح شواهد الإيضاح ١٢٠- وشرح المفصل ٨٤/٧- وتحليص الشواهد ٤٤٥- والتصريح ٢٥٣/١- والمقاصد النحوية ٤٠٤/٢- والخزانة ٢٥٧/١، وهو لجرير يهجو عمر بن لُجَأَ في: ملحق ديوانه ١٠٢٨/٢- وشرح أبيات سيبويه ٤٠٧/١- ولباب الألباب ٣٧٢/١- واللسان (خيل) ٢٢٦/١١، وصحَّح ابن خلف كون البيت لجرير، وقال: أما أبيات اللعين المنقري فهي لامية، وتروى على ألفاظ مختلفة. وقوله: «أَبَاالرَّاجِيزِ» بياء الجر في: نسخ الشرقية- والرباحية [انظر: (ح ١١) ب]- ونسخة ابن دادى ٣٠ ب. وجاء في بعض مراجع البيت (أبا الأراجيز) على النداء، أي: يا صاحب الأراجيز.

زَيْدٌ ظَنَّكَ ذَاهِبٌ).... فَإِذَا ابْتَدَأَتْ فَقُلْتُ: (ظَنِّي زَيْدٌ ذَاهِبٌ) كَانَ ضَعِيفًا^(١).
﴿ط﴾:

أبو جعفر: سمعتُ ابنَ الوليد^(٢) يقول: سيبويه يُجيزُ: (ظَنَنْتُ زَيْدٌ منطلقً)، فيُلغِي الظَّنَّ مُقَدِّمًا كما يُلغِيهِ مُؤَخَّرًا؛ لِأَنَّ الظَّنَّ بِمَنْزِلَةِ الْقَوْلِ عِنْدَهُ. وقال لنا عليُّ بنُ سليمانَ: هذا كلامُ إنسانٍ لا يَعْرِفُ (بَابِ الظَّنِّ)؛ لأننا إذا قلنا: (زَيْدٌ منطلقٌ ظَنَنْتُ) فإنها بَيِّنًا كلامنا على^١ الابتداء، ثم جئنا بالظَّنِّ فَأَلْعَيْنَاهُ؛ لِأَنَّ المعنى: (زَيْدٌ منطلقٌ في ظَنِّي)، فإذا قلتَ: (ظَنَنْتُ زَيْدًا منطلقًا) بَيِّنًا كلامنا على^٢ الفعلِ وَلِيَهُ المفعولُ به، وكيف يُرْفَعُ المفعولُ به وقد بدأنا بالفعلِ وَوَقَفْنَاهُ عليه!

والبيتُ الذي أَتَشَدَّ سيبويه ليس كما تَوَهَّمَهُ مَنْ تَوَهَّمَهُ؛ لِأَنَّ (خِلْتُ) ههنا مُتَوَسِّطَةٌ بَيْنَ الابتداءِ وَخَبَرِهِ، كما تقولُ: (زَيْدٌ ظَنَنْتُ منطلقً) و(في

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦١، ٦٣، (هارون) ١/ ١١٩، ١٢٤. وفي الرَّيَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢١(٢)]: «.... كان قبيحًا لا يجوزُ البتَّة، كما ضَعَفَ (أَظُنُّ زَيْدٌ ذَاهِبٌ)».

(٢) هو محمد بن الوليد التميمي المصري، أبو الحسين، المشهور بابن ولاد (٢٩٨)، من شيوخ أبي جعفر النحاس. سبق التعريف به في ص ٣١ هـ ٤. ويبدو أن ابنه أبا العباس أحمد أخذ عنه، فذكر في الانتصار ٧٥ أن سيبويه يجيز الإلغاء مع تقدم العامل مطلقًا، والذي عليه شراح سيبويه أنه إنما يُجيز ذلك إذا تقدَّم على العامل شيء من معمول الخبر، وهذا ظاهرٌ من كلامه. انظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٤٥ - وشرح الرماني ١/ ٤١ ب - والبسيط ١/ ٤٣٨.

(٣) ليس في (ش) ٣١(٢) ب.

الدار ظننتُ زيدٌ).

وَحَكَيْتُ هَذَا لِأَبِي إِسْحَاقَ، فَتَعَجَّبَ مِنْ^(١) إِجَازَةِ مَنْ أَجَازَهُ، وَمِنْ

حَكَايَتِهِ إِيَّاهُ عَنْ سَبْيُوِيَه. [٢٨/ب]

حَاشِيَةٌ:

قَالَ أَبُو عُمَرَ: لَا أُجِيزُ فِي الْمَتَقَدِّمِ مِنْ حُرُوفِ الشَّكِّ إِلَّا الْإِعْمَالَ،
وَإِذَا أَلْعَى فَإِنَّهُ^(٢) تَكَلَّمَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَهُوَ مُتَيَقِّنٌ، فَرَفَعَهُ ثُمَّ شَكَّ بَعْدُ، وَعَلَى ذَلِكَ
جَازَ الْإِلْغَاءُ، فَإِذَا ابْتَدَأَ بِالظَّنِّ فَقَدْ ابْتَدَأَ شَاكًّا، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا إِعْمَالُهُ^(٣).

قَالَ سَبْيُوِيَه: «وَكَيْمَا قَالَ: مَنْ يَقُولُ ذَاكَ؟ تَذَرِي»^(٤).

(١) فِي (ش ٣٢٢أ): «مِنْ حَكَايَةِ إِجَازَةِ مَنْ أَجَازَهُ».

(٢) فِي طَرَةِ نَسْخَةِ الْعَابِدِيِّ ١/٣٦أ: «فَكَأَنَّهُ».

(٣) اِخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِي جَوَازِ إِلْغَاءِ أَفْعَالِ الْقُلُوبِ مِنْ بَابِ (ظَنَ) وَأَخَوَاتِهَا إِذَا تَقَدَّمْنَ عَلَى
الْمَفْعُولِينَ، عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ: الْجَوَازُ إِذَا تَقَدَّمَ شَيْءٌ مِنْ مَعْمُولِ الْخَبَرِ عَلَى الْعَامِلِ، وَهَذَا قَوْلُ
سَبْيُوِيَه وَالْجُمْهُورِ، وَالْجَوَازُ مَطْلَقًا، وَهَذَا يَعْزَى إِلَى الْأَخْفَشِ وَالْكَوْفِيِّينَ مَعَ أَنَّ الْفَرَاءَ أَوْجَبَ فِي
مَعَانِيهِ ٣٣٨/٢ إِعْمَالَ الظَّنِّ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى الْمَفْعُولِينَ، وَالْجَوَازُ إِذَا لَمْ تَتَصَدَّرْ بِأَنَّ تَقَدُّمَهَا شَيْءٌ مِنْ
مَعْمُولِ الْخَبَرِ أَوْ اسْمٌ آخَرُ، نَحْوُ: (إِنِّي ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا)، وَ(أَنِّي رَأَيْتُ مَلَاكَ الشَّيْمَةِ الْأَدَبِ)،
وَهَذَا قَوْلُ الصَّفَّارِ فِي شَرْحِهِ ١/١٥٦ب- وَابْنُ عَصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجُمْلِ ١/٣١٤، وَالْمَنْعُ مَطْلَقًا،
وَهَذَا قَوْلُ الْمُبَرِّدِ فِي مَسَائِلِ الْغَلَطِ (انْظُرْ: الْإِنْتِصَارُ ٧٣). وَانْظُرْ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ ٢/٨٨-
وَالصَّفْوَةُ الصَّفِيَّةُ ١/٦٨٨- وَالبَّسِيطُ ١/٤٣٨- وَالتَّذْيِيلُ ٦/٧٥- وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ ١/٣٢٠.

(٤) الْكِتَابُ (بِوَلَاقٍ) ١/٦١، (هَارُونُ) ١٢٠.

﴿ق﴾:

كأنه قولٌ مسموعٌ من العرب، حكاه كما هو، وهذه عادته في كثيرٍ من الأمثلة، كقوله: «مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوْكَ»^(١)، ونظائر له.

وأصلُ الكلام: (تَدْرِى مَنْ يَقُولُ ذَاكَ)، واستعمالُ نحوِ هذا في ما عِلْمُ المخاطَبِ والمخاطَبِ فيه سِيَّانٍ، فإذا أَخْرَ فَقَالَ: (مَنْ يَقُولُ ذَاكَ؟ تَدْرِى) كان استفهامُهُ استشهادهً له على الثابتِ عنده واستدلالاً بعِلْمِهِ، فقوله (تَدْرِى) إثباتٌ بعد الاستفهام للدَّرَائِئِيْنِ في المعنى، لا لدِرَايَةِ المُسْتَشْهِدِ وحده.

قال سيوييه: «وَلِإِنَّمَا جَعَلَ ذَلِكَ فِي مَا بَلَغَهُ بَعْدَمَا مَضَى كَلَامُهُ عَلَى الْيَقِيْنِ وَفِي مَا يَدْرِى، فَإِذَا ابْتَدَأَ كَلَامَهُ عَلَى مَا فِي نِيَّتِهِ مِنَ الشَّكِّ أَعْمَلَ الْفِعْلَ قَدَمًا أَوْ آخَرَ»^(٢).

﴿ق﴾:

أي: ^(٣) أَخْرَ مَا لَمْ يَثْبُتْ فِي نِيَّتِهِ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ؛ لَأَنَّهُ سَاقَهُ عَلَى الْبَتِّ^(٤)

(١) ذكره سيوييه في ١٢٧/٢، وانظره في: الإنصاف ١/٦٦ - واللباب للعكبري ١/١٤٢ - والفصل ص ٤٤ - وأساس البلاغة ص ٣٣٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٦١، (هارون) ١/١٢٠.

(٣) ليس في (ش) ٣١ ب.

(٤) في (ش) ٣١ ب: «البيت». وهو تحريف.

واليقين، غير مُحْطَرِّبٍ ببالهِ الْفِعْلُ الَّذِي أَتَى بِهِ بَعْدُ، ثُمَّ أَتَى بِهِ عِنْدَ اعْتِرَاءِ الشَّكِّ.
 قال سيبويه: «فَإِذَا ابْتَدَأَ كَلَامَهُ عَلَى مَا فِي نِيَّتِهِ مِنَ الشَّكِّ أَعْمَلَ الْفِعْلَ،
 قَدَّمَ أَوْ أَخَّرَ، كَمَا قَالَ: (زَيْدًا رَأَيْتُ) وَ(رَأَيْتُ زَيْدًا)، وَكُلَّمَا طَالَ الْكَلَامُ ضَعُفَ
 التَّأْخِيرُ إِذَا أَعْمَلْتَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (زَيْدًا أَخَاكَ أَظُنُّ)»^(١).
 ﴿٢٤٥﴾ (فا):

هذه عَكْسُ ما قَبَلَهَا؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ صَارَ إِلَى الشَّكِّ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ،
 وَالثَّانِيَةَ صَارَ فِيهَا إِلَى الْإِثْبَاتِ بَعْدَ إِجَازَةِ الشَّكِّ.
 قال سيبويه: «قَوْلُ الشَّاعِرِ، وَهُوَ أَبُو ذُوَيْبٍ:
 فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ
 فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بِعَدْلِكَ بِالْجَهْلِ»^(٢) (٣).
 ﴿٢٤٦﴾ النون والياءُ مفعولٌ أوَّلٌ، والجُمْلَةُ مفعولٌ ثانٍ^(٤).

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦١، (هارون) ١/ ١١٩-١٢٠.

(٢) في الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٩٢ ب]: أبي.

(٣) من الطويل، وهو لأبي ذُوَيْبٍ في: شرح اشعار الهذليين ١/ ٩٠- والأضداد ١٠٧- والمغني

٥٤٣- واللسان (زعم) ١٢/ ٢٦٤- والمقاصد النحوية ٢/ ٣٨٨- والخزانة ١١/ ٢٤٩.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٦١- (هارون) ١/ ١٢١.

(٥) العبارة غير معزوة، ويُلاحظ جعل قائلها النون (نون الوقاية) من الضمير، ونحوها قال السيرافي

٣/ ٢٣٦: «أعمل الزعم في النون والياء، وهي المفعول الأول، و(كنتُ أجهل فيكم) جملة في

موضع المفعول الثاني».

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (أَيْنَ تُرَى عَبْدَ اللَّهِ قَائِمًا؟)، وَ(هَلْ تُرَى زَيْدًا ذَاهِبًا؟)؛ لِأَنَّ (هَلْ) وَ(أَيْنَ) كَأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرْهُمَا؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهُمَا ابْتِدَاءٌ»^(١).
﴿ق﴾:

إِنْ قُلْتَ: أَيُّ فائِدَةٍ فِي ذِكْرِهِ (هَلْ) وَالْمَسْأَلَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَا يَكُونُ مُسْتَقَرًّا تَارَةً وَلَعَوًّا أُخْرَى وَهُوَ (أَيْنَ)، وَ(هَلْ) لَيْسَتْ بِتِلْكَ الْمَثَابَةِ؟
قُلْتُ: هِيَ أَنَّ (أَيْنَ) إِذَا أُلْغِيَتْ^(٢) كَانَتْ نَظِيرَةً (هَلْ) فِي أَنْ لَيْسَتْ مِنَ الْكَلَامِ فِي شَيْءٍ.

قال سيبويه: «فَلَمَّا أَوْقَعْتَ (قُلْتُ) عَلَى أَلَّا يُحْكِي بِهَا إِلَّا مَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ كَلَامًا»^(٣) ﴿ق﴾^(٤).
﴿ق﴾:

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٢، (هارون) ١/ ١٢١.

(٢) وذلك بألا تتعلق بالخبر (المفعول الثاني). انظر: شرح التسهيل ٢/ ٨٨ - والبسيط ١/ ٤٣٨.

(٣) في الحواشي: «(عنده) و(ح): قولاً». قلت: هذه الرواية خلاف مراد سيبويه؛ لأنه يقول: إن القول بعد (قلت) يُنصب بها نصباً ظاهراً، وأما الكلام فإنه يُحكى بعدها.

(٤) كذا في: الشرقية [انظر: (ش) ١/ ٢٨ب] - وفي طبعة بولاق ١/ ٦٢. وهو في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢/ ٢٠أ]: «ولا تدخل (قلت)، وما لم يكن هكذا سَقَطَ القولُ عليه»، وكذا في طبعة هارون ١/ ١٢٢. وسيحكي القاضي إسماعيل على الروایتين، ولذا سأذكر رواية الرِّبَاحِيَةِ بعد هذه الحاشية في متن الحواشي.

إِنْ صَحَّتْ هَذِهِ الرَّوَايَةُ^(١) فَوَجْهُ صِحَّتِهَا أَنْ يَكُونَ جَوَابُ (لَمَّا) مُحذُوفًا^(٢)، كَمَا حُذِفَ فِي قَوْلِهِ ﷺ: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾^(٣)، ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا﴾^(٤)، وَتَقْدِيرُهُ: فَلَمَّا أَوْقَعْتَ (قُلْتُ) صَحَّ مَا ذَكَرْتُهُ، أَوْ كَانَ كَمَا قُلْتُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.
 قَالَ سِيبَوِيه: «وَمَا لَمْ يَكُنْ هَكَذَا سَقَطَ الْقَوْلُ عَلَيْهِ»^(٥).

﴿(ق):﴾

أَيُّ: وَقَعَ عَلَيْهِ فَنَصَبَهُ نَصَبًا ظَاهِرًا، كَقَوْلِكَ: (قَالَ مَقُولًا، أَوْ كَلَامًا، أَوْ حَدِيثًا) أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

قَالَ سِيبَوِيه: «وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾»^(٦).

(١) يعني: رواية النسخة الشرقية، وسوف يحشي القاضي إسماعيل على رواية الرِّبَاحِيَّة، وهذا يدل على اطلاعه على نسخة توافق نسخ الرِّبَاحِيَّة.

(٢) انظر كلامًا على حذف جواب (لَمَّا) في: المقتضب ٨٠/٢ - سر صناعة الإعراب ٦٤٦/٢ - والمغني ٤٧٤ - والفصول المفيدة ١٤٦.

(٣) سورة يوسف ١٥. وانظر: البحر المحيط ٢٨٧/٥.

(٤) سورة الصافات ١٠٣. وانظر: البحر المحيط ٣٥٢/٧.

(٥) انظر تخريج كلام سيبويه في النص السابق.

(٦) سورة آل عمران ٤٥، وفي الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ١٠١ب]: «جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ

يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ﴾»، وهي آية أخرى في سورة آل عمران رقمها (٤٢)، وأولها: ﴿وَإِذْ﴾، وسبق التعليق على حذف حروف العطف من أوائل الآي في ص ١٣٤ هـ.

﴿ق﴾:

إِنَّمَا سَاعَ ذَلِكَ - أَعْنِي إِيقَاعَ الْفِعْلِ عَلَى (إِنَّ) - لَأَنَّ التَّبَشِيرَ مِنْ بَابِ الْقَوْلِ. [٢٩/أ]

قال سيويه: «وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مَا تَصَرَّفَ مِنْ فِعْلِهِ إِلَّا (تَقُولُ) فِي الْإِسْتِفْهَامِ شَبَّهُوهَا بِ(تَنْظُنُّ)»^(١).
﴿بخطُّ الوراق﴾:

يَعْنِي فِي حَالِ كَلَامِكَ: (أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا؟)، أَيْ: أَتَنْظُنُّ فِي هَذَا الْوَقْتِ.

قال سيويه: «لِأَنَّهُ لَا يَكَادُ يُسْتَفْهَمُ الْمُخَاطَبُ عَنْ ظَنِّ غَيْرِهِ، وَلَا يُسْتَفْهَمُ هُوَ إِلَّا عَنْ ظَنِّهِ»^(٢).
﴿بخط (ح)﴾:

قال أبو العباس: وَلَا يُسْتَفْهَمُ هُوَ إِلَّا عَنْ ظَنِّهِ^(٣).

(١) الكتاب (بولاق) ١/٦٢، (هارون) ١/١٢٢. وفي الرَّبَّاحِيَةِ [انظر: (ح) ١/١٠ب]: «جَلَّ ثَنَاؤُهُ» عن «عَزَّ وَجَلَّ»، و«اصْطَفَاكَ» عن «يُشْرِكُ»، وهما آيتان في سورة آل عمران، التي في المتن رقمها (٤٥)، والتي في الرَّبَّاحِيَةِ رقمها (٤٢).

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٦٢، (هارون) ١/١٢٢. وليس في الرَّبَّاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢/٢١أ]: جميع.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/٦٢، (هارون) ١/١٢٢.

(٤) لم أفهم كلام المبرد، فهو كلام سيويه بلفظه، إلا أن يكون ضبطها: وَلَا يَسْتَفْهَمُ (بفتح الياء).

قال سيبويه: «وَلَمْ يُجْعَلْ (قُلْتُ) كَ(ظَنَنْتُ)؛ لِإِنَّمَا إِنَّمَا أَصْلُهَا عِنْدَهُمُ الْحِكَايَةُ»^(١).

﴿بَخْطُ الْوَرَّاقِ﴾:

يَعْنِي عَلَى الْحِكَايَةِ؛ لِأَنَّ بَابَ الْقَوْلِ كُلَّهُ عَلَى الْحِكَايَةِ.

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَتَى تَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا؟)، وَ(أَتَقُولُ عَمْرًا ذَاهِبًا؟)، وَ(أَكُلُّ يَوْمٍ تَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا؟)، لَا يُفْصَلُ بَهَا كَمَا لَمْ يُفْصَلْ بَهَا فِي (أَكُلُّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُهُ؟)»^(٢).

﴿(ق)﴾:

الضَّمِيرُ فِي (بَهَا) لـ (كُلُّ يَوْمٍ)، أَيُّ: لَا يُعَدُّ (كُلُّ يَوْمٍ) فَصْلًا^(٣)، وَالْهَمْزَةُ دَاخِلَةٌ عَلَى (تَقُولُ) دُخُولَهَا عَلَى (زَيْدًا) فِي: (أَكُلُّ يَوْمٍ زَيْدًا تَضْرِبُهُ؟).

﴿(ق)﴾: (تَقُولُ) لَا تَكُونُ فِي مَعْنَى الظَّنِّ إِلَّا مُسْتَفْهَمًا عَنْهَا^(٤)، وَذَلِكَ أَنَّ تِلْيَ حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ فِي قَوْلِكَ: (أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا؟)، أَوْ أَنْ يُفْصَلَ

(١) الكتاب (بولاق) ٦٢/١، (هارون) ١٢٢/١. وفي الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (٢) ٢١]: «يُجْعَلُ» عَنْ

«يُجْعَلُ»، وَ«أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مُحْكِيًّا» عَنْ «الْحِكَايَةِ».

(٢) الكتاب (بولاق) ٦٢/١، (هارون) ١٢٣/١.

(٣) أَيُّ: لَا تُعَدُّ الظُّرُوفُ فَاصِلَةً.

(٤) يَعْنِي عِنْدَ جُمْهُورِ الْعَرَبِ، أَمَا بَنُو سُلَيْمٍ فَقَدْ ذَكَرَ سِيبَوِيهِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ ١٢٤/١ أَنَّهُمْ «يُجْعَلُونَ» بَابَ (قُلْتُ) أَجْمَعَ مِثْلَ (ظَنَنْتُ).

بينهما ما لا يُعْتَدُّ به فاصلاً، كالظَّرْفِ في قولك: (أَكَلَّ يَوْمٌ تَقُولُ عَمْرًا مُنْطَلِقًا؟).

فأَمَّا قولك: (أَأَنْتَ تَقُولُ: زيدٌ مُنْطَلِقٌ؟) فقد رَجَعَتْ فيه إلى أَصْلِهَا، وَخَرَجَتْ مِنْ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الظَّنِّ؛ لأنها لم تَلِ حَرْفَ الاستفهام، فَفُقِدَتِ الشَّرِيطَةُ.

قال سيبويه: «وَقَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ:

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا»^(١)»^(٢).

❦ في كتابه في ما حَكَى لنا أبو عبد الله^(٣):

هو لا يَسْأَلُ عن الوقت الذي تَقُولُ فيه (الدار تَجْمَعُنَا)؛ لأنه متى شاء أَنْ يَقُولَهُ قاله، ولكن معناه معنى (تَظُنُّ أَنْ هَذَا يَقَعُ؟).

قال سيبويه: «وَإِذَا شِئْتَ رَفَعْتَ بِمَا نَصَبْتَ، فَجَعَلْتَهُ حِكَايَةً»^(٤).

❦ قال أبو عثمان^(٥):

(١) من الكامل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في: ديوانه ٤٠٢ - والمفصل ٣٤٦ - واللسان (قول)

٥٧٥ / ١١ - والمقاصد النحوية ٤٣٤ / ٢ - والخزانة ٤٣٩ / ٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٦٣ / ١، (هارون) ١٢٤ / ١. وفي (ح) ٢١ (٢): «الدار» بالرفع.

(٣) لعل هذه الحاشية مما نقله الزمخشري من نسخة ابن طلحة، عن نسخة أبي نصر، عن شيخه أبي عبد الله الرباعي. ولعل المراد بـ (كتابه) كتاب أبي الحسين بن ولاد، والله أعلم.

(٤) الكتاب (بولاق) ٦٣ / ١، (هارون) ١٢٤ / ١.

(٥) انظر كلامه في: شرح السيرافي ٢٤٣ / ٣، دون «فقد اختلفا» - ولباب الألباب ٣٩٠ / ١، وأولُه

فقط في: الخزانة ١٨٥ / ٩.

غَلِطَ^(١) في قوله: «وإن شئت رفعت بها نصبت»؛ لأنَّ الرفع بالحكاية والنصب بإعمال الفعل، فقد اختلفا.

حاشية:

قال أبو إسحاق: «فهو غَلِطَ عليه -يعني أبا عثمان- وإنما يريد أنه يُرْفَعُ في الموضع الذي يُنْصَبُ فيه^(٢)»، بخط الوراق.

قال سيبويه: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمَصْدَرَ قَدْ يُلْغَى كَمَا يُلْغَى الْفِعْلُ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (مَتَى زَيْدٌ ظَنَّاكَ ذَاهِبٌ) فَإِذَا ابْتَدَأَتْ فَقُلْتَ: (ظَنِّي زَيْدٌ ذَاهِبٌ) كَانَ ضَعِيفًا وَإِنَّمَا يَضْعُفُ هَذَا إِذَا أَلْغَيْتَ؛ لِأَنَّ (الظَّنَّ) يُلْغَى فِي مَوَاضِعِ (أَظُنُّ) حَتَّى يَكُونَ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِهِ^(٣)».

حاشية (ق):

(ظَنَّاكَ) منصوبٌ بـ (ظَنَنْتُ) مُضْمَرًا سَادًّا مَسَدَّهُ، لا يجوز استعماله معه وإظهاره، كالمصادر التي يجب إضمار أفعالها حتمًا، نحو: (سُبْحَانَكَ، ومعاذ الله)^(٤)، ولا يصحُّ أن يتنصب على

(١) ومن غلط سيبويه هنا: المبرد في مسائل الغلط (انظر: الانتصار ٧٢)، ولم ينقل كلام شيخه المازني.

(٢) وقيل: الباء زائدة. انظر ردَّ هذا التعليل في: الانتصار ٧٣ - وشرح السيرافي ٢٤٣/٣ - ولباب الألباب ١/٣٩٠ - والخزانة ٩/١٨٥.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/٦٣، ٦٤ (هارون) ١/١٢٤، ١٢٥. وفي الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ج) ٢١١]: «فإنما»، «كان قبيحًا».

(٤) انظر: الكتاب ١/٣٢٢ - والمقتضب ٣/٢١٨ - والأصول ٢/٢٥٢.

الظرفية^(١)؛ لوقوعه موقع الفعل حيث جازَ إعماله وإلغاؤه، وذلك قولك:
(زيدًا ظَنَّنَكَ ذاهبًا) و(زيدٌ ظَنَّنَكَ ذاهبٌ)، وممتنعٌ أن يقولَ: (زيدًا في
ظَنَّنَكَ ذاهبًا).

﴿ح﴾:

قوله: «وإنما يَضْعُفُ هذا إذا أَلْغَيْتَ» يقول: إنَّ الفعلَ إذا أُلْغِيَ فقد
جُعِلَ بمنزلة ما ليس في اللفظ، فتوكيدٌ ما قد أنزلته بهذه المنزلة
ليس بجيدٍ^(٢).

﴿ط﴾^(٣):

لورُفَعَ (ظَنَّنَكَ) في هذه المسألة -يعني (متى زيدٌ ظَنَّنَكَ
ذاهبٌ) - كان قبيحًا؛ لأنَّ الاستفهامَ كان يصيرُ على المُلغى،
ويصيرُ مَوْضِعُ (متى) نصبًا بالمصدر، ولم يكن من ذلك بُدٌّ؛
لأنَّ المصدرَ يَحْتَاجُ إلى خبرٍ، وإذا نُصِبَ المصدرُ لم يَقَعِ
الاستفهامُ عن المُلغى، وصار موضعُ (متى) نصبًا
بـ(ذاهبٌ). [٢٩/ب]

(١) في (ش ٣) ٣٣٣أ: «الظرف».

(٢) انظر حكم توكيد الملغى بمصدر منصوب في: شرح التسهيل ٨٨/٢ - والتذييل ٧١/٦.

(٣) لم يُبيِّن ابن طلحة المنقول عنه، وليس هذا النص له، ولعل عبارة (يعني) من كلامه.

ليس (عنده) ^(١):

يعني: أنك إذا قلت: (عبد الله أظن منطلق) فقد أَلغيتَ (أظن)، وكذلك إذا قلت: (عبد الله ظني قائم^(٢))، و(ظني) بدل من اللفظ بالفعل فإذا قلت: (عبد الله أظن ظني منطلق) فهذا قبيح؛ لأنَّ (ظني) بدل من (أظن) فجمعتَ بينهما وأنت تجتزئ بأحدهما، وهذا إذا أَلغيتَ أو لم تُلغ فهو سواء؛ لأنَّ المصدر قد يكون لغواً في موضع ^(٣) (أظن) حتى يكون بدلاً من اللفظ به.

حاشية على قوله في الحاشية السابقة: «فهذا قبيح إذا أَلغيتَ أو لم تُلغ فهو سواء». لأنَّ المصدر قد يكون لغواً في موضع (أظن) حتى يكون بدلاً من اللفظ به».

﴿ق﴾:

(١) هذه الحاشية في متن الشرقية [انظر: (ش ٢) ٣٢ب] مميزة عن كلام سيبويه، بعد كلام سيبويه المحشى عليه. قلت: ظاهر كلام الفارسي أنه في بعض نسخه الأخرى سوى نسخة ابن السراج الثانية، ولكنه غير معزو، وهو بلا شك نص قديم قبل الفارسي الناقل، وقبل الزجاج (ت ٣١١) والقاضي إسماعيل (ت ٢٨٢) المحشيين عليه، ولعله للأخفش الذي دخلت كثير من حواشيه في متن الكتاب من قديم. وقد جاءت الحاشية في متن نسخة كتاهيه ٦٦أ، إلا أنها تنتهي بـ(فهما سواء)، وما بعده من كلام سيبويه بدل ما في النسخ الأخرى.

(٢) في نسخة كتاهيه ٦٦أ: منطلق.

(٣) في نسخة كتاهيه ٦٦أ: مواضع.

لأنَّ المصدرَ بدلٌ من فعلِهِ، فالجَمْعُ بينهما قبيحٌ.

قال أبو إسحاق:

جملةُ هذا أنك إذا أَلغَيْتَ فكلِّمَا زِدْتَ فيه قَبَحُ الإلغَاءِ^(١).

حاشيةٌ في (ح):

يقول: قبيحٌ أن تُؤكِّدَهُ بالمصدرِ؛ لأنَّ المُلغى لا يُؤكِّدُ من قِبَلِ أنَّ المصدرَ يَعْمَلُ عَمَلَ الفعلِ، فإذا جِئْتَ بالفعلِ فكأنَّكَ قد جِئْتَ بِفَعْلَيْنِ مُلغِيَيْنِ، فهذا قبيحٌ، وهو في (الهاء) أحسنُ؛ لأنَّ (الهاء) لا تَعْمَلُ كما يَعْمَلُ المصدرُ، وإنَّ كان في (الهاء) قبيحًا أيضًا؛ لِمَا يَدْخُلُهُ من الالتباسِ.

(فا): يريد إذا جِئْتَ بـ(الهاء) وأرَدْتَ بها المصدرَ^(٢).

(فا):

في القُبْحِ؛ بِجَمْعِكَ بين المصدرِ وفعلِهِ، أَلغَيْتَ أو لم تُلغِ.

قال سيبويه: «فَكِرَةٌ إِظْهَارُ الْمَصْدَرِ هَهُنَا كَمَا قُبِحَ أَنْ يَظْهَرَ مَا انْتَصَبَ عَلَيْهِ (سَقِيًّا لَكَ)»^(٣).

(ط):

(١) هذه الحاشية ليست في (ش ٢) ٣٢ ب.

(٢) هذه حاشية على آخر الحاشية السابقة.

(٣) الكتاب (بولاق) ٦٣/١، (هارون) ١/١٢٥. وليس في الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ٢) ٢١ أ]: «إِظْهَارُ

ولا «لك». وفي (ح ١) ١٢ أ: «يُظْهَرُ»، وفي (ح ٢) ٢١ أ: «تُظْهَرُ».

قَبَحَ ذِكْرُ ذَاكَ فِي هَذَا الْكَلَامِ مِنْ حَيْثُ حَسَنَ ذِكْرُهُ فِي قَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَظُنُّ ذَاكَ عَاقِلٌ).

قال سيبويه: «وَهُوَ (ذَاكَ) أَحْسَنُ»^(١).

﴿فا﴾:

يعني هذه الكلمة^(٢).

قال سيبويه: «فَإِذَا قُبِحَ الْمَصْدَرُ فَمَجِئْتُكَ بِـ (ذَاكَ) أَقْبَحُ»^(٣).

﴿ح﴾: قَبِيحٌ.

﴿فا﴾: يَجِبُ أَنْ^(٤) يَكُونَ (قَبِيحٌ) فِي مَوْضِعِ (أَقْبَحُ)؛ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ^(٥).

[أ/٣٠]

قال سيبويه: «تَقُولُ: (مَنْ أَمَّةَ اللَّهِ ضَرَبَهَا؟)، وَ(مَا أَمَّةَ اللَّهِ أَتَاهَا)،

نَضَبُ؛ لِأَنَّهُ أَنْ يَلِيَ هَذِهِ الْحُرُوفَ الْفِعْلُ أَوَّلَى، كَمَا أَنَّهُ لَوْ اضْطَرَّ فِي (مَتَى زَيْدًا

(١) الكتاب (بولاق) ٦٣/١، (هارون) ١/١٢٥. وفي الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ٢١(٢)]: «وَلَفْظُكَ بِـ (ذَاكَ) أَحْسَنُ».

(٢) أي: أن المراد كلمة (ذاك).

(٣) الكتاب (بولاق) ٦٤/١، (هارون) ١/١٢٥. وليس في الرِّبَاحِيَّة، انظر: (ح) ٢١(٢).

(٤) في (ش) ٢٩(١) ب: «أَنْ لَا»، وهي خلاف المقصود.

(٥) الحاشية ساقطة من (ش) ٣٣(٣) ب.

ضَرَبْتُهُ؟»^(١).

﴿كذا﴾ (عنده)، وقال: «هذا في الضُّرورة»، وهي عنده من الكتاب، ليس من أبي الحسن^(٢).

قال أبو الحسن: فلو اضطرَّ شاعر فقال: أَيُّهم أمة الله ضَرَبَهَا؟ وَمَنْ أمة الله ضَرَبَهَا؟ وما أمة الله أتاها؟ نَصَبَ في كُلِّ ذا^(٣).

هَذَا بَابٌ مِنَ الْاسْتِفْهَامِ يَكُونُ الْاسْمُ فِيهِ رَفْعًا لِأَنَّكَ تَبْتَدِئُهُ لِتُنَبِّهَ الْمَخَاطِبَ، ثُمَّ تَسْتَفْهِمُ بَعْدَهُ.

قال سيبويه: «وَلَوْ حَسُنَ هَذَا أَوْ جَاَزَ لَقُلْتُ: (قَدْ عَلِمْتُ زَيْدٌ كَمْ ضَرَبَ؟)، وَلَقُلْتُ: (أَرَأَيْتَ زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً ضَرَبَ؟)»^(٤).
﴿فا﴾:

(قد عَلِمْتُ زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً ضَرَبَ؟) أي: كَنتَ تَرْفَعُ (زَيْدًا) وهو قَبْلَ حَرَفِ الْاسْتِفْهَامِ^(٥) بـ (ضَرَبَ) وهو بَعْدَ حَرَفِ الْاسْتِفْهَامِ، أي: لَا بُدَّ مِنْ

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٤، (هارون) ١/ ١٢٧. وفي الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ٢) ٢١ب]: «.... نَصَبُ في كُلِّ ذا؛ لَأَنَّهُ أَنْ يَلِيَ هَذِهِ الْحُرُوفَ الْفِعْلُ أَوَّلَى كَمَا أَنَّهُ لَوْ اضْطَرَّ شَاعِرٌ فِي (مَتَى) وَأَخَوَاتِهَا نَصَبُ، فَقَالَ: (مَتَى زَيْدًا رَأَيْتَهُ؟)».

(٢) أي أن لفظ سيبويه عنده هكذا: «.... نَصَبُ، هذا في الضرورة؛ لَأَنَّهُ أَنْ يَلِيَ....».

(٣) هذه الحاشية ثابتة في متن الشرقية [انظر: (ش ٢) ٣٣ب] بعد قوله: «نَصَبُ».

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٤-٦٥، (هارون) ١/ ١٢٧-١٢٨. وفي (ش ٣) ٣٤أ: «ضَرَبَ» في الموضعين.

(٥) في (ش ٢) ٣٣ب: لِلْاسْتِفْهَامِ.

إعمال الأول.

قال سيبويه: «فَحَرَفُ الْإِسْتِفْهَامِ لَا يُفْصَلُ فِيهِ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ»^(١).

﴿تفسير بخط الورّاق﴾:

قال: يعني أنك إذا قلتَ: (أَضْرَبْتَ^(٢) زيداً؟) لا تقولُ: (ضَرَبْتَ زيداً)، ولكنْ تقولُ: (أضربتَ زيداً؟). [٣٠/ب]

قال سيبويه: «وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ فَهُوَ كَذَلِكَ فَإِذَا كَانَ وَصْفاً فَأَحْسَنُهُ أَنْ تَكُونَ فِيهِ الْهَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَوْضِعِ إِعْمَالٍ، وَلَكِنَّهُ يَجُوزُ كَمَا جَازَ فِي الْوَصْلِ كَمَا كَانَ فِي مَوْضِعِ الْحَبَرِ، فَمِنْ ذَلِكَ»^(٣).

﴿(فا):﴾

أي^(٤): الصِّلَة، أي^(٥): بحذفِ الهاء.

﴿في كتابه﴾^(٦):

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٥، (هارون) ١/ ١٢٨. وفي الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢١(٢)ب]: «به» بدل «فيه».

(٢) في (ش) ٣٤(٣)ب: ضربت.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٥، (هارون) ١/ ١٢٨.

(٤) يعني: كلمة (الوصل).

(٥) ليس في (ش) ٣٤(٢)أ.

(٦) يعني: نسخة ابن السراج.

أي: في مَوْضِعِ الصَّلَةِ التي تكونُ لـ(الذي)، يُشَبِّهُ النَّعْتَ بالصَّلَةِ^(١)،
فمن ذلك

قال سيبويه: «فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):
أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَخَوُّوْنَهُ
يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَتَجَوَّنَهُ^(٣)»

وَقَالَ زَيْدُ الْخَيْرِ^(٤):

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَا تَمُّ تَبَعُونَهُ عَلَى مَحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وَمَا رُضَا^(٥)»^(١).

(١) في التعليقة ١/ ١٢٩: «يريد: أنه في موضع الصَّلَةِ التي تكونُ لـ(الذي)، فشبه الوصف بالصَّلَةِ».

(٢) في الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٢ب]: قوله، أنشد بعضُ الرُّوَاةِ.

(٣) من الرجز، وهو لقيس بن حُصَيْن بن يزيد الحارثي في: شرح أبيات سيبويه ١/ ١١٩ -

والانتخاب ٥٢ - ولباب الألباب ١/ ٣٩١ - والخزانة ١/ ٤٠٩، وهو لقيس بن عاصم المنقري

في: الكامل في التاريخ ١/ ٤٩٤، واكتفى في الأغاني ١٦/ ٢٥٦ - وفرحة الأديب ١٦٤ بعزوه إلى

رجل من بني ضَبَّة.

(٤) كذا في (ح) ١٢ب. وهو في: الشرقية [انظر: (ش) ٣٠ب] - وباقي نسخ الرَّبَاحِيَةِ [انظر:

(ح) ٢١ب]، ونسخة ابن دادي ٣٣أ: «زيد الخيل». وجاء في حواشي الشرقية: «(ح): وهو زيد

الخيل»، قلتُ: أي: أن نص الكلام في نسخة الزجاج الثانية هكذا: «وقال، وهو زيد الخيل»،

وظاهر هذا أن عزو البيت إلى زيد الخير ليس من كلام سيبويه، بل من كلام الجرهمي، وزيد الخير

هو: زيد أو مُكْنَف بن مهلهل بن زيد الطائي رحمته الله، لُقِّب في الجاهلية بـ(زيد الخيل)، فلُقِّب رسول

الله - رحمته الله - بـ(زيد الخير)، انظر: تاريخ الإسلام ٢/ ٦٦٤ - والإصابة ٢/ ٦٢٢.

(٥) من الطويل، وهو لزيد الخير الطائي في: ديوانه ٦٧ - والنوادر ٣٠٢ - والشعر والشعراء

١/ ٢٩٣ - واللسان (أتم) ١٢/ ٤ - والخزانة ٩/ ٥٠٠، وسيأتي في الحواشي تفسيره.

﴿٢٩﴾ أي:

لم يَنْصِبْ (نَعَمْ) من أَجْلِ أَنَّ (تَحْوُونَهُ) صِفَةٌ، ولو كان غيرَ صِفَةٍ لجاز
النصبُ، وكذلك (مَأْتَمٌ تَبْعُونُهُ)، في (كتابه) ^(١).

﴿٣٠﴾ (ط) ^(٣):

قال محمد بنُ يزيد: «فلم تَنْصِبْ ^(٤)؛ لأنَّ (تَحْوُونَهُ) و(تَبْعُونَهُ) نعتان».
وسألتُ عليَّ بنَ سليمان عن العِلَّةِ فيه فقال: «لو نَصَبَ (نَعَمًا)
ب(تَحْوُونَهُ) لَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ (تَحْوُونَهُ) قَبْلَ (نَعَمْ)، ولا يَتَقَدَّمُ ^(٥) النَّعْتُ
على المنعوت.

وكان محمد بنُ يزيد يذهبُ إلى أَنَّ المعنى: أَكُلَّ عامِ حُدُوثِ نَعَمْ،
فيكونُ (كُلُّ) منصوبًا ب(الحدوث)، كما تقولُ: (الليلةَ الهالِةُ)».

قال أبو الحسن -رأدًا على أبي العباس-: «ليس النَّعَمُ شَيْئًا يَحْدُثُ لم

(١) الكتاب (بولاقي) ١/٦٥، (هارون) ١/١٢٩.

(٢) أي: جاء هذا التفسير في نسخة ابن السراج.

(٣) نقل الحاشية كلها ابنُ طلحة عن أبي جعفر النحاس ولم يُصَرِّحْ به كعادته، انظر: لباب الألباب
١/٩٣٢ - والخزانة ١/٤٠٩، وبهذا يتضح أنه سائل علي بن سليمان الأخفش الأصغر في هذه
الحاشية، وهو الذي كُناه فيها بأبي الحسن.

(٤) في (ش) ٢/٣٤أ: ينصب.

(٥) في (ش) ١/٣٠ب: يُقَدَّم.

يكن كـ (يوم الجمعة) وما أشبهه، ولكنَّ العاملَ في (كَلِّ) الاستقْراءُ والخبرُ محذوفٌ، كأنَّه قال: نَعَمْ تَحْوُونَهُ لَكُمْ^(١).

﴿ط﴾:

قال أبو زَيْد^(٢): «(المَحْمَرُّ): الفَرَسُ تُشَبَّهُ الحِمَارَ^(٣)»، قال: «وهو أيضًا من الرجالِ اللئيمُ».

قال أبو الحسن^(٤): «(تَوَبَّئُمُوهُ): من الثَّوَابِ، أَعْطَيْتُمُوهُ ثَوَابًا، و(رُضَا) لغةٌ في (رُضِي)^(٥)، فافهم.

﴿حاشية^(٦)﴾:

قال أبو إسحاق: هؤلاء قومٌ وهبوا له فرسًا حِمْرًا، وهو الذي تَغَيَّرَ فُوهُ

(١) قال في الخزانة ١/ ٤٠٩: «أقول: المبرد قدَّرَ هذا المضافَ لصحة الإخبارِ لا لأنه عاملٌ في الظرف، وكيف يكونُ العاملُ في (كَلِّ) الاستقْراءَ مع كونِ الخبرِ محذوفًا مُقَدَّرًا بـ(لكم)، فتأمل»، وقال بمثل تقدير المبرد: شرح السيرافي ٣/ ٢٦٢. وأبو الحسن هو علي بن سليمان الأخفش الأصغر.

(٢) انظر كلام أبي زيد في: النواذر ٣٠٤، ونقله: لباب الألباب ١/ ٣٩٤ - والخزانة ٩/ ٤٩٥.

(٣) في أخلاقها وأفعالها، كالبطء في الجري. انظر: شرح السيرافي ٣/ ٢٦٢ - واللسان (حمر) ٤/ ٢١٣.

(٤) هو: الأخفش الأصغر.

(٥) هي لغة طيء، يقبلون الباء المفتوحة بعد مكسور ألفًا فيفتح ما قبلها. انظر اللغة دون عزو في:

الكتاب ٤/ ١٨٧ - والمقتضب ٣/ ١٤٥، ومعزوة في: جهرة اللغة (حرم) ١/ ٥٢٢ - وشرح

أبيات سيبويه ١/ ١٢١ - وشرح ديوان زهير للسكري ١٣٢ - وتحصيل عين الذهب ١٢٤.

(٦) ليس في (ش) ٣٠ ب.

من أَكَلِ الشَّعِيرِ^(١)، فَنَدِمُوا عَلَى ذَلِكَ^(٢)، فقال هو: «وما رُضَا»، أي: ما رُضِيَ
عندي.

قال سيبويه: «وَقَالَ جَرِيرٌ فِي مَا لَيْسَتْ فِيهِ الْهَاءُ:

أَبْخَتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ^(٣)
وَقَالَ الشَّاعِرُ^(٤):

فَمَا أَذْرِي أَعْيَّرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا^(٥)»^(٦).
قال أبو العباس^(٧):
«أَمْ مَالٌ مُصَابٌ».

(١) الفرس الحَيْرُ هو ما ذكره الزجاج، ولكن الذي في البيت (المِحْمَر)، وتفسيره ما ذكره أبو زيد،
ولم أجد في المعجمات اللغوية مَنْ جعل الحِمْرَ والمِحْمَرَ بمعنى واحد. انظر (حمر) في: اللسان
٢١٣/٤ - والتاج ٨٤/١١.

(٢) كان زهير بن أبي سُلمى أهدى لزيد الخير فرساً كريمة كانت لابنه كعب ليذ كان لزيد على ابنه
بُجير بن زهير، وقيل: بل افتدى بُجير نفسه من زيد بفرس أخيه كعب، فهجا كعبَ زيداً، فهجا
زيدُ كعباً وفرسه بقصيدة منها هذا البيت. انظر: ذيل الأمالي ٢٥ - وابن السيراني ١/١٢١ -
ولباب الألباب ١/٣٩٤ - والخزانة ٩/٥٠٢.

(٣) سبق البيت في كلام سيبويه في ص ١٨٧، وتخريجه في ١٥.

(٤) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ٢١٢)]: آخَرُ.

(٥) سبق البيت في كلام سيبويه في ص ١٨٧، وتخريجه في ٢٥.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/٦٦، (هارون) ١/١٣٠.

(٧) انظر كلام المبرد في: لباب الألباب ١/٣٩٨.

قال أبو إسحاق:

«(وما شيء حميت بمستباح) هذا أحسن^(١)، وليس باضطراب في البيتين جميعاً»، يعني بالبيت الثاني (أم مأل أصابوا).
قال أبو الحسن^(٢):

فشبه سيبويه هذا في حذف الهاء منه بحذف الهاء من الصلات، كقولك: (الذي ضربت زيداً)؛ لأن النعت من تمام المنعوت، كما أن الصلة من تمام الموصول.

قال سيبويه: «وتقول: (هذا ضارب كما ترى)، فيجيء على معنى (هذا^(٣) يضرب)، وهو يعمل في حال حديثك، وتقول: (هذا ضارب)، فيجيء على معنى (هذا سيفضرب)، وإذا قلت: (هذا الضارب) فإنما تعرفه على معنى (الذي يضرب^(٤))، فلا يكون إلا رفعا، كما أنك لو قلت: (أزيد

(١) أي: حذف الهاء من النعت الجملة أحسن من حذفها من الخبر الجملة، ولا يريد أحسن من حذفها

من جملة الصلة، وقد سبق بيان هذه الأحسن في ص ١٨٥-١٨٦. وفي (ش) ٣٠٠ ب: «حسن».

(٢) هو الأخفش الأصغر، وانظر كلامه في: لباب الألباب ٣٩٨/١.

(٣) في الرباحية [انظر: (ح) ٢٢٢أ]: «هو»، وفيها: «إذا» بدل «وإذا».

(٤) في الحواشي: «ضرب (عنده)»، أي: في نسخة ابن السراج الثانية: «الذي ضرب». وكذا في

الرباحية [انظر: (ح) ٢٢٢أ]. قلت: وكذا في نسخة المبرد، ولذا اعترض سيبويه في مسائل الغلط،

وقال: إنه ذكر أن «(الضارب) و(الشاتم) وما أشبه ذلك لا تدخله الألف واللام إلا على معنى

(الذي فعل)»، ورد ذلك بأنه «لا اختلاف بين النحويين في أنه تدخله على الوجهين جميعاً، على

أَنْتَ ضَارِبُهُ) إِذَا لَمْ تُرْذَبْ (ضَارِبُهُ) الْفِعْلُ وَصَارَ مَعْرِفَةً رَفَعْتَ، فَكَذَلِكَ (هَذَا الَّذِي) لَا يَجِيءُ إِلَّا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، فَإِنَّمَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ نِكْرَةً^(١).

﴿تفسير في (ح):

يقول: إِنَّ النكرة هي أَوَّلُ قَبْلِ المعرفة^(٢)، فإذا وَصَفْتَ بالفعل النكرة فقلت: (هذا رجلٌ يَقُومُ) أو (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَقُومُ) ونحوَ هذه الأشياء، فقد وَقَعَتِ الصفةُ للنكرة أولاً، وهذا^(٣) الفعل -الذي يكونُ صفةً للنكرة- هو

(الذي فَعَلَ)، وعلى (الذي يفعل)، وردَّ عليه ابن ولاد بأن ما نقله عن سيبويه هو أصل الكلام، وما اعترضه به عوارض في الكلام، انظر: الانتصار ٧٥-٧٧. قلتُ: هنا أمران، الأول: أن ما نقله المبرد لم تتفق عليه النسخ، والآخر: أن ما فهمه المبرد عندي خلاف كلام سيبويه، فسيبويه هنا لا يتكلم على معنى اسم الفاعل مع (أَل): أَلَفَعَلَ) هو أم (يفعل)؟ وإنما يتكلم على (أَل) مع اسم الفاعل؛ لأنه يتكلم على باب الاشتغال، ويقول: إن (أَل) مع اسم الفاعل موصولة بمعنى (الذي)، فلذا يرتفع الاسم قبلها لأن ما بعدها لا يعمل في ما قبلها، نحو (زيدٌ أنا الضاربُ) ولا يجوز (زيداً أنا الضاربُ)، وما ذكرته هو ظاهر الحاشية التي نقلها ابن طلحة؛ إذ ربط الكلام بالتعريف لا بـ(ضرب)، وهو فهم السيرافي ٣/ ٢٦٤ أيضاً، ولم يُعَرِّجْ على فهم المبرد، أما الصنفار ١/ ١٦٤ ب- ١٦٥ أ فوجدته ينص على كل ما قلته، ويقول عن فهم المبرد -دون تسميته-: «وهذا ليس بشيء».

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٦، (هارون) ١/ ١٣٠ - ١٣١. وانظر خلاف النسخ في «وصار معرفة رفعت» في التعليق على الحاشية الثانية.

(٢) انظر تقرير سيبويه لهذا في الكتاب (بولاق) ١/ ٧، (هارون) ١/ ٢٢.

(٣) في (ش) ٢٤٣ ب. وهو.

حَالٌ للمعرفة^(١)، والحال قد يُستغنى عنه؛ لأنه يجيء بعد استغناء الكلام، وأجود القولين ألا ينصبه، وأن يجعله وصفاً.

﴿كذا﴾ (عنده) في النسخة: «وصار»، ضَرَبَ أبو عليّ على الواو من قوله: «وصار معرفة»^(٢).

﴿ط﴾:

قوله: «فكذلك هذا الذي لا يجيء إلا على هذا المعنى» كلامٌ مشكّلٌ، المعنى: أنه أعلَمَكَ أنك إذا قلت: (أزيدُ أنت ضاربُهُ) إذا لم تُردِّدْ بـ(ضاربُهُ) طريقَ الفعلِ - وإنْ أَرَدْتَ به المُضَيِّ - فهو معرفةٌ لا يَعْمَلُ شيئاً.

ثم قال: «فكذلك (هذا الذي)»، «أي: (هذا الذي)» ضَرَبَ^(٣)، إنما معناه أبداً التعريفُ، لا يأتي (الذي فَعَلَ) إلا لهذا المعنى أو^(٤) للمعنى التعريف،

(١) يقول: إن الجملة بعد النكرة نعت، وبعد المعرفة حال، انظر هذا وتفصيلاً أكثر في: القواعد الثلاثون ٦٩- والمغني ٥٧٨- وموصل الطلاب ٨١- والأزهرية ٧٥- والخزانة ٨٢/١١.

(٢) ظاهر هذه الحاشية أن الفارسي حذف الواو، فصارت العبارة: «صار معرفة رفعت»، والعبارة في الرَبَاحية [انظر: (ج ٢٢) ٢٢]: «صار معرفة» بلا (رفعت)، وحذف الواو من (صار) ظاهر؛ لأنه جواب (إذا)، لكن لفظ (رفعت) حينئذ قلق، ويزول قلقه بحذفه أو بجعل فاء أو واو قبله.

(٣) ليس في (ش ٢).

(٤) يريد: أن سيبويه يقصد بقوله: «هذا الذي» أي: هذا الذي فَعَلَ، والموصول معرفة. انظر: شرح عيون سيبويه ٨٣.

(٥) كذا، ولعل الصواب: (أي).

وكذلك (الضارب) لا يأتي إلا بمعنى التعريف؛ لأنك إنما تدخل على (ضارب) الألف واللام فتصيره بمعنى (الذي ضرب)، وقد بينا أن (الذي ضرب) لا يراد به إلا طريق التعريف.

ثم قال: «فإنما يكون بمنزلة الفعل»، يعني: فاعلاً^(١) كـ (ضارب) ونحوه إذا كان نكرة؛ لأن أصل وقوع الفعل صفة للنكرة^(٢)، كما أن اسم الفاعل لا يكون كالفعل في عمله إلا وهو نكرة، فافهم. [٣١/أ]

قال سيبويه: «ألا ترى أنك لو قلت: (أكل يوم زيداً تضربه؟) لم يكن نصباً؛ لأنه ليس بوصف، فإذا كان وصفاً فليس بمبني عليه الأول، كما أنه لا يكون الاسم مبنيًا عليه في الخبر، فلا يكون (ضارب) بمنزلة (يفعل) و(تفعل) إلا نكرة»^(٣).

قال أبو إسحاق:

(ضارب) في ما مضى لا يكون إلا معرفة، وفي المستقبل لا يكون إلا نكرة.

قال أبو علي: ليس بشيء^(٤).

(١) أي: اسم الفاعل.

(٢) للنكرة خبر (أن).

(٣) الكتاب (بولاقي) ٦٦/١، (هارون) ١٣١.

(٤) كلام الزجاج ليس بمطرد، وما يخرج عنه نحو: (جاء ضاربٌ ليص بالأمس)، فـ (ضارب) هنا للماضي وليس بمعرفة.

﴿ط﴾:

أي: في قولك (زَيْدٌ ضَرَبَهُ) لَا يَحْسُنُ أَنْ تُنْصَبَ الْأِسْمَ وَتَبْنِيَهُ عَلَى الْفِعْلِ كَحُسْنِهِ فِي الْأَسْتِفْهَامِ إِذَا قُلْتَ: (أَزِيدًا أَضْرَبُ؟)، وَإِذَا لَمْ يَجْزُ فِي الْخَبَرِ فَأُخْرَى أَلَا يَجُوزُ فِي الصِّفَةِ.

﴿ط﴾:

يُرِيدُ: فَلَا يَكُونُ (ضَارِبٌ) بِمَنْزِلَةِ (يَفْعَلُ) إِلَّا وَهُوَ نَكْرَةٌ، وَ(يَفْعَلُ) أَيْضًا نَكْرَةٌ^(١). [٣١/ب]

قال سيبويه: «لَيْسَ لِلْفِعْلِ الْأَوَّلِ سَبِيلٌ»^(٢).

﴿ط﴾:

أي: لَيْسَ لَهُ سَبِيلٌ عَلَى الْأِسْمِ أَيْضًا.
قال سيبويه: «وَمِثْلُ ذَلِكَ (زَيْدٌ حِينَ أَضْرَبُ يَأْتِينِي)؛ لِأَنَّ الْمُعْتَمِدَ عَلَى (زَيْدٍ) آخِرُ الْكَلَامِ وَهُوَ (يَأْتِينِي)، وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (زَيْدًا إِذَا أَتَانِي أَضْرَبُ)، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ (حِينَ)، فَإِنْ لَمْ تَجْزِمِ الْآخِرَ نَصَبْتَ فَصَارَتْ حُرُوفُ الْجُزْأِ فِي هَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً رَأَيْتَهُ؟)»^(٣).

(١) هذه الحاشية ليست في (ش ٣) ١٣٥.

(٢) الكتاب (بولاقي) ١/٦٧، (هارون) ١/١٣٢.

(٣) الكتاب (بولاقي) ١/٦٧، (هارون) ١/١٣٣.

﴿زيادة﴾ - قال أبو علي: قرأتها -:

«قال: انظر جملة هذا الباب، فإنك إذا أردت بأسماء الزمان والظروف معنى الجزاء رفعت الأول، وإن أردت غير ذلك نصبت^(١)»، ليس في (ح)^(٢).
﴿ط﴾:

ينوي بـ(أضرب) التقديم، ولا يريد أن يجعله جواب (إذا)، وكأنك أردت: (أضرب زيدا إذا أتاني)^(٣).

قال سيبويه: «وذلك قولك: (أزيدا إن رأيت تضرب؟)، فأحسنه^(٤) أن تدخل في (رأيت) الهاء؛ لأنه غير مُستعمل^(٥)».
﴿ط﴾ في طرة كتاب^(٦):

«غير مُعْمَل^(٧)»، يريد: غير مُعْمَل في (زيد)، فالأجود أن تشغله بالهاء.

(١) ليس في (ش) ٣٥٣ ب.

(٢) يعني الفارسي: أن ما بين الأقواس زيادة ليست في نسخة الزجاج الثانية، وقد قرأها إما في نسخة

ابن السراج وإما على ابن السراج.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش) ٣٥٢ أ.

(٤) في الرباحية [انظر: (ح) ١٢١ ب]: وأحسنه.

(٥) الكتاب (بولاقي) ٦٧/١، (هارون) ١٣٣/١.

(٦) ليس في (ش) ٣٥٢ أ.

(٧) أي: في متن (ط): «مُستعمل»، وفي حاشيتها: «مُعْمَل». قلت: نسخة ابن طلحة رباحية، وكذا

وجدته في (ح) ١٢١ ب، وبالعكس في (ح) ٢٢٢ ب.

﴿فا﴾^(١):

يريد: صارت كذلك في قُبْحِ حَذْفِ الهاءِ كما يَقْبُحُ (زَيْدٌ كَمْ مَرَّةً رَأَيْتَ ؟)، وفي أَلَا يَتَسَلَّطُ الفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهُ عَلَى الاسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ.
قال سيبويه: «لِأَنَّ الْفِعْلَ أَنْ يَلِيَ (إِنْ) أَوَّلَى»^(٢).

﴿فا﴾^(٣):

تقديمُ الاسمِ بَعْدَ (إِنْ) عَلَى ضَرْيَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الشَّرْطِ
مَجْزُومًا، وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا.

فَالأَوَّلُ يُجِيزُهُ فِي الشَّعْرِ فِي الضَّرُورَةِ، وَالثَّانِي فِي الْكَلَامِ، نَحْوُ: ﴿إِنْ
أَمْرُؤًا هَلَكَ﴾^(٤)، وَيُفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِأَنْهَا^(٥) إِذَا جَزَمْتَ شَابَهْتَ (لَمْ)؛ لظهورِ الْجَزْمِ
فِي الْفِعْلِ كظهوره فِي (لَمْ)، وَإِذَا لَمْ تَجْزَمْ لَمْ تُشَبِّهْ (لَمْ)؛ لِأَنَّ (لَمْ) لَا يَدْخُلُ
عَلَى (فَعَلَّ).

قال سيبويه: «فَقَالَ: (أَزِيدُ إِذَا تَرْتَضِرْبُ؟) إِنْ جَعَلَ (تَضْرِبُ) جَوَابًا،

(١) انظر كلامًا للفارسي على هذا المثال في: التعليقة ١/ ١٣١.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٦٧، (هارون) ١/ ١٣٤.

(٣) فصل الفارسي الكلام على هذه المسألة في: البغداديات ٤٥٨-٤٦٠، وانظرها أيضًا في:

التذيل ٦/ ٣٠٨.

(٤) سورة النساء ١٧٦.

(٥) أي: (إِنْ).

وإن رفعها نصب؛ لأنه لم يجعله جواباً وكذلك هذا حيث جئت به
مجزوماً بعد أن عمل فيه الابتداء^(١).

﴿فا﴾:

أي^(٢): مُقَدَّم، أي: قولك (تَضْرِبُ) في قولك: (زيداً إذا تَضْرِبُ)^(٣).

﴿فا﴾:

أي^(٤): قولك (تَضْرِبُ) في قولك: (زيداً إذا تَر تَضْرِبُ)^(٥). [٣٢/أ]

قال سيبويه: «وإن قلت: (زَيْدٌ) إِذَا يَأْتِينِي أَضْرِبُ - تُرِيدُ مَعْنَى الْهَاءِ،
وَلَا تُرِيدُ (زَيْدًا أَضْرِبُ إِذَا يَأْتِينِي)، وَلَكِنَّكَ تَضَعُ (أَضْرِبُ) هَهُنَا^(٦) مِثْلَ
(أَضْرِبُ) إِذَا جَزَمْتَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَجْزُومًا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى مَعْنَى الْمُجَاوِزَةِ

(١) الكتاب (بولاق) ٦٨/١، (هارون) ١٣٤/١. وفي الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٢٢ب]: «قال فإن

رفع (تضرب) نصبه؛ لأنه لم يجعلها جواباً، وليس فيها: «حيث».

(٢) هذه الحاشية على «وإن رفعها نصب»، أي: إن رفع (تضرب) نصب بها (زيداً) على نية تقديمه
على الظرف.

(٣) كذا، والمثال في النص المحشى عليه: (أزيداً إذا تر تضرب؟).

(٤) هذه الحاشية على قوله: «هذا».

(٥) كذا، والمثال في النص المحشى عليه: (أزيداً إذا تر تضرب؟).

(٦) في الشرقية [انظر: (ش) ٣٢٢أ]: زيداً.

(٧) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ١٣ب]: هنا.

فَيَكُونُ عَلَى أَوَّلِ الْكَلَامِ - رَفَعْتُ، كَمَا لَمْ تُرِدْ بِهِذَا أَوَّلَ الْكَلَامِ^(١)»^(٣).

﴿ط﴾:

أي^(٣): تريد أن تجعله جواب (إذا) وتضميره، ولا تريد أن تنوي به التقديم وإعماله في (زيد)، ولكنك تريد أن تجعله جواب (إذا) مرفوعاً على أصْلٍ ما يَحِبُّ لها، كما تجعل في قولك: (أزيد إن يأتك فاضرب)، فارفع. ﴿فا﴾:

لا يجوز الرفع^(٤) في (زيد إذا يأتيني أضرب)، و(زيد حين يأتيني أضرب)؛ لأنَّ الفعل يصير جواباً، وظروف الزمان لا تتضمن الجثث. ﴿عنده﴾: فجيد^(٥).

﴿فا﴾: مضروب على (فجيد)؛ لأنَّ «رَفَعْتُ» هو الوجه.

(١) في الرِّبَاحِيَّة [ح (١٣١) ب]: «كما لم ترد بهذا أول الكلام رفعت». وكذا نقله الفارسي في البغداديات ٤٥٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ٦٨/١، (هارون) ١٣٥/١.

(٣) ليس في (ش) ٣٢٢أ.

(٤) انظر وجه عدم الجواز عنده في: البغداديات ٤٥٥-٤٥٧- ونختار التذكرة ٣٥٧، ونقل المنع فيهما فيها عن الزجاج وابن السراج. وأجازه في: إيضاح الشعر ٢٨٦، ٤٤٣.

(٥) هذه الحاشية على كلمة «رفعت»، أي: أنه في نسخة ابن السراج الثانية (فجيد) بدل (رفعت)، وقد قد جاءت هذه الحاشية في متن (ش) ٣٥٢ ب، وفي باقي نسخ الشرقية في الحاشية، انظر: (ش) ٣٢٢أ.

﴿فا﴾^(١):

ب(هذا) أي: بالمجزوم، أي: هو جوابٌ.

قال سيبويه: «وَأِنَّمَا رَفَعْتَ الْأَوَّلَ فِي هَذَا كُلِّهِ لِأَنَّكَ جَعَلْتَ (تَضَرُّبُ) وَ(أَضْرَبُ) جَوَابًا، فَصَارَ كَأَنَّهُ مِنْ صَلَاتِهِ؛ إِذْ كَانَ مِنْ تَمَامِهِ»^(٢).

﴿فا﴾^(٣):

أي^(٤): فلا يجوزُ أَنْ تُعْمَلَهُ في ما قبله، كما لا يجوزُ أَنْ تُعْمَلَ الصَّلَاةُ في ما قبلها.

قال سيبويه: «وَأِنَّمَا تَرُدُّهُ إِلَى الْأَوَّلِ فِي مَنْ قَالَ: (إِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ)، وَهُوَ قَبِيحٌ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ»^(٥).
﴿عنده﴾: «إِنْ تَأْتَنِي».

(١) انظر: البغداديات ٤٥٥، وفيها: «أي: بالمجزوم الذي هو جوابٌ في قولك: (أزيدُ إن يأتِكَ أَضْرَبُ)».

(٢) الكتاب (بولاق) ٦٨/١، (هارون) ١٣٥/١. وفي الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ٢٢٢ب]: «حين» بدل «لأنك».

(٣) ليس في (ش) ١٣٢أ.

(٤) ليس في (ش) ٣٥ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ٦٨/١، (هارون) ١٣٥/١. وفي الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ١٣ب]: «تأتني» بدل «أتيتني»، ومثل الرِّبَاحِيَّة نسخة ابن السراج الثانية كما سيأتي في الحاشية القادمة.

(فا): «إِنْ تَأْتِيَنِي آتِيكَ» أَجَوْدُ، وهو الوجه^(١).

عبارة: «وَإِذَا قُلْتَ: (أَزِيدُ إِنْ يَأْتِكَ تَضْرِبُهُ؟) فَلَيْسَ تَكُونُ الْهَاءُ إِلَّا لِـ(زَيْدٍ)، وَيَكُونُ الْفِعْلُ الْآخِرُ جَوَابًا لِلأَوَّلِ، وَيَكُونُ عَلَى أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا لِـ(زَيْدٍ) أَنْكَ لَوْ قُلْتَ: (أَزِيدُ إِنْ تَأْتِكَ أُمَّةُ اللَّهِ تَضْرِبُهَا؟) لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّكَ ابْتَدَأْتَ (زَيْدًا) وَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ خَيْرٍ، وَلَا يَكُونُ مَا بَعْدَهُ خَبَرًا لَهُ حَتَّى يَكُونَ فِيهِ ضَمِيرُهُ»^(٢).

﴿هذا الفصل^(٣) في نسخة (ح) من كلام الأخفش^(٤)، وفي نسخة غيره من كلام سيبويه^(٥).

﴿إلى هنا بخط الوراق ليس من كلام سيبويه^(٦).

(١) يعني: أَنَّ (إِنْ تَأْتِيَنِي آتِيكَ) -الثابت في نسخة ابن السراج- هو المثال المناسب لكلام سيبويه، دون (إِنْ أَتَيْتَنِي آتِيكَ) الثابت في بعض النسخ؛ لأن الثاني جائز في الشر؛ لأنَّ فعل الشرط فعل ماضٍ، والأول هو الذي لا يجوز عند سيبويه إلا في الشعر. انظر: المقتضب ٧٠/٢ - والأصول ١٩٢/٢ - والمفصل ٤٣٩ - والمغني ٥٥٢.

(٢) الكتاب (بولاق) ٦٨/١، (هارون) ١٣٥/١.

(٣) في (ش) ٣٢٢(١): «القول».

(٤) في شرح السيرافي ٢٨٣/٣ أن الزجاج قال: «إِنْ هَذَا لَيْسَ مِنْ كَلَامِ سَيْبَوَيْهِ»، ولم يُحدِّد قائله.

(٥) النص المحشى عليه ثابتٌ في متن الشرقية [انظر: (ش) ٣٢٢(١)]، وقبله: «قال الأخفش»، فهي على على نسخة الزجاج الثانية الذي يرى أنه من تفسير الأخفش. وهو في متن الرباحية [انظر: (ح) ٢٢٢(٢) ب] متصل بكلام سيبويه، فهي من كلام سيبويه على نسخة غير الزجاج.

(٦) أي: أن النص المحشى عليه ليس في نسخة الزجاج الأولى كما أنه ليس في نسخته الثانية.

﴿ هذا تفسير، وليس من كلام سيبويه، وقد يوجد في كثير من النسخ ^(١).

﴿ قال بعضهم: «هذا تفسير»، وهو أبو إسحاق الزجاج ^(٢).

﴿ قال أبو إسحاق:

«هذا الفصل خطأ، يجوز أن تقول: (أزيد إن يأتك تضرِبَ عمراً؟)، فكَذلك يجوز أن تكون الهاء لغير (زيد)، بخط أبي علي، وكذلك قال أبو بكر.

﴿ قوله:

«لا ^(٣) تكون الهاء إلا لـ (زيد)» قالوا: هذه المسألة ليس من الكتاب؛ لأنه يجوز أن تكون الهاء لغير (زيد)؛ لأنه يجوز أن تقول: (أزيد إن يأتك تضرِبَ عمراً؟)، وقالوا أيضاً هو بالنون: (أزيد إن نأتك تضرِبُه؟). ﴿ (ط) ^(٤) :

اعلم أن الضمير لا يكون إلا للأوّل المُخبر عنه، وإلا لم يكن الكلام مُفيداً؛ لأنك ابتدأت اسماً ولم تُخبر عنه.

(١) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة أحمد باشا ١٣٠أ.

(٢) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يقي ٢١أ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(٣) الذي في العبارة المحشى عليها: «فليس».

(٤) ليس في (ش) ٣٦أ.

﴿ زیادة لیست فی نسخه (ط):

إنما قال سیبویه: «(أَزِيدُ إِنْ يَأْتِكَ تَضْرِبُهُ؟) لَا^(١) تَكُونُ الْهَاءُ إِلَّا لـ(زید)»؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي يَلِي (إِنْ) إِذَا كَانَ لَهُ فَاعِلٌ لَمْ يَكُنْ بُدًّا مِنْ أَنْ يَكُونَ جَوَابُهُ مُلْتَبِسًا بِهِ، فَتَقُولُ: (إِنْ تَأْتِي آتِكَ)، وَلَوْ قُلْتَ: (إِنْ تَأْتِي آتِ زَيْدًا) لَمْ يَكُنْ كَلَامًا حَتَّى تَعْنِيَ: مِنْ أَجْلِ إِيْيَانِكَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِنْ لَمْ تَنْوِ هَذَا ذَهَبَ مَعْنَى الْجُزْءِ^(٢).

قال سیبویه: «وَإِذَا قُلْتَ: (زَيْدًا لَمْ أَضْرِبْ)، أَوْ (زَيْدًا لَنْ أَضْرِبَ) لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُوقِعْ بَعْدَ (لَنْ) وَ(لَمْ) شَيْئًا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُقَدِّمَهُ قَبْلَهُمَا.... وَ(لَنْ أَضْرِبَ) نَفْيٌ لِقَوْلِهِ (سَأَضْرِبُ)»^(٣).

﴿ فی (ح):

يعني أنك لا تقدر أن تُقدِّمَ (أَضْرِبَ) قَبْلَ (لَنْ) وَ(لَمْ)، هذا الذي يَعْنِي بقوله: «لَمْ أَضْرِبْ....»، فالفعلُ فارغٌ^(٤)، ولا يجوزُ في ذلك إلا

(١) الذي في العبارة المحشى عليها: «فليس».

(٢) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية [انظر: (ش ١) ٣٢أ] بعد النص المحشى عليه. ولم تأت في

الرَّبَاحِيَّة [انظر: (ح ٢) ٢٢ب]. ولم أتبين لمن هي؟

(٣) الكتاب (بولاقي) ٦٨/١، (هارون) ١٣٥. وفي الرَّبَاحِيَّة [انظر: (ح ٢) ٢٢ب]: «وزيدًا لن»،

و«بعد (لَمْ) وَ(لَنْ)».

(٤) أي: لم ينصب ضمير (زید).

النصب، ولكنه أراد أن يفرّق بين هذا وبين الجزاء، فـ(إنما زيدًا لم أضرب) نفّي لقوله: (زيدًا ضربت)^(١).

قال سيبويه: «وتقول: (كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِيكَ فَاضِرِبْ) نَصْبٌ وَإِنْ قُلْتَ: (أَيُّهُمْ جَاءَكَ فَاضِرِبْ؟) رَفَعْتُهُ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ (جَاءَكَ) فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ (فَاضِرِبْ) فِي مَوْضِعِ الْجَوَابِ، وَ(أَيُّ) مِنْ حُرُوفِ الْمُجَازَةِ، وَ(كُلُّ رَجُلٍ) لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْمُجَازَةِ إِلَّا أَنْ تُرِيدَ أَوَّلَ الْكَلَامِ، فَتَنْصِبُ^(٢) وَيَكُونُ عَلَى^(٣) حَدِّ قَوْلِكَ: (زَيْدًا إِنْ يَأْتِيكَ تَضْرِبُ)»^(٤).

﴿فا﴾^(٥):

يعني أنه^(١) ليس من حُرُوفِ المجازة، ومع ذا أنه ليس هنا شيء مجزوم

(١) انظر: المقضب ٨٦/٢ - والأصول ٢٣٦/٢ - ومختار التذكرة ٣٥٨ - وشرح السيرافي (العلمية) ٢٨٥/٣.

(٢) كذا بالرفع في جميع نسخ الشرقية [انظر: (ش ١) ٣٢ب] وعليها كلمة (صح)، وكذا في نسخ الرباحية [انظر: (ح ٢) ٢٢ب].

(٣) في (ش ٢) ٣٦أ: «ولا يكون في». وظهرها خلاف المعنى.

(٤) الكتاب (بولاق) ٦٨/١، (هارون) ١٣٦/١. وليس في الرباحية [انظر: (ح ٢) ٢٢ب]: نصب.

(٥) قال الفارسي في التعليقة ١٣٣/١ على عبارة «(أَيُّهُمْ جَاءَكَ فَاضِرِبْ) لأنه جعل (جاءك) في موضع الخبر»: «لا يجوز أن يُوصف (أَيُّهُمْ) بـ(جاءك)؛ لأن (أَيُّهُمْ) وقع موقع حرف المجازة، فلا يوصف كما لا توصف الحروف، وأيضًا فإنه معرفة و(جاءك) نكرة، فأراد بالخبر هنا أي: ليس بصفة ولكنه شرط».

في اللفظ، ومع ذا أنك قد تكلّفت ضمير الهاء في (فاضرب) ^(١).

﴿فا﴾:

قوله: (إلا أن تبتدئه أول كلامك) ^(٢) ليس في قوله (زيداً إذا أتاك فاضرب)، لكنه في ما تقدّم من قوله (أيهم جاءك فاضرب)، فأما في هذه المسألة فلا يجوز التقديم من حيث لم يجوز أن يقول مبتدئاً: (فاضرب زيداً إن أتاك)، فإن أخرجت ^(٣) الفاء جاز أن يراد به أول الكلام.

﴿في طرة كتاب (ط) مخرج من جوف الكتاب:

«إلا أن يكون (أيهم جاءك) بمعنى (الذي جاءك)، فيجوز النصب، كأنك قلت: (الذي جاءك أضرِب)» ^(٤)، صح.

(١) في (ش ٣٦٢)، و(ش ٣٧٣): «أن أي»، ويظهر أن الصواب ما في المتن (أنه)، ثم جاء بعض النسخ فكتبه (أن أي) تفسيراً للضمير، ولم يصب؛ لأن مرجع الضمير (كل)، فهو الذي ينطبق عليه كلام الفارسي، أما (أي) فقد نصّ سيوي في النص المحشى عليه على أنه جزء.

(٢) هذا يقوّي أن الحاشية هذه عن (كل) لا (أي)، والمراد أنه لو رفع (كل) في المثال للزم تقدير ضمير في (اضرب) ليربط بين جملة الخبر والمبتدأ، وحذف مثل هذا الضمير من جملة الخبر قبيح عند سيوي، لأنه مثل (كله لم أصنع)، انظر: ص ١٨١.

(٣) الذي في نص سيوي المحشى عليه: «إلا أن تريد به أول الكلام».

(٤) في (ش ٣٦٢): «أخرت». وهو تحريف.

(٥) هذا النص ثابت في متن بعض نسخ الرباحية ك(ح ٢٢٢) ب بين «رفعته» و«لأنه»، دون بعض ك(ح ١٣١). وفي بعضها مخرج في الحاشية كنسخة ابن يقي ٢٤. وليس هو في نسخ الشرقية [انظر: (ش ٣٢١) ب]، ولا في نسخة ابن دادى ٣٤.

﴿ط﴾:

إلا أنه وإن لم يكن من حُرُوفِ المجازاةِ ففيها معناها، ولذلك دَخَلْتُ
الفاءُ، كما دَخَلْتُ في قولك: (الذي يَأْتِيكَ فله دِرْهَمٌ)، فلو لا أنَّ في هذا
الكلام معنى المجازاةِ لما جازَ دخولُ الفاء. [٣٢/ب]

﴿ط﴾:

أي: على أن تَنْوِي (باضْرِب) التقديم؛ لأنَّ (إن) وَقَعَتْ على ماضٍ
فَتَجَزَمُ، وقد يجوزُ رَفْعُ الجوابِ وتقديمُهُ إذا لم يَنْجَزِمِ الأوَّلُ في اللفظ،
فكذلك هذا يجوزُ تقديمُهُ على ما ذُكِرَ^(١).

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (زَيْدًا إِذَا أَتَاكَ فَاضْرِبْ)، فَإِنْ وَضَعْتَهُ فِي مَوْضِعِ
(زَيْدٌ إِنْ يَأْتِيكَ تَضْرِبْ) رَفَعْتَ، فَارْفَعْ إِذَا كَانَتْ (تَضْرِبْ) جَوَابًا لـ (يَأْتِيكَ)،
وَكَذَلِكَ (حِينَ)، وَالنَّصْبُ فِي (زَيْدٌ) أَحْسَنُ؛ إِذْ كَانَتْ الْهَاءُ يَضْعُفُ تَرْكُهَا
وَيَقْبَحُ^(٢)، فَأَعْمِلْهُ فِي الأوَّلِ، وَلَيْسَ هَذَا بِالْقِيَاسِ^(٣)»^(٤).

(١) في (ش) ٣٦٦: ذكره.

(٢) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٢٢ب]: «إذا كان (تضرب) جوابًا لـ (يأتك)، والنصب أحسن إذا [كذا]
كانت الهاء يقبح تركها ويضعف».

(٣) في (ش) ٣٦٦ب: في القياس.

(٤) الكتاب (بولاق) ٦٨/١، (هارون) ١٣٦/١.

﴿ في نسخة (ح) ﴾^(١):

يقول: إِنَّ الفعلَ يَقْبُحُ إذا لم يكن معه مفعولٌ مُضْمَرٌ أو مُظْهَرٌ.

« فَأَعْمَلُهُ^(٢) فِي الْأَوَّلِ، وَلَيْسَ هَذَا بِالْقِيَاسِ » يعني: إذا لم تَجْزِمْ بها؛ لأنها تكونُ بمنزلةِ (حِينَ)، و(إِذَا) و(حِينَ) لا تكونُ واحدةً منها خَبَرًا لـ(زید)، ألا ترى أنك لا تقول: (زیدٌ حِينَ تَأْتِينِي)^(٣)؛ لأنَّ (حِينَ) لا يكونُ ظَرْفًا لـ(زید)، وتقول: (الحُرُّ حِينَ تَأْتِينِي)، فيكونُ ظَرْفًا لـ^(٤) فيه من معنى الفعل، وجميعُ ظُرُوفِ الزمانِ^(٥) لا تكونُ

(١) هذا النص في متن الشرقية [انظر: (ش ١) ٣٢ب]، وقبله (في نسخة ح)، وبعده (رجع). وهو في متن الرباحية، ولم يسبق فيها بـ (في نسخة ح)، واختلفت في تحديده، فهو في (ح ٢) ٢٣ب تحت أوله (ليس من كلام سيبويه) وبعده (رجع)، وهو في (ح ١) ١٣أ- و(ح ٣) ٣٠أ متصل بكلام سيبويه في أوله وآخره. وهو في نسخة كتاهيه ٧٢ب في أوله: (تفسير، قال أبو الحسن)، وينتهي بـ (ظرفًا لزید). وهو في نسخة ابن خروف ١١أ- ونسخة ابن دادی ٣٤ب مضطرب التحديد. وقد عزا أبو نصر النص كله في شرح عيون سيبويه ٨٥ إلى (بعض المفسرين)، وقال في حواشيه على نسخته [انظر: طرة نسخة ابن يبقی ٢٤أ]: «هو تفسير، ليس من كلام سيبويه»، وعزا الصفار ١/ ١٦٠ب أوله إلى (المفسر).

(٢) في نسخة كتاهيه ٧٢ب: والوجه أن تعمله.

(٣) في الرباحية [انظر: (ح ٢) ٢٣أ]: يأتيني.

(٤) اللام هنا للتعليل، أي: بسبب ما فيه من الفعل، وهو معنى الحدوث.

(٥) انظر عدم وقوع ظروف الزمان للجنث في: المقتضب ٤/ ١٧٢- والأصول ١/ ٦٣- وعمل

النحو ٢٣٣- واللمع ١٩١- والإنصاف ١/ ٦١- وأوضح المسالك ٢/ ٢٣٤.

ظُرُوفًا لِلجُثِّثِ.

﴿ط﴾^(١):

أي: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ (فَاضِرْبُ) جَوَابًا لـ (إِذَا) - كما تَجْعَلُ (تَضِرْبُ) جَوَابَ (إِنْ يَأْتِيكَ) - فَارْفَعْ^(٢)، وَالْأَجُودُ النَّصْبُ إِلَّا أَنْ تَضْمَرَ الْهَاءَ.

﴿زِيَادَةٌ مِنْ هُنَا:

قَوْلُ سَيُويط: «وَلَيْسَ هَذَا بِالْقِيَاسِ» يَعْنِي: أَنْ تَرِكَ الْهَاءَ فِي (يَضْرِبُ)^(٣) وَرَفَعَ (زَيْدٌ) لَيْسَ بِالْقِيَاسِ^(٤)، إِمَّا أَنْ تَنْصِبَ (زَيْدًا) بـ (اضْرِبُ)، وَإِمَّا أَنْ تَجْعَلَ مَعَهُ الْهَاءَ.

﴿يَعْنِي: وَلَيْسَ الرَّفْعُ فِي (زَيْدًا إِذَا أَتَاكَ فَاضِرْبُ) بِالْقِيَاسِ^(٥).

قَالَ سَيُويط: «فَإِنْ قُلْتَ: (زَيْدًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ اضْرِبُ) لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ هَهُنَا مَعْنَى جَزَاءٍ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَأَنَا اضْرِبُهُ) لَمْ يَجْزْ، وَلَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ إِذَا جَاءَنِي فَأَنَا

(١) لَيْسَ فِي (ش ٣٦ ب، و) (ش ٣٧ أ).

(٢) أَي: فَارْفَعْ (زَيْدًا).

(٣) كَذَا، وَالَّذِي فِي الْمَثَلِ (اضْرِبُ)، وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا، وَسَوْفَ يَذْكُرُهُ الْمُحَشِّي بَعْدَ قَلِيلٍ.

(٤) لَيْسَ فِي (ش ٣٧ أ).

(٥) هَذِهِ الْحَاشِيَةُ نَقَلْتَهَا مِنْ طَرَةِ نَسْخَةِ ابْنِ يَاقِي ٢٤ أ الْمُنْسُوخَةِ هِيَ وَحَوَاشِيهَا مِنْ نَسْخَةِ أَبِي نَصْرٍ.

أَضْرِبُهُ) كَانَ جَيِّدًا، فَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ عَلَى قَوْلِهِ: (زَيْدًا أَضْرِبُ حِينَ يَأْتِيكَ)»^(٣).

﴿ط﴾ زيادة^(٣):

وهو عندنا غيرُ جائزٍ إلا أن يكونَ الأوَّلُ مجزومًا في اللفظ.

(١) كذا في الشرقية [انظر: (ش ١) ٣٢أ]. وبدله في (ح ١) ١٣أ: «يكن» فقط. وهو في نسخة ابن دادي ٣٤أ: «يجز» فقط. وهو في نسخة ابن خروف ١١أ: «يجز»، وفي حاشيتها «يكن». وهو في (ح ٢) ٢٣أ: «يجز»، وفي حاشيتها «خ: يكن»، وفي متنها بعد «يجز» بقية النص بين علامتين يدلان على أنه من نسخة أخرى. وفي نسخ الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح ١) ١٣أ]: «على غير قوله» بدل «على قوله»، قلت: (غير) هنا تُغْمِضُ المعنى، وهو على الشرقية واضح، وهو أن (أَضْرِبُ) في (زَيْدًا يومَ الجمعةِ أَضْرِبُ) على نية التقديم على الظرف فنَصَبَ (زَيْدًا)، فهو على قولهم: (زَيْدًا أَضْرِبُ حِينَ يَأْتِيكَ).

(٢) الكتاب (بولاق) ٦٩/١، (هارون) ١/١٣٧.

(٣) هذه الزيادة ثابتة في متن (ح ١) ١٣أ- و(ح ٣) ٣٠ب متصلةً بكلام سيبويه. وهي أيضًا في متن (ح ٢) ٢٣أ وقبلها دارةٌ تدل على انتهاء كلام سيبويه، وبعدها: «لأنَّ قوله: (زَيْدًا أَضْرِبُ حِينَ يَأْتِيكَ) بمنزلة قولك: (زَيْدًا أَضْرِبُ يومَ الجمعة)، ليس فيه معنى جزاء، فافهم»، وبعده كلمة (رجع). وقال ابن خروف في حاشية نسخته ١١أ بَعْدَ أَنْ عَلَّمَ عَلَيْهَا: «تَبَتَّ الْمُعَلَّمُ فِي (ح [يعني: الرِّبَاحِيَّة])، وهو في (ش) [يعني: الشرقية] تفسير». وقال السيرافي ٢٨٩/٣ عن هذه الزيادة: «وفي آخر هذا الباب قولٌ لست أدري لمن». وعزاها أبو نصر في شرح عيون سيبويه ٨٥ إلى (بعض المفسرين). وأما الرماني ٤٦٦أ- والصفار ١٧١أ فجعلها من كلام سيبويه. وعندي أنها من كلام الزجاج، انظر: الهامش القادم.

﴿زيادة في أخرى^(١)﴾:

يقول: دخول الفاء في قولك: (إذا جاءني فأنا أضربُهُ) يدلُّك على أنك

تُعني الجزاء.

وهو عندنا غير جائز إلا أن يكون الأوَّل ليس مجزومًا في اللفظ؛ لأنه إذا قال: (زيدٌ إذا جاءني فأنا أضربُهُ)، فقوله: (فأنا أضربُهُ) راجعٌ إلى (جاءني)؛ لأنَّ فيه معنى الجزاء، وإذا قال: (زيدًا أضربُ حينَ يَأْتِيكَ) فـ(أضربُ) راجعٌ إلى (زيد)؛ لأنه ليس هنا جزاءً. [٣٣/أ]

(١) سياق هذه الحاشية في الشرقية [انظر: (ش) ٣٢ب] يشير إلى أنها من تمام النقل السابق في

ص ٢٧٨ عن نسخة الزجاج، وعليه تكون الحاشية السابقة: «وهذا عندنا غير جائز....» من

كلام الزجاج.

هذا باب الأمر والنهي

قال سيبويه: «وإن شئت على (عليك)، كأنك قلت: (عليك زيدًا فاقْتُلْهُ)»^(١).

﴿(عليك) لا يُضْمَرُ؛ لأنه ليس كالفعل، وإنما فُسِّرَ المعنى^(٢)، ولم يُردَّ أن يُضْمَرَ (عليك)؛ لأنَّ معنى (خُذْ زيدًا): (عليك زيدًا).

قال سيبويه: «وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَاَنْكَحْ فَتَاتَهُمْ

وَأُكْرِمَتْهُ الْحَيَّيْنِ خَلَوْ كَمَا هِيَ^(٣)

هَكَذَا سُمِعَ مِنَ الْعَرَبِ تُنْشِدُهُ، وَتَقُولُ: (هَذَا الرَّجُلُ فَاضِرِيهِ) إِذَا

جَعَلَتْهُ وَصْفًا وَلَمْ تَجْعَلْهُ خَبْرًا، وَكَذَلِكَ (هَذَا زَيْدًا فَاضِرِيهِ) إِذَا كَانَ مَعْطُوفًا

عَلَى (هَذَا) أَوْ بَدَلًا^(٤).

(١) الكتاب (بولاق) ٦٩/١، (هارون) ١٣٨/١.

(٢) أخذ ابن مالك من كلام سيبويه هذا أنه يُجَوِّزُ إعمال اسم الفعل المحذوف، وَرَدَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَبُو حِيَانُ بِأَن هَذَا مِنْ سِيبَوِيهِ تَفْسِيرٌ مَعْنَى لَا تَفْسِيرٌ إِعْرَابٍ، وَقَدْ سَبَقَ صَاحِبُ الْحَاشِيَةِ أَبُو حِيَانٍ إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ. انظر: التذييل والتكميل ٣٠/٥ - والارتشاف ٢٣١١/٥ - وشرح ألفية ابن معط للرعيي ٤٥٣/٧.

(٣) من الطويل، وهو بلا نسبة في: الأزهية ٢٤٣ - وشرح الفصل ١/١٠٠ - والمقاصد النحوية ٥٢٩/٢ - والخزانة ٣١٥/١.

(٤) الكتاب (بولاق) ٧٠/١، (هارون) ١٣٩/١.

﴿ط﴾^(١):

أَرَادَ (هَذِهِ خَوْلَانُ)، وَأَجَازَ النَّصْبَ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ.
 قَالَ: وَلَوْ قُلْتَ: (هَذَا زَيْدًا فَاضْرِبْهُ) جَازَ أَنْ تَجْعَلَ (زَيْدًا) عَطْفَ
 الْبَيَانِ أَوْ بَدَلًا، وَلَوْ رَفَعْتَ (خَوْلَانُ) بِالْإِبْتِدَاءِ لَمْ يَجْزُ مِنْ أَجْلِ الْفَاءِ، إِنَّمَا
 جَازَ مَعَ (هَذَا) لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى التَّنْيِيبِ وَالْإِشَارَةِ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (مِنْ أَجْلِ
 التَّنْيِيبِ وَالْإِشَارَةِ فَافْعَلْ كَذَا).
 وَيجوزُ النَّصْبُ عَلَى الدَّمِّ.

﴿ح﴾ فِي (ح):

الْمَعْطُوفُ عِنْدَ سَبِيوَيْهِ الَّذِي يُسَمِّيهِ عَطْفَ الْبَيَانِ جَرَّاهُ جَرَى الْوَصْفِ،
 وَلَيْسَ يُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَهُ بَدَلًا، فَمِنْ ثَمَّ سَمَّاهُ عَطْفًا.

قَالَ سَبِيوَيْهِ: «لَأَنَّهُ يَسْتَقِيمُ أَنْ تَجْعَلَ خَبَرَ مَنْ غَيْرِ الْأَفْعَالِ بِالْفَاءِ»^(٢).

﴿فَا﴾ فِي (فَا):

أَي: يَسْتَقِيمُ أَنْ تَجْعَلَهُ مُبْتَدَأً، يَعْنِي (الَّذِي)، وَلَا يَكُونُ مِثْلَ
 (زَيْدٌ فَاضْرِبْ).

قَالَ سَبِيوَيْهِ: «وَأِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُ: (الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ) فِي

(١) هذه الحاشية لأبي جعفر النحاس، ينقلها عن المبرد، إلا العبارة الأخيرة فينقلها عن الأخفش

الأصغر، كما في لباب الألباب ١/ ٤٠١ - والخزانة ١/ ٣١٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٠، (هارون) ١/ ١٣٩.

مَعْنَى الْجَزَاءِ، فَدَخَلَتِ الْفَاءُ فِي خَبَرِهِ كَمَا تَدْخُلُ فِي خَبَرِ الْجَزَاءِ»^(١).

قوله: «في معنى الجزاء، فَدَخَلَتِ الْفَاءُ» يعني: أنه إذا قال: (الذي يَأْتِينِي فَلَهُ دِرْهَمٌ) إِنَّمَا يَجِبُ لَهُ الدَّرْهَمُ بِالْإِثْنَانِ، وَ(كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِيكَ فَهُوَ صَالِحٌ) إِنَّمَا يَجِبُ لَهُ الصَّلَاحُ بِإِثْنَانِهِ، فَلِذَلِكَ قَالَ: «في معنى الجزاء». [٣٣/ب]

قال سيدي: «فَإِنَّهُ عَلَى أَنْ يَكُونَ فِي الَّذِي يَرْفَعُ عَلَى حَالِ الْمَنْصُوبِ فِي الَّذِي يَنْصَبُ»^(٢) عَلَى أَنَّهُ عَلَى شَيْءٍ هَذَا تَفْسِيرُهُ»^(٣).

في نسخة (ح) بخط الوراق، وبخط أبي علي:

«فِي النَّصْبِ»^(٤).

«عَلَى حَالَةِ الْمَنْصُوبِ فِي النَّصْبِ»:

يعني: أَنَّ الَّذِي مِنْ سَبَبِهِ مَرْفُوعٌ، فَتَرَفَعُهُ بِفِعْلِ هَذَا تَفْسِيرُهُ، كَمَا كَانَ الْمَنْصُوبُ مَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ يَنْصَبُ، فَيَكُونُ مَا سَقَطَ مِنْ سَبَبِهِ تَفْسِيرُهُ فِي

(١) الكتاب (بولاق) ٧٠/١، (هارون) ١٣٩/١.

(٢) فِي الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٣٢ب]: «حَالَةُ الْمَنْصُوبِ فِي النَّصْبِ»، فَهِيَ مِثْلُ نَسَخَتِي الزَّجَاجِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٧١/١، (هارون) ١٤١/١.

(٤) بَدَلَ عِبَارَةِ «فِي الَّذِي يَنْصَبُ»، وَذَكَرُ الْوَرَّاقِ وَالْفَارِسِيِّ هُنَا إِشَارَةً إِلَى نَسَخَتِي الزَّجَاجِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ.

الذي يَنْصِبُ^(١).

﴿على أنه على شيء هذا تفسيره﴾:

يقول: تَرْفَعُ (أنت) على فِعْلٍ مُضْمَرٍ؛ لأنَّ الذي من سَبَبِهِ مرفوعٌ، وهو الاسمُ المُضْمَرُ الذي في (انظر)^(٢).

﴿زيادة في (ح):

إذا أَضْمَرْتَ فِعْلاً ولم تُضْمِرْ مَعَهُ فاعلهُ وكان فاعلهُ من الأسماءِ المُضْمَرَةِ فلا بُدَّ للفاعلِ مِنْ أَنْ يَجِيءَ مُنْفَصِلاً؛ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي لَفْظِكَ فِعْلاً يَتَّصِلُ بِهِ، أي: فلذلك جاء مُنْفَصِلاً.

قال سيبويه: «وَيَجُوزُ هَذَا عَلَى قَوْلِكَ: (شَاهِدَاكَ)، أَي: مَا يُثَبِّتُ لَكَ شَاهِدَاكَ، قَالَ اللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى جَدُّهُ-: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾^(٣)، فَهُوَ

(١) هذه الحاشية ثابتة بعد النص المحشى عليه: في متن الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٣(٢) ب] - وفي حاشية الشرقية [انظر: (ش) ٣٣(١) ب] عن (ط). ونصَّ الصفَّارُ ١٧٥ ب على أنها حاشية.

(٢) هذه الحاشية ثابتة بعد النص المحشى عليه في: متن الشرقية [انظر: (ش) ٣٣(١) ب] - وفي متن الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٣(٢) ب]. وبعدها في (ح) ٢٣(٢) ب، ونسخة ابن دادي ٣٦ أ: «رجع». ونصَّ الصفَّارُ ١٧٥ ب على أنها حاشية.

(٣) في الشرقية [انظر: (ش) ٣٣(١) أ]: «أَيْضًا عَلَى قَوْلِكَ: (شَاهِدَاكَ)، أَوْ (شَاهِدَاكَ مَا يُثَبِّتُ لَكَ)، أَوْ (مَا يُثَبِّتُ لَكَ شَاهِدَاكَ)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى». وكذا في نسخة ابن خروف ١١ ب، إلا أن فيها (أي) بدل (أو) وفوقها (صح)، وكأنه تلفيق بين النسختين وإصلاح من ابن خروف.

مثله....^(١).

﴿يُثْبِتُ﴾ في طَرَّة (ط)، و﴿يُثْبِتُ﴾ في مَثْنِه^(٢).

﴿زيادة﴾:

فَجَعَلَ قَوْلَهُ (مَا يُثْبِتُ لَكَ) هُوَ الشَّاهِدَيْنِ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ، وَإِنَّمَا قَوْلُهُ: (مَا يُثْبِتُ لَكَ) هُوَ الْحَقُّ، وَلَيْسَ الْحَقُّ بِالشَّاهِدَيْنِ.
﴿قال أبو الحسن^(٣)﴾:

إِذَا قُلْتَ: (زَيْدًا فَاضْرِبْ) فَالْعَامِلُ (اضْرِبْ) هَذِهِ، وَالْفَاءُ مُعَلِّقَةٌ بِهَا قَبْلُهَا، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ هِيَ الْعَامِلَةُ قَوْلُكَ: (بَزِيدٍ فَاْمُرْ)، كَمَا تَقُولُ: (أَمَّا بَزِيدٍ فَاْمُرْ)، فَهَذِهِ الْبَاءُ أَضَافَتْ الْفِعْلَ الْآخَرَ الَّذِي مَعَهُ الْفَاءُ إِلَى (زَيْد).
﴿بَفَتْحِ اللَّامِ فِي (ح)، وَفِي نَسْخَةِ الْأَصْلِ^(٤) بِالْكَسْرِ^(٥)﴾.

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٧١، (هارون) ١٤١.

(٢) كَذَا فِي (ح) ٢٣٢ب.

(٣) حَاشِيَةُ الْأَخْفَشِ هَذِهِ ثَابِتَةٌ هُنَا فِي: مَتْنِ الشَّرْقِيَّةِ [انظر: (ش) ٣٣ب] - وَمَتْنِ الرَّبَاحِيَّةِ [انظر:

(ح) ١٣أ]. وَاَنْظُرْهَا فِي: مَسَائِلِ الْغَلَطِ [الانتصار ٧٨] - وَشَرْحِ السِّيَرَانِي ١٨/٤ - وَالرَّمَانِي

٤٧/١ب - وَالصَّفَارِ ١٧٦أ. وَلَيْسَتْ هِيَ عَلَى نَصِّ سَبِيوِيهِ الْمَحْشَى عَلَيْهِ، وَلَكِنَّهَا عَلَى كُلِّ مَا

سَبَقَ مِنَ الْبَابِ، يَقُولُ الْأَخْفَشُ: إِنْ مَا سَبَقَ مِنْ أَمْثَلَةِ الْاِسْتِغْثَالِ مَنْصُوبٍ بِفِعْلِ دَلَّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ

الظَّاهِرُ، أَمَا نَحْوُ (زَيْدًا فَاضْرِبْ) فَمَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ.

(٤) فِي (ش) ٣٨أ: «أَصْلُهُ».

(٥) هَذَا ضَبْطٌ لِمُعَلِّقَةٍ الْوَارِدَةِ فِي كَلَامِ الْأَخْفَشِ السَّابِقِ، وَجَاءَتِ الرِّوَايَتَانِ فِي الْمَتْنِ وَالْحَاشِيَةِ فِي

(ح) ٢٣٢ب، وَنَسْخَةِ ابْنِ دَادِي ٣٥ب، وَالْحَاشِيَةُ الْآتِيَةُ بَيَانًا لِمَعْنَاهَا عَلَى الضَّبْطَيْنِ.

﴿ق﴾:

أي: الفاء مُتعلِّقة بالفعل المضمَر، ومعنى المكسورة أنها مُعلَّقة لما بعدها بما قبلها^(١).

قال سيبويه: «وَتَقُولُ: (أَمَّا زَيْدًا فَجَدَعًا لَهُ)، وَ(أَمَّا عَمْرًا فَسَقِيًّا لَهُ)؛ لِأَنَّكَ لَوْ أَظْهَرْتَ الَّذِي انْتَصَبَ عَلَيْهِ (سَقِيًّا) وَ(جَدَعًا) لَنَصَبْتَ (زَيْدًا) وَ(عَمْرًا)، فَإِضْمَارُهُ بِمَنْزِلَةِ إِظْهَارِهِ»^(٢).

﴿ق﴾ قال أبو إسحاق:

«يَقَعُ»^(٣) الإِضْمَارُ ههنا بعدَ (زيد)؛ لأنه لا يجوزُ أَنْ يَلِيَ (أَمَّا) إِلَّا الاسمُ^(٤)، ولا يليها الفعلُ، بخطُّ الورَّاق. [٣٤/أ]

قال سيبويه: «وَفَبَحْ تَقْدِيمُ الْإِسْمِ فِي سَائِرِ الْحُرُوفِ»^(٥).
﴿عند﴾ (ح):

يعني حروف الاستفهام^(٦).

(١) ليس في (ش) ٣٨، وجميع الحاشية ليست في (ش) ٣٣ب.

(٢) الكتاب (بولاق) ٧١/١، (هارون) ١٤٢/١.

(٣) ليس في (ش) ٣٣ب.

(٤) انظر وقوع الفعل بعد (أما)، والخلاف فيه في ص ٤٢١.

(٥) الكتاب (بولاق) ٧٢/١، (هارون) ١٤٤/١.

(٦) ليست الحاشية في (ش) ٣٩ب. وليس «عند (ح)» في (ش) ٣٤أ. وهي كاملة في:

(ش) ٢٦ب- و(ش) ٢٥أ.

﴿فا﴾:

قال: «وَقَبَّحَ تَقْدِيمُ الْأِسْمِ»، يريد: على الفعل إذا اجتماعا.

قال سيبويه: «وَالْجَزَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا خَبْرًا»^(١).

﴿عنده﴾ زيادة:

يعني (مَنْ يَأْتِينِي؟) هو استفهام، فإذا قلت: (آتِه) صار خبرًا؛ لأنَّ

الجزاء إنما هو خبر، فصيرت ما كان للاستفهام للخبر، فهذا الذي يعني.

﴿تفسير﴾:

يعنى أنك إذا قلت: (مَنْ يَأْتِينِي؟) فهو استفهام، فإذا قلت: (مَنْ

يَأْتِينِي آتِه) فقد صيرتُه خبرًا.

﴿فا﴾:

في قوله: «الجزاء لا يكون إلا خبرًا» أي: يصير معنى حروف

الاستفهام إلى الجزاء، والجزاء لا يكون إلا خبرًا، ومع صيرورة

حروف الاستفهام إلى الجزاء وكون الجزاء خبرًا فالاختيار في الجزاء

-إذا شغل الفعل- النَّصْبُ، فكيف الأمر الذي ليس^(٢) يصير إلى الخبر،

ولا يكون إلا بالفعل؟

(١) الكتاب (بولاقي) ٧٢/١، (هارون) ١٤٤/١.

(٢) ليس في: (ش) ٣٤-أ و(ش) ٣٩-ب. وثابت في: (ش) ٣٨-ب و(ش) ٢٦-ب-

و(ش) ٢٥-أ. قلت: معنى الكلام على إثبات (ليس).

قال سيبويه: «وَأَيْنَمَا قُبِحَ^(١) حَذَفُ الْفِعْلِ وَإِضْمَارُهُ بَعْدَ حُرُوفِ
الِاسْتِفْهَامِ لِمُضَارَعَتِهَا حُرُوفَ الْجَزَاءِ»^(٢).
﴿فأ﴾:

يُقَوِّي بهذا أنه أن يَلِيَ هذه الحروف -التي أُقِيمَتْ مُقَامَ أَلِفِ
الاستفهام- الفعل أَحْسَنُ مِنْ أَنْ يَلِيَهَا الْاسْمُ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُنَّ يَصِيرُ إِلَى
الجزاء، والجزاء لا يكون إلا بفعلٍ.

قال سيبويه: «وَالْأَمْرُ لَيْسَ يَخْدُثُ لَهُ حَرْفٌ سِوَى الْفِعْلِ، فَيُضَارَعُ
حُرُوفَ الْجَزَاءِ»^(٣).
﴿فأ﴾:

(فضارَعُ)^(٤)، ينبغي كما كان في أصل النسخة.

قال سيبويه: «لِأَنَّ (اضْرِبَهُ) مَشْغُولَةٌ بِالْهَاءِ، وَالْمَأْمُورُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَمْرٍ،
وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ لَا يَكُونَانِ إِلَّا بِالْفِعْلِ، فَلَمْ يَسْتَغْنِ عَنِ الْإِضْمَارِ إِذْ لَمْ يَظْهَرْ»^(٥).

(١) في (ح) ١٣ب: يَقْبَحُ.

(٢) الكتاب (بولاقي) ٧٢/١، (هارون) ١/١٤٤.

(٣) الكتاب (بولاقي) ٧٢/١، (هارون) ١/١٤٤.

(٤) بدل (فيضارَعُ)، والذي في نسخ الشرقية [انظر: (ش) ١٣٤أ] - والرَّبَاحِيَّةُ [انظر:

(ح) ٢٤أ]: فيضارَعُ.

(٥) الكتاب (بولاقي) ٧٢/١، (هارون) ١/١٤٤، وسيأتي في الحاشية بيان رواية الرَّبَاحِيَّةِ.

﴿و(أَصْرِبُهُ) مشغولةٌ بالهاء؛ لأنَّ الأمرَ والنهيَ لا يكونانِ إلا للفاعل، فلا يُستغنى^(١) عن الإضمار إذا لم يَظْهَرْ﴾، كذا نسخة (ح) بخط (رق)، وكذا في (ح)^(٢). [٣٤/ب]

هَذَا بَابُ حُرُوفٍ أُجْرِيَتْ مُجْرَى حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ وَحُرُوفِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ

قال سيبويه: «كَمَا أَنَّ الْأَلْفَ وَحُرُوفَ الْجَزَاءِ»^(٣).

﴿عنده﴾:

وحروف الاستفهام^(٤).

قال سيبويه: «إِنَّمَا هِيَ مُضَارِعَةٌ»^(٥).

﴿قوله﴾: «إِنَّمَا هِيَ مُضَارِعَةٌ»:

يعني حروف النفي، أنها إنما تُجِيءُ لِنَفْيِ (قد فَعَلَ)، فينبغي أَنْ تَلِيَهَا

(١) كذا ضبط في (ش) ٣٩ب. وهو كذا في متني (ح) ١٣ب - ونسخة ابن دادي ٣٦ب - وحاشية

(ح) ٢٤أ. وضبط في (ش) ١٣٤أ - وفي متن (ح) ٢٤أ: (يُسْتَغْنَى).

(٢) أي: أن هذا هو لفظ الكتاب في نسختي الزجاج الأولى والثانية. قلت: وهو الذي في الرِّبَاحِية

[انظر: ن ٢٣أ]، سوى (للفعل) ففيها (بالفعل).

(٣) الكتاب (بولاق) ٧٢/١، (هارون) ١٤٤/١.

(٤) أي: في نسخة ابن السراج الثانية: «وحروف الاستفهام» بدل «وحروف الجزاء».

(٥) الكتاب (بولاق) ٧٢/١، (هارون) ١٤٥/١، وفي الرِّبَاحِية [انظر: (ح) ٢٤أ]: وإِنَّمَا....

الأفعال؛ إذ كانت إنما دَخَلَتْ لِنَفْيِهَا، كما أَنَّ حُرُوفَ الاستفهام إنما يُسْتَفْهَمُ بها عن الفعل، وحُرُوفُ الجزاء إنما تَدْخُلُ على الأفعال، فلذلك ضَارَعَتْ حُرُوفُ النفي حُرُوفَ الجزاء.

﴿ط﴾^(١):

أي: إنما نَجِيءُ لِنَفْيِهَا قولَكَ (قد كان)، و(قد كان) كلامٌ مُوجِبٌ، فلما كانت نَفْيًا للكلامِ وَاجِبٍ كانت كأنها واجِبَةٌ وإن كانت نافيةً، فكان فيها معنى الإيجابِ لما كانت نافيةً له.

قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (مَا زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ) إِذَا لَمْ تَجْعَلْهُ اسْمًا مَعْرُوفًا»^(٢).

﴿يَقُولُ﴾:

إِذَا كَانَ الْفِعْلُ -يعني: اسمُ الفاعل- قد مَضَى وهو معرفةٌ، فهذا الذي يعني بقوله: «معروفًا».

﴿أُخْرَى﴾:

فَتَنْصِبُ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ؛ لِأَنَّ (مَا) لَا تَعْمَلُ، وَالرَّفْعُ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ. قال سيبويه: «وَقَالَ جَرِيرٌ»^(٣).

(١) ليست في (ش) ٣٩(٢) أ.

(٢) الكتاب (بولاقي) ٧٢/١، (هارون) ١٤٥/١.

(٣) الكتاب (بولاقي) ٧٣/١، (هارون) ١٤٦/١.

﴿بخط﴾ (رق).

في أخرى: «بيت جرير»، بخط أبي علي (عنده)^(١).

قال سيويو: «فَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ: (لَيْسَ خَلَقَ مِثْلَهُ أَشْعَرَ مِنْهُ)»^(٢).

﴿في أخرى: «فقد يجوز أن يكون مثله في (ما) في قوله: (ليس

خلق....)».

(رق): «(لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ مِثْلَهُ)».

وفي نسخة: «(لَيْسَ خَلَقَ اللَّهُ أَشْعَرَ مِنْهُ)».

قال (فا): هما سواء. [٣٥ / أ]

قال سيويو: «إِلَّا أَنَّهُمْ زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: (لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا

الْمِسْكُ)، وَ(مَا كَانَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ)»^(٣).

﴿زيادة: معناه (ليس شيء إلا الطيب المسك)، كانه قال: (ليس إلا

الطيب المسك)»، الرفع في (ليس) أقوى منه في الاستفهام^(٤).

(١) أي: أن الذي في نسخة الزجاج الأولى: «وقال جرير». والذي في نسخة مجهولة وهو الذي أثبتته

الفارسي من نسخة ابن السراج الثانية: «وبيت جرير».

(٢) الكتاب (بولاقي) ١/ ٧٤، (هارون) ١/ ١٤٧. وفي الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢/ ٢٤أ]: فهذا يجوز أن

يكون منه: ليس خلق الله أشعر منه.

(٣) الكتاب (بولاقي) ١/ ٧٤، (هارون) ١/ ١٤٧.

(٤) ليس في (ش) ٣/ ٤٠أ.

قال سيبويه: «وَإِنْ قُلْتَ: (مَا أَنَا زَيْدٌ لَقِيْتُهُ) رَفَعْتَ، إِلَّا فِي قَوْلِ مَنْ نَصَبَ (زَيْدًا لَقِيْتُهُ)»^(١).

﴿٢﴾ (فا)^(٢):

هذا^(٣) على مذهبه في ما تقدّم^(٤).

﴿٣﴾ (فا)^(٣):

(ما) في قول (خ) - يعني الأخفش^(٥) - إذا كانت تميميةً فالنَّصْبُ في (زيد).

﴿٤﴾ هذا (عنده)، وليس في نسخة الوراق:

«لَأَنَّكَ قَدْ فَصَلْتَ كَمَا فَصَلْتَ فِي قَوْلِكَ: (أَأَنْتَ زَيْدٌ لَقِيْتُهُ)»^(٦).

قال سيبويه: «لِأَنَّهُ عَامِلٌ فِي الْإِسْمِ الَّذِي بَعْدَهُ، وَأَلْفُ الْإِسْتِفْهَامِ وَ(مَا)

(١) انظر: الحلييات ٢٢٨ - ومختار التذكرة ٣٣٦ - والخزانة ٣/٣٤٨.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٧٤، (هارون) ١/١٤٧.

(٣) انظر الحاشية نصًّا في: التعليقة ١/١٣٤.

(٤) ليس في (ش) ١/٣٥أ.

(٥) الخلافُ المشار إليه هنا وفي الحاشية الآتية تقدّم في ص ٢٠٩هـ.

(٦) انظر معنى الحاشية - مع التصريح باسم الأخفش - في: التعليقة ١/١٣٤.

(٧) هذا التفسير للرمز (خ) ليس من كلام الفارسي، ولعله من كلام تلميذه القصري.

(٨) يعني أن ما بين الأقواس ثابتٌ في نسخة ابن السراج الثانية، وليس في نسخة الزجاج الأولى،

وهو ثابتٌ في متن الرّباحية [انظر: (ح) ٢/٢٤ب].

فِي لُغَةٍ تَمِيمٍ يَفْصِلُنَ فَلَا يَعْمَلُنَ، فَإِذَا اجْتَمَعَ أَنْتَ تَفْصِلُ وَتُعْمِلُ الْحَرْفَ فَهُوَ فِيهِ أَقْوَى^(١).

﴿يُرِيدُ أَنْ (ما) الْحَاجِزَةَ قَدْ عَمِلْتَ فِي الَّذِي بَعْدَهَا، وَأَلْفُ الْإِسْتِفْهَامِ وَالتَّمِيمَةُ لَا تَعْمَلُ.

﴿فَا^(٢)﴾:

يُرِيدُ أَقْوَى فِي الرَّفْعِ.

﴿(ط)﴾:

يُرِيدُ أَنْ (ما) قَدْ عَمِلَ فِي^(٣).

قال سيبويه: «فَأَمَّا قَوْلُهُ ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(٤) فَإِنَّمَا جَاءَ عَلَى (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وَهُوَ عَرَبِيٌّ كَثِيرٌ»^(٥).

(١) الكتاب (بولاق) ٧٤/١، (هارون) ١٤٧/١. وفي الرَّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ٢٤ب]: «في الاسم يريد أن (ما) قَدْ عَمِلَ في بني تميم يَفْصِلُنَ وَلَا يَعْمَلُنَ»، وسبأني التعليق على عبارة (يريد أن ما قد عمل في).

(٢) ليس في (ش) ٣٥أ.

(٣) هذه العبارة ثابتة في متن الرَّبَاحِيَّة [انظر: ٢٤ب] بعد قوله: «لأنه عاملٌ في الاسم». وفي شرح عيون سيبويه ٨٩ جعلها للأخفش ظناً، وجعل نهاية العبارة (عمل في الاسم بعده).

(٤) سورة القمر ٤٩.

(٥) الكتاب (بولاق) ٧٤/١، (هارون). وفي الرَّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ٢٤ب]: (هو) بدل (جاء)، وفيها: «قوله زيداً ضربته».

ليس (عنده) ولا في (ح):

«قال: ليس هو عندي على هذا، ولكنَّ المعنى (إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شَيْءٍ)، فَأَصْمَرُ ثُمَّ جَاءَ بِتَفْسِيرِهِ، لا على أنه ابتداءً (كُلُّ) بالنَّصْبِ»^(١).
قال: ليس بشيء^(٢).

قال سيبويه: «وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾»^(٣)، إِلَّا أَنَّ الْقِرَاءَةَ لَا تَخَالَفُ لِأَنَّهَا السُّنَّةُ»^(٤).
قال (رق):

وسألت^(٥): أَيْنَ يُصْمَرُ مَا يَنْصَبُ (ثمود)؟ فقال: بَعْدَ (ثمود)، كَأَنَّهُ (وَأَمَّا ثمود فَهَدَيْنَاهُمْ هَدَيْنَاهُمْ)، وكذلك ما جاء على هذا. [٣٥/ب]
قال سيبويه: «وَكَذَلِكَ لَمْ يُرَدِّهِ فِي الْأَوَّلِ»^(٦).

(١) لم يَنْ لِي وجه مخالفة هذا التخريج لتخريج سيبويه، فكلاهما يخرج على الاشتغال، انظر: الدر المصون ٦/٢٣٢، ولعل هذا هو الذي جعل المعلق على هذه الحاشية يقول: (ليس بشيء).

(٢) ظاهر الحاشية أن قائل «ليس بشيء» هو الفارسي.

(٣) سورة فصلت ١٧، و(ثمود) بالنصب بلا تنوين قراءة الحسن وابن هرمز وعاصم في رواية، وقرأ الجمهور (ثمود) بالرفع بلا تنوين، انظر: إتحاف فضلاء البشر ٤٨٩ - والدر المصون ٦/٦٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/٧٤، (هارون) ١/١٤٨. وفي الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٤ب]: (وقد قرأ) بدل (وقرأ)، وفيها (لأن القراءة سنة) بدل (لأنها السنة).

(٥) السائل: إسماعيل الورَّاق الذي عارض بنسخة الزجاج الأولى، والمسؤول: أبو إسحاق الزجاج.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/٧٤، (هارون) ١/١٤٩.

﴿زيادة بخط (رق)، وليست في (ح):

يعني في (حَسِبْتَنِي عَبْدُ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ)^(١)، وقد حال بينه وبين مفعوله في (حَسِبْتَنِي)، وصار في موضعه.

﴿زيادة في (ح) إلى آخرها:

يعني «في الأول» أي: لا يَمْنَعُ (عَمَرُو ضَرَبْتُهُ) أَنْ يَعْمَلَ في الهاء.

قال سيبويه: «لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ»^(٢).

﴿(فا):

أي: ليس الثاني في موضع خبر كما أنه في (كان) في موضع خبر، والثاني هو (عمر).

قال سيبويه: «وَقَدْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَفْعُولِهِ، وَصَارَ فِي مَوْضِعِهِ، إِلَّا أَنْ يَنْصِبَهُ عَلَى قَوْلِكَ: (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)»^(٣).

﴿قوله: «وقد حال بينه وبين مفعوله»:

يقول: إِنَّ (عَبْدَ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ) قد حال بينه وبين (حَسِبْتَنِي) أَنْ يَعْمَلَ في المفعول؛ لأنه في موضع (منطلق) إذا قلت: (حَسِبْتَنِي مُنْطَلِقًا) و(كنت

(١) الذي في كلام سيبويه (حَسِبْتَنِي عَبْدُ اللَّهِ مررتُ به).

(٢) الكتاب (بولاقي) ١/٧٤، (هارون) ١/١٤٩.

(٣) الكتاب (بولاقي) ١/٧٤، (هارون) ١/١٤٩. وفي الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٤٢ب]: (وكان) بدل

(وصار)، و(تنصبه) بدل (ينصبه).

مُنْطَلِقًا)، يقول: فَلَمْ يَعْمَلْ (حَسِبْتَنِي) فِي (عَبْدَ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ) كَمَا يَعْمَلُ إِذَا قُلْتَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَبْدَ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ)، فـ(عَبْدَ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ) لَمْ يَحُلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ، هَذَا الَّذِي يَعْنِي، إِلَّا أَنْ يُنْصَبَ عَلَى قَوْلِهِ (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ).
قال سيبويه: «كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ....:

وَلَوْ أَنَّهَا إِيَّاكَ عَضَّتْكَ مِثْلَهَا جَرَزْتَ عَلَى مَا شِئْتَ نَحْرًا وَكُلْكَلَا»^(١) (فا):

(إِيَّاكَ عَضَّتْكَ) عَلَى (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وَلَوْ كَانَ (أَنْتَ عَضَّتْكَ) لَكَانَ الْجَيِّدَ، وَكَانَ مِثْلَ (كَنتُ زَيْدٌ مَرَزْتُ بِهِ) وَ(حَسِبْتَنِي عَبْدَ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ).
(ط):

تَقْدِيرُهُ: (فَلَوْ أَنَّهَا عَضَّتْ إِيَّاكَ عَضَّتْكَ) فَأَضْمَرَ فِعْلًا، وَهُوَ عِنْدَ سِيبَوِيهِ مِثْلُ (زَيْدًا ضَرَبْتُهُ)، وَعِنْدَ غَيْرِهِ أَجُودُ؛ لِأَنَّ (أَنَّ) تَطْلُبُ خَبَرَهَا.
قال أبو إسحاق^(٢): «نَحْرًا» مَنْصُوبٌ بِ«جَرَزْتَ».

قال أبو جعفر: وهذا^(٣) أَوَّلُ مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ^(٤): هُوَ مِثْلُ «ذَهَبَنَ

(١) من الطويل، وهو للمرار الأسدي في تذكرة النحاة ٥٤٥، وله أو لعبدالله بن الزبير الأسدي في شرح أبيات سيبويه ٣٢٧/١.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/٧٥، (هارون) ١/١٥٠.

(٣) انظر قول أبي إسحاق الزجاج وأبي جعفر النحاس بعده نصًّا في: لباب الألباب ١/٤١٩.

(٤) في (ش) ٢/٤٠ب. وهو.

(٥) هو المبرد، كما في ص ٣١٣ هـ.

كَلَاكِلًا وَصُدُورًا^(١)، و(النَّحْرُ): مَوْضِعُ النَّحْرِ، و(الْكَلْكَلُ^(٢)): الصَّدْرُ.

**هَذَا بَابٌ مِنَ الْفِعْلِ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْأِسْمِ، ثُمَّ تُبَدِّلُ مَكَانَ ذَلِكَ
الْأِسْمِ اسْمًا آخَرَ، فَيَعْمَلُ فِيهِ كَمَا عَمِلَ فِي الْأَوَّلِ**

قال سيبويه: «فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ

فِتَالٍ فِيهِ﴾^(٣)، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَذَكَرْتَ تَقْتُدَبِرْدُ مَائِهَا

وَعَتُّكَ الْبَوْلِ عَلَى أَنْسَائِهَا^(٤)»^(٥).

﴿ط﴾:

(س)^(٦): لَيْسَ الْقِتَالُ بَعْضُ الشَّهْرِ، وَلَا بَرْدُ مَائِهَا مِنْهَا^(٧).

(١) هذا جزء من بيت سبق في كلام سيبويه ص ٣١٣، ولفظه:

مَشَّقُ الْهَوَاجِزِ لَحْمُهُنَّ مَعَ الشَّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا

(٢) في (ش ١) ٣٥ ب، و(ش ٣) ٤١ أ: «والكلكال». وفي لباب الأبواب ١ / ٤١٩: «والكلكل

والكلكال: الصدر»، وأراه الصواب.

(٣) سورة البقرة، ٢١٧.

(٤) من الرجز، وهما لجبر بن عبدالرحمن في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرا في ١ / ٢٨٥ - والمقاصد

النحوية ٤ / ١٨٣، ولأبي وجزة الفقعسي في معجم البلدان (تقتد) ٢ / ٣٧، و(تَقْتُدُ) موضع.

(٥) الكتاب (بولاق) ١ / ٧٥، (هارون) ١ / ١٥١.

(٦) نص كلام المبرد في مسائل الغلط (مع الانتصار لسيبويه على المبرد) ص ٨٠.

(٧) هذه الحاشية ليست في (ش ١) ٣٥ ب.

﴿ط﴾:

هذا^(١) بدل الاشتمال، مثل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ

فِيهِ﴾^(٢)، و(الْعَتَكُ) و(الْعَبَكُ): أثر البَوْل^(٣)، و(الأنساء): جمع نساء، وهو عِرْقُ مُسْتَبِطِنٍ الْفَخِذِ^(٤).

﴿عَتَكُ﴾ بالباء والتاء مَرْوِيٌّ^(٥)، يُقال: (عَبَكَ به) إذا لَزَقَ به، وأما (الْعَتَكُ) فالماء الأصفر، قال: ذَكَرْتُ تَقْتَدُ فِي هَذِهِ الْحَالِ، بخط (رق).

[٣٦/ أ] قال سيبويه: «فَإِنَّمَا تُنْثِيهِ وَتُؤَكِّدُهُ مُنْثَى بِمَا هُوَ مِنْهُ»^(٦).

﴿عنده﴾: تُنْثِيهِ^(٧).

﴿ح﴾: فِيهِ^(٨).

(١) ليس في (ش) ٣٥ب.

(٢) سورة البقرة، ٢١٧.

(٣) انظر: اللسان (عبك) و(عتك) ٤٦٣/ ١٠.

(٤) انظر القاموس (نسو) ١٧٢٥.

(٥) انظر: شرح السيرافي ٣٩/ ٤- وابن خلف ٤٢٠/ ١، وذكرت هاتان الروايتان في: نسخة ابن

دادى ٣٧ب- ونسخة ابن خروف ١٢ب. وفي نسخة ابن خروف رواية أخرى وهي (وَعَتَكَ البَوْلُ)، وانظرها في المرجعين المذكورين.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٥، (هارون) ١٥١.

(٧) بدل «تنثيه»، وكذا في الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ٢٥أ].

(٨) بدل «منه». وهو في الرِّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ٢٥، ٢٥أ] (منه).

﴿صَرَبَ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى «فِيهِ» مِنْ نُسَخَتِهِ، ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: «هُوَ الْجَيِّدُ».

قال سيبويه: «وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُكَ: (بِعْتُ مَتَاعَكَ أَسْفَلَهُ قَبْلَ

أَعْلَاهُ)، وَ(اشْتَرَيْتُ مَتَاعَكَ بَعْضَهُ أَعْجَلَ مِنْ بَعْضٍ)»^(١).

﴿زِيَادَةٌ﴾:

قوله: «أَسْفَلَهُ» هو بَدَلٌ مِنَ الْمَتَاعِ، وقوله: «قَبْلَ أَعْلَاهُ» هو صِفَةٌ

لِلْبَيْعِ، وكذلك قوله: «بَعْضَهُ» هو بَدَلٌ مِنَ الْمَتَاعِ، وقوله: «أَعْجَلَ» هو

نَعْتُ لِلشَّرَاءِ.

قال سيبويه: «(بِعْتُ مَتَاعَكَ أَسْفَلَهُ قَبْلَ أَعْلَاهُ) وَ(صَرَبْتُ النَّاسَ

بَعْضَهُمْ قَائِمًا وَبَعْضَهُمْ قَاعِدًا)، فَهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا النَّصْبُ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرْتَ

بَعْدَهُ لَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَيْهِ^(٢) فَيَكُونُ مَبْتَدَأً، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ نِعَتِ الْفِعْلِ»^(٣).

﴿(فَا):﴾

أي: (قَائِمًا) خَبَرُ (بَعْضَهُمْ) فِي قَوْلِكَ: (صَرَبْتُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ قَائِمًا)،

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

(١) الكتاب (بولاقي) ٧٦/١، (هارون) ١٥٢/١.

(٢) ليست في (ش) ٤١٢ أ.

(٣) فِي الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٥٢]: «يريد بعد الاسم، ليس مَبْنِيًّا عَلَى الْاسْمِ». وعِبَارَةٌ (يريد بعد

الاسم) ليست من كلام سيبويه.

(٤) الكتاب (بولاقي) ٧٦/١، (هارون) ١٥٢/١.

﴿فا﴾:

إذا^(١) كَانَ صِفَةً لِلْفِعْلِ لَمْ يَجْزِ الرُّفْعُ وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي الْحَالِ.

﴿بخط﴾ (رق) زيادةٌ هي في نسخة أبي إسحاق^(٢):

قال أبو الحسن: قوله: «إنما هو من نعتِ الفعل» ليس بشيء؛ لأنه إذا كَانَ من نعتِ الفعل فكأنه قال: (بَعْتُ مَتَاعَكَ مَعًا - (ح) بَيْعًا^(٣))، فَيُرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ (أَسْفَلَ) نَعْتًا لِقَوْلِهِ (مَعًا - (ح) بَيْعًا-)، فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَرْفَعَ (أَسْفَلَ)؛ لأنه اسمٌ وَبَعْدَهُ اسمٌ يَكُونُ خَبْرًا لَهُ، وَلَكِنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْمَتَاعِ، فَهَذَا الْجَيِّدُ.

﴿زيادةٌ ليست في (ح)﴾^(٤):

قولُ أبي الحسن: إنه «ينبغي له أَنْ يَرْفَعَ (أَسْفَلَ)» هو خَطَأٌ؛ لِأَنَّ (أَسْفَلَ) هو نَعْتُ^(٥) لِلْبَيْعِ، فَمِنْ ثَمَّ قَالَ سيبويه: «هو من نعتِ الفعل»، وَلَمْ يُجْزِ أَنْ تَبْدِئَ (أَسْفَلَ) وَتَبْنِيَّ عَلَيْهِ (قَبْلَ أَعْلَاهُ)؛ لِأَنَّ (قَبْلَ) مِنْ نَعْتِ الْبَيْعِ؛ إِذْ كَانَ مُتَضَمِّنًا لَهُ، وَلَيْسَ بِمُتَضَمِّنٍ لِلْأَسْفَلِ.

(١) في (ش ٢) ٤١ أ: فإذا.

(٢) أي: أن هذه الزيادة في نسختي الزجاج الأولى والثانية.

(٣) أي: أن هذه الكلمة في نسخة الزجاج الأولى بلفظ «معًا»، وفي نسخته الثانية بلفظ «بيعًا».

(٤) أي: أن هذه الزيادة في نسخة الزجاج الأولى دون نسخته الثانية.

(٥) في (ش ٢) ٤١ أ: وقت.

قال سيبويه: «وَخَوَّفْتُ النَّاسَ ضَعِيفَهُمْ قَوِيَّيَهُمْ»، فَهَذَا مَعْنَاهُ فِي الْحَدِيثِ الْمَعْنَى الَّذِي فِي قَوْلِكَ: (خَافَ النَّاسُ ضَعِيفَهُمْ قَوِيَّيَهُمْ)»^(١).
﴿فا﴾:

كَأَنَّهُ جَعَلَهُمْ يَخَافُونَ قَوِيَّيَهُمْ، فَالْمَعْمُولُ الْأَوَّلُ فِي الْمَعْنَى فَاعِلٌ.
قال سيبويه: «وَعَلَى ذَلِكَ: (دَفَعْتُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ) عَلَى قَوْلِكَ: (دَفَعَ النَّاسُ بَعْضَهُمْ بَعْضًا)، وَدُخُولِ الْبَاءِ هَهُنَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ (أَلَزَمْتُ)، كَأَنَّكَ قُلْتَ فِي التَّمْثِيلِ: (أَذَفَعْتُ)»^(٢).
﴿فا﴾^(٣):

قوله: «بِبَعْضٍ» فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي.
﴿قال﴾: هَذِهِ الْبَاءُ أَوْصَلَتْ الذَّهَابَ إِلَى الْهَاءِ، كَمَا أَنَّ الْأَلْفَ فِي (أَذْهَبْتُ) أَوْصَلَتْ الذَّهَابَ إِلَيْهِ. [٣٦/أ].
قال سيبويه: «وَ(أَوْصَلْتُ الْقَوْمَ بَعْضَهُمْ إِلَى بَعْضٍ)، فَجَعَلْتُهُ مَفْعُولًا عَلَى حَدِّ مَا^(٤) جَعَلْتُ الَّذِي قَبْلَهُ، وَصَارَ قَوْلُهُ (إِلَى بَعْضٍ) وَ(مِنْ بَعْضٍ) فِي

(١) الكتاب (بولاقي) ٧٦/١، (هارون) ١٥٣/١.

(٢) الكتاب (بولاقي) ٧٦/١، (هارون) ١٥٣/١.

(٣) ليس في (ش) ٣٦١أ.

(٤) فِي الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٥٢]: لِأَنَّكَ تَقُولُ: «وَصَلَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، فَجَعَلْتُهُ مَفْعُولًا كَمَا»، وَفِيهَا (قَوْلِكَ) بَدَلَ (قَوْلِهِ)، قُلْتَ: فَنِي الرَّبَاحِيَةِ بَعْضُ مَا فِي الْحَاشِيَةِ الْقَادِمَةِ.

مَوْضِعِ مَفْعُولٍ مَنْصُوبٍ»^(١).

﴿ في أخرى:

لَأَنَّكَ تَقُولُ: (انْتَهَزَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ)، وَ(وَصَلَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ).

قال سيبويه: «وَمِنْ ذَلِكَ: (فَضَّلْتُ مَتَاعَكَ أَسْفَلَهُ عَلَى أَعْلَاهُ)، فَإِنَّمَا جَعَلَهُ مَفْعُولًا مِنْ قَوْلِهِ: (خَرَجَ مَتَاعُكَ أَسْفَلَهُ عَلَى أَعْلَاهُ)»، كَأَنَّهُ فِي التَّمْثِيلِ: (فَضَّلَ مَتَاعُكَ أَسْفَلَهُ عَلَى أَعْلَاهُ)»^(٢).

﴿ يريد: أَنَّكَ نَقَلْتَ (فَضَّلْتُ) مِنْ (فَضَّلَ)، كَمَا تَقُولُ: (خَرَجَ، وَخَرَجْتُهُ أَنَا عَلَى فَرَسٍ).

وَهَذَا مَا يَجْرِي مِنْهُ مَجْرُورًا كَمَا يَجْرِي مَنْصُوبًا

قال سيبويه: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: (عَجِبْتُ مِنْ دَفْعِ النَّاسِ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ إِذَا جَعَلْتَ (النَّاسَ) مَفْعُولِينَ)»^(٣).

(١) الكتاب (بولاق) ٧٦/١، (هارون) ١٥٣/١.

(٢) ليس في الرِّبَاحِيَّةِ، انظر: (ح) ٢٥(٢)أ.

(٣) الكتاب (بولاق) ٧٦/١، (هارون) ١٥٣/١.

(٤) في الرِّبَاحِيَّةِ [انظر: (ح) ٢٥(٢)ب]: باب ما يجري مِنْهُ مَجْرُورًا كَمَا كَانَ.

(٥) الكتاب (بولاق) ٧٦/١، (هارون) ١٥٤/١.

﴿إِذَا جَعَلْتَ (النَّاسَ) مَفْعُولِينَ﴾:

أي: لم تُسمِّ الفاعل، كأنك قلت: (دَفَعَ النَّاسَ) ^(١).

قال سيبويه: «وَإِذَا قُلْتَ: (فَعَلْتُ) اِحتَجْتَ إِلَى الْبَاءِ ^(٢)، وَجَرَى فِي الْجُرِّ

عَلَى قَوْلِكَ: (دَفَعْتُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا) ^(٣).

﴿(فَا):﴾

وَإِذَا قُلْتَ: (دَفَعَ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا) لَمْ تَحْتَجْ إِلَى الْبَاءِ.

قال سيبويه: «وَإِنْ جَعَلْتَ (النَّاسَ) فَاعِلِينَ قُلْتَ: (عَجِبْتُ مِنْ دَفْعِ

النَّاسِ بَعْضُهُمْ بَعْضًا)، جَرَى فِي الْجُرِّ عَلَى حَدِّ مَجْرَاهُ فِي الرَّفْعِ ^(٤).

﴿(فَا):﴾

قوله: «(فِي الْجُرِّ) أَي: فِي ^(٥) الْمَصْدَرِ إِذَا قَدَّرْتُهُ تَقْدِيرَ الْفَاعِلِ.

﴿(ط):﴾

كُلُّ ^(٦) هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَعَ الْحُرُوفِ الَّتِي قَبْلَهَا فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَنْصُوبٍ.

(١) عزى الفارسي في التعليقة ١/ ١٣٤ نص هذه الحاشية إلى ابن السراج.

(٢) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ٢) ٢٥ب]: إليها.

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٧، (هارون) ١/ ١٥٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ١/ ٧٧، (هارون) ١/ ١٥٤.

(٥) في (ش ١) ٣٦ب: «من».

(٦) في (ش ٣) ٤٢أ: «كان» أو «كأن».

قال سيبويه: «كَمَا جَرَى فِي الْأَوَّلِ»^(١).

﴿فا﴾:

«في الأول» أي: حيثُ قَدَرْتَ المصدرَ تقديرَ ما لم يُسمَّ فاعِلُهُ، وهو

أَوَّلُ مسألةٍ في هذا الباب^(٢). [٣٧/أ]

هَذَا وَجْهٌ اتَّفَاقِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فِي هَذَا الْبَابِ وَاخْتِيَارِ النَّصْبِ وَاخْتِيَارِ الرَّفْعِ

قال سيبويه: «وَالْآخِرُ هُوَ الْأَوَّلُ»^(٣).

﴿عنده﴾: «وَالْآخِرُ هُوَ الْمَبْتَدَأُ الْأَوَّلُ»، والمعنى فيهما واحدٌ^(٤).

قال سيبويه: «وَأِنْ شِئْتَ نَصَبْتُهُ عَلَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (جَعَلْتُ مَتَاعَكَ)

يَدْخُلُ فِيهِ مَعْنَى (أَلْقَيْتُ)، فَيَصِيرُ كَأَنَّكَ قُلْتَ: (أَلْقَيْتُ مَتَاعَكَ بَعْضُهُ فَوْقَ

بَعْضٍ)»^(٥).

﴿ط﴾: «هَذَا كُلُّهُ وَجْهٌ وَاحِدٌ مِنَ الْأَوْجِهَةِ الثَّلَاثَةِ إِذَا نَصَبْتَ

(بَعْضُهُ)، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُكَ (بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ)، إِلَّا أَنْ قَوْلَكَ

(١) الكتاب (بولاق) ١/٧٧، (هارون) ١/١٥٤.

(٢) وهي: «عَجِبْتُ مِنْ دَفْعِ النَّاسِ بَعْضُهُمْ بَعْضٍ».

(٣) الكتاب (بولاق) ١/٧٧، (هارون) ١/١٥٤. والذي في الرَّبَّاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٥٢ب] كالذي

في الحاشية.

(٤) قائل «والمعنى فيهما واحد» هو الفارسي.

(٥) الكتاب (بولاق) ١/٧٨، (هارون) ١/١٥٧.

(بَعْضُهُ) فِي هَذَا الْوَجْهِ تَأْكِيدٌ أَوْ يَكُونُ تَبَيِّنًا عَلَى نَحْوِ قَوْلِكَ: (رَأَيْتُ وَجْهَكَ أَحْسَنَ مِنْ وَجْهِ فَلَانٍ)، أَمْلَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الرَّبَّاحِيُّ^(١) مِنْ كِتَابِهِ.

قَالَ سَيَوِيه: «فَجَرَى كَمَا جَرَى (صَكَّتُ الْحَجَرَيْنِ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ)، فَقَوْلُكَ (بِالْآخِرِ) لَيْسَ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ هُوَ الْأَوَّلُ»^(٢).

﴿عنده﴾:

«فَجَرَى عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ: (اضْطَكَّ الْحَجَرَانِ أَحَدُهُمَا بِالْآخِرِ)».

﴿(فا)﴾:

المفعول الأول فاعلٌ في المعنى.

﴿(فا)﴾:

يريدُ: ليس المفعول الأول الثاني. [٣٧/ب]

قَالَ سَيَوِيه: «وَلَكِنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْإِسْمِ الْآخِرِ^(٣) فِي قَوْلِكَ: (صَكَّ الْحَجَرَانِ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ)، وَلَكِنَّكَ أَوْصَلْتَ الْفِعْلَ بِالْبَاءِ كَمَا أَنَّ (مَرَزْتُ بِزَيْدٍ) الْإِسْمُ مِنْهُ فِي مَوْضِعِ اسْمٍ مَنْصُوبٍ»^(٤).

(١) فِي (١٣٧)أ- و(٢٢٤)ب- و(٤٣٣)أ: «الرياحي»، وصوابه (الرَّبَّاحِي) بِالْبَاءِ، وَهُوَ الَّذِي تُنسَبُ إِلَيْهِ النُّسخَةُ الرَّبَّاحِيَةُ لِكِتَابِ سَيَوِيه، وَسَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي ص ٢٧ هـ ٥.

(٢) الْكِتَابُ (بَوْلَاق) ١/٧٨، (هَارُون) ١/١٥٧. وَفِي الرَّبَّاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٥٢ب]: «فَجَرَى كَمَا جَرَى: (اضْطَكَّ الْحَجَرَانِ أَحَدَهُمَا بِالْآخِرِ)....».

(٣) فِي الرَّبَّاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٦٢أ]: مفعولٌ لِلأَوَّلِ.

(٤) الْكِتَابُ (بَوْلَاق) ١/٧٨، (هَارُون) ١/١٥٧.

﴿ط﴾:

أَوْصَلْتَ الْفِعْلَ بِالْبَاءِ لَأَنَّ الْفِعْلَ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ،
فَلَمَّا جَعَلْتَ الْمَفْعُولَ فِي الْمَعْنَى فَاعِلًا اخْتَجْتَ إِلَى مَفْعُولٍ، فَلَمْ يَتَّصِلِ
الْكَلَامُ إِلَّا بِحَرْفٍ.

﴿زيادة بخط (رق)، ليس عند (ح)﴾:

إِنَّمَا يُجْبِرُكَ بِاخْتِلَافِ مَعَانِي النِّصْبِ، فَإِذَا كَانَ (جَعَلْتُ) فِي مَعْنَى
(أَلْقَيْتُ) كَانَ نَصْبُهُ كَنَصْبِ (أَلْقَيْتُ)، وَإِذَا كَانَ عَلَى مَعْنَى (عَمِلْتُ) كَانَ
نَصْبُهُ كَنَصْبِ (عَمِلْتُ)، وَإِذَا كَانَ مَعْنَاهُ (صَيَّرْتُ) كَانَ نَصْبُهُ كَنَصْبِ
(صَيَّرْتُ)، فَهَذِهِ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةُ تَدْخُلُ فِي (جَعَلْتُ)، فَكُلُّهَا فَصَدَتْ
بـ (جَعَلْتُ) إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَانَ نَصْبُهُ عَلَى نَصْبِ مَا تَقْصِدُ بِهِ إِلَيْهِ.
﴿قال﴾:

فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجِهٌ: النِّصْبُ عَلَى أَنَّهُ حَالٌّ، وَعَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَعَلَى أَنَّهُ
مَفْعُولٌ مَفْعُولٌ^(١).

قال سيبويه: «إِذَا قُلْتَ: (بَكَى قَوْمُكَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ)، وَ(حَزَنَ

(١) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية، انظر: (ش) ٣٧ ب.

(٢) ليس في (ش) ٤٣ أ.

(٣) ليس في (ش) ٤٣ أ.

(٤) هذه حاشية على قوله: (المعاني الثلاثة) في الحاشية التي قبلها.

قَوْمُكَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ)، فَالْوَجْهُ هَهُنَا^(۱) النَّصْبُ^(۲)».

﴿فا﴾:

إِنْ أَرَدْتَ هَذَا كَانَ حَالًا.

قال سیبویہ: «إِذَا قُلْتَ: (أَحْزَنْتُ قَوْمَكَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ) لَمْ

تُرِدْ أَنْ تَقُولَ: (بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي عَوْنٍ)»^(۳).

﴿ط﴾:

أَيُّ: صَيَّرْتَهُمْ مُتَفَاضِلِينَ فِي الْحُزْنِ، وَجَعَلْتَ بَعْضَهُمْ يَفْضُلُ بَعْضًا فِيهِ،

فَهُمْ كُلُّهُمْ حُزْنُونَ، بَعْضُهُمْ أَفْضَلُ حُزْنًا مِنْ بَعْضٍ.

وَإِذَا نَصَبْتَ فَاَلْمَعْنَى قَدْ حَزَنْتَ بَعْضُهُمْ فِي حَالِ تَفَاضُلٍ مِنْهُمْ فِي الْحُزْنِ

أَيْضًا، فَ(أَفْضَلُ) نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ.

قال سیبویہ: «فَإِذَا جَاَزَ هَذَا أَتْبَعْتَهُ مَا يَكُونُ حَالًا»^(۴).

﴿ط﴾:

أَيُّ: إِذَا جَاَزَ أَنْ تُبَدِّلَ بَعْضَ الْقَوْمِ مِنْ جَمِيعِهِمْ - وَكَانَ اعْتِمَادُكَ عَلَى

بَعْضِ الْقَوْمِ - فَكَأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرِ (الْقَوْمَ)، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ: (حَزَنْتُ بَعْضَ

(۱) فِي الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ۲۶۲]: «فَالْوَجْهُ هُنَا»، وَالْبَاقِي سَاقِطٌ.

(۲) الْكِتَابُ (بُولَاق) ۷۸/۱، (هَارُون) ۱۵۷/۱.

(۳) الْكِتَابُ (بُولَاق) ۷۸/۱، (هَارُون) ۱۵۷/۱.

(۴) الْكِتَابُ (بُولَاق) ۷۸/۱، (هَارُون) ۱۵۷/۱.

قَوْمِكَ) وَلَمْ تَذْكُرِ (القوم) أَصْلًا.

فجائزٌ أَنْ تَأْتِيَ بِالْحَالِ أَوْ بِالْمَفْعُولِ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ أَوْ مَفْعُولَيْنِ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ (بَعْضَهُمْ) لَيْسَ بِمَفْعُولٍ ثَانٍ وَلَا حَالٍ فَيَمْتَنَعُ^(١) أَنْ يَجِيءَ بِالْحَالِ أَوْ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَلَكِنْ (بَعْضَهُمْ) إِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ مِنَ (القوم)، وَكَأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرِ (القوم)، ثُمَّ تُعَدِّي^(٢) الْفِعْلَ بَعْدَ إِلَى مَا احْتَجَّتْ إِلَيْهِ مِمَّا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ مِنْ حَالٍ وَغَيْرِهِ، فَافْهَم.

عند (ح): «فَإِذَا جَاءَ هَذَا»، وَ(عنده): «جَازَ» عَلَى مَا فِي الْمَتْنِ.

زيادةٌ لَيْسَتْ فِي (ح):

يقول: إِذَا جَاءَ الْوَقْفُ^(٣) وَهُوَ مَعْرِفَةٌ ثُمَّ جَاءَتْ بَعْدَهُ النِّكْرَةُ كَانَتْ

النِّكْرَةُ حَالًا، وَكَأَنَّكَ قُلْتَ (رَأَيْتُ قَوْمَكَ فَاضِلِينَ آخِرِينَ). [٣٨/أ]

هَذَا بَابٌ مِنَ الْفِعْلِ يُبَدَلُ فِيهِ الْآخِرُ مِنَ الْأَوَّلِ،

وَيَجْرَى عَلَى الْأِسْمِ كَمَا يَجْرَى (أَجْمَعُونَ) عَلَى

الْأِسْمِ، وَيُنْصَبُ بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ

قال سيبويه: «وَلَكِنَّهُمْ أَجَازُوا هَذَا كَمَا أَجَازُوا قَوْلَهُمْ: (دَخَلْتُ الْبَيْتَ)،

(١) فِي (ش ٣) ٤٣: «فَتَمْنَعُ».

(٢) (تَعَدَّى) مَعْطُوفٌ عَلَى (تَأْتِي).

(٣) كَذَا فِي كُلِّ النُّسخِ، وَلَكِنْ عَلَيْهَا فِي (ش ١) ٣٧ ب حَاشِيَةٌ لَفْظُهَا: «الْوَصْفُ، يَرِيدُ الْبَدَلَ».

وَأَيْتًا مَعْنَاهُ: (دَخَلْتُ فِي الْبَيْتِ) ^(١).

بَخَطٌ (رق) ^(٢):

قال أبو إسحاق: قال أبو العباس: قال الجرمي ^(٣): «(دَخَلْتُ الْبَيْتَ) لم يُحْذَفْ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ، وَمِنْ الْأَفْعَالِ مَا يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ وَبِغَيْرِ حَرْفِ الْجَرِّ، نَحْوُ: (جِئْتُكَ، وَجِئْتُ إِلَيْكَ)»، قال: «غَلِطَ فِي هَذَا سِيبَوِيه».

قال أبو إسحاق: فقال ^(٤) للجرمي: «لَوْ كَانَ عَلَى مَا تَقُولُ لَقُلْتَ: (دَخَلْتُ الْبَيْتَ دَخَلًا)، وَلَا يَجُوزُ هَذَا».

قال سيبويه: «كَمَا لَمْ يَجْزْ (دَخَلْتُ) ^(٥) إِلَّا فِي الْأَمَاكِينِ، فِي مِثْلِ: (دَخَلْتُ الْبَيْتَ)» ^(٦).

﴿ط﴾:

لم يَجْزْ تَعْدِي الْفِعْلِ إِلَى الْيَدِ وَالرَّجْلِ - وَإِنْ جازَ (ضَرَبَ زَيْدٌ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ) - «لَأَنَّ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ» جاء اسمًا للمكان في ظَهْرِ الْجَبَلِ وَبَطْنِ

(١) الكتاب (بولاقي) ٧٩/١، (هارون) ١٥٩/١.

(٢) جاء بعض هذه الحاشية من (قال الجرمي) إلى (سيبويه) في متن الرِّبَاحِيَةِ، انظر: (ح) ٢٦٢ ب.

(٣) انظر رأي الجرمي في ص ١١٦، ١١٧ هـ.

(٤) أي: أبو العباس المبرد.

(٥) في [انظر: (ح) ٢٦٢ أ]: حذف حرف الجر.

(٦) الكتاب (بولاقي) ٧٩/١، (هارون) ١٥٩/١.

(٧) ليس في (ش) ٤٤ أ.

الوادي، ولم يَجِئِ اليَدُ والرَّجُلُ اسمين للمكان.

قال سيبويه: «وَزَعَمَ الحَلِيلُ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: (مُطَرْنَا الزَّرْعَ وَالضَّرْعَ)، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ عَلَى الْبَدَلِ، وَعَلَى أَنْ تُصَيِّرَهُ بِمَنْزِلَةِ (أَجْمَعِينَ) تَأْكِيدًا»^(١).

من هنا قد نَسَخْتُ على نسخة أبي بَكْرٍ، وَجَعَلْتُ نسخة غيره مُلَحَقَةً به^(٢).

(ط): قال^(٣) السراج:

يَقْبَحُ عِنْدِي التَّوَكِيدُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْاسْمُ الْمُؤَكَّدُ هُوَ الْمُؤَكَّدُ، وَالْيَدُ وَالرَّجُلُ لَيْسَا جَمَاعَةً زَيْدٍ، كَمَا أَنَّ السَّهْلَ وَالْجَبَلَ جَمَاعَةُ الْبِلَادِ، وَالظَّهْرُ وَالْبَطْنُ اسْمَانِ يُرَادُ بِهِمَا جَمَاعَةُ شَخْصٍ زَيْدٍ، فَإِنْ أَرَادَ بِالْيَدِ وَالرَّجْلِ جَمَاعَتَهُ وَاکْتَفَى بِذِكْرِ الطَّرْفَيْنِ مِنْهُ جَازًا، فَاعْلَمْ. [٣٨/ ب]

قال سيبويه: «وَهُوَ نَهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ»^(٤).

(١) الكتاب (بولاقي) ٧٩، (هارون) ١/ ١٥٩.

(٢) هذه الحاشية ليست في (ش ٢) ٤٤٤أ.

(٣) (ط) ليست في (ش ٢) ٤٤٤أ، و(قال) ليست في (ش ١) ٣٨أ.

(٤) يعني أبا بكر بن السراج، وهو يعرف بابن السراج وبالسراج، ومن سماه (السراج): مراتب النحويين ١٣٥، وطبقات النحويين واللغويين ١١٢، وتاريخ العلماء النحويين لابن مسعر ٤٠. وقد يكون (السراج) رمزاً لابن السراج. وسوف تتكرر تسميته بالسراج ويا بن السراج في عدة مواضع.

(٥) الكتاب (بولاقي) ٨٠، (هارون) ١/ ١٦٠.

﴿ط﴾:

لَمَّا كَانَ صِيَامُهُ وَقِيَامُهُ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَا يَنْفَكُ مِنْ ذَلِكَ جَعَلَهَا كَأَنَّهَا
صَاحِبَا الصِّيَامِ أَوْ بَعْضُهُ؛ لِأَنَّ زَمَانَهُ الَّذِي لَا يَنْفَكُ مِنْهُ كَبَعْضِهِ، فَافْهَمْ^(١).

قال سيبويه: «وَقَالَ آخَرُ:

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسِلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي قَعْرِ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ^(٢) ﴿٣٧﴾
﴿٣٨﴾ زِيَادَةٌ لَيْسَتْ مِنَ السَّمْعِ مِنْ هَهْنَا^(٤): «وَكَمَا قَالَ:

وَأَعْوَرَ مِنْ نَبْهَانٍ أَمَّا نَهَارُهُ فَأَعْمَى، وَأَمَّا لَيْلُهُ فَبَصِيرٌ^(٥)»

قال سيبويه: «كَمَا قَالَ:

وَكَأَنَّهُ^(٦) هَتَقُ السَّرَاةِ كَأَنَّهُ مَا حَاجِبِيهِ مُعَيَّنٌ بِسَوَادٍ^(٧) ﴿٣٩﴾»

(١) الحاشية كلها ليست في (ش ٣) ٤٤ ب.

(٢) من البسيط، وهو للجرنفس وقيل: الجرنفس الطائي، كما في: الحيوان ١٥٨/٧ - وشرح أبيات الكتاب ٢٣٧/١ - وابن خلف ٤٤٩/١.

(٣) الكتاب (بولاقي) ٨٠/١، (هارون) ١٦١/١.

(٤) الحاشية ليست في (ش ٣) ٤٤ ب.

(٥) من الطويل، وهو لجرير، في ديوانه ٢٥٥.

(٦) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ٢٦٢) ب]: «فكأنه»، قال في الخزانة ١٩٨/٥: «رواه سيبويه (فكأنه) بالفاء»، قلت: هي رواية الرِّبَاحِيَةِ، أما الشرقية فبالواو.

(٧) من الكامل، وهوبلا نسبة في: شرح المفصل ٦٧/٣ - واللسان ٣٠٢/٣ - والخزانة ١٩٧/٥، ونص صاحب الخزانة أنه لا يُعرف قائله، وجاء في الكتاب (بولاقي) ٨٠/١ قبل البيت: (قال الأعشى)، ولم أجد هذه النسبة في النسخ التي عندي.

﴿ط﴾:

(ما) توكيدٌ، و(حاجبيّه) بدلٌ من الهاء، وقال (مُعَيِّنٌ) لأنَّ الإخبارَ عن الهاء وإن كُنْتَ قد أَبْدَلْتَ منها، و(اللهقُ): الأبيضُ، و(السَّراةُ): الظَّهْرُ.

قال سيبويه: «وَأَمَّا قَوْلُ جَرِيرٍ:

مَشَقَّ الْهُوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السَّرَى حَتَّى ذَهَبَ كَلَاكِلًا وَصُدُورًا^(١)
فَإِنَّمَا هَذَا عَلَى قَوْلِهِ: (ذَهَبَ قُدَمًا)، وَ(ذَهَبَ أُخْرًا)^(٢).

﴿ط﴾:

أبو جعفرٍ: سألتُ عنه أبا الحسن^(٣)، فقال: «يُرِيدُ بِذَلِكَ سِيبَوِيهٌ أَنَّ قَوْلَهُ (ذَهَبَ قُدَمًا) إِنَّمَا مَعْنَاهُ مُتَقَدِّمًا^(٤)، وَ(أُخْرًا) مُتَأَخِّرًا^(٥)، وَأَبُو الْعَبَّاسِ^(٦) يُخَالِفُهُ فِي هَذَا الْقَوْلِ، وَيَقُولُ: هُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ».

(١) الكتاب (بولاق) ٨٠ / ١، (هارون) ١ / ١٦١. وجاء بعده في الشرقية [انظر: (ش) ٣٨]:

«يُرِيدُ: (كَأَنَّ حَاجِبِيَّهَ)، فَأَبْدَلَ (حَاجِبِيَّهَ) مِنَ الْهَاءِ الَّتِي فِي (كَأَنَّهُ)، وَ(مَا) زَائِدَةٌ، وَلَيْسَ هُوَ فِي

الرَّبَاحِيَّةِ [انظر: (ح) ٢٦٦ ب].

(٢) من الكامل، وهو لجري، كما في ديوانه ٢٢٧ - والخزاعة ٩٨ / ٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ٨١ / ١، (هارون) ١ / ١٦٢.

(٤) الأَخْفَشُ الْأَصْغَرُ.

(٥) في (ش) ٤٤ ب: «مَقْدَمًا».

(٦) انظر: اللسان ٥٩٧ / ١١.

(٧) انظر قول المبرد في: شرح السيرافي ٦٠ / ٤ - وشرح الصفار ١٩٤ أ.

﴿ في كتابه: «هذا عند أبي العباس تمييزٌ»، يعني (كَلَاكَلًا).

قال سيبويه: «وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَمَّارٍ النَّهْدِيُّ:

طَوِيلٌ مِثْلُ الْعُنُقِ أَشْرَفَ كَاهِلًا

أَشَقُّ رَحِيبُ الْجُوفِ مُعْتَدِلُ الْجَزْمِ»^(١)»^(٢)

﴿ بخط (رق): عند أبي إسحاق:

وقال امرؤ القيس، ويُقال: لابن عَمَّارٍ النَّهْدِيِّ^(٣).

﴿ (عنده): «طَوِيلٌ مِثْلُ الْعُنُقِ»^(٤)، وكذا عند مَبْرَمَانَ.

﴿ (ط)^(٥):

قال أبو الحسن^(٦): هذا البيتُ نَظِيرُ الْأَوَّلِ.

قال: و(مِثْلٌ): مُلْتَقٍ، يُقَالُ: تَلَّهُ يَتَلَّهُ، إِذَا أَلْقَاهُ، وَيُقَالُ أَيْضًا لِلْعُنُقِ:

مِثْلٌ، وَتَلِيلٌ^(٧).

(١) من الطويل، لعمر بن عَمَّارٍ النَّهْدِيِّ أو لامرئ القيس في نسخة الزجاج الأولى كما سيأتي في

الحاشية، وكما في شرح أبيات سيبويه ٣٥٩/١ - وابن خلف ٤٥٦/١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٨١/١، (هارون) ١٦٢/١.

(٣) هذا الاختلاف يدل على أن نسبة البيت حادثة، وليست من كلام سيبويه، بل من نسبة الجرمي.

(٤) وكذا الضبط في الرِّبَاحِيَّة، انظر: (ح) ٢٦٢ب.

(٥) ليس في (ش) ٤٤٤ب.

(٦) الأخفش الأصغر.

(٧) انظر: الصحاح (تلل) ٤/١٦٤٤، وفيه أيضًا: «المِثْلُ: الشديد».

قال سيبويه: «وَمِثْلُهُ قَوْلُ رَجُلٍ مِنْ عُمَانَ:

إِذَا أَكَلْتُ سَمَكًا وَفَرَضَا

ذَهَبْتُ طُولًا وَذَهَبْتُ عَرْضًا^(١)

فَإِنَّمَا شُبَّهَ بِهَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْمَصَادِرِ^(٢).

﴿ط﴾^(٣):

قال أبو الحسن^(٤): الْفَرَضُ^(٥): ضَرْبٌ مِنَ التَّمَرِ لِأَهْلِ عُمَانَ.

قال: وَتَقْدِيرُهُ (ذَهَبْتُ ذَهَابَ طُولٍ)، وَكَذَا كُلُّ مَا تَقَدَّمَ.

قال أبو جعفر: فَأَمَّا أَبُو إِسْحَاقَ فَقَالَ فِي هَذِهِ الْأَبْيَاتِ كُلَّهَا: «إِنَّمَا عَلَى

الْحَالِ»، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: «(طُولًا) أَي: مُتَطَاوِلًا»، قَالَ: «وَكَذَا (أَشْرَفَ

صَاعِدًا)^(٦)»، وَهَذَا الصَّحِيحُ.

(١) مِنَ الرِّجْزِ، وَهُمَا لِرَجُلٍ مِنْ عُمَانَ، كَمَا فِي: الْعَشْرَاتِ لِأَبِي عَمْرِو الزَّاهِدِ ١١٢ - وَالصَّحَاحِ

١٠٩٧/٣، عَنْ الْأَصْمَعِيِّ، وَقَالَ السِّيرَافِيُّ ٤/٦١: «وَيُقَالُ إِنَّهُ لِلْعُمَانِيِّ الرَّاجِزِ»، قُلْتُ: هُوَ مُحَمَّدُ

بْنُ ذُوَيْبِ الْبَصْرِيِّ، وَالْبَيْتُ لَيْسَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ عُمَانَ، انْظُرْ: الْأَغَانِي ١٨/٣٢٦.

(٢) الْكِتَابُ (بُولَاق) ١/٨٢، (هَارُونَ) ١/١٦٣. وَلَيْسَ (رَجُلٌ مِنْ عُمَانَ) فِي الرَّبَاحِيَةِ، انْظُرْ:

(ح) ٢٦٦ ب.

(٣) لَيْسَ فِي (ش) ٢/٤٤، وَهَذِهِ الْحَاشِيَةُ فِي لِبَابِ الْأَلْبَابِ ١/٤٦٣، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «قَالَ أَبُو الْحَسَنِ:

طُولًا أَي مُتَطَاوِلًا....».

(٤) الْأَخْفَشُ الْأَصْغَرُ.

(٥) انْظُرِ الصَّحَاحَ (فَرَضَ) ٣/١٠٩٨.

(٦) يَرِيدُ أَنْ مَعْنَى (أَشْرَفَ كَاهِلًا) فِي الْبَيْتِ هُوَ (أَشْرَفَ صَاعِدًا).

﴿ هذه الزيادة في (ح):

قال أبو الحسن: قوله «فإنما شُبِّهَ بهذا الضَّرْبِ مِنَ المصادر» يعني هذه الأسماء في هذا الباب، نحو: (كَلَاكِل، وكَاهِل) شُبِّهَتْ بقوله (قُدُمًا وَأُخْرًا)؛ لأنَّ هذينِ مَصْدَرَانِ وَضِعَا مَوْضِعَ الْحَالِ، كأنه إذا قَالَ (صُعْدًا) فإنه يُريدُ (ذَهَبَ صَاعِدًا)، كما قَالَ: (ذَهَبَ^(١) مَشِيًّا) أَي: مَاشِيًّا.

﴿ قوله: «فإنما شُبِّهَ بهذا الضَّرْبِ مِنَ المصادر»:

يقول: إِنَّ (طُولًا وَعَرَضًا) مِنَ المصادر، شُبِّهَ (كَلَاكِلٌ وَصُدُورٌ) بـ(طُولٍ وَعَرَضٍ) ونحوهما مِنَ المصادر.

قال سيبويه: «وَلَيْسَ هَذَا مِثْلَ قَوْلِ عَامِرِ بْنِ الطُّفَيْلِ:

فَلَا بُغْيَنِيَّكُمْ قَنَا وَعَوَارِضًا وَلَا قَبْلَنَ الْخَيْلَ لَابَةِ ضَرْغَدٍ^(٢)»
﴿ قال أبو جعفر: هذا البيت لعامر بن الطُّفَيْلِ^(٣).

﴿ (ط)^(١): قال أبو الحسن^(٢):

(١) في (ش) ٤٤٤ ب: «في ذهب».

(٢) من الكامل، وهو لعامر بن الطفيل، كما في ديوانه ٥٥ - والخزانة ٣/ ٧٤.

(٣) الكتاب (بولاق) ٨٢/ ١، (هارون) ١٦٣/ ١. وفي الرَّبَاحِيَّة [انظر: (ح) ٢٦٢ ب]: «قول طفيل». وفي طرة الحمزاوية (٨٢-١) ٦٨ أ: كذا في كتاب أبي نصر، وفي الطرة: «قال أبو جعفر: هذا البيت لعامر بن الطفيل».

(٤) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يقي ٢٨ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

(لَأَبْغَيْنَكُمُ): لَا طُلُبُنَاكُمْ بِقَنَّا، فَحَذَفَ الْبَاءَ.

قال: فَأَمَّا قَوْلُهُ (وَلَأُقْبِلَنَّ الْخَيْلَ لَابَةً ضَرْعًا) فَيَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ^(٣)،
كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَأُورِدَنَّ، وَ(قَنَّا، وَعُورِضُ، وَضَرْعًا): جِبَالٌ^(٤)، وَ(الْلابَةُ):
الْحَرَّةُ^(٥). [٣٩/أ]

**هَذَا بَابٌ مِنْ أَسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِي
الْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا أُرِدَتْ فِيهِ مِنَ الْمَعْنَى مَا أُرِدَتْ فِي
(يَفْعُلُ) كَانَ مِنْوَنًا نَكْرَةً.**

﴿ في نسخة (رق): ﴾

«مَجْرَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِي الْمَفْعُولِ فِي الْمَعْنَى، فَإِذَا أُرِدَتْ فِيهِ مِنَ
الْمَعْنَى مِثْلَ مَا أُرِدَتْ....»، ضَرَبَ أَبُو عَلِيٍّ عَلَى (الْوَاوِ) وَعَلَى (مِثْلَ) مِنْ

(١) ليس في (ش) ٤٤٤ ب.

(٢) الْأَخْفَشُ الْأَصْغَرُ.

(٣) يُقَالُ: قَبِلْتُ الْخَيْلَ الْوَادِيَّ، أَي: اسْتَقْبَلْتُهُ، وَأَقْبَلْتُهَا أَنَا الْوَادِيَّ، أَي: جَعَلْتُهَا تَقَابِلَهُ. انْظُرْ:
الصَّحَاحَ (قَبْلَ) ١٧٩٦/٥، وَقَالَ الْفَارَسِيُّ: إِنْ (لَأُقْبِلَنَّ) فِي الْبَيْتِ فَعْلٌ لَازِمٌ، وَهَنَّاكَ حَرْفُ جَرٍ
مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: لَأُقْبِلَنَّ بِالْخَيْلِ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ: (لَأَبْغَيْنَكُمُ قَنَّا). انْظُرْ: لِبَابِ الْأَلْبَابِ ١/٤٦٨ -
وَالْخَزَائِنِ ٣/٧٥.

(٤) وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ، انْظُرْ: مَعْجَمٌ مَا اسْتَعْجَمَ (قَنَّا) ٣/١٠٩٥، (عُورِضُ) ٣/٩٧٨،
(ضَرْعًا) ٣/٨٥٨.

(٥) انْظُرِ الصَّحَاحَ (لُوبَ) ١/٢٢٠.

كتابه، وجعله على ما في نسخة (ب).

قال سيبويه: «وَمِمَّا جَاءَ فِي الشُّعْرِ مُنَوَّنًا مِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ»^(١).

من هنا ليس في نسخة (ب)، وهي في نسخة (ح) ومتن نسخة (رق): «يُقَالُ لَامِرِي الْقَيْسِ، وَقِيلَ: لَابِنِ أَحْمَرَ، وَقِيلَ: لَرَجُلٍ مِنْ أَهْلِ

الْبَحْرَيْنِ وَكَانَ فَصِيحًا»^(٢). [ب/٣٩]

قال سيبويه: «قَوْلُ النَّابِغَةِ:

اَحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةٍ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ إِلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِ الثَّمَدِ»^(٣) (ط):

(الثَّمَدُ): رَكَايَا تُخْفَرُ وَمِنْ وَرَائِهَا حَاجِزٌ لَا يَدْعُ الْمَاءَ يُخْرِجُ^(٤).

وشاهده: فِي أَنَّ الثَّمَدَ نَعْتُ لـ (حَمَامٍ سِرَاعٍ)^(٥) الَّتِي هِيَ مُنَوَّنَةٌ، فَلَوْلَا

(١) الكتاب (بولاق) ٨٣/١، (هارون) ١٦٤/١، و(من هذا الباب قوله) ليس في الرِّبَاحِيَةِ، انظر: (ح) ٢٧/٢.

(٢) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية [انظر: (ش) ٤٥/٢]، ويظهر أنها من نسبة الجرمي للبيت.

(٣) من البسيط، وهو للنابغة الذبياني، كما في: ديوانه ٢٣- والحيوان ٢٢١/٣.

(٤) الكتاب (بولاق) ٨٥/١، (هارون) ١٦٨/١. وفي الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٧/٢]: (سِرَاعٍ) بدل (سِرَاعٍ)، وهما روايتان في البيت.

(٥) انظر: اللسان (ثمد) ١٠٥/٣.

(٦) كذا في جميع النسخ، فكأنه تصرف من النساخ؛ لأن نسخة ابن طلحة رباحية، وفيها (سِرَاعٍ) كما سبق.

نِيَّةُ التَّنْوِينِ فِي (وَارِدِ الثَّمَدِ) لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِـ (حَمَامٍ) الْمَنْكُورِ
وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، فَهَذَا بَيِّنٌ.

قال سيبويه: «وَقَالَ الْمَرَّارُ الْأَسَدِيُّ:

سَلِّ اهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسٍ^(١)
فَهُوَ عَلَى الْمَعْنَى، لَا عَلَى الْأَصْلِ»^(٢).

﴿قوله﴾: «فهو على^(٣) المعنى، لا على اللفظ^(٤)» يعني أَنَّ (مُعْطِيًا)
مُضَافٌ إِلَى (رَأْسِهِ)، وَلَيْسَ بِمُنَوَّنٍ، وَأَصْلُهُ التَّنْوِينُ؛ لِأَنَّ (كُلَّ) لَا يَقَعُ بَعْدَهَا
اسْمٌ مَعْرِفَةٌ يُعْنَى بِهِ الْجَمِيعُ، فَمِنْ ثَمَّ كَانَ أَصْلُ (مُعْطِي) التَّنْوِينِ.
وقوله: «على المعنى» يعني أَنَّهُ نَكْرَةٌ، وَأَنَّ أَصْلَهُ التَّنْوِينُ.

قال سيبويه: «لَأَبِي الْأَسْوَدِ الدُّؤْلِيِّ:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرٍ لِلَّهِ إِلَّا قَلِيلًا»^(٥)

(١) من الكامل، وهو للمرَّار بن سعيد الفقعسي الأسدي، كما في: شرح أبيات الكتاب ١/ ١٠٢ -

وشرح شواهد الإيضاح ١٢٣.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٥، (هارون) ١/ ١٦٨.

(٣) ليس في (ش) ٤٥ ب.

(٤) الذي في كلام سيبويه: (الأصل).

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٥، (هارون) ١/ ١٦٩، و(لأبي الأسود الدؤلي) ليس في الرِّبَاحِيَةِ [انظر:

(ح) ٢٧٢ أ]، وفيها: (ذاكرٌ) بالنصب، والبيت من المتقارب، وهو لأبي الأسود الدؤلي، كما في:

ديوانه ٥٤ - والمقتضب ٢/ ٣١٣ - والمنصف ٢/ ٢٣١.

يونسُ لَا يَعْرِفُ (إِلَّا ذَاكَرِ اللَّهِ) إِلَّا بِالْجُرِّ. [٤٠ / أ]

قال سيبويه: «وَقَالَ كَعْبُ بْنُ جُعَيْلٍ:

وَأَبْيَضَ مَصْقُولَ السَّطَامِ مُهَنَّدًا وَذَا حَلَقٍ مِنْ نَسَجِ دَاوُدَ مُسَرِّدًا»^(١) (عنده): «مُسْنَدًا» مكان «مُسَرِّدًا»^(٢).

يُقَالُ: دِرْعٌ مُسْنَدَةٌ، إِذَا كَانَ حَلَقُهَا يَأْخُذُ بَعْضُهُ بَعْضًا»^(٣).

قال سيبويه: «وَلَمْ تُدْخِلْهُ عَلَى نَاصِبٍ وَلَا رَافِعٍ»^(٤).

قوله: «عَلَى نَاصِبٍ وَلَا رَافِعٍ»:

يعني أَنَّ (ضَارِبًا) إِذَا اخْتَصَّ بَوَقْتٍ بَعِيْنُهُ فَصَارَ لِلْمُضِيِّ لَمْ يَرْفَعْ وَلَمْ يَنْصَبْ بِمَنْزِلَةِ (غَلَامٍ)، فَإِذَا كَانَ لِمَا يُسْتَقْبَلُ رَفَعَ وَنَصَبَ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِذَا نَصَبَ ضَمِيرًا مَرْفُوعًا، فَالَّذِي يَرْفَعُ وَيَنْصَبُ بِالْعَمَلِ أُولَى، وَالنَّصَبُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَقْوَى؛ لِأَنَّهُ كَالْفِعْلِ.

يعني قولك: (هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ أَخَاهُ غَدًا)؛ لِأَنَّ الْجُرَّ هُنَا دَاخِلٌ عَلَى (ضَارِبٍ) الَّذِي أَصْلُهُ النَّصَبُ.

(١) من الطويل، وهو لكعب بن جُعَيْلٍ، كما في: شرح أبيات الكتاب ١/ ٣٥٥.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٦، (هارون) ١/ ١٧٠.

(٣) لم أجد هذه الرواية، وقد ذكر ابن السيرافي ١/ ٣٥٦ أن الذي في شعر كعب: (مُؤِيدًا).

(٤) هذا معنى (الدَّرْعُ الْمُسَرَّدُ)، انظر: اللسان (سرد) ٣/ ٢١١، ولم أجد هذا المعنى لـ (الدَّرْعُ الْمُسْنَدُ).

(٥) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٦، (هارون) ١/ ١٧٠.

قال سيبويه: «وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قَيْسِ عَيْلَانَ:

بَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفَضَّةٍ وَزِنَادٍ رَاعٍ»^(١)
﴿ط﴾:

رواية أبي الحسن^(٢) (وزنَادٍ راعٍ) عطفًا على الموضع، وروى بعده:
وَمَزُودِهِ وَمُزْتَحَلًّا قَلُوصًا وَأَثَوَابًا تُشَبَّهُ بِالرَّقْعَاعِ
قال سيبويه: «وَرَعَمَ عَيْسَى أَنَّهُمْ يُنْشِدُونَ هَذَا الْبَيْتَ:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقٍ»^(٣)
﴿وَرَعَمُوا أَنَّهُ مُصْنُوعٌ﴾، قال أبو الحسن^(٤): «سَمِعْتُهُ مِنْ عَيْسَى».

قال سيبويه: «فَلَمَّا أَرَادَ سَوَى ذَلِكَ الْمَعْنَى جَرَى مَجْرَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي
مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ الْفِعْلِ»^(٥).

(١) الكتاب (بولاق) ٨٦/١، (هارون) ١٧١/١. و(رجل من قيس عيلان) ليس في (ح) ٢٧(٢)ب،

وفيها (نرقبه) بدل (نطلبه)، والبيت من الوافر، وهو لنصيب بن رباح، كما في ديوانه ١٠٤.

(٢) الظاهر أنه الأخفش الأصغر؛ لأن ابن طلحة يكثر من النقل عنه عن طريق أبي جعفر النحاس،

وقد ذكر رواية أبي الحسن والبيت الذي ذكره بعده: لباب الألباب ٢٥٦/١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٨٧/١، (هارون) ١٧١/١. و(فينصبون) ليس في الرِّبَاحِيَةِ [انظر:

(ح) ٢٧(٢)ب]، والبيت من البسيط، وقيل: هو لجابر بن رألان السِّنْبِي، وقيل: لجريز، وقيل:

لتأبط شراً، وقيل: مجهول، انظر: المقاصد النحوية ٥١٣/٣ - والخزانة ٢١٥/٨.

(٤) قول الأخفش جاء في متن الرِّبَاحِيَةِ، انظر: (ح) ٢٧(٢)ب.

(٥) الكتاب (بولاق) ٨٧/١، (هارون) ١٧١/١.

قوله: «فلما أراد سوي ذلك المعنى»: أي: سوي مُشابهة اسم

الفاعل^(١) الفِعْل؛ لاختصاص اسم الفاعل بزمان واحد.

«جَرى مجرى الأسماء»: التي لم تَعْمَلْ عَمَلِ الفِعْلِ، إذا اِخْتَصَّ بزمانٍ

واحدٍ لم يُعَرَّبْ، يعني الفعل

زيادة:

قال أبو عَمَرَ: هذا خِلافُ قولِهِم (الفِعْلُ الدائم)، وهذا خَطَأٌ؛ لأنَّ

الزَّمانَ مُتَقَضٌّ، والاسمُ المَأخُوذُ مِنَ الفِعْلِ أَلْزَمٌ؛ لأنه حينَ يَفْعَلُ يَقَعُ عليه

اسمُ فاعِلٍ^(٢)، فقولُهُم (النَّسَارِقُ والنَّسَارِقَةُ) فَعَلَ بِحَدِّ الفِعْلِ إِذَا، وكذلك

اليومُ والليْلَةُ. [٤٠/ب]

قال سيبويه: «وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَهْدِي الْحَمِيسَ نَجَادًا فِي مَطَالِعِهَا إِمَّا الْمِصَاعَ وَإِمَّا ضَرْبَةَ رُغْبٍ»^(٣)

﴿ط﴾:

قال أبو جعفر^(٤):

(١) في (ش ١) ٤٠أ، (ش ٢) ٤٦أ: «فاعل».

(٢) في (ش ٣) ٤٧أ: «الفاعل».

(٣) الكتاب (بولاق) ٨٧/١، (هارون) ١٧٢/١. والبيت من البسيط، وهو للزريقان بن بدر، كما في

ديوانه ٣٥- واللسان ٨/٣٣٨، وقيل: لزاحم العقيلي، كما في: تحصيل عين الذهب ١٤٢.

(٤) انظر كلامه هذا في: لباب الألباب ١/٥٣٦.

هكذا في نسختي عن أبي إسحاق^(١)، وأحسبه غلطاً، وهو عنده^(٢) عن أبي الحسن (يَهْدِي الْحَمِيسَ نِجَادٌ) بِالرَّفْعِ.

وقال^(٣): (المِصَاعُ): الْقِتَالُ، وَ(رُغْبٌ): وَاسِعَةٌ^(٤)، قال أبو العباس^(٥): «معناه إِمَّا يُبَايِعُونَ مِصَاعًا وَإِمَّا أَمْرُهُمْ ضَرْبَةُ رُغْبٍ».

قال سيبويه: «وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَمُشَجِّجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَذَالِهِ فَبَدَا، وَغَيْرَ سَارِهِ الْمَغْزَاءُ»^(٦)

عند القاضي: «أَمَّا سَوَاءٌ قَذَالِهِ»^(٧).

قال أبو جعفر: حَفْظِي (أَمَّا سَوَاءٌ قَذَالِهِ)، وهو وَسْطُهُ^(٨).

(١) قلت: هو الذي في نسخ الشرقية [انظر: (ش) ٤٠ ب] والرباحية [انظر: (ح) ٢٧ ب].

(٢) كذا في جميع النسخ. والذي في لباب الألباب ١/ ٥٣٦: «عندي»، وهو المناسب للكلام، وأبو الحسن المذكور هو الأخفش الأصغر شيخ أبي جعفر النحاس.

(٣) أي: أبو جعفر النحاس.

(٤) انظر: الصحاح (مصع) ٣/ ١٢٨٥، (رغب) ١/ ١٣٧.

(٥) انظر قول المبرد في: لباب الألباب ١/ ٥٢٨.

(٦) الكتاب (بولاق) ١/ ٨٨ (هارون) ١/ ١٧٤. والبيت من الكامل، وهو للشَّخَّاح بن ضرار، كما

في: ملحق ديوانه ٤٢٨ - وأساس البلاغة ٢٢٩. وفي البيت روايتان (سَوَاءٌ وَسَوَادٌ)، انظر:

تحصيل عين الذهب ١٤٤ - ولباب الألباب ١/ ٥٣٩.

(٧) جاءت هذه الرواية في: (ح) ٢٧ ب - والحمزاوية (١-٨٢) ٧٠ أ.

(٨) هذه الحاشية نقلتها من طرة نسخة ابن يقي ٢٩٩ المنسوخة هي وحواشيها من نسخة أبي نصر.

﴿ قال أبو جعفر بن النحاس: حَفِظِي (سَوَاءً)، وكذا ذَكَرَهُ السَّيرافي^(١) وَفَسَّرَهُ، وكذا وقع في نسخة الفارسي.

قال سيبويه: «وَالنَّصْبُ عَلَى مَا نَصَبْتَ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ»^(٢).

﴿ زِيَادَةُ بَخَطٍ (رَق):

قوله: «وَالنَّصْبُ عَلَى مَا نَصَبْتَ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ»، أي: إِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ عَمْرًا كَمَا قُلْتَ: (هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٍ فِيهَا وَعَمْرًا)، وكما قال تعالى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾^(٣).

﴿ قَالَ -بَخَطٍ (رَق)-:

إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً فَلَا يَعْمَلُ، يَعْنِي (مُعْطِي زَيْدٍ)، وَإِنَّمَا يُنْصَبُ عَلَى إِضْهَارِ فِعْلٍ يَرْجِعُ إِلَى (أَعْطَى). [٤١ / ٤]

قال سيبويه: «وَإِنْ لَمْ تُتَوَّنْ لَمْ يَجْزُ: (هَذَا مُعْطِي دِرْهَمًا زَيْدٍ)؛ لِأَنَّكَ لَا تَفْصِلُ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ»^(٤).

(١) انظر: شرح السيرافي ٦٦ / ٤ (دار الكتب المصرية).

(٢) الكتاب (بولاق) ٨٩ / ١، (هارون) ١٧٥ / ١.

(٣) سورة الأنعام ٩٦. وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، وقرأ باقي السبعة (وَجَعَلَ)، انظر: السبعة ٢٦٣ - والنشر ٢ / ٢٦٠.

(٤) الكتاب (بولاق) ٨٨ / ١، (هارون) ١٧٥ / ١.

قال أبو الحسن^(١):

إلا في شِعْرِ^(٢)، سَمِعْتُ عَيْسَى بْنَ عُمَرَ يُنْشِدُ:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجٍّ زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ^(٣)

قال أبو العباس^(٤):

لم يَعْرِفْ أَبُو عُمَرَ ما حَكَى الْأَخْفَشُ، وهو عندهُ وعندَ جميعِ
أَصْحَابِنَا خَطَأً.

(١) حاشية الأخفش في متن الشرقية [انظر: (ش ١) ٤١أ]، وفي متن الرباحية [انظر: (ح ٢) ٢٧ب]،
وانظر: تحصيل عين الذهب ١٤٥ - ولباب الألباب ١ / ٥٤١.

(٢) في الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ٢) ٢٧ب]: (الشُّعْرُ)، وفيها (ينشده) بدل (ينشد).

(٣) من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في: معاني الفراء ١ / ٣٥٨ - ومجالس ثعلب ١ / ١٢٥ -
والخصائص ٢ / ٤٠٦، ونسبه السيرافي ٤ / ٧٠ - وابن خلف ١ / ٥٤١ إلى بعض المدنيين
المولدين. وقال السيرافي عن البيت ١ / ٢٤١ (العلمية): «وقد أُتِّشِدَ فيه ما لا يُتَّبَتُه أهل الرواية».
وقال الصيمري في التبصرة ١ / ٢٨٩: «ليس معروفاً عند البصريين، ولا مشهوراً عن ثقة يؤخذ
ببلغته، ولا يعرف من حيث يصح». وقال ابن الأثير في البديع ١ / ٣٠١: «وروى بعضهم عن
سيبويه». وقال الزخشي في مفضله ١٣٣: «وما يقع في بعض نسخ الكتاب فسيبويه بريء
من عهده» وقال صاحب الخزنة ٤ / ٣٨١: «هذا البيت لم يعتمد عليه متقنو كتاب سيبويه
وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه. فأدخله بعض النساخ في بعض
النسخ، حتى شرحه الأعلام وابن خلف في جملة أبياته». قلت: الأعلام ١ / ٨٨ وابن خلف
١ / ٥٤١ قد نصّا على أنه من رواية الأخفش.

(٤) حاشية المبرد في متن الشرقية [انظر: (ش ١) ٤١أ]، وفي متن الرباحية [انظر: (ح ٢) ٢٧ب]،
وليس في الرِّبَاحِيَةِ: (قال أبو العباس).

هَذَا بَابُ جَرَى مَجْرَى الْفَاعِلِ الَّذِي يَتَعَدَّى فِعْلُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ فِي اللَّفْظِ لَا فِي الْمَعْنَى

قال سيبويه: «قَالَ....^(١)»:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٍ
طَبَّاحٍ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادَ الْكَسِلَ^(٢).

﴿كذا (عنده)، وعند (ح) وعند (رق): قال ابن مَزْرَدٍ. [٤١/ب]

قال سيبويه: «وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَامِرٍ:

وَيَوْمَ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلِ سِوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ^(٣).
﴿نُسَخَةٌ^(٤)»:

(١) في الشرقية [انظر: (ش ١) ٤١أ]: «قال الشَّخَّاح». وفي الرَّبَاحِيَّة [انظر: (ح ٢) ٢٨أ]: «وقال الشاعر وهو الشَّخَّاح». وفي نسختي الزجاج - كما في الحاشية -: «وقال ابن مَزْرَدٍ». وهذا الاختلاف يدل على أن نسبة البيت حادثه، وليست من كلام سيبويه.

(٢) الكتاب (بولاق) ٩٠/١، (هارون) ١٧٧/١. والبيتان من الرجز، وهما لجَبَّار بن جَزْء، كما في ديوان الشَّخَّاح ٣٨٩- والخزانة ٢٣٣/٤، ونُسباً إلى ابن عمه ابن مَزْرَدٍ، كما في نسختي الزجاج في الحاشية، ونُسباً إلى عمهما الشَّخَّاح، كما في: الكامل ٢٥٨/١ - وأمالى ابن الشجري ١٩٠/١.

(٣) الكتاب (بولاق) ٨٩/١، (هارون) ١٧٧/١ - ١٧٨. وفي الشرقية، [انظر: (ش ١) ٤١ب]: (سُلَيْمَى) بدل (سُلَيْمًا)، وهي الرواية المشهورة، والبيت من الطويل، وهو لرجل من بني عامر، كما في: شرح المفصل ٤٦/٢ - واللسان ١٤٤/١٤، وقيل: لمظهر المحاربي، كما في النسخة المجهولة في الحاشية.

(٤) سبق في مواضع كثيرة «في نسخة كذا»، ولذا ضبطتُ «نسخة» بالجر؛ لأن الغرض بيان اختلاف

مظهر المحاربي^(١).

﴿ط﴾^(٢):

قال أبو الحسن: النَّاهِلُ الذي قد رَوِيَ، فالمعنى: أَنَّ الرُّمَحَ قد رَوِيَ

من الدَّمِ^(٣).

هذه النسخ، فلذا يقول: في نسخة كذا ونسخة كذا، وفي نسخة كذا ونسخة كذا، وحذَفَ حرفَ العطف لإرادته الابتداء في كل بيان فرق، ولإرادته تعداد الفروق، فيكون ققوهم: (في الدار زيد والحجرة عمرو)، فيكون قوله «نسخة» مجروراً بالعطف عند من يميز العطف على معمولي عاملين، ومجروراً بحرف جرٍّ محذوف عند من منع العطف على معمولي عاملين، وسيأتي الكلام على العطف على معمولي عاملين في ص ١٤٦ هـ ٢، ويجوز أن تضبط الكلمة بالرفع؛ على أنها مبتدأ أو خبر وهذا أظهر، وأصلها مضاف إليه قام مقام الخبر، على تقدير: لفظُ نسخة كذا وكذا، أي: كذا وكذا لفظُ نسخة، ثم حذف الخبر وقام المضاف إليه مقامه، فصار: كذا وكذا نسخة، ثم قُدِّمَ الخبر.

وقد قُدِّمَت الجر على الرفع لأن صاحب الحواشي عند ثنية (نسخة) في [ش(١) ٤٤٥]، ص ٢٠٠٦ قال: «نسختين»، فلم يرفع، وقد يتكلف لذلك النصب، على تقدير: خُذْ لفظَ نسخة، ثم حذِفَ الفعل والمفعول به، وقام المضاف إليه مقام المفعول به.

(١) أي: أنه في نسخة مجهولة (مظهر المحاربي) بدل (رجل من بني عامر)، ولم أجد هذه النسبة، ولا ترجمة مظهر المحاربي، وعبارة (رجل من بني عامر) ليست في الرِّبَاحِيَّة، [انظر: (ح ٢) ٢٨]، وهذا يدل على أنها نسبة حادثة، وليست من كلام سيبويه.

(٢) ليس في (ش ٢) ٤٧ ب.

(٣) الحاشية ليست في (ش ٣) ٤٨ أ. وأبو الحسن هو الأخفش الأصغر، وانظر كلامه في لباب الألباب ١/ ٥٥٣.

﴿إِنَّمَا قَالَ (النَّهَال) - وَهُوَ جَمْعُ (نَاهِل) - لِأَنَّ الطَّعْنَ فِي مَعْنَى الْجَمَاعَةِ جَمْعٌ (طَعْنَةً)، وَلَيْسَ مِثْلُ قَوْلِهِ (وَمَعَى جِيَاعًا)^(١)، وَوَجْهُ هَذَا الْمُبَالَغَةُ فِي وَصْفِهِ بِالْجُوعِ؛ تَنْزِيلًا لَهُ مِنْزَلَةً (أَمْعَاءٌ جِيَاعٍ)، وَنَظِيرُهُ (مُرْطُ الْقَذَاذِ فَلَيْسَ فِيهِ مَصْنَعٌ)^(٢).

قال سيبويه: «قَوْلُ ابْنِ قَمِيئَةَ:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ
وَقَالَ أَبُو حِيَةَ النُّمَيْرِيُّ:
كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ - يَوْمًا -
يُودِيِّي يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ^{(٣) (٤)}

(١) هذا جزء من بيت للقطامي في ديوانه ٤١، لفظه:

كَأَنَّ نُسُوعَ رَحْلِي حِينَ ضَمَمْتُ حَوَالِبَ غُرَّرًا وَمَعَى جِيَاعًا

انظر: تهذيب اللغة ١٥٩/٣ - واللسان ٣٨٦/٥، والشاهد وصف المفرد (مَعَى) بالجمع (جِيَاعًا) مبالغة.

(٢) هذا صدر بيت مختلف اختلافًا كثيرًا في قائله، يصف فيه سَهْمًا، ولفظه:

مُرْطُ الْقَذَاذِ فَلَيْسَ فِيهِ مَصْنَعٌ لَا الرِّيشُ يَنْفَعُهُ وَلَا التَّعْقِيبُ

انظر: إصلاح المنطق ٦٩ - واللسان ٣٠٨/٦ - وتاج العروس ٩٧/٢٠، والقَذَاذِ جمع (القَذْد)، وهي: السهام التي لا ريش عليها، أو ريشها مقطوع الأطراف، والمُرْطُ التَّنْفُ، وفي (مرط) في البيت روايتان، (مُرْط) وهو مفرد كـ (عُنُق)، و(مُرْط) وهو جمع (أَمْرُط)، وهي المرادة، والشاهد وصف السهم وهو مفرد بـ (مُرْطُ القَذَاذِ) وهو جمع. انظر: اللسان ٣٩٩/٧.

(٣) من السريع، وهو لعمر بن قميئة، كما في: ديوانه ١٨٢ - والخزانة ٤٠٥/٤.

(٤) من الوافر، وهو لأبي حية النميري، كما في: الإنصاف ٤٣٢/٢ - والخزانة ٢١٩/٤.

﴿ط﴾^(١):

قال محمد بن يزيد^(٢): هذا لا يجوز فيه إلا نصب (اليوم)؛ لأنه لو خَفَضَهُ لم يكن لـ (مَنْ) ما يَعْمَلُ فيه.

﴿ليس هذا مثل (ضارب اليوم زيداً)؛ لأن (ضارباً) في تأويل الفعل، فإذا أَصَفْتُهُ إلى (اليوم) عَدَيْتُهُ إلى (زيد) فنَصَبْتُهُ على نِيَّةِ التَّوْنين، فلهذا ما جازت الإضافة^(٤)﴾.

وأما (دَرْ) فلا يَتَعَدَّى إلى الاسم؛ لأنه اسم جامدٌ، مثل (اللهِ بِلَادُك!)، فلذلك لم يَجْزُ إِضافَتُهُ إلى (اليوم)؛ لأن (مَنْ) يبقى بغير عاملٍ فيه يَخْفَضُ ولا غيره^(٥).

﴿فا﴾:

يعني بقوله (دَرْ) و(كَفَّ) أَنَّ هذا الفنَّ لا يكون فيه -إذا فُصِّلَ بين

(١) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٠-٩١، (هارون) ١/ ١٧٨-١٧٩. وفي الرَّبَاحية [انظر: (ح) ٢٨(٢)]:

عمرو بن قميئة.

(٢) ليس في (ش) ٤٧(٢) ب.

(٣) انظر معنى كلام المبرد في: مسائل الغلط [الانتصار ٨٣]، وانظر كلام المبرد على الفصل بالظرف ونحوه بين المضاف والمضاف إليه في المقتضب ٤/ ٣٧٦. وقد سبقه إلى مثل هذا التعليق المازني كما في: مختار التذكرة ٣٧٣.

(٤) أي: ما جازت الإضافة في البيتين المذكورين في النص المحشى عليه.

(٥) هذه الحاشية ليست في (ش) ٤٨(٣) أ. ولفظها قريب من كلام الفارسي في: مختار التذكرة ٣٧٢.

الجارَّ والمجرورِ - إلا جَرَّ المجرورِ، ولا يجوزُ في ما يَجْرُهُ النَّصْبُ، كما كان
(هذا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا) ^(١).

قال سيبويه: «وَهَذَا لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى فِعْلٍ وَلَا
اسْمٍ فَاعِلٍ الَّذِي جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ» ^(٢).
﴿تفسير:﴾

يعني: لا يكون أن تُنَوَّنَ (بِكَفٍّ)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِفِعْلٍ وَلَا مَشْتَقٍّ مِنَ الْفِعْلِ.
قال سيبويه: «وَمِمَّا جَاءَ مَفْصُولًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَجْرُورِ قَوْلُ
الْأَعَشَى:»

إِلَّا عُلاَلَةً أَوْ بُدَا هَةً قَارِحَ هَدِ الْجُزَارَةِ ^(٣)
﴿قال أبو العباس ^(٤):﴾

هذا جَيِّدٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى (إِلَّا عُلاَلَةً قَارِحٍ أَوْ بُدَاهَةً قَارِحٍ)، فَحَذَفَهُ مِنَ
الْأَوَّلِ لَمَّا أَعَادَهُ فِي الثَّانِي؛ اسْتِغْنَاءً بِهِ مِنَ الْأَوَّلِ، وَكَذَلِكَ (بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبَهَةِ

(١) هذه الحاشية ليست في (ش ٣) ٤٨ أ.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٩١، (هارون) ١/ ١٧٩، وفي الرَّبَاحِيَةِ [انظر: (ح ٢) ٢٨ أ]: (الفاعل) بدل (فاعل)، و(الْأَجْرِيَّ مَجْرَى) بدل (جَرَى مَجْرَى).

(٣) الكتاب (بولاق) ١/ ٩١، (هارون) ١/ ١٧٩. والبيت من مجزوء الكامل، وهو للأعشى، كما في:
ديوانه ٢٠٩ - والخزانة ١/ ١٧٢.

(٤) جاء كلام المبرد في متن الشرقية [انظر: (ش ١) ٤١ ب]. وانظر معنى كلامه في: المقتضب
٢٢٨/ ٤ - ومسائل الغلط [الانتصار ٨٣].

الْأَسَدِ^(١)، إِنَّمَا مَعْنَاهُ (بَيْنَ ذِرَاعَيْ الْأَسَدِ وَجْهَةَ الْأَسَدِ)، فَحَذَفَ الْأَوَّلَ اسْتِغْنَاءً.

قال سيبويه: «فَهَذَا قَبِيحٌ، يَجُوزُ فِي الشَّعْرِ عَلَى هَذَا (مَرَرْتُ بِخَيْرٍ وَأَفْضَلُ مَنْ تَمَّ)»^(٢).

﴿هذا على قول أبي العباس^(٣) جَيِّدٌ؛ لَأَنَّهُ حَذَفَ (مَنْ تَمَّ) اسْتِغْنَاءً بِالثَّانِي، يَعْنِي: (بَخِيرٍ وَأَفْضَلُ)»^(٤). [٤٢/أ]

قال سيبويه: «وَلَوْ كَانَ اسْمًا أَوْ ظَرْفًا أَوْ فِعْلًا لَمْ يَجْزْ»^(٥).
﴿يعني:

أَنَّ الْبَاءَ قَدْ عَمِلَتْ فِي (نَقْضِهِمْ)، وَلَوْ كَانَ مَكَانَ (مَا) اسْمًا أَوْ فِعْلًا أَوْ ظَرْفًا لَمْ يَجْزْ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ الْجَارِ وَمَا يَعْمَلُ فِيهِ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُضْطَرَّرْ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ.

قال سيبويه: «كَمَا قَالَ (أَدْخَلْتُ فِي رَأْسِي الْقَلَنْسُوَّةَ)، وَالْجَيِّدُ (أَدْخَلْتُ

(١) هذا جزء من بيت للفرزدق، ذكره سيبويه [انظر: الكتاب (هارون) ١/ ١٨٠] بعد أسطر، ولفظه:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرِيهِ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ

انظر: المقتضب ٤/ ٢٢٩ - والخزانة ٢/ ٢١٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ١/ ٩٢، (هارون) ١/ ١٨٠، وفي الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٨(٢)]: وهذا قَبِيحٌ وَيَجُوزُ.

(٣) انظر معنى كلام المبرد في: مسائل الغلط [الانتصار ٨٣].

(٤) هذه الحاشية ليست في (ش) ٤٨(٣).

(٥) الكتاب (بولاق) ٩٢، (هارون) ١/ ١٨٠.

في القَلَنْسُوةَ رَأْسِي»^(١).

ليس من الكتاب، وهو صوابٌ.

قال سيبويه: «قَالَ الشَّاعِرُ:

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُذْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ»^(٢).

(نسخة): مَسْلَمَةُ النَّحْوِي^(٣).

مصنوعٌ، وقد ضَرَبَ عليه أبو علي^(٤).

(١) الكتاب (بولاق) ٩٢/١، (هارون) ١٨١/١. وهذه العبارة كلها في متن الشرقية (ش) ١٤٢أ.

وجاء منها في متن الرِّبَاحية [انظر: (ح) ٢٨(٢)ب] الفقرة الأولى فقط.

(٢) الكتاب (بولاق) ٩٢/١، (هارون) ١٨١/١. والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: الأصول

٣/٤٦٤ - والخزانة ٤/٢٣٥، وقد نُسب في الحاشية القادمة إلى مسلمة النحوي.

(٣) هذه الحاشية ليست في (ش) ٤٨(٢)أ. أي: (مسلمة النحوي) بدل (الشاعر)، ولعله مَسْلَمَةُ بن

عبد الله بن سعد بن محارب الفُهري، أبو محارب النحوي، كان من أئمة النحو المتقدمين، أخذ

النحو عن خاله عبد الله بن أبي إسحاق، أدب جعفر بن أبي جعفر المنصور، ومات زمن ولاية

جعفر للموصل. انظر: بغية الوعاة ٢/٢٨٧.

(٤) استشهد الفارسي دون إنكار بهذا البيت في: الحجة ٤/٣٢٢ - وختار التذكرة ٣٥١، ١٨٥ من

رواية أبي الحسن في ما حُكي عنه. واستشهد به أيضًا: معاني الفراء ٢/٨٠ - وتأويل المشكل

١٩٤ - والأصول ٣/٤٦٤ - وإعراب النحاس ٢/٣٧٣ - وشرح السيرافي (العلمية) ٢/٢١٦.

وعزاها ابن برهان في شرح اللمع ٢٢٧ - والسيوطي في الهمع ٢/١٢٣ إلى رواية الأخفش، وزاد

السيوطي: الكوفيين وابن كيسان.

هَذَا بَابُ صَارَ الْفَاعِلُ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي فَعَلَ فِي الْمَعْنَى، وَمَا يَعْمَلُ فِيهِ

قال سيبويه: «وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنَ الْعَرَبِ تُرْتَضَى عَرَبِيَّتُهُمْ: (هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلُ)، شَبَّهُوهُ بِ(الْحَسَنِ الْوَجْهِ)، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مِثْلُهُ فِي الْمَعْنَى وَلَا فِي أَحْوَالِهِ»^(١).

«ليس مثله في المعنى»: لأن الضارب فعل بالرجل الضرب، والحسن لم يفعل بالوجه شيئاً.

وقوله «ولا في أحواله»: فإنَّ تقدير (الوجه) الانفصال وإن كان مُضَافاً، وليس تقدير (الرجل) الانفصال؛ ولأنَّ الحسن هو الوجه، وليس الضارب الرجل.

قال سيبويه: «وَقَالَ الْمَرَارُ الْأَسَدِيُّ:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرِ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعَا»^(٢).
«قال أبو العباس»^(٣):

(١) الكتاب (بولاق) ٩٣/١، (هارون) ١٨٢/١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٩٣/١، (هارون) ١٨٢/١. والبيت من الوافر، وهو للمرار الأسدي، كما في:

ديوانه ٤٦٥ - والخزانة ٤/٢٨٤.

(٣) انظر رأي المبرد وقوله في: الأصول ١/١٣٥ - وشرح السيرافي ٤/٨١ - ولباب الألباب ٥٧٩،

وقد عاد المبرد إلى قول سيبويه أن (بشر) مجرور على عطف البيان لا البدل في كتابه (الشرح)،

انظر: لباب الألباب ٥٧٩ - والخزانة ٤/٢٨٤.

الْحَقْفُصُ فِي (بِشْرٍ) لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنْ (الْبَكْرِيِّ)، وَإِنَّمَا الْبَدَلُ أَنْ يُوَضَعَ الثَّانِي مَوْضِعَ الْأَوَّلِ، وَأَنْتَ إِذَا وَضَعْتَ (بِشْرًا) مَكَانَ الْأَوَّلِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا، فَإِنَّمَا نَظِيرُ هَذَا (يَا زَيْدُ أَخَانَا)؛ لِأَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ (الْأَخَ) مُنَادًى لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا.

﴿٢٩﴾ (فا):

إِنْ جَعَلْتَ (بِشْرًا) عَطْفًا^(١) وَلَمْ تَجْعَلْهُ بَدَلًا جَازَ الْجَرْ فِيهِ، وَخَالَفَ (يَا زَيْدُ أَخَانَا)؛ لِأَنَّ مَوْضِعَ (يَا زَيْدُ) نَصْبٌ، وَلَا مَوْضِعَ نَصْبٍ لـ (الْبَكْرِيِّ)، فَيَلْزِمُ لِذَلِكَ إِذَا جَعَلْهُ^(٢) عَطْفًا أَنْ يُجْرِيَهُ عَلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ.

قال سيبويه: «وَمَنْ قَالَ: (هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلُ)....»^(٣).

﴿٣٠﴾ زيادة في متن (ط):^(٤)

«قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: أَصَبْتُ لِلْفَرَزْدَقِ مِثْلَ (الضَّارِبِ

(١) أي: عطف بيان، وقد سبق الزجاج الفارسي إلى هذا الجواب، انظر: لباب الألباب ٥٧٩.

(٢) في (ش ٣) ٤٨ ب: «جعلته... تجريه».

(٣) الكتاب (بولاقي) ٩٣، (هارون) ١/ ١٨٢.

(٤) هذه الحاشية في متن الرّياحية [انظر: (ح ٢) ٢٨ ب]. وفي نسخة العابدي ١/ ٥٣ أ: «قال أبو

العباس: أصبتُ للفرزدق مثل (الضارب الرجل) قوله: أبانا....»، وانظر: شرح الصفار

٢١١ أ- ولباب الألباب ٥٩٤- والمقاصد الشافية ٤/ ٤٢، قال: «أنشده الزجاج في الكتاب»،

يعني في حواشي نسخته من الكتاب.

(٥) ليس في (ش ٢) ٤٨ ب.

الرَّجُلِ)، قال أبو إسحاق: قال:

أَبَانَا بِهَا قَتَلَى، وَمَا فِي دِمَائِهَا وَفَاءً، وَهِنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمُ^(١).

[٤٢/ب] قال سيبويه: «وَمِنْ ذَلِكَ إِنْشَادُ بَعْضِ الْعَرَبِ قَوْلَ الْأَعَشَى:

الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهَجَانِ وَعَبْدَهَا عُوذًا تُزْجِي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا»^(٢).

قال أبو العباس^(٣):

هذا هو الجيّد؛ لأنه أضاف (العبد) إلى ضمير (المائة)، فكأنّه أضاف

إلى ما فيه الألف واللام.

قال سيبويه: «وَصَارَ الْإِسْمُ دَاخِلًا فِي الْجَارِّ وَبَدَلًا مِنَ النُّونِ؛ لِأَنَّ النُّونَ

لَا تُعَاقِبُ الْأَلِفَ وَاللَّامَ، وَلَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْإِسْمِ بَعْدَ أَنْ ثَبَتَتْ فِيهِ

الْأَلِفُ وَاللَّامُ»^(٤).

أي:

يصيرُ (زيد) في قولك: (الضاربُ زَيْدٌ) بدلًا من النونِ وداخِلًا فيه.

(١) من الطويل، وهو للفرزدق، كما في: ديوانه ٣١٠/٢ - والخزانة ٣٧٣/٧.

(٢) الكتاب (بولاق) ٩٤/١، (هارون) ١٨٣/١. والبيت من الكامل، وهو للأعشى، كما في:

٧٩ - والخزانة ٢٥٦/٤.

(٣) انظر رأي المبرد وكلامه في: المقتضب ١٦٤/٤ - والأصول ٣٠٨/٢ - والخزانة ٢٣٨/٤.

(٤) الكتاب (بولاق) ٩٤/١، (هارون) ١٨٤/١.

(٥) ليس في (ش) ٤٩٩أ.

﴿١﴾ قال المازني: إنما تَدْخُلُ على الاسم بعد أن ثَبَتَ فيه الألفُ واللام. (ط) (١).

قال سيبويه: «لَمْ يَحْذِفِ النُّونَ لِلإِضَافَةِ، وَلَا لِيُعَاقِبَ الإِسْمُ النُّونَ، وَلَكِنْ حَذَفُوهَا كَمَا حَذَفُوهَا مِنَ (اللَّذِينَ، وَالَّذِينَ)؛ حَيْثُ طَالَ الْكَلَامُ» (٢). ﴿٣﴾ (ط) (٣):

نَصَبَ عَوْرَةَ (٤) لأنه لم يَحْذِفِ التنوينَ للإضافة، ولكنْ لَطُولِ الاسمِ، كما حَذَفَهُ مِنَ (اللَّذِينَ).

﴿٥﴾ لَأَنَّهُ حَذَفَ النُّونَ لَطُولِ الاسمِ وهو يُرِيدُهَا (٥).

قال سيبويه: «وَإِذَا قُلْتَ: (هُمُ الضَّارِبُونَ) وَ(هُمَا الضَّارِبَاكَ)، فَالْوَجْهُ فِيهِ الْجُرْ؛ لِأَنَّكَ إِذَا كَفَفْتَ النُّونَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ فِي الْمَظْهَرِ كَانَ الْوَجْهُ الْجُرْ» (٦).

(١) نقلت هذه الحاشية من طرة نسخة العابدي ١/ ٥٣أ.

(٢) الكتاب (بولاقي) ١/ ٩٥، (هارون) ١/ ١٨٥-١٨٦.

(٣) ليس في (ش) ١٤٢ب.

(٤) في قول الشاعر الذي ذكره سيبويه ١/ ١٨٧ (هارون)، ولفظه:

الحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا نَظْفُ

(٥) هذه الحاشية كلها ليست في (ش) ١٥١أ.

(٦) الكتاب (بولاقي) ١/ ٩٥، (هارون) ١/ ١٨٧.

قال:

مَذْهَبُهُ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ (مَنْ)، يَعْنِي (الَّذِي)؛ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي الْإِبْهَامِ.

الْأَخْفَشُ يَزْعُمُ أَنَّ الْكَافَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ. [٤٣/أ]

زَعَمَ^(١) أَبُو عَثْمَانَ وَالزِّيَادِيُّ^(٢) أَنَّ الْأَخْفَشَ^(٣) كَانَ يَقُولُ: «لَا تَكُونُ

الْكَافُ فِي (الضَّارِبَاكِ)^(٤) إِلَّا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ؛ لِأَنَّ الْمَضْمَرَ لَا يُمَكِّنُ مَعَهُ إِظْهَارُ النُّونِ، فَهُوَ يُعَاقِبُ مِثْلَ الْوَاحِدِ^(٥)».

وَالنَّحْوِيُّونَ أَبُو عُمَرَ وَأَبُو عَثْمَانَ لَا يَرَوْنَهُ^(٦) إِلَّا مَجْرُورًا^(٧).

وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي الْعَبَّاسِ^(٨).

(١) فِي مِثْنِ الرَّبَّاحِيَةِ [انظر: (ح ٢٩٢)]: وَذَكَرَ.

(٢) فِي نَسْخَةِ بَايَزِيدَ ٣٥ب: أَبُو عَثْمَانَ وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالزِّيَادِي.

(٣) انظر كلام الأخفش في: مسائل الغلط [الانتصار ٨٥]- وشرح السيرافي ٨٨/٤- والصفار

٢١٢أ. وعزا الفارسي في مختار التذكرة ٧٩ إلى الأخفش أن الكاف مجرورة ولا تكون منصوبة،

كسيبويه، وهذا الموافق لكلامه في معانيه ٩٠/١ (تحقيق قراة).

(٤) فِي مِثْنِ الرَّبَّاحِيَةِ [انظر: (ح ٢٩٢)]: ضَارِبَاكَ.

(٥) يَعْنِي: مِثْلَ الْمَفْرَدِ، نَحْوُ: (الضَّارِبِي) وَ(الضَّارِبَاكِ).

(٦) فِي مِثْنِ الرَّبَّاحِيَةِ [انظر: (ح ٢٩٢)]: «وَالْجُرْمِيُّ وَالْمَازِنِيُّ لَا يَرَوْنَهُ». وَفِي نَسْخَةِ بَايَزِيدَ ٣٥ب:

«وَالْجُرْمِيُّ وَالْمَازِنِيُّ لَا يَرَيَانِهِ».

(٧) مَا تَقْدَمُ مِنْ هَذِهِ الْحَاشِيَةِ مِنْ كَلَامِ الْمَبْرَدِ، وَمِنْ بَعْدِهِ مِنْ كَلَامِ غَيْرِهِ.

(٨) فِي مِثْنِ الرَّبَّاحِيَةِ [انظر: (ح ٢٩٢)]:. وَلَيْسَ فِي مِثْنِ الشَّرْقِيَةِ [انظر: (ش ٤٣)]:. وَانظر رأي

المبرد في: مسائل الغلط [الانتصار ٨٥]، وَعَلَّقَ مُحَقِّقُ الْإِنْتِصَارِ بِقَوْلِهِ: «يَبْدُو أَنَّ الْمَبْرَدَ رَجَعَ عَنْ

﴿وتقول: (هو ضاربي وزيدًا) إذا كان لم يفعل، والياء في موضع جرٍّ لكفّ التنوين، ولا يكون في موضع نصب، وإنما نصبت (زيدًا) لأنك كرهت أن تعطف الظاهر على المضمّر المجرور، فنصبتَه وأضمرت فعلاً ينصب، وكذا تقول أيضًا إذا كان قد مضى، إلا أن تقول: (وضارب زيد). وإذا قال: (هو الضاربك) فالكاف في موضع نصب لا يختلف^(١) في ذلك^(٢).﴾

﴿(فا):﴾

لأنك لو أظهرت لم يكن إلا نصبًا، وأمّا (الضاربوك) فالكاف في موضع جرٍّ، إلا في قول من قال: (الحافظو عورة)^(٣).

تغليط الأخفش، وذهب إلى أن الياء في (الضاربي) في موضع نصب، انظر: المقتضب....، قلت: سبقه إلى ذلك شيخ مشايخنا العلامة محمد عبدالحق عزيمة في تحقيق المقتضب ١/ ٢٤٩، قلت: وليس الأمر كذلك عندي، فالخلاف بين المذكورين في نحو (الضاربوك) و(الضارباك)، أو كما يقول ابن هشام في شرح الشذور ٢٠٠: «أن يكون المضاف صفة معربة بالحروف»، أما في نحو (الضاربي) و(الضاربك) فلا خلاف بينهم في أن الوجه في الضمير النصب [قال الصفار ٢١٢: باتفاق]، كما في الحاشية القادمة، وفيها: «لا يختلفون في ذلك»، ويظهر لي أن الحاشية القادمة للمبرد لأنها في متن الشرقية متصلة بالحاشية السابقة.

(١) قال في شرح الصفار ٢١٢: «باتفاق».

(٢) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية (ش ١) ٤٣أ.

(٣) يريد به البيت الذي ذكره سيبويه ١/ ١٨٧ (هارون)، وذكرته في ص ٣٣٦ هـ.

﴿يُرِيدُ الْمَظْهَرَ الْمَجْرُورَ﴾^(١)، وفي ذا الكلامِ فَضْلٌ، هو إِجَازَتُهُ عَطْفَ الظَّاهِرِ الْمَجْرُورِ عَلَى الظَّاهِرِ الْمَجْرُورِ، وامتناعُهُ مِنْ إِجَازَةِ عَطْفِ الظَّاهِرِ الْمَجْرُورِ عَلَى الْمَضْمَرِ الْمَجْرُورِ.

قال سببويه: «لَا تَنْكَ لَوْ كَفَفْتَ النَّونَ فِي الإِظْهَارِ لَمْ يَكُنْ إِلاَّ جَرًّا»^(٢).
 ﴿هَذَا لَا يَكُونُ إِلاَّ جَرًّا، وَلَا يَكُونُ فِيهِ مَا كَانَ فِي قَوْلِهِ: (الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ)﴾^(٣) مِنَ النَّصْبِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ فِي هَذَا لَا يَكُونُ إِلاَّ جَرًّا، وَالْمَضْمَرُ يُحْمَلُ عَلَى الظَّاهِرِ^(٤).

[بعد آخر الباب.]

﴿ط﴾:

اعلم أَنَّ فِعْلَ الْمَضْمَرِ الْمُتَّصِلِ لَا يَتَعَدَّى إِلَى اسْمِهِ الظَّاهِرِ فِي أَفْعَالِ الشَّكِّ وَالْعِلْمِ وَلَا فِي غَيْرِهَا، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ (زَيْدًا ضَرَبَ) إِذَا قَدَّرْتَ أَنَّ

(١) هذه حاشية على آخر الحاشية، ومعنى قوله: «لم يكن إلا نصباً» يعني: في نحو: (هذا الضاربُ

زَيْدًا)، فليس فيها عند الجمهور إلا نصب (زَيْدًا)، انظر: المقتضب ٤/١٦١ - والأصول

١/١٢٩ - والفصل ١١٥ - وشرح ابن عقيل ٣/٤٧ - وأوضح المسالك ٣/٩٥.

(٢) هذه حاشية على قول سببويه: «المظهر».

(٣) الكتاب (بولاق) ٩٦، (هارون) ١/١٨٧.

(٤) يريد به البيت الذي ذكره سببويه ١/١٨٧ (هارون)، وذكرت في ص ٣٣٦ هـ.

(٥) هذه الحاشية ليست في (ش ٢) ٤٩ ب، وهي للفارسي، وهي بلفظها في التعليقة ١/١٣٦.

في (صَرَبَ) مُضْمَرًا 'هو زيدٌ' وَنَصَبْتُ (زيدًا) بِفِعْلِ ذَلِكَ الْمُضْمَرِ حَتَّى كَأَنَّكَ قُلْتَ: (زيدًا صَرَبَ نَفْسُهُ)، هَذَا لَا يَجُوزُ.

وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى اسْمِهِ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ، إِلَّا فِي أَفْعَالِ الشَّكِّ خَاصَّةً، لَا يَجُوزُ: (صَرَبْتُني)، وَيَجُوزُ: (ظَنَنْتُني ذَاهِبًا)، الْمَعْنَى (ظَنَنْتُ نَفْسِي).

وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ إِلَى اسْمِهِ الْمُضْمَرِ الْمُنْفَصِلِ فِي أَفْعَالِ الشَّكِّ وَغَيْرِهَا، (زيدٌ مَا صَرَبَ إِلَّا إِيَّاهُ).

وَيَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ الْمُضْمَرِ الْمُنْفَصِلِ^(١) إِلَى اسْمِهِ الظَّاهِرِ، نَحْوُ: (لَمْ يَضْرِبْ زيدًا إِلَّا هُوَ)، أَي: (إِلَّا نَفْسُهُ)، وَهُوَ خِلَافُ فِعْلِ الْمُضْمَرِ الْمُتَّصِلِ لِمَا بَيَّنَّا.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ الظَّاهِرِ إِلَى مُضْمَرِهِ الْمُتَّصِلِ إِلَّا فِي أَفْعَالِ الشَّكِّ وَالْعِلْمِ خَاصَّةً، لَا يَجُوزُ: (صَرَبُهُ زيدًا)، أَي: صَرَبَ نَفْسَهُ، وَيَجُوزُ: (ظَنَّهُ زيدًا عالمًا).

وَيَجُوزُ: أَنْ يَتَعَدَّى فِعْلُ الظَّاهِرِ إِلَى مُضْمَرِهِ الْمُنْفَصِلِ فِي أَفْعَالِ الشَّكِّ وَغَيْرِهَا، يَجُوزُ: (لَمْ يَضْرِبْ زيدًا إِلَّا إِيَّاهُ)، وَ(أَلَمْ يَظَنْ زيدًا عالمًا إِلَّا إِيَّاهُ)، أَي:

(١) فِي (ش ٢) ٤٩ ب: «وَهُوَ فِعْلٌ».

(٢) فِي (ش ٣) ٥٠ أ: «الْمُتَّصِلُ». وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) لَيْسَ فِي (ش ٣) ٥٠ أ.

إِلَّا نَفْسَهُ.

هَذَا كُلُّهُ تَرْتِيبُ الْأَخْفَشِ سَعِيدِ بْنِ مَسْعَدَةَ. [٤٣ / ب]

هَذَا بَابٌ مِنَ الْمَصَادِرِ جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ فِي عَمَلِهِ وَمَعْنَاهُ

قال سيبويه: «وَأَنْتُمْ خَالَفَ هَذَا الْإِسْمَ الَّذِي جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ
الْمُضَارِعِ فِي أَنْ فِيهِ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا»^(١).
زيادة:

يعني: في المصَدَرِ أَنْكَ تَحْيٍ بِالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ.
وقوله: (فيه) لَيْسَ يَعْنِي إِضْمَارًا، وَلَكِنْ يَقَعُ فِيهِ فَاعِلًا وَمَفْعُولًا.
قال سيبويه: «وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: (سَمِعُ أَذْنِي زَيْدًا يَقُولُ ذَاكَ)»^(٢).
زيادة: (ط):

قال أبو جعفر^(٣): وفي نسختي عن أبي الحسن بَنَصْبِ (سَمِعَ) في قوله:
[سَمِعُ أَذْنِي]. [٤٤ / أ]

(١) الكتاب (بولاق) ٩٧ / ١، (هارون) ١٨٩ / ١.

(٢) الكتاب (بولاق) ٩٨ / ١، (هارون) ١٩١ / ١، وانظر (سمع أذني) في: اللسان (سمع)
١٦٣ / ٨ - وتاج العروس (سمع) ١١٥ / ٣٨.

(٣) المعروف أن النحاس روى (كتاب سيبويه) عن الزجاج عن المبرد، ولكنه ذكر في أكثر من موضع أنه
نقل عن نسخة أبي الحسن الأخفش الأصغر، كما هنا، وكما في ص ٣٢٣ هـ، وص ٣٥٧ هـ.

قال سيبويه: «قَالَ...:

قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا
مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا
يُحْسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا»^(١).

﴿وَزَعَمُوا أَنَّهُ مَصْنُوعٌ﴾، في (ح).

قال سيبويه: «وَقَالَ الشَّاعِرُ:

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ»^(٢).
﴿زَعَمُوا أَنَّهُ مَصْنُوعٌ﴾^(٣).

قال سيبويه: «وَقَالَ....:

(١) الكتاب (بولاق) ٩٨/١، (هارون) ١٩١/١. وفي الشرقية [انظر: ٤٤٤أ]: «قال رؤية». وفي الرّباحية [انظر: (ح) ٢٩ب]: «قال الراجز». وفي لباب الألباب ٦٣٨: «لزياد العنبري كذا قال أبو علي، ونُسب في (الفرخ) لرؤية»، و(الفرخ) هو كتاب (فرخ كتاب سيبويه) للجرمي، وهذا يؤكد أن النسبة التي في الشرقية حادثة من كلام الجرمي لا سيبويه، والأبيات من الرجز، وهي لزياد العنبري، كما في: شرح ابن يعيش ٦/٦٥ - والتصريح ٢/٦٥، ولرؤية كما في: ملحقات ديوانه ١٨٧، ولأحدهما كما في: المقاصد النحوية ٣/٥٢٠ - وشرح أبيات المغني ٢/٨٦٩.

(٢) الكتاب (بولاق) ٩٩/١، (هارون) ١٩٢/١. والبيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في: المنصف ٣/٧١ - والخزانة ٨/١٢٧.

(٣) هذه الحاشية جاءت في متن الشرقية [انظر: (ش) ٥٠ب]. وليست في الرّباحية [انظر: (ح) ٢٩ب].

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُغْيِرَةِ أَنِّي كَرَزْتُ فَلَمْ أَتْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا^(١).
 وَيُرَوَّى (لَحِقْتُ فَلَمْ أَتْكُلْ)^(٢).

﴿ط﴾^(٣):

فِي نَضْبٍ (مِسْمَعٍ) وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: الَّذِي جَاءَ بِهِ سَبِيوِيهِ، أَنْ يَكُونَ
 التَّقْدِيرُ (عَنْ ضَرْبٍ مِسْمَعًا)، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ
 يَكُونَ مَنْصُوبًا بـ (لَحِقْتُ).

قَالَ سَبِيوِيهِ: «وَأِنْ شِئْتَ قُلْتَ: (هَذَا ضَرْبُ عَبْدِ اللَّهِ)، كَمَا تَقُولُ: (هَذَا
 ضَارِبُ عَبْدِ اللَّهِ) فِي مَا انْقَطَعَ مِنَ الْأَفْعَالِ»^(٤).

(١) الكتاب (بولاتق) ٩٩/١، (هارون) ١٩٣/١. وفي الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (٢) ٢٩ب]: «قَالَ الْمَرَّارُ». وفي الشَّرْقِيَّة [انظر: (ش) ٤٤أ]: «قَالَ الْمَرَّارُ الْأَسَدِي، مَالِكُ بْنُ زُعْبَةَ». وفي لِبَابِ الْأَلْبَابِ ٦٤٣: «وَأُنْشِدَ لِلْمَرَّارِ الْأَسَدِي، كَذَا فِي الْكِتَابِ، وَنَسَبَهُ الْجَرْمِي لِمَالِكِ بْنِ زُعْبَةَ الْبَاهِلِيِّ، وَالْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ لِرُؤْيَةِ كَمَا فِي: دِيوانِهِ ٤٦٤، وَشَرَحَ آيَاتِ الْكِتَابِ ١/٦٠، وَلِمَالِكِ بْنِ زُعْبَةَ، كَمَا فِي: فَرَحَةُ الْأَدِيبِ ٣٠- والخزانة ٨/١٢٨، وَلِأَحَدُهُمَا، كَمَا فِي: شَرَحَ الْمَفْصَلِ ٦/٦٤- والمقاصد النحوية ٣/٤٠.

(٢) هَذِهِ الْحَاشِيَةُ جَاءَتْ فِي مَتْنِ الشَّرْقِيَّةِ (ش) ٥٠ب. وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ هِيَ رِوَايَةُ الرِّبَاحِيَةِ [انظر: (ح) ٢٩ب].

(٣) لَيْسَ فِي (ش) ٥٠ب. وَهَذِهِ الْحَاشِيَةُ عَلَى رِوَايَةِ الرِّبَاحِيَةِ (لَحِقْتُ)؛ لِأَنَّ نَسْخَةَ ابْنِ طَلْحَةَ رَّبَّاحِيَّةً، وَانْظُرْ مَا فِي الْحَاشِيَةِ فِي: شَرَحَ السِّيرَافِيِّ ٩٥/٤.

(٤) الْكِتَابِ (بولاتق) ٩٩/١، (هارون) ١٩٣/١.

قوله: (هذا ضَرَبُ عبدِ الله):

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ (عَبْدَ اللَّهِ) فِيهِ فَاعِلًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ جَمِيعًا، وَإِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ أَكْثَرُ، فَإِذَا اسْمُ الْفَاعِلِ فَلَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى الْمَفْعُولِ؛ لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يُضَافَ الشَّيْءُ إِلَى نَفْسِهِ.

قال سيبويه: «وَيَجُوزُ: (عَجِبْتُ لَهُ مِنْ ضَرْبِ أَخِيهِ)، يَكُونُ الْمَصْدَرُ مُضَافًا فَعْلَ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ، وَيَكُونُ مُنَوَّنًا، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ (ضَارِبٍ)»^(١).
قال أبو الحسن:

«يَجُوزُ (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ أَخِيهِ)، يَكُونُ الْمَصْدَرُ مُضَافًا فَعْلَ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ، وَيَكُونُ مُنَوَّنًا، وَلَيْسَ بِمَنْزِلَةِ (ضَارِبٍ)»^(٢)؛ لِأَنَّ (ضَارِبًا) هُوَ اسْمُ الْفَاعِلِ، وَالْفَاعِلُ يُضَمَّرُ فِيهِ وَلَا يُضَمَّرُ فِي الْمَصَادِرِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدًا) فَالْفَاعِلُ مَحْذُوفٌ، وَلَيْسَ يُضَمَّرُ فِي الْمَصْدَرِ^(٣).

(١) الكتاب (بولاقي) ٩٩/١، (هارون) ١٩٤.

(٢) هذه عبارة سيبويه، أعادها الأَخْفَشُ لَكِي يعلِّلُها، ويلحظُ أَنه أسقط (له) من المثال.

(٣) هذه الحاشية في متن الشرقية، انظر: (ش) ٥١١ أ.

خلاصة الرموز

أخ = نسخة أخرى.	ص = أبو نصر ونسخته، أو كتاب الأصول لابن السراج.
اس، اس ر ق = نسخة الزجاج الأولى.	ط = نسخة ابن طلحة.
ب = نسخة ابن السراج الثانية.	ع = المبرد، أو أبو علي الغساني، أو عبد الباقي.
ث = نسخة ثعلب.	عنده = نسخة ابن السراج الثانية.
ج = الزجاج، أو النحاس.	فا = الفارسي.
ح = نسخة الزجاج الثانية.	ق = القاضي إسماعيل.
خ = الأخفش، أو نسخة.	مح = نسخة المبرد.
رق = نسخة الزجاج الأولى.	مع = نسخة المعقلي.
س = نسخة ابن السراج الأولى.	ه = النسخة الطاهرية.
سح = نسخة خزانة الأخشيدي.	ي = عبد الباقي.
سف = السيرافي.	يه = سيويه.
ش = النسخة الشرقية.	بي = إسماعيل الزجاجي.

نسخة ش = جوروم ٢٥٦٢-٢٥٦٥.	نسخة ح = ٨ لاله لي ٣٤٨٤.
نسخة ش ١ = إسماعيل أفندي ٦٣٤.	نسخة ح ١٠ = بني جامع ١١٠٥.
نسخة ش ٢ = المكتبة الوطنية في باريس ٣٩٨٧.	نسخة ابن خروف = الوطنية في باريس ٦٤٩٩.
نسخة ش ٣ = الفاتح ٥٠٦٢.	نسخة ابن دادي = كوبرلي ١٥٠٠.
نسخة ش ٤ = بشير آغا ٦٠٩.	نسخة المرادي = وحيد باشا ١٤٨٤.
نسخة ش ٥ = حميدة ١٣٢٧.	نسخة الموصلي = فيض الله ٢٠١٦.
نسخة ١م = الأمروزيانا ٥٦.	نسخة ابن يقي = الأسكوريال ١.
نسخة م ٢ = نسخة صنعاء.	نسخة العبدري = مكتبة مشهد.
نسخة م ٥ = شهيد علي ٢٤٩٨.	نسخة الميورقي = شهيد علي ٢٤٩٩.
نسخة ح ١ = الوطنية في باريس ٥٠٦٨.	نسخة العابدي = بني جامع ١١٠٣، ١١٠٤، جار الله ١٩٦٤.
نسخة ح ٢ = الوطنية في باريس ٥٢٨٠.	نسخة الساسي = بشير آغا ٦١٠.
نسخة ح ٣ = عارف حكمت ١٦٣.	نسخة السعدي = مراد ملا ١٧١٧.
نسخة ح ٦ = بني جامع ١١٠٦.	نسخة القرشي = شهيد علي ٢٤٦٧.
نسخة ح ٧ = جار الله ١٩٦٣.	نسخة الخزرجي = الحمزاوية ٤٨.



المفكرة

Handwriting practice lines consisting of 20 horizontal dotted lines, each starting with a small black dot on the right side.



المفكرة

A series of horizontal dotted lines for writing, each line starting with a small black dot on the right side.



المفكرة

[illegible]



المفكرة

This image shows a blank sheet of primary-ruled paper. It features horizontal dashed lines for writing, with a solid line at the top. A vertical margin line is positioned on the right side of the page. The paper is otherwise empty, with no text or markings.